مركز دراسات الوحدة العربية



التحدي أمام الجنوب

تقرير لجنة الجنوب

لجنة الجنوب
رئيس اللجنة : يوليوس ك. نيريري
السكرتير العام : مانموهان سينغ

ابو بكر ديابي اواتارا
اسماعيل صبري عبد الله
الدو فيرير
اوغسطين بابيك
إنياس د. كوميتشي
باولو ايفارستو ارنز
بيوس اوكيجبو
تان سري غزالي شافعي
نوبوولا إيفي ت. تاماسيسي

جاماني كوريا
جورجي ادواردو نافاريتي
ديفاكي جاين
سوليت كولاس - مونسود
سيلزو فورتادو
سيمبا ماكوني
شريدات رامفال
عبد السلام

عبد اللطيف الحمد
كارلوس اندريز بيريز
كارلوس رافاييل رودريغيز
كيان جيادونغ
لمياشي ياقر
ماري - انجيليك سافان
ميشيل مانلي
نيتساسترو ويدجوجو
هنريك انغليزياس

التحدي أمام الجنوب

تقرير لجنة الجنوب

«قام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
بدعم ترجمة ونشر هذا التقرير»



مركز دراسات الوحدة العربية

التحدي أمام الجنوب

تقرير لجنة الجنوب

لجنة الجنوب

رئيس اللجنة : يوليوس ك. نيريري

السكرتير العام : مانموهان سينغ

ابو بكر ديابي اواتارا
اسماعيل صبري عبد الله
الدو فيرير
اوغسطين بابيك
إنياس د. كوميتشي
باولو ايفارستو ارنز
بيوس اوكيجبو
تان سري غزالي شافي
توبوولا إيفي ت. تاماسيسي

جاماني كوريا
جوري ادواردو نافاريتي
ديفاكي جاين
سوليتا كولاس - مونسود
سيلزو فورتادو
سيمبا ماكوني
شريدات رامفال
عبد السلام

عبد اللطيف الحمد
كارلوس اندريز بيريز
كارلوس رافاييل رودريغيز
كيان جياونغ
لمياشي ياقر
ماري - انجيليك سافان
ميشيل مانلي
نيتساسترو ويدجوجو
هنريك انغليزياس

ترجمة : عطا عبد الوهاب

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي ـ فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الأول/ديسمبر، ١٩٩٠

أعْضَاءُ لجْنَةِ الجَنوُب

رئيس اللجنة: يوليوس ك. نيريري (تانزانيا)
السكرتير العام: مانموهان سينغ (الهند)

أبو بكر ديابي أواتارا	(ساحل العاج)
اسماعيل صبري عبد الله	(مصر)
الدو فيرير	(الأرجنتين)
أوغسطين بابيك	(يوغوسلافيا)
إنياس د. كوميتشي	(موزمبيق)
باولو ايڤارستو ارنز	(البرازيل)
بيوس اوكيجبو	(نيجيريا)
تان سري غزالي شافي	(ماليزيا)
توبوولا إيفي ت. تاماسيسي	(جزر ساموا الغربية)
جاماني كوريا	(سري لانكا)
جورج ادواردو ناڤاريتي	(المكسيك)
ديڤاكي جاين	(الهند)
سوليتا كولاس ـ مونسود	(الفيليبين)
سيلزو فورتادو	(البرازيل)
سيمبا ماكوني	(زيمبابواي)
شريدات رامفال	(غوايانا)
عبد السلام	(باكستان)
عبد اللطيف الحمد	(الكويت)

كارلوس اندريز بيريز (فنزويلا)
كارلوس رافاييل رودريغيز (كوبا)
كيان جيادونغ (الصين)
لعياشي ياقر (الجزائر)
ماري ـ انجيليك ساڤان (السنغال)
ميشيل مانلي (جامايكا)
نيتساسترو ويدجوجو (اندونيسيا)
هنريك ايغليزياس (اورغواي)

المحتويات

قائمة الأشكال

ديباجة

بقلم رئيس اللجنة

إن لجنة الجنوب تتألف من أفراد من قارات الجنوب كلها، وهم يعملون بصفتهم الشخصية. ويرجع أصل اللجنة إلى الاعتراف القائم في الجنوب بأن للأقطار النامية مشاكل كثيرة ولديها خبرة مشتركة واسعة، ولكنْ ما من أحدٍ في الجنوب كان مسؤولاً عن البحث في هذه الأمور بطريقة شاملة، أو عن تحرّي الدروس التي تُستنبط منها بشأن استراتيجيات التنمية المناسبة. فالزعماء السياسيون هم بطبيعة الحال مشغولون بمشاكل أقطارهم وبالحاجات الماسة لمواطنيهم، والمثقفون الأفراد يتناولون جوانب من مشكلة عامة واحدة وهم أيضاً يركّزون عادةً على قطرهم أو إقليمهم. يضاف إلى هذا أن الجنوب لا يعرف الجنوب: ما الذي يجري في أقطاره، وما هي أفكار شعوبه، وما هي قوّته الممكنة، وما الطريقة التي بواسطتها يمكن لتعاون الجنوب مع الجنوب أن يوسّع من خيارات التنمية بالنسبة للأقطار جميعاً؟ وبدلاً من أن يدرك الجنوب ذلك، يضطر كل قطر بمفرده إلى أن يرتكب أخطاءه دون أن يتعلم من تجربة الآخرين في حالة مماثلة، ودون أن ينتفع من الخبرة الناتجة من نجاحها.

وفي ضوء هذه الحقائق تأسست «لجنة الجنوب» رسمياً عام ١٩٨٧ بعد سنوات من المداولات غير الرسمية بين المثقفين والزعماء السياسيين من الجنوب. أما المبادرة النهائية فقد قام بها مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، بعد اجتماع جرى تنظيم عقده في كوالالمبور من قبل «مؤسسة العالم الثالث» و«معهد ماليزيا للدراسات الاستراتيجية والدولية». كان هذا الرجل هو الذي جاء لزيارتي في دار السلام، وهو الذي أعلن في اجتماع قمة عدم الإنحياز في هراري سنة ١٩٨٦ عن النية لتأسيس لجنة الجنوب برئاستي. ولكن رئيس الوزراء مهاتير محمد لا يتحمل أية مسؤولية عن محتويات هذا التقرير؛ هذه المسؤولية تقع على عاتق أعضاء اللجنة مجتمعين.

عند موافقتنا، زملائي وأنا، على الخدمة في لجنة الجنوب، آلينا على أنفسنا أن نتولى العمل معاً للبحث في شؤون الجنوب، وتحليل المشاكل التي تواجهها أقطاره، والاستراتيجيات التي وضعتها هذه الأقطار لمعالجتها، والدروس التي يمكن استنباطها من التجربة الماضية في ضوء الظروف الدولية الحالية والمتوقعة. وقد وضعنا لأنفسنا جميعاً، في البداية وحتى النهاية، هدفاً واحداً لا ثاني له، ألا وهو مساعدة شعوب الجنوب وحكوماته على أن تكون أكثر فعاليةً في التغلب على مشاكلها المتعددة، وفي تحقيق طموحها لتطوير أقطارها بحرِّية، وفي تحسين ظروف العيش لشعوبها والإرتقاء بحياة الناس.

إن هذا التقرير هو ثمرة عملنا. لقد كان أولئك الذي شجعونا على تولي هذه المهمة يأملون أن نقدم في تقريرنا توصيات عملية يمكن تطبيقها تطبيقاً نافعاً من قبل الذين يعنيهم الأمر؛ وقد بذلنا ما في استطاعتنا لتحقيق هذا الرجاء، ونحن نعتقد أننا قد حققناه. وعلى الرغم من الخلفيات المختلفة جداً لأعضاء اللجنة، والتنوّع الكبير في تجاربهم، ومعتقداتهم الدينية، ومذاهبهم السياسية، جاء تقريرنا هذا بإجماع الآراء. لقد وضعنا توصيات عن استراتيجيات ملائمة للتنمية في أقطار الجنوب في التسعينات وما بعدها، ومفضية إليها. وإننا نعتقد أن مقترحاتنا هي مقترحات عملية؛ فهي تقترح اتخاذ خطوات يمكن أن تقوم بها أقطار الجنوب. ومن الصحيح بالتأكيد القول بأنها مقترحات تتطلب في العادة عملاً شاقاً وشيئاً من الاستعداد للتضحية، فضلاً عن تكريس الجهد والالتزام بالهدف من لدن الشعوب والحكومات؛ ولكنها مقترحات تفتح آفاق الأمل بالمستقبل ـ والذي لا تفتحه في حالات كثيرة الاستراتيجيات الحاضرة، المحفوفة هي كذلك بالصعوبات.

إن أمر هذه الاستراتيجيات متروك لكل حكومة ولكل شعب لوضع التفاصيل التكتيكية التي تحتاجها إذا أراد القطر المعني أن يمضي في الاتجاهات التي نقترحها ـ وأن يقرر كذلك جدوله الزمني الخاص به بقدر ما تسمح به الظروف الخارجية من مرونة. وإننا لا ندّعي على الإطلاق أننا من العالمين بكل شيء، وممن لديهم المعرفة المحلية والفهم الضروري اللازم لترتيب التطبيق الفعّال لاستراتيجية ما، في الأقطار المختلفة كافة في الجنوب. غير أننا نوصي بتوسيع نطاق التعاون بين الجنوب، ومن البديهي حين تقرر مجموعة من الأقطار أن تعمل معاً في إطار متفق عليه أنها تحتاج إلى تقديم الدعم السياسي المتواصل وتخصيص ما يكفي من الموارد البشرية والمادية للعمل إذا أريد له أن يتم بكفاءة وسرعة.

هذا وإن التوصيات الواردة في هذا التقرير إنما تنطوي جميعها على الاعتراف،

والقول الواضح، بأن مسؤولية التنمية في الجنوب تقع على عاتق الجنوب نفسه وإنها بين يدي الشعوب فيه.

إن نشر هذا التقرير يدل على أن عمل «لجنة الجنوب»، بصفتها لجنة، قد انتهى. بيد أن العمل الذي يجب القيام به لتلبية حاجات الجنوب وتحقيق أهدافه المشتركة لم يزل في بدايته. ونحن أعضاء اللجنة لن نعتبر أنفسنا مفلحين في جهودنا للخدمة إلّا إذا أعطيت التوصيات الواردة في هذا التقرير، والبيانات التي نشرناها، اهتماماً جاداً من حكومات الجنوب وشعوبه ـ ومن أصدقائه في الشمال.

وهناك ما يجعلنا نعتقد أن هذا الاهتمام سيتحقق، ذلك أن أعضاء اللجنة كافة، في مثابرتهم على العمل منذ عام ١٩٨٧، كان قد شجعهم الاهتمام الذي أظهر بما نقوم به والدعم الذي أعطي لنا. ومن البراهين المهمة جداً على ذلك أن اللجنة، وعملها الأساسي، تم تمويلها من أقطار ومؤسسات وشركات خاصة في الجنوب. فقد جمعت اللجنة، رغم الأزمات المالية الحادة التي تواجه أغلبية الأقطار النامية والمؤسسات، ما يربو على سبعة ملايين ونصف المليون دولار أمريكي لعملها الذي دام ثلاث سنوات. وهذه المساهمات مدرجة في ملحق التقرير. يضاف إلى هذا أن حكومات الجنوب استضافت اجتماعات اللجنة في أقطارها، كما أنها سهّلت في عدد من الحالات أعمال الأعضاء الذين ينتمون إليها.

انتفعت اللجنة كذلك من بعض الدعم من الشمال، لا سيما من الحكومة السويسرية التي مكّنت اللجنة من إقامة سكرتاريتها في جنيف، ومنحتها صفة المنظمة الدولية، وقدمت إليها منحة سنوية دامت ثلاث سنوات لتغطية بدل إجارة مكتبها وبعض نفقات العمل.

ولكن المال ليس كل شيء؛ فنحن أعضاء اللجنة مدينون كثيراً لأفراد السكرتارية، وللفريق الذي ترأسه على نحو مثالي زميلنا عضو اللجنة الدكتور منموهان سنخ. وقد عمل موظفو السكرتارية، بعددهم القليل ونوعيتهم الرفيعة، ساعات طوالاً وبتكثيف شديد لخدمة اللجنة. بما قدموه إليها من دراسات فنية ممتازة. وقد سعى هؤلاء الى الحصول على التعاون من جهات كثيرة وحصلوا عليه من أفرادٍ ومن معاهد للبحث ومؤسسات للتنمية في الجنوب، ومن هيئات تابعة للأمم المتحدة، لا سيما من الأنكتاد واليونسكو. ولكل هؤلاء، أفراداً ومنظمات، شكرنا الجزيل. هذا وقد جعلت السكرتارية من مكتبنا الصغير في جنيف مكاناً رحّب بآخرين من العاملين في حقل التنمية وذلك لأغراض التشاور والمعونة المتبادلة. يضاف إلى هذا أن هناك كثيراً من الأفراد والجماعات الذين ألتقيتهم أنا شخصياً وأعضاء اللجنة الآخرين وأفراد

السكرتارية خلال سفراتنا الواسعة في أقطار الجنوب، والذين ساعدوا في تكوين تفكيرنا وساهموا بذلك بالأفكار الواردة في هذا التقرير.

أدرجت في ملحق التقرير أسماء أفراد السكرتارية، مع معلومات عن بعض الذين ساعدونا وعن آليات عمل اللجنة. ومع أن المسؤولية عن محتويات هذا التقرير لا تقع إلا على عاتق أعضاء اللجنة وحدهم، أود أن أشدد على أن وجود السكرتارية ونوعيتها هما اللذان مكّنا من أدائنا لمسؤوليتنا التي أخذناها بأنفسنا على عاتقنا تجاه شعوب الجنوب وأقطاره في إعداد التقرير. وأنا أزجي لأعضاء السكرتارية شكري الجزيل.

يوليوس ك. نيريري
دار السلام أيار (مايو) ١٩٩٠

تقرير لجنة الجنوب ـ
نظرة شاملة

نظرت لجنة الجنوب في تجربة التنمية الخاصة بالجنوب، وفي مجالاتها في المستقبل، وذلك في مرحلة السنين الأخيرة من عقدٍ من الزمن تميّز بأزمة طاحنة بالنسبة لأغلبية الأقطار النامية. وقد وُصف عقد الثمانينات بأنه عقد ضائع بالنسبة للتنمية. إن عدداً كبيراً من الأقطار وصل به الحال إلى شفا السقوط. وكان حرمان الشعوب فيها حاداً وطويل الأمد. كما تعثرت الأمم في سعيها للتخلص من المصاعب التي لا مثيل لها. وقد أدت الحيرة إلى اليأس عندما تردت الثقة في تلك الأقطار بقدرتها على استرداد قوتها الدافعة للنمو.

كان للأزمة في الجنوب أسباب داخلية وخارجية معاً، ولكن الانتكاسات في الاقتصاد العالمي، وهي انتكاسات لا قدرة للأقطار النامية في السيطرة عليها، أثرت في الأزمة تأثيراً جوهرياً. بيد أن الأسرة الدولية أخفقت إخفاقاً فاضحاً في مساعدة الجنوب، فلم تتخذ شيئاً من الإجراءات النيّرة التي كان من شأنها أن تعجّل في إنهاء المحنة التي أحدقت بنسبة كبيرة جداً من أمم العالم وشعوبه أمداً طويلاً.

قضت مهمة اللجنة باقتراح وسائل يمكن بواسطتها للجنوب أن يتجاوز هذه الأزمة فيستأنف النمو ويتولى عملية تنمية مستقرة. إن الشدائد المحيقة بعدد من أقطار الجنوب، والاستعصاء الظاهري لمشاكلها، والقصور الكلّي في الاستجابة الدولية لها، أمور تدعو للتشاؤم بشأن مستقبل العالم النامي. ولكننا نعتقد أن انجازات الجنوب خلال حقبة ما بعد الحرب، والمصادر الجديدة للقوة فيه، والاتجاهات الجديدة على مسرح العالم، ترجّح الكفّة للشعور بثقة حذرة. إننا لعلى قناعة بأن الجنوب يستطيع التغلب على وهَنِه الحاضر والبلوغ بشعوبه إلى مستقبل أفضل.

إننا لا نزعم بأن هذا سيكون سهلاً، فالنجاح غير مضمون؛ وهو مشروط بما تقوم به أقطار الجنوب، منفردةً ومجتمعة. ولكننا نرى أن مهمة إحياء الجنوب يمكن تحقيقها إذا توافرت الرؤية والعزيمة والجهد الذي لا يكل.

إن التحدي أمام أمم الجنوب يتمثل بتعبئة مواردها وتهيئتها للاستخدام على نحو أكثر فعاليةً، على الصعيدين الوطني والجماعي، وذلك لتنشيط التنمية فيها، والحصول على القوة الناشئة عن مشاريع مشتركة، واستغلال الفرص الموجودة في العالم، وكذلك لجعل المنظومة الدولية أكثر استجابةً لمصالح الجنوب.

لا مناص للسياسات من أن تتبدل، وللمؤسسات من أن تتجذر، ولوسائل عمل جديدة من أن تستحدث. إن هذه مهمات ضخمة، ولكن على الجنوب أن يواجهها - وإلا واجه مزيداً من التهميش والفاقة.

إن على الجنوب، وهو يضع استراتيجياته الجديدة، أن يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات غير المؤاتية الكامنة في المحيط الاقتصادي الخارجي التي لها تأثير في امكانات النمو في الجنوب. هذه الاتجاهات قد لا تكون سريعة الزوال. إن النمو المتواصل في الأقطار الصناعية منذ عام ١٩٨٣ لم يؤد إلى الانتعاش في أجزاء كبيرة من الجنوب. ومن الواضح أن الجنوب لا يستطيع الاعتماد على الشمال اعتماداً بصيراً بالعواقب فيتخذ منه أداةً محركة للنمو فيه، كما استطاع أن يعتمد إلى حدٍ ما في عقود ماضية. إن دوافع النمو النابعة من الشمال أضحت أضعف مما كانت عليه بشكل ملحوظ، كما أن انتقالها تعيقه الاجراءات التقييدية والسياسات التعويقية في الشمال.

وفي حين أن ما أصاب الجنوب من سوء في العقد الماضي هو إلى حد كبير نتيجة لمناخ خارجي معاد، فإنّ الافتقار للمرونة في عدد من الأقطار النامية يعدّ كذلك برهاناً على الضعف وعلى وجود عيوب في نمط التنمية فيها وفي الإطار السياسي الذي تتبعه. كل هذا ينبغي الاعتراف به صراحةً ويجب تصحيحه كجزء من العملية الصعبة التي تطمح تلك الأقطار أن تصبح بواسطتها أقطاراً تعتمد على ذاتها بدرجة أعلى.

لم يؤدِ النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب في الجنوب، اللهم إلا في استثناءات قليلة، إلى تحوّل يفي بالغرض في الهياكل الاقتصادية، وإلى مرونة متزايدة في البنى الارتكازية؛ كما لم يؤد إلى مزيد من العدل وإلى كثير من التماسك الاجتماعي؛ لا ولم يرفع كثيراً من شأن المرأة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ولكنه أدى عموماً إلى تزايد في عدم المساواة بين السكان، وإلى إعداد المدن حضرياً بشكل غير مخطط وبصورة عشوائية عادةً، وإلى التعايش بين جيوب صغيرة من الصناعة الحديثة وبين قطاعات كبيرة شبه تقليدية، وإلى جمود مستمر في أنماط التجارة، وإلى طلب متزايد

على الاستيراد تصاحبه طاقة تصدير متخلفة، وإلى تخريب كبير في البيئة. لقد أظهرت سنوات الثمانينات أن استراتيجيات التنمية المعتمدة بشكل لا لزوم له على رأس المال الخارجي والتقنيات المستوردة والأسواق الأجنبية كانت معرضة بشكل خطير إلى هزات خارجية. وقد أدى الافتقار إلى التأكيد على الاعتماد الذاتي في عدد من الحالات إلى عدم الاستقرار في عملية النمو في نهاية المطاف.

إن الغرض الأساسي من التنمية هو مكافحة الفقر والجهل والمرض. وقد اتخذت أقطار الجنوب بشكل يكاد يكون محتماً نماذج تحتذى من الأقطار التي اجتُثت فيها تلك الشرور، ألا وهي الأقطار الصناعية. وفات الجنوب أن يدرك ما صاحب التقدم الاقتصادي المبكر في تلك الأقطار من فقر وظلم وشقاء، كما أغفل الجنوب النظر إلى الظروف المغايرة جداً التي عليه أن يحقق فيها أهدافه. إن الجنوب وضع أكثر مما ينبغي من الثقة بأثر التراكم البطيء المتقطع للنمو الاقتصادي، وأولى أقل مما ينبغي من الاهتمام برفع دخول الفقراء وانتاجيتهم أو بالعمل على توزيعٍ أكثر عدلاً لمنافع النمو.

من الواضح الآن أن ثمة شيئاً كامناً في نمط التنمية المتّبع على العموم، وهذا الشيء هو وجود ميل قوي نحو تفاقم عدم المساواة. إن تخفيض الإنفاق الذي أكره عليه عدد من الأقطار في سنوات الثمانينات قد أبرز الظلم الناجم عن محاولة السير في التنمية على طريق غير مناسب، الأمر الذي يخلق في الغالب ظروفاً اجتماعية متفجرة. أما أشقى المنكوبين، والذين هم في الغالب أقل الناس قدرةً على الاحتجاج أو على صيانة مصالحهم، فهم عادةً مهيضو الجناح من الفقراء كالنساء والأطفال وغيرهم من البؤساء المحرومين.

إن تقرير اللجنة، الذي أعدّ خلال ثلاث سنوات من الدراسة والبحث، يلخص الاتجاهات التي نعتقد أن على الجنوب أن يسير في هديها لكي يجعل مستقبله أسلم عاقبةً.

إننا نتوجه بتوصياتنا إلى أمم الجنوب بالدرجة الأولى، ذلك أنها هي ذاتها المسؤولة أساساً عن مستقبلها. ولكن الجنوب غير مطلق التصرف، فهو يتأثر باستمرار وبشكل وثيق بما يحدث في مناطق أخرى من العالم. لذا فإن بعضاً من توصياتنا تبتغي طلب الاستجابة من بقية أنحاء العالم، لا سيما من الشمال المتطوِّر.

قسّمنا المنهج الخاص بالعمل الذي نقترحه للجنوب إلى **ثلاثة أقسام**. **الأول** يتعلق بالسياسة الداخلية ضمن السياق القومي. إن تنوع الاقتصاديات في الجنوب يستبعد وضع استراتيجية موحَّدة؛ مع هذا فلا بد من مبادىء وأهداف معينة تسترشد

بها سبل التنمية في جميع الأقطار. وتناولنا في القسم الثاني حتميات الاعتماد الذاتي الجماعي. إن اتباع حملة نشطة لتقوية التعاون بين أقطار الجنوب هو برأينا من الأهمية بمكان في الظروف الحاضرة. هذه الحملة مطلوبة لتعزيز طاقات تلك الأقطار على النمو. أما القسم الثالث من المنهج فيتعلق بتضامن الجنوب، ذلك التضامن الضروري كذلك لغرض تحسين وضع الجنوب ضمن المنظومة العالمية الخاصة بالعلاقات الاقتصادية. وقد وُضع هذا التقسيم الثلاثي للتسهيل، ولكن كلّ قسم يتداخل مع القسمين الآخرين. إن توصياتنا قد صممت كمدخل شامل للمشاكل التي يترتب على الجنوب بأقطاره وشعوبه أن يتغلب عليها.

دواعي الثقة بالنفس

كانت الانتكاسات في العقد الماضي قاسية ولم تسلم من آثارها كلياً إلّا بضعة أقطار في الجنوب. لقد انتقصت تلك الانتكاسات من بعض المكاسب التي لم تحرز إلا بشق الأنفس في العقود الماضية. كما فضحت ضعف الأساليب الماضية وكشفت عن عيوبها. ولكن انجازات الماضي كانت برهاناً يثلج الصدر على ما يمكن للجنوب أن ينجزه.

كانت تلك الانجازات متعددة ومتنوعة وكبيرة. فالمعدلات العالية في نسب النمو التي سجلها الجنوب في الخمسينات والستينات والسبعينات إنما أمكن تحقيقها بواسطة التقدم الكبير في رفع مقادير المدخرات وزيادة الاستثمار. وقد ساعد ذلك على إرساء أسس اقتصادية لها قيمتها، من طرق ووسائل اتصالات وموارد للطاقة وشبكات للري، وكل هذه دعائم جوهرية للمستقبل. وتم تنويع الاقتصاديات القومية بدرجات متفاوتة. وسجّل تقدمٌ في تحديث الزراعة وتوسيع إنتاج الغذاء. وتحقق بعض النجاح الملحوظ في التحول الصناعي وإتقان التقانة، وكذلك في عمليات البيع التنافسي في الأسواق العالمية.

وكان الاستثمار في رأس المال البشري كبيراً كذلك في أثره، كما يتضح ذلك من ارتفاع معدل الأعمار وانخفاض نسبة الوفيات وتقليل الأمية وتحقيق مستويات عالية في التعليم وفي إعداد المهارات. إن أكبر موارد الجنوب اليوم شعبه الذي هو الآن أكثر عافيةً وأحسن تعليماً.

هذه النجاحات لا تمتد بشكل متساوٍ في خارطة الجنوب. مع ذلك فإن الصورة العامة توحي بالثقة بقدراته وتدعو للأمل بالمستقبل.

هناك أيضاً عوامل أخرى لدعم الثقة. فثمة في الجنوب مصادر أخرى للحيوية

يمكن تلمّسها، وهي على شكل موارد مالية، وطاقة تقانية، ومهارات إدارية، وقوة في تنظيم الأعمال. هناك الآن مجال واسع من الخبرة في شؤون التنمية يمكن للجنوب أن ينتفع بها. إن التقدم الذي جرى في قطرين من أقطار الجنوب، وهما أكثرهما سكاناً، ونعني الصين والهند، أمر يسترشد به، وقد اتبع كلا القطرين سبيلاً مُتميزاً في التنمية. كذلك شأن النجاح الذي تحقق في بعض أقطار شرقي آسيا وجنوب شرقيها، التي اتبعت استراتيجية مختلفة في مسألة النمو. كانت كل هذه الأقطار أكثر مرونةً في استجابتها للتغييرات المعاكسة في المناخ الاقتصادي العالمي في الثمانينات. ثمة إنجازات أيضاً في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي تحققت في أقطار أخرى في الجنوب. كل هذه التجارب تقدم دروساً مهمة لباقي أنحاء الجنوب. كما أن هناك دروساً ينبغي تعلمها من نواحي الفشل الذي حدث في الجنوب، وتتمثل بالأخطاء التي يجدر بالأقطار الأخرى ألا تكررها. هناك مرونة جديدة في الجنوب، وتوجّه ناضج، يراعي الظروف ويلبس لكل حال لبوسها، فيما يتعلق بالتخطيط والسياسة، وهو توجّه نشأ عن هضمٍ لتلك التجارب.

هناك على المستوى العالمي أيضاً اتجاهات مشجعة. فالتوترات التي طبعت الصلات بين الشرق والغرب أمداً طويلاً أخذت حدَّتها بالفتور؛ والعلاقة الجديدة، التعاونية في ظاهرها، بين الدول العظمى قد تضمن للتنمية أسبقية أعلى في المنهاج العالمي. إن قسماً من الموارد التي تطلق من جراء نزع السلاح، المالية منها والتقانية وكذلك مهارات البحث، قد توضع موضع الاستخدام للأغراض السلمية. كما أن القلق المتعاظم بشأن البيئة، والوعي بأن الفقر يساهم في تردّيها، قد يقويان من مسألة السعي إلى إيجاد صيغة عالمية للتخفيف من الفقر.

الاتجاه الآخر، الذي بات واضحاً في الجنوب، ولكنْ يمكن أن تكون له مضاعفات واسعة، هو اتجاه ربما يشير إلى الحكمة في تعاون أكبر بين الشمال والجنوب لمكافحة التخلف. لقد شهد الجنوب في السنوات القليلة الماضية غلياناً متزايداً، نتيجةً لمجموعات مختلفة من الأسباب، أما العامل المهم فهو الإحباط الذي أحاق بالآمال المتوقعة، لا سيما في أوساط الشباب، في ظروف أدّى فيها الركود الاقتصادي أو تخفيض الإنفاق إلى تضييق الفرص بشكل حاد. كان الاضطراب في الجنوب ظاهرة محلية حتى الآن، ولكن لا يوجد ما يضمن حصره في داخل حدود البلدان القومية.

إن عالماً ينعم ربعه بالرفاهية ويعاني ثلاثة أرباعه من الحرمان لا يمكن أن يقدم أساساً ثابتاً للأمن والسلام. بل يصدق هذا بشكل أعمق في زمنٍ تتسع فيه الفوارق بين الأغنياء والفقراء، وتفعل وسائل الاتصالات الحديثة فعلها في توعية الفقراء على

مدى غنى الأغنياء. إن الدواعي التي تحتم السير نحو عالمٍ يقل فيه التفاوت ما برحت تشتد باستمرار.

غير أن المسؤولية الخاصة بضمان التنمية للجنوب انما تقع على الجنوب نفسه، كما أن مجهوداته ذاتها هي التي ستقرر بالدرجة الأولى نجاحه أو فشله. بيد أن الجنوب ليس وحدةً منفصلة؛ إنه جزء من عالم متشابك الصلات وذو علاقات جمّة بالشمال، كما أنه يتأثر باطراد بما يحدث في الشمال. إن أسواق الشمال وتقانته وموارده المالية ستظل كلها مهمة لتقدم الجنوب. كما أن السياسات المتبعة في الشمال ستستمر في ترك أثرها في أداء الجنوب. لذا فإن رؤيتنا لمستقبل الجنوب يجب أن تتضمن رؤية لمستقبل العالم.

الرؤية: تحقيق تنمية تكون من الناس وإليهم في عالم متكافل

إن رؤيتنا التي نطمح بها للجنوب هي تحقيق تنمية تكون من الناس وإليهم. ونعني بهذا شكلاً من أشكال التنمية يكون معتمداً على الذات، ومنفتحاً فيه مشاركة، وقابلاً للدوام. إن التنمية التي نقترحها هي عملية في النمو تتحقق بواسطة المشاركة الفعلية من الناس، وتكون لخدمة مصالحهم كما يرونها، وتعتمد بالأساس على مواردهم، وتنفذ تحت رقابتهم. أما هدفها فيجب ألّا يقتصر فقط على تحقيق نمو اقتصادي كما يقاس بنسبة الناتج المحلي الإجمالي، بل يجب كذلك أن يضمن لجمهرة الناس اقتسامها للمكاسب الاقتصادية. لذا ففي ظروف الفاقة المستشرية يتحتّم إعطاء الأولوية لسياسة تهدف إلى اجتثاث الفقر وضمان تلبية الحاجات الرئيسية للناس جميعاً، على أن يتم اقتسام الفائض، إن وجد، بالتساوي بينهم. فالطعام والسكن والتعليم الأولي والتسهيلات الصحية والماء النقي ومنظومات الطاقة والنقل والاتصالات ينبغي أن تكون متاحة للجميع دون تفريق على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الدين. وتشتمل رؤيتنا، إضافة إلى هذا، على شكل ديمقراطي للحكومة، بما في ذلك الحريات الفردية التي تدعم هذا الشكل من الحكم، كحرية الكلام والتنظيم والمعلومات، مع نظام قضائي فعّال يحمي الناس جميعاً من الأعمال المخالفة للقوانين العادلة المنشورة على الملأ والمقبولة علناً.

ولكن رؤيتنا تتجاوز الجنوب إلى ما سواه. إنها تحيط بالعالم بأسره، جنوبه وشماله. أما الاعتماد الذاتي الذي نوصي به الجنوب فلا يعني الصدود عن باقي أرجاء العالم. إننا لا نعتقد أن الاكتفاء الذاتي الاقتصادي سبيل قادر على البقاء بالنسبة لأيّ

من أقطاره أو لأقطاره كافة. وما دعوتنا إلى الاعتماد الذاتي إلا دعوة إلى استخدام أكثر فعاليةً لموارد الجنوب الخاصة كأساس لتطوره، مواردِهِ البشرية والمادية والمالية والتنظيمية.

لقد أتينا بالضرورة على مشاكل الجنوب من وجهة نظر الجنوب. ولكننا لا نرى أن مصالحه تتضارب تضارباً دائماً مع مصالح الشمال.

ورؤيتنا هي عن عالم لا «جنوب» فيه ولا «شمال»؛ عالم لا يكون قسم منه غنياً، متطوراً، ومهيمناً، ويكون القسم الآخر فقيراً، متخلفاً، ومهيمناً عليه.

نحن نرجو أن نرى عالماً منظماً على أساس العدالة الإنسانية والتنوع البشري سعياً وراء أغراض مشتركة تحدَّد بالاشتراك؛ عالم يسود فيه السلام والأمن والكرامة لجميع الأفراد وجميع الشعوب؛ عالم يمكن فيه للجميع أن ينتفعوا من التقدم العلمي والتقاني؛ عالم تستخدم فيه موارده بطريقة ثابتة لتلبية حاجات الجميع وليس لإشباع المصالح الضيقة للقلّة، وذلك لكي يمكن إلغاء الفقر دون إضرار بالبيئة.

إننا نود أن نرى عالماً لا يختلط فيه معنى الوحدة العالمية بتماثل الثقافة والتنظيم والعلاقات الإنسانية، وإنما تستطيع فيه الجماعات والمجتمعات أن تنظم شؤونها بحرية ضمن سياق الحياة بينها وبين الجماعات والمجتمعات الأخرى وبالتعاون معها.

إن الجنوب هو جزء من عالم يتوسع تكافله ويتعمق باستمرار، أما رؤيتنا فهي عن عالم تعاونيّ يتم جعله آمن مكاناً وأضمن مستقراً لشعوبه أجمع.

أزمة التنمية في العالم والتراجع عن مذهب المؤسسات متعددة الجنسية

كشفت أزمة الديون بشكل واضح عن مدى عدم الاستقرار في العالم بالنسبة لأغلبية شعوبه، ولكن هذا يجب أن ينظر إليه كجزء من أزمة التنمية المتفشية كثيراً والتي أحاقت بأجزاء كبيرة من الجنوب في السنين المتعددة الأخيرة. إن الأزمة هي بالدرجة الأولى نتيجة للسياسات التي تتبعها أقطار العالم الصناعية الكبرى والتي تفاقم أثرها جراء الاتجاه المعوج للنظام الاقتصادي العالمي. أما نتائج هذا الاتجاه الضارة بالأقطار النامية فمتعددة. إن أسعار البضائع التي تبيعها ظلت منخفضة جداً، في حين أن الأسعار التي عليهم دفعها عن استيراداتهم من البضائع المصنعة تستمر بالارتفاع. ومذهب الحماية في الشمال يقلّل باستمرار من مجال الحصول على السلع المصنوعة والمواد المصنعة المصدرة من الجنوب. إن نسب الفائدة العالمية المرتفعة جداً، ونضوب

تسهيلات الدفع وشحّ الجديد منها، وكذلك الحاجة إلى دفع ديون الجنوب المتراكمة قد أدت إلى وضع شاذ تحوّل فيه أقطار الجنوب الفقيرة مواردها إلى الأقطار الغنية في الشمال. أما التقدم الباهر في العلم والتقانة فهو حكرٌ على سكان الشمال. كما أن المحنة الاقتصادية في أقطار الجنوب تضعها في موضع التابع الذليل في المنظومة العالمية. إنها تحرم من أي قول ذي بال في القرارات الخاصة بإدارة الاقتصاد العالمي، فهي قرارات يقتصر اتخاذها على بضعة أقطار قوية في الشمال. والأنكى من هذا ممارسة الضغط على أقطار الجنوب لكي تحوّر في سياساتها الداخلية انسجاماً مع الأغراض الاقتصادية العالمية للأقطار المتطورة.

إن استنزاف الموارد بسيلها من الجنوب إلى الشمال جراء صفقات الديون، الذي بدأ سنة ١٩٨٤ ولا يزال مستمراً، ما هو إلا جانب واحد من الضعف المطّرد الذي يفتك باقتصاديات الجنوب. ويمثل صافي تحويل الموارد هذا خسارة تناهز ١٦٤ مليار دولار أمريكي في السنين الخمس ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨. ومما يؤدي إلى الإضعاف أيضاً، وبآثار أكثر انتشاراً، نضوب رأس المال نضوباً مؤكداً وإن بشكل غير مباشر ويعزى إلى تردي شروط المتاجرة بالنسبة للأقطار النامية. ينشأ هذا من الهبوط في أسعار السلع والزيادات المتواصلة في أسعار ما يستورد من مصنوعات من الشمال.

كان مفعول كل هذه الاتجاهات مسؤولاً عن التصدّع الفعلي في النظام الاقتصادي في عدد من أقطار الجنوب. ولم يحدث ما يوقف انحدار تلك الأقطار نحو وهنٍ أشد وعدم استقرار أعمق. وقد أظهر عدد منها أعراضاً مخيفة تنم عن ضغط اجتماعي. وكان الفقر في بعضها عاملاً في ازدياد العنف.

إن العقد الماضي أبرز بشدة اتكال الأقطار النامية وهشاشتها، كما أبرز النقص في الحماية التي تتلقاها من الترتيبات العالمية. لقد شهدت العقود الأولى في حقبة ما بعد الحرب اعترافاً موقتاً بالمسؤولية المشتركة للعمل على تقليل الفقر في العالم. وكان هناك شيء من التفتح نحو إجماع عالمي عن التنمية وخلق إطار من العون المتعدد الأطراف لدعم جهود الأقطار النامية كي تنتشل نفسها من الفاقة. وما إنشاء منظمة التنمية العالمية (IDA) تحت مظلة البنك الدولي، وإضافة القسم الرابع (Part IV) إلى «غات» (GATT) أو «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة»، وتأسيس أنكتاد (UNCTAD) و(IFAD) وبنوك التنمية الاقليمية، واعتماد تسهيلات جديدة في صندوق النقد الدولي؛ ما كل هذا إلاّ من ضمن التطورات التي كشفت عن هذا التحرك نحو التفتح.

كان يجب أن يترتب على تزايد الحرمان وتفاقم الخلل في جزء كبير من العالم في الثمانينات دفع المجتمع الدولي نحو ترسيخ هذا التحرك الدفاعي وشد أزره وإضافة

حلقات أخرى إليه. أما الـذي حدث فهـو التقهقر عن التعـاون العالمي والـتراجع إلى هيمنة أكبر في النظام الاقتصادي الدولي من قبل ذوي القوة الاقتصادية. فقد أضعفت المؤسسات متعددة الأطراف بحرمانها من الموارد التي تحتاج إليها؛ كما جُعل منها كذلك أدوات لترويج أغراض عقائـدية تحملهـا الأقطار المهيمنـة في الشمال لبثهـا في الجنوب. وتكشف استجابة الشمال نحو أزمة الديون، التي دفعت عدداً كبيراً من الأقطار النـامية إلى شفـا الكارثـة الاقتصاديـة، عن مدى ابتعـاد العالم عن المـدخل التعـاوني لمشاكـل الجنوب.

الدَّيْن والتكيّف

إن لمشكلة الدين نتائـج خطيرة بـالنسبة لـلأقطار النـامية المـدينة، ولهـا كذلـك مخاطرها بالنسبة للمصارف التجارية التي منحتها تسهيلات، وللمنظومة المالية الـدولية ككل. فهي لذلك مشكلة تدعو إلى حل يجري وضعه بـالاشتراك بـين الأقطار المـدينة ودائنيها. ولكن الشمال رفض أن ينظر في حل يكون منصفاً لكـلا الطرفـين. إنه بـدلاً من ذلـك أخذ يضـع ما يسمى اسـتراتيجيات الـدين وغـرضهـا الـوحيـد هـو حمـايـة المصارف. وقد أكرهت الأقطار المدينة من خلال المؤسسات المـالية الـدولية، وللشـمال نفوذ فاعل فيها، على أن تعطي الأولوية لدفع خدمة الـديون تفضيـلاً على كـل غرض آخر من الأغراض الاقتصادية أو الاجتـماعية، بمـا في ذلك صيـانة مستـويات المعيشـة لأفقر شعوب الجنوب.

وأكـره الجنوب عـلى أن يتكيف ليس فقط لمقتضيات التخفيض الحـاد في تـدفق رأس المال، حيث قطعت المصارف تمويلها لمنح قروض جديدة، بل أكـره كذلـك على دفع أقساط أعلى من خدمة الديون. لم يكن هذا التكيف ناشئاً عن الإدارة الاقتصادية المحليـة في الجنوب وإنمـا كان نتيجـة مباشرة لسيـاسات اتخـذتها أقـطار صناعيـة لكبح التضخم في اقتصادياتها، وهي بالدرجة الأولى سياسات نقـدية تؤدي إلى زيـادة مذهلة في نسب الفـوائد. وقـد أدى الانكـماش الحـاصـل إلى تـدهـور في أسعـار السلع وإلى انخفـاض الطلب الاستـيرادي بالنسبـة لمنتوجـات الجنوب. فكـان من آثار ذلـك رفع معدلات الدفع لخدمـة الديـون في الأقطار المـدينة حتى أصبحت المـدفوعـات للدائنين تستحوذ على نسبة عالية جداً من عوائد التصدير.

إن حلاً عادلاً لمشكلة الديون ينطوي على تخفيض مجمـل الدَّين، وكـذلك عـلى تخفيض ما يحوّل من نفقات خدمة هذا الدين (كالفوائد مثلاً) تخفيضاً إلى حدٍ مستقر، ممـا يفسح المجـال لانتعاش اقتصـادي، هو حـلٌ حاسم ليس فقط لمسـألة التنميـة بل للاستقرار الاجتماعي والسياسي في عدد من أقطار الجنوب. ولا يتحقق مثل هـذا الحل

إلا إذا اتخذت الأمم المدينة موقفاً موحداً في الدفاع عن مصالحها. إن اتخاذ مثل هذا الموقف، وهو ينسجم مع الاعتماد الذاتي الجماعي الذي نهيب بالجنوب أن يسعى إليه، عمل ضروري لتغيير التعامل الحالي الذي تواجه فيه الأقطار المدينة على انفراد جبهة موحدة من الدائنين تضم المصارف والأقطار والمؤسسات المالية الدولية الدائنة جميعاً. إنه لمن الأمور العاجلة لهذا السبب القيام بإنشاء منتدى للمدينين وهو الذي اقترحته اللجنة في بيانها عن الدين الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٨. هذا المنتدى للمدينين سيساهم كذلك في الإعداد لموقف مشترك تتخذه الأقطار المدينة في المؤتمر الدولي عن الدين الذي نقترح عقده ونوليه أسبقية عاجلة.

وتتصل بقضية الدين اتصالاً وثيقاً مسألة التكيّف البنيوي والمشروطية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على أقطار اضطرت الى طلب معونته بسبب الصعوبات في ميزان المدفوعات الناشئة عن عوامل خارجية. إن ضرورة إجراء إصلاحات بنيوية في تلك الأقطار لغرض موازنة مدفوعاتها الخارجية وكذلك لمساعدتها على استرداد القوة على النمو، هذه الضرورة ليست محل نزاع. كما أن مما لا يرقى إليه الشك أن مثل هذه التغييرات لا بد من أن تشتمل على قدر من المضايقة وشدّ الأحزمة على البطون. ولكن السلة السياسية التي غدت وصفة قياسية لصندوق النقد الدولي إنما صممت لجعل السياسات الاقتصادية القومية ملائمة لقالب بعينه يقوم على رأي عقائدي في دور قوى السوق. إن التحرر المالي في ظروف التضخم قد فاقم من التضخم. وتحرير الاستيراد من القيود في وقت يشح فيه التحويل الخارجي كثيراً قد ضخم العجز في المدفوعات مما أدى إلى تخفيضات سحيقة في العملة أكثر مما كانت ستقضي به الضرورة في ظروف أخرى. والضغط لغرض التوسع في التصدير، وقد جرت ممارسته في وقت واحد على عدد من الأقطار النامية المصدرة للسلع، أدى إلى زيادة في العرض سببت بدورها هبوطاً في الأسعار ومبالغ الإيرادات بالنسبة لتلك الأقطار جميعها. وفي حين قيل كثير من الكلام الفارغ عن ضرورة التكيف الذي يؤدي إلى النمو فإن هذا التكيف قد خنق النمو دون استثناء، كما أن ما سبّبه من تقلص في الاستثمار قد هدد النمو في المستقبل أيضاً. إن الحملة لضمان توازن مالي كانت في المدى القصير على حساب حصيلة الإنتاج ومعدل الاستخدام، وكذلك على حساب الاستهلاك. وقد قاسى الفقراء أشد الضيق والعناء.

أما الأمر الواضح جداً فهو أن الشمال قد استغل محنة الأقطار النامية لتشديد هيمنته والتأثير في سبل التنمية في الجنوب. لقد أكرهت الأقطار النامية على إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية لكي تتفق مع مخطط الشمال. وفي حين يُفرض التكيف على هذه الأقطار نجد أن أقطاراً في الشمال تعاني خللاً كبيراً في ميزان مدفوعاتها ولكنها

في منجى من الضغط عليها من أجل التكيف، وهي حرة في اتباع سياسات من شأنها تعميق الصعوبات التي تواجه الجنوب. إن أقوى الأقطار في الشمال قد أضحت من الناحية العملية بمثابة مجلس إدارة للاقتصاد العالمي، تقوم فيه بحماية مصالحها وتفرض إرادتها بواسطته على الجنوب. وبذلك تترك حكومات الجنوب لتواجه غضب شعوبها، بل حتى عنفها العارم، إذ يعاني الناس من انحطاط مستوى معيشتهم من أجل الحفاظ على الأنماط الحالية من العمليات التي يقوم بها الاقتصاد العالمي.

التحدي التقاني

كانت التقانة مقرِّراً رئيسياً للتقدم الاقتصادي خلال التاريخ، كما أن سرعة التغيّر التقاني في العقود الحديثة عملت على تعظيم دورها كعامل من عوامل التغيير. لقد أصبح لامتلاك ناصية المعرفة العلمية والتقانية أهمية متزايدة في أداء الأمم المختلفة؛ وهذا الأمر يقلل من أهمية ما يتمتع به الجنوب من مزايا مثل خزينه من اليد العاملة الرخيصة، كما أن التقانات الجديدة تغيّر من معادلات الميزة النسبية. على أن من الواضح في الوقت نفسه ان التقانات الجديدة يمكنها أن تساعد كثيراً في تقدم الجنوب. فالفتوحات الجارية في علم الجينات مثلاً يمكن أن تساهم كثيراً في رفع إنتاج المواد الغذائية.

ولكن الجنوب لا يستطيع أن ينتفع من هذه التقانات، ويحول دون المزيد من تهميشه في الاقتصاد العالمي، إلّا إذا كانت لديه الطاقة على استيعابها وتكييفها لحاجات شعوبه. لقد تقدمت بعض الأقطار كثيراً نحو امتلاك ناصية التقانة، ولكن الجنوب ككل لم يعر إلا اهتماماً قليلاً لتطوير المؤسسات العلمية والتقانية وتنمية الطاقة البشرية. إن تصحيح هذا الخلل يجب أن يكون هدفاً مهماً في التخطيط القومي والجماعي من أجل المستقبل.

إن من الضروري أن يجري ابتغاء التعليم العلمي والتقاني، والتدريب في هذين الحقلين، بحيوية أكبر ضمن أنظمة التعليم. وينبغي أيضاً الاستفادة من فرص التدريب المتاحة في أقطار الجنوب التي لديها الآن وسائل متقدمة في هذا المضمار، وذلك عن طريق وضع ترتيبات تعاونية بينها. إن إنشاء مراكز للإجادة في التعليم، وهو ما نوصي به كجزء من الخطط للنهوض بالاعتماد الذاتي الجماعي في الجنوب، أمر من شأنه دفع العملية المذكورة آنفاً إلى الأمام. كما أن الصلات بين الجامعات التي تهدف إلى إتاحة تبادل الموظفين والمواد التعليمية، لا سيما في الحقول العلمية المستجدة مثل علم الأحياء الذري وهندسة الجينات، يجب أن تؤلف جزءاً من برنامج التعاون بين الجنوب والجنوب.

إن الموارد المكرسة للبحث والتطوير - وهي تقل الآن عن ٠,٥ بالمائة من إجمالي الناتج القومي في أغلب الأقطار النامية إزاء ٢ إلى ٣ بالمائة في العالم المتطور - ينبغي زيادتها وتخصيصها لفروع تناسب مقتضيات الدعم لقاعدة الموارد القومية وتناسب الفرص المتاحة في مجال المتاجرة العالمية في السلع والخدمات. وينبغي أن يرفد هذا ببرنامج للبحث التكميلي يجمّع الطاقات الموجودة في الجنوب لغرض تطوير التقانات وتكييفها في الفروع ذات الأهمية.

إن تقدم الجنوب في هذا المضمار يعتمد اعتماداً حاسماً كذلك على الترتيبات الدولية. فأقطار الجنوب كافة هي من مشتري التقانة في السوق الدولية التي يتمتع الباعة فيها بهيمنة مطلقة. فضلاً عن ذلك فإن النظام العالمي الذي يحكم أمور الملكية الفكرية - مثل براءات الاختراع والعلامات الفارقة وحقوق النشر - يولي باعة التقانة في الشمال حقوقاً احتكارية في أسواق الجنوب. فإذا كان للجنوب أن ينتفع من التقدم الجاري في العلم والتقانة في العالم فلا بد لهذا الوضع، بما فيه من تقييدات راسخة فيه قانونياً ومفروضة على صفقات نقل التقانة، من أن يتغيّر بصورة من الصور.

يسعى الشمال الآن لضمان تبنّي نظام متشدد يضيق الخناق على حماية الملكية الفكرية في أرجاء العالم. ويهدف مثل هذا النظام بوضوح إلى توجيه الضغط على الأقطار النامية لتعديل تشريعها القومي وذلك لرعاية مصالح مجهّزي التقانة من الشمال.

إن التعامل الضار، بما ينطوي عليه من حصر وتضييق، الذي تمارسه الشركات ذات النشاط الممتد خارج حدود بلادها، أمر ينبغي إعطاؤه أولوية في أي ترتيب دولي جديد، شأنه في ذلك شأن الإجراءات التي تسهّل على الأقطار النامية اكتساب التقانة الجديدة. ينبغي أن ينص مثل هذا الترتيب على تجريد التقانة من الطابع التجاري على أساس انتقائي، أو أن ينص على نقلها إلى الأقطار النامية بشروط تساهلية على وجه الامتياز. إن هذا مهم على وجه الخصوص في التقانات التي يمكنها أن تساعد في تلبية الحاجات الأساسية لشعوب الجنوب، مثل انتاج المواد الغذائية، وشؤون الصحة والتعليم. أما التقانات التي تحمي البيئة وتساعد على حفظ الحياة في كوكب الأرض، فيجب أن تعامل بمثابة السلع العامة الدولية المتاحة لجميع الأقطار بالتساوي.

البيئة والتنمية

إن الرسالة التي يحملها البرهان المتزايد على تدمير البيئة مفادها أن استمرارية الحياة الإنسانية هي بذاتها موضع خطر. وما هذا إلاّ تذكير قوي آخر بأن الشمال

والجنوب هما جزءان من أسرة إنسانية واحدة يشتركان في سكنٍ هشّ واحد. لذلك فإن الوصاية على البيئة هي أمانة مشتركة، تدعو إلى ولوج مدخل تعاوني قائم على تكافل عالمي يشمل البسيطة بأكملها.

إن الدمار الذي لحق بالبيئة حتى الآن إنما سببّته بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية في الشمال. من جهة أخرى فإن الخطر الأكبر على البيئة في الجنوب لا يتأتى من التنمية فيها بل من الافتقار إليها. فالفقر هو في صلب التردي البيئي في الأقطار الفقيرة حيث تؤدي ضرورات البقاء إلى اللجوء كرهاً إلى استخدام غير حصيف للأرض وللموارد الطبيعية الأخرى.

لذلك تعتقد اللجنة أن من الأمور الجوهرية أن على المساعي الدولية الهادفة إلى حماية البيئة، أن تضع إزالة الفقر في الجنوب نصب أعينها كهدف مركزي. سيكون من غير المقبول كلياً إذا كان للشمال الذي يرفل بالرفاهية أن يجبر الجنوب الآن على الاختيار بين التنمية وحماية البيئة. وسيكون ذلك أيضاً أمراً لم يُحسن توجيهه، إذ يمكن للفقر المستمر أن يكون سبباً لدمار البيئة أعظم من التنمية ذاتها. إن الجنوب لا يستطيع إلّا أن يتبع سياسات في النمو، بما في ذلك النمو الصناعي، لانتشال شعوبه من الفقر؛ لذا يجب أن يعاون على اتّباع سياسات حصيفة وعلى استخدام تقانات صائبة بيئياً.

إن الجنوب يعلم أن من مصلحته تحاشي الضرر بالبيئة، وهو ضرر يهدد أمن الأجيال المقبلة، وان من مصلحته أن يؤخذ الاهتمام بالبيئة بعين الاعتبار في أنواع التخطيط التنموي كلها. لا مناص إذاً من اتخاذ إجراءات للسيطرة على المخاطر البيئية التي تصاحب النمو الاقتصادي وللتقليل من الضغط الناشيء عن الاهتمام بشؤون البيئة، ذلك الضغط الذي يواجهه عدد من المراكز الحضرية الكبيرة والمتنامية في الجنوب. إن معالجة مشاكل البيئة ستتطلب اتباع أساليب قومية متكاملة تستوجب التزام المواطنين كافة. ففي حين أن من المطلوب بداهة إصدار أنظمة لحماية البيئة إلّا أن التنفيذ الناجح لهذه الأنظمة سيتوقف على وعي الجمهور بعظم المخاطر البيئية.

إن اتباع سياسات وتقانات صائبة بيئياً سينطوي بشكل واضح على تكاليف أكثر مما يستطيع الجنوب تحملها وحده دون مساعدة. فعلى المجتمع الدولي أن يساهم في هذه التكاليف الإضافية كجزء من خطة عالمية توضع لانقاذ كوكبنا المهدد بالخطر. إن استعداد الجنوب للانضمام إلى حملة مشتركة للحفاظ على الميراث البيئي في الأرض قد انعكس في الاقتراح الذي قدمته الهند في مؤتمر قمة عدم الانحياز المنعقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. هذا الاقتراح يرمي إلى تأسيس «صندوق لحماية كوكب

الأرض» تساهم فيه أقطار العالم كافة، عدا تلك الأقطار منها التي لا تزال في أدنى مراحل النمو، وذلك بدفع نسبة ١,٠ بالمائة من إجمالي ناتجها إلى الصندوق المقترح. إن اللجنة ترحب بهذا الاقتراح وتوصي المجتمع الدولي بالأخذ به.

البعد القومي

إن تحقيق الأهداف المرجوّة من تنمية معتمدة على الذات وتكون من الناس وإليهم سيتطلب من أقطار الجنوب اتباع استراتيجيات تتلقن دروساً من فشل مجهودات التنمية الماضية والحدود الضيقة التي بلغتها.

والدرس الأساسي المقتبس من تجربة الجنوب هو ضرورة إعطاء الأسبقية لتلبية حاجات السكان الأساسية وذلك على أساس العدالة، وكذلك للحفاظ على النمو الاقتصادي على وتيرة سريعة. إن أنماط التنمية التي تتجاوز أعداداً كبيرة من السكان، واستراتيجيات التنمية التي تفترض أن منافع الزيادة في إجمالي الناتج القومي ستصل لا محالة إلى الفقراء بصورة آلية، قد كشفت عن محدِّدات وتناقضات كامنة فيها؛ وهذه شوهت النمو أو أوقفته في نهاية المطاف. إن تلبية حاجات السكان هي حجر الزاوية في استراتيجية للتنمية قابلة للاستمرار. أما في الحالات التي لا تشبع فيها هذه الحاجات فيكون الحد الأدنى المطلوب أن تقوم الحكومات في الجنوب بوضع برامج واقعية من شأنها تعميم الأمن الغذائي والخدمات الصحية الأولية ومحو الأمية وتوفير التعليم الأساسي للأطفال جميعاً.

ويترتب على تنمية تكون من الناس وإليهم أن تجعل كذلك من أهدافها الأساسية إقامة الهياكل والمؤسسات الديمقراطية ورعايتها مما يلائم ثقافة كل قطر وتاريخه. هذه الأهداف تكون مطلوبة إذا أريد الوصول إلى اتفاق في الرأي بين المواطنين عن أهداف التنمية وأغراضها، وإذا أريد خلق نظام اجتماعي عادل ومستقر يشارك فيه الجميع بتكاليف التنمية ومنافعها مشاركة عادلة. فدون وجود إطار ديمقراطي لا يمكن للتوترات والخصومات الاجتماعية أن تَحل سلمياً، كما أنها يمكن أن تلغي حتى تلك المكاسب التي ربما تكون قد تحققت.

يضاف إلى هذا أن الأغراض الواسعة لتنمية من الناس وإليهم لا يمكن تحقيقها إلا ضمن اقتصاد يتوسع سريعاً. إن معدلات النمو العالية لا يمكن الاستغناء عنها لتوليد الموارد وذلك لتلبية الحاجات الأساسية على أساس ثابت ولتحقيق ارتفاع متصاعد في مستويات المعيشة. فعلى سبيل المثال سينطوي تحقيق الأمن الغذائي العام على استثمارات كبيرة من الحكومات والأفراد معاً. كذلك تتطلب إقامة أنظمة الرعاية

الصحية الأولية العامة، ووسائل التعليم الوافية ذات المستوى العالي، استثمارات كبيرة أيضاً. أما في الحالة العالمية الحرجة التي تتجمع فيها شتى الظروف حالياً، حيث لا نجد لدوافع النمو في الشمال إلا أثراً ضعيفاً في الجنوب، فإن النمو يجب أن يتولد من داخل الجنوب ذاته.

إن اقتصاداً دينامياً يعتمد اعتماداً حاسماً على مستوى مرتفع من الاستثمار. وبالنظر للوسط الاقتصادي العالمي المعادي عموماً الذي تواجهه أغلب أمم الجنوب، فإن من الواضح تماماً أن جل الموارد المطلوبة لمثل هذا الاستثمار، لا بد من تعبئتها داخلياً. إن ذلك سيتطلب إقامة نوع من المؤسسات وترسيخ نوع من القيم من شأنها أن تشجع معدلات عالية من المدخرات في القطاعين العام والخاص معاً. وبما أن أمم الجنوب تواجه ندرة في الموارد لذا يتحتم عليها أن تستخدمها بكفاءة تامة.

إن خلق وسط معين يمكن فيه تحقيق معدلات عالية في المدخرات والاستثمار يستدعي طرازاً في التنمية يكون محلياً ومنسجماً مع ميراث الناس الثقافي. فالجنوب، بموارده المحدودة جداً، لا يسعه أن ينقل الأنماط الاستهلاكية وأساليب العيش لمجتمعات الرفاهية. إن مثل هذه الأنماط من شأنها أن تحيد بالموارد عن تلبية حاجات الجمهور العريضة، وليس هذا فقط بل إن رعاية الاستهلاك البادي للعيان والخاص بأقلية من الناس مع تجاهل حاجات الأكثرية تشجع كذلك على التوترات الاجتماعية والخصام.

المقرِّر الرئيسي الآخر لمعدل النمو في قطر ما هو قدرة هذا القطر على استخدام التقانة وإتقانها، بما في ذلك التقانات القائمة على المعرفة وهي معقدة بصورة متزايدة ومتطورة بشكل سريع. لذا لا بد من سياسات واضحة ومرشدات بينة يستهدي بها العلم والتقانة وتكون جزءاً من خطط التنمية في الجنوب.

في خلال العقدين الماضيين اتضحت بشكل متزايد التكاليف البيئية «الخفية» لمجهودات التنمية المبذولة سابقاً. ففي بعض أمم الجنوب نتج عن تردي الموارد الطبيعية تخلٍ فعلي عن مناطق واسعة كانت في السابق منتجة. . لذلك فمن الضروري للاستراتيجيات المقبلة أن تجعل مجهودات التنمية حامية للبيئة، وكذلك محسِّنة لها ضمن الحد الممكن. إن استراتيجية تنمية تجازف بالنمو في المستقبل جراء تفتيت قاعدتها ذاتها ستكون حقاً استراتيجية قصيرة النظر.

كذلك من الضروري الانتفاع من خبرة الجنوب المتنوعة لتقرير العلاقة المناسبة والتوازن الملائم بين الدولة وقوى السوق في عملية التنمية. إن الدرس المهم الذي يجب تعلمه هو أن النمو الثابت والتطور المستمر لا يحتمل تحقيقها في أغلب الظروف

من قبل الدولة وحدها أو من قبل القطاع الخاص وحده، بل إنهما يتطلبان مؤسسات عامة وخاصة قوية تعمل بصورة تعاونية لبلوغ هدف متّفق عليه ديمقراطياً. إن العثور على الموازنة بين الفعاليات الاقتصادية التي يجب أن تكون من مسؤولية الدولة والفعاليات الاقتصادية التي ينبغي أن يتولاها القطاع الخاص هو مهمة رئيسية بالنسبة لواضعي السياسة؛ أما أين تكمن هذه الموازنة فمسألة ستتباين وفق عوامل كثيرة مثل الفلسفة الاجتماعية في القطر المعني، ومرحلة التطور، وأنواع الموارد المختلفة، واجتذاب رأس المال الأجنبي.

إن أهداف التنمية وأهداف الديمقراطية تستدعي على السواء القيام بعمل يعكس الموجة العسكرية المتصاعدة في الجنوب. ففي بعض الأقطار كان على حكوماتها أن تتحمل نفقات عسكرية باهظة لغرض احتواء الحركات المتمردة أو الانفصالية. كذلك أدت عوامل خارجية دوراً في بعض المناطق. ولا يحدث إلا في بضعة أقطار أن يكون مستوى الإنفاق على الأسلحة والجيوش متناسباً مع الأخطار التي تهدد وحدة أراضيها أو مع الموارد التي تحت تصرفها. إن أقطار الجنوب بحاجة إلى مزيد من الاندفاع في استنباط وسائل لتسوية المنازعات أو الخصومات سلمياً. فالمصروفات العسكرية تحوّل الموارد عن التنمية وعن العمل الذي يلبي حاجات الناس. فضلاً عن أن تنامي الثقافة العسكرية ينحو إلى توليد الاحتقار للديمقراطية ولحقوق الشعب.

ثمة شرّ آخر يجب على الجنوب أن يعالجه وهو الفساد. إن المركزية المفرطة في صنع القرار الاقتصادي والأنظمة القاصرة الخاصة بالمسؤولية العامة من شأنها أن تخلق أرضاً خصبة للفساد. كما أن تزايد عمليات التهريب للمخدرات والأسلحة لا يقل عن غيره من العوامل في الإفساد. وعلى الحكومات أن تولي أسبقية أولى لاجتثاث الفساد وأن تصر على توافر مستويات أعلى في النزاهة في الحياة العامة. إن العمل الفعّال للأنظمة الديمقراطية هو خير ضمان ضد الفساد، وهذا هو الملاذ النهائي الذي يلجأ إليه.

قامت اللجنة، في ضوء الدروس التي جرى تعلمها من تجربة التنمية في الجنوب، بوضع مجموعة من الإجراءات الاقتصادية العريضة، أوصت باتباعها عند رسم السياسة المعنية، وهي إجراءات يقتضي الأمر اتباعها إذا أريد لاستراتيجية في التنمية، هي من الناس وإليهم ومعتمدة على الذات أيضاً، أن تصبح حقيقة واقعة في أمم الجنوب. هذه التوصيات التي يلخصها التقرير فيما يلي تسترشد بالهدف الأساسي الخاص بتلبية الحاجات الرئيسية للسكان من خلال عملية في التنمية تشجع تحقيق معدلات عالية في النمو وتكون في الوقت عينه عملية رشيدة بيئياً.

تحقيق النمو بصورة عادلة

إن تلبية الحاجات الأساسية سيتطلب، بالنسبة لكثير من الأقطار النامية، القيام أولاً باجتثاث حالة مزمنة هي عدم كفاية الغذاء التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. يستدعي هذا في أغلب الحالات وضع استراتيجية زراعية تتركز أساساً على تحديث قطاع المالكين الصغار. وينبغي أن تشتمل عناصرها الرئيسية على إصلاحات تضمن جعل ملكية الأرض عادلة وأنواع استغلالها منصفة؛ ومن عناصرها أيضاً توجيه الاستثمار والقروض وغير ذلك من الخدمات نحو المالكين الصغار؛ ووضع أنظمة كفوءة للبحث والتوسع في الزراعة؛ وإصلاح الرسوم وسعر الصرف وسياسة التسعير المحلي وذلك لغرض تقدم حوافز للتوسع في إنتاج المواد الغذائية. كما يجب كذلك اتخاذ إجراءات لتوسيع مجال الحصول على الغذاء من قبل الفقراء في المناطق الريفية والحضرية معاً، ومن هذه الاجراءات خلق فرص استخدام على نطاق واسع، وتوجيه المعونات الغذائية على نحو أفضل؛ كل هذا يجب أن يكون جزءاً من الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي.

إن الاستثمارات في الموارد البشرية، وذلك بتحسين طاقات الناس، تعمل على توطيد العدالة والكفاءة معاً؛ لذا فإن لهذه الاستثمارات دوراً استراتيجياً في تنميةٍ تكون من الناس وإليهم. ولكن بالنظر لمحدودية الموارد في كثير من أمم الجنوب فإن التوسع السريع في التعليم الأساسي والخدمات الصحية سينطوي على إجراء عدد من الإصلاحات في السياسات الاجتماعية. ينبغي على الأخص إعطاء الأولوية لخلق أنظمة إيصال أكثر انتشاراً وكفاءةً لكي تصل الخدمات إلى أفقر الناس، كذلك إعطاء الأسبقية لتوزيع أعدل للمصروفات الاجتماعية. إن تبني أساليب مجدية الكلفة قائمة على المعرفة التقليدية والتطبيقات العرفية أمر ذو أهمية كذلك.

يضاف إلى هذا أن التمسك بالتزام قوي لتخفيض معدلات زيادة السكان، عن طريق تخطيط متكامل للموارد البشرية والسكانية، من شأنه - إذا جرى تحويله إلى عمل - أن يخفف من الضغوط الواقعة على الاقتصاد من أجل توفير الأعمال وتحسين جدوى الاستثمارات في الموارد البشرية. ومع أن أثر العمل من أجل الاعتدال في النمو السكاني لا يمكن الشعور به إلاّ في المدى الطويل فإن من الضروري ضمان العيش الكريم للأجيال القادمة.

كذلك على استراتيجية التنمية الملتزمة بالعدالة والمشاركة أن تعطي أسبقية لرفع مركز المرأة الاجتماعي والاقتصادي. إن النساء يقمن في أرجاء الجنوب كله بدور حيوي كمنتجات وكذلك كأدوات في التطور الاجتماعي. مع هذا فهن يتحملن عبئاً

مزدوجاً من التفرقة ضدهن ومن الفقر الذي يصيبهن حتى بدرجة أكبر. لذا فإن من الأمور الجوهرية في برامج التنمية الاهتمام بشؤون المرأة وضمان معالجتها بطريقة شاملة، وإتاحة الموارد الكافية لتلبية حاجاتها وإزالة العقبات التي تواجهها في المجالات الاقتصادية الحيوية. إن عملية تنمية تراعي حساسيات الجنس تعتبر شرطاً أساسياً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي المستمر.

إن تحقيق وتيرة سريعة في التصنيع أمر جوهري لتحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وزيادة الدخول. ولكن الأنماط الماضية المؤدية إلى نمو غير عادل سبّب بدوره إيجاد مناطق صغيرة ترفل بالرفاهية وهي محاطة بمناطق أكبر كثيراً تعاني من الفقر والتخلف؛ مثل هذه الأنماط ينبغي تحاشيها. وعوضاً عن ذلك فإن على سياسات التصنيع والتجارة أن تهدف إلى تطوير سوق داخلية واسعة جداً للسلع الأساسية لتكون في متناول الجمهور وإلى تطوير قطاع دينامي ومتنوع خاص بتصدير المصنوعات، على أن يجري كلا الأمرين معاً، وفي الوقت ذاته. إن المشاريع الصغيرة التي تستخدم عدداً مكثفاً من العمال، والصناعات الريفية، يمكنها أن تزيد من آثار التصنيع في توليد الاستخدام وفرص العمل، وأن تؤدي إلى صلات نافعة مع الزراعة، وأن تساعد في تضييق شقة التباين بين الريف والحضر في توزيع الدخل والثروة.

إن توسيع إنتاج السلع للتصدير لتوفير التمويل لاستيراد المواد الرأسمالية الجوهرية والسلع الاستهلاكية ينبغي أن يكون من المقومات المهمة في استراتيجية للنمو المرتفع. ويقتضي ذلك نظاماً مستقراً وواقعياً لسعر الصرف، وعقلنة لسياسات الحماية تنسجم مع الفائدة النسبية الطويلة الأمد للاقتصاد، مع حوافز انتقائية لدفع التقدم التقاني والتوسع في التصدير إلى الأمام؛ إضافة إلى تطوير مؤسسات تشجيع التصدير وتطوير قنوات التسويق. إن التخصص المناسب في الإنتاج والتجارة أمر مهم خاصةً في الأقطار الصغيرة؛ وبالنظر لمحدودية أسواق هذه الأقطار فإن عليها أن تعتمد على التصدير لتحقيق التنمية الصناعية.

خلقت الثورة التقانية في العقدين الماضيين وضعاً جديداً سيكون نجاح التنمية فيه معتمداً بشكل متزايد على القدرة على الانتفاع من العلم الحديث والتقانة العصرية. إن وجود فجوة متسعة في المعرفة يهدد الإمكانات الاقتصادية للجنوب. ولمواجهة هذا التحدي تحتاج الأقطار النامية إلى أن تبني بسرعة فائقة مواردها البشرية وقدراتها التقانية وذلك لكي يمكن تسريع وتيرة استيعاب التقانة ونشرها تسريعاً كبيراً. إن عليها أن ترعى بشكل نشط ازدهار الثقافة العلمية والتقانية وتشجع التدريب الفني

العملي في المشاريع العامة والخاصة، إلى جانب تكريس المزيد من الموارد لأغراض البحث والتطوير.

ولكي تستطيع الدولة أن تقوم بدورها الأساسي في استراتيجيات توضع لتنميةٍ من الناس وإليهم فإن من الأمور الجوهرية بهذا الصدد إجراء إصلاحات مؤسسية لتحسين قدرات الدولة التنظيمية والمالية. إن من الشروط المسبقة للنجاح، في كثير من الأقطار، القيام بتحديث جهاز الدولة ذاته لكي يقوم بأداء وظائفه بكفاءة. يضاف إلى ذلك أن آليات الدولة الخاصة بتوليد الموارد ورصد التخصيصات تحتاج إلى تحسين. ومن المتطلبات إجراء إصلاحات بعيدة المدى في عمليات التخطيط للتنمية وذلك لضمان خلق إطار لاقتصاد كلي يتجه نحو شؤون التنمية ويكون إطاراً مستقراً ومتوازناً، وكذلك لتحسين أنظمة الضريبة وجعلها أكثر عدلاً وكفاءةً، ولتقوية أداء المشاريع العامة وطاقتها على توليد الموارد، ولتشجيع اللامركزية الاقتصادية ومشاركة الشعب في عملية التخطيط.

كما أن خلق محيط من شأنه أن يفضي إلى ترعرع حركة تنظيم الأعمال بشكليها الخاص والعام معاً هو في الأهمية كإصلاح مؤسسات الدولة وتحسين إدارة القطاع العام. وينبغي للإجراءات السياسية في هذا المضمار أن تشجع المنافسة المحلية والإبداع والتقدم التقني، وأن تقوي قدرة قطاع الأعمال على المنافسة في السوقين المحلية والدولية معاً.

ذكرنا سابقاً أن استمرارية التنمية والحفاظ عليها سيعتمد على الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وعلى المحافظة عليها وتطويرها. لذلك فإن أقطار الجنوب بحاجة إلى بذل جهد منسق للرد على الضغط البيئي الكبير الذي تواجهه. ومع أنه لا بديل سوى سلوك سبيل النمو الاقتصادي السريع، وبالتالي سبيل التصنيع، فإن الجنوب بحاجة إلى السيطرة على المخاطر البيئية التي تصاحب النمو. ثمة كذلك حاجة عاجلة لوضع الخطط لتطوير المناطق الحضرية، وذلك للتقليل من الضغط البيئي المتزايد في كثير من المدن الكبيرة.

إن الإجراءات لحماية البيئة يجب أن تدعم بحملة لتوعية الناس بما تتعرض له البيئة من أخطار. كما أن على البرامج الهادفة إلى مكافحة تردي البيئة أن تتضمن إجراءات للتقليل من سرعة النمو السكاني لغرض تخفيف الضغط عن الموارد الطبيعية، وأن تشتمل على ترتيبات لرصد المنافذ المفتوحة على الموارد الطبيعية وتنظيمها، وعلى تشجيع الصناعة الريفية لخلق مصادر بديلة للاستخدام، وعلى الاستغلال الرشيد للمراعي وإدارتها إدارة سديدة، وعلى تحسين إدارة مصادر المياه،

والاستغلال الحصيف للغابات، بما في ذلك تشجيع برامج زرع الأحراش، والبحث عن بدائل لخشب الحرق كمصدر للوقود.

الدور الاستراتيجي لتعاون الجنوب مع الجنوب

إن الاعتماد المتزايد على الموارد الجماعية للجنوب من خلال عمليات متنوعة ومدعمة في التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي سيكون ذا أهمية استراتيجية في استجابة الأقطار النامية للتحديات المتعددة التي تواجهها. فبواسطة توسيع مجال الانسياب الاقتصادي والمالي والتقاني والبشري في داخل الجنوب، وذلك عن طريق صلات أقوى تمكّن من الانتفاع من الموجودات التكميلية، يستطيع تعاون الجنوب مع الجنوب أن يقوّي من أمر التنمية في أقطار الجنوب كافة.

والقوة التي يمكن أن يكسبها الجنوب من استخدامه الواسع لطاقاته الجماعية ستعطيه أهمية أكبر في الاقتصاد العالمي ووضعاً أفضل لممارسة بعض النفوذ في إدارة الاقتصاد في العالم. وإذا جرى ابتغاء تعاون الجنوب مع الجنوب بتصميم فسيتمكن هذا التعاون في المدى الطويل من تغيير خارطة العالم الاقتصادية؛ إن الصلات المتشابكة في داخل الجنوب يمكنها أن تخفف من التبعية التي ابتناها الحكم الامبريالي في صلات الشمال مع الجنوب.

إن البحث عن نظام عالمي أكثر عقلانية وعدلاً عن طريق إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي سعى إليه الجنوب طويلاً، يتطلب أن يكون الجنوب منظماً بشكل ناجع لكي يعرض قضيته ويفاوض بشأن مطالبه في المنابر الدولية. من الضروري أن يتكلم الجنوب بلسان واحد سواء عن القضايا التي تهمه أو المسائل التي تخص الإنسانية عموماً. كذلك من الضروري على حد سواء ألا يذهب صوت الجنوب هباءً بسبب ما في الجنوب من عيوب تنظيمية.

لقد سرّنا كثيراً القرار الذي اتخذته مجموعة من الأقطار النامية في بلغراد في عام ١٩٨٩ لتأليف «مجموعة التشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب» على أساس دائم وعلى مستوى القمة، مع هيئة سكرتارية خاصة بها. إن هذه خطوة مهمة نحو تزويد الجنوب بقوة تنظيمية.

كان التطلع للقوة من خلال التضامن سليقةً في الجنوب على الدوام. جرى هذا ليس فقط في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، بل كذلك في عدد كبير من الترتيبات الإقليمية وشبه الإقليمية لشؤون التجارة، كما جرى في بعض الحالات في تعاون اقتصادي أوسع نطاقاً. كان عقد السبعينات حقبة دينامية في التعاون بين

الأقطار النامية؛ فقد بلغت تجارة الجنوب مع الجنوب في تلك الفترة حد الضعف تقريباً بصفتها جزءاً من التجارة العالمية. كما أن نجاح منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في البداية أظهر ما يمكن أن يحققه العمل الجماعي من نتائج؛ يضاف إلى هذا أن الفائض المالي للأقطار الأعضاء في المنظمة المذكورة كان مصدراً مهماً من مصادر العون التنموي وتمويل الاستثمار في الجنوب. بيد أن أزمة التنمية المديدة في الثمانينات فرضت بدورها كوابح على ترتيبات الجنوب الخاصة بالتعاون.

إن نكسات العقد الماضي لا تقلل من منطق السند العقلي لتعاون الجنوب مع الجنوب. على العكس فإن الركود في أوضاع التنمية في العالم يجعل مجهودات الجنوب الجماعية وضرورة تقويتها من باب أولى. ثم إن تنويع الإنتاج الذي جرى في الجنوب يوسع من مجال التعاون، كما أن الحيوية الجديدة في النطاق الاقتصادي التي ظهرت في آسيا مثلاً قد خلقت فرصاً لاستغلال الأعمال التكميلية وتعتبر مصدراً آخر للقوة من أجل تعاون الجنوب مع الجنوب.

روح الجنوب وخليقته

إن خبرة العقود القليلة الماضية، في أمور التنمية القومية مثلاً، تعطي دروساً للمستقبل. ومن أهم هذه الدروس أن الجنوب بحاجة إلى تنشئة روح الكبرياء وخليقة الثقة بالنفس، وعليهما فقط يمكن بناء روابط متينة طويلة البقاء في المشاركة بين أمم الجنوب وشعوبه. لذا يجب رفع مستوى الوعي في الجنوب وتوليد شعور لدى الناس لمصلحة الوشائج في داخله وذلك بواسطة عملية نشطة تشمل نظام التعليم ووسائل الاعلام معاً. ويجب دعم هذه العملية بجهود ترمي إلى خلق رأي عام واسع من أجل تعاون الجنوب مع الجنوب، وتهدف إلى انخراط رجال الأعمال والمهنيين والمنظمات النسائية والهيئات غير الحكومية ونقابات العمال وغيرها من التشكيلات الاجتماعية في عمل يسعى حثيثاً نحو وجود جنوب جماعي قوي. كما ينبغي رعاية الاتصالات الشعبية فيما بين الجنوب والجنوب عن طريق الصلات بين المنظمات المهنية وغيرها من المنظمات غير الحكومية وعن طريق الصلات الثقافية والرياضية. كذلك ينبغي توسيع مجال انتقال المعلومات بواسطة وسائل الاعلام ومن خلال شبكات البيانات بالانتفاع من التقانات الجديدة في عالم الاتصالات.

يتوقف النجاح في هذه المجهودات، وفي تعاون الجنوب مع الجنوب بصورة عامة، على رؤية زعمائه وما يلهمونه للناس. ومن الأمور الحيوية أن يجري دعم التصريحات بالالتزام بالتضامن والعمل الجماعي بمساندة صادقة من أجل تعاون عملي؛ يجب على الزعماء أن يمتلكوا الإرادة السياسية لترجمة الأقوال إلى وقائع.

ويجب على هؤلاء الزعماء، بالنتيجة، إعطاء أسبقية أولى لتعاون الجنوب مع الجنوب ضمن الأداة الحكومية. إن تنفيذ القرارات المتخذة من الهيئات الجماعية في الجنوب، بما فيها الوكالات الإقليمية، يتوقف بالدرجة الأولى على السياسات القومية الداعمة لتلك القرارات، وعلى الترتيبات الناجعة التي تجريها المؤسسات، في كل قطر من الأقطار. وفي رأينا أن خير ما يضمن تحقيق هذا هو تخصيص وزارة أو دائرة تكون مسؤولة عن رعاية تعاون الجنوب مع الجنوب؛ وتخول هذه الجهة سلطة النظر في التخطيط القومي لجعلها تأخذ بالاعتبار الواضح مسألة الالتزام بالتعاون، وسلطة السعي لتقوية الصلات فيما بين الجنوب والجنوب، وصلاحية التحقق من تنفيذ الالتزامات القومية الناشئة عن القرارات الجماعية. ينبغي كذلك رفد هذا الإجراء بإنشاء لجنة قومية تتألف من شخصيات مرموقة من شتى مناحي الحياة، وذلك لدعم الحملة القومية الهادفة إلى تعميق وعي الجنوب وإلى تعبئة الرأي العام لمساندة تعاون الجنوب مع الجنوب.

تشير الخبرة السابقة كذلك بشكل قاطع إلى أهمية إيجاد طرق أكثر جدوى لتوظيف الموارد من داخل الجنوب لتمويل العمل الجماعي. فقد خاب عدد من برامج التعاون في تحقيق ما يستطيع تحقيقه، أو تهاوى كلياً، جراء الافتقار إلى الأموال، الأمر الذي كان الحلقة الحاسمة المفقودة في أغلب الأحيان.

وانطلاقاً من هذا المنطق وضعت اللجنة سلسلة من المقترحات مساهمة منها في وضع استراتيجية شاملة من أجل توسيع نطاق تعاون الجنوب مع الجنوب في التسعينات. فيما يلي مناقشة لمجالات الاهتمام وأسبقيتها.

مجالات الأسبقية في العمل

إن المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في الجنوب، التي أنشئت في العقود القليلة الماضية، تعتبر مجموعة جوهرية من دعامات الاعتماد الذاتي الجماعي. ولكن من تناقض الأمور أن نجد الشمال يسعى عامداً إلى الحصول على منافع جديدة من خلال التجمعات الإقليمية، في حين أن عدداً من مبادرات الجنوب في هذا المضمار قد أهملت ليدب فيها الضعف. كان الضغط الناشيء عن الأزمة المحلية في تصريف الأمور والناشئة عن المصاعب المتفشية التي حدثت في العقد الماضي، هو العامل الرئيسي المسؤول عن ذلك التردّي. بيد أن المحيط العالمي المعاكس يجعل من الواجب على الجنوب أن يجدد الحيوية في منظمات التعاون الواهنة إذ ان لها دوراً أساسياً في تنمية الجنوب على المدى البعيد. إن على كل منظمة من هذه المنظمات أن تعد خططاً واضحة للنمو حتى سنة ٢٠٠٠، مع أسبقيات وأهداف جلية. كما ينبغي القيام بما

يقوّي الترتيبات التجارية القائمة على أساس تفضيلي، والعمل على تخفيف السيطرة على التجارة والتحويل الخارجي، وتوسيع نطاق المنتجات، وإزالة العوائق المختلفة الناجمة عن مشاكل التعريفات الجمركية. وينبغي كذلك أن يرفد كل هذا بالتخطيط الإقليمي للاستثمارات في مناطق مختارة.

كان النظام المسمى «النظام العالمي للمزايا التفضيلية في التجارة» (GSTP)، الذي وضع موضع التنفيذ في سنة ١٩٨٩، قد بني على أساس المنافع التي تكتسب من تشجيع التجارة مع الجنوب ككل. إن إنشاء هذا النظام يعتبر إنجازاً مهماً. إنه يأتي بإطارٍ لتوسيع التجارة في الجنوب بتقليل العوائق المختلفة الناجمة عن مشاكل التعريفات الجمركية، والتخفيف من الاعتماد الكبير على الأسواق والمجهزين في الشمال. بيد أن وجود هذا الإطار ما هو إلاّ بداية؛ فيجب على الجنوب الآن أن يمدّ هذا الإطار بمحتوى، وأن يهدف إلى جعل نسبة كبيرة من التجارة بين الجنوب والجنوب متحررة بحلول عام ٢٠٠٠ في ظل النظام المذكور آنفاً. ويشير تقريرنا إلى نواحٍ متعددة تتطلب الاهتمام من صانعي السياسة إذا أريد القيام بتقدم على هذا الأساس.

لا تزال البضائع الأولية هي عماد الكثير من اقتصاديات الجنوب. إن تعرضها الشديد لخطر التقلبات تأكد مجدداً بالهبوط الحاد في أسعار البضائع في الثمانينات، كما أن التطورات التقانية في الشمال ستواصل تعريضها لتنافسية بضائع التصدير للأخطار. وقد فشلت محاولات متعددة لتحقيق تعاون بين المنتج والمستهلك في الحصول على أسواق مستقرة للبضائع، بينما دفع التنافس بين منتجي الجنوب بالأسعار إلى مزيد من الهبوط. إننا نعتقد أن على منتجي الجنوب للبضائع التي تؤلف جل التجهيز في العالم أن يوحدوا جهودهم في جمعيات للمنتجين لحماية مصالحهم عن طريق إدارة العرض أو التدخل في السوق. ويترتب على منتجي المشروبات الاستوائية الثلاثة ـ الشاي والقهوة والكاكاو ـ وهي تنتج بأسرها في الجنوب، أن يكونوا في طليعة هذه الجهود، كما أن على حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ أن تقدم دعمها لهم.

كان الضيق المالي من العقبات الخطيرة جداً أمام تطور التعاون في الجنوب. ثمة ترتيبات لتوسيع التجارة هي من بين المشاريع التي تعطل عملها جرّاء الافتقار إلى الأموال. هذا الافتقار الذي تفاقم الآن بسبب نضوب تسهيلات الاقتراض من مصادر شمالية. إن تأسيس مصرف متعدد الأطراف خاص بالجنوب، وهو قيد البحث والدراسة منذ سنوات، يمكنه أن يساهم كثيراً في ردم الفجوات الخطيرة في حاجات التمويل. لقد تضاءلت فوائض الأوبك، ولكن هناك مصادر مالية داخل الجنوب يمكن الاستفادة منها بإجراء ترتيبات مناسبة. وبما أن من غير المتوقع تأسيس مصرف بالحجم والمدى اللذين جرى تصورهما في الابتداء، فإن على الجنوب أن يقلل من

تطلعاته. على أن مصرفاً يؤسس لكي يقدم في البداية أعمال التمويل لأغراض التصدير ويقوم بتخليص الحسابات وإجراءات الدفع سيكون بمثابة خطوة ذات قيمة إلى الأمام. وحتى تتم مشاركة أقطار الجنوب جميعها في المصرف ينبغي أن يكون الهدف إنشاءه من مجموعة عريضة من الأقطار. أما الفائدة التي يمكن أن يجنيها الجنوب من مصرفٍ متعدد الأطراف فخير مثل عليها ذلك الدعم الواسع، المتنوع، الذي يقدمه «الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي» من أجل التعاون بين الأقطار التي تقع في منطقته.

وبينما يعتبر تحرير التجارة وتوسيعها من الأمور المهمة، فإن العمل المشترك لتشجيع الاستثمارات وإنعاش الإنتاج هو بدوره ضروري لإطلاق تعاون الجنوب مع الجنوب من عقاله. ويجب أن يؤدي ذلك إلى استغلال موارد الجنوب التكميلية في التمويل والمصادر الطبيعية والتقانة والأسواق والمواهب الإدارية. إن التقدم الذي جرى في عدد من أقطار الجنوب يتجلّى في توسيع الفرص لإشراك قطاع الأعمال، بما فيه من مشاريع عامة وخاصة معاً، في عمليات مشتركة. وما هذا إلّا اتجاه مهم يسترشد به من أجل مستقبل التعاون بين الجنوب والجنوب.

لقد تأسس عدد من الشركات متعددة الجنسية في الجنوب، بقدرات مالية وتقنية وإدارية كبيرة. ويعد هذا من المآثر المهمة الجديدة التي تفتح الطريق أمام ترتيبات مشتركة لغرض الإنتاج في فروع عديدة. هناك مجال للقيام بمشاريع مشتركة في كثير من الصناعات، مثل صناعة الأسمدة والبتروكيميائيات والطاقة والسلع الرأسمالية، إضافة إلى صناعة السلع لتلبية الحاجات الاستهلاكية الأساسية. إن إنتاج الأدوية المستعملة عموماً يمكنه، على سبيل المثال، أن يقلل من تكاليف الخدمات الصحية في الأقطار التي تعتمد الآن على مجهزين لتلك الأدوية من الشمال.

لغرض الانتفاع من هذه الامكانات يترتب على الحكومات أن تتخذ من الإجراءات، بما في ذلك الترتيبات الثنائية لتحاشي الضرائب المزدوجة، ما يكفل تسهيل المشاريع المشتركة التي تقوم بها أطراف جنوبية متعددة. وبما أن من المستحسن الحيلولة دون تكرار حدوث علاقات استغلالية من النوع الذي يرتبط بأعمال الشركات الشمالية العاملة خارج بلادها فإن على الجنوب أن يستنبط قواعد للسلوك تسترشد بها العمليات التي تجريها شركاتها الجنوبية المتعددة الجنسيات.

وكخطوة أخرى نحو تعبئة قطاع الأعمال لدعم تعاون الجنوب مع الجنوب ينبغي تشجيع الصلات بين الأعمال المختلفة وذلك بإقامة اتحاد لغرف التجارة في العالم الثالث. ونقترح، لغرض توفير الدفع المستمر في هذا المضمار، أن تقوم مجموعة الـ ٧٧

وحركة عدم الانحياز بتأليف لجنة دائمة لمراجعة الأعمال الجارية وتوجيه التطورات في المستقبل في هذا المجال الفسيح.

ينبغي كذلك أن يحظى إنتاج الغذاء والأمن الغذائي بالاهتمام في نطاق مجهودات التعاون، إذ إن هناك ما يفيد بأن شحّ الغذاء قد يؤثّر في الأمن الغذائي في أقسام متعددة من الجنوب. لذا يجب أن تكون المشاريع الزراعية والمشاريع الزراعية ـ الصناعية من أوائل مشاريع الإنتاج المشترك التي نتصورها. كذلك يجب أن يكون التعاون في أمور البحث الخاص بالحاصلات الغذائية، والاستفادة من التقدم الجاري في بعض الأقطار في تحسين التقانة الحقلية، من أهداف برنامج التعاون في البحوث الذي نقترحه للجنوب. إن ترتيبات التموين الطويلة الأجل بين الأقطار ذات الفائض الغذائي والأقطار ذات العجز فيه هي أمر مرغوب فيه؛ كما أن من المرغوب فيه أيضاً التزام الأقطار المصدرة للطعام بأن تولي الأسبقية في التجهيز للأقطار التي تواجه نقصاً خطيراً في الغذاء. وينبغي على مجموعات من الأقطار أن تعمل على إقامة احتياطيات غذائية للطوارىء وعلى تنسيق الخزين الغذائي كما جرِّب ذلك أصلاً في بعض المناطق.

يتحتم على الجنوب، كما أكدنا في بحثنا للتحدي التقاني، أن يحول دون توسع فجوة المعرفة في العلم والتقانة القائمة بين الشمال والجنوب، وأن يكوّن قدرات وطنية في تطبيق التقدم العلمي على حاجاته في التنمية. إن التعاون داخل الجنوب يمكنه أن يساعد كثيراً في الجهود القومية المبذولة في حقلي البحث والتدريب معاً. من المهمات ذات الأسبقية إعداد استراتيجية للتعاون العلمي. أما مسؤولية وضع برنامج لتنسيق البحوث فيجب أن تعهد إلى «مركز عدم الانحياز للعلم والتقانة» الذي أسس حديثاً في الهند، وعلى هذا المركز أن يعمل بالتنسيق مع «أكاديمية العالم الثالث للعلوم» في تريستا، ومع المعاهد القومية في الجنوب. وينبغي اختيار أعمال أساسية لغرض التعاون في البحوث على المستوى الإقليمي، سواء في منطقة واحدة أو مناطق متعددة، في فروع مهمة مثل التقانة البيولوجية والمنتوجات الطبيعية وتربية الكائنات المائية وعلم الحاسوب والطاقة. ولا بد من أن ترفد المشاركات بين المعاهد العلمية بصلات تقدم مع المشاريع الإنتاجية مما يمكن أن يؤدي إلى الاستعمال التجاري لنتائج البحوث الجارية. وينبغي تشخيص المعاهد الجنوبية ذات الوسائل الضرورية لتدريب العاملين في الحقول العلمية والهندسية والفنية من أقطار الجنوب الأخرى.

إن التدريب العلمي هو جزء من المسألة الأكبر الخاصة بتطوير المصادر البشرية. والتعليم العالي، لا سيما في الحقول العلمية والفنية والمهنية يقتضي توسيع مبدأ الاعتماد الذاتي الجماعي. إن كثيراً من أقطار الجنوب لا يمكنها أن تؤسس معاهد تعليمية وطنية

تفي بمتطلباتها جميعاً، كما أن هناك حاجة واضحة للتقليل من الاعتماد العالي الكلفة على معاهد الشمال. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ترتيبات من شأنها زيادة الاستفادة من الكثير من الجامعات والكليات الفنية ذات المستوى العالي الموجودة حالياً في الجنوب. إننا نقترح أن تكون لدى الجنوب شبكة من المعاهد يجري تخصيصها بمثابة «مراكز للإجادة التعليمية» وتتخذ أساساً لتوسع كبير في انتقال التلاميذ بين أقطار الجنوب. ينبغي أن يرافق هذا برنامج للزمالات لمساعدة حركة انتقال التلاميذ. ويمكن للتدريب الفني والحرفي أن يرتقي كثيراً عن طريق أنظمة للمعونة الفنية تقدم بمقتضاها الأقطار التي اتجهت حديثاً نحو التصنيع عدداً من المعلمين وزمالات التدريب للأقطار النامية الأخرى. إن مثل هذا التبادل ستكون له بمرور الوقت قيمة ملموسة في رفع مستوى الوعي في الجنوب.

هيئة سكرتارية للجنوب

مما يعرقل مساعي الجنوب الجماعية بشكل خطير عدم وجود أداة دائمة تقدم الدعم الفكري والفني في المفاوضات مع الشمال وفي العمل من أجل تعاون الجنوب مع الجنوب. مثل هذه الهيئة غير موجودة لدى حركة عدم الانحياز أو مجموعة الـ ٧٧، وكل ما هنالك فيهما لا يتجاوز بعض الترتيبات الأولية لأغراض المساعدة. لذا فإن الجنوب في وضع غير مؤات لا يحسد عليه، لا سيما في تعامله مع الشمال الذي يحظى بمساعدة سكرتارية كاملة تابعة لـ (OECD) بكل تسهيلاتها الجيدة لأغراض البحث وإجراء المشاورات؛ هذا فضلاً عن موارد الشمال القومية الكبيرة. إن المجال الواسع للقضايا وتعقيدها التي على أساسها يتحتم على الجنوب أن يحمي مصالحه ويرسم مواقعه المشتركة ويشتبك مع الشمال بشأنها، تجعل من الضروري جداً أن يكون لدى الجنوب هيئة سكرتارية تحت خدمته الجماعية. ثمة حاجة ماسة أيضاً إلى دعم تقوم به المؤسسات لجهود الجنوب وذلك لتوسيع تعاون الجنوب مع الجنوب لا سيما على مستوى العلاقات بين أقاليمه.

إننا على قناعة بأن وسيلة من هذا النوع أمر جوهري لتقدم مجهودات الجنوب الجماعية، لذا ينبغي على الجنوب أن ينظر إلى هذه المسألة بعين الاستعجال. إن تأليف «مجموعة الجنوب» الذي تم مؤخراً من خمسة عشر قطراً، التي سيجتمع زعماؤها بانتظام، تجعل قضية إنشاء السكرتارية أكثر إلحاحاً. إننا نتصور سكرتارية تكون في خدمة مجموعة الـ ١٥ وكذلك مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز وكأنها سكرتارية للجنوب.

يلخص تقريرنا الوظائف الرئيسية التي على هذه السكرتارية أن تقوم بها دعماً لمجهودات الجنوب في سعيه لتحقيق أغراضه الجماعية.

علاقات الشمال والجنوب والنظام العالمي

إن أزمة الديون وانهيار أسعار البضائع والحماية المتزايدة في الشمال وغير ذلك من الأحداث المشؤومة قد أكدت كل التأكيد أن العلاقات الحاضرة بين الجنوب والشمال علاقات مناوئة بشكل أساسي للتنمية في الجنوب. أما الفارق العظيم، الدائم، والمتزايد في القوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب فهو انعكاس لتقسيم العمل الدولي الذي قضى على الجنوب بأن يختص بانتاج السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة وذات التقانة الضعيفة وتصديرها دون سواها.

تعتقد لجنة الجنوب أن التنمية المستمرة في الجنوب تستلزم إعادة هيكلة أساسية في النظام الاقتصادي الدولي لإزالة هذا الشكل من الهيمنة والاستغلال. وتعتقد كذلك أن من الممكن، من خلال هذه العملية، إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عقلانيةً وأطول بقاءً. وكما أن الجنوب لا يستطيع أن يتطور دون وجود وسط دولي أكثر ملاءمة له، فإن الاستقرار الدائم في العلاقات الدولية يستدعي تقدماً في الجنوب مع عدلٍ أكبر على البسيطة. ومع كون الاصلاح الاقتصادي الدولي هو من مطالب الجنوب، فإنه من حاجات النظام الدولي كذلك. إن الاصلاح يجب أن يشتمل على إعادة هيكلة في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية السائدة. لقد انهار نظام النقد الدولي الذي أقيم في بريتون وودز، وعلى العالم أن يتفق على إطارٍ ما ليحل محله ـ نوع من بريتون وودز رقم (٢). ينبغي أن يكون أحد أهداف النظام الجديد إيجاد وسائل للطوارىء تضمن مصادر وافية لغرض الاستمرار المنتظم لمجهودات التنمية في الجنوب في مواجهة الهزات المباغتة. يتطلب النظام العالمي الجديد كذلك أساليب عمل دولية منصفة لشؤون العلم والتقانة ولإدارة البيئة وما على الأرض من مشاع للناس. كما ينبغي أن تُجعل المؤسسات الدولية أكثر ديمقراطيةً وأكثر جدوىٰ وأكثر دعماً للتنمية.

التمويل من أجل التنمية

إن النظام الدولي المالي الذي نتصوره بعد إصلاحه هو نظام ينساب فيه رأس المال من الأقطار الغنية إلى الأقطار الفقيرة. فمن المبادىء المقبولة منذ أمد طويل في السياسة الاقتصادية الدولية أن تكون الأقطار النامية في وضع تتوقع فيه أن يأتيها قدر صاف مؤكد من الموارد يضيف إلى مدخراتها المحلية. أما الوضع الحاضر فهو عكس ذلك: ثمة انتقال خَطِل ولا يطاق للموارد يجري من الجنوب إلى الشمال.

ولتغيير هذه الحالة لا بد من حل منصف لمشكلة الديون على وجه السرعة. إن الأمر الذي يجب أن يقبله المجتمع الدولي هو أن الديون الخارجية التي في ذمة الأقطار النامية لا يمكن دفعها كاملةً، كما أن قيمتها الاسمية لن تدفع كاملةً، وذلك لأسباب خارجة عن سيطرة تلك الأقطار.

إن مبادرة «برادي» عن مديونية الأقطار النامية هي إقرار متحفظ بقوة هذه الحجة، ولكنه لا يفي بالمرام. فالمطلوب هو مدخل منسق لتحقيق تخفيض الدين وتخفيض نفقات خدمة الدين معاً وفي الوقت عينه. فالنقل العكسي للموارد ينبغي أن ينتهي، كما ينبغي أن تكون خدمة الدين ذات صلة بقدرة الاقتصاد على الدفع وعلى النمو. إن مبلغ نفقات خدمة الدين يجب أن يقرره مستوى الموارد التي يحتاج إليها القطر المعني لإنعاش النمو والحفاظ عليه بمعدل لا يقل عن نسبة ٢ إلى ٣ بالمائة للفرد الواحد في السنة. والقضية إنما تخضع لمفاوضات بين الحكومات. نحن نعتقد بضرورة عقد مؤتمر دولي عن مسألة الديون تشترك فيه حكومات الأقطار الدائنة والمدينة والمؤسسات المالية الدولية. إن حلاً يقوم على مبادىء «السوق» حلٌ غير ممكن، وعلى المجتمع الدولي أن يتولىٰ المسؤولية في هذا المضمار.

لا بد للحل العالمي لمشكلة الديون من أن يراعي الأقطار الأقل نمواً في تعامله مع قضيتها. إن مجموع ديون هذه الأقطار ليس كبيراً بالمعنىٰ المطلق. بيد أن ديونها تمثل، بالقياس إلى حجم اقتصادياتها وصادراتها، عبئاً ثقيلاً على عاتقها في أغلب الحالات. وعلى الاصلاح المقترح بمجمل بنوده أن يؤدي إلى استئناف سريع بدرجة معقولة للنمو في اقتصاديات تلك الأقطار. وينبغي أن يشتمل مثل هذا الاصلاح على إلغاء تام للدين الرسمي الثنائي بذمة الأقطار الأقل نمواً، وتوسيع إلغاء الدين ليشمل أقطاراً أخرى من ذوي الدخل المنخفض التي قد تكون أقل فقرا ولكنها لا تزال مثقلة بديون كبيرة، وأن يشتمل أيضاً على إعادة التمويل بشروط تفضيلية للديون الرسمية، الثنائية والمتعددة الأطراف، التي بذمة الأقطار المعنية جميعها، والممنوحة بشروط غير تفضيلية.

شهد عقد الثمانينات تشدداً كبيراً في المشروطية التي تصاحب تزويد الأقطار النامية بأموال خارجية. إن هذا الاتجاه هو الآن حقيقة من حقائق الحياة العامة ولا يحتمل تغييرها، ولكنّ محتوى المشروطية وآليتها هما بحاجة إلى إصلاح أساسي. فإذا أريد لسياسة ذات بنود متعددة وغير قابلة للتجزئة أن تكون قابلة للدوام فإنها تحتاج إلى أن تطبق في أقطار بعينها، وليس تطبيقها على الأقطار كلها لا على التعيين، وأن تكون خالية من التحيّز العقائدي. كما يجب الإقرار بأن استنباط إصلاح بنيوي وتنفيذه هما من العمليات المعقدة. والصعوبات يمكن أن تنشأ، وهي تنشأ فعلاً، عند وضع

سياسات ذات خليط أكبر من البنود. لذلك من الضروري أن تهدف الوسائل التي تضع سنن الأداء وتراقب الالتزام بها إلى إجراء التقييم على أساس تحليل موضوعي وليس على أساس التحامل العقائدي من جانب المانح للأموال. وليس هناك ما يمكن أن يوحي بالاحترام والثقة لدى المانحين والآخذين معاً إلاّ تجريد العملية من السياسة عن طريق إدخال تقييم دولي مستقل للتنمية وكيفية أدائها. إننا نوصي بتعيين فريق من الخبراء للقيام بهذه الوظيفة يكون مستقلاً عن المؤسسات المالية الدولية ولكنه يعمل بمثابة لجنة استشارية لها.

يترتب على أقطار الجنوب في المدى البعيد أن تكوّن مدخرات كافية للاستثمار من مصادرها الخاصة. بيد أن الحاجة إلى تمويل تنمية طويلة الأجل ستظل قائمة في المراحل الأولى من استئناف النمو، لا سيما بالنسبة للأقطار الأفقر والأقل نمواً. إن التجربة تفيد بأن القطاع الخاص لا يستطيع بذاته إشباع هذه الحاجة على الوجه الوافي. لذا فعلى المنظومة الدولية أن توفر نقل رأس المال الخارجي المطلوب إلى الأقطار النامية.

يحتاج الأمر لهذا الغرض أن تتخذ خطوات حاسمة متعددة. فعلى الأقطار النامية أن تفي بتخصيص ٠,٧ بالمائة من إجمالي الإنتاج المحلي عوناً رسمياً للتنمية. وينبغي زيادة المعونة المتعددة الأطراف وتوسيع مساهمتها في الانسياب المالي. وعلى البنك الدولي أن يمارس دوراً أكبر في رصد التمويل التنموي. كما ينبغي إعطاء بنوك التنمية الإقليمية دوراً أكبر في هذا الباب.

إن المعونة التفضيلية المتعددة الأطراف ستظل بالغة الأهمية بالنسبة لعدد كبير من الأقطار النامية. لذا ينبغي تمكين «الوكالة الدولية للتنمية» (IDA) و«الوكالة المالية الدولية للتنمية» (IFAD) والمنافذ الرقيقة لبنوك التنمية الإقليمية من أن توسع عملياتها بنسبة ١٥ بالمائة سنوياً. ثمة صعوبات تواجه دائماً في المفاوضة بشأن الإضافات لرأسمال (IDA)؛ لذا يجب تمديد دورة هذه الإضافات من مدة السنوات الثلاث الحالية إلى خمس سنوات. وبالنظر للأموال المحدودة المتاحة لـ (IDA) ـ ولم تكن الإضافة التاسعة لرأسمالها تزيد على الإضافة الثامنة ـ والطلبات الملحة من أفريقيا شبه الصحراوية للاقتراض من أموالها، فإن على البنك الدولي أن يحيي المنفذ الثالث الذي فتحه موقتاً في السبعينات لتقديم القروض بشروط هي وسط بين تلك التي تنطبق على قروضه الاعتيادية وبين قروض الـ (IDA).

لقد تزايد الشك والاضطراب في الاقتصاد العالمي تزايداً كبيراً. لذلك فمن الضروري جداً إجراء ترتيبات دولية وافية لمساعدة الأقطار النامية التي تعاني نقصاً مفاجئاً في مدخولات التحويل الخارجي أو زيادة حادة في المدفوعات الخارجية كنتيجة

لارتفاع أسعار الفائدة أو للتغيرات في أسعار الصرف. إن الاتفاق على الحاجة لمثل هذه الترتيبات كان موجوداً منذ أوائل الستينات حين أسس صندوق النقد الدولي ما يسمى نظام «تسهيلات التمويل التعويضية». بيد أن الاتجاه منذ ذلك الحين كان ينحو إلى زيادة المشروطية المربوطة بالمساعدة بموجب هذا النظام وإلى تخفيض الحدود القصوى. وينبغي أن يكون من أسبقيات الإصلاح للنظام المالي الدولي إزالة هذه المشروطية والعودة بالنظام إلى مفهومه الأصلي الذي يرمي إلى الدفع بصورة شبه آلية، على الأقل لتغطية خسائر المقبوضات الخارجية التي تعاني منها الأقطار النامية من جراء ظروف خارجة عن سيطرتها.

إن الافتقار إلى أداة خاصة بإيجاد سيولة دولية بطريقة منتظمة غدت مشكلة أساسية بالنسبة للاقتصاد الدولي ككل. هناك في هذه الأثناء أهلنة للسيولة الدولية، وهذا يضر كثيراً بالأقطار ذات التصنيف الواطىء في مقادير الاقتراض. وهكذا، ومع وجود سيولة كافية، فإن الأقطار النامية لا منفذ لديها للاستفادة منها. هذا يستدعي استخداماً أوسع لـ «حقوق السحب الخاصة» (SDRs)، التي وضعت كموجودات احتياطية للمستقبل تعود لنظام النقد الدولي. هناك حاجة ماسة تدعو إلى الاتفاق على تخصيص مبلغ متواضع من الـ (SDRs) على أساس مطرد يتاح للأقطار النامية إضافة إلى حصصها الصغيرة من صندوق النقد الدولي.

التجارة والتنمية

إن الأساليب والقواعد والأصول النظامية السائدة في نظام التجارة الدولية، كما تنص عليها «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» (غات)، تقوم على مبادىء المتاجرة المفتوحة، متعددة الأطراف، الصريحة، اللاتمييزية. بيد أن الأقطار النامية تواجه واقعاً مختلفاً تماماً عندما تتاجر مع الشمال. فمذهب الحماية في الأقطار الصناعية يؤثر الآن في قسم كبير جداً من صادرات الجنوب من المصنوعات.

سوف يحتاج النمو المتواصل في الجنوب إلى توسّع كبير في الصادرات الى الشمال. وبما أن من غير المحتمل أن تنمو التجارة الدولية في المستقبل بالسرعة التي نمت فيها خلال السنوات (١٩٤٥ ـ ١٩٧٩)، فإن هذا الوضع يتطلب من الأقطار النامية عملاً كثير التبصّر للإبقاء على أسواقها مفتوحة. لا بد لنظام التجارة الدولية من أن يمكّن الأقطار النامية من توسيع حصتها من التجارة العالمية في المنتجات التي تجني لها فيها ميزة نسبية بيّنة؛ ولا بد لهذا النظام كذلك من دعم توسيع التجارة بين الأقطار النامية نفسها. وعلى النظام المذكور أن ينظر إلى التنمية المتواصلة في الجنوب على أنها هدف مركزي، وأن يلتزم بفكرة المعاملة التفضيلية، ومبدأ الأمم الأكثر رعاية،

وكذلك بفكرة المقابلة المحدودة بالمثل. إن الهدف في المدى البعيد يجب أن يكون إقامة «منظمة للتجارة العالمية» ذات واجبات أوسع كثيراً بالقياس إلى الحال في (غات).

يجب، على وجه التعيين، إعادة تجارة الأقمشة والملابس إلى نطاق القواعد والأنظمة التي تنص عليها (غات) بشكل عاجل. ويجب كذلك إلغاء القيود الكمية المفروضة على قطاعات بعينها. وهي التي تؤثر، على سبيل المثال، في الحديد والسلع الجلدية والأحذية والالكترونيات الاستهلاكية، التي تميزت في التعامل ضدها وبذلك تحدّ من الصادرات من السلع المصنعة بالنسبة لكثير من الأقطار النامية.

إن التوصل الى نتيجة مرضية في مفاوضات تجري عن بعض هذه المواضيع إنما يرتبط بالتوصل إلى اتفاقية شاملة عن القيود الاحترازية، وهذه القيود تعني الحواجز التجارية الموقتة التي تفرض لغرض حماية الصناعات المهددة. ويعتبر عدم التفرقة في تطبيق القيود الاحترازية شيئاً لا غنى عنه في مثل هذه الاتفاقية. وقد تلاقت الآراء خلال السنين القليلة الماضية بشأن نواحٍ متعددة تتعلق بالقيود الاحترازية؛ وينبغي السعي للاتفاق على هذه النواحي سعياً حثيثاً. إن أية محاولة لإدخال الانتقائية في تطبيق القيود الاحترازية ينبغي أن تقاوم، إذ ان الانتقائية ستتيح المجال لاستعمال تلك القيود ضد الاستيراد من الجنوب بالدرجة الأولى.

إن تطبيق السنن التقليدية التي تحكم تجارة السلع على تجارة الخدمات يمكنه أن يؤدي إلى ضعضعة قدرة الأقطار النامية على تطوير صناعاتها الخدماتية وتنظيمها، في سعيها لخدمة امكانات التنمية فيها. فالخدمات من قبيل النقل والاتصالات والأعمال المصرفية والتأمين والصحة والتعليم كانت تعتبر دائماً خدمات جوهرية للتنمية المتواصلة. أما الخدمات الجديدة الخاصة بـ «المنتج» أو بـ «دنيا الأعمال» ـ وهي فرع من فروع التقدم الجاري في تقانات المعلومات والاتصالات ـ فلها كذلك أثرها العميق في القدرة على المنافسة في كثير من العمليات الاقتصادية والمنتجات مثل تحسين إدارة مخازن البضائع والسيطرة على النوعية. ولغرض الانسجام مع الهدف الخاص بتشجيع التنمية فإن أي إطار جديد متعدد الأطراف لتجارة الخدمات يجب أن يوفر فرصاً لخلق قطاع قوي لخدمات خاصة بالمنتج في الأقطار النامية. كما يجب على هذا الإطار أن يسهّل أمر المشاركة المتزايدة للأقطار النامية في تجارة الخدمات في العالم.

إن إدخال ما يسمى «إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة» (TRIMs) في مسائل مفاوضات التجارة الدولية ينطوي على تهديدات خطيرة للأقطار النامية. فالعمل على تقييد حرية هذه الأقطار في تنظيم الاستثمار الخارجي إنما هو في جوهره محاولة لوضع نظام متعدد الأطراف من شأنه أن يزيد في قوة شركات الشمال العاملة خارج حدود بلادها. ومن الواضح والبديهي أن أقطار الدنيا كافة بحاجة إلى إجراءات تمحيصية

كاشفة لإيقاف الأعمال غير المقبولة والضارة وما شابهها من مشاريع، ولتعديل شروط عملياتها لجعلها متسقة مع أهداف التنمية القومية.

تعلق اللجنة أهمية خاصة على الحاجة لإصلاح التجارة الدولية بالبضائع. فالأزمة في البضائع ضاربة أطنابها كما هو الحال في النظام المالي الدولي. إن الحاجة ماسة لبذل الجهود لتلافي الأزمة في أسواق البضائع بطرق تحول دون تكرارها. إن إنشاء آليات لتنظيم اقتصاد البضائع الدولي ينبغي أن يأتي في المقدمة من مسائل البحث في المجتمع الدولي. أما الأهداف الأساسية لـ «البرنامج المتكامل للبضائع» التابع لِـ (أنكتاد) فتظل باقية، ألا وهي: تحسين شروط التجارة بالنسبة للأقطار المصدرة للبضائع، واستقرار الأسعار، والتعويض عن النقص في تصدير البضائع، والعمل على تحسين هذه البضائع وتطويرها من خلال انتاجية مرتفعة، وتصنيع محلي، ومشاركة في التسويق والتوزيع.

هناك اتجاه واضح نحو تشكيل مجموعات واسعة للتجارة من بين الأقطار المتطورة، كما يتبين من «اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة» ومن الخطوات المتخذة من قبل «الجماعة الأوروبية» لإيجاد سوق موحدة بحلول نهاية سنة ١٩٩٢. وسيكون من الأمور غير المحمودة أبداً إذا قدّر لهذه التجمعات أن تقود إلى تضييق المنافذ على صادرات الجنوب. فلا بد إذن من ضمانات للمحافظة على المنافذ التفضيلية التي تتمتع بها الأقطار النامية في الأسواق الإقليمية الواسعة في الشمال، لا بل توسيع هذه المنافذ، وكذلك ضمان الحيلولة دون التهميش الممكن وقوعه لكثير من أقطار الشمال.

إن الدخول المتوقع للاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية إلى الاقتصاد العالمي يمكن أن يتيح فرصاً مهمة من أجل إقامة عالم أفضل للجميع. بيد أن الاحتمالات في المدى القصير متذبذبة جداً. فالمشاريع السوفياتية بما ستتمتع به من حرية أوسع ستبتغي مواقع أكبر مجالاً للمنافسة بالنسبة لاستيراداتها. ويمكن أيضاً لهذا أن يضع بعض الأقطار النامية في موضع غير حسن. ويمكن بالضد من هذا، وفي المدى القصير، أن يؤدي غرض الاتحاد السوفياتي المعلن في زيادة استيراداته من السلع الاستهلاكية زيادة كبيرة إلى منفعة أقطارٍ في الجنوب قادرة على تصدير سلع استهلاكية معمرة ومصنوعات خفيفة بأسعار منافسة. أما إذا أقدمت أوروبا الشرقية على جعل تجارتها وترتيبات مدفوعاتها متعددة الأطراف بشكل متزايد، فإن مجال التجارة يمكن أن يتسع، ولو أن بعض المشاكل الانتقالية قد تظهر أمام الأقطار النامية التي تعتمد على أسواق الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية اعتماداً كبيراً. هذا وفي المدى القصير أيضاً يمكن أن تؤدي المنافسة المتزايدة من أوروبا الشرقية على فائض المدخرات في العالم إلى

خلق بعض المشاكل للدول النامية. أما في المدى الأطول فإن دخول هذه الأقطار إلى المؤسسات المالية الدولية قد يساهم في توازن أدق وموضوعية أكبر في قيامها بوظائفها.

إدارة اقتصادية عالمية:
إحياء نظام الأمم المتحدة

لا يمكن ضمان السلام والأمن الحقيقيين في العالم من دون العمل على جعل البيئة الاقتصادية العالمية أكثر عدلاً، وأشد بياناً، وأقوى تأييداً للتنمية في أفقر أجزاء العالم. مثل هذا العمل لا بد له من أن يكون ضمن أعمال المسؤولية العالمية. فالأمم المتحدة، بصفتها المنبر الرئيسي للمجتمع الدولي، ينبغي أن تعطى دوراً مركزياً في توجيه العالم نحو هذا الهدف.

لذا يجب العثور على طريقة يستطيع بواسطتها المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة وعلى أعلى مستوى في الزعامة العالمية، أن يقوم بتقييم الاتجاهات الدولية ونتائجها على التنمية وعلى البيئة كذلك. إننا نقترح عقد مؤتمرات قمة دورية لمجموعات من الدول تمثل أمم الشمال والجنوب تدعو إليها الأمم المتحدة لهذا الغرض. على هذه المؤتمرات أن تضع خطوطاً مرشدة لعمل تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها، وغيرها من المكوّنات المهمة الأخرى في المنظومة العالمية.

السلام والتنمية

كان تحويل السيوف إلى محاريث حلماً من أنبل أحلام الإنسانية وأبقاها على الدهر. أما في الأزمنة الحديثة فأمل الإنسانية يقتصر على تحويل المبالغ الطائلة التي تنفق على الاستعداد للحروب الى حرب تشن على الفقر في العالم. وقد سنحت الفرصة لتحويل هذا الأمل إلى حقيقة واقعة بتحسن العلاقات بين القوتين العظميين والبدء بعملية نزع السلاح. وقد صارت الحاجة إلى هذا التحويل ماسة جداً بعد تشخيص الكلفة العالية للحفاظ على البيئة وعلى سكن الإنسان على وجه الأرض، مع إتاحة المجال في الوقت عينه أمام الأقطار النامية لتحقيق معدل واف من النمو.

تعتقد اللجنة بوجوب إنشاء «صندوق للسلام والتنمية» يوجّه إليه قسم كبير من الأموال الفائضة جراء التخفيض في ميزانيات التسلح. على هذا الصندوق أن يستخدم نسبة كبيرة من مصادره لمعاونة الأقطار النامية على تلبية حاجاتها التقانية، عن طريق وسائل مختلفة كإقامة مراكز ووضع برامج للتدريب العلمي والتقاني بما في ذلك التدريب في مواقع المنشآت، والتعاون بين معاهد العلم والبحوث. ثمة حاجة لتوجيه

زخم شديد نحو تحسين القدرات التقانية في مجالات ذات صلة بالجهود المبذولة لإشباع الحاجات الأساسية للملايين من أفقر بني الإنسان.

برنامج من ست نقاط للعمل الفوري

إن المفاوضات التي اقترحناها حول الإصلاحات طويلة المدى من شأنها أن تستغرق وقتاً. مع هذا فثمة قضايا تتطلب عملاً عاجلاً. وإننا نعتقد بوجود مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والبيئية والأخلاقية تبرر اقتراحنا بوضع «برنامج عالمي للعمل الفوري».

يتحتم أن يحتوي هذا البرنامج على المكوّنات الستة التالية:

١ ـ إزالة النتوء الحاصل في الدين الخارجي وتخفيض نفقات خدمة الدين إلى مستوى يتماشىٰ مع الحاجة لإنعاش النمو والحفاظ عليه بمعدل يبلغ حده الأدنى نسبة ٢ إلى ٣ بالمائة للفرد الواحد في السنة.

٢ ـ إنطلاقاً من المنطق القائل بأن الفقر هو سبب من الأسباب الجوهرية في تردّي البيئة، فمن الواجب العمل على إجراء ترتيبات متعددة الأطراف لحماية ما هو مشاع للناس في بيئة الأرض ولضمان استمرار التنمية بشكل قابل للحفاظ عليه، على أن تحترم هذه الإجراءات الأولويات والسياسات القومية في الوقت نفسه.

٣ ـ مضاعفة تحويل المصادر المالية التفضيلية بحلول سنة ١٩٩٥، مع إعطاء الأسبقية للتحويلات عن طريق المؤسسات متعددة الأطراف (مثل (IDA) والمنافذ الرقيقة في بنوك التنمية الإقليمية)، وللموارد الإضافية المرصدة لبرامج الأمن الغذائي والسيطرة على تزايد السكان وتأمين الطاقة وغير ذلك من قطاعات خاضعة لتأثيرات بيئية.

٤ ـ إنشاء هيئة دولية مستقلة لتقييم المعونة التي تتطلبها الأقطار النامية وكذلك لتقييم سنن الأداء ومعاييره والمشروطية المناسبة لكل قطر منها. هذه الهيئة، بقيامها بدور استشاري للمؤسسات المالية الدولية، تستطيع أن تساعد على نزع الطابع السياسي عن المفاوضات بين تلك المؤسسات والأقطار النامية، كما تستطيع أن تضع سنناً للأداء وتساعد في تقييمه.

٥ ـ وضع جدول زمني لتقليص مذهب الحماية المطبق على صادرات الأقطار النامية للأقطار المتطورة، وإخضاع تجارة الأقمشة إلى قواعد (غات) الاعتيادية، وإزالة الإجراءات التي هي «بين بين» التي تؤثر في منفذ الأقطار النامية إلى أسواق الأقطار

المتطورة. على هذا البرنامج كذلك أن يتخذ ما يلزم لاستقرار الأسعار العالمية لبضائع أساسية مختارة ذات أهمية خاصة للأقطار النامية وذلك عن طريق الاتفاقيات الدولية، هذا إضافة إلى قيام البرنامج بتقديم المعونة لهذه الأقطار لتنويع بضائعها.

٦ - إدخال احتياطيات للطوارىء في الاتفاقيات الدولية وذلك لحماية الأقطار النامية ضد التقلبات في نسب الفوائد الدوليّة وأسعار الصرف وشروط التجارة، مساهمة في إيجاد اقتصاد عالمي أكثر استقراراً مما هو عليه.

إذا أريد لمثل هذا البرنامج أن يتحقق وفق هذه الأسس، فسيحتاج الأمر إلى مبادرة سياسية تتخذ على أعلى مستوى. ينطوي هذا على عمل ذي شقين: **اتفاق الجنوب**، في اجتماع على مستوى القمة، على **الأسبقيات**، ومن ثم **استخدام نفوذه لعقد قمة عالمية لبحث هذه الأسبقيات**. إن هذا بدوره سيعيد فتح عملية المفاوضات من أجل إصلاح جوهري، طويل الأجل، للنظام الدولي.

الفصل الاول

الجَنوبُ وَمُهِمّاتُه

أولاً: عالم منقسم

يعيش في الأقطار النامية ثلاثة مليارات ونصف من الناس، أي ما يعادل ثلاثة أرباع البشرية؛ ويحتمل أن ترتفع هذه النسبة إلى أربعة أخماس بحلول عام ٢٠٠٠. تسمى الأقطار النامية بمجموعها باسم العالم الثالث في غالب الأحيان، وهو عالم يشغل ثلثي اليابسة على الأرض.

إننا نشير إلى هذه الأقطار بعبارة «الجنوب الاقتصادي» أو بكلمة «الجنوب» فقط. وهي موجودة على أطراف الأقطار المتطورة في الشمال، وقد تجاوزتها إلى حدٍ كبير منافع الرخاء والتقدم. وفي حين أن أغلبية الناس في الشمال يتمتعون ببحبوحة الرفاهية، فإن أغلبيتهم في الجنوب من الفقراء؛ وإذ نجد اقتصاديات الشمال قوية ومرنة على العموم نرى اقتصاديات الجنوب ضعيفة وعاجزة في الغالب؛ وفي حين أن أقطار الشمال تسيطر، بصورة عامة، على زمام مقدراتها، فإن أقطار الجنوب معرضة جداً لعوامل خارجية وتفتقر إلى سيادة تقوم بالغرض منها.

تتباين أقطار الجنوب تبايناً كبيراً في الحجم وفي ما وُهبته من مصادر طبيعية، وفي هيكل اقتصادياتها ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهي تختلف كذلك في ثقافاتها وأنظمتها السياسية ومذاهبها العقائدية. وقد برز تنوعها الاقتصادي والثقافي في السنين الأخيرة بشكل جعل جنوب اليوم أقل تجانساً مما كان عليه جنوب الأمس.

مع ذلك، ففي هذا التنوع وحدة أساسية. إن ما تشترك فيه أقطار الجنوب

يتجاوز فوارقها؛ وهذا يمنحها هوية مشتركة وسبباً للعمل معاً من أجل الأهداف المشتركة. كما أن تنوعها الاقتصادي يتيح فرصاً للتعاون يمكنها أن تنفع الجميع.

والرابطة الأساسية التي تربط أقطار الجنوب وشعوبه هي الرغبة في الخلاص من الفقر والتخلف وضمان حياة أفضل لمواطني هذه الأقطار. هذا الطموح المشترك هو أساس تضامن أقطار الجنوب، الذي تعبّر عنه منظمات مثل مجموعة «الـ ٧٧» (وكل هذه الأقطار أعضاء فيها عدا الصين)، وحركة عدم الانحياز ذات العضوية الواسعة والمتزايدة من قارات الجنوب جميعاً.

إن عمليات صنع القرار التي تتحكم في المجرى العالمي للتجارة ورأس المال والتقانة إنما تسيطر عليها أقطار الشمال المتطورة والمؤسسات الدولية التي تهيمن عليها. وأقطار الجنوب هي في وضع غير مؤاتٍ في النظام الاقتصادي العالمي؛ إنها عاجزة منفردة عن التأثير في العمليات والمؤسسات المذكورة، ومن ثم هذا الوسط العالمي الاقتصادي الذي يؤثر تأثيراً كبيراً في تطورها بصورة ليست حسنة. لهذا السبب قامت هذه الأقطار بمطالبة جماعية لاصلاح النظام الاقتصادي الدولي لجعله أكثر عدلاً وأشد استجابةً لحاجات الأكثرية الساحقة من البشر، أي شعب الجنوب. إن الكفاح من أجل نظام دولي أعدل مما هو عليه رسّخ تماسك أبناء الجنوب وشد أزرهم في انتهاج عمل مشترك.

فيما تعتبر الإنسانية أمة واحدة، نجد أن الانقسام الحاضر إلى شمال وجنوب من شأنه أن يجعل هذه الأمة غير قادرة على البقاء، وأن يجعلها كياناً شبه إقطاعي تشقه الخصومات الداخلية. إن جزءاً صغيراً من هذه الأمة متقدم ورخيّ وقوي؛ أما جزؤها الأكبر فمختلف، وفقير، وعاجز لا حول له ولا طول. إن أمةً هذه حال انقسامها ستعتبر أمة غير مستقرة. كذلك فإن عالماً هذا حال انقسامه لا بد من أن يعتبر غير مستقر بالطبيعة. والوضع يسوء ولا يتحسن. ظهر في السبعينات أمل بأن يجري القبول بصورة عامة بنظام اقتصادي دولي جديد كهدف وبأن تضيق الفجوة بين الشمال والجنوب. ولكن هذه الفجوة ما فتئت تتوسع بالنسبة إلى أكثرية أقطار الجنوب. فالعالم يصبح يوماً بعد يوم أكثر تبايناً في ظروف الحياة الإنسانية الأساسية، وكان الأحرى أن يكون أقل تبايناً في هذا. إن الأمل بالنسبة للكثيرين في الجنوب قد تلاشى؛ وإمكانات المستقبل أمست أشد قتامة مما كان يُتصور أنها ستكون عليه قبل عقد واحد فقط.

استطاع أكثر الأقطار النامية أن يحرز، في العقود الثلاثة بعد الحرب العالمية الثانية، تقدماً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً. بل إنه في الستينات والسبعينات فاق، كمجموعة، ما حققته الأقطار المتطورة في معدلات النمو الاقتصادي، كما كان أداؤه أحسن منه في المراحل الأولى من تطوره.

شهدت أواسط السبعينات تحولاً نحو خلل مستمر في نظام الاقتصاد العالمي. وكانت نتيجة هذا الخلل الركود العالمي في السنوات بين ١٩٨٠ و١٩٨٣. ومنذ ذلك الحين تمتعت الأقطار الصناعية بفترةمن الانتعاش والنمو المتواصل، ولو بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في مراحل الانتعاش التي أعقبت الحرب، ولكنّ أزمة اقتصادية حادة تستمر بتضييق الخناق على أجزاء كثيرة من العالم النامي. ففي عقد الثمانينات أصيبت الغالبية العظمى من البلدان النامية بضربات قاسية نزلت بنموها الاقتصادي ومستويات المعيشة فيها؛ وكانت أشد الأقطار معاناة تلك التي تتحمل عبئاً ثقيلاً من الدين الخارجي. وأدى النكوص وعدم الاستقرار الدائم والحيرة والأزمات المالية المتجددة إلى إشاعة الارتباك في العالم النامي طيلة الثمانينات، ولو كان هناك عدد من الاستثناءات المهمة في آسيا خاصةً.

كان أثر هذه النكسات شديداً ومتفشياً، وقد انعكس ذلك في مؤشرات تنم عن الأحوال العامة من قبيل وفيات الأطفال ومعدل العمر ومستوى التغذية وحدوث الأمراض والالتحاق بالمدارس. ونتيجة لكل هذا تزايد السخط الاجتماعي والاضطراب السياسي، لا سيما بين الفقراء المدقعين من السكان، وقد تحمل هؤلاء، لا سيما النساء، العبء الأكبر وأصابهم قسط غير متناسب من الضرر الناشيء عن تخفيض الخدمات الاجتماعية وتقليص الاستخدام وأضحى الشباب من الناقمين، وهم يواجهون قلة الفرص في الاستخدام والتدريب.

لا تعزى الفجوة المتسعة بين الجنوب والشمال إلى الفوارق في التقدم الاقتصادي فحسب بل، كذلك، إلى توسع قوة الشمال إزاء بقية أنحاء العالم. وأقطار الشمال، الآن، على أهبة أكبر لاستعمال هذه القوة سعياً وراء تحقيق أغراضها. إن دبلوماسية «الزوارق المسلحة» للقرن التاسع عشر لا يزال لها ما يضاهيها اقتصادياً وسياسياً في السنين الأخيرة من القرن العشرين. إن مصير الجنوب تقرره المفاهيم والسياسات الخاصة بحكومات الشمال، وبالمؤسسات متعددة الأطراف التي تسيطر عليها قلة من هذه الحكومات، وبشبكة المؤسسات الخاصة المرموقة. وقد تعززت الهيمنة في حين أن ما يحتاج إليه الجنوب وما يرجو حصوله هو المشاركة.

مع هذا فالشمال غير متجانس، أيضاً. ثمة فوارق اقتصادية واجتماعية وثقافية بين الأقطار المتطورة في الغرب. إنها تختلف كذلك في توجهها نحو القضايا العالمية وفي موقفها، إلى حدٍ ما، من أقطار الجنوب.

ويظل الجنوب مرتبطاً اقتصادياً بصورة رئيسية بأقطار الشمال التي يسودها اقتصاد السوق، وهذا من ميراث الماضي الاستعماري أو شبه الاستعماري الذي يحتفظ به الشمال بواسطة قوته الاقتصادية النسبية. بيد أن تصورنا للشمال يشتمل كذلك على

أقطار أوروبا الشرقية، وموقفها من الجنوب كان مختلفاً عن موقف الغرب. لكن هذه الأقطار ظلت حتى الآن خارج مفاوضات الشمال والجنوب حول الأمور الاقتصادية، ولو أنها تعلن عن تأييدها لمطامح الجنوب. إن صلات التعاون بينها وبين الجنوب لم تتطور تطوراً كاملاً. كما أن الظروف في هذه الأقطار تتغير بسرعة فائقة؛ لذا، لا بد من استنباط أساسي جديد للتعاون معها في وقت تسعى فيه إلى تحديد وضعها مجدداً في الاقتصاد العالمي.

ثانياً: عالم في حالة انتقال

إن العالم في عقده الأخير من القرن العشرين يمر في حالة من الانتقال السريع. فالانحيازات السياسية والأنظمة الاقتصادية والقيم الاجتماعية يعاد النظر فيها لصياغتها من جديد. والتصورات التقليدية التي كانت مألوفة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، غدت أقل انطباقاً على المحيط الدولي المتغيّر. هذه التغييرات الهائلة تتيح فرصاً على الجنوب أن يسعى للانتفاع منها، ولكنها فرص تنطوي كذلك على الخطر من حلول مناخ أقل إسعافاً للتنمية.

١ ـ التقليل من التوترات الدولية

من التغيرات السياسية المهمة التي أخذت تتبلور في أواخر الثمانينات ما حدث من تقدم في ردم الهوة العسكرية والسياسية التي تفصل الشرق عن الغرب. إن القوتين العظميين (وأحلافهما العسكرية)، قد توصلتا إلى رؤيةٍ لعالم يمكن لهما العيش فيه بسلام. لقد فتحتا حواراً من أجل ترضية سياسية؛ فعمل هذا على تهدئة مشاعر النزاع الجامحة ومهّد السبيل لوضع حكومتي الدولتين الكبريين على طريق نزع السلاح.

كان الهدف الخاص بنزع السلاح منذ السنين الأولى التي أعقبت الحرب الثانية يصاحب الهدف الخاص بالتنمية على المستوى الدولي، من خلال جهود الأقطار النامية. والآن يمكن للهدف الخاص بالقضاء على الفقر والشدة في العالم، وبالتقليل من التوترات التي يولدها التباين الاقتصادي على وجه البسيطة، أن يتصدر قائمة المسائل التي تهم العالم. إن التقدم الجاري نحو نزع السلاح ينبغي أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة لإعطاء اهتمام أكبر بحاجات التنمية الملحة؛ والتخفيض من النفقات العسكرية يوسّع بدوره قدرة النظام الدولي على تلبية هذه الحاجات، لما يوفره التخفيض من أموال. وكلما اكتسبت عملية نزع السلاح زخماً جديداً أصبح اتخاذ قرار مبكر، بربط العملية ربطاً ناجعاً بمسألة رصد الأموال للتنمية، من الأمور الملائمة التي

تحدث في وقتها المناسب. إن التخفيف من حدة التوترات بين الشرق والغرب قد يساهم، إضافة إلى هذا، في التقليل من حدوث نزاع مسلح في الجنوب أو التقليل من حجمه، الأمر الذي يؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام الجنوب للاقتصاد في النفقات العسكرية.

٢ ـ التوسع في الاتجاه نحو العالمية

ثمة اتجاهات أخرى مهمة، وبعضها أقل تبشيراً بالخير من حيث النتيجة العملية. كانت إحدى السمات البارزة في العقدين الماضيين التوسع في جعل الاقتصاد العالمي عالمياً يشمل البسيطة بأسرها، لا سيما في مسائل الانتاج والمال. فقد تعاظم دور الشركات العاملة خارج حدود بلادها. وتضاعف عدد ما يجري من شراءٍ للشركات ودمج لها عبر الحدود القومية، يساعد في ذلك النمو الانفجاري في الأموال الخاصة في العالم. وكان من شأن انتشار الحرية في حركة انتقال الأموال والتجارة الالكترونية في الأقطار المتطورة أن فتحت الطريق أمام انتقال ضخم للأموال وللمتاجرة في الأسهم والسندات، وغيرها من المستندات المالية، فيما بين المراكز المالية الرئيسية. وأضحى تدفق المال الخاص مضاعِفاً رئيسياً في تجارة البضائع العالمية. كل هذه الحركات الواسعة جداً التي تجري عبر الحدود، لنقل الموجودات، من شأنها أن تسبّب مزيداً من التذبذب في أسعار الفوائد وأسعار الصرف، الأمر الذي يؤثر في الوضع التنافسي لكل قطر من الأقطار.

وقد أقيمت شبكة من العلاقات بين الكيانات الخاصة ـ كالمصارف وبيوتات الاستثمار والشركات العاملة خارج حدود بلادها ـ في الأقطار المتطورة الرئيسية. كان من شأن هذا تقوية أثر القرارات التي تتخذها الهيئات الخاصة في نشاط الاقتصاد العالمي، وكذلك تحديد جدوى القرارات السياسية الحكومية بذلك القدر. والنتيجة بالنسبة إلى الجنوب هي المزيد من التهميش والعجز.

من سمات العالمية الاتجاه نحو تشكيل مجموعات إقليمية قوية لمواجهة التقلبات في ميزان القوة الاقتصادية. إن السوق الواحدة للجماعة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا تمثلان بلا ريب محاولتين لتحقيق اقتصاديات ذات وزن، لغرض استرداد القدرة على المنافسة في العالم إزاء الاقتصاديات اليابانية المتنامية سريعاً، والاقتصاديات المتجهة نحو التصنيع حديثاً في شرق آسيا.

وتتشابك صلات العالم بصورة متزايدة ثقافياً، أيضاً. ثمة تصريحات تطلق في الشمال عن تأثير أنماط الحياة للمهاجرين من الجنوب. أما في الجنوب نفسه فإن التأثيرات الثقافية الوافدة من الشمال أشد قوةً وأعمق تفشياً، وهي في بعض نواحيها

تأثيرات ضارة. إنها تنقل عن طريق وسائل الاعلام، وقد تعاظم أثرها بسبب انتشار استخدام التلفاز، ومن خلال الإعلان عن المنتوجات الاستهلاكية ذات الصلة بأساليب الحياة المرفهة، وعن طريق التعليم المخطط وفق نماذج شمالية، وكذلك من خلال السياحة.

إن حركة انتقال الناس في أنحاء العالم هي كذلك من أشكال تشابك الصلات في العالم اليوم. ثمة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية تعتبر مسؤولة عن الهجرات؛ فبعض المهاجرين يسعون إلى ملجأ هرباً من قتال أو اضطهاد، وبعضهم يرجون نجاةً من الفقر، أو يتطلعون إلى عمل، أو يسعون في الأرض تاركين وراءهم وضعاً لا رجاء للتحسّن فيه. وفي الوقت عينه، ينطوي توسع الشركات الكبرى العاملة خارج حدود بلادها، لا سيما في مجال الخدمات، على انتقال متزايد لمواطني الأقطار الشمالية إلى الجنوب، والشمال يطلب معاملة خاصة لهؤلاء. ويمكن أن يكون هذا ظاهرة أكثر أهمية، بالمعنى الاقتصادي، من النزوح من الجنوب إلى الشمال.

كذلك، فإن الاهتمام الشديد السائد بشأن تردي البيئة يؤكد العلاقات المتشابكة الوثيقة بين الأمم والشعوب. فآثار الدمار البيئي لا تتوقف عند الحدود. إن ما تتعرض له طبقة «الأوزون» من مخاطر، وأثر ارتفاع درجات الحرارة في الأرض، وتلوث البحار، والإشعاع الذري، كلها ظواهر عالمية. ومع أن هذه الظواهر تنتج، أساساً، عن أنماط النمو والاستهلاك في الشمال فإن الجنوب لا يستطيع أن ينجو بجلده من تأثيرها. يضاف إلى هذا أن البيئة في الجنوب تضار كثيراً من قبل الشمال وذلك من خلال أعمال مباشرة من قبيل رمي النفايات الخطرة، وتحديد مواقع الصناعات الملوِّثة. إن هذا يفاقم التردي البيئي الحاصل في الجنوب ذاته، مثل ما ينشأ عن قلع الغابات، وانحطاط وضع التربة والمياه، وتلوث الهواء، وقذارة المدن.

إن الضرر الذي يصيب البيئة، والناشىء عن أعمال تجري في الجنوب نفسه، ما فتىء ينظر إليه باهتمام من قبل صانعي القرار والرأي العام في الجنوب. هذا الاهتمام يمكن أن يكون دافعاً قوياً لتسخير الطاقات الجماعية للمجتمع الدولي من أجل إزالة الفقر والتخلف، وهما السببان الأساسيان لما تنوء به البيئة في الجنوب.

كذلك، فإن الصحة العالمية غير قابلة للتجزئة. فمرض الجدري لا بد أن يجتث في كل مكان قبل أن يستطيع أي قطر في العالم أن يكون على حصانة منه؛ ومرض فقدان المناعة (الإيدز) ينتشر الآن بلا هوادة، على الرغم من المحاولات لإيقافه عند الحدود.

الظاهرة الأخرى ذات المضاعفات العالمية التي تحتم إجراء تعاون دولي هي

التجارة الممنوعة بالمخدرات. والحافز الرئيسي لتعاظم هذه التجارة الدولية المحرمة هو تزايد الطلب عليها في أقطار متطورة معينة. لقد غدت تجارة المخدرات منظمة تنظيماً راقياً، وتشتمل على أنواع مختلفة من النشاط الإجرامي أو المريب كالرشوة والفساد، والتهرب من الضريبة، وإساءة استعمال النظام المصرفي العالمي لتكديس الأرباح، وتهريب الأسلحة والعنف والارهاب. لقد أمست مثل هذه الأعمال المحرمة، في بعض الأقطار النامية، تهديداً خطيراً للاستقرار الاجتماعي والسلامة العامة؛ بل إن الأنظمة الاجتماعية والسياسية في تلك الأقطار مهددة بأن يحيق بها الدمار من جراء تلك الأعمال.

إن عمليات الشمولية العالمية أخذت تدعمها التقانة التي كانت ذات أثر مهم في وتيرة التغيير الاجتماعي والاقتصادي في العالم بأسره. فللسرعة في التقدم العلمي والتقاني منطويات بعيدة المدى لكل جوانب المجتمع ولكل مجالات العلاقات الإنسانية. إن التقانات الجديدة تقدم إلى الإنسانية قدرات جديدة هائلة يمكن استخدامها لإزالة بعض العقبات الكأداء التي تعترض سبيل التنمية في الجنوب. ولكن الابداع العلمي والتقاني ليس خيِّراً بالضرورة، كما ثبت ذلك بتطبيقاته العسكرية وببعض نتائجه في مجال علم الحياة. كذلك فإن التوزيع غير المتساوي للقدرة العالمية يمكن أن يفاقم الإجحاف في العالم ويزيد العجز والاتكال بالنسبة إلى الذين لا يتحكمون في خاصية العلم وإمكاناته.

٣ ـ من التبعية إلى التكافل

إن العالم أجمع مرتبط بعضه بالبعض الآخر، بشكل لا فكاك منه؛ ولكنه مرتبط بطريقة غير متناظرة ومعوجّة. هناك روابط بين الشمال والجنوب ولكن أقطار الجنوب في وضع تابع سياسياً واقتصادياً وثقافياً للشمال الأكثر قوة والأحسن تنظيماً. ويصدق هذا حتى على أكبر أقطار الجنوب في كافة التبادلات تقريباً؛ فالعلاقة هي علاقة اتكال أكثر منها علاقة تكافل.

هناك تكافل بين أقطار الشمال؛ ولكنْ ليس هناك تكافل عام في الوقت الحاضر بين الجنوب والجنوب. هناك في أحسن الحالات بعض الروابط الحديثة العهد، نسبياً، والهشة بين أقطار في إقليم بعينه، ليس أكثر. إن من الضروري في أغلب الأحيان للأشخاص أو السلع المرور بقطر أو أكثر من الأقطار الشمالية عند الانتقال في الجنوب، من إقليم إلى آخر، أو من قارة إلى أخرى، أو من قسم من القارة إلى قسم آخر. وحتى وسائل الاتصالات تمر عادة بالشمال أو تمر بواسطة الأقمار الصناعية التي تسيطر عليها أو تملكها شركات أو هيئات شمالية.

هذا الاتكال يحد حتماً من الحرية الداخلية والخارجية في الجنوب ويقيّد دوله ذات السيادة قانونياً. إن التكامل يقوّي، لكن الاتكال ينطوي على تضئيل الحرية وتقليل القدرة على العمل المستقل ذاتياً، بالنسبة إلى أية أمة أو مجموعة من الأمم التي تعمل معاً.

وهكذا، ما ان توّجت أقطار الجنوب كفاحها بالاستقلال السياسي حتى أخذت محدِّدات تعوقها بشكل متزايد؛ إن الاستقلال لم يمنحها القوة لتقرر سياساتها ومستقبلها. لذلك تزايد الاعتقاد في الجنوب بأن التحرر السياسي الوطني لا بد من أن يعقبه كفاح صارم آخر، من أجل الاستقلال الاقتصادي، عن طريق التنمية الوطنية والتعاون بين الجنوب والجنوب، وكذلك من أجل المشاركة المتساوية في صنع القرار الدولي. إن على شعوب الجنوب أن تحرر نفسها بمجهوداتها الذاتية من الفقر والتخلف والاتكال، وأن تكسب السيطرة على اقتصادياتها وأنظمتها السياسية. والتاريخ يشهد بأن الهيمنة لا تستسلم طواعيةً أبداً، ولا يمكن إنهاؤها إلّا بعمل يعتمد على الذات من أولئك الذين هم تحت نيرها. والتاريخ يشهد كذلك بأن من الممكن إلحاق الهزيمة حتى بدولةٍ أقوى بكثير إذا صمم الشعب على عدم القبول بها وعلى العمل معاً على إضعافها والتغلب عليها بالنتيجة.

لقد أطيح بالاستعمار حين رفض المستعمَرون قبوله. فقد نظّم هؤلاء أنفسهم بما لديهم من موارد ضئيلة، واستعدوا للكفاح ضد الهيمنة الأجنبية. فعلوا هذا على انفراد في كل إقليم مستعمر، وعاون بعضهم كفاح الآخر حتى حينما كانوا يتبعون استراتيجيات مختلفة، وقبلوا العون الخارجي كلما عرض عليهم بشروط مرضية. إن هيمنة الشمال الجنوبية التي تعانيها أقطار الجنوب جميعها، الآن، بدرجات مختلفة، لا يمكن البدء بالإطاحة بها إلا من خلال عملٍ شبيه بما سبقه، عملٍ حازم معتمد على الذات.

إن قراراً يتخذه الجنوب برفض التبعية والعمل على أساس هذا النبذ لا يعني الرغبة في مواجهة مع الشمال. فالمواجهة كامنة أصلاً في الهيمنة الحالية التي يمارسها الشمال؛ والحاجة تدعو إلى البلوغ بتلك المواجهة إلى نهاية. ومن الواجب أن تحل محلها إدارة أكثر توازناً وعدلاً لشؤون العالم بما يلبي مصالح الأقطار المتطورة والنامية على حدٍ سواء، ويدرك أهمية التكافل بين شعوب الأرض.

ثالثاً: الجنوب والرؤية التي يحملها

بهذه الروحية، قامت لجنة الجنوب بعملها. إنها روحية الاهتمام بشعوب الأقطار النامية، ولكنها روحية الاهتمام، كذلك، بأن العالم ينبغي أن يصبح سكناً أكثر عدلاً

وأشمل أمناً للأقطار كلها وللشعوب كافة. لقد كنا على يقين، طوال قيامنا بعملنا، بأن العالم يواجه الآن لحظة من لحظات التحدي التاريخي وسنوح الفرصة النادرة؛ وبأن على عاتق الجنوب ثمة التزاماً بالمساعدة، عن طريق استجابته بالذات، في أن تصبح استجابات العالم أيضاً جديرة بالإنسانية. إن الغرض من هذا التقرير المساهمة في هذا المسعى حتى تتمكن أقطار الجنوب من تقرير مصائرها بنفسها، وأن تقوم، في الوقت عينه، بقسط كامل من العمل في تطور الإنسانية وفي تأمين ضمان ميراثها المشترك: **كوكب الأرض**.

١ ـ عالم متكافل حقاً

ينبغي للرؤية التي لدى الجنوب أن تحتضن العالم بأسره، ذلك أن الجنوب جزء من هذا العالم. فالجنوب لا يستطيع أن يعزل نفسه، ولا هو يرغب في أن يعزل نفسه عن بقية أنحاء العالم.

على العكس، فالجنوب يبتغي عالماً غير منقسم لا يوجد فيه «جنوب» ولا «شمال»؛ لا يوجد فيه جزء واحد متطور، غني، ومهيمن، والآخر متخلف، فقير، ومهيَمن عليه. إن هدف الجنوب وجود عالم من المتساوين، يعمل فيه التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي عملاً شمولياً لعله يحافظ على تكافل البسيطة؛ عالم تعمل فيه شتى الأمم عملاً مشتركاً سعياً وراء أهداف يتفق عليها الجميع؛ عالم يكون فيه السلام والأمن والكرامة من حقوق الميلاد للأفراد جميعاً وللشعوب كافة؛ عالم يستطيع فيه الجميع الانتفاع من التقدم في العلوم، وتستخدم فيه مواد الأرض استخداماً رشيداً، لاشباع حاجات الجميع لا القلة فقط ذات المصلحة الذاتية الضيقة.

هذه الرؤية لتصور العالم لا يمكن أن تتحول إلى واقع حقيقي إلا من خلال سلسلة طويلة جداً من الخطوات، في حركة متناسقة ومتأنية نحو عالم غير منقسم: **عالم من شعب واحد**. ولعلنا مقبلون، في نواحٍ عديدة، على انتهاء عصر «دول الأمم» التي عملت على استمرار بقائها مذاهب في السيادة الوطنية، وتميزت بعلاقات متعارضة. وربما تطلّب البقاء الإنساني ذاته أن نقوم على الأقل بتشذيب اللسان السيادة الوطنية، ونمضي نحو تعاون أكبر بصفتنا مجتمعاً إنسانياً.

والإنسانية كانت تتقدم، حتى الآن، في هذا الاتجاه على الرغم منها. ذلك أن اتجاه التاريخ الإنساني سار دائماً نحو تكامل أوثق واندماج أشد. كانت هذه الحركة في الماضي تندفع إلى الأمام بفعل التقدم العلمي والتقاني، أما أغراضها فقد تحققت عن

طريق النزاع والحرب. إن مثل هذا الاستعمال اليوم للقوة المفضوحة لم يعد مقبولاً، كما أن العلم قد جعل من النزاع أمراً شديد التدمير، ومن الحرب خطراً يهدد بقاء النوع الإنساني. فإذا كان لشعوب العالم أن تضمن مستقبلها فعليها أن تمضي الآن، نحو وحدة عالمية عن طريق تعاون متسع على أساس المساواة. وبما أن شعوب الجنوب بحاجة ماسة إلى التغيير في النظام العالمي الحاضر، فإن عليها أن تأخذ المبادأة لتحويل هذه الرؤية عن تصور العالم إلى واقع حقيقي.

٢ ـ تحديد معنى التنمية

إن رؤية الجنوب يجب أن تحوي، كذلك، تصوراً عما تعنيه التنمية. فالتنمية في رأينا هي عملية تمكّن بني الإنسان من تحقيق امكاناتهم، وتؤدي إلى حياة الكرامة والإنجاز. إنها عملية تحرِّر الناس من خوف الحاجة والاستغلال. إنها حركة تنأىٰ عن الاضطهاد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. ومن خلال التنمية يكتسب الاستقلال السياسي أهميته الحقة؛ ثم إنها عملية للنمو، وحركة تنبع، أساساً، من داخل المجتمع الآخذ بالتطور.

لذلك، فالتنمية تعني ضمناً اعتماداً متعاظماً على الذات، فردياً وجماعياً معاً. أما قاعدتها فهي مصادر الأمة ومواردها، البشرية منها والمادية، توضع موضع الاستخدام الكامل لتلبية حاجاتها. والمعونة الخارجية يمكنها أن تشجع التنمية؛ ولكن هذا يتوقف على دمج هذه المعونة بالمجهود القومي، وعلى رصدها لأغراض أولئك المقصودين بالانتفاع منها. إن التنمية تقوم على الاعتماد الذاتي وهي توجُّه ذاتياً؛ ومن دون هذه المميزات لا يمكن وجود تنمية أصيلة.

لكنّ الأمة إنما هي بشعبها. لذا، لا بد للتنمية من أن تكون مجهوداً من الشعب وبواسطته ومن أجله؛ إن التنمية الحقة لا بد من أن تكون من الناس وإليهم. وينبغي أن توجَّه نحو إنجاز الإنسان لإمكانياته، ونحو تحسين معيشة الناس اجتماعياً واقتصادياً. ومن الضروري تصميمها على نحو يضمن ما يتصوره الناس أنفسهم أنه يمثل مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية.

والناس إنما هم أفراد وكذلك أعضاء في مجتمع في الوقت نفسه. ولكي يفصحوا عن مصالحهم ـ ويؤثّروا في مجرى التنمية القومية ـ لا بد لهم من أن يكونوا أحراراً في مجتمعهم؛ لا بد لهم من أن يكونوا أحراراً في أن يتعلموا، وأن يقولوا ما يجول في أذهانهم من تفكير، وأن يعرفوا بما يفكر به الآخرون، وأن ينظموا أنفسهم لخدمة مصالحهم المشتركة؛ ولا بد لهم من أن يكونوا قادرين على أن يختاروا من يحكمهم اختياراً حراً، كما يجب أن يكون الحاكم مسؤولاً أمام الشعب.

والتنمية إنما تجري، في الوقت عينه، في سياق تنظيم اجتماعي واقتصادي وسياسي، مما ينتج منه أن يكون المواطنون مدينين بالتزامات تجاه المجتمع. ذلك أن التنمية تعني نمو الفرد ونمو المجتمع الذي يعيش فيه. يتراوح هذا المجتمع في العالم الحديث ما بين العائلة والقرية والبلدة والمدينة والأمة والعالم ككل. ولا بد للأفراد، على هذه المستويات كلها، وعن طريق الوسائل التي تناسبهم، من أن يكونوا قادرين على التأثير في القرارات وفي تنفيذها كذلك، وعلى رقابة الأعمال التي تؤثر فيها. ولكن اشتراكهم هذا ينبغي أن ينسجم مع إطار من القواعد الموضوعة من قبلهم بصفتهم جزءاً من ذلك المجتمع الأكبر، على أن تطبق هذه القواعد نيابةً عنهم من لدن أولئك الذين جرى اختيارهم لكي يحكموا.

لذا فالتنمية تنطوي بالضرورة على حرية سياسية للأفراد كما للأمم. إن مصالح الجنوب ورغباته لا يمكن التعبير عنها، أو معرفتها حتى تحقق المناطق المستعمرة السابقة استقلالها. كذلك فإن مصالح الشعب ورغباته لا يمكن معرفتها إلا إذا كان الناس أحراراً في التعبير عنها، ولديهم من الوسائل ما يمكنهم من ذلك.

لذلك، فإن المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صنع القرار هما من الأمور الجوهرية لتنمية أصيلة. ولن يمكن جعل مصالح الشعب في المقام الأول لدى الأمم إلاّ عند وجود حرية سياسية فعالة. فلا بد للناس من أن يكونوا قادرين على تقرير نظام الحكم، ومن يشكل حكومتهم، وما تفعله الحكومة على وجهٍ عام باسمهم ونيابةً عنهم. إن احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإمكانية تغيير الحكومات بالطرق السلمية، من المكوّنات الأساسية لنظام حكم ديمقراطي.

إن شكل الديمقراطية وأجهزتها يجب أن تكون ملائمة لتاريخ الأمة وحجمها وتنوعها الثقافي. فالأمم الأخرى لا تقدم بالضرورة نماذج يمكن زرعها مباشرة في أمكنة ثانية. ولا بد للأنظمة السياسية من أن تكون مفهومة من الناس الذين تقوم على خدمتهم وأن تكون ملائمة لمنظومات القيم الأخلاقية السائدة لديهم. أما الأمر الجوهري فهو أن تكون الحكومات مسؤولة أمام الشعب عن طريق وسائل مناسبة قومياً، وأن تكون مستجيبة لآرائهم الحرة.

والانتخابات الدورية، مهما كانت حرة وعادلة، لا تكفي بذاتها لضمان عمل ينحو الى تحقيق تنمية أصيلة. فلن تكون الحكومة قادرة على تعبئة موارد البلاد البشرية والمادية من أجل التنمية، وعلى جعل وجهة التنمية مستمرة نحو الاستجابة لمصالح الشعب، إلاّ بواسطة نظام يتفاعل مع الناس الذين يمثلهم باستمرار. أما ما هو هذا النظام وكيف يجري وضعه، فأمر يعتمد بدوره على طبيعة المجتمع. مع هذا فإن التحقيقات المتواصلة من قبل المواطنين وكذلك من قبل مراقبين مستقلين من الخارج،

يمكن أن تحفز على إجراء الإصلاحات اللازمة لتأمين المفعول الـديمقراطي للنـظام أثناء تطور المجتمع القومي وتغيّره.

إن النمو الاقتصادي السريع لا غنى عنه للتنميـة في الجنوب. فـالجوع والمـرض والجهل عوامل لا يمكن القضاء عليها إلا بزيادة انتاج السلع والخـدمات زيـادة كبيرة. كما لن تتمكن أمم الجنوب من أن تكون أمماً مستقلة حقاً إذا استمرت في التعويل عـلى العـون الخارجي من أجـل سد الحـاجات الأسـاسية، كـالغذاء وغـيره من المتـطلبـات الاقتصادية الجوهرية.

ولا يستطيع إلا اقتصاد يتوسع سريعاً أن يوجد الموارد اللازمـة لتحسين المعيشـة الإنسانية وتحسين الخدمات العامـة التي تساهم في الـرفاهيـة. ولا يمكن كذلـك ضمان الأعمال للقوى العاملة المتزايدة سريعاً إلا إذا كان الاقتصاد ينمو نمواً قوياً. يضـاف إلى هـذا أن التوتـرات الاجتماعيـة والاقتصاديـة التي لا مناص من حـدوثها بشـأن توزيـع الدخل والثروة، لا يتيسر حلها إلاّ إذا كان الناتج الكلي آخذاً بالتوسع.

مـع هذا، يجب التشـديد عـلى أن النمو الاقتصـادي مقاسـاً على إجمـالي الناتـج القومي ليس مرادفاً في معناه لمعنى التنمية. فالنمو في الناتج القومي، وكذلك ما يجري إنتاجه وكيف وبأية كلفة للمجتمع وللبيئة، ومن يقوم بإنتاجه ومن أجل من، كل هذا يتصل اتصالاً وثيقاً بتنميةٍ تجري من الناس وإليهم، وينبغي أخذها بـالاعتبار في رسم السياسية. إن تقويماً عمومياً لوتيرة التغيـير واتجاهـه وأثره في رخـاء الناس من شـأنه أن يوفر التوجيه الضروري المطلوب.

وفي عمليةٍ للتنمية يحدَّد معناها على هذا الوجه العام، تصبح المسائل والعلاقات الاجتماعية مهمةً أهمية الأمور الاقتصادية. إن حرية الأفراد، أو حرية المبـادأة والنشاط للأسرة والحي، أو حرية ممارسة العقائد الدينيـة، هي من القيم التي يكون الكثـير من الناس على استعداد لتضحيات اقتصادية كبيرة من أجلها. لذلك، فمثـل هذه الأمـور يتصل اتصالاً وثيقاً بتصورنا للتنمية.

من الواضح، أن المظالم الفاضحة لا تتفق والتنمية. وعدم شعور الفرد بالأمن، سواء نشأ ذلك عن إجرام واسع الانتشار أو عن عمل الحكومة، لا يتفق مع الحـرية، ومن ثم لا يتفق مع التنمية؛ كذلك الأمر مع جحود الكرامة الإنسانية وإنكار المسـاواة على الناس. والتفـرقة عـلى أسـاس الجنس أو اللون أو العـرق أو الـدين أو العقيـدة السياسية لا يمكن تبريرها، على أساس منافع اقتصادية أو اجتماعية ينالها الذين يعـانون من أمثال هذه التفرقة. إن التفرقة العنصرية ستظل نقيضاً للتنمية حتى إذا تمكّن السود في جنوب أفريقيا من التمتع بقسط أوفر من ثورة تلك البلاد.

وإجمال القول إن التنمية هي عملية في النمو المعتمد على الذات، يجري تحقيقه عن طريق مشاركة الشعب الذي يعمل من أجل مصالحه كما يراها وتحت رقابته. يجب أن يكون الهدف الأول للتنمية إنهاء الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للناس جميعاً، مع توزيع أي فائض توزيعاً يشارك فيه الجميع بإنصاف. هذا يعني أن السلع والخدمات الرئيسية مثل الغذاء والمسكن والتعليم الأساسي والخدمات الصحية الرئيسية والماء الصافي يجب أن تكون متوافرة للجميع. يضاف إلى هذا أن التنمية تفترض ابتداءً وجود هيكل ديمقراطي للحكومة بما فيه من حريات الكلام والتنظيم والنشر، وكذلك وجود نظام قضائي يحمي جميع الناس من الأعمال غير المتفقة مع القوانين العادلة وهي معروفة للملأ ومقبولة علناً.

رابعاً: مهمات الجنوب

١ ـ البعد القومي

بما أن أقطار الجنوب يختلف أحدها عن الاخر، فعليها أن تتخذ سبلاً مختلفة نحو الهدف المشترك في التنمية. إنها تختلف، على سبيل المثال، في مدى الفقر وتوزّعه في كل قطر، وفي الهياكل الارتكازية والطاقة الانتاجية كماً ونوعاً، وفي مستويات التعليم والمهارات، وفي القدرات الادارية، وفي درجة المشاركة العامة في الحياة السياسية والاجتماعية. يضاف إلى هذا أن ثقافة القطر وتجانسه وتأريخه عوامل ستؤثر في أولويات الحركة نحو الهدف وفي سرعتها.

بيد أن هناك ثلاثة عوامل سيكون لها تأثيرها في نجاح مجهودات التنمية في أقطار الجنوب كافة. أولها أن كل قطر من هذه الأقطار سيكون بحاجة إلى تنظيم نفسه من أجل مجهود داخلي متحد ومتواصل للتغلب على التخلف والاتكال، ولتحقيق نمو اقتصادي مع عدالة في التوزيع، وتحديث المجتمع بطريقة تناسب ثقافته ومطامح شعبه. إن مسؤولية التنمية في الجنوب تقع على الجنوب نفسه. والتنمية المتواصلة لا يمكن استيرادها من الخارج مطلقاً. والتحويل البنيوي المفترض حدوثه في التنمية لا يمكن أن يتبلور إلا إذا عبئت الجهود والابداعات والموارد تعبئة تامة لدعمه. أما مفتاح النجاح فهو في إشراك الشعب في عملية التنمية؛ وهذا يعني اعتبار الناس أنهم الغرض من التنمية، وكذلك اسناد الدور المركزي إليهم في وضع استراتيجيات التنمية وفي تنفيذها.

العامل الثاني هو أن تسخير المكنة القومية يقتضي تحديداً واضحاً للأهداف

الطويلة الأجل والأهداف الموقتة للإستراتيجية التي توضع وللسياسات التي تتبع. ويقتضي هذا التسخير عملاً راسخ العزم مع مرونة في التفاصيل. على أن الضرورة تقضي باتباع سبيل متدرج للوصول خطوة فخطوة إلى الغاية المرجوّة.

والعامل الثالث هو أن الأقطار النامية جميعها ستجد تقدمها متأثراً بعوامل خارجية، بما في ذلك عمل الاقتصاد الدولي، وربما متأثراً حتى بقرارات اقتصادية أو سياسية تتخذ في قطر متطور قوي لخدمة مصالحه ذاتها. سيكون وجود وسط دولي معادٍ عقبة لعلها كأداء. أما التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تنشأ من الانقسام إلى شمال وجنوب فيجب أخذها بعين الاعتبار. إنها تأثيرات ستفعل فعلها في الاتجاه الذي تستطيع الحكومة أن تتحرك ضمنه كما في السرعة التي تتحرك فيها. ولكن يجب على حكومة القطر النامي أن تأخذ كذلك بالاعتبار قوّتها في الحاضر والمستقبل، داخلياً وخارجياً. فإذا كانت الحكومة واثقة من تأييد الجمهور التام لسبيل العمل الذي تنتهجه فستكون أكثر حرية في اتباعه. وإذا كانت تتوقع دعماً دولياً واسعاً فسيكون مركزها أقوى كذلك. لذا يصبح التضامن بين أقطار الجنوب ذا أهمية حاسمة.

إن الأزمة التي أثرت في الأغلبية الساحقة من الأقطار النامية في الثمانينات تجعل من الضروري إعادة التقييم لاستراتيجيات التنمية الماضية. كما ينبغي فحص التغييرات البنيوية والمؤسسية والسلوكية المختلفة التي طرأت على الاقتصاد العالمي في العقود القليلة الماضية، ثم تمحيص الأساس النظري لاستراتيجيات التنمية وللسياسات الاقتصادية على ضوء ذلك الفحص.

وأغلب الأقطار التي أحدقت بها الأزمة تتولى الآن برامج للتكييف الاقتصادي. والمسألة بالنسبة إليها ليست الحاجة للإصلاح بل محتواه، والظروف التي ينبغي إجراء الاصلاح فيها وذلك فيما يتعلق بالمحيط الخارجي وبمستوى الدعم المالي وكذلك بتكاليف الاصلاح الاجتماعية.

إن البحث عن سياسات داخلية حسنة ينبغي أن يستمر مع السعي الحثيث لتطويرها إلى الأحسن، كما يجب أن يعتمد ما في هذه السياسات من عناصر مختلفة يتألف منها الخليط السياسي على ظروف القطر الخاصة به. بيد أن من الواضح أن يكون التشديد الأكبر على الكفاءة وعلى وضع أنظمة تكفل الانتفاع التام من مواهب الشعب ومساعيه. ولا بد من استنباط أساليب مبدعة للتوفيق بين متطلبات الكفاءة والعدل. وينبغي أن يكون تطوير الموارد البشرية عنصراً رئيسياً في الاستراتيجيات الجديدة. ويتوجب أن ترسم سياسات الاستخدام على ضوء ما يجري في الهيكل السكاني من اتجاهات وعلى ضوء حجم القوى العاملة وتكوينها. هناك حاجة كذلك إلى تقييم دقيق لدور الدولة والتخطيط والسوق تحقيقاً لأغراض التنمية. وتتوافر الآن

خبرة كبيرة ومتنوعة في شؤون التنمية، وينبغي بذل مجهودات أكبر للمقارنة فيما بينها والاستفادة منها.

إن التقدم الهائل الجاري حديثاً في حقول العلم والتقانة يواجه الأقطار النامية بتحدٍ يثير التهيّب. فهذا التقدم يفتح آفاقاً واسعة لفرص جديدة، ولكن الانتفاع منها يوجب على هذه الأقطار أن تقوم ـ سريعاً جداً ببناء قدرتها لتطبيق التقانات الجديدة على أمور التنمية الجارية فيها، وقدرتها على اتخاذ القرار الصحيح القائم على إطلاع حسن في الاختيار بين ما يعرض عليها من تقانات. وعلى صعوبة هذا فإنه مهمة جوهرية، على الأخص بالنسبة للأقطار الأقل تطوراً. ذلك أن على أقطار الجنوب أن تسخّر التقانات الجديدة لخدمة متطلباتها في التنمية متجاوزةً التقانات التي سبقتها. وعلى أقطار الجنوب أن تضع هدفاً طويل الأجل لبناء قدرة وطنية (أو شبه إقليمية) في العلم والتقانة، وهذا بالإضافة إلى استيعابها وهضمها للتقانات المستوردة وتكييف استخدامها بما يلائم الظروف المحلية، البيئية منها والثقافية ـ الاجتماعية. وينطوي هذا على ضرورة الاستثمار في العلوم الأساسية البحث والتطوير، وفي الابداع التقاني. إن على ثقافات الجنوب أن تسترد طاقتها على توليد المعرفة العلمية والتقانية.

٢ ـ التعاون بين الجنوب والجنوب

إن اختلاف مستويات التنمية وتنوع الموارد الطبيعية في الأقطار النامية يستدعيان اتباع سبل مختلفة نحو التحرر من التخلف كما يوفران كذلك مجالاً أوسع للتعاون بين الجنوب والجنوب. فباستخدام هذه الأقطار لمساع مشتركة استخداماً تاماً لمواردها المختلفة في الخبرة ورأس المال والأسواق ستكون جميعها قادرة على مواجهة حاجاتها المختلفة بشكل أنجع، وبهذا توسّع من خياراتها التنموية. إن تعاون الجنوب مع الجنوب يمكنه أن يتيح فرصاً جديدة مهمة لتنمية تقوم على القرب الجغرافي، والتشابه في الطلب والأذواق، ومؤاتاة التجربة والخبرة والمهارات الخاصة بالتنمية لكل قطر، وتوفر الموارد الطبيعية والمالية التكميلية والمهارات الإدارية والفنية. كما أن التنوع الكثير في مستويات التنمية يتيح بدوره إمكانيات تجارية إضافية. وباستغلال مجالات التعاون هذه يستطيع الجنوب كمجموعة أن يصبح كذلك أقوى مركزاً في مفاوضاته مع الشمال.

يقدم تعاون الجنوب مع الجنوب في المحيط العالمي السائد وسيلة استراتيجية للأقطار النامية لكي تسعى وراء سبل تنموية مستقلة ذاتياً نسبياً تلائم حاجات شعوبها ومطامحهم. فأغلب أقطار الجنوب لا يحتمل أن تكون قادرة بذاتها على استغلال اقتصاديات الحجم استغلالاً تاماً، مما هو ضروري للنجاح في عدد كبير من

الصناعات. كما أنها لن تكون قادرة على تكريس الحد الأدنى الحرج من الموارد الضرورية للبحث والتطوير وكذلك لتقوية قدراتها العلمية والتقانية. وستكون أقطار العالم الثالث كذلك، حين تعمل على انفراد، في أضعف أوضاع المساومة في تعاملها مع المجموعات الحسنة التنظيم في الأقطار المتطورة أو مع الشركات الكبرى التي تعمل خارج حدود بلادها. ومن هنا، فإن التضامن والتعاون هما من الأمور اللازمة لأقطار الجنوب.

وعلى الجنوب أن يأخذ بالاعتبار حقيقة معينة هي أن الأقطار المتطورة نفسها توسع من جهودها نحو تحقيق تكامل اقتصادي. فلئن أخذت الأقطار المتطورة ذات الاقتصاديات الواسعة أصلاً بالتحرك في هذا الاتجاه فإنما يؤكد هذا الحاجة إلى التعاون بين الأقطار المتطورة في عالم متغيّر يتخذ فيه حجم الاقتصاد والقوة الاقتصادية والسياسية أهمية أكبر مما كانت عليه. لذلك يتحتم على الأقطار النامية أن تسعى للحصول على أتم الفائدة من الوفورات الاقتصادية للجميع. إن التعاون شبه الإقليمي والإقليمي والتعاون بين الأقاليم جميعاً قد غدا الآن أمراً لا مناص منه لنمو هذه الأقطار المتواصل. كما أن ما تمارسه الشركات الكبرى العاملة خارج حدودها من نفوذ كبير جداً في أمور استيلاد تقانات جديدة وفي مجرى التجارة الدولية معاً من شأنه أن يجعل مثل هذا التعاون من باب أولى. إن سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد العالمي ستشتد إذا اتسع نطاق القواعد التي هي من طراز قواعد (غات) ليشمل الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.

إن القرب الجغرافي هو أحد أسس التعاون الذي يقود إلى عمل ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي. أما الوضع الآخر الذي قد تجد فيه الأقطار فائدة من العمل المشترك فهو المجال الذي تخدم فيه مصلحتها المشتركة في بضاعة بعينها أو في تطوير صناعة مشتركة. يضاف إلى هذا أن وشيجةً ما سياسية كانت أو اقتصادية يمكن أن توفر مبرراً عقلياً للتعاون. والتعاون في حقول مختارة بوسعه أن يضم الجنوب بأسره. ومن المهم ألا يحدث التعاون بين الوكالات الحكومية وحدها. إنما ينبغي تشجيع المشاريع الصناعية والمالية، ونقابات العمال، ومنظمات البحث، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام الموجودة في الجنوب على القيام جميعاً بالإسهام في إعلاء شأن قضية الجنوب الجماعية وتضامنه في العمل.

وما يسفر عنه التعاون من جدوى يمكن أن يكون، بمرور الوقت، كبيراً. ولكنها مثوبة ينبغي أن تكتسب اكتساباً؛ ولا بد من استثمار الموارد والجهد لتحقيق ذلك، وهذا يستغرق وقتاً لظهور النتائج. على أن التعاون لن يؤتي أكله إلا إذا كان نافعاً لجميع المشاركين فيه بشكل مقسِط. ويتوجب على صلات الجنوب بالجنوب أن

تتحاشى استنساخ الأنماط الاستغلالية التي تميّز علاقات الشمال بالجنوب. وبما أن المستويات الاقتصادية تتباين كثيراً في الجنوب فمن اللازم وضع ترتيبات خاصة لمنفعة الأقطار الأكثر تخلفاً والأشد فقراً، ولمنفعة الأقطار الأخرى ذات الأوضاع الخاصة كتلك التي لا منفذ لها الى البحر أو دول الجزر الصغيرة.

من الخطوات الضرورية على طريق التنمية والمستقبل الأفضل لشعوب الجنوب ما ينبغي أن يتخذ من إجراءات للعمل على تحقيق الاعتماد الذاتي الجماعي، والتضامن، وعلى إقامة التنظيم الفعال لدعم مثل هذه الأغراض وكلها تصب في تعاون الجنوب مع الجنوب. يجب أن تكون هذه الخطوات جزءاً من رؤية الجنوب، ذلك أن صلات التعاون هي التي تقرب الجنوب بعضه من بعض في مشاركة نشطة، وهي التي تمنح القوة لإيجاد عالم من دون انقسامات.

٣ ـ علاقات الشمال بالجنوب

إن تنامي اقتصاديات الجنوب وتنوعها، وتوسع التبادل بين الجنوب والجنوب، يمكن أن يساعد بمرور الوقت على كسر حدة الأثر الذي تتركه هيمنة الشمال على نظام الاقتصاد العالمي وعلى تقليل اعتماد الجنوب على الشمال من أجل الحصول على الأسواق ورأس المال والتقانة. على أن إصلاح المنظومة الدولية التي تحكم مسرى التجارة ورأس المال والتقانة هو الطريق الوحيد لتحسين الوسط العالمي الصالح للتنمية، كما تؤكد هذا المقترحات المقدمة من أجل إقامة «نظام اقتصادي دولي جديد». وهذا الاصلاح هو بالضبط الغرض من مطالبة الجنوب بإجراء حوار شامل مع الشمال. كما أن هذا الاصلاح نفسه هو الذي يجب أن يقرر وضع الجنوب في المباحثات الجارية الآن بين الشمال والجنوب.

شهد عقد الثمانينات انهيار العمليات الدولية الساعية للتعاون في شؤون التنمية والتي بدأت بواكيرها في العقود السابقة التي تلت الحرب. فالتأثير الكبير الذي تحدثه التغييرات في مستوى النشاط الاقتصادي في الشمال على الأقطار النامية وعلى أسعار صادراتها من البضائع الأساسية وكمياتها لم يعد يعار اهتماماً في التنسيق السياسي بين الأقطار المتطورة الرئيسية. إن سياسات هذه الأقطار لمكافحة التضخم كانت مسؤولة إلى حد كبير عن هبوط الأسعار الحقيقية للبضائع الى أدنى مستوى منذ أزمة الركود الكبرى في الثلاثينات؛ ولكنها لم تفعل شيئاً يذكر للتخفيف من الآثار الضارة للهبوط على الأقطار النامية. والواقع أنها تلقت بترحاب المنافع التي عادت عليها من أسعار البضائع المنخفضة، بما في ذلك انتقال الموارد من الجنوب وإليها، وهو الأمر الذي ينطوي عليه التردي في شروط التجارة.

كذلك ينعكس هذا الحال المتغير على التجارة الدولية والمؤسسات المالية فهي تتجاهل كلياً مصالح الأقطار النامية وأهدافها التنموية وذلك من جراء المركز الضعيف لهذه الأقطار. لذا، وبعد إجراء جولات متعددة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في (غات) لا تزال الأقطار النامية تواجه الكثير من حواجز التفرقة بوجه صادراتها إلى الأقطار الصناعية. أما في جولة المفاوضات التي جرت في الاوروغواي فقد أهملت شكاوى العالم الثالث الدائمة لتقدُّم عليها القضايا التي تهم الأقطار المتطورة بالدرجة الأولى.

كما أن صندوق النقد الدولي لم يعر اهتماماً يذكر لوضع الاحتياطيات في الأقطار النامية ولحاجتها للسيولة النقدية، عند بحثه عن قضية رصد التخصيصات لـ «حقوق السحب الخاصة». والنظام المالي الدولي نفسه فشل في توفير انسياب مؤكد لرأس المال إلى الأقطار النامية وهو الأمر الذي يعتبر، تقليدياً، عنصراً جوهرياً في التنمية. على العكس، ففي السنين الأخيرة كان على الأقطار النامية أن تقوم بتحويلات نقدية ذات صلة بالديون تناهز أربعين مليون دولار أمريكي سنوياً إلى الأقطار المتطورة، وليس هناك في الأفق ما ينبىء بحدوث تغيير معاكس في هذا الانسياب الشاذ لرأس المال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.

ولعل المبادءات التي اتخذت حديثاً لتخفيض الديون ولزيادة الأموال المتاحة للتعديل المطلوب تخفف من شدة الوضع، ولكنها مبادءات ليست من السعة بما يكفي لإيقاف هذا الضخ المنهك للموارد إلى الأقطارالغنية في وقت قصير. والاحتمال القائم، في غياب عمل تصحيحي فعال، هو استمرار الركود والتراجع في أغلب أقطار الجنوب في التسعينات. وهكذا، فإن العقد «الضائع» قد يطول أجله كثيراً.

إن الفرص لاجراء حوار عالمي حقيقي عن قضايا التنمية الرئيسية كانت فرصاً محدودة جداً في السنين الأخيرة. وحين جرى تبادل الآراء كانت بعض أقطار الشمال يميل إلى إطلاق التصريحات عن حسن النية والدعم، ويقدم في الوقت عينه نصائح اعتباطية لا موجب لها عن أغلاط السياسة في الجنوب. أما الأقطار الجنوبية، وهي في الغالب سيئة الاستعداد لهذا المباحثات، فقد كانت تميل إلى اللجوء إلى أقصى ما يمكن من البيانات الخاصة بمتطلباتها وبما تتصوره من عدم الإنصاف. فلا عجب، إذن، في مناخٍ كهذا، أن يسود الشك بجدوى المباحثات متعددة الأطراف. أما في المؤسسات المالية متعددة الأطراف، حيث يقرر في التطبيق العملي عدد صغير من الأقطار المتطورة كلاً من جدول أعمال الاجتماعات ونتائجها، في حين لا يعهد للأقطار النامية إلا دور ثانوي يقتصر بالأساس على اقتراح تغييرات نصية بسيطة على الصيغ التي تضعها الأقطار الرئيسية.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يحدد برنامجاً للحوار العالمي عن قضايا التنمية الرئيسية وأن يتم هذا في التسعينات. وعلى كلا الطرفين أن يقدم على الحوار بالإرادة السياسية اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة ومفيدة للطرفين معاً، تفضيلاً لأمر التنمية في الجنوب. وعلى الجنوب أن يكون متأهباً على خير وجه لهذا المسعى.

٤ ـ جنوب منظّم من أجل مفاوضات مجدية بين الشمال والجنوب

من الواجب ألا تكون هناك أوهام بشأن ضخامة المهمة الخاصة بعكس الاتجاهات الحالية غير المؤاتية. فالعلاقات الاقتصادية الدولية هي في التحليل النهائي علاقات قوة. لذلك فمن غير المحتمل أن توافق الأقطار المهيمنة على المنظومة الاقتصادية الدولية موافقةً سهلة على إصلاحات ترمي إلى تصحيح عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة في العالم. ولن يستطيع الجنوب إلاّ بجهد جماعي راسخ العزم أن يدفع إلى الأمام إمكانية إجراء مفاوضات مجدية بين الشمال والجنوب لإعادة هيكلة المنظومة الحالية للعلاقات الاقتصادية في العالم.

وعلى الرغم من المصالح والآراء المتضاربة أحياناً لأقطار اقتصاد السوق في الشمال، فإنها حتى الآن تقيم دائماً جبهة مشتركة كلما تصدت لمفاوضات بين الشمال والجنوب من أي نوع. بل إنها اتخذت مواقف مشتركة في مواجهة كل قطر من الأقطار النامية حول قضايا مثل مسألة الديون. أما الجنوب فعلى العكس، إذ لم يستطع أن يعمل معاً بتصميم كافٍ.

وكما ذكر سابقاً لم تشارك أقطار أوروبا الشرقية على العموم بمفاوضات الشرق والغرب، وإن كانت تبدي دعمها للجنوب في النقاش الدولي. إن تحسن العلاقات بين الشمال والجنوب والأحداث الجارية في أوروبا الشرقية، الآن، من شأنها خلق الشك بموقف هذه الأقطار في المستقبل؛ فهي قد ترغب في إعطاء الأولوية لحاجاتها الماسة ذاتها للاستثمارات من الغرب، وتجعل هذا أسبق في اهتمامها من دعم مفاوضاتٍ تجري لمصلحة إقرار العدالة للجنوب. على أية حال، سيكون من التهور، بالتأكيد، أن يفترض الجنوب حدوث تحسن فوري في نظرة الشمال إلى علاقاته بالجنوب، كنتيجة لتحسن العلاقات بين الشرق والغرب. بل يمكن حدوث مسلسل آخر يتحول فيه الاهتمام، وكذلك الموارد النزيرة أصلاً، من تمويل التنمية في الجنوب إلى إعادة الاعمار الاقتصادي في أوروبا الشرقية. وربما يُنسى الجنوب ويهمّش في توهج الحماسة الأوّلي، وهو في مكانه تماماً، وما فيه من حميّة للإصلاح السياسي والاقتصادي في ذلك الجزء من الشمال. سيكون هذا ضربة تنزل بمصالح ثلاثة أرباع السكان في العالم.

ولدى الجنوب فعلاً من المنظمات والهياكل ما هو مصمم لإقامة موقف مشترك

إزاء الشمال. فقد حققت في الماضي نجاحاً كبيراً في المجال السياسي، لا سيما في الكفاح ضد الاستعمار. ولكنها أقل نجاعةً في التعامل مع القضايا الاقتصادية. ثمة سببان أساسيان لهذا. أولهما أن الأقطار النامية بصفتها الفردية لم تتمكن دائماً من مواصلة التضامن في وجه الإغراء الذي يسوقها إلى السعي فرادى للحصول على علاج لحالات وطنية مستعصية، مع أن الجنوب ككل أدرك الحاجة إلى التضامن في مفاوضات الشمال والجنوب. فغالباً ما تكون الأقطار بصفتها الفردية غير قادرة على الصمود ضد الضغوط التي تتعرض لها من الشمال وتمارس ضدها بشكل انتقائي، وذلك نظراً إلى وجود أولويات قومية مختلفة تتباين لديها. يضاف إلى هذا أن التقدير القاصر للمضامين طويلة الأجل لمسائل المفاوضات يقود البعض منها إلى الانفصال عن ركب الأقطار الأخرى في الجنوب، دون أن تدرك أن هذا سيضر بالمصالح العامة للجميع، بما في ذلك مصالحها بالذات.

أما السبب الثاني فهو أن الجنوب قد فشل في تنظيم نفسه تنظيماً ناجعاً من أجل مفاوضات جماعية معقدة. فأغلبية أقطار الجنوب لا تمتلك منفردةً القدرة على تناول مفاوضات فنية تفصيلية والتي تجري على منابر متعددة وتشمل الكثير جداً من المواضيع التي تنطوي عليها العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب في الوقت الحاضر. إن كل قطر من هذه الأقطار يميل إلى توزيع ما لديه من عدد محدود جداً من المفاوضين المهرة، توزيعاً واسعاً، إلى درجة تحد كثيراً من جدواهم في أي أمر من أمور المفاوضات.

في هذا الوضع يمكن أن يكون العمل الجماعي الحسن التنظيم مفيداً لجميع الأقطار دون تضحية بالفائدة الوطنية لكل قطر على حدة. بيد أن أقطار الجنوب قد فشلت في تحقيق هذا التضامن. فهي لم تستطع أن تثبت أولويات مشتركة تتفق ومصلحة التنمية للجميع، أو أن تقتسم الخبرة الفنية والتفاوضية، أو أن تعقد محادثات بنّاءة بين الجنوب والجنوب تسبق المفاوضات، أو حتى أن تطور جهازاً مهنياً مشتركاً يدعمها في أمور المفاوضات. وقد قلّل هذا الفشل، كثيراً، من فعالية الجنوب في مفاوضات مع الشمال.

من الواضح أن مفاوضات ذات جدوى عن قضايا الشمال والجنوب تعتبر أمراً جوهرياً للإدارة التعاونية والمقسطة لمسائل التكافل العالمي المتعاظمة. ولكن، وقبل إجراء مثل هذه المفاوضات، من الضروري للجنوب أن يقوّي مركزه الجماعي، وأن يعمل على تحديث جدول أعمال المفاوضات. إن أهداف الجنوب الأساسية والتي طالما جرى تكرارها تظل محتفظةً بشرعيتها. ولكن المسائل والأولويات ضمن هذه الأهداف وفيما بينها، وكذلك مقترحات الجنوب المحددة، تحتاج إلى إعادة نظر في ضوء التغييرات والتجارب التي حصلت في الثمانينات كما يجري النظر إليها في الجنوب.

وإلى حين استئناف حوار شامل بين الشمال والجنوب، يتوجب على الجنوب أن يستمر في القيام بدور نشيط في الجهود المبذولة لتطبيق قواعد معينة على العلاقات الاقتصادية العالمية، وكذلك لتأمين تنفيذها. فمن دون قواعد تكون أضعف الأقطار، أي أقطار الجنوب، الخاسرة دائماً. لذلك فإن الحركة نحو منظومة دولية عادلة (لها قوانين وأصول وسنن وأسس ثابتة وتطبيقات نظامية)، ذات أهمية كبرى للجنوب. هذه الحركة بحاجة إلى دعم لنشوء عملية وضع القواعد الدولية وتطبيقها. إن الدعم المتواصل للأمم المتحدة وللجهود المبذولة لجعلها هيئة أكثر فعالية ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية الجنوب.

أما الهدف الآخر فهو الضغط من أجل التغيير في المؤسسات الدولية الرئيسية المعنية بالمالية والتجارة. هذه المؤسسات تسيطر الأمم الغنية عليها الآن، لذا فإنها ليست دولية حقاً وصدقاً في أداء وظائفها. فقد أُقيمت بصيغة من شأنها أن تلبي حاجات الأقطار المتطورة في نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد جرى فيها بعد توسيع العضوية فيها لتشمل عدداً أكبر من أقطار الجنوب ولكن دون أي تغيير جذري في هياكلها. إن المفهوم الذي تحمله والمُكنة التي لديها، بصفتها مؤسسات عالمية، يتضعضعان من جراء الطريقة التي تستخدم فيها أجهزتها الحالية؛ هذا الوضع بحاجة إلى تغيير حتى تصبح أكثر فعالية في تشجيع التنمية في العالم وتغدو مؤسسات دولية حقاً وصدقاً.

خامساً: التحدي أمام الجنوب

يغطي الجنوب القسم الأعظم من سطح الأرض، وشعوبه تؤلف الغالبية الساحقة من سكان العالم. ولكن لا تصيبها إلا نسبة أصغر بكثير من المعدل الذي يصيب شعوب الشمال من دخل العالم. إن مئات الملايين من أهالي الجنوب يعانون الفقر وسوء التغذية والمرض القابل للوقاية، وهم أميّون أو يفتقرون إلى التعليم والمهارات العصرية. وعقد التسعينات يهدد أهالي الجنوب بشدائد أكثر مما يحل بهم، الآن، وباضطراب أعظم في أقطارهم. وقد بدأت شعوب الجنوب تجاهر بأن هذه الظروف ليست مقبولة. وعليها الآن أن تجعل رفضها هذا ناجعاً.

والتحدي أمام الجنوب يتجلى بالتأكيد، قولاً وعملاً، على أن غرض التنمية هو تحسين معيشة السكان، مع توجيه النمو الاقتصادي نحو تلبية حاجاتهم وإنجاز ما يبتغون. ويتجلى التحدي أمام الجنوب في تقوية المؤسسات الديمقراطية لكي يحيا الناس فيه بحرية ويرسموا طريقهم الخاص نحو التنمية بشكل ينسجم وثقافتهم وقيمهم.

كـذلك، يتجـلى التحدي أمـام الجنوب في استخـدام موارده عـلى نحـو أجـدىٰ لتسريع التنمية فيه، مع إعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الأساسية لشعـوبه ولتحـريرهـا من الفقر والمرض والجهل والخوف. والتحدي أمام الجنوب يتجلى في تمكين سكانه من تحقيق المكنة الكاملة لمـواهبهم وقدرتهم عـلى الخلق، ومن تعبئة مسـاهمتهم في رفاهيـة مجتمعاتهم وتقدمها.

ويظهر التحدي، أيضاً، في توسيع طاقة الجنـوب للانتفـاع من التقدم في العلم والتقانة ضماناً لحياة أفضل لشعوبه. وفي السير بالتنمية فيه مـع الاهتمام الـلازم بحمايـة البيئة الطبيعية حفظاً لمصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

والتحدي أمام الجنوب يتجلى في تنظيم نفسه بشكل فعال، وبـابتغاء القـوة عن طريق تعاون مشترك واسع النطاق بين الجنـوب والجنوب، ذلـك التعاون الـذي ينتفع من الموارد المتكاملة ويرفع من الاعتماد الذاتي الجماعي. ويتجلى، كذلك، في استخدام وحدته وتضامنه في جهدٍ يبذل لجعل العالم موطناً أكثر عدلاً وأكثر أمناً لشعـوبه جميعـاً، من خلال إعادة الهيكلة للعلاقات السائدة على وجه البسيطة بحيث تستجيب لما يتعالى من تلميح ينشد التكافل بين أمم العالم وشعـوبه: فمـا هم إلا أعضـاء في أسرة إنسانيـة واحدة في عالمٍ واحد.

هذه كلها تحديات هائلة، إنما من الواجب مواجهتها.

ولو أن الجنوب، بـأممه وحكـوماتـه وشعوبـه ومنظماتـه غير الحكـومية، يعمـل، ويعمل معاً، لاستطاع تحويل نفسه إلى ما هو أرقىٰ ولأخذ بيد العـالم نحو الـرؤية التي يحملها عن دنيا المستقبل: ألا وهي عالم غير منقسم. ستكون العمليـة بطيئـة وصعبة، وسيحدث عدد غير قليل من الانتكاسات، بل حتى من التقهقر؛ ولكن كل خطوة إلى الأمام، وكل ما يطرأ من تحسين على حـالة شعـوب الجنوب، سيكـون كسباً لا يفـرّط فيه.

سيكون هناك من الأفراد والجماعـات، لا بل من الحكـومات أيضـاً في الشمال، من يشاطر الجنوب في رؤيته للوجهة التي ينبغي أن يتجه إليها العالم. ويجب أن يرحب الجنوب بهؤلاء الحلفاء ويسعىٰ إلى توسيع صفوفهم.

ولكن شعوب الجنوب هي التي تعاني، في المقام الأول، فقر الجنوب ونقـائصه، كـما تعاني شكـل النظام العـالمي الحالي بمـا فيه من سـوء توزيـع لمـوارد العـالم، وسـوء استخدام لها. لذلك، لا تقع مسؤولية العمـل من أجل التغيـير في الظروف الحـاضرة إلاّ على عاتق الجنوب نفسه.

الفصل الثاني

حالة الجنوب

أولاً: السجل التنموي للجنوب (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠)
الميراث الصعب والآمال والانجازات

في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٦٥ استقل أكثر من خمسين قطراً في آسيا وأفريقيا ومنطقة الكاريبي. وقد بدأت هذه الأقطار منذ ذلك الحين تتجه بشكل ماضٍ ولكنه جازم بعيداً عن الاعتماد على الزراعة من أجل العيش الكفاف، وعلى التصدير لبعض حاصلات تزرع للبيع، ولقليل من المعادن، نحو بنى اقتصادية أكثر توازناً. وحدثت، كذلك، تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة الأثر في بعض أمم الجنوب الأقدم عهداً. وقد قام عدد منها، ومن ضمنها الأمم الأكثر سكاناً في العالم مثل الصين، باجراء تعديلات مهمة في هيكل اقتصادياتها. كما تم إحراز تقدم كبير في الحقلين الصناعي والتقاني في أقطار نامية متعددة لا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية. واليوم تقوم بضعة أقطار جنوبية بانتاج سلسلة متزايدة العدد من المنتوجات الصناعية تنافس بها الدول الصناعية الكبرى في أسواق العالم.

اتبعت أقطار الجنوب سبلاً مختلفة وتنوعت فيها سرعة التقدم. ولكن تقدمها الاقتصادي والاجتماعي كان كبيراً، ويجب ألا يقلّل من شأنه قياساً على المدى الطويل الذي لا يزال عليها أن تقطعه. إن مكتسباتها التي غالباً ما يُغض الطرف عنها أو تؤخذ مأخذ الأمر المفروغ منه، تشير إلى ما تستطيع شعوب الجنوب وأقطاره أن تنجزه. إنها الآن أفضل أهبةً للمستقبل بسبب إنجازاتها الماضية.

١ ـ عقبات داخلية

واجه التحول الاقتصادي والاجتماعي في أقطار الجنوب عقبات داخلية وخارجية في الحقبة التي أعقبت عام ١٩٥٠، في الحالات كافة. كانت اقتصاديات الأقطار المستقلة حديثاً ضعيفة ومتفككة، إثر قرونٍ من القهر والاضطهاد الاستعماريين. فلم يكن قد أقيم من الأسس اللازمة لإجراء تنمية حثيثة إلا النزر اليسير. كان الأمر على هذا المنوال في افريقيا خاصة، حيث انعدم، إجمالاً، وجود الصناعات والبنى الارتكازية الاقتصادية من طاقةٍ ومواصلات ووسائل اتصالات. وفي آسيا، أيضاً، عانت معظم الأقطار سياسة استعمارية حالت، بشكل عمدي، دون قيام تنمية صناعية، وشجعت الاعتماد التام على تصدير منتوجات أولية. ونجد حتى في أقطار أمريكا اللاتينية أن المنتوجات الأولية ظلت تمثل جل عوائد التصدير في أواخر الأربعينات رغم أن هذه الأقطار كانت قد طردت سادتها الاستعماريين في القرن التاسع عشر وأحرزت تقدماً كبيراً في التصنيع. وقد خضعت المنتوجات الأولية على الدوام إلى تقلبات شديدة في الأسعار العالمية، كما أن الاتجاه في تحديد شروط التجارة لهذه المنتوجات كان اتجاهاً ضاراً بها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. كانت وسائل الاتصالات والنقل إبتدائية، عدا ما هو موجود، إلى حدٍ ما، في بعض أجزاء أمريكا اللاتينية؛ هذا باستثناء الوسائل التي تربط مراكز المناجم والمزارع الكبيرة بالموانىء.

كذلك، كانت البنىٰ الإرتكازية اللازمة لإنماء الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب غير وافية بالغرض على الإطلاق. أما معرفة القراءة والكتابة، والتعليم، والمهارات، فكانت على مستويات متدنية بشكل يدعو إلى الأسى. فنسبة ٢٠ بالمائة من عدد الأفراد غير الأميين كانت تعتبر نسبة اعتيادية في معظم أجزاء افريقيا وفي كثير من الأقطار في آسيا، وحتى في أجزاء من أمريكا اللاتينية، كما أن نسبة ٥٠ بالمائة من عدد المنتمين إلى المدارس الابتدائية كانت تعتبر نسبة جيدة.

استفحل أمر هذه النقائص الاقتصادية والاجتماعية بسبب الزيادة السريعة في السكان وانتشار المراكز الحضرية على عجل من جراء تدفق الناس على المدن أملاً بحياة أفضل. وقد تزايد الضغط طلباً للخدمات العامة والمرافق التي تنفع الجمهور؛ ولكن الأقطار المذكورة آنفاً لم تكن تملك القاعدة التي تقوم عليها هذه المرافق والخدمات، ولا تملك الأموال اللازمة لها. كذلك، لم تكن تتمتع بقدرة إدارية، ولا بمؤسسات مالية، لتتمكن من التنقيب عن الموارد الموجودة وتسخيرها لتلبية الحاجات العامة.

إن الهياكل الاجتماعية الموروثة عوّقت إدارة الحرب التي شنت علناً على الفقر.

ففي أمريكا اللاتينية كانت التقسيمات الطبقية الجامدة، والقائمة، في الدرجة الأولى، على تركيز ملكية الأراضي في يد القلة، لا تزال تقسيمات جلية واضحة للعيان في الكثير من الأقطار هناك، كما كان عدم المساواة في الدخل منتشراً في كل مكان، بشكل بارز. وكان هذا هو الحال في آسيا، أيضاً، قبل الاستقلال، حيث سادت الأوضاع نفسها، فضلاً عن أن ما هو موجود من الهياكل السياسية العصرية إنما كان قد صُبّ بقالب أنظمة الحكام المستعمرين؛ أما السيطرة السياسية والاقتصادية فكانت، عملياً، في يد نخبة صغيرة. وفي أفريقيا واجهت المؤسسات السياسية الهشة، في معظم الأقطار حديثة الاستقلال، مهمة عويصة خاصة بصياغة وحدةٍ وطنية. فكانت حدودها قد ثُبّتت حين قام الزعماء الأوروبيون برسم خطوط الحدود على خارطة أفريقيا، في مؤتمر برلين المنعقد في الفترة بين عامي ١٨٨٤ و١٨٨٥، متجاهلين الحدود الجغرافية الطبيعية، وكذلك الروابط الثقافية واللغوية. لذلك، تفاقمت التوترات الاجتماعية في كثير من أقطار افريقيا (وفي بعضها في آسيا)، بفعل المطالب الإثنية والثقافية والمطالب المضادة لها. إن الحدود الاعتباطية أو غير الواضحة التي فرضت لمصلحة الحكام الاستعماريين خلّفت موروثاً من النزاع الكامن في كثير من الدول القومية الجديدة.

٢ ـ الوسط الخارجي

إضافة إلى هذه المصاعب جاءت الترتيبات الدولية، من أجل الاقتصاد العالمي التي صممت بالأساس في حقبة ما بعد الحرب، لخدمة مصالح البلدان المتطورة.

كان الغرض من مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ إقامة نظام نقدي ومالي عالمي. أما المؤسستان اللتان أنشأهما المؤتمر، وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد قصد منهما تشجيع الاستقرار في أسعار الصرف، ورعاية إنماء التجارة الدولية، وتسهيل حركة رأس المال في العالم. على أن المشتركين الرئيسيين في المؤتمر، أي البلدان الصناعية، كانت تدفعهم الرغبة في تحاشي العيوب المريعة في تصورهم والتي كانت تنتقص من نظامهم للعلاقات الاقتصادية الخارجية، فيما قبل الحرب. كان على رأس تلك المثالب السياسة التجارية القائمة على إفقار الجار، وسياسة أسعار الصرف، بما في ذلك سياسة الحماية والتخفيض التنافسي لأسعار الصرف، والترتيبات غير الفعالة لتوفير السيولة الدولية.

ساد في ذلك المؤتمر عدم الاهتمام بمصالح الأقطار النامية، الأمر الذي لم يكن منه بد. فقد كانت تلك الأقطار، في معظمها، لا تزال أقطاراً مستعمرة، لذا، فإنها لم تمثل في مؤتمر بريتون وودز. أما الهند فقد أقر لها باستقلالها وشيك التحقيق، ولكنها لم تشارك في إجراءات المؤتمر إلا مشاركة هامشية، شأنها في ذلك شأن أقطار العالم الثالث

التي كانت قد نالت استقلالها منذ أمدٍ طويل. وهكذا جرى تجاهل العالم الثالث إلى حد كبير، ولم تحظ مصالحه إلا باعتبار طفيف. ثم جاءت هياكل صنع القرار التي أنشئت للمؤسستين الجديدتين لتؤبّد وضع التبعية للعالم الثالث، فنظام التصويت فيهما يكفل سيطرة واضحة لكبار المساهمين، أي البلدان الصناعية الكبرى.

بيد أن الاهتمام بالأقطار النامية لم يكن مفقوداً كلياً؛ فقد شمل تفويض البنك الدولي العمل على تقديم المعونة لأغراض التنمية. ولكن هذا، في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب، كان أمراً يأتي في المقام الثاني بالنسبة إلى دور البنك في تمويل إعادة الإعمار في أوروبا واليابان اللتين دمرتهما الحرب. بل إن الاقتراح القاضي بإنشاء «صندوق الأمم المتحدة الخاص للإنماء الاقتصادي»، لتقديم عون واسع النطاق بشروط سهلة للأقطار النامية، كان قد رفض في الخمسينات بالنظر إلى اعتراض البلدان المتطورة على اشتراك الأمم المتحدة في تقديم العون المالي للأقطار النامية.

كذلك، وئدت الفكرة القاضية بعقد ترتيبات دولية تعمل على استقرار أسعار البضائع، وقبرت معها الخطة القاضية بإنشاء «منظمة التجارة الدولية»، حين رفض الكونغرس الأمريكي التصديق على ميثاق هافانا. أما «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» (الغات) التي تأسست كترتيب انتقالي موقت، فهي بديل هزيل لتلك المنظمة المقترحة. فليس لـ «الغات» صلاحية للبحث في مسائل تتعلق بإنماء أقطار العالم الثالث. وعند وضع هذه الترتيبات المؤسسية الجديدة جرى، أيضاً، تجاهل الرأي القاضي بضرورة الضغط على كل من الأقطار ذات العجز والأقطار ذات الفائض، وليس على الأولى وحدها، في التكيف في إدارة الاختلالات في موازين المدفوعات.

بيد أن نظام بريتون وودز ساهم مساهمة مهمة في ما كان سيصبح حقبة لا مثيل لها من الإزدهار في الانتاج والتجارة، في العالم خلال العقدين اللذين أعقبا انتهاء الحرب العالمية الثانية. كان هذا الازدهار مدعوماً بدرجة عالية من التعاون بين الأقطار المتطورة في الغرب، وذلك في سياق الحرب الباردة التي سرعان ما نشبت بعد انتهاء الحرب الفعلية. وقد أضحت سنوات الخمسينات والستينات «سنوات ذهبية» بالنسبة إلى الأقطار الصناعية؛ فقد تمتعت هذه الأقطار خلال تلك السنين بأقصى رواج في أسواقها في التاريخ الحديث، وصحب ذلك توظيف كامل للعاملين مع شيء لا يكاد يذكر من التضخم.

هذا الوسط الاقتصادي الدولي الحافل بالحيوية ساهم، في وجوه متعددة، في نمو التجارة العالمية ودعم جهود التنمية الجارية في عدد من أقطار الجنوب، قديمها وحديثها. بيد أن كثيراً من الأقطار النامية لم يستطع، بسبب من جمود هياكله

الاقتصادية وقاعدته الضيقة، أن ينتفع من الفرص المتزايدة في الأسواق العالمية. وقد ظلت الأقطار النامية المصدرة للمنتوجات الأولية تعاني، على العموم، الركود العام وعدم الاستقرار الضارب أطنابه في هذا النوع من التجارة العالمية. غير أن الطلب العالمي على السلع المصنعة تزايد بسرعة أكبر، فاستفادت بعض الدول النامية من هذا التصاعد استفادة تامة. بيد أن عدداً من المنتوجات المصنعة المهمة التي تصدّرها الأقطار النامية واجهت حواجز تجارية تمييزية فرضتها الأقطار المتطورة خلافاً لمبادىء «الغات» في أغلب الأحيان. والمثل الصارخ على هذا الوضع يتعلق بتصدير المنسوجات، ولو أنه ليس المثل الوحيد.

كان هناك، أيضاً، تدفق متزايد لرأس المال من الأقطار المتطورة إلى الأقطار النامية خلال تلك الفترة. فقد أخذت الأقطار المتطورة على عاتقها شيئاً من المسؤولية تجاه مساعدة الأقطار النامية، ويعود ذلك الى ظهور اتفاق في الرأي، على المستوى العالمي، بشأن أمور التنمية. وترتب على ذلك زيادة التدفق في رأس المال الرسمي إلى الأقطار النامية، وبشروط تفضيلية في أغلب الحالات. بيد أن الزيادة في المساعدة المقدمة من أجل التنمية لم تبلغ قط الأهداف التي حددت لها دولياً. يضاف إلى هذا أن العون لم يكن يخصص فيما بين الأقطار المتلقية وفق معيار اقتصادي موضوعي بل كان التخصيص في الغالب محكوماً باعتبارات سياسية وأمنية. وعلى أية حال سرعان ما تجاوز تدفق رأس المال الخاص، الذي يتكون من الاستثمارات المباشرة وتسهيلات التصدير وقروض المصارف، ما كان يرد من عون رسمي؛ فبحلول أواسط السبعينات كان رأس المال الخاص يمثل ٧٠ بالمائة تقريباً من المجموع الصافي لرأس المال الرسمي الثنائي الوافد من الأقطار الصناعية إلى الأقطار النامية.

وكان من آثار تدفق رأس المال الخاص المتزايد أن تعاظمت الشركات الكبرى العاملة خارج حدود بلادها وتوسعت في الانتشار؛ وهذا أمر يعتبر بمثابة النعمة المشوبة بالنقمة. وقد بدأت المناقشات، وهي الآن مألوفة في العالم الثالث، تدور حول المساهمة المالية للاستثمارات الأجنبية، بعد تنزيل الأموال الصادرة التي تمثل الأرباح والعوائد والأتعاب والمدخلات المستوردة من المواد الوسيطة في الانتاج، والتسعير التحويلي. بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر حفز، بلا ريب، عملية التحديث والنمو في بعض المجالات. وقد امتد تأثيره، في بعض الحالات، إلى مجالات أخرى عن طريق الارتباط بالنواحي الأخرى من الاقتصاد؛ أما في حالات متعددة أخرى فقد ظلت المجالات التي جرى فيها مثل هذا الاستثمار جزراً منعزلة دون ظهور أثر نافع أوسع نطاقاً منها.

٣ ـ الآمال

وهكذا، كان مجرى الأمور في الاقتصاد الدولي، في السنين الأولى التي أعقبت الحرب، مُعيناً من بعض النواحي لمجهودات التنمية في الأقطار النامية، على الرغم من التجاهل الجاري على العموم لمصالح تلك الأقطار، بل حتى القيام بما هو في غير مصلحتها. بيد أن العنصر الايجابي الأهم قد تجلى في إحساس الأقطار المذكورة بالثقة والحماسة.

فبالنسبة الى كثيرين كان هناك الأمل الذي ولد من رحم النجاح في الكفاح الذي خاضوه من أجل التحرير. وساد في كل مكان كلام عن المساواة والتقدم، وعن إرساء الهويات القومية على أسس من التقاليد والقيم الثقافية المحلية.

على أنه ما ان حل الوقت في أواسط الخمسينات حتى اتضح أن توزيع القوة الاقتصادية والسياسية في عالم ما بعد الحرب يتركز في بضعة أقطار متطورة، فبدا هذا لكثير من أقطار الجنوب أمراً مجحفاً يمثل خطراً على الاستقرار في العالم. وعادت تجارب الكفاح لتحرير الشعوب الآسيو- أفريقية تراود الآمال، مرة أخرى، وتزيّن لهذه الشعوب أن من الممكن جعل هذا النظام العالمي نظاماً يراعي مصالح الجنوب، عن طريق العمل الجماعي المناسب. فكان المؤتمر الآسيو- أفريقي المنعقد في باندونغ عام ١٩٥٥ يمثل تعبيراً عن ثقة الجنوب المتنامية بقوته الجماعية وإعراباً عن تصميمه على التأثير في العلاقات السائدة على وجه البسيطة باتجاهٍ دوليّ حقاً. وقد غرس هذا المؤتمر بذور حركة عدم الانحياز التي عقدت اجتماعها الأول عام ١٩٦١، وتوسعت عضويتها لتشمل معظم أقطار الجنوب بما في ذلك الكثير من أقطار أمريكا الجنوبية. كان من أهم ما عنيت به الحركة النضال ضد الاستعمار، وحماية السيادة والحقوق للدول الصغيرة والمتخلفة عن ركب التطور، والاهتمام بأن يجري التطور في هذه الدول بحرّية.

وبالتدريج، تطور الأمر على المستوى الدولي فصار يُنظر إلى الفقر والتخلف على أنهما جديران باهتمام العالم. فَرَعَتْ الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة هذا الوعي وعملت على تقويته وإن لم تكن الجهود العملية والموارد المعبأة للتنمية العالمية كافية لحاجاتها قط. وأنشأ البنك الدولي «الوكالة الدولية للتنمية» عام ١٩٦٠، وفوّضها منح القروض بشروط سهلة لأفقر الأقطار النامية. كما أنشأ صندوق النقد الدولي قسماً فيه عام ١٩٦٣ هو قسم «تسهيل التمويل التعويضي» لغرض دعم الجهود المبذولة في الأقطار النامية لمعالجة أزمات التحويل الخارجي، وهي الأزمات التي يحدثها الانخفاض الحاد في العائدات من تصدير البضائع الأولية لأسباب خارجة عن سيطرة الأقطار المعنية.

وأنشئت في عام ١٩٦٤ الـ «أنكتاد»، وغرضها الصريح تشجيع التنمية والتجارة وتعضيد التعاون الاقتصادي بين الأقطار النامية، والعمل على إزالة الإجحاف في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وفي تلك الآونة تشكلت مجموعة الـ «٧٧»، وهي الآن أداة المفاوضة للأقطار النامية عن الكثير من القضايا الاقتصادية. كان تأليف هذه المجموعة بمثابة إقرار من الجنوب بالحاجة إلى مزيد من التضامن المنظم.

إن إنشاء الـ «أنكتاد» يمثل إدراكاً للحاجة إلى إصلاحات هيكلية في نظام التجارة الدولية، من شأنها أن تجعل هذا النظام مفضياً الى تنمية سريعة في الجنوب. بيد أنه سرعان ما اتضح أن الأقطار المتطورة لم تكن مستعدة إلّا إلى النظر في تغييرات هامشية في الترتيبات التجارية، وهي تغييرات لا تغيّر شيئاً يذكر من الإطار الأساسي للنظام الآنف الذكر.

وفي خلال الخمسينات والستينات أقدم عدد من الأقطار النامية على وضع ترتيبات للتعاون الإقليمي وشبه الإقليمي في داخل الجنوب. كان بعض تلك الترتيبات سياسياً في طبيعته بالدرجة الأولى، أما بعضها الآخر فكان ذا أهداف اقتصادية مباشرة. وكانت أمريكا اللاتينية في المقدمة في إقامة مجموعات إقليمية وشبه إقليمية، تهدف إلى تحرير التجارة وتوسيعها بين الأعضاء وإلى تشجيع التنمية الصناعية بالاستفادة من الاقتصاديات ذات الوزن. وسرعان ما شاع هذا الاتجاه في أفريقيا وغرب آسيا وجنوب شرقها.

إضافة إلى هذا أنشئت في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مصارف للإنماء على أساس إقليمي وشبه إقليمي، لغرض تسخير المعونة متعددة الأطراف باتجاه الحاجات الإقليمية بشكل خاص، وتشجيع الجهود المبذولة نحو الاعتماد الذاتي الجماعي. كما جرى التوصل عن طريق المفاوضات في داخل الـ «أنكتاد» إلى «نظام المزايا التعرفية العام». وقد منح هذا النظام أقطار الشمال معاملة تفضيلية في فرض التعريفات على استيراد سلع مصنعة مختارة من الجنوب. بيد أن النظام كان خاضعاً لعدد كبير من القيود والاستثناءات حتى كان أثره هامشياً، في أحسن الأحوال.

وعلى وجه العموم ظل الأمل حياً في الجنوب. فقد أُحرز تقدم ما، وهناك ما يدعو إلى توقع المزيد منه.

سيستعرض هذا الفصل كيف جرى الحفاظ على الأمل في فترة ما بعد الحرب مباشرة، وكيف تحقق جزئياً في الخمسينات والستينات وإنْ بطريقة كانت غير قابلة للمحافظة عليها. وسيبين الفصل كيف واجه التقدم صعوبات متزايدة في السبعينات؛

وكيف أوقف الأمل عند حد ولماذا، في أزمة التنمية العامة في الثمانينات. أما الفصول الباقية من هذا التقرير فستقترح الوسائل الكفيلة بايقاد شعلة الأمل مجدداً في الجنوب عن طريق جهود متجددة معتمدة على الذات من أجل تنمية تنطلق من الناس وإليهم، وكذلك عن طريق إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية.

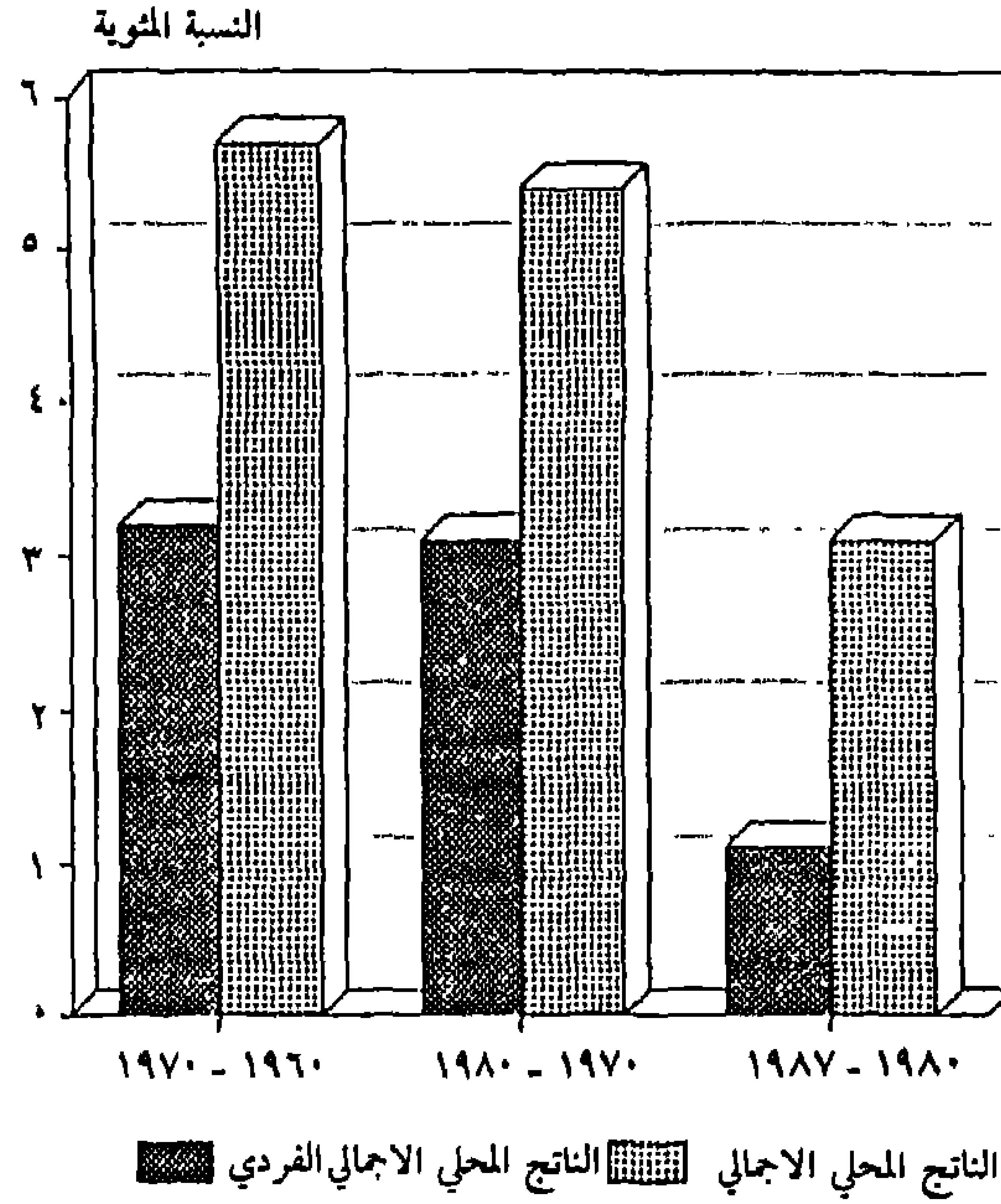
٤ ـ الإنجازات

كان هناك نمو اقتصادي كبير في الأقطار النامية كافة، تقريباً، حتى أواخر السبعينات؛ وقد استطاع كثير منها أن يحافظ على معدلات عالية في النمو سنةً بعد أخرى. إن تعبئة المدخرات المحلية والموارد الخارجية أنتجت بالنسبة إلى الجنوب ككل عملية دينامية لتراكم رأس المال. فقد ارتفع الاستثمار المحلي من حوالى ١٠ ـ ١٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في أوائل الخمسينات، إلى ١٨ بالمائة في الستينات، ثم إلى ٢٤ بالمائة في السبعينات. وكانت الزيادة في دخل الفرد الواحد بعد عام ١٩٥٠، والتي يقدر بأنها تضاعفت بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٩، قد بلغت نسباً تضاهي إلى حد كبير نسب الزيادة التي حدثت في تجربة التنمية الماضية في الأقطار الصناعية والتي حدثت في التجارب السابقة داخل الجنوب نفسه.

بلغ معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي للأقطار النامية في الستينات ما يناهز ٦ بالمائة سنوياً. ونتيجة لعدم الاستقرار النقدي في العالم الذي بدأ في أوائل السبعينات، وارتفاع سعر النفط عام ١٩٧٣، أخذت نسبة النمو بالتباطؤ. وقد عانت الأقطار النامية، لا سيما المستوردة للنفط منها، تردياً كبيراً في الوسط الخارجي. وفي أفريقيا شبه الصحراوية، حيث عملت كوارث المناخ على استفحال الوضع العصيب أصلاً، هبط معدل النمو هبوطاً حاداً خلال الفترة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٠. مع هذا، ونظراً إلى الوضع المالي المتحسن للأقطار النامية المصدرة للنفط، بلغ معدل النمو في الجنوب ككل ما ينيف على ٥ بالمائة سنوياً في السبعينات. إن متوسط معدلات النمو لإجمالي الناتج المحلي، بنوعيه الفردي والكلي، في الجنوب خلال عامي ١٩٦٠ و١٩٨٧ مبين في الشكل رقم (٢ ـ ١).

أدى النمو السريع في ثلاثة عقود متوالية الى تغييرات اقتصادية مهمة وإلى انجازات إجتماعية كبيرة في كثير من الأقطار النامية. فقد حدث انخفاض في نسبة الفقراء المدقعين، وإن لم ينخفضْ عددهم. وجرى تحسّن في طرق الفلاحة التقليدية في عدد من الأقطار؛ وخطا التحديث الزراعي في بعضها خطوات واسعة. كما أن الاستثمار في شؤون الصحة العامة والتعليم، وكذلك السياسات الحكومية التقدمية، أدت إلى تحسين مستويات الرفاه العام، وسيأتي بحث هذا الموضوع مفصلاً في المبحث

شكل رقم (٢ - ١)
معدّلات نمو الناتج (الفردي والكلي) في الجنوب، ١٩٦٠ - ١٩٨٧



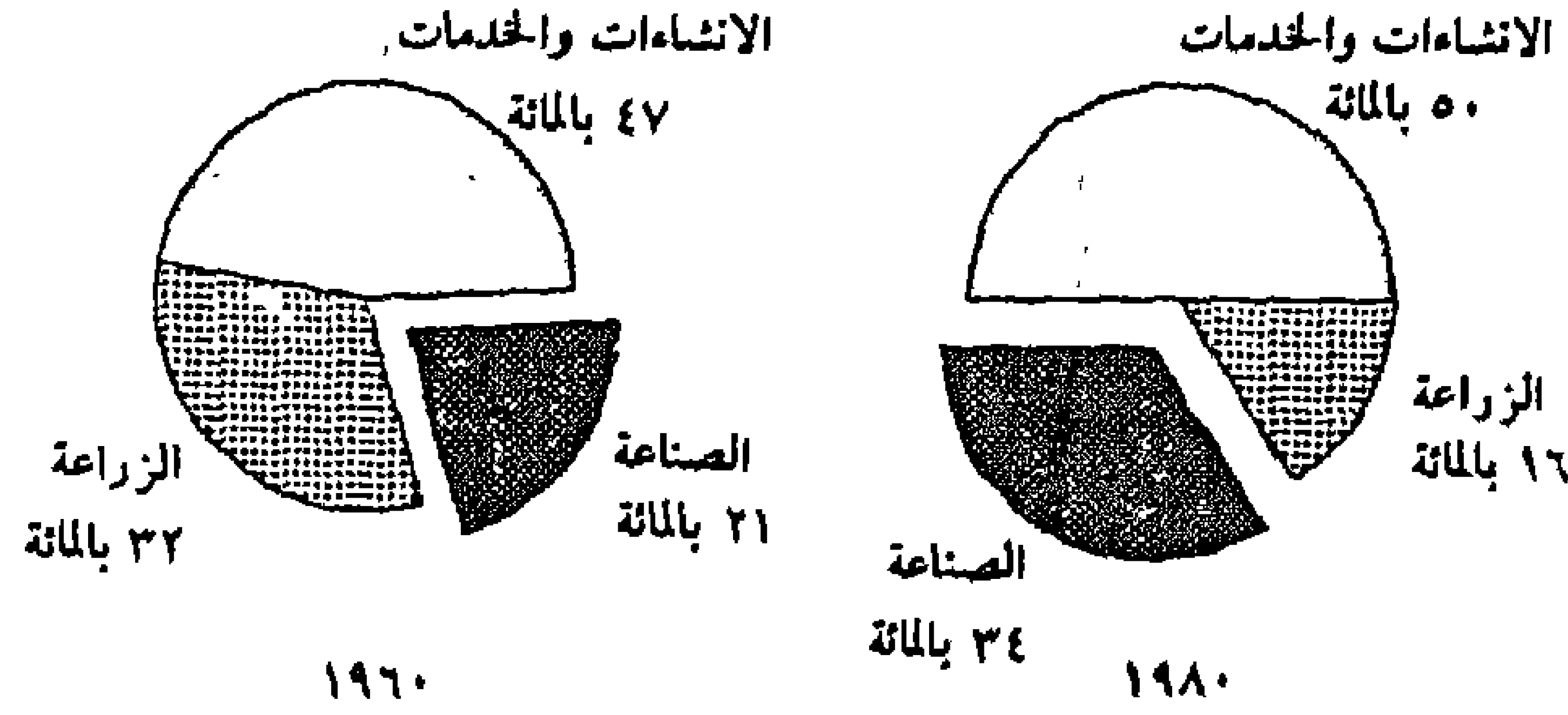
المصدر: الانكتاد (UNCTAD).

الختامي من هذا الفصل. وقد أصاب البعض من أفقر الأقطار قسط من هذا التقدم، الأمر الذي يبرهن على النتائج المشهودة التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة العامة والعمل الاجتماعي، على الرغم من المستويات المنخفضة في الدخل القومي. إن هذا من الدورس المشجعة جداً لسجل التنمية الماضي.

إن نمو القطاع الصناعي حوّل الهياكل الانتاجية، والاجتماعية أحياناً، تحوّلاً نقل عدداً من الأقطار النامية من حال إلى حال، لا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد سهّل هذا التحول إجراء توسع كبير في تجهيز الماء والطاقة، وفي شبكات النقل والاتصالات، وفي الإسكان، وفي غير ذلك من البنى الارتكازية. كما أن هذا كله خدم عملية التحول في الوقت ذاته. هذا التحول الاقتصادي بوجه عام، الذي نقل الجنوب من حالٍ إلى حال بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠، مبيّن في الشكل رقم (٢ - ٢).

وقد جرى في كل مكان تشجيع هذا التحول الصناعي، الذي كان للشركات الكبرى العاملة خارج حدود بلادها دور فيه، في الغالب، تشجيعاً نشطاً من الدولة

شكل رقم (٢ - ٢)
التحول الاقتصادي في الجنوب: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي، ١٩٦٠ و١٩٨٠



ملاحظة: ما عدا الصين.

المصدر: المصدر نفسه.

من خلال إجراءات شتّى (كالتخطيط الصناعي، والحماية التجارية، والتمويل التنموي، والاستثمار العام في الصناعات الاستراتيجية). وقد تمثل التحول في أغلبية الأقطار في التوسع في صناعة السلع الاستهلاكية للسوق المحلي. وقد صحب هذا أيضاً في بضعة أقطار كبيرة، بخاصة البرازيل والصين والهند، حدوث تطور في صناعة السلع الرأسمالية. وبحلول السبعينات أصبح عدد من الأقطار النامية، في آسيا وأمريكا اللاتينية، منافساً مهماً في تجارة السلع المصنعة في العالم.

وكان من أكثر التطورات إيجابية فيما حدث ظهور منظمات من السكان، وحركات شعبية، تتنامى باطراد، ويتزايد نشاطها وتنتشر في المناطق الريفية والحضرية معاً. وقد جرى على العموم تشكيل هذه المنظمات غير الحكومية استجابةً لحاجات ماسة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، كانت المنظمات الحكومية تهملها أو تتناساها، أو غير قادرة أو مستعدة لمواجهتها. ولسوء الحظ نُظر إلى هذه الجماعات في بعض الأقطار على أنها تهديد للنظام القائم. مع هذا، أدت مساعيها إلى مزيد من الادراك والتقبل لنوع من أشكال التنمية وإدارتها، يقوم على الموارد والخبرات المحلية في استخدام التقانة، وعلى المشاركة الشعبية في التخطيط. والأكثر أهمية أن مجهوداتها أثبتت الى حدٍ كبير المفهوم القائل بالتنمية من الناس وإليهم. لذا، ينبغي أن ينظر إلى عملها على أنه مكمل لنشاط الحكومة وليس متعارضاً معه. فالتنمية الحقيقية في الجنوب، على كل حال، لا يمكن الحفاظ عليها من دون مشاركة الناس؛ فهم وسيلتها وغايتها معاً.

٥ ـ الخلل في التجربة التنموية

من المهم أن نتذكر هـذه الحقبة من التقـدم وما رافقهـا من أجواء الأمـل، الآن وقد ساد تشاؤم عميق في العالم الثالث بشأن إمكانات التنمية الاقتصاديـة في المستقبل. ومع هذا يمكن أن نـرى ونحن في أواخر الثـمانينات أن إنجـازات الجنوب خـلال تلك الحقبة لم تغيّر، في شيء يـذكر، مـركز معـظم أقطار العـالم الثالث في عـلاقتها بـالنظام الاقتصادي العالمي. فقد ظلت أقطاراً فقيرة وتابعة ولا حول لهـا ولا طول. ولم تـرتفع فيهـا على العمـوم درجة الاعتـماد الذاتي القـومي؛ وتعاظم الإتكـال في بعض الأقـطار عنـدما بـدأت تجرّب التحـديث. وأناخ الفقـر بكلكله (غـلاظتـه) بـاصرار، واتسعت الفجوة في الدخل بين الشمال والجنوب.

يضاف إلى هذا أن النمو الاقتصادي الذي لا ريب فيه في معظم أقطار الجنـوب نـادراً ما أزال الإجحـاف والانشقاق الكـامنـين في بنيـة المجتمـع؛ وأصبحت الفجـوة الفاصلة في الدخل بين الأغنياء والفقراء أوسع بكثير في عدد من الأقطار. ونتيجةً لهذا لم يثمر النمو الاقتصادي وحدة قومية أو استقراراً وطنياً أو تماسكاً اجتماعياً أكثر مما كـان عليـه الأمر في السـابق. وأخفقت أغلبية الأقـطار في تحسـين مـركـز المرأة الاجتماعي والاقتصادي. وأدّى النمو على العموم إلى عدم التوازن في تحقيق الحياة الحضرية. وقد جرت المحاولات من أجل هذا التحضير من دون تخطيط، وكانت في العادة عشـوائية؛ وأدى، أيضـاً، إلى إيجاد جيـوب صغيرة من الصنـاعة الحـديثة في تعـايش عسـير مـع قطاعات كبـيرة شبه تقليـدية، وإلى ارتفـاع الطلب عـلى الاستيراد يصحبـه تراجـع في الطاقة على التصدير، هذا فضلاً عما تركه هذا النمو من دمار كبير في البيئة.

إن هذا الوصف الساحق للمثالب لا ينطبق بالـطبع عـلى الأقطار النـامية كلهـا بصورة متساوية؛ ولا ينطبق على الإطلاق عـلى عدد قليـلٍ منها. بيـد أنه يمثـل صورة صحيحـة للأحـوال في الأقطار النـامية كمجمـوعة. كـما أنّ من المفروغ منـه أن هـذا الوصف ناشيء عن حكم يتخذ في ضوء ما جرى في الماضي، عند النظر إليه في الوقت الحاضر.

والتاريخ لا يقدم خرائط موثوقة تسترشد بها الأقطار التي تبدأ سيرها عـلى طريق التنميـة، في النصف الثاني من القـرن العشرين. فـالـظروف التي بـاشرت فيهـا هـذه الأقـطار بتغيير اقتصـادهـا تختلف في نـواحٍ مهمـة عن الـظروف التي رافقت الأقـطار المتقدمة الآن في مرحلة مقارنة من مراحل تقدمها الاقتصادي. وأبرز الفوارق يتجلى في ظروف التوزيع السكاني، وفي التقانة، وأخيراً وليس آخراً في تطلعات الناس.

واقتصـاديات التنميـة ذاتها لم يُعـترف بهـا كمـوضـوع للدراسـة المتخصصـة إلا

حديثاً. لذلك كان على الحكومات التي تحاول تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي القومي فيها، لكي تضمن حياة أفضل لشعوبها، أن تتعلم بطريقة التجربة والخطأ.

وتثبت التجربة التنموية، في عصر ما بعد الحرب، أن المعدلات العالية للنمو الاقتصادي ليست كافية بحد ذاتها لإزالة الفقر العام، وإن كانت ضرورية لتحقيق هذا الهدف. ويبيّن التحليل المقارن لتجربة كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل، وغيرها من الأقطار التي سجّل اقتصادها معدلات نمو عالية، بجلاء أن النمو لا ينحو الى تقليل الفقر، إلا إذا رافقته سياسات اقتصادية واجتماعية معينة موجّهة نحو هذه الغاية. فثمار النمو الاقتصادي في كل من كوريا الجنوبية وتايوان إنما أمكن نشرها على نطاق واسع لأن عملاً كان قد اتخذ سابقاً لإعادة توزيع المرافق الانتاجية النزرة (كالأراضي)، ولإنماء الموارد البشرية عن طريق منهاج يوازن بين التعليم العلمي والفني وتعليم الجمهور العام. وقد اتخذت هذه الاجراءات منذ أمدٍ يكفي لكي تؤتي أكلها. وتفيد التجربة في القطرين المذكورين بأنه ينبغي للنمو أن يكون قوياً بشكل فائق، وأن يكون نمطه من النوع الذي يأخذ بالعمل المكثف بدرجة عالية، لكي يمكن تحقيق مستوى متصاعد سريع في الاستخدام والمحافظة على هذا المستوى باستمرار.

لم ينفّذ عدد كبير من الأقطار النامية استراتيجيات تنموية شاملة كالتي ذكرت آنفاً؛ وقد أدى الاستثمار فيها بكثافة رأسمالية عالية، وما صاحبه من قصور في الاهتمام بأبعاد الاستثمار الاجتماعية، إلى وضع لا تترك فيه معدلات النمو العالية أثراً بيناً في حالة الفقر السائدة، أو تصحح شيئاً من الإجحاف الاجتماعي والاقتصادي الذي يصيب الناس، وهو وضع حدث باستمرار في مثل هذا الظرف المذكور. هناك أقطار أخرى كان النمو فيها أقل من أن يتناقص كثيراً. مثلاً، كان النمو في الهند، في العقود الثلاثة الأولى من عهد ما بعد الحرب، أبطأ بكثير من متوسط النمو في الأقطار النامية. إن ارتفاع دخل الفرد الواحد في الهند بمعدل يناهز ١,٥ بالمائة سنوياً هو أقل من أن يضمن تحسناً ذا شأن في مستويات المعيشة لعموم الناس.

ونجد في كثير من الأقطار أن المفعول النافع الذي يتركه معدل النمو المرتفع ارتفاعاً معقولاً إنما يعطّل أثره إلى حد كبير جرّاء النمو السكاني السريع. أما إذا نظرنا إلى المراحل المشابهة في التنمية الأوروبية فإننا نجد أن معدل الوفيات ينخفض تدريجياً كلما تحسنت مستويات المعيشة وازدادت مكافحة المرض؛ وفي الوقت عينه ينخفض معدل الولادات. أما في الأقطار النامية فإن التقدم في الطب في عهد ما بعد الحرب أدى إلى انخفاض هائل في معدل الوفيات، يرافقه معدل عمر أعلى، وذلك قبل أن ينخفض معدل الولادات استجابةً لمستويات معيشة أعلى. وكانت النتيجة حدوث تفجّر سكاني في عدد كبير من الأقطار، وقد استفحل هذا التفجّر فيها لعدم اتخاذها

الاجراءات الكفيلة لتقليل معدل الولادات ولو تقليلاً معتدلاً.

وجاءت التغييرات المختلفة في التقانة وفي أدوات العمل المستعملة في الفلاحة والصناعة معاً لكي تزيد في أثر الضغط السكاني وذلك لأنه لم يعد مطلوباً إلا عدد أقل كثيراً من اليد العاملة لإنتاج الوحدة الواحدة من الناتج. لذا، أصبح من الصعب التوفيق بين كفاءة الإنتاج والحاجة الى توفير الأعمال لقوى عاملة متزايدة سريعاً. هذا، وأخذ انتشار المعلومات، عن طريق وسائل النقل والاتصالات الجيدة التي تربط الشمال بالجنوب، يزيد من توقعات الناس فيما يتعلق بالدخل ومستوى المعيشة حتى في أقاصي العالم النامي.

كل هذه العوامل يجب أخذها بعين الاعتبار في تفسير التجربة التنموية في الجنوب، ولو أن هذه العوامل أو غيرها من التفسيرات المبسطة لن تنصف ما يجري في العالم الثالث منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من عمليات خاصة بالإنماء ودرجة نجاحها بما في هذه العمليات من تنوع وتعقيد، ولن تفيها حقها. مع ذلك فإن من الممكن الاستفادة من دروس كثيرة؛ وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن استراتيجيات التنمية المختلفة قد تعمل على نحو أفضل في المستقبل في عدد غير قليل من الحالات.

٦ ـ نمط في التنمية لا يفضي إلى المساواة

إن الغرض الأساسي المعلن من التنمية هو إزالة الفقر والجهل والمرض. وقد اتخذ عدد كبير من الأقطار النامية نماذج من الأقطار المتطورة وهي التي قضت على هذه الشرور بشكل عام. وبما أن هذه الأقطار تهتم كثيراً بمعدل النمو في إجمالي الناتج المحلي، فقد أخذت أغلبية أقطار الجنوب تستخدم هذا المعدل كمقياس للأداء الناجح. فأصبحت الزيادة في معدل النمو المذكور هدفاً مطلوباً بذاته؛ وصارت هذه الزيادة هي التي تحدد معنى التنمية من الناحية العملية. وقد أخفقت أغلبية الأقطار النامية في إدراك أن مثل هذه الأرقام يمكنها أن تتستّر على الفقر والشقاء والمظالم، وهي بالذات العاهات التي تتلهف تلك الأقطار لعلاجها. إنها لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة جداً التي يحاول الجنوب أن يتطور في إطارها. وبما أن هذه الأقطار قد آمنت بالنظرية القائلة إن النمو يأخذ بالتناقص، فأولتها أكثر مما ينبغي من الثقة، حرصاً منها على إيقاف التناقص المفترض، فإنها لم تقم إلّا بالقليل من العمل المباشر لتحسين الانتاجية ورفع دخول الفقراء، أو بما يكفل توزيع منافع النمو بشكل أكثر مساواة عن طريق برامج من قبيل الاصلاح الزراعي.

ونتائج هذا النمط من التنمية هي، الآن، من الوضوح بمكان. فعدم المساواة يميل إلى التوسع كلما نما الاقتصاد واتجه نحو مزيد من التصنيع. والفجوة في الدخل

والمعرفة والسلطة ما فتئت تتعاظم ما بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي، وكذلك في داخل كل قطاع منهما، في الجنوب. والأغنياء والأقوياء في أقطار الجنوب يتمكنون من التمتع، بشكل متزايد، بأساليب الحياة والأنماط الاستهلاكية السائدة في الأقطار المتطورة في الشمال. ولكن فئات كبيرة من السكان لم يصبها تحسّن يذكر في مستوى معيشتها، وهي تشهد بأم العين الرفاه المتزايد الذي ترفل به القلة. أما أتعس الناس شقاء وأقلهم قدرة على الاحتجاج أو على حماية مصالحهم، فهم في العادة الأكثر تعرضاً للنوائب من الفقراء: النساء والأطفال والجماعات الأخرى المُضارّة اجتماعياً.

اتخذ التذمر من هذه الاتجاهات أشكالاً مختلفة. ففي افريقيا وآسيا تراجع الشعور بوحدة الهدف وبالأغراض المشتركة التي طُبع بطابعها الكفاح من أجل التحرير، وحل محلها الانقسام والاضطراب الاجتماعي، وهو اضطراب تشعل فتيله، أحياناً، أحداث لا تمت بصلة إلى ما يجري، فيتحول إلى انفجار سياسي. أما في أمريكا اللاتينية فإن فئات كبيرة من السكان أخذت تشعر شعوراً متزايداً بالاغتراب من النظام القائم، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

وأُهملت الزراعة الفلاّحية في عدد من الأقطار، وهذا أمر له نتائجه الوخيمة في الأقطار الأقل تطوراً. ولم يكن هذا الاهمال متعمداً دائماً؛ ففي بعض الحالات يكون الوفاء بحدٍ أدنى على الأقل من متطلبات البنى الإرتكازية الثقيلة لبلاد واسعة وسكان منتشرين، من الشروط المسبقة للاهتمام المباشر الناجع بحاجات الفلاحين. ولكن مثل هذا الاهمال يعني دائماً ركود الأحوال أو انتقالها من سيىء إلى أسوأ بالنسبة الى فقراء الأرياف، وتكون نتيجته بصورة عامة أن منتوجات الأطعمة ومدخولات الفلاحين لا تتماشى والنمو السكاني. والنتيجة في الغالب هي تعويق مجهودات التنمية بأسرها، لا سيما محاولات التصنيع، فالصناعات تحتاج إلى أسواق وإلى أناس يسعهم شراء ما تنتجه، فهي لذلك لا يمكن أن تزدهر حين يظل جمهور الناس فقيراً.

إن عدداً من الأقطار النامية الفقيرة الذي كان ينتج ما يكفي من الغذاء لسد الحاجات المحلية، أصبح بالتدريج مستورداً خالصاً لهذا الغذاء وأمسى اقتصاده ككل أكثر تعرضاً للهزات بصورة حتمية. أما النتيجة فهي حاجة متزايدة إلى التحويل الخارجي لدفع أثمان ما يستورد من طعام، تصحبها، في بعض الأقطار، مجاعة دورية.

أما في الأقطار شبه الصناعية وذات الدخل المتوسط فالنتيجة الحتمية التي تنشأ عن الاجحاف الاجتماعي والاقتصادي، هي تكريس المزيد من الموارد لتلبية طلب المجموعات ذات الدخل العالي على السلع والخدمات، وهي تتراوح بين المواد الكمالية والبنى الإرتكازية المكيَّفة لتوائم حاجات هذه المجموعات. وهذا يعني في العادة طلباً

كبيراً جداً على السلع المستوردة، إما على السلع المصنعة بالـذات (ولها مـوزّعون من الوكلاء المحليين)، أو على المكـائن أو المدخـلات اللازمـة لانتاج السلع محليـاً. وليس هنـاك زيادة نسبيـة في الطلب عـلى المواد الغـذائية المنتجـة محليـاً، لأن الفقـراء الـذين يحتـاجون إليهـا أقل قـدرة على شرائهـا، والأغنياء ينفقـون دخلهم الكبير عـلى أشيـاء أخرى.

إضافة إلى هذا، فلنمط التنمية المتبع آثار وخيمة في البيئة الـطبيعية. ففي كثـير من المشـاريع كـان حسـاب التكـاليف والعـائـدات يجـري بصـورة تتجـاهـل الكلف الاجتماعية الطويلة الأمد التي تترتب على إنضـاب الموارد غـير القابلة للتجـديد، وعـلى الضـرر الذي يصيب البيئة. أما في القطاع الحديث من الاقتصاد فإن استغلال الغابات والأراضي الخصبة ومصائـد الأسماك والمصـادر المعدنيـة والتوسـع في الأعمال الصنـاعية يمضي كله قدماً دون اعتبـار للآثـار الاجتماعيـة، أو للحاجـة إلى تجديـد الموارد القـابلة للتجديد، أو للتوازن البيئي. كما أن الـزيادة في عـدد الفقراء يضيـف إلى الضغط عـلى المصادر البيئية. فالأخشاب تقطع لغرض التصدير، أو لكسب أرض جديدة للزراعة، أو لأغراض الحرق وبناء المساكن، والأشجار المقطوعة لا تحل محلهـا أغراس جـديدة. إن الأرض تستغل إلى آخر رمق فيها حتى يصيّرها التآكل والنضوب يباباً.

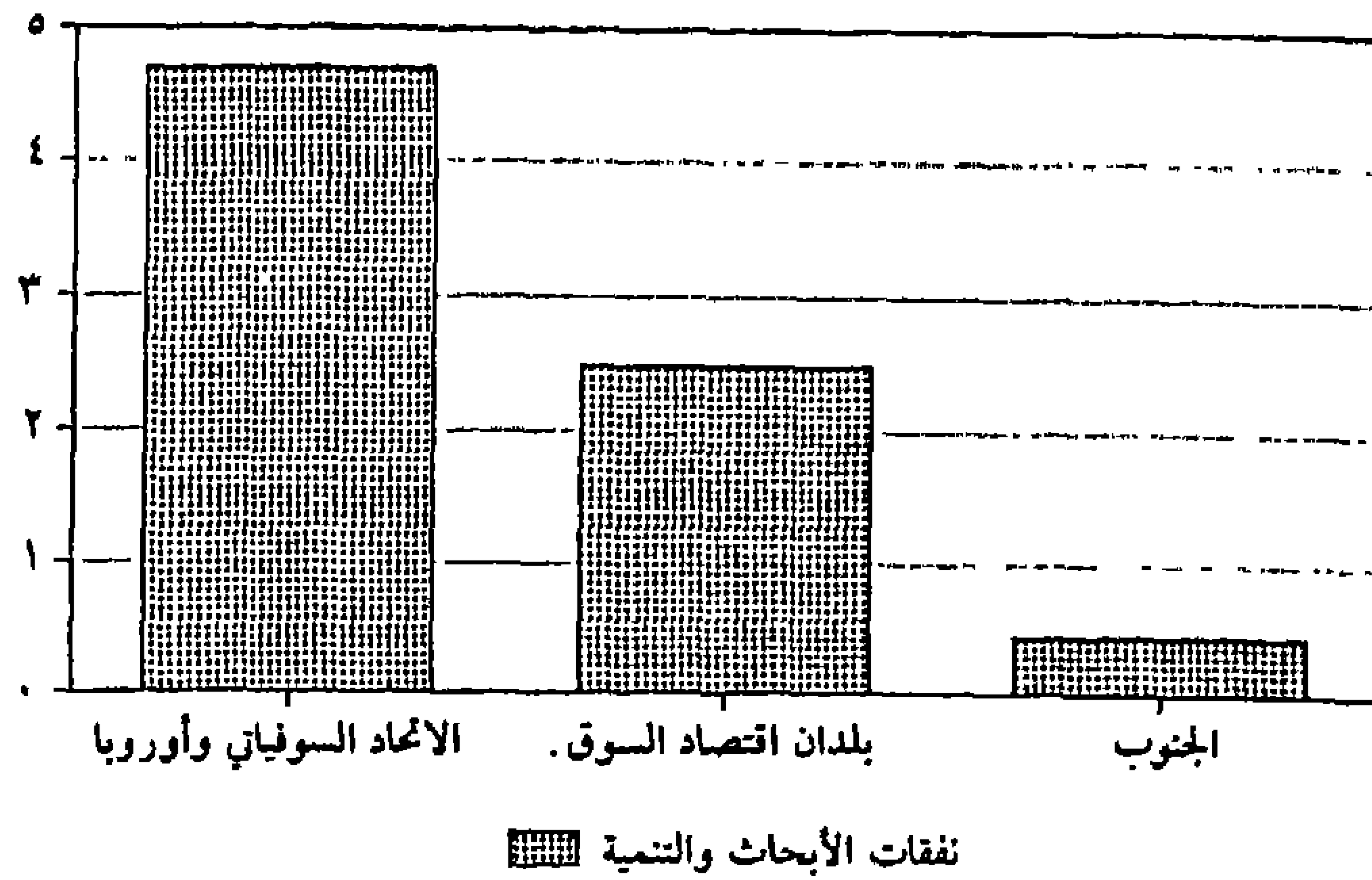
٧ ـ الاتكال العلمي والتقاني

ثمـة ضعف أساسي آخـر في درب التنمية المتبـع، فإنجـازات الجنوب البـاهـرة خلال العقود الثلاثة حتى عام ١٩٨٠ لم يرافقها تقليل في إتكـاله العلمي والتقـاني على الشمال. فباستثنـاء أقطار قليلة كـان نمو النـاتج والانتـاجية يعـوّل تعويـلاً شديـداً على استيراد السلع الرأسمالية والتقانة. وقد أدى التوسع الكبير في الانتاج خلال تلك الفترة إلى إتكال أكبر على التقانة من الشمال، وكان في هذا إنكشاف أكبر للتعرض للأخطار، الأمـر الذي استغله الشـمال في أزمـة الثـمانينـات (انـظر الشكلين رقم (٢ ـ ٣) و(٢ ـ ٤)).

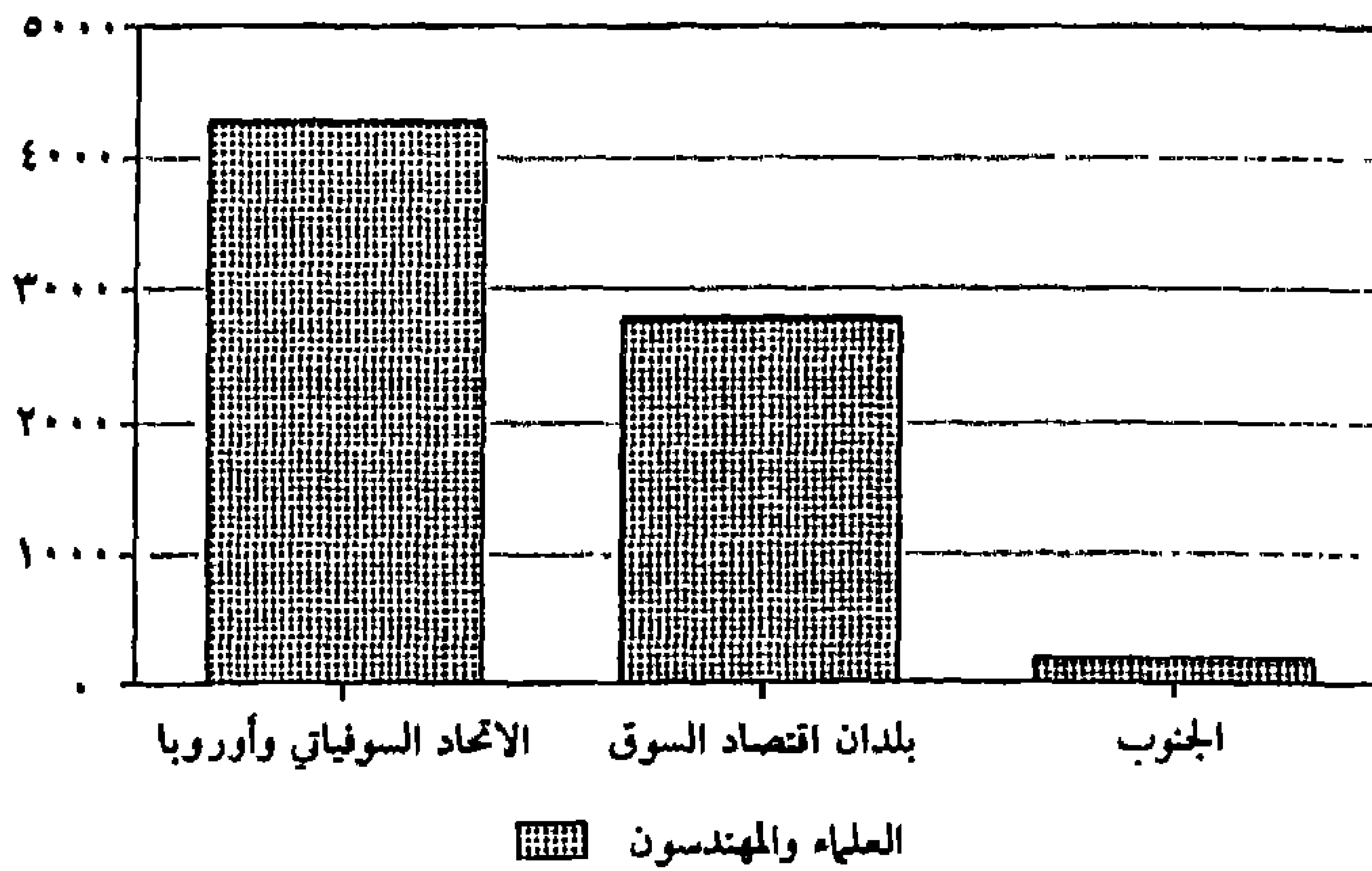
وقد أدى بعض التقدم الجاري في العلم والتقانة إلى عمليات إنتـاجية تقـوم على معرفة جديدة مكثفة، مع تـوفير كبـير في استخدام المـواد الأولية والـطاقة والعـمال غير الماهرين، وهذه كلها من عـوامل الإنتـاج المتوافـرة بكثرة في أغلبيـة الأقطار الجنـوبية. وكـان من شأن هـذا الاتجاه تضـاؤل ما يتمتـع به الجنـوب تقليديـاً من مزايـا نسبية في الأسواق العالمية، كما أنه أضعف إقتصادياته.

إن هذا الاتكال المتزايد قد حدث بدرجات مختلفة في الفروع الأربعـة كلها التي

شكل رقم (٢ - ٣)
الانفاق على الأبحاث والتنمية بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الشمال والجنوب



شكل رقم (٢ - ٤)
عدد العلماء والمهندسين في الشمال والجنوب (بالمليون)



المصدر: UNESCO, *Statistical Yearbook.*

تصنف فيها العلوم والتقانة الخاصة بالاستعمالات المدنية، وهي العلوم الأساسية، والعلوم التطبيقية، والتقانة التقليدية البسيطة، والتقانة العالية القائمة على العلم.

وعلى العموم نحت الأقطار النامية نحو إهمال العلوم الأساسية، فهي غالباً ما اعتُبرت علوماً تجريدية جداً وباهظة الكلفة. وكانت الفرضية أن الجنوب يسعه

التعويل بصورة أساسية على النتائج العلمية التي يحصل عليها العالم المتطور. ونظراً لهذا الموقف لم يقم الجنوب بتدريب العدد الكافي من العلماء المؤهلين الذين يمكن لأقطارهم أن تلجأ إليهم طلباً للنصح حول المعضلات العلمية التي لا مناص من ظهورها عندما توضع المعرفة العلمية موضع التطبيق.

إن الافتقار إلى أدنى حد من الجهد في تطوير العلوم الأساسية أثّر بدوره في وتيرة تطوير العلوم التطبيقية. فتسخير هذه العلوم أمر جوهري للتطور والنمو الاقتصادي وتحسين الأحوال في الجنوب؛ ولها تأثير مباشر في قدرة الاقتصاد على تلبية الحاجات الأساسية للناس، بما في ذلك الأمن الغذائي وتجهيز الماء والطاقة، وتحسين الوضع الصحي، فضلاً عن تأثيرها في القدرة على الحفاظ على البيئة. مع ذلك أخفقت أغلبية الأقطار النامية في تولي مجهودات منتظمة لتطوير القدرات المحلية في هذه الفروع.

والأنكى هو عدم الاهتمام بتطبيق العلوم لأغراض تحسين الزراعة والماشية والعناية بالغابات، وتحسين مصائد الأسماك وتصنيع الأغذية. ولم يحدث إلا في بضعة أقطار أن شُنت حملة لوضع خطة قومية من أجل البحث والتطوير من شأنها أن تستنبط ما يعمل على الحصول على بذور عالية الغلة، وإدارةٍ لتوزيع المياه، وأسمدة، ووسائل للسيطرة على الآفات الزراعية مما يلائم الظروف المحلية ويكون في متناول قدرة الفلاحين المحليين على دفع نفقاته. لقد نجحت الثورة الخضراء في مثل هذه الأقطار في رفع مقادير الحاصلات وفي كفالة قدر معين من الأمن الغذائي القومي. بيد أن هذه الفتوحات كانت مقتصرة بالدرجة الأولى على انتاج الحنطة والأرزّ؛ ولكنها لم ترفد ببحوث أخرى، راسخة العزم، أيضاً، في حقل الحاصلات الأخرى، لا سيما ما يزرع في المناطق المجدبة أو شبه المجدبة. كما أن النجاح الذي تحقق في قطر ما أو جزء منه لم يتم نقله بشكل ناجع لتبنّي خطواته في سائر أجزاء القطر أو في أقطار أخرى.

شدّدت الأقطار النامية الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية على الاهتمام بالتقانات الصناعية القياسية أو التقانات التقليدية البسيطة في فروع الحديد والصلب وغيرهما من المعادن، والمواد الكيميائية من دون تعبئة إجمالاً، والنفط، وتوليد الطاقة وتوزيعها، والمكائن الكهربائية الثقيلة. ليس هناك من المبادىء العلمية الجديدة في هذه الفروع ما لم يكتشف بعد. بيد أنها تؤلف المجال التقليدي في حذق الصنعة والمهارات المختلفة، وهو مجال يكون فيه تحسين التصميم ونوعية المنتوجات وتحقيق الكفاءة وتخفيض الكلفة، عن طريق تبنّي التقانات المتاحة وتحويرها مثلاً، يكون فيه ذلك كله من الوسائل المهمة لزيادة القدرة على المنافسة. وقد سعت أقطار متعددة لاكتساب الاقتدار في هذه الفروع، وإن كانت جهودها قد عانت نقاط ضعف خطيرة. على أن هذه التقانات كانت تستورد جميعها على الإطلاق، في أغلب الحالات.

لم تهتم إلا بضعة أقطار نامية بالتقانات العالية الجديدة القائمة على العلم. فعلى خلاف التقانات الصناعية القياسية المشار إليها أعلاه يتطلب إتقان التقانات الجديدة خبرة عالية في العلوم الأساسية ذات العلاقة. وقد أظهرت التجربة أن التقانات العالية لا يمكن نقلها على الإطلاق. إن الفكرة القائلة أنه من الممكن للجنوب أن يحصل عليها من الخارج دون تطوير بنى إرتكازية محلية ذات قاعدة عريضة في حقلي العلم والتقانة هي فكرة خاطئة.

وما يبرز القصور في الجهود المبذولة لغرض التطور التقاني ذلك الافتقار لتقدير المساهمة التي يمكن للعلم أن يؤديها للتنمية، والنتيجة هي الافتقار لالتزام هادف تجاه العلم سواء كان علماً أساسياً أم تطبيقياً، بما في ذلك الالتزام بتحقيق تقانة معتمدة على الذات. كان هناك شعور حتى بالنقص في حقل العلم والتقانة، على الرغم من أن التجربة برهنت، بشكل قاطع، على أن العلم والتقانة يمكن تعلمهما من قبل الناس جميعاً بطريقة معروفة لا تخفى على أحد، بصرف النظر عن الثقافة التي ينتمي إليها المرء، أو القطر الذي يعود إليه؛ وما هذه إلا نتيجة تعززت بالتسهيل الهائل في قدرة الناس على الحركة والتنقل وفي وسائل الاتصالات، الأمر الذي يعتبر في حدّ ذاته جانباً من أكثر الجوانب ثوريةً في التقدم التقاني الحديث.

إنما ينبغي ألا يستنتج من هذا أن الاهمال كان تاماً، دون القيام بشيء يذكر لتطوير العلم والتقانة. ولكن التقدم لم يكن على سواء. فالأقطار ذات الظروف الأولية المؤاتية في الصناعة والتعليم تمكنت من السير إلى الأمام بدرجة أسرع من غيرها؛ أما في بقية أقطار الجنوب فلم يتحقق إلا القليل من السير في هذا الاتجاه. على أنه كان هناك في كل الحالات ضعف خطير في المدخل إلى السياسة الخاصة بالعلم والتقانة، وهو ضعف عرقل، فأبطأ بالنتيجة، التقدم الذي يواصل نفسه بنفسه حتى في الأقطار الأكثر تقدماً. هذا الضعف يختلف كثيراً من قطر إلى قطر، ولكن كان هناك عدد من العناصر المشتركة في المسائل التي ثبت أنها كانت خاطئة.

إن سياسات العلم والتقانة لم تكن في العادة تدمج في خطة التنمية القومية، بل هي عبارة عن ملحق منعزل يضاف الى الخطة. إن خطط التنمية نفسها، والتي غالباً ما تتناول الأهداف الاستثمارية بتفصيل واسع، لا ضرورة له أحياناً، تشير في الغالب إشارات عامة جداً إلى العلم والتقانة، هذا إذا أشارت إليهما على الإطلاق. وفي غالب الأحوال لم تكن هناك محاولة لتحديد الموارد البشرية والمالية المطلوبة للوصول إلى الأهداف، أو لتحديد المساهمة التي يتوقع من البرامج والمشاريع العلمية والتقانية المختلفة أن تساهم به في التنمية القومية. ولم يجر تقرير الأسبقيات بشكل واضح لكل

قطاع من القطاعات المختلفة، كما لم توجه الموارد النزيرة نحو هذه الأسبقيات بصورة مركزة، خلال إطار زمني محدد.

يضاف إلى هذا أن مشاريع القطاع العام لأغراض الصناعات والبنى الإرتكازية غالباً ما يجري تمويلها بمعونة مشروطة، الأمر الذي يعني أن المعدات الرأسمالية، وأعمال التصميم والهندسة والتقانة، يجب أن تقتنى جميعاً من القطر المموِّل. كانت التقانات المقتناة في بعض الأحيان من النوع العتيق الذي لم يعد مستعملاً أو هو على وشك أن يكون كذلك، أو أنها تقانات لا تلائم الظروف المحلية. وفي كثير من الحالات لا تسمح الترتيبات الجارية للشركات المحلية بأن تكون لها صلة ببناء المعامل أو توسيعها. والنتيجة هي أن القدرات التقانية المحلية التي تم إعدادها بكلفة باهظة تظل دون استخدام، أو سرعان ما تصبح قديمة، تجاوزها الزمن، وغير قابلة للبقاء.

وقد أنشأ عدد من الأقطار هيئات تنظيمية ذات صلاحيات لقبول المقترحات المقدمة لأغراض إقامة مشاريع إقتصادية أو لرفض هذه المقترحات أو تعديلها. وكان القصد رائعاً، ألا وهو تشجيع استخدام الموارد المحلية وتطوير التقانة المحلية. ولكن الإجراءات كانت في الغالب معقدة وجامدة ومتعبة مليئة بالمزعجات، فأدت إلى تأخيرات طويلة وزيادة هائلة في التكاليف. ومن جراء هذا ضاعت في بعض الحالات فرص معينة كسبتها أقطار أخرى، أو أصاب الإحباط همة المتقدمين بمشاريع الأعمال.

ولعل الأهم من هذا كله الافتقار لعلاقة نظامية بين الممارسة العلمية والتطبيق التقاني. إن كثيراً من العلماء يعملون على انفراد ولا يجدون لهم سنداً من المشاريع الانتاجية. كما أن الوحدات الانتاجية في كثير من الأقطار أخفقت في إشهار حاجاتها التقانية التي يمكن أن تلبيها مجموعة العلماء والتقانيين المحليين. ثم إن الحاجة إلى تسهيل تحويل الإنجاز العلمي إلى ابتكار تقاني لم تُعر ما يكفي من الاهتمام.

والأنكى من هذا أن القطاع الخاص يميل إلى الاعتماد الكلي على التقانات المستوردة، وهي في الغالب مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات العاملة خارج حدود بلادها. وفي حين أن هذه الشركات غير معنية ـ كما لا يخفىٰ ـ بتطوير قدرة تقانية وطنية، نجد أن شركاءها المحليين الذين كان ينبغي لهم العناية بذلك يقاومون كذلك في الغالب أية فكرة ترمي إلى تشجيع تقانة محلية بسبب الكلفة الإضافية. وهذا تفكير قصير النظر بشكل خاص، فنظراً إلى ضعف التقانة المحلية لا يستطيع أصحاب المشاريع أن يحكموا على التقانة التي يقترحون استيرادها ما إذا كانت جديدة كل الجدّة، وصالحة للأغراض المطلوبة. كما لا يملكون من المعلومات ما يكفي للتفاوض حول استيراد التقانة الصحيحة بالشروط الصحيحة.

والواقع أن هذه النقائص يمكن أن تعزى، بأجمعها، إلى العجز في الهَيكل

الاداري وغيره مما يعوق التنمية ويعطل استخدام العلم والتقانة. وعلى الرغم من جميع الجهود التي كرست لتوسيع أنظمة التعليم والتدريب وتحسينها، وعلى الرغم أيضاً مما حققته من انجازات لا ريب فيها، فإن الاستثمار في التعليم والتدريب في حقلي العلم والتقانة لم يكن استثماراً يفي بالغرض في أغلبية الأقطار. كما أن هجرة العقول، بنزوح أصحاب الاختصاص والمهارة في العلم والتقانة إلى الأقطار المتقدمة، أدت، بدورها، إلى إضعاف الأقطار النامية في هذين الحقلين. وإذا بهذه الأقطار وسط حلقة مقفلة: فالتخلف وما يتبعه من ندرة في الموارد، لا سيما في التحويل الخارجي، يحدد كل التحديد مقدار الموارد المتاح للعلم والتقانة؛ وهذا التحديد يؤثر، بدوره، تأثيراً سلبياً في إمكانيات التنمية.

يجب التفريق، هنا، بين الأقطار الكبيرة، الأكثر تصنيعاً، وذات الدخل المتوسط، وهي أقطار يمكنها في الظاهر أن تحرز تقدماً مهماً في البحث والتطوير، وبين الأقطار الأصغر والأقل تطوراً التي يعتبر مثل هذا أمراً غير واقعي بالنسبة إليها. بيد أن خلق ثقافة علمية هدف قابل للتحقيق بالنسبة إلى الأقطار كافة، إنما عليها أن تدرك دور هذه الثقافة الحيوي في عملية التنمية. يضاف إلى هذا أن بوسع تعاون الجنوب مع الجنوب أن يرفع القدرات العلمية والتقانية، وأن يتيح للأقطار الصغيرة القيام بدور في النشاط الجماعي لأعمال البحث والتطوير. إن عدم الادراك للموضوع بأسره، أو وقوع هذا الادراك متأخراً، لا سيما في اعتبار هذا التعاون أمراً لا غنى عنه للتطوير العلمي والتقاني، إنما هو نقص تشترك فيه أقطار الجنوب جميعاً.

٨ ـ إهمال البعد الثقافي

إن الثقافة، باعتبارها المحصلة الكلية للقيم والمعتقدات والمواقف والأعراف وأنماط السلوك في مجتمع ما، هي دعامة أساسية من دعامات التحول الاجتماعي والاقتصادي. ومع أن تكوين رأس المال والتقدم الفني هما من العناصر الجوهرية للتنمية فإن الوسط الواسع الذي تترعرع فيه نجاعة التنمية هو ثقافة المجتمع، ولا يمكن للتنمية أن تمد جذورها القوية وتصبح عملية متواصلة إلا بتوكيد التطابق الثقافي وإغنائه بمشاركة جماهيرية. فالمجتمع لا يستطيع، إلا على أسس ثقافية ثابتة، أن يحفظ تماسكه وأمنه خلال التغييرات العميقة التي تلازم التنمية والتحديث الاقتصادي.

وقد أظهرت استراتيجيات التنمية التي تسقط من حسابها أهمية العوامل الثقافية أنها تكون عرضة لتوليد اللامبالاة والاغتراب والشقاق الاجتماعي. وفي بعض الحالات التي جرى فيها تجاهل هذه العوامل تمكنت قوى الضلالة والرجعية أن تحرف الحافز الأصيل الداعي إلى هوية ثقافية مستقلة عن وجهته الصحيحة.

لم يعمل الجنوب، في الغالب، على وضع الناس في صلب مجهوداته في التخطيط والتنمية؛ فقد تركز الاهتمام على زيادة الاستثمار والانتاج الماديين، دون الادراك بأن هذه الجهود لا يمكن أن تؤتي أكلها إلا إذا ساهمت المواقف والقيم في تحقيق الأهداف المطلوبة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالاهتمام الجاري بتكوين رأس المال البشري، فهو إنما ينظر إليه، أساساً، كأداة للنمو الاقتصادي. أما المفهوم الأوسع للتنمية، كعملية للارتقاء بالقدرات الإنسانية وبالإثراء الثقافي، فكان مفقوداً.

ثمة ظاهرة أخرى تتصل بنمط التنمية الذي تتبناه الدول النامية عموماً منذ الخمسينات. فاتباع أساليب الحياة لمجتمعات الرفاهية، وتأثير استثمار الشركات الأجنبية الذي لا صلة له بحاجات القطر المضيف، وآثار الثورة في وسائل الاتصالات التي حدثت بعد الحرب، كل هذا أدى بالتدريج إلى حلول قيم ومواقف ثقافية غربية وهياكل اجتماعية هجينة محل الثقافات الضاربة جذورها في الجنوب. وقد انتشر هذا الوضع في القطاعات الحديثة من المجتمع إلى قطاعاته التقليدية فأضعف قدرتها على التماشي وآثار التغيير السريع، فأصبح التحديث يعني تقليد الأفكار الغربية، والأنماط الاستهلاكية والعلاقات الاجتماعية السائدة في الغرب.

ولو أن تأثير الغرب قد أثمر التزاماً تجاه العلم والتحليل العلمي للظروف الاجتماعية ولخيارات السياسة المطروحة، فضلاً عن الكفاءة في تنظيم الانتاج، لكان تأثيراً نافعاً في نتائجه. ولكن ما جرى نقله واستنساخه على أوسع نطاق كان أحد الجوانب الرذيلة للمجتمعات الغربية: الفردية، والاستهلاك المظهري، والتبذير، وثقافة أجهزة الإعلام الموجهة لأغراض كسب الأموال، وأخيراً وليس آخراً استعمال المخدرات. وهكذا، أخذت منظومات القيم والوشائج المتينة في الأسرة والمجتمع وما فيها من دعم، وكلها من منابع القوة في المجتمعات التقليدية، أخذت تتهددها الأخطار من جميع الجهات؛ وبالنظر إلى الافتقار إلى الموارد لا يمكن إحلال نظام بديل للرفاه الاجتماعي العام محل هذا الوضع الشاذ الجديد.

يتضح من هذا أن التقليد الأعمى للنماذج الغربية قد أوهن قوة المقاومة وأضعف التماسك في الجنوب وأدى إلى ظهور التوترات الاجتماعية وغيرها من الشدائد بين السكان. وكانت النتيجة إخفاق استراتيجيات التنمية في غالب الأحوال في استغلال الاحتياطي الهائل من الحكمة التقليدية ومن الإبداع والجد الكامن في أقطار العالم الثالث، كما أخفقت في إتاحة المجال للمعين الثقافي لكي يمد عملية التنمية بأسباب النجاح.

٩ ـ الابتعاد عن المشاركة الشعبية

من الأمور المرتبطة بالاخفاق في جعل الناس في صلب التنمية، كأدوات للجهود الرامية إلى تحقيقها وبصفتهم الهدف منها في الوقت نفسه، مسألة الميل نحو الابتعاد عن الحكم الديمقراطي نحو أنواعٍ شتى من الحكم المطلق أو الدكتاتوريات، سواء أكان هذا الحكم عسكرياً أم مدنياً.

إن المستعمرات غير ديمقراطية بطبيعتها، لأنها تُحكم من الخارج. بيد أن الحركات الوطنية التي قادت كفاح التحرير في آسيا وأفريقيا كانت قد كسبت قوتها في أغلب الحالات من مشاركة الأهالي فيها. وكان لتلك الحركات زعامات قوية، ولكن هذه الزعامات لم تكن مسؤولة من الناحية الفعلية إلا تجاه فئة نشيطة من قواعد الحركات، وهي الفئة التي كانت تسيطر عليها في نهاية المطاف. أما في الأقطار القليلة التي شُنّ فيها كفاح مسلح فقد كان هناك كذلك قدر كبير من اللامركزية في السلطة فيما يتعلق بـ «التكتيك» والادارة المحلية؛ ولم يكن هناك من وسيلة أخرى يمكن فيها لعدد قليل نسبياً من المقاتلين في حرب العصابات أن يتغلب على حكومات استعمارية قوية.

أما في أمريكا اللاتينية فإن معظم أقطارها التي نالت الاستقلال، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مرت بفترات متعاقبة من عدم الاستقرار الداخلي والحروب، وهي أحياناً تقاتل دولاً أجنبية أو يقاتل بعضها البعض الآخر في كثير من الحالات. وفي العقدين الأول والثاني من القرن العشرين أخذت هياكل الحكم التقليدية الفئوية (الأوليغاركي) القائم على طبقة كبيرة من أصحاب الأراضي، ومن رجال الجيش والكنيسة، تواجه التحدي من قوى أخرى. ففي المكسيك اتخذ انفجار الجماهير الشعبية شكل ثورة اجتماعية جذرية. ولكن عمليات النشوء السياسي والاجتماعي السلمي قدّر لها أن تحدث في أقطار متعددة أخرى، فما ان انتهت الحرب العالمية الثانية حتى تحققت خطوات ديمقراطية كبيرة إلى الأمام في أرجاء المنطقة بأسرها. وقامت في الخمسينات ثورات اجتماعية في بعض الأقطار مثل بوليفيا وكوبا، لكي تبدل الهياكل الاجتماعية القائمة وتشجع على المساواة والمشاركة الشعبية.

عانت الديمقراطية في الجنوب نكسات خطيرة منذ تلك الأيام الأولى. فقد كان زعماء الحكومات في الأقطار المستقلة حديثاً ملتزمين، بصفتهم ممثلي مطامح الشعب، بإجراء تنمية سريعة. وقد اعتبروا الاجراءات الطويلة التي تستغرقها المشاورات وتقديم الايضاحات وإجراء المناقشات أموراً تعوق عملية صنع القرار الفعال. وكان الشعور بالانفعال تجاه المشاركة الشعبية في الشؤون القومية راجعاً في بعض الحالات

إلى هشاشة الدولة القومية ذاتها. أما حين يكون سكان القطر مؤلفين من عدد من الجماعات الإثنية والقبلية والدينية المختلفة فثمة خوف مفهوم من أن استنجاد الأحزاب السياسية بولاء هذه الجماعات يؤدي إلى تشجيع الفرقة وتعرض وحدة أرض الوطن إلى الخطر. كما أن ظهور الاتجاهات الفردية المتحكمة داخل الزعامة أدى، كذلك، إلى عدم تشجيع المشاركة الشعبية في العمليات السياسية.

إن ما يرجوه الناس من تحقيق الآمال العريضة لا يمكن تلبيته بواسطة العمل الحكومي وحده، في وضع ٍ يندر فيه وجود العاملين المدربين وتشح الموارد المالية كثيراً؛ على أن الذي جرى، في الوقت عينه، هو تثبيط همم الناس في قيامهم بجهود التنمية. وقد أدى فشل الحكومات في إجراء تحسينات ملموسة في ظروف معيشة الناس الى تذمر متزايد، فأخذ الحكام ينظرون إلى المشاركة الشعبية في العملية السياسية على أنها تمثل تهديداً مزدوجاً لمراكزهم وللتنمية كما يتصورونها. فاتجهت الأوضاع إلى كبت المعارضة المشروعة، وإلى استهانة متزايدة بحقوق الإنسان، ووقعت انقلابات عسكرية في الكثير من الأقطار أعقبها قيام دكتاتوريات.

كذلك ففي الأقطار الأقدم عهداً، لا سيما في أمريكا اللاتينية، كان من شأن عمليات التعبئة الشعبية أن تولد تصاعداً في توقعات الناس ورجائهم لأمل جديد، ولكن التحسينات الجارية في النمو والانتاجية وفي أنماط توزيع الدخل قصُرت عن تلبية توقعاتهم. فأخذ السخط الناشيء عن ذلك يعبّر عن نفسه بتأييد الأحزاب والحركات التي تتحدى الوضع القائم تحدياً جذرياً، وتشكلت أحياناً حركات مسلحة تزدري العملية الديمقراطية في حماستها من أجل التغيير البنيوي السريع. أدت هذه التوترات، في أقطار متعددة في أمريكا اللاتينية، بما فيها بعض الأقطار الصناعية الكبيرة، إبان الستينات وأوائل السبعينات، إلى انهيار الديمقراطية وقيام دكتاتوريات عسكرية قمعت المشاركة الشعبية. وقد عاد الحكم في تلك الأقطار إلى النظام الديمقراطي في الثمانينات، ولكن الديمقراطيات الجديدة ما لبثت أن واجهت صعوبات اقتصادية واجتماعية كأداء، مما حدّ كثيراً من قدرة الهيئات الديمقراطية الهشة على أداء وظيفتها بيسر.

إن الاتجاهات نحو المركزية التي ظهرت في الأقطار النامية غالباً ما كانت متجذرة في ظروفها الاقتصادية. إذ لم يكن هناك في بعض الأقطار المستقلة حديثاً طبقة من منظمي الأعمال المحليين الذين يستطيعون تعبئة رأس المال وتطوير الاقتصاد؛ أما في بعضها الآخر فلم يكن يُتصور وجودها. وهكذا شعرت الحكومات أنها مجبرة على القيام بنفسها بكل شيء؛ وكلما ازداد طموح هذه الأقطار في إقامة استقلالها

الاقتصادي وفي التغلب عل الفقر، كبر العبء الذي تحمله بشأن توجيه الاقتصاد والتدخل المباشر في أعمال الإنتاج.

أما في الدول الأقدم عهداً فكان هناك أيضاً تصور بأن اشتراك الدولة الواسع في الاقتصاد هو الطريقة الوحيدة لمقاومة النفوذ الذي تمارسه قوى وعوامل اقتصادية خارجية، وكانت هذه مناوئة بالأساس لبناء قاعدة صناعية محلية ترمي إلى القضاء على التخلف.

ونحت أغلب الحكومات في الجنوب منحى المركزية المفرطة في الادارة والتخطيط؛ والواقع أنها لم يكن لها بدٌ من هذا على أية حال نظراً إلى النقص الخطير في عدد المتعلمين تعليماً عالياً في كثير من الأقطار في أفريقيا. أدت هذه المركزية في الغالب إلى أن يعهد بسلطات واسعة جداً لعدد قليل من كبار الموظفين الذين لم يكونوا دائماً على حصانة من المغريات اللصيقة بمثل هذه السلطات.

يضاف إلى هذا أن عدداً من الحكومات أخفق في تحديث الإدارة والعملية السياسية بما يلائم الثقافة المحلية. ولم يعر كبير اهتمام لتدريب الاداريين المؤهلين وغيرهم من العاملين المهنيين في أجهزة الدولة ممن يؤمنون بالخدمة العامة. كما لم يكن هناك تقدير كافٍ للحاجة إلى إجراءات واضحة ومعروفة لغرض العمل والتدخل العموميين؛ وللحاجة الى وجود طرق لكشف المعلومات للشعب وللمسؤولية تجاهه، فضلاً عن الحاجة إلى قضاء مستقل وقادر على الفصل في المنازعات وعلى إحقاق الحق عند وقوع أخطاء إدارية أو أعمال تعسفية ترتكبها الحكومة. إن إصلاحات كهذه يمكن أن تساعد على التوفيق بين الحاجة إلى المشاركة الشعبية في صنع القرار والحاجة إلى العمل الحاسم. ولا يمكن تنفيذ مثل هذه الاصلاحات من دون وجود الموارد الضرورية بنوعيها البشري والمالي، بل لا يمكن ذلك إلا بالتزام ديمقراطي وبفهم مضامين هذا الالتزام.

كان من شأن هذا كله البطء الشديد في اتخاذ القرارات فضلاً عن عدم الكفاءة، كما كان له نتائج وخيمة جداً بالنسبة إلى إدارة المشاريع العامة والمؤسسات المالية. إن هذه الادارات لا يمكن أن تكون جادّة في العمل، كما أنها لا تستطيع أن تستجيب للأحداث الخارجية بالسرعة التي يتطلبها الوسط الاقتصادي السريع التغير الذي تعمل فيه. والنتيجة هي الكلفة الباهظة التي تتحملها الأمة في المال والكفاءة معاً.

والنتيجة الأخرى للمركزية المفرطة هي عدم استطاعة السلطات أن تكون انتقائية كما يلزم في اللجوء إلى الحوافز أو لها وسائل السيطرة، لاسيما في السياسة

الصناعية، فأحياناً يتم منح الحماية ضد السلع المستوردة، وإعطاء الحوافز الضرائبية والتسهيلات المدعومة إلى الصناعات بشكل عمومي دون اعتبار لإمكاناتها في الأسواق المحلية أو الخارجية، أو دون اعتبار لأدائها. والنتيجة هي خلق الكثير من النشاطات الصناعية غير الكفوءة ذات الفائدة المشكوك فيها على المدى الطويل والتي لا يمكنها البقاء إلّا لأن فروع الاقتصاد الأخرى تقوم بدعمها ومعونتها مالياً في واقع الأمر.

هذه الاتجاهات أضعفت قدرة القطاع العام على توليد الموارد في كثير من الأقطار؛ كما أنها مكّنت القطاع الخاص من كسب الأرباح المفرطة والتي تنفق في الغالب على الاستهلاك المظهري وليس على الاستثمار المنتج. من جهة أخرى، قام عدد من الحكومات، بدافع الرغبة في تحسين توزيع الدخل أو رفع مستوى معيشة الفقراء، بالسماح بزيادات في الأجور أو في أسعار الحاصلات، فضخّمت الميزانية ووسعت مقدار النقد المتداول دون أن تقوم في الوقت عينه بإجراء إصلاحات هيكلية أساسية مصممة لتحسين الانتاجية ولتحقيق المساواة. وكان من نتيجة هذه الأساليب المتملقة للجمهور حدوث التضخم، وهو ما تفرزه، حتماً، محاولات التخلص من الاضطرابات الاجتماعية من خلال اتباع خيارات سهلة.

وحين توسعت الاقتصاديات بالمعنى الحقيقي أخذت دخول الفقراء الإسمية، الأعلى من قبل، تمثل تحسناً حقيقياً في أوضاعهم. ولكنْ ظلَّ التضخم بالدرجة الأساس وسيلة سهلة لتجنب انتخاب أحد الخيارات من بين الأنماط البديلة لتوزيع الناتج القومي بين الجماعات والقطاعات الاجتماعية. فكان الاستثمار والنمو في حالات متعددة من الضحايا الرئيسية للشك الذي تولد حين لم تنفذ تلك الخيارات الأساسية وأبيح للتضخم أن يتصاعد. وما ان تباطأ النمو الاقتصادية أو سار في طريق عكسي حتى اتضحت الطبيعة المتزايلة لمكاسب الدخل الإسمية؛ فاستفحلت التوترات الاجتماعية وتزايدت الصعوبات بوجه إدارة الاقتصاد الكلي.

وكان للاقتراض المفرط في بعض الأقطار أثر مشابه. فقد ثبت أن الازدهار الاقتصادي القائم على الديون والذي لا تصحبه تغييرات هيكلية عادلة اجتماعياً هو ازدهار لا يمكن الحفاظ عليه، ويصبح في النهاية مضاداً للإنتاجية. فقد أدى هذا الازدهار إلى توزيع غير عادل في الدخل، وتخصيص غير ناجع للموارد، وإيقاف نمو المدى الطويل. أما التزامات خدمة الدين التي يخلّفها مثل هذا الازدهار فقد أخضعت ميزان المدفوعات لضغط شديد، وأبرزت الضغوط التضخمية. وقد عملت هذه العوامل كلها على الحط من مستوى معيشة الفقراء في حين تمكن الأغنياء من حماية أنفسهم، إلى حد كبير، من الأزمات الاقتصادية (أو حتى الانتفاع منها) عن طريق المضاربة المالية وهروب رأس المال.

إن المشاكل الناشئة عن قصور المداخل للتخطيط الاقتصادي، وكذلك الحلول الموقتة والمتهاوية التي جرت محاولتها، إنما هي جميعاً وثيقة الصلة بالوتيرة البطيئة المتذبذبة، والمخيبة للآمال من نواحٍ كثيرة، للتقدم الاجتماعي والسياسي. فكلما كانت الدولة، أو بضعة أفراد من الأغنياء والأقوياء، وليس المجتمع ككل، الفاعل الرئيسي للتنمية، شاع عدم الاكتراث في المجتمع، وانتشر الجفاء للهيئات الاجتماعية والسياسية الرسمية، بل اتسع حتى نطاق الخصام.

يضاف إلى هذا أن أسلوب التنمية الذي يتدرج من الأعلى إلى الأسفل من شأنه، إذا رافقته قدرات إدارية وتخطيطية ضعيفة جداً، أن يحط من مفهوم التخطيط وتدخل الدولة بأسره كوسيلة لإدارة المجتمع. إن هذا لا موجب له، فثمة حاجة لا تنكر في ظروف الأقطار النامية تدعو إلى تدخل الدولة لتسريع تجميع رأس المال مع تجنب التوزيع غير العادل لمنافعه. كما أن من الملاحظ أن تدخل الدولة الهادف كان وراء التقدم في الأقطار النامية التي نجحت كل النجاح في مجال النمو والمساواة. والقضية الحقيقية هي كيفية التوفيق بين القدرة والتدخل بحيث يصبح التدخل ناجعاً في تحقيق أغراضه؛ إن الكفاءة والنزاهة والاختيار الواضح للأولويات هي من الأمور الجوهرية في هذا. وهذه هي الصفات التي كانت مفقودة في الغالب الأعم.

١٠ ـ الفساد

إن الفساد يتزايد في كثير من الأقطار، في أنحاء العالم كافة. ولكن الظروف تتباين والأسباب تتعدد. فالفساد في الغرب يرتبط بالأعمال الكبيرة وبالتلاعب في أسواق الأسهم والسندات؛ أما في الأقطار الاشتراكية والجنوب فإن الإفراط في التوجيه وعدم وجود أنظمة فعالة لمحاسبة المسؤولين يجعلان من اللجوء إلى الممارسات الفاسدة أمراً مغرياً. ثم إن المركزية المفرطة، وعدم وجود قدرات إدارية إلا بقدر محدود، والتسيّب في جباية الضرائب، والاتجاهات الاستبدادية، تتضافر كلها لتمهيد أرض خصبة للفساد في كثير من الأقطار النامية.

ثمة عوامل أخرى في الجنوب كالتركيز المفرط للسلطة الاقتصادية بيد الحكومة والقطاع العام، والفقر، وعدم الشعور بالأمن والاستقرار، وقلة رواتب الموظفين العموميين، من شأنها أن تدفع إلى القيام ببعض الممارسات الكريهة. ومن هذه العوامل أيضاً الإفساد الذي تقوم به مصادر شمالية مما يتصل في أكثر الأحوال بالحصول على عقود مربحة، وبتجارة الأسلحة وتهريب المخدرات.

وبصرف النظر عن هذه العوامل فإن الحكومات تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية الفساد في الجنوب. إنها على العموم لم تعتبر مسألة إجتثاث الفساد ذات

أولوية في اهتمامها، على الرغم مما هو معروف عما يسببه الفساد من أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية. إن وجود مستويات عليا من النزاهة في الحياة العامة يمكن أن يعزز كثيراً من ثقة الناس بالحكومات كما يعزز الشعور بالمسؤولية المدنية تجاه المجتمع. والقضية لا تتصل بالرشوة في القطاع العام، فقط، بل تتصل، أيضاً، بتشجيع الفساد وتسهيله في المجتمع من خلال سوء الادارة الحكومية، والاستبدادية، والأنظمة القاصرة الخاصة بالرقابة وبمحاسبة المسؤولين، ومن خلال الاتجاه نحو التسليح العسكري. إن جعل الهياكل السياسية هياكل ديمقراطية حقاً يمكن أن يؤثر كثيراً في منع هذه الأعمال المضرة. فالتقدم المتواصل يجب أن يعتمد على أداء العمليات الديمقراطية لوظائفها بشكل ناجع. من الضروري، كذلك، تضييق مجال أساليب السيطرة الاجتهادية في إدارة الاقتصاد للتقليل من مغريات التعسف. وبما أن من غير الممكن الاستغناء عن أساليب السيطرة الاجتهادية كلياً، يتوجب توفير ضمانات ثابتة لتحاشي سوء الاستعمال الذي تزاوله السلطات.

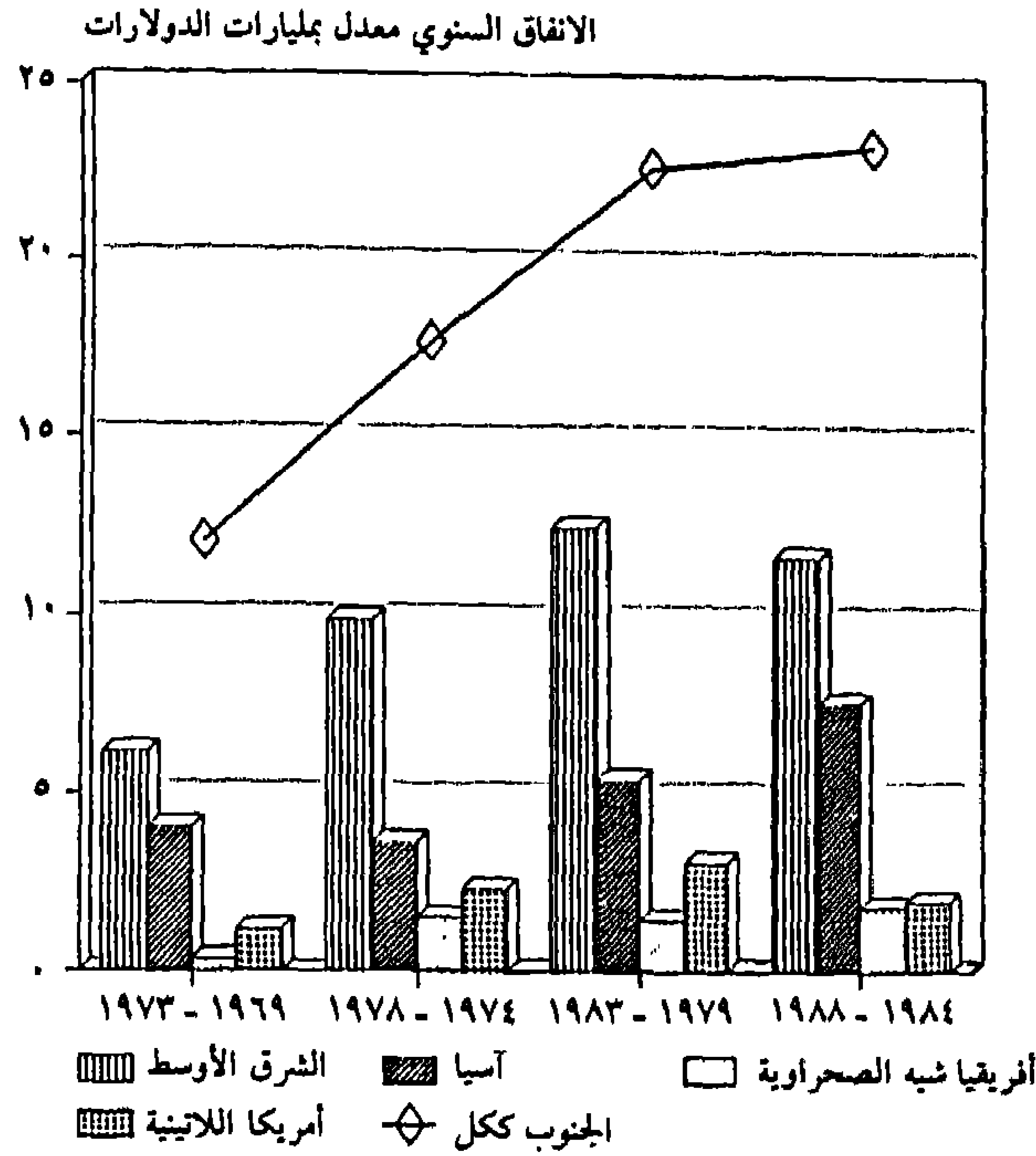
١١ ـ التسلح

إن إمعان النظر في تجربة الأقطار النامية في عهد ما بعد الحرب يوجب الأخذ بعين الاعتبار الزيادة في الإنفاق على الأسلحة والجيوش، والزيادة في عدد الحروب التي وقعت في العالم الثالث وشدتها. وقد كان تصاعد القومية المرتبطة بالكفاح من أجل الاستقلال من الأسباب التي ساهمت في حدوث هذه الاتجاهات، فالقومية لم يصحبها، دائماً، التزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية. كذلك فإن انهيار الوحدة، ووقوع المظالم الفاحشة، في الدول الجديدة المتعددة العناصر والمتباينة التكوين، أدّيا مراراً إلى نشوب حروب أهلية. وما جعل عدداً من هذه المنازعات أمراً مهلكاً ومطوّلاً تدخّل بعض الدول المتطورة القوية لمصلحة هذا الجانب أو ذاك من الأطراف المتصارعة، لكي تخوض الحرب الباردة بالوكالة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

قامت صناعات الأسلحة في الأقطار المتطورة بتشجيع بيع الأسلحة للجنوب تشجيعاً عارماً، وهو بيع مربح؛ وقدمّت التسهيلات لمبيعات السلاح وكانت من أيسر ما يمكن الحصول عليه؛ ولكنها لم تكن تعطى لحركات التحرير، فقد كانت المصادر الغربية تنكر عليها مثل هذه المساعدة.

بلغ متوسط المصروفات العسكرية في الأقطار النامية بحلول سنة ١٩٨٠ ما مقداره ٢٥ بالمائة من المجموع العالمي. كانت وارداتها من الأسلحة فقط تبلغ ٢٢ مليار دولار في السنة خلال الثمانينات (أنظر الشكل رقم (٢ ـ ٥)). صحيح أن مشتريات السلاح في الجنوب تتركز في بضعة أقطار، لا سيما في الشرق الأوسط (لذا،

شكل رقم (٢ - ٥)
واردات الجنوب من السلاح، ١٩٦٩ - ١٩٨٨



ملاحظة: بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة.

المصـــدر: Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1989* (London, Taylor and Francis, 1989).

فإن معدل أرقام المصروفات لا يعني شيئاً كثيراً)، إلا أن عـدداً قليلاً فقط من الأقـطار النامية يمكنه أن يدّعي صادقاً أن مصروفاته العسكرية تتناسب مع التهديدات الخارجية التي يتعرض لها أوسع الموارد التي تحت تصرفه.

وقـع في الجنوب منـذ نهاية الحـرب العالميـة الثانيـة ما يـزيد عـلى مائة حالة من المنازعات الـدولية والأهليـة. وكانت كلفتهـا البشرية المبـاشرة تضيف إضافـة مروعـة لصروف الفقر والحرمان التي يتعرض لها الناس يـومياً. فبحلول عـام ١٩٨٠ كان قـد قتل أكثر من عشرة ملايين نسمة في حروب نشبت في أنحاء العالم الثالث، إضافـة الى عدد آخر من الملايين من المشوهين والجرحى.

لم يكن بالإمكان منـع وقوع هـذه المنازعـات جميعها بـاتخاذ عمـلٍ ما بشـأنها في الجنوب. ففي الجنوب الأفريقي كانت الحرب نتيجة هجمات مباشرة وغير مباشرة قـام

بها نظام بـريتوريـا العنصري ضد الـدول المجاورة. أمـا في الشرق الأوسط فقد كـان الفشـل في الاعـتراف بحق الفلسطينيـين في وطنٍ لهم في الصلب من أكـثر الأوضـاع اضطراباً في الجنوب. كما أن التـدخل الخـارجي من العوامـل الأساسيـة في النزاعـات المسلحـة في أمريكـا الوسـطى. ولا يمكن، كذلـك، تجاهـل التهديـد الحقيقي الـذي يفرضه التمرد المسلح والإرهاب، والحـركات الانفصـالية والأصـولية، وغـير ذلك من مـظاهر النـزاع العنيف. ثم إن التهديـدات العسكريـة المباشرة لم تـترك خيـاراً لبعض الأقطار النامية سوى زيادة الانفاق العسكري لأغراض الدفاع عن النفس.

ثمة واجب يقع على عاتق المجتمع الدولي وهو وضع إطار يضمن سلامـة الأمم جميعاً ضد التهديد الخارجي، بما في ذلك الغارات التي يشنها المرتـزقة. عـلى أن المهمة التي لا يزال أمام أقطار الجنوب القيام بها بنفسها هي مهمة إنشاء وسائل فعالة لتسويـة المنـازعات الـدولية والـداخلية، بـالطرق السلميـة. إن بوسـع أمر كهـذا، مع تعـزيز العمليات الديمقراطية، أن يقوم بدور مهم في الحد من الانفاق العسكري.

وللتسلح العسكري مضامين عكسية بالنسبة إلى التنمية، فتحويـل الموارد لـدفع نفقـات عُدّة الحـرب والقمع يعـوق التقدم في كثـير من الأقطار. ومَثَـلُ هذا في إيقـاع الأضرار مَثَل التنامي في الثقافة العسكرية التي من شأنها إزدراء الديمقـراطية والمشـاركة الشعبية، وحقوق الإنسان، ومبدأ خضـوع الحكومـة للمحاسبـة. وهي كذلـك تولّـد الفسـاد وسـوء استعـمال السلطة ومـا ينشـأ عن ذلـك من ابتعـاد النـاس عن النـظام السيـاسي. إن مثل هـذه الأعـراض المقلقـة يمكن تشخيصهـا في كثـير من الأقـطار في الجنوب اليوم.

على أنه من الإنصاف القول، بوجه هذه الانتقادات الشديدة، أن هنـاك جهوداً مـتزايدة تبـذل لتجنب المنـازعـات الـدوليـة أو لإنهائهـا في العـالم الثـالث. من أوائـل القرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست عام ١٩٦٣ القرار القاضي بالاعتراف بـالحدود الموروثة من العهـد الاستعماري، لتجنب المنـازعات حـول مسائـل الحدود. كما أن ميثاق المنظمة وضع وسائل لتسوية المنازعات الأفريقية سلمياً، ومع أن هذه الوسائل لم تكن ناجعة جداً فإن منظمة الوحدة الأفريقية نجحت مـراراً وتكراراً، من خلال ترتيبات خاصة، بالتخفيف من حدة المنازعات وهي بعد في بداياتها الأولى، أو بالمشاركة في وضع ضغوط إضافية لغرض تسوية ما نشأ أصـلاً من المنازعـات. وقد قام عدد من أقـطار أمريكـا اللاتينيـة بدور نشط، من خـلال مجموعـة كونتـدورا، في الحيلولة دون تطور التوترات في أمريكا الوسطى إلى حـرب مكشوفـة. كذلـك حاولت حركة عدم الانحياز، مع أنها ليست من حسن التنظيم بما يسمح بـالتدخـل في الوقت

اللازم، القيام بحفظ السلام بين أعضائها في مناسبات متعددة، عن طريق شخص رئيس المنظمة أو من خلال وسائل أخرى.

ثانياً: أزمة التنمية في الثمانينات

يمكن القول إن تجربة التنمية في الجنوب حتى نهاية السبعينات كان يمكن لها أن تقيم أساساً لتحسين مستويات المعيشة والأحوال البشرية رغم ما اعتراها من ثغرات. وقد كان من الضروري أن يتخذ بعض الاجراءات التصحيحية لكي يتحول هذا التحسين وما فيه من إمكانات الى واقع دائم يواصل نفسه بنفسه. كان ينبغي أن يتضمن ذلك إصلاحات مؤسسية وهيكلية مصممة لتحقيق توازن مناسب بين الاستثمار والاستهلاك، والتوزيع العادل لمنافع النمو، واللامركزية الواسعة، والمشاركة الأنشط للناس في عملية التنمية.

ولسوء الحظ لن يكون من الممكن أبداً معرفة ما إذا كان هذا ممكناً. فالوسط الدولي لأقطار الجنوب أصيب في الثمانينات بتردٍ مفاجىء، عنيف، أدى إلى وقوع أزمة تنمية لم يسبق لها مثيل في شدتها. إن من الضروري استعراض الحوافز الخارجية وآثارها وذلك لغرض البحث في الاستجابات السياسية الممكنة ونوع العمل المطلوب في المستقبل.

١ ـ دور الوسط الخارجي

كان أبرز ما ظهر من سمات في الوسط الخارجي للتنمية سمة التوسع الكبير في حجم القروض التي قدمتها المصارف التجارية العالمية للأقطار النامية. حدث هذا نظراً إلى توسع أسواق النقد الدولية الأوروبية، وإعادة الاستيعاب للفوائض المالية للأقطار المصدرة للنفط الجاري بواسطة المصارف العالمية، والانكماش الاقتصادي في الأقطار الصناعية، الأمر الذي خلق سيولة فائضة في النظام المصرفي الدولي وجعل المصارف الكبرى تتلهف لإقراض الأقطار النامية الأفقر السائرة في طريق النمو سريعاً.

كان الكثير من هذه الأقطار يعاني، بدرجات متباينة ولأسباب مختلفة، خللاً دائماً في موازينه التجارية وعجزاً مالياً كبيراً. وكان تصحيح هذا يتطلب إصلاحات داخلية تشمل تطبيق خيارات صعبة من الناحية السياسية، كما تشمل أيضاً المخاطرة بإبطاء النمو الاقتصادي موقتاً. لهذا، جاء المال الوفير في الإقراض الأجنبي بأسعار فائدة منخفضة، بل حتى سالبة، بمثابة الإنقاذ الذي يمكّن من تحاشي الحاجة إلى الإنكماش الاقتصادي واتخاذ الخيارات السياسية الصعبة.

ولكن، مهما كانت الموجة العارمة في الاقتراض الأجنبي مفرطة وغير متعلقة بغياب الاصلاحات الداخلية المطلوبة، فإن صافي تحويل الموارد إلى الجنوب كان في ذلك الوقت لمصلحة الاقتصاد العالمي، من ناحية النتيجة. فقد ساهم ذلك في الحفاظ على مستوى جيد من النمو والاستثمار في الأقطار المتطورة خلال السبعينات. كما ساعد هذا بدوره على الحيلولة دون تفاقم الإنكماش في الأقطار المتطورة، ودون مزيد من الهبوط في المعدل الذي كانت التجارة تتسع بموجبه.

بيد أن الخلل في الموازين التجارية للأقطار المتطورة وفيما بينها كان آخذاً في التزايد، كما أن السياسات التي اتبعت لتصحيح هذا الخلل سببت تردياً شديداً في الوسط الدولي التجاري والمالي في الثمانينات. وما إن قررت حكومات الأقطار المتطورة في نهاية السبعينات أن القضية الأساسية هي السيطرة على التضخم حتى شرعت بتطبيق سياساتٍ إنكماشية في الاقتصاد الكلي معوّلةً بالدرجة الأولى، وإن ليس حصراً، على وسائل تخص السياسة النقدية. وكانت النتيجة تباطؤاً كبيراً في النشاط الاقتصادي في أقطار الغرب الصناعية، أدى إلى هبوط الأسعار العالمية للبضائع، نظراً إلى التقليل الجاري على طلبها من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع في أسعار الفوائد العالمية لمستويات لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف خدمة الدين، وإلى مزيدٍ من الانخفاض في أسعار البضائع نظراً إلى ارتفاع كلفة الخزن. ولكن جزءاً كبيراً من كلفة السيطرة على التضخم وإدخال تغييرات هيكلية في الشمال وقع على عاتق الجنوب من الناحية الفعلية. فقد كان على الأقطار النامية أن تدفع أكثر فأكثر من المبالغ لخدمة ديونها في حين أنها تتسلم أقل فأقل من إيراد صادراتها. وما إن أدت هذه الاتجاهات المتناقضة إلى استفحال الصعوبات المالية في تلك الأقطار حتى قررت المصارف التجارية أن تتوقف عن إقراضها ديوناً جديدة، وكانت النتيجة أزمة الدين العالمية في الثمانينات.

إن التباطؤ في النشاط الاقتصادي في الأقطار الصناعية وما رافقه من الهبوط في طلبها على الاستيراد كان حاداً، خاصة في السنوات الثلاث الأولى من عقد الثمانينات. فمعدل نمو اقتصاديات السوق المتقدمة (وكانت تبلغ في المتوسط ٣,١ بالمائة سنوياً في السبعينات)، انخفض الى ١,٤ بالمائة عام ١٩٨٠، و١,٦ بالمائة عام ١٩٨١، وكان هذا المعدل سالباً عام ١٩٨٢. أما حجم واردات الأقطار المذكورة، وكان معدله ينمو بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٥,٥ بالمائة في السبعينات، فقد أصابه الركود عام ١٩٨٠، ثم هبط معدله عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ معاً. وبالنظر إلى هبوط الطلب انخفضت أسعار البضائع الرئيسية التي تصدرها الأقطار النامية ـ فيما عدا النفط ـ بنسبة ٢١ بالمائة فعلياً ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢. وفي الوقت نفسه حدثت

زيادات كبيرة في أسعار الفائدة الدولية، حتى أن سعر الدولار الأوروبي لستة أشهر ارتفع من الناحية الإسمية من متوسطه البالغ ٨,٣ بالمائة في الفترة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩ الى ١٤,٨ بالمائة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢.

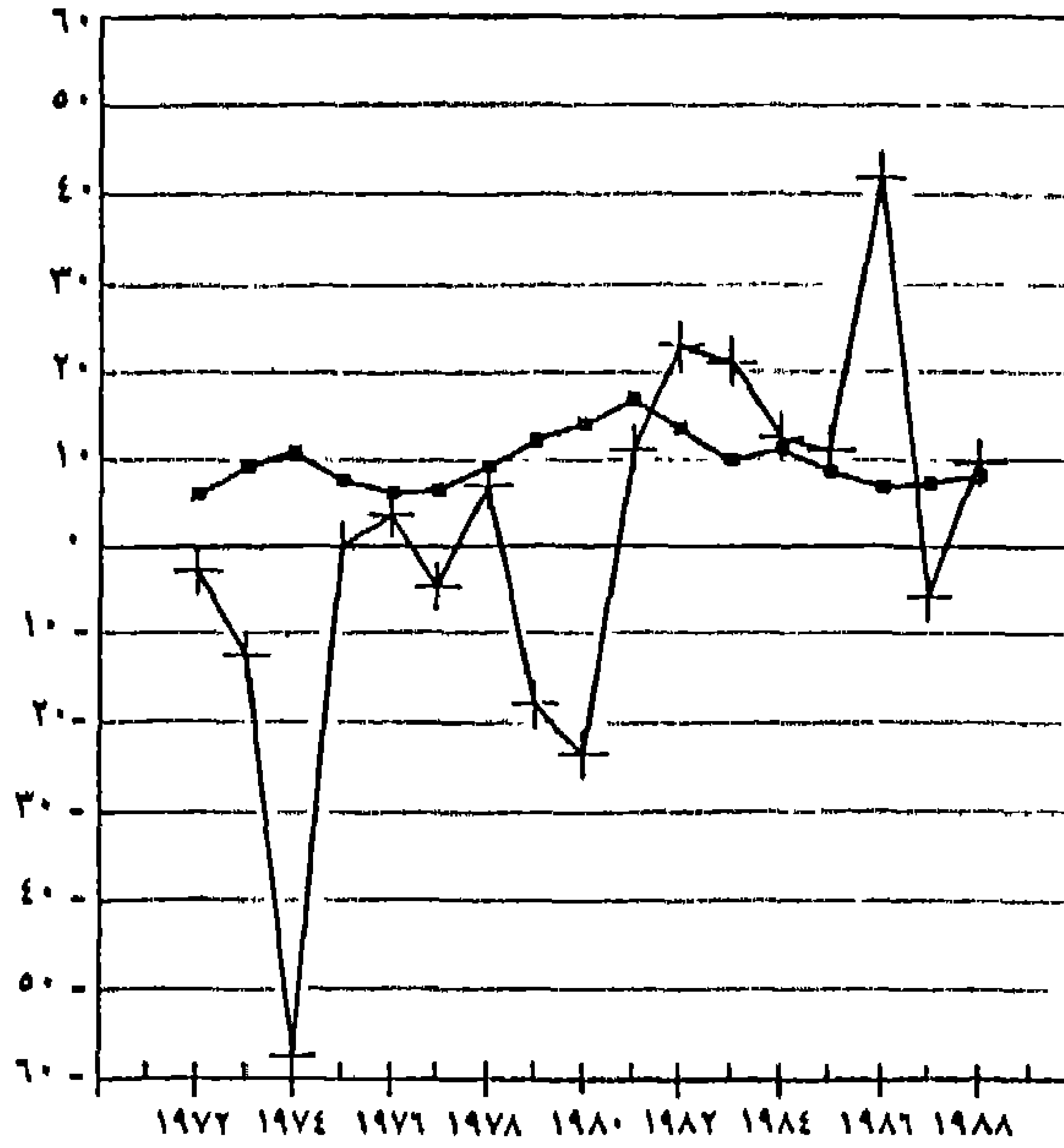
بدأت الأقطار المتقدمة تسترد أنفاسها عام ١٩٨٣، فنمت اقتصادياتها في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ بمعدل سنوي بلغ متوسطه ٣,٥ بالمائة، مع توسع في حجم الواردات بنسبة ٨ بالمائة تقريباً في السنة، وبقاء التضخم معتدلاً على العموم. وقد جرى الترحيب بهذا الانتعاش في الشمال وتعالت الأصوات منادية بأنه بداية لعصر ذهبي آخر في الاقتصاد العالمي يمكن مقارنته بعقد الستينات. بيد أن متوسط النمو للاقتصاد الصناعي في الستينات كان قد تجاوز نسبة ٥ بالمائة سنوياً، كما تزايد استيراده بمعدل ٩,٥ بالمائة سنوياً. لذلك، تعتبر مستويات الزيادة التي تحققت منذ بداية الانتعاش (عام ١٩٨٣) متواضعة جداً بالمقابلة بالستينات.

إن الأمر البالغ الخطورة بالنسبة للجنوب هو أن الانتعاش الجاري في الشمال لم يكن مصحوباً بتحسن كبير في الوسط الاقتصادي الخارجي فيما يتعلق بأغلبية الأقطار النامية. لقد انخفضت أسعار الفائدة الدولية الاسمية الى ١١ بالمائة تقريباً في المتوسط في الفترة بين ١٩٨٣ و١٩٨٤، وإلى أقل من ٨ بالمائة في الفترة بين ١٩٨٥ و١٩٨٦، لكنها عادت إلى الارتفاع في السنة التالية متجاوزةً نسبة ٨ بالمائة عام ١٩٨٨. والأهم من هذا أنها كانت من الناحية الفعلية إما باقية على حالها من المستوى المرتفع، أو آخذة في الارتفاع الحاد الى مستويات هي حتى أعلى، استناداً إلى الآطر (أو المخفض Deflater) المستعمل (أنظر الشكل رقم (٢ - ٦)).

إضافة إلى تأثير أسعار الفائدة العالية في عبء خدمة الديون الخارجية، واجهت الأقطار النامية انخفاضاً حاداً في المبالغ التي تقرضها المصارف التجارية الدولية. فكانت النتيجة أن تجاوز ما يدفع لخدمة الدين من فوائد وغيرها من الرسوم مقدار المدفوعات لسداد القروض اعتباراً من عام ١٩٨٣ فصاعداً (انظر الشكل رقم (٢ - ٧)). أما التحويلات ذات العلاقة بالديون، وهي عادةً من الشمال إلى الجنوب، فقد انعكس أمرها وغدت مصدراً رئيسياً من مصادر الاستنفاد في اقتصاد الجنوب منذ عام ١٩٨٤. وقد بلغ صافي مبالغ التحويلات التي دفعتها الأقطار النامية، كمجموعة، إلى الشمال بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨ ١٦٣ مليار دولار. وبحلول عام ١٩٨٨ لم يتبق من أقطار الجنوب التي هي متلقية صرف لموارد دَيْنية إلا أقطار جنوب آسيا. بيد أن التحويلات الموجبة إلى هذا الجزء من العالم كانت عام ١٩٨٨ أقل بنسبة ٣٠ بالمائة عما كانت عليه عام ١٩٨٢. كما كان صافي الائتمان من صندوق النقد الدولي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨ سالباً بالنسبة إلى الأقطار النامية. كذلك كان هناك تحويل صافٍ للموارد من المقترضين الحاليين الى البنك الدولي.

شكل رقم (٢ ـ ٦)

معدلات الفائدة الدولية الاسمية والفعلية، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٨

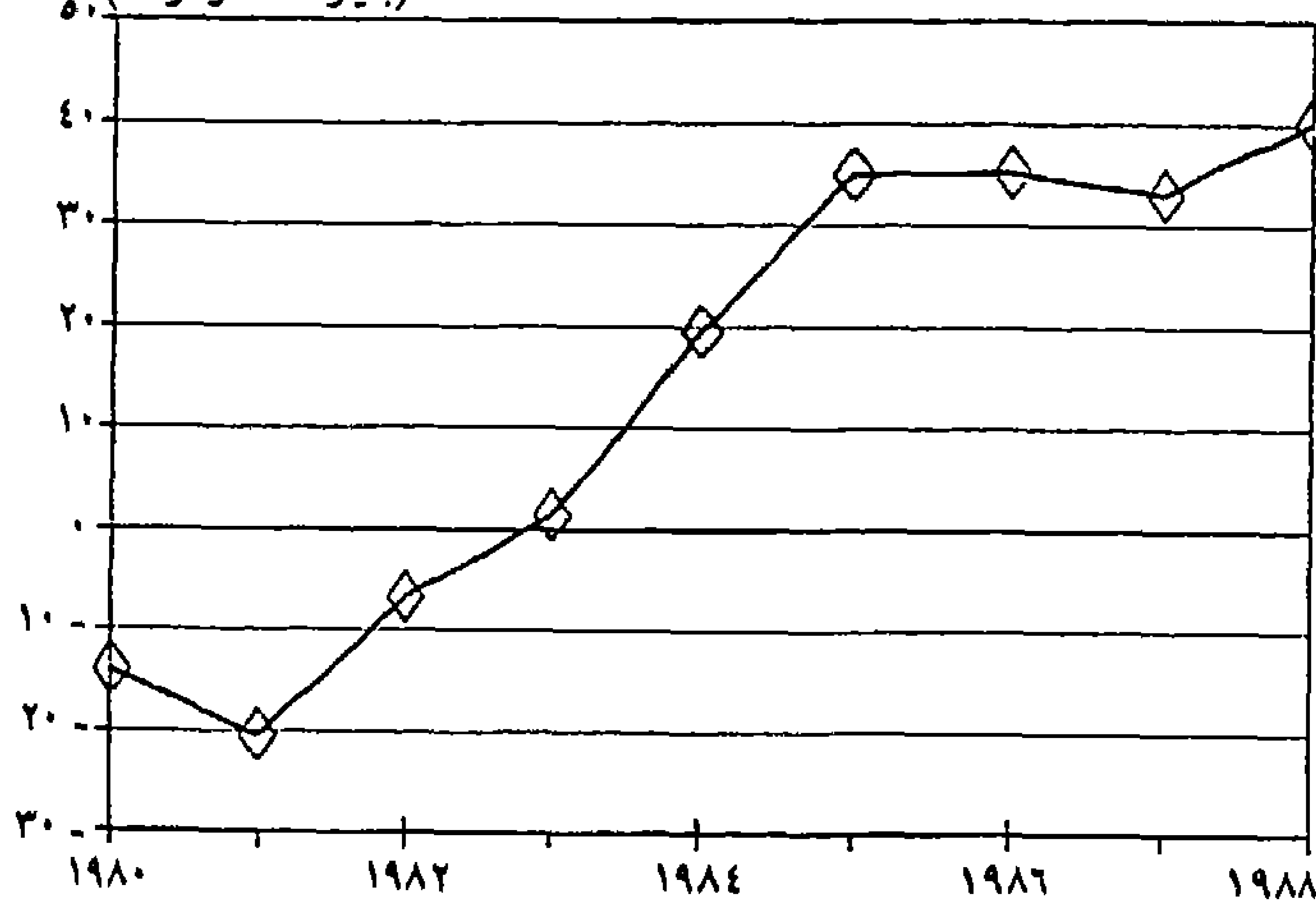


ملاحظة: إن معدل الفائدة الاسمية هو معدل اليورو دولار المصرفي لمدة ستة أشهر. أما معدل الفائدة الفعلية فقد اشتُق من تحرير المعدل الاسمي بالتغيرات في القيمة القياسية لصادرات الدول المتقدمة.

المصدر: استناداً إلى بيانات (IMF) و(UNCTAD).

شكل رقم (٢ ـ ٧)

دفعات خدمة الدين لمديونية الجنوب الخارجية المنخفضة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨



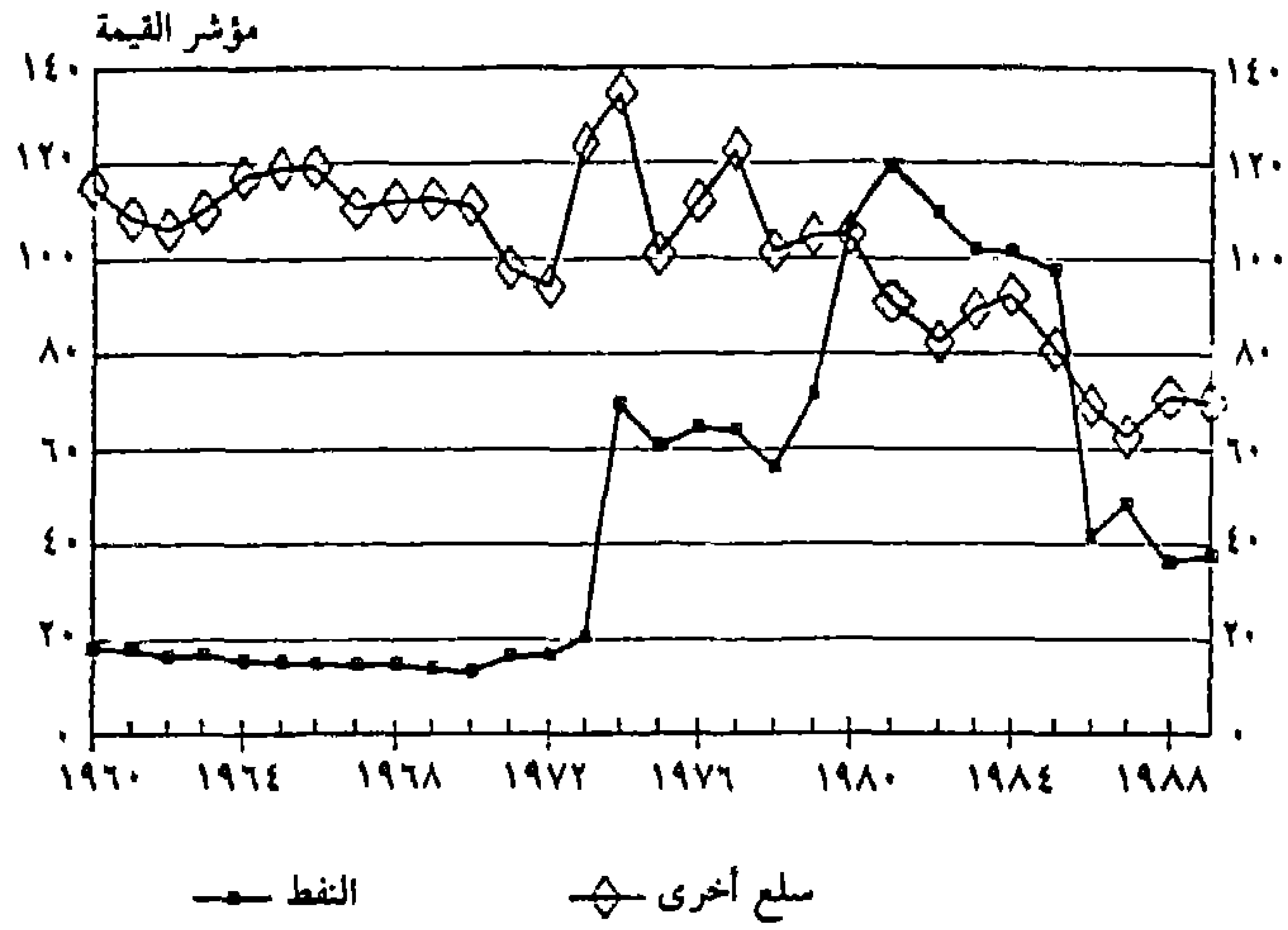
المصدر: World Bank, *World Debt Tables, 1989-90.*

يضاف إلى هذا ما حدث من هبوط في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار النامية بما يناهز من الناحية الفعلية مقدار الثلثين، بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥. ومع أن شيئاً من الانتعاش قد حدث بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨ فإن هذا الانتعاش قد نفع بالدرجة الأولى اقتصاد الدول المتجهة حديثاً نحو التصنيع في آسيا، كما أنه أثر قليلاً جداً في إدخال أنظمة تبادل المديونية في أمريكا اللاتينية. على أية حال كان خروج الأرباح من الأقطار النامية أعلى باستمرار من دخول الاستثمارات الجديدة. وهبطت ائتمانات التصدير للأقطار النامية بمقدار ٧٠ بالمائة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥ ثم أمست سالبة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧.

إن الانعكاس في اتجاه التحويلات الدَّيْنية، والانخفاض في التدفقات المالية الخاصة الأخرى من الشمال، وما صاحبها من انكماش في أموال التنمية الرسمية خلال الثمانينات، سبّب انخفاضاً حاداً في مجمل التحويلات المالية الصافية إلى الأقطار النامية اعتباراً من عام ١٩٨٢ فصاعداً. كانت هذه التحويلات، استناداً إلى التغطية والتعاريف المستخدمة، إما تحويلات موجبة ولكنها صغيرة جداً (١٥ بالمائة من مستوى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ للفترة بين ١٩٨٣ و١٩٨٨، بحسب أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والانماء (OECD)) أو تحويلات سالبة أي إلى الشمال، وبشكل متزايد، اعتباراً من عام ١٩٨٥ فصاعداً. على أية حال كان صافي التحويلات المالية بالنسبة إلى كثير من أقطار الجنوب، لا سيما في أمريكا اللاتينية، سالباً وكبيراً في كل سنة منذ عام ١٩٨٣.

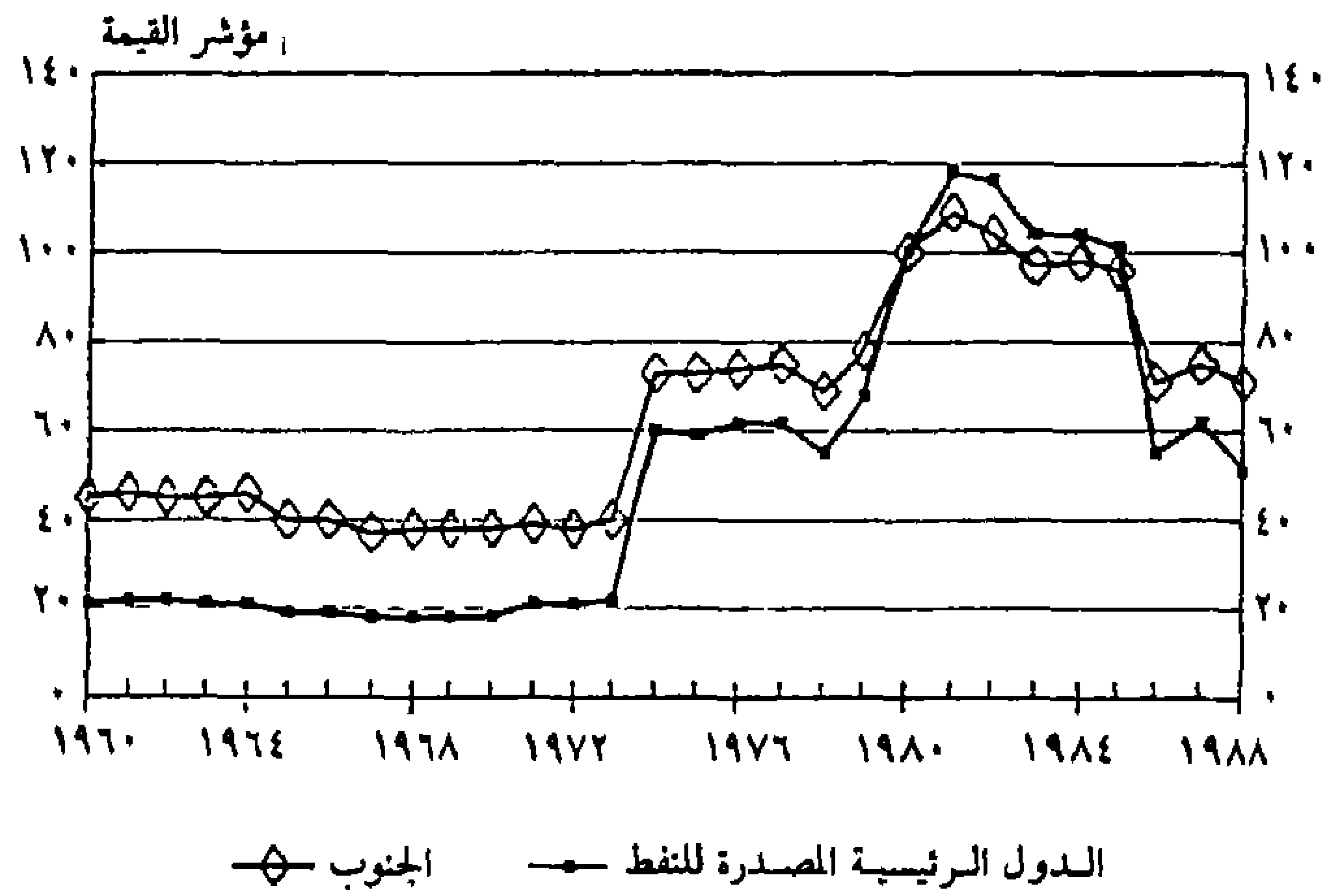
يضاف إلى هذا أن الأسعار الحقيقية للبضائع، فيما عدا النفط، والتي كانت قد انتعشت قليلاً بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، عادت فهبطت هبوطاً آخر بنسبة ٢٣ بالمائة بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨. أما بالنسبة إلى النفط فقد كانت نسبة الهبوط ٦٥ بالمائة خلال الفترة المذكورة. وكانت أسعار ثلاث وثلاثين سلعة تهم الأقطار النامية اهتماماً خاصاً، باستثناء النفط، في عام ١٩٨٨ تقل من الناحية الفعلية بنسبة ٣٠ بالمائة عن متوسط الفترة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١ (أنظر الشكل رقم (٢ ـ ٨)). كان الهبوط بالنسبة للأغذية، وللمشروبات الاستوائية، بنسبة ٣٧ بالمائة. أما بالنسبة إلى النفط فقد كان الهبوط بنسبة ٦٤ بالمائة. ونتيجة لهذا تردى معدل التبادل التجاري للأقطار النامية بنسبة ٢٩ بالمائة عام ١٩٨٨ بالمقابلة بعام ١٩٨٠؛ أما بالنسبة الى مصدّري النفط فقد بلغت نسبة التردي ٤٩ بالمائة (أنظر الشكل رقم (٢ ـ ٩)). إن مبالغ تحويل الموارد من الأقطار النامية إلى الأقطار المتطورة، والتي ينطوي عليها هذا التردي، هي مبالغ ضخمة: فإذا اعتمدت مستويات عام ١٩٨٠ للصادرات والأسعار أساساً للتقدير فإن قيمة ثماني عشرة سلعة رئيسية، عدا النفط، صدرتها الأقطار النامية تناهز ٨٣ مليار دولار بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٦، وهي السنة الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات كاملة. وإذا وضعت هذه الأرقام في منظور أطول يكون متوسط السعر الحقيقي

شكل رقم (٢ ـ ٨)
المؤشر المقدّر لأسعار السلع
(١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)



المصدر: المصدر نفسه.

شكل رقم (٢ ـ ٩)
دورات تجارة الجنوب
(١٩٨٠ = ١٠٠)



المصدر: UNCTAD.

للبضائع، عدا النفط، للفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨ بأسرها أدنى بنسبة ٢٥ بالمائة عما كان عليه في العقدين السابقين، وتكون بنسبة التبادل التجاري للأقطار غير المصدرة للنفط أدنى بنسبة ٨ بالمائة عما كانت عليه في الستينات وأدنى بنسبة ١٣ بالمائة عما كانت عليه في السبعينات. لذا استمرت أسعار البضائع العالمية تتميّز، في سياق هذا الانحدار الشديد، بعدم الاستقرار والتذبذب الشديدين.

إلى جانب هذا، هناك حماية متزايدة في الأقطار المتطورة ضد الصادرات ذات الأهمية الخاصة للأقطار النامية، مثل المواد المصنعة الاستوائية والزراعية، والأقمشة، والحديد، والبتروكيميائيات، وأجزاء الأدوات ذاتية الحركة والالكترونيات. أدى هذا الاتجاه نحو الحماية إلى استفحال الصعوبات التي تواجهها الأقطار النامية في تصديها لوسطها الخارجي. وكان للحماية الجديدة في شكل «قيود التصدير الطوعية» و«ترتيبات التسويق المنتظمة»، وما شابهها من إجراءات، ذلك الأثر الذي يحز في النفس الناشىء عن منع الدخول إلى الأسواق حتى بالنسبة إلى المنتوجات ذات الكفاءة العالية جداً في الصنع.

ونتيجة لهذه التغييرات بالدرجة الأولى عانت أغلبية أقطار العالم الثالث أزمة تنمية حادة جداً. ولعل القصور في الأنماط الماضية التي اتبعت في التنمية كان عاملاً مساعداً؛ ولكنّ التردي الشديد في الوسط الاقتصادي الدولي الذي جرى وصفه كان قد مثّل الدور الأكبر وفق أي تقدير من التقديرات. استمرت هذه الأزمة جاثمةً حتى آخر الثمانينات.

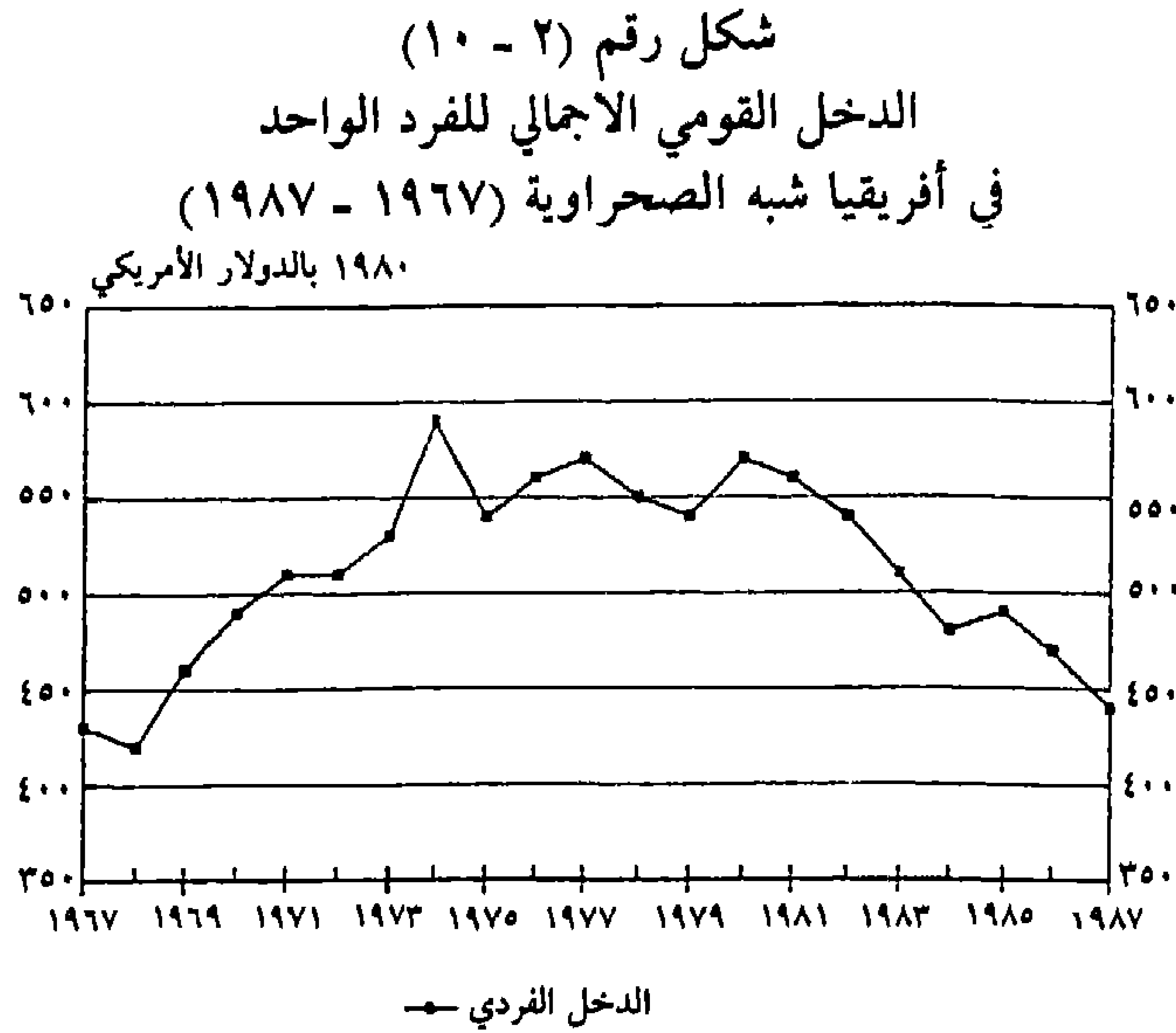
٢ ـ النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأزمة

يعتبر عقد الثمانينات، بالنسبة إلى أغلبية أقطار الجنوب، عقداً ضائعاً فيما يتعلق بالتنمية؛ وهذا التعبير يقصر عن الوصف الحقيقي لما جرى، ذلك أن عدداً كبيراً من تلك الأقطار كان يعيش في مستويات حياتية انخفضت كثيراً عن مستوياتها عام ١٩٨٠.

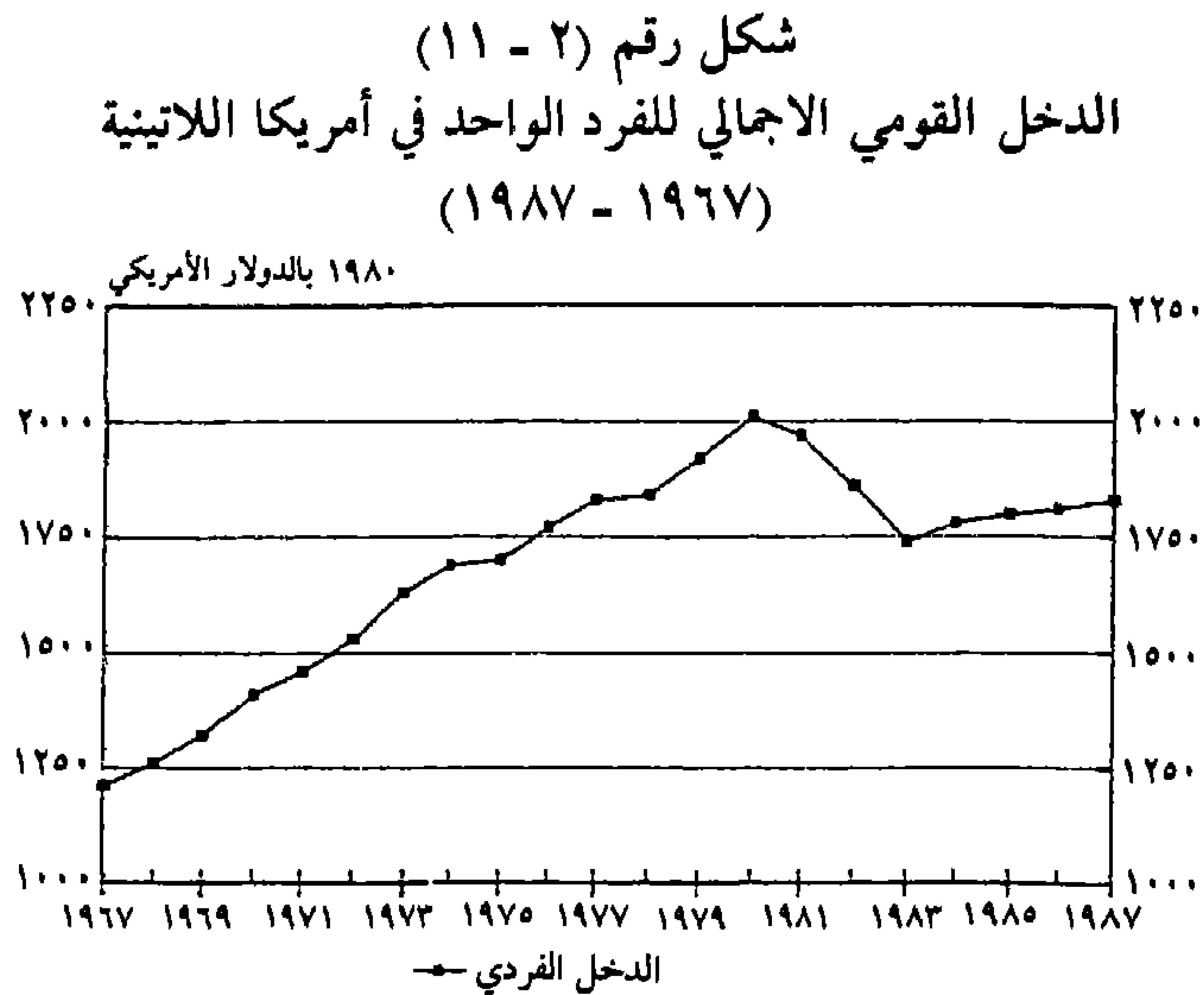
انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في أقطار أمريكا اللاتينية، وكان يبلغ في المتوسط ٥,٤ بالمائة سنوياً في السبعينات، انخفاضاً كبيراً حتى وصل إلى ١,٥ بالمائة فقط بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨؛ وإذ تجاوز نمو السكان نسبة ٢بالمائة سنوياً هبط إجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى الفرد الواحد. أما في أفريقيا وغربي آسيا فإن معدلات النمو السنوية البالغة ٤,١ بالمائة و٧,٨ بالمائة، على التوالي، في السبعينات انقلبت إلى معدلات سالبة في الثمانينات، وانكمش الاقتصاد في أقطار المنطقتين المذكورتين حتى لم يبلغ النمو فيه سوى ٠,٥ بالمائة سنوياً بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨. وفي كلا المنطقتين

بلغ معدل النمو السكاني ما ينيف على ٣ بالمائة سنوياً في الثمانينات. لذا حصل انخفاض في إجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى الفرد الواحد. يظهر الشكلان رقم (٢ - ١٠) ورقم (٢ - ١١) هبوطاً حاداً في دخل الفرد الواحد لا سيما في أفريقيا شبه الصحراوية وأمريكا اللاتينية.

شكل رقم (٢ - ١٠)
الدخل القومي الاجمالي للفرد الواحد
في أفريقيا شبه الصحراوية (١٩٦٧ - ١٩٨٧)



شكل رقم (٢ - ١١)
الدخل القومي الاجمالي للفرد الواحد في أمريكا اللاتينية
(١٩٦٧ - ١٩٨٧)



المصدر: World Bank, Ibid.

وانخفض كذلك معدل الاستثمار في معظم أقطار الجنوب؛ ففي أمريكا اللاتينية هبط هذا المعدل من متوسطه السنوي البالغ ٢٤,٥ بالمائة في السبعينات إلى ١٦,٤ بالمائة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨. ولم يكن الاستثمار كبيراً في الثمانينات بما يكفي لتلبية طلبات الاستبدال الرأسمالي في عدد كبير جداً من الأقطار، الأمر الذي أدى إلى تردي حالة البنى الإرتكازية الرئيسية (بما فيها النقل ووسائل الاتصالات، فضلاً عن المدارس والمستشفيات)، كما أدى الى تزايد أعداد العاطلين عن العمل أو العاملين بأجور قليلة.

كانت الأقطار الأقل تطوراً، التي ازداد عددها من ٣١ إلى ٤٢ قطراً في الثمانينات، هي التي أصيبت بأشد الأضرار. إن اعتمادها على الموارد الخارجية كان اعتماداً كبيراً جداً. وهي تعوّل على تصدير بضائع أولية قليلة للحصول على تحويل خارجي، وعلى استيراد مدخلات أساسية وسلع رأسمالية لتشغيل قدرتها الانتاجية وتوسيعها. ومع أن «برنامج العمل الأساسي الجديد»، الذي وافقت الأمم المتحدة على تنفيذه عام ١٩٨١، يدعو إلى أن تبلغ معونات التنمية الرسمية ٠,١٥ بالمائة من إجمالي الناتج القومي للقطر المتبرع، فإن المستوى الحقيقي لم يبلغ عام ١٩٨٨ سوى ٠,٠٩ بالمائة. ونظراً إلى الهبوط الحاد في إيرادات التصدير والتخفيض الشديد في الاستيراد أصيبت القاعدة الاقتصادية الضعيفة أصلاً لتلك الأقطار بمزيد من الانكماش، وتزايد اعتمادها على الموارد الخارجية تزايداً كبيراً وباطّراد. وقد تعرض عدد من تلك الأقطار، كذلك، لمصائب الحروب والفيضانات والجفاف والمجاعة.

أما الإنجازات الاجتماعية التي جرت في العقود الماضية فقد توقفت كذلك، بل انعكست في بعض الحالات الى الضد. فقد ورد من بعض الأجزاء في أفريقيا شبه الصحراوية وأمريكا اللاتينية ما يثبت حدوث زيادة في وفيات الأطفال هناك في الثمانينات. إن نصف مليون من وفيات الأطفال التي وقعت عام ١٩٨٨ (وثلثاها في أفريقيا)، يمكن أن يعزى إلى انعكاس النمو الاقتصادي أو تباطئه. كما ترد باستمرار أنباء عن سوء التغذية في مناطق متعددة، ويفتك هذا أشد الفتك بالمدقعين من فقراء الكثير من الأقطار. أما التسجيل في المدارس فيتناقص عدده بينما ترتفع نسبة التسرب وترك الدراسة في الثلث تقريباً من الأمم النامية، إذ لا يستطيع الآباء دفع أجور التعليم، أو هم بحاجة إلى تشغيل أولادهم من أبناء المدارس للحصول على ما يدعم دخل العائلة مهما كانت مساهمتهم صغيرة.

هذا وقد ولّدت أزمات التنمية والديون في الثمانينات تخلخلاً عميقاً وعويصاً في النطاقين الاجتماعي والسياسي، ذلك التخلخل الذي لم تُفقه مضامينه الطويلة الأجل بعد، إلا قليلاً. ففي كثير من الأقطار النامية يجري تمزيق نسيج المجتمع إرباً،

والمؤسسات الأساسية في اضطراب متخبط، والسلام الاجتماعي مهدد بالخطر. أما الحكومات والأنظمة السياسية فإنها تجد نفسها، في عجزها عن تأمين السلع والخدمات الأساسية للناس، منبوذة من قبلهم، كما تصبح شرعيتها في موضع التحدي.

وعملت الاتجاهات السكانية على استفحال الوضع. فالأطفال والشباب في معظم أقطار الجنوب يمثلون نسبة متزايدة من مجموع السكان، ويكوّنون الآن في بعض الحالات أغلبية السكان. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى التقدم الجاري في التعليم منذ الخمسينات، حقق الشباب مستوى أعلى من التعليم وأخذ يطمح إلى عمل أفضل وإلى مجال أوسع للإرتقاء فيه. وما أن أحبطت آمالهم لتوقف النمو الاقتصادي وزوال الفرص المنتظرة حتى اتجهوا لا إلى القبول بوضعهم قبولاً سلبياً بل إلى التحول في بعض الحالات نحو معتقدات أصولية.

هناك أقسام حتى من الطبقات الوسطى والمهنية وجدت نفسها في مستوى معيشة منخفض إلى أدنى مما كان عليه في السابق، ووجدت أبناءها أمام فرص أقل مما كان أمامهم. لذا فإنهم يتجهون إلى الهجرة إلى الأقطار المتطورة كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، ويتركون وراءهم أمم الجنوب وهي تزداد ضعفاً وتضرراً.

وفي وجه هذه العوامل الاجتماعية كلها أخذت الحكومات في بعض الحالات ترى في اللجوء إلى القمع والقوة العسكرية الطريقة الوحيدة للمحافظة على الوضع في درجةٍ ما من السيطرة. وما أن يحدث هذا حتى يصيب الأسس التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي مزيدٌ من التآكل، ويضاف إلى شقاء الناس وإحباطاتهم ما ينكر عليهم حقوق الإنسان الأساسية. ومع أن الآونة الأخيرة شهدت تناقصاً في عدد الأنظمة الاستبدادية في الجنوب، فإن الحكومات التي تحل محلها هي، في الغالب، غير آمنة على نفسها وعلى دوام بقائها، وهي سريعة التحطّم. إن المشاكل التي تواجهها هذه الحكومات خطيرة جداً بحيث تجد من الصعب عليها المحافظة على سلطتها أو تعزيزها بالوسائل الديمقراطية.

هناك، في واقع الأمر، تآكل عام في الفعالية السياسية والاقتصادية للدولة والحكومة في أقطار الجنوب؛ أما القائمون على السلطة فكانت تؤخذ على أيديهم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية، وبعضها ينافس بعضاً في أغلب الأحيان. وأدت ما أملته الظروف من استقطاعات في المصروفات العامة إلى تفتيت عضد الحكومات وقدرتها على العمل، بينما كانت الظروف المتردية لخدمة العاملين الحكوميين تنال كثيراً من معنوية هؤلاء ونزاهتهم. فكان من شأن هذا الوضع أن جعل السياسات الحكومية أكثر عجزاً، وفاقم ما تفقده الحكومات من شرعية وتأييد.

وهكـذا ساهمت الأزمـة الاقتصاديـة، لا سيـما معضلة الـديـون والـطريقـة التي عولجت بها من الدائنين، في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسيـاسي في العالم الثـالث. وأخذ ما نشأ من خليطٍ متقلب الأطوار من التوترات والمتنـاقضات ومن التـواكل العـام البادي في غالب الأحيان، يهدد واقـع الاستقلال في كثـير من أمم الجنوب ويهـدد أمنها وسلامها؛ وقد تعرض أمن العالم وسلامه للخطر كذلك.

أما الاستثناء من الوضع الذي يصور التراجع والتدهور كـما جرى في الثـمانينات فينطبق على الصين، إذ كان اقتصادها ينمـو بمعدل ٩,٤ بـالمائـة سنويـاً، وعلى أقـطار جنوب آسيا وشرقها (بما في ذلـك الهند والأقـطار الآخذة في التصنيـع حديثـاً في شرق آسيـا)، وكان اقتصـادها ينمـو بمعدل ٥,٥ بـالمائـة سنـويـاً. ولم يكن للوسط الـدولي المعاكس وغير المستقر إلا آثار طفيفة في أكثر أقطار الجنوب سكـاناً أي الهنـد والصين. لأن كلا هذين القطرين كان مكتفياً ذاتياً، إلى حد كبير، في السلع الرأسماليـة والغذاء وليس في ذمتـه إلا ديون أجنبيـة قليلة في بـدايـة الثـمانينـات. إن انجـازات القـطرين السـابقة في رفـع المدخـرات الداخليـة ومعدلات الاستثـمار، وفي التحـديث الـزراعي والصناعي، وفي تطوير الموارد البشريـة، جعلتهما أقـل تعرضـاً للصدمـات الخارجيـة. يضاف إلى هذا أن مجهوداتهما لتحقيق نمو اقتصادي سريع دُعمت باصـلاحات نـاجحة في أنـظمتهما للتخـطيط التنموي. بيـد أن الـزيـادة الكبـيرة في ديـونهما الخـارجيـة، في الثمانينات، قد تؤثر إلى حد كبير في مستقبل التنمية فيهما.

هذا وقد تمكن الاقتصاد، في الأقطار المتجهة إلى التصنيع حديثاً في شرق آسيا، من التغلب سريعاً على أثر التباطؤ في التجارة الدولية، لأن قطاع التصـدير فيهـا متنوع جداً وصادراتهـا من البضائـع الأولية لا تشكـل شيئاً يـذكر أو أنها ليست من العنـاصر الرئيسية؛ أما وارداتها فذات مرونة. يضاف إلى هـذا أنها استفادت من تحسن ظـروف التبادل التجاري في الثمانينات، لتركيزها على تصدير المواد المصنعة. لذلك لم يكن على اقتصـاد هذه الأقـطار أن يجري تكييفـاً هيكلياً مـاضّاً، بـل إنه استـطاع أن يستمـر في سياسة التصنيع الناجحة وفي الحفاظ على مستويات الاستثمار. من جهـة أخرى، ثمـة بعض السمات السلبية لهذه التجارب التنمـوية، كـالتضحية بـأمر مـا يستهلكه النـاس وكبت حقوق العمال، وهي سمات بدأت الآن تطفو على السطح على شكل اضـطراب اجتـماعي وسياسي مـتزايد. وعـلى أية حـال، يجب الإبقـاء عـلى السـمات الفـذة لهـذه التجارب حيةً في الذاكرة إذا أريد الانتفاع من دروسها.

٣ ـ النواقص في عملية التكييف

إن النكسات التي جرت في الثـمانينات كشفت عن الضعف الكـامن في هياكـل

الأقطار النامية وأظهرت أن وضع سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي أمر لا غنى عنه لتوفير قاعدة مستقرة لصنع القرارات التي تتخذ يوماً بيوم. وأثبتت الأزمة أن من الأمور العاجلة جداً القيام بإصلاحات هيكلية لتقوية أداء القطاع العام وتعزيز قدرته على توليد الموارد، ولتحسين أنظمة الضرائب، وخلق محيط مستقر، يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بدوره فيه وفق الأولويات القومية. وقد أصبح من الواضح جداً الآن، أيضاً، أن الوضع يتطلب إصلاحات ترمي إلى تشجيع الصادرات وذلك لكي تستخدم عوائدها لدفع أثمان الاستيرادات وبهذا تساهم في الادارة القديرة لشؤون ميزان المدفوعات.

بيد أن الذي حدث، في عملية التكييف في الثمانينات، أن الاصلاحات التي تدعو الحاجة إليها أحبطها التوجه الدولي غير المتوازن نحو التكييف الهيكلي، والمشروطية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية. إن السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، لا سيما المالية منها والمتعلقة بأسعار الصرف، والتي فرضت فرضاً، في واقع الأمر، على الأقطار النامية كجزء من البرامج الرامية إلى الاستقرار والتكييف الهيكلي، إنما رسمت لتلائم تحقيق التحسن السريع، القصير الأجل، في ميزان المدفوعات. وبهذا أصبح ضمان مصالح المصارف التجارية الدولية في المقام الأول من اهتمام الاستراتيجية الدولية الخاصة بإدارة الديون، حتى لو كان هذا الضمان على حساب انكماش اقتصادي حاد.

فضلاً عن ذلك فإن برامج الاستقرار والتكييف التي فرضت على الأقطار النامية لم تؤمّن دعماً مالياً خارجياً كافياً يتيح للتكييف أن يحصل وأن يدوم دون خنق النمو فيها. لقد استندت تلك البرامج إلى افتراضات مفرطة في تفاؤلها بشأن السرعة التي يمكن بموجبها معالجة الأسقام الهيكلية. يضاف إلى هذا أن البرامج قد صيغت بموجب اعتقاد أعمى بمفعول قوى السوق والسياسات النقدية. أدت هذه المجموعة من الأولويات والسياسات إلى استفحال الويلات الاقتصادية والكرب الاجتماعي في الأقطار النامية بطرق متعددة.

وكان لعدم مراعاة العدل في ما يوعز به من أوامر لإجراء تكييف هيكلي، يتكون من استقطاعات في الإنفاق العام وتغييرات في الأسعار النسبية، آثار مدمرة خاصة في الخدمات العامة (كالصحة والتعليم)، مع ما ينشأ عن هذا من نتائج ضارة جداً بالفئات الاجتماعية الأكثر تعرضاً للأذى.

ففي الثمانينات انخفضت نسبة المصروفات الحكومية المكرسة للصحة في معظم أقطار أفريقيا شبه الصحراوية، وفي أكثر من نصف أقطار أمريكا اللاتينية وفي ثلث أقطار آسيا. ويقدّر صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف) أن مقدار

الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد الواحد قد خفّض، في سبعة وثلاثين قطراً هي أفقر أقطار العالم، بنسبة ٥٠ بالمائة تقريباً، وعلى التعليم بنسبة ٢٥ بالمائة تقريباً في العقد المذكور. وفي حين كان الفقراء يعانون هبوطاً كبيراً أصلاً في الدخل ألغت الحكومات، أو خفّضت كثيراً، باسم كفاية الموارد، إعانات الغذاء وغير ذلك من إجراءات إعادة التوزيع الإنتقائية. إن تطبيق هذه السياسات فاقم سوء توزيع الدخل في الأقطار النامية، بينما لم يكن أثرها النافع في المالية العامة، في كثير من الحالات، إلا أثراً طفيفاً، وهو أثر يفوقه في الأهمية بالتأكيد ما ينشأ عن تلك السياسات من آثار طويلة المدى ضارة إقتصادياً.

هذا، ولم يؤد التخفيض في الانفاق المالي أيضاً إلى زيادة الكفاءة في القطاع العام، أو إلى حلول نشاط خاص كفوء محله. على العكس، ففي كثير من الحالات كان الانكماش المالي مسؤولاً عن إهدار الموارد على شكل بطالة عالية، وعدم استغلال الطاقة الانتاجية استغلالاً تاماً.

رافق هذا التخفيض تشديد مفرط على الحد من التوسع في الائتمان الداخلي، والتخفيض مصمم في العادة لتوليد فائض في التجارة الخارجية لغرض تأمين التحويل الخارجي لخدمة الدين. وبما أن القدرة على كسب المزيد عن طريق الصادرات كانت مقيدة تقييداً شديداً فإن فائض التجارة كان يتحقق بالدرجة الأولى عن طريق تحديد الاستيراد، ويشمل هذا التحديد حتى أكثر المستوردات أهمية. لذا، وكما أشير إلى ذلك أصلاً، أصبح الكثير من الأقطار النامية في ظل هذه الظروف مصدراً صرفاً لرأس المال إلى الأقطار الصناعية في الشمال، وهي نتيجة خبيثة أياً كان تقدير الأمر، من شأنها أن تتحول إلى الأسوأ من جراء التحويلات الإضافية التي يقتضيها الاتجاه المعاكس في التبادل التجاري.

وهكذا فبعد سنوات متعددة من «التكييف» وجدت أقطار كثيرة نفسها في وضع سبّبت فيه، من حيث لا تريد أو لا تدري، خسائر كبيرة لاقتصادها لا يمكن استردادها وزعزعت إمكانات النمو فيها؛ وظل مستوى المدخرات العامة على درجة لا تكفي لتمويل الاستثمارات الحيوية التي من شأنها أن تتيح للاقتصاد تحقيق انتعاش متواصل. فعلى الرغم من الكلام المستمر الجاري في الأروقة الدولية عن «تكييفٍ موجه نحو النمو»، فإن إمكانية جمع المدخرات والاستثمارات المحلية لغرض استئناف النمو قد فرّطت بها السياسات المتبعة لتحقيق التكييف المالي. أما النتيجة الحاصلة، حتى إذا جرى تيسير مهم في أمر الديون، فهي أن الموارد التي ستطلق من خلال التخفيض في مدفوعات خدمة الدين قد لا تكون كافية، في كثير من الأقطار، للوصول بالاستثمارات إلى المستوى المطلوب بعد الفترة الطويلة من تخفيض الإنفاق.

وفي مجال السياسات التجارية والصناعية، ومع وجود حاجة، بلا ريب إلى إصلاحات هيكلية، كان التوجه في مجموعة شروط التكييف المعتادة يتميّز، كذلك، بدوغمائية مفرطة وافتقار شديد للمنطق السليم. وفي وقتٍ غدا شحّ التحويل الخارجي عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي، تعرضت الأقطار المختلفة الى ضغوط تدفعها إلى اتخاذ الحد الأعلى من تحرير الاستيراد بسرعة فائقة. وكانت النتيجة أن السلع التي تدر أرباحاً عالية للمستورد كانت هي التي تستورد تفضيلاً على السلع الضرورية لسير الاقتصاد على نحو سلس. وفي مثل هذه الحالات غالباً ما يمكن ضبط الحسابات الخارجية وجعلها متوازنة عن طريق واحد هو تخفيض كبير في قيمة العملة أكبر مما ستقتضيه الضرورة لو أن الاستيرادات قد حددت، بحيث تقتصر على الأدوات الاحتياطية أو المدخلات الضرورية للقطاع الانتاجي المحلي، وعلى غير ذلك من السلع الجوهرية.

أما في الأقطار ذات الاقتصاد شبه الصناعي الأكثر تنوعاً فإن الإصرار على سياسة تجارية حرة بصرف النظر عن الظروف القومية أدى إلى تصادم مع أولويات التنمية. فإن أسعار الصرف المتناقصة، والأجور الحقيقية المنخفضة، والانكماش الاقتصادي عملت بمجموعها بالتأكيد على توليد «صادرات بقيادة الركود» (أو صادرات ركودية)، بمعنى صادرات لم تكن لتتحقق إلا بتحويل الموارد الاقتصادية عن وجهتها السابقة نحو الاستهلاك والاستثمار الداخليين المطلوبين. غير أن عائد التصدير المتحقق لم يكن متاحاً لتسديد أثمان الاستيرادات الإضافية، بل كان لا بد من استخدامه لخدمة الدين، فكانت النتيجة أن حملة التصدير لم توفر وسيلة لتحقيق نمو بقيادة التصدير يكون واسع القاعدة ومتواصلاً.

وأدى الإصرار الجاري بلا تمييز على التوسع في انتاج البضائع كلها، في الوقت نفسه، في الكثير من الأقطار، الى هبوط غير متناسب في قيمة الصادرات الأولية للأقطار النامية كمجموعة؛ بل إن هذا سبّب لبعضها من الأقطار التي تكاد تعتمد كلياً على سلعة أولية واحدة أو سلعتين، أضراراً صافية في وضعها الخاص بالتحويل الخارجي. وهكذا فإن الخزين الزائد من البضائع العالمية استفحل أمره، فساهم ذلك في الهبوط الذي طال أمده في أسعار البضائع، وكذلك في جعل قدرة الأقطار النامية على كسب العائدات أسوأ مما كانت عليه.

فإذا اتخذنا السياسات التي فرضتها المؤسسات المالية متعددة الأطراف على الأقطار النامية، أساساً، للقياس نجد أن عدداً منها قد «تكيّف»، وعدداً آخر يواصل جهده في هذا السبيل. ولكن النتيجة بالنسبة إلى عدد كبير منها كانت عقداً من التنمية بالاتجاه المعكوس، فلا من إعادة للتوزيع ولا من نمو، مع جعل إمكانيات التنمية في

المستقبل أسوأ مما كانت عليه في الماضي. إن سياسات الأقطار المتطورة والمؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها هي التي تتحمل مسؤولية كبرى في إجبار الأقطار النامية عل السير في درب الركود الذي أطيل أمده، وتخفيض الإنفاق المتواصل.

٤ ـ الأزمة وتعاون الجنوب مع الجنوب.

شهد عقد السبعينات توسعاً كبيراً في تدفق التجارة والتقانة ورأس المال فيما بين الأقطار النامية. بل إن التجارة فيما بينها توسعت، لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بأسرع مما توسعت فيه التجارة العالمية. وقد عمل الطلب المتزايد على الاستيراد من الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك وما لديها من فائض كبير في ميزان مدفوعاتها على خلق حافز قوي للتعاون بين الأقطار النامية. إن تجربة السبعينات قد أنعشت الأمل في أن ما يكون الجنوب قد اكتسبه، بعد طول انتظار، من تشكيلة هائلة من رؤوس الأموال والتقانة والأسواق إنما هو أمر عساه أن يؤدي إلى دعم برنامج متنوع لتعاون الجنوب مع الجنوب.

على أن ذلك الأمل لم يتحقق. فأزمة التنمية في الثمانينات قد عملت ـ كما لا يخفى ـ على إرباك تعاون الجنوب مع الجنوب وتعطيله بشكل خطير. وخضعت البرامج الإقليمية وشبه الإقليمية الى ضغوط شديدة، ولم يعد الكثير منها عاملاً في واقع الأمر. وأضاف الهبوط في التحويل الخارجي حواجز جديدة بوجه التجارة بين الجنوب والجنوب وذلك لأن قليلاً من أقطاره في وضع يمكّنها من تقديم الائتمان، كما أن الافتقار إلى المعلومات غالباً ما يمنع البدائل مثل الترتيبات للتجارة المتقابلة. وعلى العموم أضعف النقص في الموارد من قدرة الأقطار النامية على تقديم دعم مؤسسي لتعاون الجنوب مع الجنوب حتى عندما يظل الالتزام السياسي بهذا التعاون قوياً. وقد أصبحت إدارة الأزمة المحلية ذات أسبقية أولى في تخصيص الموارد، إذ إن العمل على إقامة تعاون بين الجنوب والجنوب قد أجِّل إلى حينٍ آخر أكثر ملاءمةً له.

وللسبب نفسه عانى كذلك تضامن الجنوب من الضعف. ويفسّر هذا، إلى حدٍ ما، لماذا لم تستطع الأقطار النامية أن تتفق على منهاج مشترك، أو أن تقدم مثل هذا المنهاج بشكل جماعي، لغرض المفاوضات مع الشمال، في «جولة أورغواي» مثلاً. ومن المفارقات أن عدم التضامن هذا حدث في الوقت الذي كان الجنوب بأشد الحاجة إلى تضامنه لكي يجعل صوته مسموعاً بشكل متّسق وحاسم.

إن أزمة الديون تعتبر حتى الآن مثلاً على فرصة ضائعة من أجل العمل الجماعي. ولو أن الدول المدينة، أو الرئيسية منها على الأقل، قد وقفت معاً في مفاوضاتها مع الشمال وأصرت على تغييرات هي بالأساس عادلة في شروط وأحوال

مدفوعات خدمة الدين، لكان ما عانته شعوبها أقل قسوةً في عملية احترامها لإلتزاماتها القومية، ولكان من المحتمل كذلك تحقيق بعض التحسن في عمل النظام المالي الدولي.

٥ ـ الأزمة وعلاقات الشمال بالجنوب

لم تصبح أزمة التنمية الضاربة أطنابها في الثمانينات وما أنزلتها من مشقات في الجنوب، لم تصبح في الأوساط الدولية مناسبةً للقيام بعمل منظم لمعالجة أسبابها أو مكافحة آثارها. فقد رفضت الأقطار المتطورة أن تقر بضرورة التدخل لجعل الوسط الاقتصادي الدولي مؤاتياً للتنمية. ورافق أسوأ هبوط يحدث في أسعار البضائع الدولية منذ الثلاثينات إغفال تام لاتخاذ أي إجراء مضاد يرمي إلى استقرار سوق البضائع ودعمه. أما المقترحات التي تهدف إلى مدخل عالمي متفاوض عليه لقضية الديون فلا تأبه لها حكومات الأقطار المتطورة، فهي تعتبر الديون أمراً يعالجه الدائنون مع كل مدين بمفرده على أساس كل قضية على حدة. وعلى العموم تنكر هذه الحكومات وجود خطأ أساسي في النظام الاقتصادي العالمي أو في العلاقات بين الشمال والجنوب. هذه النظرة الراضية إلى الأمور تعكس الوضع المتصلب عقائدياً السائد لدى صانعي القرار في كثير من الأقطار المتطورة، فهي ترى أن العمل غير المقيد لقوى السوق هو العمل الأفضل دائماً سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

أما الأمر الخطير بوجه خاص فهو الهجوم المتواصل على «مذهب تعددية الأطراف الدولية»، لا سيما على المؤسسات ذات الطابع الديمقراطي التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ذلك الهجوم الذي وقع خلال الثمانينات. كان الحافز للهجوم بالدرجة الأولى ما حدث من تغييرات في الوجهة السياسية في بعض الأقطار القوية في الشمال، والاصرار على التأكيد مراراً وتكراراً على أن «الحق للقوة»، والتي تعتبر هذه المقولة فيها من مبادئهم الفلسفية. ليس في مثل هذا الرأي شيء من التعاطف مع، أو الصبر على وضع الأقطار الضعيفة الأخرى وحاجاتها. والنتيجة هي أن سلطة صنع القرار على المستوى الدولي أمست متمركزة، بشكل متزايد، في عدد قليل من الأقطار المتطورة التي تعمل، من الناحية الواقعية، بمثابة مجلس عيّن نفسه بنفسه لإدارة الاقتصاد العالمي.

إن الأقطار الصناعية الرئيسية في الشمال، وقد أجبرها التعقيد المتزايد والاعتماد المتبادل المتشابك باستمرار لاقتصادها القومي، استجابت للحاجة الداعية إلى درجةٍ ما من التنسيق المؤسسي لسياساتها المنفصلة، ومن هنا تأتي اجتماعات «مجموعة السبعة» السنوية. وقد شجع نشوء هذه المجموعة على مستوى القمة بما أقامته من هياكل الدعم لسياساتها أن ترى هذه الأقطار نفسها من جديد بصفتها القائمة على شؤون

الاقتصاد العالمي، كما شجعها على ألا تعبأ بمبادىء مطارحة الرأي المتعددة الأطراف، وصلاحية صناعة القرار المتعددة الأطراف، أيضاً، التي يحتويها ميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الوزن الاقتصادي وما يرافقه من قوة للأقطار التي تتألف منها مجموعة السبعة فإن لقراراتها تأثيراً عظيماً في بقية أنحاء العالم، إذ ليس أمام الأقطار الأخرى فرصة للتأثير في محتوى تلك القرارات أو توقيتها.

وإنه لمن هذه المجموعة من الأقطار المتطورة أن نبعت الفكرة القائلة إن أزمة التنمية إنما تعزى إلى السياسات المحلية الضالة التي تتبعها الأقطار النامية. وقد تمكنت تلك الأقطار من استغلال المؤسسات المالية الدولية لكي تفرض رأيها على أقطار العالم الثالث، وأن تطلب من هذه الأقطار في الوقت عينه أن «تكيّف» اقتصادها من خلال سياسات إنكماشية. لذا كانت السياسات التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سياسات غير متوازنة حتماً؛ إنها لا ترمي إلى إجراء أي تكييف في مواقف الأقطار المتطورة من شأنه أن يأخذ بعين الاعتبار ما ساهمت به هي نفسها مساهمة كبيرة في حدوث المشاكل في الجنوب.

وما هذا إلا شكل جديد من أشكال الاستعمار الجديد: أن تقوم مراكز الاقتصاد العالمي الكبرى بوضع العبء كله لتكييف اقتصاد عالمي متصدّع على عاتق الجنوب، بينما تستمر هي نفسها في النمو. وأكثر من هذا، فإن أقطار العالم الثالث الآخذة بالضعف، من جراء أزمة الديون وهبوط أسعار البضائع، هي في وضع جعل الشمال ينتهزها فرصةً للتأثير في خياراتها الداخلية، ولكي يفرض عليها قيماً وسياسات وتنازلات وأنماطاً في التنمية مقررة كلها خارجياً. عندئذٍ تتحمل الأقطار الضحايا وشعوبها الكلف الاجتماعية والسياسية الناجمة عن إجراءات غير مناسبة؛ أما عدم الاستقرار الناشىء عن ذلك فينتهزه الشمال كفرصة أخرى للتدخل الخارجي. بل ليس من المبالغة في شيء، بالنظر إلى هذه الاتجاهات، القول إن إقامة نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يثبّت فيه مركز الجنوب رسمياً بصفته من الدرجة الثانية، إن هو إلا خطر وشيك الوقوع.

ثالثاً: الأسس المقترحة لإحياء الأمل: الموارد البشرية والتطوير العلمي والتقاني

على الرغم من هذه الصورة الكئيبة، ومن الفجوة المتسعة في مقدار دخل الفرد الواحد بين الأقطار النامية والأقطار الصناعية، وهي من أعراض التباين بين الشمال والجنوب، لا يزال هناك ما يدعو إلى الأمل. إن إنجازات الجنوب في فترة ما بعد الحرب توفر قاعدة لا يزال بوسعه أن يبني عليها. من أبرز تلك الإنجازات المكاسب

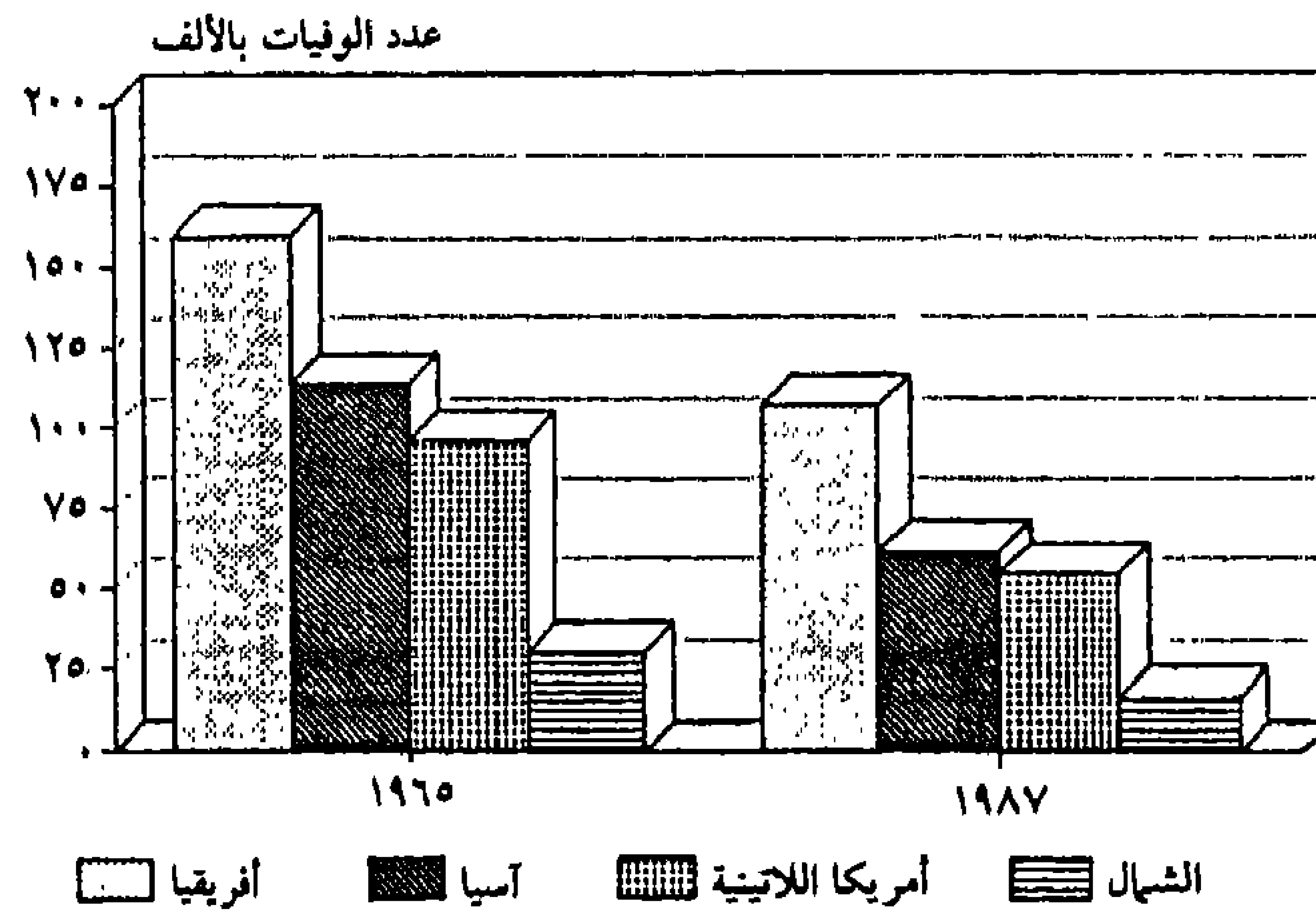
المتراكمة منذ عام ١٩٥٠ في تطوير الموارد البشرية ووضع الأسس التقانية لنمو متواصل وتنمية مستمرة. لقد أشرنا إلى بعض النواقص في سياسة العلم والتقانة لأقطار الجنوب. ولكن علينا ألا ننسى الانجازات، ومن المناسب أن نغلق هذا الموضوع باستذكارها.

سار التقدم في هذه المجالات على خطوط متوازية. بيد أن التقدم في تكوين رأس المال البشري والاجتماعي كان تقدماً أكبر من غيره وأوسع انتشاراً. وقد شاركت فيه الأقطار جميعاً بدرجات مختلفة، صغيرها وكبيرها، ذات الدخل المتدني والدخل المرتفع، من بدأ منها مبكراً ومن جاء متأخراً. وتباينت المستويات المتحققة وكان هذا، في الغالب، نتيجة للظروف السائدة في الابتداء كما هو نتيجة لمقدار الجهود المبذولة. على أن النجاح في انتاج السلع الرأسمالية التي تنطوي على تقانة مادية كان مبعثراً هنا وهناك، لكونه مقتصراً على أقطار قليلة ابتدأت في ظل ظروف أكثر مواءمة من غيرها، ولأنها كرست مجهودات خاصة بهذا النوع من الانتاج.

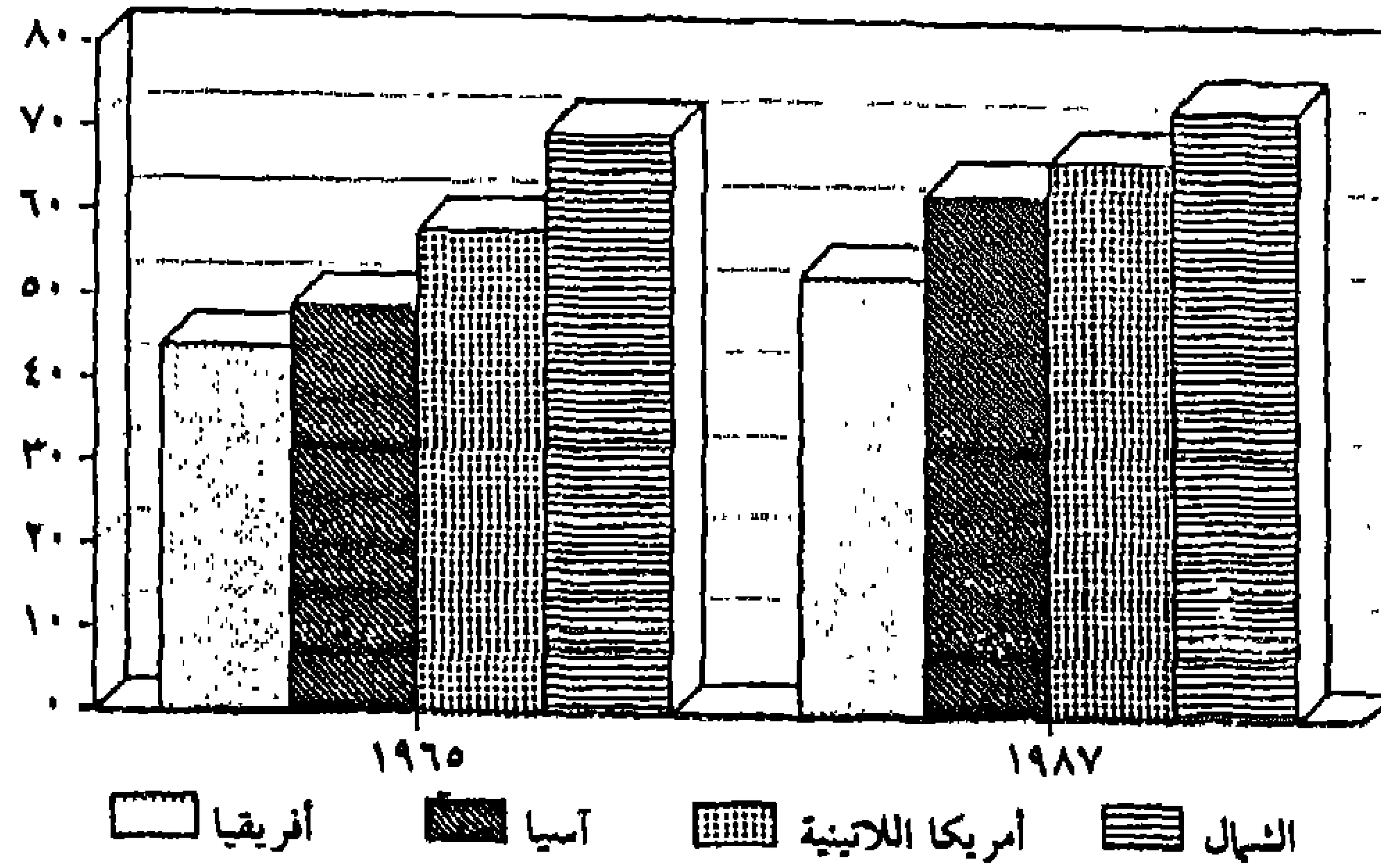
كان نجاح الجنوب باهراً في استخدام التقدم العلمي لتحسين الأحوال البشرية والاجتماعية. فقد انخفضت معدلات الوفيات من ٢٥ ـ ٣٠ بالألف في الخمسينات، إلى ١٠ ـ ١٥ بالألف في الثمانينات. وانخفضت نسبة وفيات الأطفال من ١٨٠ بالألف تقريباً، إلى ما يناهز ٧٠ بالألف. وارتفع متوسط العمر مما يناهز ٤٠ سنة الى ما ينيف على ٦٠ سنة. وقد بدأت معظم أقطار الجنوب تضيّق، في مدى بضعة عقود، من المسافة التي تفصل بينها وبين الشمال (أنظر الشكلين رقم (٢ ـ١٢) ورقم (٢ ـ١٣)، وهما يبينان التفاصيل حسب المناطق).

شكل رقم (٢ ـ ١٢)

وفيات الأطفال في الجنوب والشمال (١٩٦٥ و١٩٨٦)



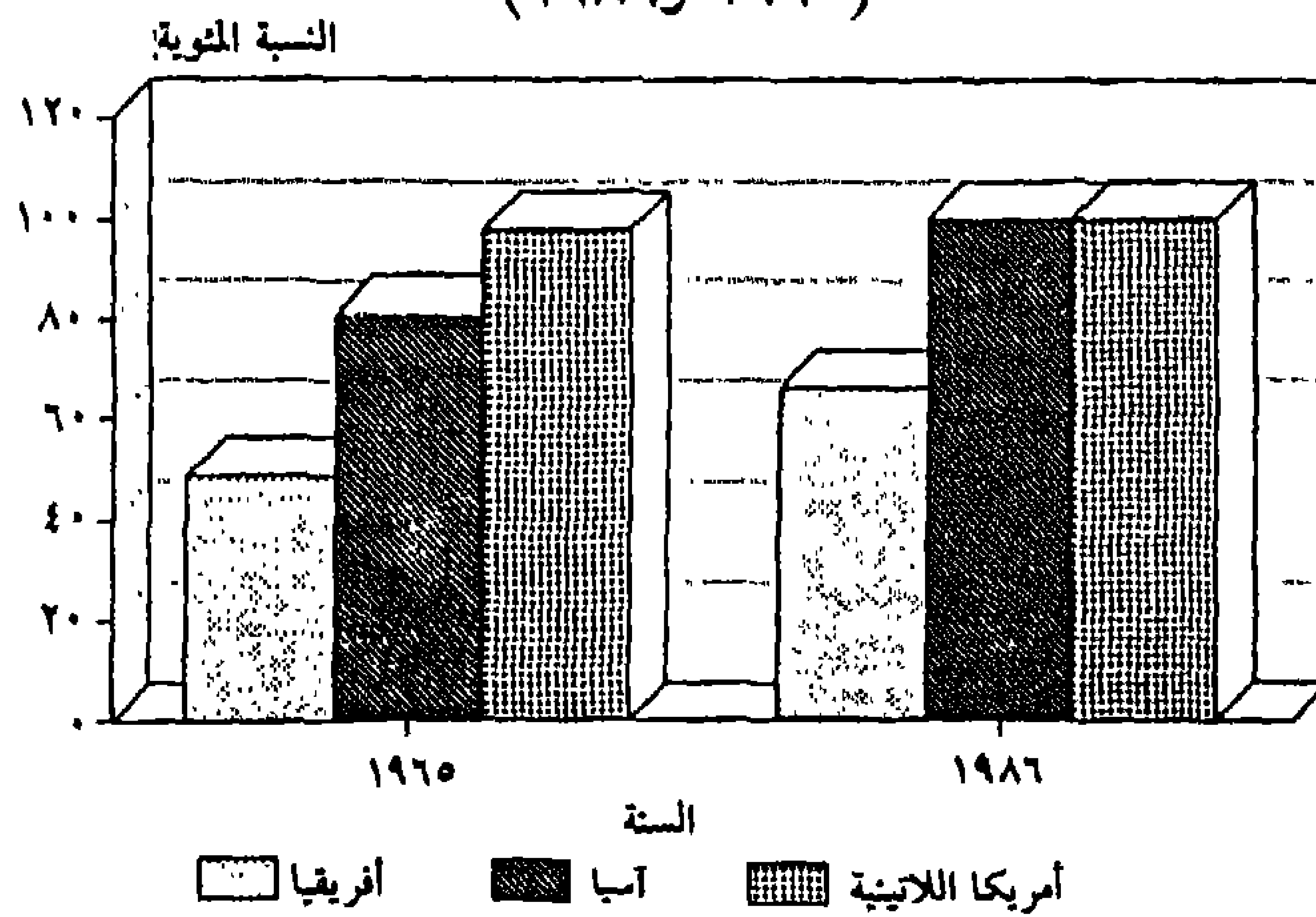
شكل رقم (٢ - ١٣)
متوسط العمر المتوقع في الجنوب والشمال (١٩٦٥ و١٩٨٦)



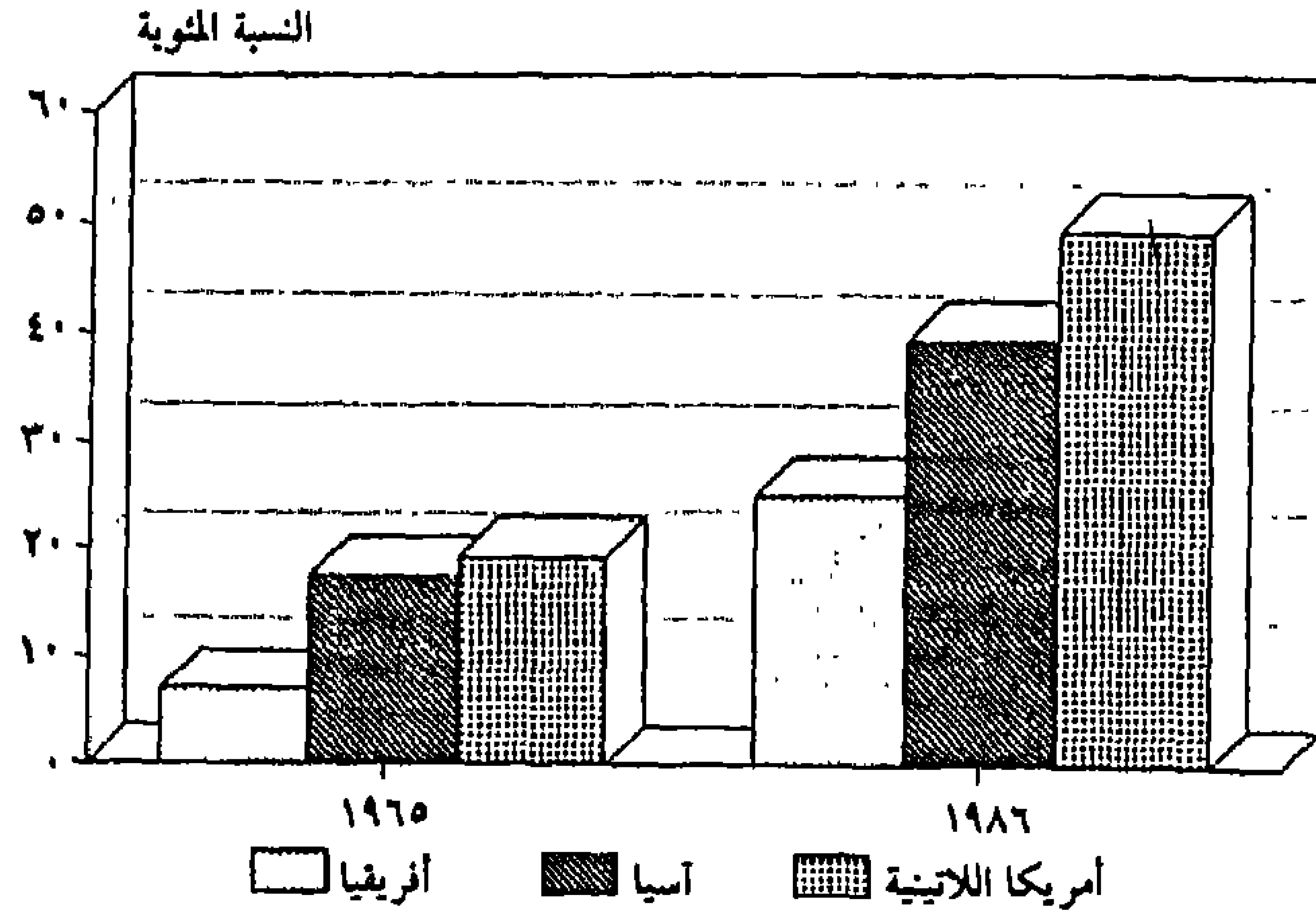
المصدر: World Bank, *Social Indicators of Development, 1989.*

من المهم كذلك ما جرى من تقـدم في التعليم، لا سيما من نـاحية عـدد الناس الـذين شملهم. وحـدثت في معـدلات محـو الأميـة زيـادات واسعـة. وارتفـع عـدد المسجلين في معاهد التعليم الابتدائي بمقدار ستة أضعاف، وفي معاهد التعليم الثانوي بمقدار ثمانية عشر ضعفاً، وفي معاهد التعليم العالي بمقدار خمسة وعشرين ضعفاً (أنظر الشكلين رقم (٢ -١٤) ورقم (٢ - ١٥)). ومع أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام

شكل رقم (٢ - ١٤)
إجمالي الانخراط في المدارس الابتدائية في الجنوب
(١٩٦٥ و١٩٨٦)



شكل رقم (٢ - ١٥)
إجمالي الانخراط في المدارس الثانوية في الجنوب
(١٩٦٥ و١٩٨٦)



المصدر: المصدر نفسه.

به لتحسين نوعية الخدمة التعليمية المقدمة فإن الجنوب قد بدأ بتكوين خزين من المهارات من شأنها أن تؤتي أكلها إذا تحسنت الظروف الاقتصادية.

ونجحت بعض الأقطار، في آسيا خاصة وفي غيرها من المناطق كذلك، في إجراء تحديث تقاني في أنظمتها الانتاجية. وتمكنت هذه الأقطار من تلبية حاجات الناس الأساسية ورفع معدلات الإدخار والاستثمار فيها، وتوسيع مقادير رأس المال المادي والبشري.

كان لاقتصاد الدول التي حققت أقصى التقدم في تحويل أنظمتها الانتاجية سمات مشتركة متعددة. فمعدلاتها لتكوين رأس المال عالية تتراوح بين ٢٥ و٣٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي. وحكوماتها شجعت بشكل نشيط بناء القدرات الوطنية لاستيراد التقانات وتبنيها ونشرها. إنها غيّرت، على الأخص، قوانينها وأنظمتها للملكية الفكرية خدمةً للأهداف القومية؛ ولم تمنح بصورة آلية احتكار الاستيراد للشركات الأجنبية. وزادت هذه الحكومات مقدار الموارد البشرية والمالية المكرس للبحث والتطوير؛ وشجعت على نمو القدرات في التصميم والهندسة؛ ومنحت حوافز عامة وخاصة. كما أنها أقامت صناعات محلية للسلع الوسيطة والرأسمالية في الوقت الذي استوردت فيه أكثر أنواع التقانات تقدماً.

إضافة إلى هذا، حقق اقتصاد هذه الدول نجاحاً كبيراً في خلق رأس مال

اجتماعي وفي استخدامه استخداماً ناجعاً. مثلاً، حسنت أقطار متعددة منها الأساس التقاني لزراعتها تحسيناً سريعاً، وبذلك حققت قسطاً من الأمن الغذائي. وقد وضعت لهذا الغرض أولويات واضحة، ووجهت مواردها المخصصة للبحث والتطوير نحو أهداف محددة في حقل استيعاب التقانات المستوردة وامتلاك ناصيتها ونشرها في العملية الانتاجية.

وفي القيام بهذا كله، أدّت حكومات هذه الأقطار أدواراً مركزية، إذ وضعت المنهاج «الانتقال سريعاً، بديلاً للاستيراد»، في خط متدرج من التصنيع البسيط الى صناعة السلع الوسطية الأساسية، إلى المعدات والأدوات الهندسية الرأسمالية، فإلى الصناعات الكيميائية والالكترونية. وكانت تعطي توجيهات عامة، كما أنها كانت تضمن، في الحالات التي سجلت أعلى درجات النجاح، متابعةً لتلك التوجيهات بتدقيق شديد.

وقد جرى، أحياناً، اتقان حتى تلك التقانات المتقدمة جداً المستخدمة في الطاقة الذرية والفضاء والالكترونيات، وكذلك في الصناعات الدفاعية في بعض الحالات. ومهما قيل عن قيمة البعض من هذه الانجازات فثمة درس واحد يتجلى بوضوح: إن الأقطار التي نجحت في الارتقاء بقدرتها التقانية المحلية قد اكتسبت كذلك بهذه الواسطة القدرة على القفز من التقانات التقليدية جداً إلى التقانات المتقدمة جداً. كما اختزلت الفواصل الزمنية اختزالاً كبيراً.

وهكذا، نرى أن هناك جانباً مضيئاً في تجربة التنمية الماضية في الجنوب أشد بريقاً مما هو معروف عنها في العادة. كما أن هذه التجربة تتيح المجال لنظرة أكثر أملاً مما هو المعهود أحياناً. بوسع هذه التجربة كذلك، أن تساهم كثيراً في المجهودات الجماعية الرامية إلى تنمية معتمدة على الذات بالنسبة إلى الجنوب ككل، فالطريق إلى الأمام يمر من خلال ما تقوم به أقطار الجنوب كافةً، منفردة ومجتمعة، من تعبئة لمواردها البشرية والمادية الجسيمة نحو بلوغ الهدف، ألا وهو تنمية من الناس وإليهم.

الفصل الثالث

تنمية معتمدة على الذات هي من الناس وإليهم : البعد القومي

أولاً: الحاجة إلى توجيه استراتيجيات التنمية توجيهاً جديداً

ثمة إدراك عميق في معظم مناطق الجنوب لمحدوديات استراتيجيات التنمية الماضية، مع قناعة متزايدة بأن المخرج من الأزمة الحاضرة لا يكمن في العودة إلى تلك الاستراتيجيات. وفي الوقت نفسه ثمة حيرة عظيمة تجاه السياسات التي يُجبر الآن عدد كبير من الأقطار النامية على اتباعها امتثالاً للانجازات التي تمليها عليها المؤسسات المالية الدولية. لذلك فالحاجة ماسّة إلى إيجاد سبيل للتنمية يخرج بأقطار الجنوب من الأزمة الحالية ويقودها إلى تنمية عادلة ومتواصلة في المستقبل.

لا يستطيع الجنوب في عقد التسعينات أن يعوّل على تحسّن كبير في المحيط الاقتصادي الدولي، من أجل التنمية فيه. لذلك ستكون التنمية في الجنوب بحاجة إلى تغذيتها بمواردها الخاصة بها إلى درجة أكبر كثيراً جداً مما جرى في الماضي. إن على أقطار الجنوب أن تعتمد اعتماداً متزايداً على ما تبذله هي ذاتها من همم، فردياً وجماعياً، وأن توجه استراتيجيات التنمية فيها توجيهاً جديداً، على أن تنتفع من دروس التجربة الماضية.

ولا بد للتوفيق بين العناصر المختلفة لاستراتيجية التنمية من أن يكون بالضرورة خاصاً بكل قطر من الأقطار على انفراد. ولكن تنميةً معتمدة على الذات وهي من الناس وإليهم ستكون بحاجة إلى الاسترشاد بمبادىء وأغراض رئيسية معينة.

من المحتم إعطاء الأسبقية لتلبية الحاجات الرئيسية للناس. ومن هنا ينبغي أن

ينصبّ التشديد بقوة على الأمن الغذائي والصحة والتعليم والاستخدام، وهذه كلها ضرورية لتعزيز القدرات البشرية وتمكينها من مواجهة التحدي الذي تفرضه تنمية متواصلة.

أظهرت التجربة بوضوح منذ الخمسينات أن الحاجات الرئيسية لا يمكن إشباعها إلا ضمن اقتصاد يتوسع سريعاً. لذلك فإن من الأمور الجوهرية إنعاش النمو الاقتصادي، وتوجيه محتواه توجيهاً جديداً، والحفاظ على تصاعده بوتيرة مقبولة. وينبغي لاستراتيجية النمو أن يكون من بين أغراضها الرئيسية تحديث واسع القاعدة للزراعة الفلاحية، والسير قدماً بعملية التصنيع على أن تقوم كذلك في الوقت نفسه على تحسين الأمور التي من شأنها خلق الأعمال والمنافسة والإنجاز التجاري.

ولا بد من أن يكون الاهتمام بالعدالة الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من التنمية الحقيقية. فإعادة توزيع الدخل ووسائل الإنتاج، كالأرض، توزيعاً أعدل، أمر ضروري لتسريع التنمية وجعلها قادرة على الاستمرار. كما ينبغي أن يكون تطوير الموارد البشرية موضع الاهتمام الشديد إذ إن بوسع هذا التطوير أن يطبع الاقتصاد بطابع العدالة والكفاءة. إن على أقطار الجنوب، في إجراءاتها لإغناء ما لدى شعوبها من قدرات، أن تسعى لكي تتحقق، بحلول العام ٢٠٠٠، الرعاية الصحية الأولية، ومحو الأمية، والتعليم الابتدائي للناس كافة؛ كما عليها أن تسعى لتحقيق زيادة كبيرة في التعليم الثانوي والعالي وفي التدريب المهني والفني؛ مع التقليل من النمو السكاني.

إن الاستراتيجيات الخاصة بتنمية هي من الناس وإليهم يجب أن تكون منسجمة مع ثقافة الناس المتطورة نحو الأرقى. ففي حين سيترتب على التنمية بالضرورة حدوث تغييرات في السنن والقيم والمعتقدات الثقافية، فإن على التحديث ألا يكون مناقضاً لثقافة الناس بل أن يساهم في تطويرها.

فالاستراتيجية المصممة لتقليد أساليب الحياة والأنماط الاستهلاكية لمجتمعات الرفاهية في الأقطار الصناعية لا تتفق بداهة مع رؤيتنا للتنمية التي نريدها للجنوب. إن مثل تلك التنمية ستبرز عدم المساواة بين الناس، ذلك أنها قد تضمن مستويات استهلاكية عالية كتلك السائدة في الأقطار المذكورة إنما لأقلية صغيرة جداً من السكان في كل قطر. وبما أنها تؤدي إلى زيادة في الاستيراد وفي استخدام الطاقة فستشل كذلك عملية النمو وتشدد الضغط الواقع على الاقتصاد والبيئة معاً.

من الأولويات التي ينبغي كذلك وضعها في مقام الصدارة جعل الهياكل السياسية هياكل ديمقراطية فضلاً عن تحديث الدولة. إن محيطاً ديمقراطياً يضمن حقوق

الإنسان الأساسية هو غرض رئيسي من أغراض تنمية تركز همّها على الناس، وهو أيضاً وسيلة جوهرية لتسريع هذه التنمية نفسها. ويجب ألا يقتصر الأمر على خلق المؤسسات الديمقراطية وتقويتها بل يجب كذلك أن يشجّع تآليف المنظمات غير الحكومية والطوعية من النوع الذي يكون قادراً على تولي مسؤولية متزايدة من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي. إن مثل هذه المنظمات ذات الجذور الشعبية يمكنها، بتعبئة الموارد المحلية، البشرية منها والمالية أن تساعد على تلبية الحاجات الماسة لأعضائها، كما أنها قد تصبح بمرور الزمن من الأركان المهمة التي يقوم عليها النظام الديمقراطي.

أما في المستقبل المنظور فسيكون لدى معظم أقطار الجنوب اقتصاد مختلط لا بد فيه للدولة ولآليات السوق من أن يكمّل بعضها بعضاً بطريقة مبدعة إذا أريد لإمكانات التنمية فيها أن تتحقق. ولكي يحدث هذا، من المطلوب إجراء إصلاحات في جهاز الحكومة إضافة إلى توجيه السياسة توجيهاً جديداً. وينبغي أن يكون الهدف تحديث أجهزة الدولة، وخلق إطار مستقر وموجّه نحو التنمية للاقتصاد الكلّي، وتشجيع تنظيم الأعمال والمبادرة والابتكار، وجعل القطاع العام أكثر كفاءةً.

إن استراتيجية لتنمية موجهة نحو الناس يترتب عليها أن تهتم كثيراً بدور المرأة؛ فالأمة لا يمكنها أن تتطور تطوراً حقيقياً ما دام نصف السكان فيها مهمّشاً ويعاني التفرقة. والمرأة التي تتحمل باستمرار قسطاً أكبر من الفقر كان عليها كذلك أن تتحمل العبء الأكبر الناشىء من التكيّف وفق ظروف أزمة الثمانينات. مع هذا فهي تقوم في أقطار الجنوب كافة بدور حيوي في الأعمال الإنتاجية وفي رعاية الأسرة وإدارة البيت. لذا، وعلى أساس من الإنصاف والنمو معاً، يجب أن تولي برامج التنمية الأولوية اللّازمة لهموم المرأة وأن تضمن تسخير الموارد الكافية لتلبية حاجاتها ومطامحها.

إن خلق العلم الحديث والتقانة العصرية، وإتقانهما واستغلالهما، هي من الإنجازات الأساسية التي تميز العالم المتقدم من العالم المتخلف، وتميز الشمال من الجنوب. والفجوة المتسعة في التنمية والثروة على العموم بين أمم الجنوب وأمم الشمال ما هي إلا فجوة في العلم والتقانة إلى حدٍ كبير. لذا ستكون سياسات التنمية في المستقبل بحاجة إلى التصدي بقوة إلى ردم هوّة المعرفة التي تفصل الجنوب عن الشمال. إن المعرفة أمر حيوي لمستقبل الجنوب، ذلك أن التنمية ستعتمد كثيراً على المنافع الناتجة من التقدم في العلم والتقانة. والتقدم في هذا الحقل يستدعي التجديد في الأنظمة التعليمية، وذلك لكي يوجه مزيداً من الاهتمام إلى تعليم العلوم وتدريب المهارات الهندسية والفنية. كما سيتطلب هذا التقدم وضع سياسات للعلم والتقانة

ترسم أسبقيات واضحة لكل قطاع، وتدخل العلم والتقانة في الخطط القومية، وتؤمن الموارد الكافية لتعزيز القدرة العلمية والتقانية.

وفي حين تعاني أمم الجنوب بلا ريب التردي الحاصل في البيئة الحيوية والناشيء بالدرجة الأولى من الأنماط الانتاجية والاستهلاكية في الشمال، فإنها تواجه كذلك بصورة متزايدة ضرراً بيئياً ينشأ عن التنمية الجارية فيها. يشتمل هذا على الانحطاط في الموارد الطبيعية من جراء النمو السكاني والضغوط الاقتصادية، وتلوث الهواء والماء بسبب التصنيع السريع، والتلوث الحضري من جراء توسع المدن دون قيد أو شرط. لهذا فثمة حاجة للانتباه التام لهذه المخاطر، وذلك لكي تكون التنمية قابلة للاستمرار حقاً. فاستغلال الموارد الطبيعية يجب أن يكون عقلانياً ومنسجماً مع ضرورة الحفاظ عليها، كما يجب تشجيع ما هو غير ضار بيئياً من الاستعمالات التقانية في صناعات الجنوب. على الأقطار النامية كذلك أن تحد من الإنشاء السريع للمراكز الحضرية الذي لا يخضع للسيطرة.

إن عدداً من الأهداف والسياسات التي دعونا إليها في هذا الفصل يمكن أن يكمّل بعضها بعضاً بمرور الزمن، وسنركز مناقشتنا في الغالب على الصلات المتبادلة بينها والتي تعزز إحداها الأخرى. ولكننا نقر بأن رسم السياسة التنموية ورصد التخصيصات من الاستثمارات العامة سيترتب عليه مقايضة، ومقايضة قاسية في الغالب، فيما بين الأهداف القومية المختلفة، مثلاً بين خلق بنى ارتكازية اجتماعية وبنى ارتكازية مادية، أو بين الأسبقيات الصناعية والأسبقيات الزراعية، أو بين التوسع في التصدير والطلب المحلي. ولا مناص من اتخاذ خيارات صعبة بشأن سلسلة الأهداف المطلوب تحقيقها والتوازن فيما بينها. وستختلف هذه الخيارات بالضرورة من قطر إلى آخر.

ثانياً: حتمية التنمية

إن النمو الاقتصادي السريع والمتواصل أمر حتمي بالنسبة للجنوب، ولا مناص منه. وانتاج السلع والخدمات على نحو يتوسع سريعاً هو القاعدة المادية الوحيدة لتحسين أحوال العيش للناس فيه. إذ يقدّر أن ٣٦٠ مليون نسمة سيضافون إلى القوى العاملة في الأقطار النامية في التسعينات. ولن يمكن، إلا بنمو اقتصادي سريع، أن يُضمن لهم سنوح الفرصة لكسب معاش كريم. وإذا جاء معدل النمو بطيئاً فإنه سيضرب على الأقطار النامية ذلّ الفقر المدقع والبطالة المتفشية. لذا فإن أهمية المعدلات العالية في الاستثمار والمدخرات والكفاءة القصوى في استخدام الموارد من الأمور التي لا تحتاج إلى بيان.

والنمو، على أهميته في خلق الموارد التي يمكن أن تفسح للناس مجال حياة أفضل، ليس ضماناً بذاته لتنمية من الناس وإليهم. فعلى عملية النمو أن تكون موجهة بحيث ترفع من دخل الفقراء وإنتاجيتهم، وتشجع على استخدام مستمر للمصادر الطبيعية الشحيحة وللبيئة. وهذا كله يتطلب فحصاً وتعديلاً دقيقين لاستراتيجيات التنمية في الماضي.

بيد أن أنماط التنمية وأولوياتها ستتباين في ما بين الأقطار وفق مرحلة تطورها، وحجمها، ومواردها وغير ذلك من العوامل الكثيرة الأخرى بما فيها الموروث الثقافي. إن الإصلاحات والسياسات المؤسسية الهادفة لجعل الفلاحة على يد صغار المالكين أكثر إنتاجيةً هي من الأمور التي تكتسب أهمية خاصة في المجتمعات الزراعية. أما في الأقطار النامية شبه الصناعية، وهي غير قليلة، فإن توجيه الاستراتيجيات الصناعية لخلق صلات متبادلة تعزز إحداها الأخرى مع القطاع الزراعي فأمر هو من الأهمية بمكان. وفي الحالات كافة لا بد من اتخاذ إجراءات لتطوير قاعدة صناعية مكيفة جيداً حسب المتطلبات والقدرات الوطنية، ولتمكينها من مجاراة التقدم الفني ومن انتهاز الفرص في الأسواق الدولية.

إن حجم القطر، رقعةً وسكاناً، يؤثر تأثيراً مادياً في نمط التنمية فيه. فالسوق المحلية الكبيرة تتيح لوفورات الحجم أن تستغل في سلسلة واسعة من الصناعات. وعلى الضد، فإن على الأقطار الأصغر أن تعوّل كثيراً على التخصص وعلى التصدير وذلك لعدم وجود سوق محلية واسعة. وكما هو معهود فإن الاقتصاد الصغير المزدهر الآن، في الشمال والجنوب معاً، إنما تقدم باستغلال المجالات المناسبة في أسواق التصدير، مما يمكنه أن يزوّدها بما تحتاج إليه على نحو ناجع. لذا فالتجارة الخارجية ذات أهمية خاصة للأقطار الصغيرة.

١ ـ التنمية الزراعية والأمن الغذائي

سجّل الجنوب تقدماً كبيراً في إنتاج الغذاء والمواد الزراعية منذ الخمسينات. فالهند قد قضت على المجاعات منذ الاستقلال وهي الآن مكتفية ذاتياً في حبوب الطعام. أما نجاح الصين في ضمان الغذاء لمليار نسمة منتشرين في أرجاء بقعة هائلة الحجم لا تتوافر فيها المواصلات على نحوٍ حسن فكان نجاحاً باهراً. مع هذا ظل الجوع وسوء التغذية منتشراً في العالم النامي. هناك، حسب تقديرات البنك الدولي، ما يناهز مليار نسمة في الأقطار النامية أفقر من أن يتمكنوا من شراء الغذاء الكافي للحفاظ على حيويتهم. نصف هؤلاء يعيشون في جنوبي آسيا وشرقيها. والثلث تقريباً هم في أفريقيا شبه الصحراوية، وزهاء العشر في أمريكا اللاتينية وأقطار الكاريبي.

وتشير دراسة لما ستكون عليه الأحوال في العام ٢٠٠٠ قامت بها منظمة الغذاء والزراعة إلى وقوع زيادة أخرى في عدد الذين سيكونون بلا غذاءٍ كافٍ في الجنوب. والوضع في أفريقيا شبه الصحراوية خطر بصورة خاصة حيث سببت الحروب والجفاف والتدمير البيئي هبوطاً في ناتج الغذاء، مما أدى إلى ارتفاع حاد في الاعتماد على استيرادات الطعام.

إن فقدان الأمن الغذائي المزمن هو نتيجة للإفتقار المستمر إلى الطاقة الاقتصادية على انتاج الحد الأدنى من المقدار الضروري للغذاء أو على شرائه. والأسباب كثيرة، وهي تختلف من قطر إلى قطر ومن منطقة إلى منطقة. من هذه الأسباب: عدم المساواة في ملكية الأرض وتوزيعها، لا سيما في بعض أقطار أمريكا اللاتينية والأقطار الآسيوية، مما يؤدي إلى عدم امتلاك الأرض على الاطلاق أو الافتقار إلى أرض كافية ذات نوعية جيدة بالنسبة لصغار المزارعين، وقلة فرص العمل والحصول على دخل بالنسبة لفقراء الريف والمدن معاً؛ وقلة الاستثمار في البنى الارتكازية الأساسية في الريف؛ والافتقار إلى رأس المال والائتمان بالنسبة لصغار مالكي الأراضي؛ والسياسات الحكومية التي تميل إلى التفريق ضد القطاع الزراعي، لا سيما انتاج الغذاء؛ عدم كفاية الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات العناية والإرشاد في المناطق الريفية، بما في ذلك القصور في نشر المعرفة الفنية؛ والأنظمة القاصرة الخاصة بتوزيع الغذاء وتسويقه. إن هذه الظروف إنما يكتب لها دوام البقاء لأن فقراء الأرياف لا وزن لهم في الهياكل السياسية وبالتالي لا تأثير لهم في السياسات القومية.

إن التقدم الزراعي عريض القاعدة، والتحسن المستمر في إنتاجية فقراء الأرياف وفي دخولهم هما من الأمور المركزية في تحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الزراعي الشامل. كما أن استراتيجية تقوم على تحديث القطاع الفلاحي الصغير والمتوسط وتبرمج لتحقيق الأمن الغذائي هي الطريقة المثلى التي يمكن بواسطتها للقطاع الزراعي أن يساهم مساهمة تامة في تنمية عادلة ومتواصلة. وتفيد التجربة بأن معاملة القطاع الزراعي على أنه مصدر فقط «للفائض الاستخراجي (أو: المنتزع)» أو «للتراكم البدائي» من خلال التلاعب بالتبادل التجاري الزراعي أو من خلال البيع الجبري لمنتوجات الحقول إلى الدولة بأسعار منخفضة، أو فرض الضرائب الزراعية، إنما هي معاملة يمكن في النهاية أن تكون غير منتجة، ومضادة للإنتاجية. إن مثل هذه المعاملة للقطاع الزراعي تعتبر بمثابة توزيع غير عادل لمكاسب النمو الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية. ثم إن ما ينشأ من هذا من ركود في الدخل الريفي يعيق بدوره الجهود الرامية إلى تسريع التصنيع، في حين أن نجاح هذا التصنيع إنما يعتمد على التوسع في أسواق المنتوجات الصناعية.

يمكن كـذلك مشـاهدة النتـائج المضرة النـاجمة عن إهمـال الزراعـة في التّحـول التدريجي الجاري في كثير من الأقطار النامية، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، من أقطار مصدّرة للغذاء إلىٰ مستوردة صرف لـه. ومما عجّـل في هذا التحـول إلى حدٍ مـا كذلك سياسات الأقطار النامية التي أدت معوناتها الكبـيرة لمزارعيهـا الى تخفيض أسعار الغذاء العالمية فأعاقت بذلـك الحملة الراميـة إلى توسيـع النـاتـج الغذائي في كثـير من الأقطار النامية. كما أن المعدلات العالية للنمو السكاني والنزوح السريـع إلى المدنً قـد أبرزت التفاوت بين الانتاج والميول الاستهلاكية. ومما عمل على استفحال هذا الوضع مـا ظهـر من أنمـاط متغـيرة في الاستهـلاك الغـذائي. إن استـيراد الـطعـام الـرخيص والسياسات الحكـومية التمييـزية تشجـع في الغالب عـلى استهلاك المـواد الغذائيـة غير المنتجة محلياً. وتشير التجربة التنموية في الجنوب، وكذلك تجربة الأمم المتقدمة صناعياً في الوقت الحاضر، إلى أن تحقيق اقتصاد متنوع ذي قطاع صناعي كبير لا يمكن أن يتم إلا بإنشاء قطاع زراعي حديث، عريض القاعدة، ووفير الإنتاج.

وعلى التنمية الـزراعية في المستقبـل أن تشدد كـذلك كـل التشديـد على مسـألة الحفاظ على البيئة. ثمة مخاوف أفادت مؤخـراً باحتـمال حدوث نقص غـذائي في العالم من جراء الضغط المتزايد على بيئة الأرض. إن ما يجـري في أجزاء كثـيرة من العالم من انحطاط في المصادر الطبيعية، كتردي حالـة التربـة وانخفاض مستـوى الماء والتصحّـر وإزالـة الغابـات، يساهم في هبـوط مقـاديـر الغـلال وفي تنـاقص مسـاحـات الأرض المزروعة. كما أن التغيرات المناخية التي قد يسببها ارتفـاع درجات الحـرارة على سـطح البسيطة يمكن أن تزيد كذلك من الخطر الذي يتهدد الأمن الغذائي في العالم.

٢ ـ الاصلاحات في أنظمة حيازة الأرض

إن الإجحاف الفاحش في عدم المساواة في ملكية الأرض كان دائـماً من العقبات بوجه التقدم الزراعي الواسع الانتشار وتحقيق الأمن الغذائي. فالتركيـز الكثيف لملكية الأراضي ينتـج منه في الغـالـب إبطاء في تـوسيع الـرقع المـزروعـة، وإعـاقـة للنمـو في الإنتاجية الزراعية، وتشـويه لأنمـاط التقدم الفني، ممـا يؤدي إلى استخدام غـير ناجـع لموارد المناطق الريفية. وحـين يحصل التحـديث الزراعي في مثـل هذه الـظروف فإنـه يحقق في ترقية القـدرات الاقتصاديـة والتقانيـة لصغار المـزارعين والعـمال الزراعيـين. والنتيجة هي التقلص في الاقتصاد الفـلاّحي والزيـادة في الإزدواجية التقـانية والبـطالة الريفية مع الأثر الذي يتركه التغيّر السكاني على الأرض. لا بد للتحديث الزراعي من أن يكون عريض القاعدة إذا أريد له أن يساهم مساهمة تامة في تحقيق أهداف التنميـة التي هي من الناس وإليهم.

إن إصلاح نظام الأراضي على نحو يؤدي إلى أنماطٍ أكثر عدلاً في الملكية واستخدام أكثر كفاءة للأرض أمر لا غنى عنه لزيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وتشهد على صحة هذا تجارب الكثير من الأقطار النامية. على أن أنماط ملكية الأرض واستغلالها تختلف اختلافاً واسعاً في الجنوب؛ لذا فمن غير الممكن التعميم بشأن الظروف المؤسسية المثالية للنمو الزراعي دون الأخذ في الاعتبار الصفات الخاصة بالقطر المعني.

بيد أن هناك متطلبات إقليمية معينة بالذات. ففي أفريقيا شبه الصحراوية ينبغي أن يكون الهدف ألا تؤدي التغييرات الحتمية في أنظمة التساوي التقليدية الخاصة بحيازة الأرض إلى تركيز شديد في الملكية أو إلى أنظمة «المعابر المفتوحة». وهناك في كثير من أقطار أمريكا اللاتينية حالة واضحة تبرر إعادة توزيع الأراضي لمصلحة الفقراء وتدعو إلى اتخاذ سياسة تمنع تركيز الأرض في يد قلّة من كبار المالكين. أما في آسيا فإضافة إلى إصلاح نظام الأراضي فيها، هناك حاجة لإصدار تشريعات لحماية مصالح المزارعين الذين يعطون جزءاً من الغلة لصاحب الأرض، وكذلك لحماية مصالح العمال الزراعيين.

يمكن لإصلاح يجري في نظام الأراضي أن يأتي بمنافع كثيرة. إنه يسهّل توجيه الاستثمار وعرض الائتمان وغير ذلك من الخدمات توجيهاً جديداً نحو صغار الفلاحين والمتوسطين منهم. وإذ يُجعل من كل عائلة أسرة مسؤولة عن أرضها وانتاجها ومعاشها، فإن الحاجة إلى المعونات الغذائية، وهي باهظة الكلفة وثقيلة العبء إدارياً، والحاجة إلى برامج التقنيين وإلى مشاريع العمل من أجل الطعام وما أشبه تتضاءل إلى الحد الأدنى. عندئذٍ يمكن للدولة أن توزع مواردها الادارية المحدودة للقيام بأعمال أجدى كالمساعدة الفنية وخدمات الإعانة والإرشاد والائتمان ودعم التسويق. والواقع أن تقديم هذه الخدمات يحتمل أن يصبح أكثر تعقيداً وذلك نتيجة للحاجة إلى خدمة الكثيرين من صغار المالكين عوضاً عن خدمة عدد قليل فقط من كبار أصحاب الأراضي. يضاف إلى هذا أن نزوح أهالي الأرياف من الذين لا يملكون أرضاً ولا يتولون عملاً إلى المدن أمر يمكن التقليل من تدفقه مما يخفف من العبء الملقى على عاتق الدولة لتهيئة البنى الإرتكازية الاجتماعية في المراكز الحضرية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأخرى. ولجعل إصلاح نظام الأراضي ناجعاً، من الضروري تبني سلسلة واسعة من إجراءات الدعم تصمّم لتحسين الإنتاجية وتحديث الزراعة الفلاحية وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية وتجديد خصوبتها.

٣ ـ البنية الارتكازية، استصلاح الأراضي، البحث والإرشاد، الخزن، والائتمان

لكي يصبح الأمن الغذائي حقيقة واقعة فإن استثمارات الدولة وسياساتها التشجيعية ستكون هي أيضاً بحاجة إلى توجيه جديد لمصلحة صغار الفلاحين والتعاونيات. سيتطلب هذا انفاقاً واسعاً على البنى الإرتكازية والتحسينات التقانية. فقنوات الري ووسائل النقل لا بد من توسيعها عاجلاً. والبحث والتطوير ينبغي توجيهها نحو توليد تقانات زراعية ونشرها على أن تكون من النوع الذي يخدم حاجات صغار المزارعين من أصحاب الأراضي الصغيرة. كذلك يجب بذل الجهود لتوفير ائتمان مؤسسي للغالبية الساحقة من صغار المالكين الذين لا مجال لهم للحصول على مثل هذا الائتمان. ولا يقل أهمية عن هذا كله العمل لتحسين القدرات البشرية من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب وفي الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ومن الأمور الحيوية لتشجيع الإنتاج الزراعي تهيئة الأرض للزراعة من خلال التسوية والري والبزل وغير ذلك من بنى الدعم الإرتكازية مثل الطرق والكهرباء وتسهيلات التسويق. إن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تجعل من الممكن البدء بزراعة مناطق واسعة من الأراضي المبشرة بالخصب يمكن أن تحفز كثيراً على زيادة النمو الزراعي في الكثير من الأقطار الأفريقية. أما في الأقطار الآسيوية الشحيحة الأرض فإن الري والبزل هما من أنجع الوسائل لرفع الناتج لأنها يعملان على زيادة غلة الأرض فضلاً عن إتاحة المجال لزراعة محصولات متعددة. ثمة مجال كبير لمثل هذا التطوير من خلال مشاريع صغيرة، كثيفة العمل، وهي مشاريع يمكن في الغالب القيام بها على أساس تعاوني.

إن ما يمكن أن يساهم به البحث والإرشاد الزراعيان في التحويل التقاني في الزراعة أمر واضح من التجربة التي جرت في أقطار متعددة في الجنوب في العقود القليلة الماضية. والنجاح الذي حققته الثورة الخضراء في آسيا ينطوي على دروس يمكن أن تنتفع منها الأقطار ذات النمو الزراعي البطيء. غير أن من الواضح كذلك أن تقانات الثورة الخضراء لا يمكن نقلها ببساطة من منطقة إلى أخرى أو من قطر إلى آخر. وعلى العموم فإنها، كما تبينّ حتى الآن، أكثر ملاءمة لظروف مستقرة، متسقةٍ، غنية الموارد مع ماء وفير وتربة جيدة كما في سهول الطمي ومناطق الدلتا في معظم أنحاء آسيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية وفي مناطق صغيرة من افريقيا. هذه التقانات لا تعمل على زيادة الإنتاجية بالتساوي في أوساط هشة ومعقدة بيئياً للأرجاء الداخلية البعيدة في القارات الثلاث، لا سيما في مناطق الأراضي الجافة وأراضي

الزراعة المطرية، أو حيث تكون طبيعة الأرض ليست على سواء، أو في تربة فقيرة أو متآكلة.

وقد خلقت تقانات الثورة الخضراء مشاكل معينة في بعض الأقطار. فالزيادة المتواصلة في الناتج أصبحت تعوّل كثيراً على توفير مستمر لأنواع جديدة من البذور كلما فقدت البذور السابقة ذات الغلة العالية مقاومتها للأمراض والأوبئة. ثم إن الاستعمال الواسع الانتشار لأنواع قليلة من البذور أدى إلى تفاقم المشاكل الخاصة بأمراض الحاصلات بالنظر للتقليل الجاري في التنويع الحيوي. كما أن الاستخدام غير الصحيح للأسمدة والمواد الكيميائية سبّب مشاكل صحية وساهم كذلك في تلويث مياه الشرب. وقد عملت التقانات الجديدة أيضاً على زيادة اعتماد المزارعين على مراكز البحث الزراعية، وعلى شركات كبرى شمالية في بعض الحالات.

ولكي يكون البحث قادراً على خدمة حاجات المزارعين بشكل ناجع فإن عليه أن يكون أكثر التصاقاً بالموقع المحلي المعني وأشد تجاوباً مع ظروف المزارعين ومتطلباتهم في المناطق المختلفة. وقد ثبت في هذا الصدد أن اتباع مدخل «الأنظمة الحقلية» في البحث الزراعي، وهو مدخل يعتبر الحقل كوحدة انتاجية متكاملة، ثبت أنه كان ناجعاً في كثير من أقطار الجنوب، إذ أنه يعير أهمية أكبر للاستخدام الناجع لكافة الموارد المتاحة للمزارعين الفقراء، وأهمية أكبر لما يواجهونه من ظروف حرجة، ولحاجاتهم الماسة أيضاً.

إن افريقيا على الأخص بحاجة إلى نظام قوي للبحث الزراعي يقوم بالبحوث في مواقع معينة بالذات في ظروف تعتريها تربة هشة، وندرة في مياه الري، وتنوع في المحاصيل، إضافة إلى طارئات المناخ. على أن أغلبية الأقطار في المنطقة لا طاقة لها بمثل هذا النظام على انفراد، لذلك فإن تطبيقه يتطلب مزيداً من التعاون بينها. إن تعاوناً كهذا قد يجعل من الممكن إقامة علاقات قوية مع مراكز البحث الزراعية العالمية المشاركة في «المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية» (CGIAR)، كما يجعل من الممكن تطوير التقانات واختبارها. ينبغي أيضاً إعارة اهتمام خاص للمرأة بصفتها منتجاً رئيسياً للغذاء، على أن ينصبّ هذا الاهتمام على أمور التدريب وشؤون الإعانة والإرشاد، وفسح المجال أمام المرأة للحصول على المدخلات والائتمان.

والإدارة الرشيدة للبيئة شرط من شروط التنمية الزراعية المستمرة. كانت التقانات المستخدمة في الماضي، في بعض المناطق الرامية إلى تحقيق زيادة عاجلة في الناتج والربح، من النوع المخرب جداً للتربة والمياه والغابات. لهذا فلا بد للبحوث الزراعية من أن تعطي الأولوية، عوضاً عن تلك التقانات، لوضع أساليب من شأنها أن ترفع مقادير الغلة وتكون متوائمة مع الظروف الحقلية المحلية، ويمكن تطبيقها على

مـدى فترات طـويلة، لا سيما في المنـاطق الاستوائيـة وشبه الاستـوائيـة، دون تخـريب للبيئة.

من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن ثمة اهتماماً متزايداً بالفلاحة العضوية، أي المعتمدة على موارد الطبيعة، وهو اهتمام أطلقه القلق المتنامي بشأن البيئة في عدد كبـير من أقطار الشمال. وتشير البحوث الحديثة الجارية أن هذا النوع من الفـلاحة ذو قـدرة على المنافسة إزاء الزراعة ذات القاعدة الكيميائية، كما أنه ذو قـدرة على تلبيـة مطالب الغذاء بطريقة تحافظ على البيئة. وهكذا يمكن لخبرة الجنوب التقليديـة أن تكون شيئـاً كبيراً ذا قيمة عظيمة عندما تصبح الفلاحة العضويـة جزءاً من المسلك العـام لأساليب الزراعة في العالم.

وكـما أن تعزيـز البحوث لمنفعـة صغار المـالكين من أصحـاب الأراضي هـو من الأمور المهمة، فإن من المهم كذلـك على حـد سواء إقـامة أنـظمة لـلإرشاد الـزراعي الناجع لتشجيـع تبني التقانـات الجديـدة وتوفـير أجهزة لمتـابعة فعـاليتها في الاستعـمال الفعلي. إن أساليب الإرشاد الملائمة لظروف صغـار المالكـين هي من الأمور المـطلوبة للتغلب على الحذر الطبيعي الذي يتصف به المزارعون الفقراء، إذ لا طاقة لهؤلاء عـلى المغامرة بتجربة تطبيقات حقلية جديدة. ولتشجيع استعمال التقانات الجديدة على نطاق واسع فإن الحاجة تدعو كذلك إلى وجود أنظمة للمشاركة في الأخطار، وإلى دعم مالي على شكل ائتمان، وإلى تجهيز مضمون لمدخلات مهمة مثـل البذور ذات الغلة العـالية والأسمدة والمواد الكيميائية المقاومة للآفات الزراعية.

ويتعرض المزارعون إلى خسائر باهظة في الحاصلات من جراء أنظمة الخزن غير الوافية وغير الناجعة. ففي بعض الأقطار، لا سيما في افريقيا شبه الصحـراوية، تقـدر خسائر الحاصلات، بما في ذلك الضرر الذي تسببه الآفات الزراعيـة، بما لا يقـل عن ٤٠ بالمائة من المحصول الكلي. لذا فإن إدخال تقانات محسنـة تستعمل قبـل الحصاد، بمـا في ذلك استخـدام طرق بسيـطة ولكنها نـاجعة في السيـطرة على الآفـات، وإنشاء وسـائل خزن جيـدة في الحقـل وخارجـه معاً، يمكنهـا أن تزيـد من التجهيزات الغـذائية زيادة كبيرة جداً. وبما أن المـرأة هي المسؤولة الأولى عن خـزن الحاصـلات في كثير من الأقـطار فلا بـد من القيام بمجهـودات خاصـة تضمن للمـرأة الانتفـاع من إجـراءات الدعم، لا سيما ما يتعلق بالتدريب والاستثمار.

إن المجال المحدود أمام صغار المالكين للحصـول على الائتـمان المؤسسي كان من الحواجز الرئيسية بوجه تبنيهم التقانات الجـديدة. فقـد قُدِّر أن عـدد المزارعـين الذين حصلوا عـلى ائتمان رسـمي في أواسط الثـمانينات لم يتجـاوز ٥ بالمـائة من المـزارعين في افريقيا و١٥ إلى ٢٠ بالمائة منهم في آسيا وأمريكا اللاتينية. ولا تزال أعمال الائتـمان في

المناطق الريفية في كثير من الأقطار يقوم بها المرابون والتجار، بفوائد ربوية فاحشة في أغلب الأحيان. قد يكون هذا مفيداً في حالات الطوارىء ولكنه ليس ملائماً لتمويل تنمية زراعية. لذا فثمة حاجة واضحة لتوسيع مجال الائتمان بأسعار فائدة معقولة. ومن الممكن تقديم مثل هذا الائتمان بطرق متنوعة، مثلاً: تشجيع المصارف على توسيع عملياتها في المناطق الريفية وإقامة مؤسسات متخصصة في الائتمان الريفي؛ مساعدة المجتمعات الريفية، والنساء فيها خاصةً، على تحويل مؤسساتها التقليدية الخاصة بالمدخرات والقروض إلى منظمات مالية رسمية؛ تسعى إلى التخفيف من معايير الاستحقاق المتشددة التي تطبقها أغلبية مؤسسات الإقراض، وإدخال أشكال أخرى من الكفالات غير الرهن العقاري (مثل الكفالات الجماعية)؛ أو تبسيط إجراءات القروض وذلك لتخفيض كلفة العمليات؛ وتشجيع إقامة المؤسسات الشعبية للمساعدة في إدارة الائتمان وللعمل على بقاء أنظمة الائتمان الريفي.

٤ ـ حوافز الأسعار

إن التبادل التجاري في المنتوجات الزراعية هو من المقرِّرات المهمة لتوزيع الدخل بين المناطق الريفية والحضرية، وهناك أيضاً ما يثبت أن الزراعة على يد صغار الفلاحين تستجيب لحوافز الأسعار ضمن حدود طاقتها التقانية. ففي الماضي فرّقت السياسات الخاصة التعّرفات وأسعار الصرف والأسعار الداخلية للمنتجات ضد المنتجين الزراعيين، بمن فيهم من المزارعين الفلاحين، في أغلب الحالات. وقد كانت الحماية المجدية للزراعة حماية بسيطة أو سالبة في كثير من الأقطار النامية بالنظر لوجود حماية شديدة للصناعة؛ وعملت أسعار الصرف المبالغ فيها وسياسات التسعير الداخلي على تعزيز هذا التحامل ضد الفلاحة وأحبطت الهمم في زراعة المواد الغذائية وغيرها من الحاصلات. إن وضع إطار لسياسة تقدِّم للمزارعين حوافز كافية لزيادة الانتاج لهو أمر جوهري للتقدم الزراعي والاتجاه نحو الأمن الغذائي.

٥ ـ العمل خارج الحقول

نجد في عدد من الأقطار النامية، حيث فقراء الأرياف لا يملكون أرضاً، أن نسبة هؤلاء عالية جداً وأن مجال إعادة توزيع الأراضي عليهم محدود نظراً لشحها ولصِغَر حجم الملكيات أصلاً. لذلك يجب اتخاذ الخطوات الضرورية لتأمين العمل خارج الحقول سواء في الأعمال العامة الإنتاجية أو في الصناعات الريفية، والنص على ذلك بشكل بارز في أية استراتيجية ترمي إلى تشجيع الأمن الغذائي في الأقطار ذات الأعداد الكبيرة جداً من غير المالكين أرضاً، ممن لا يمكن إعطاؤهم أرضاً أو عملاً في

القطاعات الحديثة من الاقتصاد. سنعود إلى هذه المسألة فيما بعد عند بحثنا السياسة الصناعية.

٦ ـ المعونات الغذائية

استخدمت المعونات الغذائية والتقنين الغذائي استخداماً واسعاً كوسيلة لتوفير الطعام للفقراء. ففي الصين كان التقنين في الخمسينات ضرورياً لضمان تجهيزات غذائية وافية للأعداد الهائلة من السكان. واستخدمت كوبا التقنين لتحقيق ما يعتبر من أعلى المستويات في التغذية والصحة في أمريكا اللاتينية كلها. بيد أن هذه التجارب أثبتت كذلك أن تحقيق التحسينات المتواصلة في الأمن الغذائي إنما تمّ بسبب ما قامت به الإصلاحات الهيكلية والسياسية من دور حيوي في رفع القدرات البشرية وتمكين فقراء الأرياف من زيادة ناتجهم من الطعام وغيره من السلع الأساسية.

كانت التجربة فيما يتعلق بالمعونات الغذائية تجربة مختلطة في واقع الأمر. فاستخدامها الناجح يحدّ منه الضعف الإداري. والمعونات تُلقي عبئاً ثقيلاً على عاتق المالية العامة؛ كما حدثت حالات أدى فيها تضافر العجز المتزايد في الميزانية، والزيادة السريعة في الطلب على الغذاء، والتجهيز غير المرن، إلى انهيار نظام توزيع الطعام في نهاية المطاف. كما أن كلفة المعونات الباهظة تقلل كذلك من الموارد التي يمكن انفاقها على البنى الإرتكازية والخدمات الضرورية لتمكين فقراء الأرياف من زيادة ما ينتجونه من طعام وتمكين فقراء المدن من زيادة مستويات التغذية لديهم.

يضاف إلى هذا أن منافع المعونات قد تتسرب بسهولة إلى الشرائح ذات الدخل الأعلى من السكان إلاّ إذا جرى توجيه المعونات توجيهاً فعّالاً نحو ذوي الدخل المتدني. ومن الوسائل التي ترمي إلى تحاشي هذا الخطر أن تقدَّم المعونات للأطعمة المغذية، ولكنها أطعمة رديئة فيما يزعم، مثل القريسة (Cassava نبات استوائي له جذر نشوي يُصنع منه نوع من الدقيق) والبقول والحبوب غير المجروشة، وهي التي يستهلكها الفقراء في العادة. هذا ويجب أن ترتبط المعونات الغذائية ارتباطاً وثيقاً ببرامج التغذية، على أن تعطى الأولوية لحاجات النساء والأطفال الخاصة، فهؤلاء هم الذين يعانون أشد العناء من سوء التغذية والفقر وذلك من الناحيتين العددية والنوعية لكثرة أعدادهم وقسوة شدائدهم.

٧ ـ تعزيز التصنيع ذي القاعدة العريضة

تظل الحاجة إلى تشجيع التصنيع في الأقطار النامية على قوتها أبداً. فالتنمية الصناعية السريعة هي وحدها القادرة على خلق الموارد لتلبية مطالب سكانها الأساسية

في الغذاء والصحة والتعليم والسكن، ولتوفير الأعمال لقواها العاملة المتزايدة العدد. وإلى جانب تطوير السوق الداخلية الجماهيرية للسلع الأساسية وتقوية الروابط الأمامية والخلفية في داخل الاقتصاد القومي، ستكون الأقطار المذكورة بحاجة كذلك إلى التوسع العاجل في تصدير السلع المصنعة وذلك لكي تدعم ميزان مدفوعاتها وتقلل من تعرّض اقتصادها للأخطار. وفي عصرٍ يتميّز فيه الاقتصاد الدولي بالمنافسة الحادّة كعصرنا الحاضر سيكون النجاح في هذه المهمة مرتبطاً كل الارتباط بالتحديث في قاعدة تلك الأقطار الصناعية والتقانية، ومن ثم بالكفاءة في استخدام طرق وعمليات الإنتاج كثيفة المعرفة وفي استيعابها ونشرها في داخل الصناعة.

تحتاج الأقطار النامية لتحقيق هذه الأهداف إلى أن تطوِّر في استراتيجياتها السابقة للتصنيع، إذ كانت في الغالب غير ملائمة لحاجاتها ومواردها معاً. كانت الصناعات التي أنشئت غير متوائمة بشكلٍ حسن مع الظروف والمهارات المحلية، ولم تستخدم الموارد المحلية إلا استخداماً قليلاً أو غير ناجع، وتطلبت حداً عالياً من المواد المستوردة ومن مدخلات الطاقة. وكانت الروابط المناسبة مع الزراعة والتوازن الإقليمي في التنمية الصناعية من المسائل التي أهملت على الخصوص. يضاف إلى هذا أن الصناعات غالباً ما اعتمدت اعتماداً يفوق الحد على سوق محلية ذات حماية وأخفقت في انتهاز الفرص فيما يتعلق بوفورات الحجم والتغيّر الفني وعمليات التعلّم. ولم يعر ما يكفي من الاهتمام لإمكانية إقامة مشاريع متعددة الجنسيات من الجنوب لخدمة الأسواق الإقليمية.

وفي كثير من الحالات منحت الحماية، عن طريق حواجز تجارية شديدة، إلى مشاريع محلية مرتبطة في الغالب بشركات أجنبية كبرى أو مملوكة من قبلها، وهي تقوم بالإنتاج لسوق محلية صغيرة تتألف من أقلية من السكان، ولا تساهم في التصدير إلاّ قليلاً. ومع أن هذا النمط من النمو الصناعي رفع موقتاً من الإنتاج والعمالة، غير أن مُكْنَتَها سرعان ما استُنفدت. وبالنظر إلى أن هذه الصناعات موضوع البحث اعتمدت كثيراً على الطلب الشديد على الطاقة وعلى البنى الإرتكازية الحضرية وعوّلت كثيراً على ما يستورد من المدخلات والسلع الرأسمالية وكذلك على تَعْرفات الحماية العالية، مما أدى إلى تباطؤ الإنتاج والتحديث، فقد أصبح هذا النمط من التصنيع غير قابل للدوام.

ولا بد من إعارة أهمية خاصة لروابط الصناعة بالزراعة. فالتوسع السريع في زراعة الحاصلات الغذائية يمكن تسهيله عن طريق التصنيع. إن توسيع الأعمال الزراعية يولّد طلباً متزايداً على القطاع الصناعي لا سيما في اقتصاد زراعي كبير، فهو يتطلب عرضاً متنامياً من الأدوات والمعدات والسلع الاستهلاكية والخدمات من جانب

قطاع التصنيع وغيره من قطاعات الاقتصاد لتجهيز المزارعين. من الضروري كذلك، لغرض إزالة الفقر في الأرياف من الأقطار ذات الكثافة السكانية العالية أو النمو السكاني السريع، خلق مجالات للعمل على نطاق واسع ليس فقط في الزراعة بل في غيرها من الفروع ولا سيما في تصنيع السلع وإنشاءات البنى الإرتكازية كذلك.

إن قسماً كبيراً من مثل هذه الصناعة الجديدة ليس بحاجة إلى أن يكون كثيف رأس المال، ويمكن إقامته في المناطق الريفية كما جرى مثلاً في الصين وغيرها من أقطار شرقي آسيا. فالصناعات الريفية يمكنها أن تكون ناجعة جداً في تشجيع العمليات كثيفة العمل وتشجيع التصنيع للموارد المحلية. إن نشر الصناعات الصغيرة في أرجاء الريف وتحسين البنى الإرتكازية في المناطق الريفية هما على العموم من العناصر الأساسية في الجهود الهادفة إلى تقليل التباين في الدخل والثروة وإلى خلق توازن أفضل في الفرص الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية. وينبغي في الوقت عينه أن تشدد الصناعات الريفية على إنتاج المواد الاستهلاكية والمدخلات الزراعية المكيفة حسب الظروف المحلية. كما أن مكننة الزراعة التي يجري إدخالها على أطوار أكثر عقلانية مما جرى في المحاولات الماضية ستساهم ليس فقط في تحسين القاعدة العريضة للإنتاجية الزراعية بل كذلك في التنمية الصناعية. إن إنتاج الأدوات والعُدد الزراعية الحديثة والبسيطة، سيكون ملائماً لعمل الصناعات الصغيرة النطاق، التي ما إن تتوسع حتى تضاف بدورها إلى خزّان المهارات الصناعية وتخلق مزيداً من فرص العمل.

لقد ظلّت الكفاءة الاقتصادية والحيوية التقانية من الأهداف المهملة نسبياً في السياسة الصناعية في الأقطار النامية بعامة باستثناء عدد قليل منها. إن المركزية المفرطة والبيروقراطية في آليات التخطيط، والافتقار للتوافق بين السياسات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية على انفراد وبين سياسات الاقتصاد الكلي، والاستهانة بالمبادىء الاقتصادية المعترف بها، غالباً ما أدّت إلى العجز في توفير حوافز وافية بالغرض لتقليل الكلفة وتحسين النوعية. كما أدَّت أيضاً إلى استخدام غير ناجع لرأس المال والطاقة وإلى نمو بطيء في التقدم الفني. إن تصحيح هذه الحالات المشوّهة ينبغي أن يكون هدفاً مهماً من أهداف الإصلاحات في السياسة.

كانت سياسات الدولة التشجيعية في الحقل الصناعي تعتمد في الغالب اعتماداً يفوق الحد على حوافز ضريبية تمييزية، أو ائتمان تدعمه الإعانة المالية، أو على حماية ضد الاستيراد. وكانت هذه الإمتيازات تمنح في حالات كثيرة كهبات ولا تكون معلقة على شرط حسن الأداء. أما النتائج فهي هبة لمنافع غير عادلة لفئة محظوظة على حساب دافع الضريبة، وإلقاء عبء إضافي على عاتق المالية العامة، وإعاقة التقدم في عمليات التقانة والتعلّم في القطاع الخاص. وقد منحت، في عدد من الحالات،

حوافز معينة مثل فترة إعفاء ضريبي لمنفعة مصالح خاصة دون أن تحكمها اعتبارات اقتصادية موضوعية. هذه المداخل جعلت كذلك من الصعب على الحكومات أن تكيّف سياساتها وفق الظروف والأولويات المتغيرة. وكانت الحيلة النهائية سوء التخصيص للموارد، والنقص في إيجاد الأعمال، والتبديد الذي يرافق الفشل في الاستغلال التام لوفورات الحجم، مما يهزم الغرض بأسره الذي تهدف إليه سياسة الحكومة الصناعية. إن إنهاء هذا النظام في الحماية التمييزية والدعم المالي يجب أن يكون في المقدمة على جدول الاصلاحات للسياسة الاقتصادية.

وقد كان السجل الرديء الخاص بخلق الأعمال من العيوب الخطيرة على وجه الخصوص في عمليات التنمية الماضية، وهذا أمر يتصل اتصالاً وثيقاً بإهمال الكفاءة الاقتصادية. إن توليد فرص عمل متواصلة للعدد الهائل والمتزايد باستمرار من العاطلين أو العاملين بأجور أقل من الاستحقاق لهو أمر أساسي في التوجه نحو تنميةٍ من الناس وإليهم. ويتطلب هذا تشجيع آليات مبدعة للوفاء بحق الناس في كسب معاشهم.

ومع أنه سيكون من الضروري إدخال كثافة رأسمالية في أقسام كثيرة من الهيكل الصناعي، فإن السياسة في المستقبل تحتاج إلى تشجيع التبني لطرق تأخذ بكثافة العمل على نحوٍ يزيد من منافع الاستخدام للنمو الصناعي ويكثر من آثاره المضاعِفة على الأقسام الباقية من الاقتصاد. إن تحولاً في الناتج الصناعي نحو سلع استهلاكية على نطاق واسع يمكن أن يزيد بذاته من كثافة العمل ومن الاستخدام في الصناعة، كما يمكنه أن يقلل من متطلبات التحويل الخارجي. هذا وإن إصلاحاً في الحوافز الصناعية لمصلحة المشاريع ذات النطاق الصغير وكثافة العمال العالية، إضافة إلى البحوث التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على تقانة ذات كثافة رأسمالية، من العناصر المهمة كذلك في استراتيجيات تصمم لزيادة الإستخدام في القطاع الصناعي.

أما العيب الآخر في التوجهات الماضية فهو أن التنمية الصناعية كانت في الغالب موزعة بشكل غير متساوٍ بين الأقطار مما سبّب عدم التوازن على المستوى الإقليمي، الأمر الذي ينحو إلى تفاقم الآثار العكسية الاجتماعية والبيئية المتصلة بالتصنيع. إن تصنيعاً ينتفع من الفرص لخلق صناعات ريفية ومشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم يمكنه أن يساعد في تحقيق توازن أفضل في التنمية الصناعية. كما أن ثمة حاجة كذلك لاتخاذ إجراءات معينة ترمي إلى تجنب تركيز النشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية الكبيرة وإلى تشجيع انتشارها في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٨ ـ تطوير صناعة الخدمات

على الأقطار النامية أن تسعى للاستفادة من الفرص الكثيرة المتاحة في صناعة الخدمات. تكوِّن هذه الصناعة قطاعاً كبيراً في الجنوب، كما هو الحال في الأقطار المتطورة. وهي مهمة ليس فقط في القطاع غير الرسمي بل في مجالات أخرى كذلك مثل السياحة والمالية والإنشاءات والاتصالات. والمساهمة التي يمكن أن تقوم بها صناعة الخدمات الناجعة للنمو الاقتصادي، بتقديم سلسلة واسعة من الخدمات بكلفة زهيدة للقطاعين المنتجين ـ الزراعة والصناعة ـ هي الآن مساهمة معترف بها تمام الاعتراف.

وقد فتح التقدم الحديث في العلم والتقانة، كذلك، مجالات جديدة في قطاع الخدمات ينبغي للأقطار النامية أن تستغلها استغلالاً كاملاً. فالتقدم في وسائل الاتصالات والمعلومات لا يساهم في جعل عمليات الإنتاج أكثر كفاءة بل يمثل كذلك أركاناً جديدة للنمو السريع. إن اتقان هذه التقانات واستخدامها الواسع ضروريان للمحافظة على قدرة الجنوب على المنافسة في الأسواق العالمية. ويتسع كذلك نطاق الفرص للتجارة الدولية في الخدمات وقد حققت بضعة أقطار نامية بعض النجاح في تصدير الخدمات المتصلة بالإنشاءات وغير ذلك من الخدمات التعاقدية، بل حتى في مجالات التقانة المتقدمة مثل منظومات ضبط الكومبيوتر وخدمة البيانات.

٩ ـ استراتيجيات التجارة من أجل التنمية

أ ـ نمو الصادرات والتنويع

لقد أصبح لزاماً في كثير من الأقطار النامية أن يجري تنويعٌ في الصادرات وذلك لتسريع معدل النمو لسلع التصدير المصنعة. وقد اتضحت أهمية القيام بالتصدير للإنعاش الاقتصادي والتصنيع عندما أصبح الشحّ في التحويل الخارجي يمثل العقبة الرئيسية أمام النمو الاقتصادي. فالاستيرادات قد ضغطت أصلاً إلى حدٍ لا يترك مجالاً، في المدى القصير، لحصول وفورات في التحويل الخارجي من خلال تخفيضات إضافية في الاستيرادات.

إن الظروف الاقتصادية العالمية في الوقت الحاضر أخذت تعمل على تفاقم العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب فتزيد من عدم تكافئها، كما أن هذه الظروف هي الآن أقل ملاءمة للتوسع في تصدير السلع المصنعة من الجنوب عما كانت عليه في الستينات والسبعينات. بيد أن الأقطار النامية استطاعت، حتى في الوسط الدولي المنكمش والمعاكس الذي ساد في الثمانينات، أن تتوسع في تصدير السلع

المصنعة وأن تزيد من حصتها في السوق بهذه الصادرات. إن جزءاً من هذه الزيادة كان قد فرض فرضاً لانكماش السوق المحلية في الأقطار شبه الصناعية كالبرازيل والمكسيك، ولكن التجربة تشير، مع ذلك، إلى أن هناك فرصاً كبيرة لا تزال سانحة لتصدير السلع المصنعة إلى الأسواق الدولية. ويمكن لفرص التصدير أن تتزايد بتوسع الانتعاش الاقتصادي في الجنوب وبتقدم التعاون الجاري بين الجنوب والجنوب.

تفيد التجربة الماضية أن النجاح في التصدير يعتمد على سلسلة من السياسات التي يتوافق بعضها مع بعض داخلياً. إن إطاراً للاقتصاد الكلي متوازناً ومعروفاً مقدماً، وسعراً واقعياً للصرف هما من الأمور الجوهرية لتشجيع تصدير السلع المصنعة. أما التجربة بالنسبة لسياسات التجارة فهي، على كونها موضوعاً جدلياً، تعطي في الأقل درسين مهمين. أولهما أن حماية السوق المحلية ليست على تعارض مع نجاح التصدير، كما تظهر تجارب النمو السريع في الصناعة والتصدير في شرقي آسيا. فبالنظر إلى أن الحماية الصناعية كانت في اقتصاد تلك المناطق حماية مرنة ويجري تكييفها باستمرار وفق الظروف والأولويات المتغيرة فقد أصبحت، وهي تعمل في إطار حيوي، مكوّناً مهماً من مكونات استراتيجية التصنيع والتصدير. هذه التجارب الخاصة بنمو يقوم على الصادرات والتي جرت في فترة ما بعد الحرب يمكن وصفها في الواقع أحسن وصف بأنها عمليات «تسبيب دائرية وتراكمية» يكون فيها لكل علة أثر بين التصدير والإنتاجية ونمو الناتج، ويقوم فيها كل من الاستعاضة عن الإستيراد ونمو السوق المحلية وحيوية التصدير بتعزيز أحدها الآخر من خلال تفاعل العوائد المتزايدة والمنافسة الداخلية والخارجية والمهارات الإدارية والفنية الآخذة بالتحسن.

أما الدرس الثاني فيستفاد على الأخص من سجل التصدير الأقل نجاحاً في أقطار متعددة من أمريكا اللاتينية، فحيثما تنعمت الصناعات بحماية شديدة وتمييزية فقدت هذه الصناعات الحافز للبحث عن أسواق للتصدير. فالحماية في واقع الأمر تعمل بمثابة ضريبة ضمنية على الصادرات، وإذا لم تعوّض بمعونات تصدير باهظة فإنها تعيق نمو السلع المصنعة وغيرها من الصادرات إعاقة خطيرة. لذا فإن هناك بالتأكيد حاجة، في مثل هذه الظروف، إلى التقليل التدريجي في مستوى الحماية، وإلى جعلها منسجمة مع الميزة النسبية طويلة الأجل في الاقتصاد، وإلى الحيلولة دون أن تكون التعرفات وأسعار الصرف تمييزية ضد الصادرات.

أما حين كانت استراتيجيات تشجيع التصدير تصيب نجاحاً ما فإن نجاحها إنما تيسّر أمره كثيراً بوساطة الاشتراك المبدع للقطاع العام، ذلك الاشتراك الذي تجلّى في إقامة مؤسسات لتشجيع التصدير أو في دعم ما هو قائم منها؛ وكذلك في ما تقدمه السياسة الصناعية والاستثمارات العامة من عون. بل إن السياسة الصناعية غالباً ما

أدّت دوراً فاعلاً في تشجيع المنافسة الداخلية وتقديم الحوافز للتقدم الفني والتوسع في التصدير، وفي تنويع نمط الاستثمار بين حين وحين وفقاً للتغيرات الجارية في الميزة النسبية طويلة الأجل. يضاف إلى هذا أن مثل ذلك النجاح، مما تحقق من خلال التصنيع القائم على التصدير، كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنشوء هيكل مؤسسي بما في ذلك تسهيلات البحث العلمي والتقاني والصناعي، وتوسيع التدريب الحرفي والتعليم الجامعي لتلبية الطلب المتزايد على العمال الماهرين والفنيين والمهندسين.

ب ـ السياسة التجارية في الاقتصاد الصغير

إن تطوير الصادرات على درجة خاصة من الأهمية في الأقطار الصغيرة التي عليها، بالنظر إلى أسواقها المحلية المحدودة، أن تعوّل على التجارة والتخصص لكي تحقق تنمية اقتصادية. كما أن تعرضها للحد من الطلب على التوسع في صادراتها هو أقل احتمالاً مما تتعرض له الأقطار الكبيرة بالنظر لصغر حجمها في الاقتصاد العالمي. إن بعض هذه الأقطار تمتلك قدرة كبيرة على إقامة صناعات للتصدير قائمة على تصنيع المنتجات الزراعية وغيرها من المصادر الطبيعية. إن إيرادات التصدير لمثل هذه الصناعات تساعد في البداية على التعويض عن الافتقار لقطاع محلي ينتج السلع الرأسمالية والوسطية وذلك بتوفير التحويل الخارجي الذي يسدد به ثمن التقانة المستوردة وغيرها من المدخلات. وينطبق الشيء ذاته على صادرات المنتجات كثيفة العمل التي يمكنها، كما يتضح من تجربة أقطار نامية متعددة، أن تقود النمو في الصناعة والاستخدام في الأقطار ذات السكان الأكثر عدداً ولكنها أقل حظاً في ما وهبت من مصادر طبيعية.

إن تجربة التنمية للدول الصغيرة جداً في الجنوب تظهر وجود معوقات خاصة ومستمرة تتطلب العناية المناسبة لها. فالترتيبات الاقتصادية التفضيلية، والموقع الصالح لأنشطة التعدين مثلاً والسياحة ومصائد الأسماك أو طاقتها الكامنة مستقبلاً، بالتضافر مع إدارة اقتصادية رشيدة وأنظمة اقتصادية مفتوحة، قد مكنت بعض الدول الصغيرة من التغلب على التحديدات التي تفرضها أسواقها المحلية المحدودة، والتكاليف الباهظة لإقامة البنى الإرتكازية وإدامتها بالنسبة لمعدل الفرد الواحد، والتي تفرضها كذلك تهيئة الخدمات المتخصصة.

بيد أن الأقطار النامية الصغيرة واجهت على العموم صعوبة في تنويع هياكلها الاقتصادية تنويعاً يمكنها من إرساء الأسس لتنمية مستقرة تديم نفسها بنفسها. لذا فليس من غير المعتاد أن نجد حتى المستويات العالية نسبياً في معدل دخل الفرد الواحد وهي تتعايش مع الإتكال على عدد قليل من الصناعات. وهذا يؤدي، لا سيما في

الأقطار التي لا يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة، إلى دوام عدم الاستقرار والتعرض للمخاطر. لذا فهناك في مثل هذه الظروف ما يدعو كثيراً إلى تكامل اقتصادي مع دول صغيرة أخرى في المنطقة ذاتها والتي عليها بعدئذٍ أن تسعى سعياً مشتركاً للدخول في ترتيبات تجارية مستقرة مع شركاء تجاريين كبار.

ج ـ الاستعاضة عن الاستيراد

بيد أن من الضروري ألاّ يؤدي التأكيد الشديد على تشجيع التصدير إلى إهمال مجال التصنيع عن طريق الاستعاضة عن الاستيراد. إن التقدم الزراعي والتوسع في تصدير السلع المصنعة سيولدان، بمرور الزمن، طلباً أكبر على المنتجات الصناعية. وسيتم في المراحل الأولية من التوسع الاقتصادي تلبية هذا الطلب المتزايد كلاً أو جزءاً بواسطة الاستيراد، ولكن سيصعب مع الوقت الحفاظ على تدفق كاف من المواد المستوردة لا سيما في الأقطار التي لم تبلغ شأواً كبيراً في التصنيع وتكون ذات حاجات كثيرة وقدرة محدودة على رفع ما تصدره كثيراً. لذا فإن الجهود الفورية لإقامة أو توسيع صناعات محلية قادرة على تلبية الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية، تكتسب أهمية كبرى.

يضاف إلى هذا أن النجاح، في المدى الطويل، في رعاية قطاع دينامي لتصدير السلع المصنعة وفي تنويع أنماط التصدير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنويع في الهياكل الداخلية الاقتصادية والصناعية، وفي التغييرات في حجم الموارد المحلية وتكوينها، بما فيها القدرات التقانية. إن الاستعاضة عن الاستيراد هي جزء من عملية التحويل هذه. فلن يستطيع القطر أن يصدر سلعاً مصنعة دون أن يكوّن القدرة على إنتاجها، ومن الممكن أن تكون الاستعاضة عن الاستيراد هي الدافع الضروري لهذا الغرض. وسيكون من السذاجة أن نتوقع من الأقطار النامية، لا سيما تلك التي تصارع مشاكل إنتاج أساسية، أن تصبح مصدرة كاملة التكوين للسلع المصنعة ما لم تنشىء أولاً صناعات تنتج السلع لتحل محل الاستيراد.

بيد أن التجربة الماضية تفيد بأن سياسات الاستعاضة عن الاستيراد لا بد لها من أن تخضع للتحسين. فالصناعات التي يراد إقامتها هي بحاجة إلى تقييم دقيق وذلك لتقرير صلاحها في الوضع الذي تمر فيه تنمية القطر ولتقرير إمكانات الحصول على ميزة نسبية في التجارة الدولية خلال مدة معقولة. وينبغي تحاشي الحماية الدائمة والاعتباطية لأنها قد تؤدي إلى استفحال التباين في الدخول أو التمييز ضد الزراعة والتصدير أو إلى خلق الاحتكارات. هذا ولا بد من التشديد على سياسات تتطلع إلى الأمام فيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية والعلم والتقانة دون أن تقتصر على حماية التجارة فقط.

يترتب على هذا أن يتم وضع الإصلاح للسياسات الصناعية والتجارية على نحو يتفق مع الحاجة لتطوير قطاع دينامي لتصدير السلع المصنعة، ومع الحاجة كذلك إلى بذل جهود متواصلة لتحقيق استعاضة ناجعة عن الاستيراد. إن وتيرة هذه الإصلاحات وتوقيتها ينبغي أن يأخذا بنظر الاعتبار، بالطبع، الوضع الاقتصادي والقوة الصناعية للقطر المعني، وكلا هذين الأمرين يختلف اختلافاً كبيراً من قطر إلى آخر.

ثالثاً: تطوير الموارد البشرية

يظل الحرمان الاجتماعي منتشراً على نطاق واسع في العالم النامي رغم التحسينات الكبيرة الجارية في فترة ما بعد الحرب في الرعاية الصحية ومحو الأميّة والتعليم. ولا يزال زهاء النصف من أطفال العالم النامي بلا مناعة لعدم تلقيحهم ضد الأمراض المعدية. أما في المناطق الريفية من هذا العالم فإن ثلثي الأسر تقريباً لا تزال دون ماء صالح للشرب، ونسبة حتى أعلى من هذه دون مرافق صحية مناسبة. وتبلغ هاتان النسبتان في المناطق الحضرية مقدار الربع والخمسين على التوالي. وعلى النحو الذي تجري عليه الاتجاهات الحاضرة لنسب الانخراط في المدارس الابتدائية والتسرب منها فإن الأطفال، لا سيما البنات، من أفقر عوائل الجنوب البالغة ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من مجموع الأسر لا يحتمل أن تتعلم القراءة والكتابة.

إن هذا الوضع يمكن، بل ينبغي له، أن يعالج. وتعزى العقبات أمام هذا العلاج إلى عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية أيضاً. بيد أن هناك ثلاثة جوانب في رسم السياسات المعنية يقتضي توجيه الانتباه إليها. أولاً، عدم وجود وسائل مواصلات للوصول إلى الفئة الأفقر من الناس، لا سيما في المناطق النائية التي لا تمتد فيها طرق جيدة. في هذه الحالات يكون الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن الماء والمرافق الصحية، من الأمور العسيرة على نحو محزن. ثانياً، هناك في معظم الأقطار النامية توزيع معوج للمنافع الناجمة عن المصروفات الاجتماعية. إن مراتب الحصول على الخدمات الاجتماعية مكونة بشكل يتيح لفئات الدخل العالي والمتوسط في المناطق الحضرية أن تكون المنتفعة الأولى من الإنفاق الاجتماعي العمومي. ثالثاً، هناك، في السعي نحو التحديث، ميل لتجاهل أنظمة المعرفة التقليدية والممارسات المحلية التي يمكنها أن تؤثر في الكلفة عند تقديم بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية.

هذه العيوب مترابطة وتعكس الوضع الضعيف اجتماعياً وسياسياً لفقراء الأرياف. ففي الغالب تأخذ إقامة مستشفى حديث أو كلية فنية في إحدى الحواضر

أسبقية على تقديم خدمات صحية وتعليمية في منطقة ريفية نائية. وفي الأقطار ذات الدخل المتدني على الأخص نجد أن الموارد الشحيحة المكرسة للخدمات الاجتماعية توجه نحو المناطق الحضرية في المقام الأول. فإذا مضى هذا الاتجاه دون إيقافه عند حد نشأت حلقة مفرغة؛ إذ إن الافتقار للخدمات في المناطق الريفية يزيد من النزوح إلى المدن، ففقراء الأرياف لا يهاجرون بحثاً عن عمل فقط وإنما بحثاً كذلك عن مجال الحصول على التعليم والخدمات الصحية والحياة الأفضل لأبنائهم. هذا الدفق البشري يضيف إلى الضغط الواقع على المدارس والمستوصفات وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية في المدن، كما أنه يؤدي إلى شدة الزحام فيها. أما الحصيلة النهائية فواضحة للعيان في كثير من الأقطار شبه الصناعية في الجنوب: الفوضى والقذارة في المدن في حين تظل المناطق الريفية على حرمانها الشديد من الخدمات الاجتماعية.

إن كسر هذه الحلقة المفرغة يتطلب جهداً ملتزماً لتحسين التعليم والخدمات الصحية وتجهيز المناطق الريفية بالمياه والمرافق الصحية. ويتطلب الأمر، في الأقطار ذات الدخل المتوسط، إجراء توزيع أكثر توازناً للإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية بحيث لا تحابي المدن على حساب القرى. أما في الأقطار ذات الدخل المتدني والموارد القليلة، فإن بناء وسائل فعّالة للمواصلات يصبح أمراً جوهرياً. إن إجراء تغييرات في هذا المجال ما هو إلّا عنصر واحد في توجيه سياسة التنمية توجيهاً جديداً نحو فقراء الأرياف؛ ذلك أن أثر هذا سيكون بسيطاً إذا كانت السياسات الأخرى ماضية في وجهة معاكسة.

إن تطوير الموارد البشرية وتوفير السلع العامة الأساسية يقومان بدور رئيسي في التقدم الاجتماعي، وكذلك بتوسيع قاعدة الموارد التي يقوم عليها الاقتصاد وتقوية طاقتها على تحقيق نمو اقتصادي. صحيح أن التقدم الكبير في تلبية الحاجات الرئيسية لم يؤدِّ بكل أنواعه في الماضي إلى وتيرة بارزة في النمو الاقتصادي. ولكن ثمة دليل على أن أسرع الأقطار نمواً حققت كما هو معهود، في مرحلة معينة وضمن مجموعة معينة من ذوي دخل ما، مستوى أعلى من المتوسط في تطوير الموارد البشرية (لا سيما في التعليم) وذلك في بداية تلك المرحلة. كما أن الاستثمارات الكبيرة في حقل الموارد البشرية تنحو كذلك كما هو معهود إلى تسريع عملية النمو بالقياس إلى المراحل السابقة لمثل هذه الاستثمارات.

١ ـ تعميم الخدمات الصحية الأساسية

إن تأمين الخدمات الصحية الأساسية للجميع يتطلب مجموعة واسعة من الإجراءات. فأنظمة إيصال هذه الخدمات لكي تبلغ مزيداً من السكان في الريف

ومزيداً من أهالي المدن ذوي الدخل المتدني، أنظمة لها أهمية خاصة، ومثلها مثل تثقيف المجتمع في أمور التغذية ومسائل الوقاية من الأمراض الشائعة والسيطرة عليها. ومن المتطلبات الأخرى توافر العاملين في الشؤون الصحية، والتلقيح ضد الأمراض المعدية الرئيسية، والسيطرة على الأمراض المتوطنة محلياً، وتوفير الأدوية الأساسية والخدمات التكميلية الأساسية مثل الماء الصالح للشرب والمرافق الصحية وخدمات رعاية الأمومة والطفولة.

إن من الممكن تحقيق البعض من هذه الأهداف دون مصروفات باهظة. فالإسهال وغيره من الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالأمصال، كالحصبة والكزاز في حديثي الولادة والسعال الديكي، تسبب زهاء نصف الوفيات في أطفال العالم، ولعلها مسؤولة عن نصف الحالات التي يعانيها الأطفال من سوء التغذية. هناك أمصال رخيصة توفر المناعة ضد هذه الأمراض، كما أن علاج الإسهال بالسقي بالفم علاج منخفض الكلفة. أما تجهيز الماء الصالح للشرب فيمكن أن يساهم كثيراً في تحسين صحة الناس.

وفي حين أن بعض ما ذكر قد يكون رخيص الكلفة نسبياً، فإن تعميم الخدمات الصحية الأساسية بشكل دائم سينطوي على إنفاق كبير للموارد المالية. تقدّر منظمة الصحة العالمية أن من الممكن تأمين هذه الخدمات بكلفة سنوية تتراوح من ١٠ إلى ١٥ دولاراً للشخص الواحد. هذا المبلغ يزيد على المتوسط الذي ينفق الآن على الرعاية الصحية في العالم النامي، لا سيما في الأقطار ذات الدخل المنخفض في أفريقيا وآسيا. ونظراً لشحّ الموارد يتحتم بذل عناية فائقة في ترتيب الأولويات في التخطيط الصحي لتقديم الأهم على المهم وفي تأمين وسائل الإيصال بكلفة مناسبة. إن الجهود التي تبذلها أقطار متعددة لاستنساخ الأنظمة السائدة في الأقطار المتطورة، المنصبة على المستشفيات وخدمات الوقاية، التي لا تشدد بصورة كافية على الرعاية الابتدائية والطب الوقائي، من شأنها أن تفاقم من نتائج الانكماش في الموارد وأن تقلل من تأثير ما ينفق فعلياً من الأموال. هذا وستتوسع الطاقة على توفير الصحة الأساسية وتعميمها لو تم وضع طريقة متدرجة وعادلة في استيفاء الأجور التي تفرض على الخدمات الصحية، إضافة إلى إيجاد أنظمة لإيصال هذه الخدمات على نحو أوسع.

وفي صدد توفير الرعاية الصحية ينبغي لأقطار الجنوب أن تنظر في أمر الانتفاع بصورة أكبر من وسائل الطب التقليدي، لا سيما تلك القائمة على النباتات الطبية. إن هذه الوسائل واسعة الانتشار في الجنوب ولكنها بحاجة إلى تشجيع إذا أريد لها أن تتطور. ويجب الاهتمام على وجه الخصوص بوضع الطب التقليدي على أساس علمي، كما ينبغي اتخاذ الإجراءات لحماية الثروة النباتية في الأقطار النامية.

٢ ـ توسيع فرص التعليم

كان الإقبال على دخول المدارس الابتدائية في الجنوب إقبالاً مذهلاً. فمنذ الخمسينات ازداد الانخراط في هذه المدارس زيادة كبيرة جداً في المناطق النامية كافة. بيد أن الهدف لبلوغ تعليم ابتدائي يعم الجميع لم يتحقق بعد. إذ تقدر توقعات الأمم المتحدة أن الذي سيحدث بمقتضى الاتجاهات الحاضرة هو عدم دخول الأطفال بأسرهم، ممن هم في سن الدراسة الابتدائية، لا سيما البنات منهم، إلى المدارس بحلول سنة ٢٠٠٠، بل يقتصر الدخول على قسم منهم، وذلك في عدد كبير من الأقطار في أفريقيا وجنوب آسيا، وفي أقطار متعددة أخرى في غيرهما من المناطق النامية.

غير أن التقدم الجاري أصلاً يفيد بأن الهدف القاضي بتعميم التعليم الابتدائي هو هدف يمكن بلوغه خلال عقد واحد من الزمن. إن تحقيقه سيتطلب إعطاءه الصدارة في أولويات الإنفاق العام؛ كما أنه مرتبط كذلك ارتباطاً جوهرياً بالتقدم في مركز المرأة الاجتماعي. ولكن معدلات التسجيل في المدارس انخفضت في الثمانينات، كما تزايد عدد تاركي المدارس وذلك بسبب الفقر المتزايد؛ وهذا الاتجاه المعاكس يحتم الاستعجال في اتخاذ إجراءات تدعم الانتعاش المتواصل للنمو. يضاف إلى ذلك أن تكون هذه الإجراءات مصحوبة بإجراءات أخرى تجعل مناهج التعليم أكثر صلة بحاجات المجتمع الأساسية، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية.

إن معدلات الأمية العالية في كثير من الأقطار لا تعكس فقط قلة عدد المنخرطين في المدارس بل تعكس أيضاً استمرار أمية البالغين. مع هذا فالتجربة تفيد أن الإتجاه نحو تعميم القراءة والكتابة هو هدف واقعي. لقد استطاعت أقطار نامية متعددة، من خلال برامج واسعة النطاق لمحو الأمية، أن تقلل كثيراً من أعداد البالغين الأميين؛ ثم إن معرفة الأبوين القراءة والكتابة ساعدت بدورها في رفع نسبة التسجيل في المدارس. إن تنزانيا، على سبيل المثال، نجحت في رفع معدل معرفة القراءة والكتابة من ٣٠ بالمائة في سنة ١٩٧١ إلى ٩٠ بالمائة اليوم من خلال برامج لتعليم البالغين، وهي برامج تستخدم المعلمين المتقاعدين، ومعلمي المدارس الإبتدائية، وتاركي الدراسة الابتدائية المدربين تدريباً خاصاً، والتلاميذ من خريجي المدارس الثانوية.

كان التوسع في التعليم الثانوي والعالي سريعاً أيضاً، وقد استطاعت معظم الأقطار أن تضيّق كثيراً من الفجوة التعليمية بينها وبين الشمال. وحققت بضعة أقطار في واقع الأمر معدلات في دخول المدارس الثانوية تضاهي معدلات المناطق المتطورة

وتناهز ١٠٠ بالمائة، لا سيما في كوبا ويوغسلافيا وأقطار شرقي آسيا الآخذة بالتصنيع حديثاً. بل إن معدل التسجيل في مدارس التعليم الثانوي التي تضم فيها صفوفاً للتعليم المهني والخاصة بالذكور قد تجاوز في تلك الأقطار الشرق آسيوية متوسط النسبة السائدة في الأقطار المتطورة (٣٨ بالمائة مقابل ٣٣ بالمائة). بيد أن الفجوة التعليمية تظل على العموم كبيرة بين الشمال والجنوب. هذا وإن الهدف الساعي لتحقيق ٧٥ بالمائة في الأقل من معدل التسجيل العام في المدارس الثانوية بحلول عام ٢٠٠٠ يبدو هدفاً يمكن بلوغه بالنسبة لكثير من الأقطار النامية، لا سيما في أمريكا اللاتينية وآسيا.

إن معظم الأقطار النامية تحتاج، إضافة إلى تحسين مسألة الإنخراط في الدراسة، إلى رفع التعليم الثانوي والعالي وإلى تكييفه وفق حاجات التنمية. فلم يبذل إلّا ما لا يكفي من الاهتمام برعاية الثقافة العلمية والتقانية من خلال نظام التعليم. وطالما استمر التعليم قائماً على الأسس التي وضعت في الماضي، فكان أكاديمياً أكثر مما ينبغي وغير ملائم للحاجات العلمية والحرفية وغيرها من حاجات المجتمعات وهي في حومة التحديث. وليست هذه دعوة لغرس قيم مادية صرف؛ فالتعليم يجب أن يهدف إلى تخريج شباب ليس فيهم شيء من الاغتراب عن ثقافتهم ومجتمعهم، ويكونون على أهبةٍ للمساهمة في تقدم مجتمعاتهم والانتفاع من هذا التقدم.

والتعليم الجامعي من المستوى الرفيع يعتبر أداة مهمة للتحديث والتنمية. بيد أن الجامعات أخذت، تحت الضغط لاستيعاب المزيد من التلاميذ، تميل إلى إهمال النوعية. ثمة نقطة أخرى تؤخذ بنظر الاعتبار وهي أن ميزانية التعليم تقع تحت المضايقة كلما تزايدت الكلفة بالنسبة للتلميذ الواحد في التعليم العالي. لذا فإن وتيرة التوسع والتحسين في نوعية التعليم المتقدم قد تكون لهذا السبب محدودة بنقص الموارد، لا سيما في أقطار تعاني من الانكماش الحاد في الميزانية والنمو السريع في السكان. ومن هنا فلا بد للتوسع الجامعي من أن يخطط له بعناية وأن يربط بحاجات التنمية وأولوياتها. وقد يكون التعليم الذي يجري على مدى متباعد وسيلة من الوسائل المختزلة للكلفة لتلبية شيء من الطلب على التعليم العالي.

وهكذا فإن تعزيز الأنظمة التعليمية، هذا التعزيز الضروري لتضييق الشقة المعرفية مع الشمال، سيتطلب إعطاء أسبقية أولى لعدد من المهمات. فالتقدم في محو الأمية وفي التعليم الإبتدائي يحتاج إلى دعم ودفع إلى الأمام، على نحو ضمن الإدخال التام للبنات في نظام المدارس. كما أن إصلاح مناهج التدريس، وعلى الأخص لرعاية المهارات الفنية والعلمية في مستويات التعليم كافة، سيكون بحاجة إلى تكييف التعليم لمتطلبات المجتمع الاقتصادية والثقافية. ويجب كذلك، بصورة عامة، الالتزام ببذل الجهود لرفع مستويات التعليم، لا سيما في مراحل الدراسة الثانوية والعليا، حيث

نجد المسافة التي تفصل الجنوب عن العالم المتطور واضحة للعيان وآخذة بالتوسع. وما لم يتم رفع هذه المستويات فلن يكون هناك أساس رصين لتنمية متصاعدة وتقدم اجتماعي متواصل في الجنوب.

٣ ـ تطبيق السياسات السكانية

إن النمو السكاني السريع يمثل تحدياً عظيماً لأغلبية الأقطار النامية. فالأقطار النامية، كمجموعة، لديها وضع سكاني هو من أكثر الأوضاع ديناميةً في العالم، وستضمّ مع نهاية القرن أربعة أخماس السكان في الأرض. غير أن الاتجاهات في الأوضاع السكانية تتباين كثيراً في العالم النامي. ففي آسيا ككل انخفض نمو السكان إلى ما دون ٢ بالمائة سنوياً، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في التسعينات بمعدل يناهز ١,٢ بالمائة سنوياً في الصين، و١,٧ بالمائة في جنوبي آسيا وفي باقي أنحاء شرقي آسيا، و٢,٩ بالمائة في غربي آسيا. كما أن هذا المعدل يميل إلى الإنخفاض في أمريكا اللاتينية عامةً ويتوقع أن يكون في المتوسط زهاء ١,٩ بالمائة سنوياً في التسعينات. أما الاتجاه في معظم أنحاء أفريقيا فهو على العكس من ذلك، إذ لا تزال النسبة متصاعدة، وبمعدل سينوف على ٣ بالمائة سنوياً فيما يحتمل حدوثه في التسعينات في أفريقيا شبه الصحراوية.

ومن شأن الاتجاهات الماضية في أمر السكان أن تنعكس بذاتها على تزايد حجم القوى العاملة وعلى البنية المتغيرة للسكان. فالمتوقع أن تستمر القوى العاملة في الجنوب في النمو بمعدل سنوي مرتفع يناهز ٢,٣ بالمائة حتى عام ٢٠٠٠، على أن هذا المعدل خاضع لتباين إقليمي كبير. وفي حين ستزداد القوى العاملة في الصين بنسبة تناهز ١,٢ بالمائة سنوياً، فإنها ستزداد بنسبة ٢ بالمائة تقريباً في جنوبي آسيا وفي باقي أنحاء شرقي آسيا، وبنسبة ٢,٤ بالمائة في أمريكا اللاتينية، وبمعدل يبلغ، أو يتجاوز، ٣ بالمائة في غربي آسيا وشمالي أفريقيا وأفريقيا شبه الصحراوية. أما التركيب الهيكلي لأعمار السكان فسيُظهر كذلك اختلافات واسعة بحلول سنة ٢٠٠٠. فمعدل سن الإعالة للأبناء (إلى حد الرابعة عشرة من العمر بالقياس على مجموعة السكان في سن العمل، أي ١٥ ـ ٦٤ سنة) سيتراوح فيما يتوقع بين أكثر من ٧٠ بالمائة في أفريقيا شبه الصحراوية وغربي آسيا، و٥٠ إلى ٦٠ بالمائة في أمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا وشمالي أفريقيا، حتى تبلغ النسبة ٤٠ بالمائة أو أقل في شرقي آسيا والأقطار النامية في أوروبا. ومن المتوقع أن ينخفض المعدل في الأقطار المتطورة إلى ما يقرب من ٣٠ بالمائة.

إن الاتجاهات في الأوضاع السكانية ما هي إلّا استجابة لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية. فوضع السكان في الجنوب، هذا الوضع النابض بالحيوية، إنما هو

نتيجة لما أنجزه الجنوب في رفع معدل الأعمار وخفض الوفيات لا سيما وفيات الأطفال الرضّع، وكل هذا مصحوب بإنجاب يتزايد باستمرار. والاختلافات الواسعة فيما بين الأقاليم بالنسبة لنمو السكان هي أيضاً متفقة على نحوٍ ما مع التباين الكبير في حجم السكان وكثافته. إن أفريقيا، برقعتها ومواردها الطبيعيّة، لديها القدرة على استيعاب عدد أكبر كثيراً من السكان من العدد الحالي، على خلاف الوضع مثلاً في معظم أقطار آسيا وفي عدد من أقطار أمريكا اللاتينية. ولكنْ، وبالنظر إلى أن ما هو متاح من الموارد المالية ومن الأرض ذات النوعية الجيدة محدود تماماً في عدد من الأقطار الأفريقية، يصبح العمل على تحقيق الاعتدال في النمو السكاني من الحاجات الملحة، حتى في أفريقيا.

والزيادة السريعة في السكان تحدّ من طاقة الاقتصاد على توفير أعمال كافية ومناسبة. فكلما تضخّم عدد الطالبين للعمل تقلصت الموارد المتاحة لخلق أعمال جديدة. والنمو السكاني السريع يؤدي، من خلال التأثيرات الناشئة من أوضاعه المتنوعة على توزيع الأعمار فيما بين السكان، إلى حالة يتحمل فيها كل شخص عامل عبئاً إضافياً أكبر في الإعالة (بشأن مسؤوليته في الطلب على الغذاء والرعاية الصحية والسكن والدراسة) مما هو الحال في أقطار ينمو سكانها بدرجة أبطأ.

يضاف إلى هذا أن النمو السكاني، ولو انه بذاته قد لا يكون السبب الأول والأخير في الفقر، يمكن أن يحد كثيراً من قدرة القطر على تطوير رأسماله البشري. فالتقدم في تطوير الموارد البشرية ـ التعليم، التدريب، الصحة ـ ذو طبيعة تراكمية؛ لأن الاستثمارات الماضية تخلق ظروفاً أفضل لتحسينات تجري فيما بعد، والعكس بالعكس، إذ إن الإهمال الماضي يراكم صعوبات المستقبل. وهكذا فحيثما يمتص النمو السكاني طاقة القطر على تطوير موارده البشرية يمكن أن تكون النتيجة حلقة مفرغة من الركود والتخلف.

يميل معدل النمو السكاني إلى الانخفاض كلما تزايد رخاء القطر. ولكن بعض التجارب الحديثة في العالم النامي تفيد أن الانخفاض الشديد في الإنجاب يمكن أن يحدث في أقطار ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية. إن الانخفاض الملحوظ يعزى إلى مجموعة من الأسباب، منها تحقيق معدلات أعلى في حياة الأطفال، وتوسيع خدمات التخطيط العائلي، وارتفاع مستوى التعليم بين الفتيات، والتقدم الجاري على العموم في مسألة مركز المرأة الاجتماعي والاقتصادي. إن المعدلات العالية في حياة الأطفال من شأنها أن تمكن الأسرة من التنبؤ بدورة حياتها فتشجع الوالدين على اتباع ما يقضي به التخطيط العائلي. ومجال الاستفادة من خدمات التخطيط العائلي يؤثر كذلك تأثيراً قوياً في الانتقال إلى معدلات إنجاب أدنى، كما يتضح من الاستعمال

الواسع لأساليب منع الحمل الذي تحقق في بعض الأقطار الفقيرة. والمرأة المتعلمة، وكذلك المرأة ذات الدخل الخاص بها، تميل إلى تأخير إنجاب الأطفال، فتقلل بذلك من فترات حملها. والأمهات المتعلمات هن أيضاً أقدر على رعاية صحة أطفالهن وعلى استعمال وسائل منع الحمل. هذا وإن مواقف الرجل مهمة كذلك، لذا لا بد من توجيه الجهود المبذولة لتشجيع التخطيط السكاني نحو الرجال لتغيير مواقفهم إضافة إلى توجيهها نحو النساء.

إن التشديد على إيقاف النمو السكاني المفرط ينبغي أن يرافقه اهتمام بتوزيع السكان، وهم غالباً ما يتمركزون في مناطق ليست مؤهلة من ناحية المصادر الطبيعية أو الخدمات العامة. ومعضلة الضغط السكاني في المناطق الحضرية تكتسب الآن أبعاداً خطيرة في الجنوب. فالهجرة التي لا تنقطع إلى المدن، وهي نتيجة وجود فرص اقتصادية أكثر في المناطق الحضرية وكذلك نتيجة الظروف المعيشية الفقيرة في الأرياف، قد حدّت كثيراً من طاقات المدن في توفير العيش. حدث هذا في وقتٍ أصبحت فيه الأموال العامة المطلوبة لتوسيع المرافق العمومية والخدمات الاجتماعية محدودة جداً. لذلك ينبغي متابعة السياسات الرامية إلى تقديم حوافز ومثبطات تهدف إلى تشجيع توزيع متوازن للسكان، باعتبار أن هذه السياسات ذات أسبقية في جدول الأولويات.

وباختصار، فإن إلتزاماً قوياً يسعى إلى تخفيض النمو السكاني من خلال تخطيط متكامل للسكان والموارد البشرية من شأنه أن يحقق منافع كثيرة شخصية واجتماعية في غالبية الأقطار النامية. أما العناصر الاستراتيجية الأساسية في هذا الصدد فهي تحسين معدلات حياة الأطفال وتوسيع التعليم للإناث ونشر خدمات التخطيط العائلي وتحسين مركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي، وهي عناصر ينبغي أن تعطى أسبقية أولى. وستعود نتائجها بالنفع الفوري والمباشر على الأزواج الذين سيتمكنون، من خلال ممارستهم لاختياراتهم، من السيطرة على حياتهم على نحو أفضل. كما ستنشأ منافع كبيرة غير مباشرة تعود على المجتمع ككل. وكلما خفّ الضغط السكاني أمكن للخدمات الاجتماعية وللاستثمار في الموارد البشرية ولفرص الاستخدام أن تزداد جميعاً.

٤ ـ مؤشرات اجتماعية

إن التزاماً قوياً بتحسين الموارد البشرية يعني ضمناً أن يجري رسم السياسات الحكومية وتقييمها بانتظام، وذلك على هدي الأهداف والإنجازات الاجتماعية. فبدلاً من صب الاهتمام على الزيادة في إجمالي الناتج المحلي كهدف مركزي واستخدام هذه الزيادة كمعيار رئيسي لقياس التنمية، يتطلب مثل ذلك الالتزام أن يسترشد رسم سياسات التنمية وتقييمها بمجموعة واسعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي

تحيط إحاطة كافية بالرعاية الاجتماعية والتطوير البشري بأوسع معانيها.

كان من آثار أزمة الثمانينات في كثير من الأقطار النامية، الإحساس المتزايد بالحاجة إلى مزيد من مؤشرات التنمية الفعالة واستخدامها في رسم السياسة وتقييمها. وقد جرى في بعض الأقطار وضع إحصائيات متعددة للمؤشرات الاجتماعية وتحليلها، كما طرحت اقتراحات عن مؤشرات مختلفة لرفاه العيش ونوعية الحياة وتطوير الفرد والجماعة ونوعية البيئة. . . الخ. وقامت وكالات الأمم المتحدة بعمل قيّم فأصدرت ما أصدرت من الإرشادات والكراريس عن المؤشرات الاجتماعية. وساهم كذلك اجتماع للخبراء عقد في كراكاس عام ١٩٨٩، دعت إليه حكومة فنزويلا ولجنة الجنوب، مساهمة مفيدة في وضع تعريف للمؤشرات الاجتماعية.

كان الاهتمام الأساسي لاجتماع كراكاس في وضع مجموعة بديلة من مؤشرات التنمية ينصب على ما يلي:

١ ـ تسهيل التعبئة الاجتماعية للفقراء وذلك لزيادة مشاركتهم في إدارة الخدمات الأساسية.

٢ ـ توفير الرجعان أو «التغذية العكسية» (Feedback) في الوقت المناسب وتوفير عُدّة التقييم للأقطار المعنية لكي تتمكن من جعل سياساتها في الشؤون الاجتماعية ـ الاقتصادية وفي مسائل البيئة أكثر فاعلية.

٣ ـ تحدّي المصطلحات والتعاريفات التقليدية التي لا تزال تستعمل في المناقشات الدولية عن التنمية.

٤ ـ فحص خيارات جديدة لطرق التنمية، إذ إن من المتفق عليه على نطاق واسع أن الطرق التي تتبعها أقطار الشمال لا يمكن تكرارها في الجنوب.

٥ ـ زيادة القوة التنافسية للجنوب بشأن السياسات التعديلية وذلك لكي يمكن التقليل من آثارها الضارة.

ولغرض تقييم أداء التنمية تقييماً ناجعاً فيما يتعلق بأهداف التنمية الواسعة ينبغي إعطاء الأولوية لعمليةٍ تجري بانتظام وفي الوقت المناسب لجمع الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة لتحديد المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية المعرضة لخطر كبير. إن مؤشرات أساسية مثل وفيات الأطفال الرضّع، والوزن عند الولادة، ونسبة الوزن والطول الى العمر، مما يسهل نسبياً جمع البيانات عنها، هي مؤشرات يمكن تقسيمها وفق الجنس والمنطقة الجغرافية والفئات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أثبتت هذه المؤشرات أنها مفيدة جداً لأقطار متعددة في عملها لحماية الشرائح المعرّضة للأخطار من السكان.

وتستطيع الأقطار ذات القدرة على إنشاء مراكز أوسع للبيانات أن تذهب إلى حد أبعد من هذه المعلومات الأساسية فتقوم بجمع مؤشرات أخرى، بما في ذلك المؤشرات المركبة. وقد تشمل هذه المؤشرات مقرِّرات للحالة الاجتماعية كالتغذية والصحة والتعليم والماء والمرافق الصحية والإسكان ومركز المرأة وتطوير الطفل والاستخدام والدخل والسلامة العامة. ويجب في الوقت عينه بذل الجهود لتحسين مؤشرات إجمالي الناتج المحلي أو تكميلها وذلك لغرض تقييم الإتجاهات البنيوية في حالات الفقر وتوزيع الدخل ونضوب المصادر غير القابلة للتجديد والتردِّي البيئي.

رابعاً: استراتيجيات العلم والتقانة

إن الأثر العميق الذي تركه التقدم الحديث الجاري في العلم والتقانة على الشمال قد خلق وضعاً صعباً في الجنوب عند قيام أقطاره بوضع سياساتها الخاصة بالفرعين المذكورين. فمن المحتم على أقطار الجنوب كافة أن تقوم بجهود متواصلة تمتد إلى مدى أبعد لتحسين قدراتها في هذا الحقل. وقد يتباين الزخم اللاّزم والأولويات المرسومة من قطر إلى قطر، إنما يتوجب أن يكون الهدف المشترك، الأساسي، توسيع المجمّع الذي يضم المؤهلين علمياً، فدون ذلك ستتعرقل الجهود المبذولة لتحديث مجتمعات الجنوب.

إن الاستخدام الفعَّال للتقدم العلمي والتقاني أمر جوهري للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للجنوب. كما أن استيعاب الأساليب كثيفة المعرفة والاستخدام الأنجع للمواد الأولية والطاقة واليد العاملة أمر لا غنى عنه لزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة على المنافسة دولياً، وبالتالي لنجاح التكيف الاقتصادي وإعادة الهيكلة في الجنوب. إن تحولاً في نمط الإنتاج والتصدير من المواد الأولية إلى السلع المصنعة، والتحول في نطاق هذه السلع إلى منتجات تمتاز عند صنعها بكثافة البحث والتطوير كثافةً عاليةً ومتوسطة، هذا التحول أمر مطلوب لمواجهة النتائج العكسية لانخفاض أسعار بضائع الجنوب، بما فيها النفط.

ولا ينتظر في المستقبل القريب أن تحقق طاقة الجنوب فتوحات في العلم إلا على نحو متواضع. فحتى في الأقطار النامية ذات القاعدة العلمية والتقانية الكبيرة نجد أن قدرتها على القيام بمساهمة كبيرة في العلم كما هو معروف في العالم سيعتمد على وجود ذلك العالم العبقري النادر مدعوماً بأجهزة بحث متقدمة. وسيترتب على الجنوب أن يعوِّل إلى حدٍ كبير على تقانات مستوردة لغرض تحديث اقتصادها وتطويره أمداً غير قصير. ولا بد للأقطار من أن تكون قادرة على انتخاب أكثر التقانات ملاءمةً لظروفها وأن تكيِّفها، في كثير من الحالات، لكي تجعلها ملائمة. إن المطالبة بالنمو الاقتصادي

هي من القوة في الجنوب بحيث أن عليه أن يسرّع وتيرة الحصول على خزين المعرفة التقانية الذي ابتناه الشمال وتكييفه واستخدامه. ولكن من واجب الجنوب أيضاً، في المدى الطويل، أن يكتسب القدرة على أن يطوّر بنفسه تقانات تصلح لحاجاته وتناسب ما يتوافر فيه من عوامل الإنتاج.

ولا بد من إدخال العلم والتقانة إدخالاً ناجعاً في الخطط والسياسات الخاصة بالتنمية الوطنية. كما أن المساهمة التي يمكن أن يساهم فيها العلم والتقانة في التنمية وفي الأولويات الوطنية الواسعة مساهمة ينبغي أن تبيّن بوضوح. ويجب كذلك الإقرار بأن الأمة لا يمكنها أن تطور قدرتها في العلم والتقانة دون إنفاق حد أدنى غير قابل للتخفيض من الموارد. إن أقطاراً قليلة العدد جداً في الجنوب هي التي تكرس نسبة أكثر من النسبة الضئيلة البالغة ٠,٥ بالمائة من دخلها القومي للبحث والتطوير؛ أما الأقطار المتطورة فتخصص، على النقيض، ٢ إلى ٣ بالمائة منه للغرض المذكور. والشقة المتسعة في المعرفة، القائمة بين الشمال والجنوب، ستتسع أكثر فأكثر ما لم يرصد الجنوب مزيداً من التخصيصات للبحث والتطوير.

وكما قلنا سابقاً يتطلب التوسيع والاستخدام للبحث والتطوير بشكل ذي معنى حداً أدنى من الاستثمار. وتفيد تجربة العالم المتطور وحاجات الجنوب أن المطلوب على الأقل مضاعفة التخصيصات الحالية المرصدة للبحث والتطوير في الأقطار النامية. إن هذا سيكون قريباً من النسبة التي أوصت بها اليونسكو البالغة ١ بالمائة من إجمالي الناتج القومي. وهذا الاقتراح لا يعني ضمناً نقل الأموال من ميزانية التعليم؛ إنه بالأحرى يتصور استخداماً لأموال إضافية يمكن الحصول عليها من الوفورات الناشئة عن تخفيض الإنفاق العسكري ومن التمويل الخارجي.

أما فيما يتعلق بالقدرات الإنسانية فينبغي أن يكون الهدف مضاعفة عدد العلماء والمهندسين ثلاثة أضعاف على الأقل. وسيتطلب هذا الهدف تعزيز نظام التعليم وعلى الأخص رفع مركز العلماء في المجتمع. إن وجود هيكل ارتكازي علمي، وتوافر المعدات، وسهولة الحصول على الأدبيات الأجنبية، والاتصالات الدولية، والمكافأة الوافية والحوافز الكافية؛ كلها شروط مسبقة لعمل خلّاق وبحث منتج لتطوير العلم والتقانة وتطبيقهما. كما أن شعور العلماء والتقانيين بالمسؤولية تجاه المجتمع أمر مطلوب أيضاً. فعليهم أن يلتزموا بالقيام باستخدام فعّال للموارد المحدودة المتاحة، وبالقيام بجهود ترمي إلى حل المعضلات الأساسية التي تواجه أقطار الجنوب. إن تغييرات تجري على هذا الأساس يمكنها أن تقلل من هجرة العقول من الجنوب إلى الشمال، بل لعلها تعمل حتى على عكس اتجاه هذه الهجرة.

إن إرساء قاعدة قوية في العلوم الأساسية أمر جوهري لتطور العلم والتقانة

التطبيقيين. فلم يقدَّر في الجنوب التقدير الكافي بأن نقلاً ذا معنىً للتقانة لا يمكن أن يتم إلا إذا طورت الأقطار المتلقية قدراتها الخاصة في العلوم الأساسية. لذا فإن التشديد الوافي على تعليم العلوم الأساسية، مدعماً بنظام فعَّال للبحث، هو من المكوِّنات الجوهرية لأية سياسة قومية حقيقية لتطور العلم والتقانة. ولن تتمكن الأقطار، إلا من خلال نظام صائب للتعليم والبحث في العلوم الأساسية، من أن ترسي أساساً لتدريب العلماء والمهندسين، والتقانيين والفنيين الذين سيحتاج إليهم الجنوب بأعداد متزايدة. ومن الضروري كذلك إعداد المدرَّبين الذين يمكن أن تعتمد الأقطار على توصيتهم لكي تستطيع أن تتخذ الخيار الصحيح عند اختيار التقانات المستوردة، ولكي تستطيع أن تكيّفها وتستوعبها وتنشرها في نظام الإنتاج، وذلك ضماناً لاستخدامها الناجع، ولكي تستطيع كذلك، في الوقت المناسب، أن تطور لنفسها قدرة وطنية لتوليد تقانات جديدة.

ولغرض تحقيق المعرفة الضرورية، العلمية منها والفنية، في المجتمع ينبغي التشديد على تعليم العلوم في نظام التعليم بمراحله كافة. ففي مستوى الدراسة الابتدائية يجري تلقين الفهم لمسائل مثل: ما هو العلم، وماذا يتناول وما الذي يمكن أن يحققه؛ وفي مستوى الدراسة الثانوية يجري تشديد أكبر على تعليم الرياضيات والعناصر الأساسية للعلوم الجوهرية. إن الضعف في هذه المواضيع هو الذي يؤدي في الغالب إلى النتيجة الحالية في الجنوب حيث تتلقى نسبة كبيرة جداً من تلاميذ التعليم العالي دروساً في الآداب والإنسانيات وهي نسبة أعلى بكثير من طلاب المواضيع العلمية ـ بالقياس الى الحال في الأقطار المتطورة.

ثمة حاجة ماسة لإصلاح الأنظمة الحاضرة الخاصة بالحوافز والمكافآت بحيث تؤدي إلى اختيار نسبة متزايدة من التلاميذ في كلا المستويين الثانوي والجامعي دروساً فنية ومهنية. إن قيام نسبة أكبر من التلاميذ بدراسة العلوم والهندسة سيعزز الأساس العلمي والاقتصادي للأقطار النامية، كما سيساهم كذلك في تخفيض معدل البطالة المرتفع بين خريجي الجامعات.

هناك في الوقت الحاضر في كل مكان تقريباً من الجنوب فجوة كبيرة بين الذين تلقوا تدريباً فنياً وحرفياً على مستوى متوسط والذين هم من المهنيّين المدربين تدريباً عالياً. إن القيام برفع مستوى المهارات التقانية المطلوبة ينحصر في العادة بأعمال ومشاريع معينة. لذا ينبغي للشركات العامة والخاصة معاً أن تشجّع، من خلال الحوافز، توسيع التدريب الذي يجري في المقرات ومواقع العمل.

إن تجربة الأقطار النامية التي حققت تحولاً تقانياً سريعاً تبرز الدور الاستراتيجي الذي قام به البحث والتطوير المحليان، المرتكزان على طلب بعينه، والمرتبطان ارتباطاً

متبادلاً وثيقاً بالوحدات الإنتاجية. بيد أن الجهد الموسّع في هذا المجال لن يأتي بنتائج متناسبة إلا إذا أُدمج في التخطيط القومي للتنمية وجرى تتبّع المدخلات والمخرجات وتسجيلها بدقة. وسيكون من المهم على وجه الخصوص وضع أولويات لكل قطاع. كما يتوجب كذلك أن تقوم المؤسسات المالية بتوفير تسهيلات خاصة لمنظمي الأعمال الذين يبتغون تسخير التقانات الجديدة لشؤون التنمية. ويمكن، في بعض الأقطار، لرؤوس الأموال المعدّة للاستخدام في مشاريع جديدة أن تساهم مساهمة مهمة في هذا المقام.

وينبغي للأولويات أن تعكس مستوى التنمية، وموارد الطبيعة، وقوة الدفع للنمو في المستقبل، ولا يمكن إيجاد نموذج واحد للأقطار كافة. ومع هذا، فإن أول ما يجب تطويره سيكون، في العادة، التقانة الكلاسيكية البسيطة، ومن ثم العلوم التطبيقية، بشرط أن يتوافر شيء من الخبرة في العلوم الأساسية. أما آخر ما يجب تطويره فسيكون، على العموم، التقانة المتقدمة ذات القاعدة العلمية. على أن من المفروغ منه ألّا يكون أمام الأقطار النامية الكبيرة والمتوسطة حجماً والساعية للمنافسة في السوق الدولية، من خيار سوى إجراء تقدم في فروع العلم والتقانة الأربعة كافة، معاً وفي الوقت عينه.

وستختلف كذلك الأولويات الموضوعة لكل قطاع من القطاعات فتتباين بين هذا القطر وذاك. فالأقطار الكبيرة شبه الصناعية ذات الدخل المتوسط يمكنها أن تهدف إلى رفع قدراتها في البحث والتطوير رفعاً سريعاً في حقل الكيميائيات مثلاً والهندسة، ومن ثم تتجه نحو إيجاد تقنيات جديدة ذات قاعدة علمية، وتطبيقها. ويمكن للأقطار المتوسطة الحجم ذات الصفات المشابهة لما ذكر آنفاً أن تبتدىء بتقانات خاصة بإنتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة قبل أن تقدم على الفروع الأخرى القليلة العدد التي تقتضي تقانية متقدمة مثل الألكترونيات والمواد الصيدلانية ومعدات النقل. أما الأقطار ذات الدخل المتدني سواء أكانت صغيرة جداً أو كبيرة حجماً، فهي لا تمتلك على العموم قاعدة صناعية وتقانية ذات بال. وعلى هذه الأقطار أن تولي اهتمامها نحو التقانة الخاصة بتحديث الزراعة وتنوعها، وبتصنيع المنتوجات الزراعية أو المعدنية من خلال صناعات متوسطة وصغيرة، وبصناعة الأدوات الحقلية والمعدات الإنشائية وببعض الكيميائيات بما فيها المواد الصيدلانية، وبعُدد المكائن البسيطة.

وهكذا سيترتب على كل قطر، عند رسمه سياسة العلم والتقانة وتطبيقها، أن يعد خططه الخاصة به ضمن إطار استراتيجية طويلة الأمد. ولكن على كل قطر مهما كان حجمه وصفاته أن يرفع عاجلاً من قدرته على اتخاذ القرارات التقانية الصحيحة، فإن هذه القرارات هي التي ستحدد شكل مستقبله. ومن العوامل الحاسمة للنجاح

إدراك الترابط المتبادل والوثيق بين فروع العلم والتقانة المختلفة ـ أي العلوم الأساسية والتطبيقية والتقانات البسيطة والمتقدمة ـ وتحقيق التقدم فيها جميعاً.

إن التطورات الأخيرة في التقانات المتقدمة قد عقّدت مهمات الجنوب لتأثيرها في طرق الإنتاج وعملياته حتى في الصناعات الأساسية التقليدية مثل صناعة النسيج والإسمنت والحديد والصلب والبتروكيميائيات والسيارات ومولدات القوة الكهربائية. فالأقطار النامية بحاجة، عند استيرادها السلع الرأسمالية والمعدات والتقانات للصناعات المذكورة، أن تحترز بدرجة أكبر من السابق من الخطر المتمثل بإثقال عاتقها بأعباء معدات غير كفوءة، تجاوزها الزمن وأكل الدهر عليها وشرب. أما في المستقبل فسيكون خيار التقانات أصعب كثيراً لأنه حتى إذا كانت المعرفة الأساسية بشأن هذه التقانات هي في متناول الحوزة العامة فإن العمليات الإنتاجية يمكن أن تختلف نظراً للتطورات العاجلة في التقانات المتقدمة.

وبما أن هناك طلبات متعددة جداً على الموارد النادرة، المالية والبشرية معاً، فإن الخيارات بالنسبة لمعظم الأقطار في الجنوب تخضع لتقييد شديد. والخيارات أصلاً هي، بالنسبة للأقطار الصغيرة ذات الدخل المنخفض، خيارات محدودة كما هو واضح؛ فقد يثبت أن الخطوات البسيطة، حتى الأولية منها، هي خطوات صعبة جداً. ويمكن تخفيف هذه القيود، كما سيجري بحث ذلك في الفصل المقبل، إذا جرى تشجيع تعاون الجنوب مع الجنوب تشجيعاً قوياً جداً. كما يمكن لأقطار الجنوب أن تنتفع كذلك من تجربة الأقطار الأخرى في المنطقة، تلك الأقطار التي حققت قدراً من النجاح في إدخال التقدم التقاني في أنظمتها الإنتاجية.

خامساً: الدولة والتخطيط والسوق

إن تحقيقاً لتنميةٍ تعتمد على الذات وتكون من الناس وإليهم إنما سيعتمد على قدرة الأمة على تسخير طاقات شعبها واستغلالها استغلالاً نافعاً. ولا يمكن لتنميةٍ أن تتحقق إلّا إذا كان هذا الشعب، بمن فيه من المزارعين والعمال وأصحاب الصنائع والتجار ورجال الأعمال ومنظمي الأعمال والموظفين العموميين، قادراً على استخدام طاقاتهم استخداماً خلّاقاً وعلى تأدية وظائفهم على نحوٍ فعّال. ويعتمد هذا بدوره اعتماداً حاسماً على إنشاء هيئات مؤسسية كفوءة ـ خاصةٍ وعامةٍ معاً ـ تمكّن الأطراف الاقتصادية كلها من قيامها بأدوارها. ثمة قضية مهمة تتعلق بالسياسة يجدر بالجميع أن يتصدى لها وهي: ما هو النشاط الاقتصادي الذي يحسن أن تتولاه الدولة وما هو النشاط الذي يحسن أن يترك للقطاع الخاص؟

من الضروري في هذا السياق التمييز بين ثلاثة أدوار اقتصادية للدولة:

١ ـ مسؤوليتها في إدارة الاقتصاد الكلّي.

٢ ـ دورها في التخطيط والتنظيم، من خلال نفوذها في تخصيص الموارد للقطاعين العام والخاص.

٣ ـ دورها كمنظم للأعمال.

إن الدولة وحدها هي التي يمكنها، في الأقطار كافة، أن تتولى مسؤولية إدارة الاقتصاد الكلي. إن عليها أن تطبق سياسات مالية ونقدية وتجارية مصمَّمة لخلق وسطٍ صالح للنمو، في حين تتحاشى التضخم والعجز الخارجي المفرط. ومن شروط الإدارة المتناسقة للاقتصاد الكلي في معظم الأقطار النامية أن تشترك الدولة، وجوباً، اشتراكاً ناشطاً في قرارات استراتيجية معينة ذات أهمية في المدى الطويل مثل القرارات التي تؤثر في المعدل العام للاستثمارات والمدخرات، وفي وتيرة التغيير الذي يجري في الأمور الفنية وتوجيهه، وفي توسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي التنمية الإقليمية المتوازنة، أو القرارات التي تبتّ بهذه الأمور.

والدولة، في أدائها لأدوارها التخطيطية والتنظيمية، قد تتمكن من تحقيق أهدافها في بعض الحالات باللجوء إلى الضرائب أو الإعانات للتأثير في قوى السوق. أما في بعض الحالات الأخرى فقد يكون عليها أن تلجأ إلى استخدام السيطرة المادية لتحقيق الأغراض القومية الواسعة، من قبيل منع تجمهر الصناعات في المناطق الحضرية المزدحمة، أو قد يكون عليها أن تستثمر استثماراً مباشراً في فروع أو نشاطات لا طاقة للمشاريع الخاصة بها أو أن النشاط الخاص لا يعوّل عليه لتحقيق النتائج المتوخّاة في هذا الباب.

لم يحدث في الماضي ظهور حالة من النمو والتطور الاقتصاديين المتواصلين دون مشاركة الدولة الفعّالة بصفتها منظماً ومشجعاً. فأنظمة السوق غير الموجهة تنظيمياً لا تبعاً، بطبيعتها ذاتها، بمجالات استراتيجية مثل الصناعات الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية، والبحث العلمي والتقاني والحفاظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية. ومن غير المحتمل على وجه الخصوص أن تؤدي حرية الحركة لقوى السوق الى ذلك النمو المصحوب بالعدل الذي تبغي تحقيقه تنمية من الناس وإليهم. إن الاعتماد المفرط على قوى السوق يمكن أن تقود إلى تركيز للقوة الاقتصادية، وإلى تفاوت أوسع في الدخل والثروة، وإلى استغلال ضئيل للموارد وإلى بطالةٍ وتبديد لقدرة الإدخار، فتكون النتيجة إعاقة وتيرة التنمية والتقدم الفني.

يتوقف مدى اشتغال الدولة المباشر في المشاريع الإنتاجية على الفلسفة الاجتماعية الأساسية التي تعتنقها، وقدرة القطاع الخاص، وقابليات الدولة الإدارية. بيد أن سجل إدارة الدولة المباشرة للمشاريع في القطاع الإنتاجي لم يكن في كثير من الأقطار النامية سجلاً حسناً. ومهما كانت الدوافع الملجئة في المرحلة الأولى من بناء الأمم، ومهما كانت الفلسفات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في استراتيجيات التنمية في المستقبل، فإننا نعتقد أن دور الدولة كمنظم للأعمال ينبغي أن يكون الآن، بالنسبة لمعظم الأقطار النامية، دوراً أكثر انتقائية وتمييزاً، وأكثر كفاءةً. وهذان الهدفان يتداخلان، فإذا أصبح دور الدولة انتقائياً توافرت له فرصة أفضل ليصبح أكثر كفاءة. وأخيراً فإن من مصلحة النمو الاقتصادي المتواصل ألّا يحول تدخل الحكومة دون عمل المشاريع على أساس المبادىء الاقتصادية الاعتيادية المفضية إلى أداء المشاريع لوظائفها أداءً كفوءاً.

إن الأدوار التي تقوم بها الدولة والسوق ستتباين بالضرورة، وستتوقف على مرحلة القطر التنموية وعلى تجربته فضلاً عما ورثه من مؤسسات اجتماعية. ففي أقطارٍ لم تزل بعد دون مرحلة التصنيع، أو يكون القطاع الخاص فيها ضعيفاً، ربما وجب على دور الدولة أن يذهب إلى أبعد من السياسة الاقتصادية الكلية فيقوم بتأسيس المشاريع الإنتاجية وإدارتها. أما في أقطارٍ مضت قدماً في التصنيع ولديها قطاع خاص حيوي في تحركه فإن الدولة قد تكتفي، إضافة إلى وضع السياسات الاقتصادية العريضة، بالاقتصار على رسم طريق التنمية وتحديد قطاعات معينة لأغراض الاستثمار الجديد ودفع ذلك إلى الأمام، وتشجيع تنظيم الأعمال، وكذلك منع التفاوت غير المقبول في القوة الاقتصادية وفي الدخل.

بيد أن هناك بعض المهمات المشتركة على الحكومات في الأقطار النامية جميعها أن تتولاها في سعيها لتحقيق هدفها في تنميةٍ من الناس وإليهم. تتضمن هذه المهمات، إضافة إلى إيجاد إطار مستقر لاقتصاد كلي متجه نحو النمو، القيام بتشجيع الكفاءة الاقتصادية والتقدم الفني من خلال هيئات تخطيطية محسّنة؛ وإصلاح إدارة الأنظمة العمومية؛ وابتغاء سياسات ترمي إلى تعبئة الموارد وتعزيز الأداء في مشاريع القطاع العام. وإذا أرادت الدولة أن تتولى وظائفها المتنوعة الخاصة بالتنمية فإن قيامها بتحديث نفسها ما هو إلا شرط مسبق لذلك.

١ ـ تحديث الدولة

كان رائد الدولة الحديثة في أنحاء كثيرة من الجنوب الدولة الاستعمارية ذاتها التي كانت تخدم أساساً مصالح السلطة في عاصمتها. وكان لا بد من إعادة صبّها في قالب

جديد وذلك لكي تخدم حاجات الأمم المستقلة حديثاً. وقد نجحت بعض الأقطار في هذه المهمة. لقد أقامت أداةً لدولة حديثة، أداةً مكيفة وفق حاجات المجتمع والثقافة في تلك الأقطار فمكّنها ذلك من متابعة أغراضها التنموية على نحو ناجع.

وكان بعض الأقطار الأخرى أقل نجاحاً في هذا. فقد غدت الدولة في غالب الأحوال ساحة للنزاع الاجتماعي وبذلك أمست لا حول لها ولا طول في أداء وظائفها التنموية. وقد أخفقت الدولة، في حالات كثيرة، في إنشاء كادر من الموظفين المدنيين من ذوي التدريب الكافي والمهارات الوافية بالغرض، والمشربين بروح الخدمة العامة، وذلك للقيام بمهمات الإدارة المعقدة. وحلت الثمانينات، وما رافقها من اقتطاع في الميزانيات كان جزءاً من برامج التكييف الهيكلي، فأضاف ذلك ضعفاً على ضعفٍ في قدرات الدولة الإدارية.

إن تحديث الدولة سيتطلب عدداً من الإصلاحات السياسية والمؤسسية. فالدولة إنما تكون قادرة على أداء وظائفها المكلفة بها على خير وجه حين يكون هناك إجماع قومي على أهداف التنمية وأغراضها، وعلى تقسيم تكاليف التنمية ومنافعها. لذلك فإن المؤسسات الديمقراطية التي تتيح المشاركة التامة للشعب ويمكن من خلالها التوصل إلى مثل ذلك الإجماع، إنما هي هدف من أهداف تنميةٍ من الناس وإليهم، ومن وسائل هذه التنمية بالذات كذلك.

تعني المشاركة في العملية السياسية أكثر من فرصة إدلاء الفرد بصوته بكثير. إنها تعني إضافة إلى ذلك وجود مناخ سياسي يتسامح مع الاختلاف في الرأي، لا بل يرحب بهذا الاختلاف. فالاختلاف هو في الصلب من المشاركة، ذلك أن المشاركة يجب أن تعني الحق بأن يقال للنظام «نعم» أو «لا» أو «لكنْ» في المجالات كافة.

وثمة حاجة إلى الإقرار، وبدرجةٍ أكبر مما يجري في الوقت الحاضر، ليس فقط بحق المعارضة السياسية، الرسمية، بحمل رأيٍ آخر وبالدعوة له، بل بحق الآخرين جميعاً بذلك. إن نظام المشاركة السياسية الذي نتصوره هو ذلك النظام الذي تدعم أساسه قواعد أخلاقية تبيح لجميع الأفكار أن تتصارع. وبالطبع فإن الحقوق الديمقراطية تصاحبها مسؤوليات. ولكن الحاجة الأساسية هي الإبقاء على عمليات المشاركة السياسية مفتوحة على المستويات كلها. والجنوب ليس بحاجة إلى عون ليقوم بهذا، وليس بحاجة بالتأكيد الى عون من الشمال حيث أن السجل هناك ليس خالياً من التلويث في كل مكان. إن على الجنوب أن يعمل لا استجابةً فقط لأنماط جديدة، بل لمصلحته الذاتية بالذات في قضية التنمية الحقيقية.

ومن الصفات الأساسية للنظام الديمقراطي المسؤولية أمام الناس، والانكشاف

في اعمال الحكومة دونما تستّر، ووجود نظام قضائي مستقل ونزيه معاً. إن المسؤولية، بما تنطوي عليه من محاسبة، لا تتطلب تطبيق حكم القانون فحسب بل تتطلب وجود منظومات مستقلة من واجبها إجراء تقييم علني لسلوك الحكومة. ومن المهم أن يتوافر للجمهور مجال الحصول على المعلومات عن أعمال الحكومة. وفي هذا المجال بالذات يصبح دور وسائل الإعلام دوراً جوهرياً.

ولا بد من أن تتضمن الإصلاحات المؤسسية وضع القواعد والأنظمة التي تحد، تحديداً لا لبس فيه ولا إبهام، مسؤوليات ووظائف الهيئات الحكومية، وتنفيذ هذه القواعد والأنظمة. إن وجود مدوّنة بالقواعد والأنظمة للخدمة المدنية من شأنها أن تفضي إلى أن يدرك الموظفون العموميون واجباتهم وحقوقهم. كما أنها تساعد كثيراً على تربية مبادىء أخلاقية تشدد على خدمة المواطنين واحترام حكم القانون.

ولكي تستطيع الدولة أن تعمل على نحو فعّال، لا بد من أن يتوافر للمؤسسات الحكومية ما يكفي من الموارد للقيام بالأعمال المناطة بها. وقد حدثت في الماضي حالات كثيرة جرى فيها استعمال الأموال الحكومية لأغراض خاصة. كما جرى كذلك سوء تخصيص للموارد، مفرط في السوء، إذ يمتص الإنفاق على السلاح والمؤسسات العسكرية والأمنية ما يخصص لمصروفات التنمية.

ثمة حاجة بعينها في معظم أقطار الجنوب لإعادة ترتيب الميزانيات القومية بحيث يكرس مجمل الإنفاق العام على الأعمال الاجتماعية والاقتصادية دون تبديدها على الخدمات العسكرية والأمنية. إن مثل هذه الإعادة في التوزيع قد تمكن الوكالات الحكومية من أداء وظائفها التنموية على نحوٍ أكثر فعاليةً. كما أنها قد تطلق كذلك قسماً من الموارد لإنفاقها على تدريب الموظفين العموميين وعلى منحهم حوافز لرفع قدراتهم ومستواهم المهني.

هذا ونعتقد أن هناك حاجة أيضاً لمزيد من النقاش العلني حول مدى استشراء الفساد وآثاره الضارة في التنمية وفي المجتمع معاً. ويجب أن يرسي هذا النقاش الأساس لجهود مضنية ترمي إلى الحد من هذا الشر المتفاقم. ومن الإجراءات التي ستأخذ بيد هذه الجهود كثيراً، إعادة الحياة الديمقراطية وحرية الصحافة حيثما جرى الإخلال بهما، وتجنب البيروقراطية وتحاشي الإفراط في إخضاع المعاملات لتعليمات مبالغ فيها، والقيام بعمل حازم بشأن تهريب المخدرات، والحد من سياسة القوة العسكرية، وتحسين وسائل المحاسبة والسيطرة في مجالات مهمة مثل الخدمة العامة والشؤون المالية في القطاعين الخاص والعام معاً.

٢ ـ إصلاح سياسة الاقتصاد الكلي

لا يستطيع أي قطر أن يحقق تقدماً اقتصادياً دون وجود ظروف مستقرة إلى حدٍ معقول في اقتصاده الكلي. إن من الواجب استخدام السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف لتحقيق مستوى مرتفع في المدخرات والاستثمارات، مع تحاشي العجز المفرط في موازين المدفوعات، والعمل على السيطرة على ما يؤدي إلى التضخم. ومثل هذا الوضع في الاقتصاد الكلي أمر جوهري لإرساء قاعدة من اليسير معرفتها يقوم عليها اتخاذ القرارات الاقتصادية، لا سيما تلك القرارات المتعلقة بالاستثمار في مشاريع صناعية وتجارية جديدة، فهي لذلك قاعدة لنمو اقتصادي مستمر.

وغالباً ما أخفقت الإدارة الاقتصادية في الماضي في كثير من الأقطار النامية في التوفيق بين الأغراض المذكورة، وكان لهذا الإخفاق نتائج عكسية بالنسبة للتنمية فيها. كان من نتائج الطلبات المتنافسة على الأموال العامة ونفوذ مجموعات الضغط المختلفة أن انفسح المجال لتزايد العجز في الميزانية وخلق التسليف الائتماني بدلاً من اتباع سياسات حقيقية لإعادة التوزيع ووضع تغييرات ضريبية وذلك لزيادة الإيرادات الحكومية. وقد ثبت أن هذا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وكان من شأن الضغوط الحاصلة على موازين المدفوعات وسعر الصرف والضغوط التضخمية الناشئة من ذلك أن أفسد أمر تخصيص الموارد وشوّه النمو، وأطلق العنان للمضاربة في الأسواق المالية وغيرها، وأن أدى كذلك إلى آثار عكسية على إعادة توزيع الدخل ومستوى معيشة الفقراء. وباختصار فإن التضحية بالانضباط المالي والنقدي لم تخدم قضية التنمية في مداها الطويل.

وفي حين أن المهمات الأساسية لإدارة الاقتصاد الكلي هي من البداهة بمكان، فإن إدامة التوازن الخارجي المتواصل مع الحفاظ على أسعار مستقرة إلى حد معقول وعلى النمو في الطلب الكلي، أمور تخضع لمصاعب معينة في الأقطار النامية. فالتذبذب في الطلب الكلي في كثير من الأقطار، لا سيما ذات الاقتصاد الصغير والمفتوح، غالباً ما يتولد خارجياً من خلال الهزات التي يحدثها التصدير والتبادل التجاري على موازين المدفوعات فيها. لهذا فإن مجال إدارة الطلب من خلال سياسة مالية ونقدية هو مجال محدود جداً بقيود موازين المدفوعات؛ وهذه لا يمكن معالجتها إلّا بإدارة ناشطة ومستجيبة تتعلق بأسعار الصرف والسياسة التجارية. إن تأجيل العمل في هذه المجالات غالباً ما خلق ظروفاً في الماضي تستوجب المزيد من التغييرات المتسرّعة والمركبة في السياسة فيما بعد.

إن الخليط المناسب من سياسة سعر الصرف والقيود التجارية يتوقف على ظروف القطر المعني وهياكله الاقتصادية ودرجة الانفتاح في اقتصاده. أما الرجوع حصراً إلى القيود التجارية فقد يكون، في وجه التغييرات التي لا يمكن تبديلها في الظروف الخارجية، أمراً سيىء الأثر لأنه يؤخر التصحيح المحتم حدوثه، في نهاية المطاف، في سعر الصرف وفي تغيير الهياكل الاقتصادية الداخلية من حالٍ إلى حال.

بيد أن الاعتماد حصراً، أو حتى الاعتماد الشديد، على تعديلات تجري في أسعار الصرف قد لا يكون في بعض الحالات سبيل العمل الأكثر نجاعةً. أما في وجه الهزات الشديدة في موازين المدفوعات على الأخص فقد لا يكون هناك من مستوى لسعر الصرف يمكنه، بالاشتراك مع سياسات مالية ونقدية، أن يوفق بين التوازن الداخلي والخارجي في ظل نمط مقبول اجتماعياً من أنماط توزيع الدخل. وفي هذه الظروف يكون استخدام القيود التجارية أمراً جوهرياً للتخفيف من الآثار السلبية الناشئة من تخفيض الاستيراد ولمنع وقوع مزيد من الانكماش في النشاط الاقتصادي الذي سيحدث ما لم تتخذ تلك القيود.

يضاف إلى هذا أن على السياسة المالية وإدارة سعر الصرف أن تأخذا بالاعتبار حقيقةً مفادها أن النتائج قصيرة الأمد لتخفيض العملة في الأقطار النامية لن تكون يسيرة. ويمكن في بعض الأقطار، واستناداً إلى طبيعة التصدير والاستيراد فيها وإلى شبكة علاقاتها المالية مع باقي أنحاء العالم، أن يؤدي تخفيض العملة الحاد إلى آثار شديدة السوء في مستويات المعيشة، وأن يسبب التضخم، ويحدث قدراً مفرطاً من طاقة العمل المعطلة مع بطالة متزايدة. فضلاً عن ذلك، فإن التخفيض المتكرر في عملات الأقطار النامية المنتجة للبضائع يمكن أن يساهم في الإبقاء على عرض مفرط وأسعار هابطة في أسواق البضائع.

ثم إن ما يحدث في تدفق رأس المال من تحديدٍ للائتمان في الأسواق المالية الدولية تحديداً شديداً في وقتٍ تواجه فيه موازين المدفوعات صعوبات جمة، من شأنه أن يدخل عنصراً يضيف إلى عدم الاستقرار الحاصل. وقد تجلّى هذا بشكل مفرط وفج في أزمة الديون العالمية في الثمانينات. وتشير التجربة التي حدثت في هذا العقد إلى أن الأقطار ذات السيطرة على رأس المال هي أحسن أهبةً لمواجهة عدم الاستقرار المتزايد في النظام المالي الدولي. وتظهر هذه التجربة الحديثة كذلك أن فعالية السيطرة المالية ترتبط بالإزالة الفعالة لعدم التوازن في الإقتصاد الكلي، فضلاً عن ارتباطها بعوامل أخرى.

ويواجه التقدم نحو تحقيق استقرار لإطار الاقتصاد الكلّي المحلي مصاعب خاصة، في الأقطار التي يستحكم فيها التضخم المرتفع، حيث أصبح التضخم ذاته

مقرَّراً من المقرَّرات لحالة المالية العامة فيها. وفي هذه الحالات قد تتطلب إعادة إطار الاقتصاد الكلي إلى حالة مستقرة ولوج مدخلٍ للتعديل لا يقوم حصراً على إجراءات مالية ونقدية. وقد تمس الحاجة على وجه الخصوص إلى بذل الجهود لتحقيق اتفاق واسع على السياسات الخاصة بالدخل؛ ولكنّ هذه بدورها لا يمكن أن تكون عالة إلا إذا جرى اقتسام كلف الاستقرار والتعديل ومنافعهما بين الفئات الاجتماعية المختلفة اقتساماً عادلاً. ودون مثل هذه الاحتياطات يمكن للسعي وراء الاستقرار من خلال الانضباط المالي والنقدي أن يؤدي، كما أظهرت التجربة الأخيرة، إلى طاقة عمل كبيرة معطلة وبطالة متزايدة، دون أن يحتوي التضخم. وقد تنطوي إقامة ظروف مسبقة لتحقيق إدارة اقتصادية فعّالة، في بعض الحالات، بعد سنوات من الفشل المتعاقب للحد من التضخم المرتفع وعلاج الركود، على إبرام عقد اجتماعي واسع القاعدة وعلى إعادة قيام إجماع قومي، وكان قد تزعزع كثيراً، بشأن أهداف السياسات الاجتماعية والاقتصادية وأدواتها.

٣ ـ إصلاح عملية التخطيط

إن استخداماً محسّناً للموارد القومية، وهو ضروري بداهةً لتحقيق أغراض التنمية في الجنوب، يتوقف على إصلاحات تجري في منظومات التخطيط التنموي. ومنظومة التخطيط بحاجة إلى أن تتعرف إلى المجالات المناسبة لتدخل الدولة، وإلى حدود طاقة الدولة في التدخل تدخلاً فعّالاً، وإلى المساهمة التي يمكن أن يقوم بها نظام منصلح للأسعار في تحقيق أهداف التنمية. ويجب أن تقوم هذه المنظومة بإرشاد تدخل الدولة المباشر وبتوجيه النشاط الخاص نحو مجالات مختارة من العمل المنتج من خلال حوافز متنوعة واستخدام رشيد لمؤشرات السوق.

ولا بد لعمليات التخطيط المستعملة حتى الآن في كثير من الأقطار أن تصلح بطرق متعددة إذا أريد للتخطيط القومي أن يصبح كفوءاً. وينبغي أن يكون الغرض الأساسي من إصلاح عمليات التخطيط تحقيق توازن مناسب بين المركزية واللاّمركزية وكذلك بين السيطرة العامة والمبادرة الشخصية. إن المركزية والانضباط في إدارة الاقتصاد الكلي هما ضروريان لخلق وسط سياسي متوازن ومستقر ومتجه نحو التنمية. كذلك فإن السيطرة العامة في نقاط استراتيجية معيّنة أمر ضروري لكي تضمن حسن استخدام الموارد النادرة دون إهدارها هدراً. هناك في الوقت ذاته مجال كبير للتغييرات في آليات التخطيط والتوجيه بهدف ترقية الكفاءة الاقتصادية؛ وتشجيع المنافسة والابتكار والتقدم الفني مما يجري محلياً؛ وتعزيز قدرة قطاعات الاقتصاد المختلفة على المنافسة واهتبال الفرص في الأسواق المحلية والدولية معاً.

من جهة أخرى ثمة حاجة لقدر من اللاّمركـزية في الإدارة الاقتصـادية لـترويج الأمـور لتنميةٍ تعتمـد على الـذات هي من الناس وإليهم. ففي المـاضي أدّى التـوجـه الأبوي في هذا المضـمار إلى ردع المشاركـة الشعبية في تصميم بـرامج التنميـة وتنفيذهـا معاً. وبما أن ما ينظر إليه باعتباره الطرف الفاعل الأسـاسي هو الـدولة وليس المجتمـع ككل، فإن النتيجة كانت عدم الاكتراث على نطاق واسع. إن مشاركة الناس يمكن أن تعـاون عل التـأكد من أن فعـاليات التنميـة وما تنـطوي عليه من تقـانات وخـدمـات ومـدخـلات هي فعـاليـات منـاسبـة للمـوارد والمهـارات والحـالـة البيئيــة في المنـاطق والمجتمعـات التي يـراد لهـا أن تنتفـع. ومن المحتمـل، دون الاشـتراك الشعبي، أن يستغرق هضم العمليات الجديدة أو استخدام التسهيلات الجديدة وقتـاً أطول حتى إذا كانت هذه العمليات والتسهيلات ملائمة للوضع.

يتضح كذلك من التجربـة الماضيـة أن مدخـلاً يملى من القمـة لأمور التخـطيط والتحديث يمكن أن يلاقي مقاومة إذا لم يأخذ هذا المدخل بعين الاعتبار المعرفة المحلية والتقليـدية. إن معـظم الأقطار تمتلك خـزيناً صمـد أمام الـزمن من المعرفـة والتطبيق المحليـين اللذين يمكن لممارستهـما، ولو بصـورة مكيّفة عنـد الضرورة، أن تغني التنمية وتكفل تعبئة شعبية واسعة لـدعم مجهودات التنميـة. وينبغي للتخطيط التنمـوي، من خلال توزيع السلطة واللاّمركزية، أن يعوّل على الخزين الشعبي من المعرفة والخبرة.

٤ ـ دور قطاع الأعمال

يتطلب النمو المتواصل والتنمية، إضافة إلى ما ذكر آنفاً، مشـاركة تـامة وكفـوءة من قطاع الأعمال، بما فيه من مشاريع عامة وشركـات خاصـة وتعاونيـات وغيرهـا من المشاريع المملوكة من فئات اجتماعية، وبمـا فيه أيضـاً من مشاريـع صغيرة. ولعـل دور القطاع الخاص في الأقـطار التي تتبع اسـتراتيجية تنميـة إشتراكيـة هو دور أقـل اتصالاً بالموضوع. بيد أن الأمثلة الناجحة في مضمار التنمية الجارية في الجنـوب تشير بـوضوح إلى أن النمو الاقتصادي لا يكـون نشطاً إلاّ في منـاخ يزدهـر فيه قـطاع الأعمال بمعنـاه الذي حُدّد آنفاً.

يرتبط تعزيز قطاع الأعمال المتمتع بروح المبادرة بعدد من العوامل. يأتي في المقام الأول الإقـرار بوظيفـة تنظيم الأعـمال وضرورة تشجيع روح المبـادرة من قبل الـدولـة تشجيعاً فعّالاً. وتستطيع الدولة أن تقـدم هذا التشجيـع من خلال إجـراءات متنوعـة مثل: تدريب الطامحين بأن يصبحوا من منظمي الأعمال؛ تشجيع الاتصالات والتفاعل بين قادة رجال الأعمال والسياسيين والموظفين العموميين؛ اجتـذاب صناعـات جديـدة بتأمين الخدمات الأساسية في المنـاطقة الصنـاعية كـالمباني والقـوة الكهربـائية والمشـورة

الخاصة بالشؤون الفنية وبأمور العمل؛ توفير رأس مال جديد بشروط مؤاتية؛ عرض حماية تعرفية وغيرها كلما كان ذلك مناسباً؛ وتقديم المعلومات عن إمكانات السوق لغرض الاستثمار في مجالات جديدة واعدة.

ثانياً، يرتبط النجاح طويل الأجل في قطاع الأعمال باستقرار الوسط الذي يعمل فيه وبالقدرة على التنبؤ بما يجري فيه. ولكي يكون هذا الوسط مفضياً إلى نمو روح المبادرة يجب أن يكون من المضمون تطبيق القوانين والأنظمة تطبيقاً مستمراً، وأن يكون هناك، كما ذكر سابقاً، إطار لاقتصاد كلي يتيح للحسابات الاقتصادية أن تجري بدرجة عالية من اليقين.

ثالثاً، على الحكومة أن تنظر نظرة فاحصة للقوانين المختلفة، التشجيعية منها والتوجيهية ـ التنظيمية، التي تحكم شتى الأعمال. فقد وجد أن بعض التعليمات تحول دون الأداء الكفوء لمشاريع الأعمال. مثل هذه القوانين والأنظمة ينبغي أن تبسَّط أو تعدّل أو أن تُجعل واضحة تماماً؛ كذلك فإن شروط منح الحوافز (أو فرض العقوبات) ينبغي أن توضع على نحو واضح وترتبط بمعيار الأداء. وتفيد السياسات الصناعية الناجحة في العالم النامي، بصورة واضحة، أن الإنجاز ينبغي أن يكافأ بحوافز تقيَّم تقييماً دقيقاً وأن تمنح عند بلوغ أهداف معينة كإجراء تحسين فني أو توسّع في التصدير على سبيل المثال.

ينبغي أن يكون الهدف من تعديل التعليمات رعاية المنافسة والتحديث الفني. ثم إن الإبداع والابتكار يتطلبان توازناً دقيقاً بين التشجيع والمنافسة. إن الإعاقات البيروقراطية يمكن أن تثبط الاستثمارات المنتجة والكفاءة الفنية؛ وهي أيضاً تميل إلى خلق حالات احتكارية حتى إن لم يكن هذا مقصوداً، وبذلك تخنق روح المبادرة في تنظيم الأعمال، والافتقار إلى هذه الروح هو من صفات التخلف.

على الحكومات، في تنفيذها لاستراتيجية تنمية موجهة نحو الناس، أن تكفل في سياساتها نحو قطاع الأعمال عدم تجاهل الدور الذي قامت به في حياة الجنوب الاقتصادية الأعمال الجزئية من قبيل المشاريع الصغيرة في البيوت والمشاريع خارج البيوت التي تستخدم أفراداً قلائل، وعمل الباعة المتجولين الذين يبيعون إنتاجهم بذاته، والمتاجرين. إن هذه المشاريع تنتج وتوزع وتبيع مجموعة كبيرة متنوعة من المواد الإستهلاكية وتقدم سلسلة من الخدمات تلبيةً لحاجات جماهير الناس. فإذا تجاهل واضعو السياسة دور الأعمال الجزئية في النشاط الاقتصادي وأهملوا موقعها في تنمية من الناس وإليهم، يحرم الاقتصاد والمجتمع من المنافع الأخرى التي يمكن أن يقدمها القطاع غير الرسمي، ويصبح هذا القطاع ذاته عرضة للاستغلال من القطاع الخاص

الرسمي الأقوى وذلك من خلال ترتيبات غير خاضعة للرقابة في عقود المقاولات الثانوية.

٥ ـ تعزيز أنظمة الضرائب ومشاريع القطاع العام

ستتطلب التنمية المتواصلة في المستقبل مزيداً من العزم في العمل لتعبئة المدخرات المحلية، لا سيما في القطاع العام. فتحديث الزراعة الفلاحية مثلاً تقتضي زيادة حادة في حصة الاستثمار المخصصة للزراعة في كثير من الأقطار. وسيتحتم القيام باستثمارات واسعة النطاق في البنى الإرتكازية الريفية ـ الري، النقل، الإئتمان، المعونة الفنية، الخزن، البحوث في حقل التقانات، ومنظومات الفلاحة ـ وفي التعليم الأساسي والفني.

وبالنظر إلى أن غالبية الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما الرعاية الصحية والتعليم، تدفع نفقاتها من الأموال العامة، فإن التقدم في هذا المضمار يرتبط كذلك كل الارتباط بالموارد التي يولّدها القطاع العام. وتفيد تقديرات البنك الدولي الأخيرة، استناداً إلى تجربة الأقطار ذات الدخل المنخفض، أن أفريقيا شبه الصحراوية ستحتاج إلى مضاعفة نفقاتها الاجتماعية من ٤ ـ ٥ بالمائة إلى ٨ ـ ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي لكي تؤمن التعليم الابتدائي العام والرعاية الصحية الأولية والتخطيط العائلي والأمن الغذائي والغذاء بحلول عام ٢٠٠٠.

لذا، ولغرض قيام الدولة بدورها المركزي في الأخذ بيد التنمية، وبدورها على الأخص في تحقيق الأمن الغذائي، وفي تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان جميعاً، يتوجب عليها تعزيز طاقتها لتعبئة الموارد المطلوبة. ومما لا غنى عنه لهذا الغرض إجراء إصلاحات مؤسسية ووضع سياسات لجعل أنظمة الضرائب أكثر كفاءة وجعل المشاريع العامة مشاريع رابحة.

٦ ـ الإصلاح الضريبي

إن مقدار الإيرادات الضريبية التي يمكن للحكومة الحصول عليها يتوقف بوضوح على إنتاجية الاقتصاد ويتأثر كذلك بقدرات الحكومة الإدارية. بيد أن هناك مجالاً في أقطار كثيرة لإصلاح نظام الضريبة بطريقة تؤدي إلى نمو الإيرادات الضريبية بأسرع من نمو الدخل القومي. إن أنظمة الضرائب المباشرة في كثير من الأقطار النامية، وإن كانت في ظاهرها تصاعدية إذ ترتفع نسبة الضريبة بارتفاع مستوى الدخل، فهي مثقلة بالإستثناءات؛ إنها كذلك معقدة بشكل لا لزوم له، وتسعى لبلوغ أهداف كثيرة جداً، لذا تكون في الغالب فوق قدرة السلطات الضريبية على

جبـايتها. أمـا الأنظمـة الأبسط فقـد تـأتي بنتـائـج أفضـل، كـما أنها تجعـل الأنـظمـة الضـريبيـة أكثر عـدلاً وكفاءةً حتى وإن كـانت أقل درجـة في تصاعـديتها من النـاحيـة الإسـميـة. كذلـك فإن من الممكن في الغـالـب توسيـع قاعـدة الضريبـة، بمعنى تكثـير مصادر الجبايـة. ستكون هـذه هي الخطوة الأولى في بعض الأقـطار، بخاصـة الأقطار التي يكون فيها تصدير المنتجات الأولية مصدراً لمجمل الإيرادات الضريبية ولا تفرض فيهـا ضريبـة دخـل شخصيـة أو تكـون حصيلة هـذه الضريبـة فيهـا قليلة جـداً. إن استخدام طريقة فرض الضريبة على الأرض، كمصدر للإيراد وكذلـك كوسيلة لـدفع المالكين نحـو مزيـد من الاستعمال المنتـج في استغلال الأرض، هو أسلوب آخـر من الأساليب الممكنة في الإصلاح.

أمـا في المرحلة الحـاضرة فستظل الضرائب غـير المبـاشرة، في كثـير من الأقـطار النامية، مصدراً رئيسياً لـلإيرادات العـامة. إن أي إصـلاح يجب أن يهدف إلى إقـامة نظام ضريبي غير مباشر يكون شرائحياً وتصاعدياً معاً، ويحد من الاستهلاك المظهـري ولا يحتـوي على تفـرقة ضـد التصديـر. إن التمييـز والإصـلاح في ضرائب التصـديـر الهادفين إلى تشجيع التصنيع للمواد الأولية وتصـدير المنتجـات المصنعة يكتسبـان أهمية خاصة في الأقـطار المصدرة للبضـائع. كـما أن تشجيع الاستعـمال الاقتصادي للمـوارد الطبيعية القابلة للنفاد والحفاظ على البيئة ينبغي أن يجعلا من المعايير المهمـة في سياسـة التسعير وسياسة فرض الضرائب معاً.

٧ ـ مشاريع القطاع العام

قام القطاع العـام في معظم الأقـطار الناميـة بدور رائـد في كثير من الصنـاعات الأساسية والاستراتيجية. وفي حين أن هناك أمثلة جمة على أقطار كان أداء الصنـاعات التي تديرها الدولة أداءً حاسماً في تحقيق تنمية قومية سريعة، فإن هنـاك أقطاراً أخـرى عملت فيها المشاريع العامة دون مستوى قدرتها بكثير، وكانت عبئاً على التنميـة. كان فشـل مشاريـع الدولـة، في هذه الأقـطار الأخيرة، في تـوليد مـوارد داخلية وافيـة قـد أضعف من طـاقة الـدولة عـلى تمويـل التـوسـع في الخـدمـات الاجتـماعيـة أو في البنى الإرتكازية الزراعية، أو من طاقتها على البدء بصناعات جديدة.

ولم يكن حجم القطاع العام هو الذي يفسّر هذه الاختلافـات في الأداء. فهناك أقطار ذات قطاع عام كبير وهي تعمل بكفاءة وتـولد فائضاً غير قليـل؛ وهناك أقـطار أخرى كان فيها القطاع العام الأصغر كثيراً أقل نجاحاً بكثـير. وتشير التجـربة إلى أن ما يفسّر هذه الاختلافات إلى حـدٍ كبير هـو تأثـير هياكـل السوق والعـوامل التـنظيمية والعلاقات بين الدولة والمشاريع العامة.

وحين تخفق المشاريع العامة في إظهار الربح يوجّه اللوم عادة إلى سياسة التسعير أو عدم الكفاءة في العمليات. وهذان مترابطان في التطبيق، فسياسة التسعير المعيبة تؤثر في الكفاءة، والكفاءة الضعيفة تؤثر في الأسعار. والمشاريع في القطاع العام غير حرة على العموم في تحديد أسعارها. وسياسة الحكومة التي تحد من حرية المشروع في فرض الأسعار الواقعية لمنتجاته تقلّل من مدخولاته وبالتالي من قدرته على تحسين إنتاجيته من خلال زيادة الاستثمار؛ وهذا يضعف الكفاءة ويرفع الكلفة.

إن الذي يحدث في أقطار كثيرة هو أن العادة الجارية في الإبقاء على الأسعار التي تتقاضاها مشاريع القطاع العام متدنية بصورة مفرطة عادةً أخذت تعني في حالات كثيرة دعم السلع والخدمات مالياً، وهي سلع وخدمات تستهلكها الفئات ذات الدخل العالي والمتوسط في المدن. من الأمثلة على ذلك دعم الوقود المستعمل من أصحاب السيارات ودعم الكهرباء المستعملة في البنايات السكنية التي يقطنها ذوو الدخل العالي. كذلك تجهيز الماء بوفرة للأحياء الغنية في المدن على الضد مما عليه الحال في الأحياء الفقيرة المجاورة حيث لا يتوافر الماء بسهولة ويسر.

لا يقوم الكثير من هذا الدعم المالي بدور في التوزيع يفضي إلى مزيد من العدل، والواقع أن آثاره في عكس ذلك، فهو ينفع الموسرين كما يظهر من الأمثلة المذكورة آنفاً. كما أنه يؤدي إلى خسائر يتحملها القطاع العام فتتناقص الموارد التي يمكن استخدامها لتلبية حاجات اجتماعية ملحة. ويساء في بعض الأحيان استخدام أسعار القطاع العام في محاولةٍ، هي في الغالب فاشلة، لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل مثل الحد من الاتجاهات التضخمية. وغالباً ما تكون العقبات أمام إصلاح سياسات التسعير عقبات سياسية، وفي مثل هذه الحالة يكون الإصلاح السياسي ذاته من باب أولى.

وفي القطاعات التي تعمل فيها عادةً المشاريع العامة الكبرى، مثل مرافق المنافع العامة كالكهرباء، يعزى عدم كفاءة العمليات فيها إلى مركزها الإحتكاري، ذلك أنها ذات حصانة ضد المنافسة التي تلجأ إلى الإبقاء على الأسعار في مستوى منخفض. هذا وحين يكون دخول السوق ممنوعاً على المنافسين المحتملين بحكم تعليمات منح الإجازات وغيرها من القيود القانونية، فإن مجال تشجيع المنافسة يتعلق عندئذٍ بإجراء تغيير في القوانين والأنظمة النافذة.

كذلك تقوم العوامل التنظيمية بدور بارز في كفاءة القطاع العام. فحيثما كانت مشاريع الدولة ناجحة نجدها تتمتع بصورة عامة بدرجة عالية في الاستقلال الإداري والمالي، ولديها عدد محدود من الأهداف التجارية والاجتماعية، وفيها نظام حسابي

مفتـوح، ولا تمارِس الحكـومة سيطرتها بشـأنها إلا في مجالات اسـتراتيجية مثـل وضع الأهداف الاقتصادية والمالية.

وعلى العكس من ذلك، فإن تداخل مالية المشاريع العامة مع الميزانية القـومية، والافتقـار إلى الوضـوح في الحالات التي تبيـع فيها مشـاريع الـدولة سلعهـا وخدمـاتها بـأسعار مـدعمـة مـاليـاً، من شـأنها في الغـالب إنشـاء عـلاقـات غـامضـة وبلبلة في المسؤوليات. وينشأ مثل هذا أيضاً في حالة ازدواجية الأهداف، المتضاربة أحياناً، التي يطلب من المشاريع العامة تحقيقها. إن افتقـار هذه المشـاريع إلى الاستقـلال في العمل من جـراء القيود السيـاسية المفـروضـة عـلى الإدارة وقـرارات التسعـير، أو من جـراء السيطرة اليومية المفرطة على المدخلات والاستخدام والاستثمار، هذا الافتقار يؤدي إلى استفحال مشاكل المسؤولية ويمكن أن يقود في النهاية إلى عدم الاهتـمام بكفاءة المشروع ككل.

٨ ـ الأهلنة (Privatization)

خضعت الأقـطار الناميـة مؤخراً إلى ضغط شـديد وذلـك لكي تعـاد المشـاريـع المملوكة من الدولة إلى القطاع الخاص كوسيلة لعلاج عدم الكفاءة، وقد قطعت أقطار متعـددة شوطـاً في هذا الإتجـاه. إن هذه القضيـة بحاجـة إلى المـواجهـة دون تحـامـل عقـائدي. بـل إن الحاجـة تدعـو، في كل حـالـة عـلى حـدة، إلى بحث دقيق لكلفـة السيـاسات البـديلة ومنـافعهـا، وللدور الاجتـماعي الـذي يقـوم بـه المشروع العـام، ولقدرات المشاريع الخاصة داخل القطر.

كان القطاع العام في بعض الأقطار قـد وضع يـده على عـدد من المشاريـع التي كانت تواجه الإفلاس، وذلك لمجرد الحيلولة دون تسريح العمال. بيد أن هنـاك طرقـاً أفضل لتأمين استخدام بديل وتقليـل الخسارة التي تقـع على عـاتق الفقراء من جـراء اغلاق المشاريع؛ وعلى أية حال، لا تستطيع الدولة أن تشتري المشاريـع الخاصـة كلها التي تواجه المشاكل. أما إذا كان المشروع قد أمم لمثل هذه الأسباب، أو لأنـه مشروع خاسر مالياً ولا يقوم بأي دور اجتماعي رئيسي، فإن الدولة بإعادته الى الملكية الخاصـة أو بإيداعه في عهدة إحدى التعاونيات أو باغلاقه نهائيـاً إنما تعـطي إشارة واضحـة إلى أنها لن تقوم بدعم المشاريع غير الكفوءة في المستقبل.

وقـد أنشئت المشاريـع العامـة في حالات أخـرى لخدمـة غـرض اجتـماعي مهم كتنمية منطقة مُضارّة وتطويرها إلى حال أفضـل، أو للبدء بـإجراء تـطوير محـلي لنشاط اقتصادي جديد. وربما يتحقق هـذا العمل الـريادي بمـرور الزمن، فيحتمـل أن يباع المشروع عندئذٍ الى القطاع الخاص، الأمر الذي يتـوقف على الحـالة المحليـة للقدرات

الخاصة بروح المبادرة في تنظيم الأعمال. بيد أن الأهلنة قد لاتكون ممكنة في بعض الظروف؛ مثلاً إذا كان المشروع العام هو المشروع الكبير الوحيد في منطقة لن يحل محله فيها أي مشروع خاص بالنظر إلى نوع التقييم الذي يجريه القطاع الخاص للمشروع على أساس مقارنة الكلفة مع الربح. وفي هذه الحالات يكون الافتقار للبنى الارتكازية وغيرها من التسهيلات هو مصدر الإنخفاض في كفاءة العمليات في أغلب الأحيان.

هناك كذلك مشاريع عامة تؤدي وظيفة جوهرية في صناعات جوهرية. ففي بعض الحالات قد تستجيب الملكية العامة لدعوة الحاجة إلى ممارسة سيطرة قومية على مورد وطني مهم مثل النفط. وفي حالات أخرى قد يفتقر القطاع الخاص إلى الموارد المالية والقدرة التنظيمية لتولي المسؤولية من القطاع العام. وفي حالات كثيرة يكون من شأن الأهلنة قلب الاحتكار العام إلى احتكار خاص، وربما كانت الحاجة إلى تحاشي ظهور احتكار خاص هي التي دعت أصلاً إلى إنشاء المشروع العام.

لذلك فإن الأهلنة لا تقدم حلاً شاملاً. ففي بعض الحالات قد تؤدي الأهلنة إلى مزيد من الكفاءة، لا سيما إذا كانت قدرات الدولة الإدارية محدودة جداً. مع هذا فالأهلنة قد تكون غير عملية أو غير مرغوب فيها في بعض القطاعات، لا سيما القاطعات ذات الأهمية الاستراتيجية لعملية التنمية. يضاف إلى هذا أن التجربة الماضية تفيد أن كفاءة المشاريع العامة والخاصة تترابط ترابطاً مشتركاً. فكلاهما يتأثر كثيراً بعوامل مختلفة مثل حيوية روح المبادرة في تنظيم الأعمال، والوسائل المؤسسية لتقسيم الموارد واستخدامها، وطبيعة الدولة ذاتها.

سادساً: الأبعاد النسوية للتنمية

تمثل النساء أكثر من نصف السكان في الجنوب. وهن يشاركن في عملية التنمية بطرق لا تعد ولا تحصى، ولكن مساهمتهن في التغيير الاقتصادي والاجتماعي لما تزل غير معترف بها الاعتراف الكافي ويبخس حقها كثيراً، لأن ثقافة يهيمن عليها الرجل قد أولت المرأة مركزاً دونياً في المجتمع؛ كما أن العرف السائد والخطر المفروض، وتقسيم العمل على أساس الجنس قد أبقى النساء تابعات للرجال.

إن عمل المرأة، في أرجاء الجنوب كافة، عمل أساسي لإنتاج السلع والخدمات. والمرأة التي تعمل الآن في الصناعة على نحو متزايد، كانت في الماضي تشتغل في الزراعة على نطاق واسع، لا سيما في مجال حيوي ألا وهو إنتاج الطعام، وكانت تؤلف ما يزيد على نصف القوى العاملة الزراعية في الجنوب. ففي أفريقيا مثلاً

تنهمـك أغلبية النسـاء بالأعـمال الزراعيـة حيث يقمن بزراعـة مجمـل مـا يستهلك من غذاء، وبتصنيعه، وبتسويق الفائض. أما في آسيا ومنـطقة البـاسيفيك فـاليد العـاملة النسائية مهمة في الحرف المتصلة بالزراعة وإنتاج الغذاء مثل مصـائد الأسـماك وتصنيع الأطعمـة، فضلاً عن الصنـاعات البيئيـة الريفيـة. إن عمل المـرأة الريفيـة، في أرجاء العالم النامي بأسره، المتصل بزراعة الغابات والحفاظ على التربة يقدم دعماً كبيراً لإنتاج الغذاء، ويضيف كذلك إلى التوازن البيئي في المنظومات البيئية.

كذلك الأمر في أمريكا اللاّتينية ومنطقة الكاريبي، وفي مناطق الجنوب الأخـرى بدرجة أقل، حيث يعمل مزيد من النساء في قطاعي الصناعة والخـدمات، إلى جـانب البروز في الأعمال الاقتصادية غير الرسمية، إذ تقوم المـرأة بالمتـاجرة وتشتغـل عاملةً في المنتجـات البيئية. وأغلبيـة النساء في الجنـوب، في المناطق الـريفيـة والحضريـة معـاً، يجمعن بين هذه المساعي الاقتصادية وبين دورهن الاجتماعي الحيوي كمـدبرات منـزل وأمهات، فينشئن الصغار ويقمن برعاية أسرهن.

وتتعرض أغلبية النساء في الأقطار النـامية إلى حمـل العبء المزدوج النـاجم عن الفقر وعن التفرقة. إنهن لا يدفع لهن إلاّ أقل مما يدفع للرجال عن العمـل ذاته، كـما تغلق في وجوههن في الغالب أبواب العمل الذي يدر كسبـاً أعلى. وهن لا يتمتعن في بعض الأقطار بحق ملكية الأرض. ومجـال حصولهن عـلى التسهيلات الائتـمانية أضيق من مجال حصول الرجل عليها، وليس أمامهن إلا مجـال محدود للحصـول على المـوارد المنتجة كمياه الري والأسمدة والتقانات. من الـواضح كـذلك أن الخـدمات الصحيـة والتسهيلات التعليمية ليست متاحة لهن على قدم المسـاواة مع الـرجل. لهـذه الأسباب وغـيرها تعـاني المرأة بشكـل غير متنـاسب الفقر والجهـل وسوء التغـذيـة. أمـا ربـات البيوت فهن دائماً بين أفقر ١٠ بالمائة من السكان.

وقد تضافرت العوامل الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة على إيجـاد حالـة تكون فيها أغلبية مجهـودات التنمية ميّـالة إلى التقليـل من دور المرأة الاجتـماعي والاقتصادي الذي يمكنها أن تساهم فيه، وبهذا تخفق في تعبئة هذا المـورد البشري المهم وفي الانتفاع منه. هناك سوء تصور متواصل مفاده أن قيمة مساهمة المـرأة في الاقتصاد وفي المجتمـع معترف بها بصورة وافية فعلاً وأن حاجـاتها ومصـالحها تتم تلبيتهـا عندمـا تكون المـرأة منتفعة من برامج معينة لرعاية المعيشة الحسنة، وليس الأمر كذلك.

وجاءت مناهج التعديل في الثمانينات فجعلت وضع المـرأة أسوأ ممـا كان عليـه. فقد خسر عدد من النسـاء عملهن في القطاع الـرسمي. وفي حين تمكن البعض منهن من البدء بأعـمال جديـدة معينة في القـطاع غير الـرسمي الأكثر مـرونة، فـإن الافتقار للتسهيلات الائتمانية والتدريب المناسب يحد من الدخل الـذي يمكن للمرأة أن تحصـل

عليـه من تلك الأعمال. وفي هـذه الأثناء عملت الـزيـادات في أسعـار الغـذاء والاستقطاعات في الخدمات التعليميـة والصحية عـلى جعل الأمـور أكثر صعـوبة عـلى المرأة بصفتها مدبرة للمنزل بحيث لا تستطيع تلبية متطلبات الأسرة إلّا بشق الأنفس. وكان من شأن الصعوبات الاقتصادية المتزايدة في المناطق الحضرية أن أجبرت المرأة على اللجوء إلى الخدمة في البيوت بـأجور بخسـة، والإنحراف في بعض الحـالات حتى إلى البغاء. أما في المناطق الريفية فقد أصبحت الأعمال غير الزراعية ضرورية للمرأة أكـثر مما كانت عليـه في السابق. وكـانت النتيجة تفـاقم الضغط الشديـد أصلاً عـلى وقت المرأة، الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى تقليل الاهتمام برعاية أطفالها.

لذا فإن تعبئة النساء كشريكات على قدم المساواة في عمليات التنمية كافة تحتاج إلى الاهتمام الأول لدى واضعي السياسة. وقد جرى تلخيص الـوسائـل لتحقيق ذلك في توصيات أقرتها مؤتمرات الأمم المتحدة المنعقـدة في الأعوام ١٩٧٦ و١٩٨٠ و١٩٨٥ في مكسيكو وكوبنهـاغن ونيروبي عـلى التوالي، حيث اقـترحت إجراءات معينـة بإجمـاع دولي، لا سيـما في «استراتيجيـة التطلّع إلى الأمـام» التي أقـرهـا مؤتمـر نـيروبي في عـام ١٩٨٥، وفي غـيرها من الـوثائق الـوطنية المتعـددة. بيد أن هنـاك الآن حاجـة ملحـة إلى تحويل هذا الإجماع إلى عمل.

وإنه ليجدر بسياسة التنمية المصممة لضمان العدل والمشاركة الكاملة في المجتمع أن تعطي الأولوية لرفـع مركـز المرأة الاجتـماعي والاقتصادي. فيتـوجب، مثلاً، عـلى استراتيجية زراعية تهدف إلى الاعتماد الذاتي بشأن الطعام والأمن الغذائي أن تبرز دور المرأة بصفتها منتجة للغذاء وعاملة على توفير الـرعايـة الصحية. ويجـدر، باسـتراتيجية صنـاعية تـركز عـلى مسألـة فاعليـة التكلفة للسلع الاستهـلاكية بـاستخدام المهـارات المتاحة، أن تأخذ المرأة بعين الاعتبار بصفتها منتجـة رئيسية ومستهلكـة رئيسية لمعـظم المواد الأساسية للحياة اليومية. أمـا مشاركـة المرأة في قـطاع الخدمـات المتنامي سريعـاً فينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الخطط القومية لتطوير هذا القطاع.

لذا فإن من المسـائل الجـوهريـة أن يجري دمـج اهتمامـات المرأة في داخـل إطار السياسة الخاصة بالتنمية القومية بـطريقة شـاملة. وينبغي أيضاً تـوفير المـوارد الكافيـة لتلبيـة حاجـات المـرأة. ولا بـد من تـدقيق تخصيصـات المـوارد والاختيـار الثقـافي في القطاعات الرئيسية كالزراعة (بما في ذلك الري) والصنـاعة، تـدقيقاً يـرمي إلى تقريـر أثرها المحتمـل على نشـاط المرأة الإنتـاجي. إن سياسـةً تحمي طاقـة المرأة عـلى كسب الدخل ورفعها، مع تقييم نحو الأعلى لمساهمة المـرأة في القطاعـات الاقتصاديـة كافـة، سيؤديان إلى تحقيق قسط أكبر من العدل بين الفئـات الاجتماعيـة جميعاً ويشجعـان على الاعتماد الذاتي والمشاركة الشعبية والحماية البيئية.

وقد برهنت المحاولات السابقة الرامية إلى دمج شؤون المرأة في التخطيط التنموي على أن تقديم الموارد ورسم الأهداف لا يكفيان بذاتهما في شيء. فلا بد من إيجاد وسائل وآليات يمكنها أن تستجيب للبعد النسوي في أعمال التنمية. إن على استراتيجيات التنمية، وطريقة تدريب العاملين في التنمية، وإعادة هيكلة الأنظمة القانونية والادارية، أن تعكس دور المرأة المهم في الاقتصاد والمجتمع. والأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك هو أن تكون هذه التغييرات مصحوبة ومدعومة بمساعٍ مدروسة لرعاية الثقافة الحساسة تجاه جنس الإنسان.

ينبغي كذلك تعديل الأنظمة القانونية القائمة، كلما كان ذلك ضرورياً، بغية تسهيل ضم المرأة إلى مجرى الاقتصاد العام. كما يجدر إنشاء أجهزة قانونية، أو تعزيزها، تعمل على تثبيت حق المرأة في العدالة الاجتماعية والمساواة. ويجب بذل جهود منسقة لإزالة العقبات التي تواجهها المرأة في مجالات جوهرية مثل حيازة الأرض، ولإعطائها حقاً متساوياً في التسهيلات الائتمانية، ولمنحها الحقوق القانونية لا سيما في ملكية الأرض.

إن مدخلاً للتنمية يحسب حساباً لمسألة جنس الإنسان ليس مجرد لزوم سياسي وإنما هو شرط أساسي للتقدم المتواصل في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي. هذا المدخل يتطلب تغييرات في المجتمعات كافة، ولكنه يستدعي على الأخص إجراء تغييرات جذرية في تلك المجتمعات التي تسود فيها تصورات تقليدية عن المرأة بصفتها دون الرجل والتي يستمر فيها التمسك بالحفاظ على موروث المجتمع كذريعة لتبرير تبعية المرأة. إن إلتزاماً بتحقيق تنميةٍ من الناس وإليهم يتطلب مجهودات هادفة ترمي إلى إضعاف السيطرة لمثل هذه التصورات على العقول وإلى ظهور مواقف اجتماعية مستنيرة تجاه المرأة. ومن الضروري الاسراع بالتغييرات المطلوبة حتى تصل المرأة إلى وضعٍ تعي فيه حقوقها وعياً فاعلاً وتعمل على حمايتها. والمرأة بحاجة إلى إقامة منظماتٍ قوية، وشبكات تضامن، وكذلك إلى قنوات وآليات خاصة لخدمة مصالحها. ويجب على المرأة كذلك، وهي تعي دورها في تحويل أمم الجنوب من حال إلى حال، أن تعبيء بنات جنسها للعمل يداً بيد مع الرجل لمواجهة التحديات التي تواجه مجتمعاتها.

سابعاً: الثقافة والتنمية

ونعني بالثقافة هنا معناها الأوسع، بما في ذلك:

١ ـ قيم المجتمع ومواقفه ومعتقداته وأعرافه. وتأتي في مقدمة هذه المجموعة العقائد الدينية والرموز والتقاليد الإثنية والقومية، ولكنها تشتمل كذلك على الآراء

العلمانية بشأن الحالة الإنسانية والعلاقات البشرية، وأولويات الفرد والمجتمع، وقواعد الأخلاق، والحقوق والواجبات، وكل هذه يمكن صبّها في قالب مؤسسي بدرجات مختلفة.

٢ ـ الأعمال الجارية في المجتمع التي تعبّر عن هذه القيم والمواقف والمعتقدات والأعراف، وتغنيها، وتعمل في الوقت ذاته على تطويرها ونقلها من حالٍ إلى حال، تتراوح هذه الأعمال من المساعي والمشاريع الشعبية (مثل إنتاج الفنون والمصنوعات الشعبية، وتأليف وإخراج الموسيقى والرقص الشعبيين، والاحتفالات الشعبية وغيرها من أشكال التسلية الجماعية) إلى الأشكال الثقافية المتخصصة (كالأدب والموسيقى والرسم والمسرح والرقص وإنتاج الأفلام، بما في ذلك التلفزيون... الخ). إن ما تنتجه هذه الفنون يصبح بدوره جزءاً من ثقافة المجتمع.

والثقافة يجب أن تكون عنصراً مركزياً في استراتيجيات التنمية بمعنى مزدوج: فمن جهة يجب أن تكون الاستراتيجيات حسّاسة للإستجابة إلى جذور المجتمع الثقافية، والقيم والمواقف والمعتقدات والأعراف الأساسية المشتركة بين الجميع؛ ومن جهة أخرى يجب أن تشتمل الاستراتيجيات على هدف يرمي إلى تطوير الثقافة ذاتها، وإلى التوسيع الخلاق، والتعميق، والتغيير، في خزين المجتمع الثقافي.

إن الافتقار إلى الاهتمام بالقيم الثقافية في استراتيجيات التنمية يمكن أن يحدث ردود فعل اجتماعية تتراوح من اللامبالاة إلى العداء، مما يعيق مجهودات التنفيذ. والمداخل الاقتصادية للتنمية، غير المستجيبة لحساسيات السُنَنْ الثقافية والاجتماعية السائدة، قد تثير من المواقف حتى ما هو سلفي وجاهلي مناوىء للتنمية لا بل قد يقلبها رأساً على عقب.

ولغرض إشراك الناس إشراكاً فعّالاً يجب أن تكون التنمية منسجمة مع سجاياهم الاجتماعية ـ الثقافية العميقة الجذور؛ وعندئذٍ فقط يمكن تعبئة حماسة الشعب وقدراته الإبداعية. وستكون عملية التنمية ذات التحسس الثقافي قادرة على الاعتماد على الاحتياطيات الكبيرة من الإبداع والمعرفة التقليدية والمهارات التراثية الموجودة في أنحاء العالم النامي بأسره. إن مثل هذا الإغناء سيمد التنمية بجذور ثابتة في المجتمع ويسهّل أمر القيام بتنمية متواصلة.

لكن الثقافة ليست مجرد موروث من الماضي. وهي تحتاج، لكي تبقى إلى أن تجدد نفسها حتى تتماشى مع قضايا الزمن الحاضر. والواقع أن بعض الخصال الثقافية التقليدية مناوئة للتنمية ومعادية حتى لكرامة الإنسان. وعلى شعوب الجنوب أن تواجه تحدي التجديد الثقافي الماثل أمامها. وسيكون من نقاط الانطلاق الجيدة القيام بدراسة

موضوعية لتاريخها ذاته، فسيساعد ذلك على إعادة تقييم القيم التقليدية مع التأكيد على ما هو مفضٍ منها إلى التجديد والتقدم.

يضاف إلى هذا أن الاهتمام بالهوية الثقافية لا يعني ضمناً رفض المؤثرات الخارجية. بل الأحرى بهذا الاهتمام أن يكون جزءاً من المجهودات الرامية إلى تعزيز القدرة على صنع القرار على نحوٍ مستقل ذاتياً، وذلك بمزج العناصر المحلية بالعناصر العالمية ووضع هذا المزيج في خدمة سياسةٍ هي من الناس وإليهم. ومن أهم هذه العناصر الأخيرة قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والجِبِلّة العلمية.

من المفروغ منه الآن إلى حدٍّ كبير أن تطبيق التقانات لها مضامين اجتماعية واضحة. ولا بد من الإقرار بالحاجة إلى مدخلٍ متحسس ثقافياً نحو الوظيفة المتزايدة في الأهمية للعلم والتقانة في التحديث. إن هذا لن يعمل فقط على دفع الانتقال الانسجامي نحو التحديث بل يمكنه كذلك أن يعزز من قاعدة المجتمع الثقافية.

إن على الحكومات في الجنوب أن تتبنى سياسات واضحة وأولويات جلية لرعاية التنمية الثقافية. وقد تأخذ هذه في بعض الحالات شكل «مواثيق للتنمية الثقافية» تحدد الحقوق الأساسية للشعب في مضمار الثقافة، والشروط الجوهرية لبلوغها، ودور الدولة في هذه العملية كلها. وعلى السياسات أن تولي الاهتمام اللازم للجوانب الآتية:

١ ـ الحق في الثقافة: وهذا يعني أن يتمتع المواطن بثمرات الثقافة وبالاشتراك في النشاط المبدع الذي يعبر عن الثقافة ويعلي من شأنها. إن التعليم الرسمي في العالم الحديث هو قناة رئيسية لبث الثقافة وإبقائها حية على الدوام. لذلك فإن الحصول على منفذ لتلقي التعليم هو عنصر جوهري من عناصر الحق في الثقافة. وفي الوقت عينه يجب أن يتشرّب نظام التعليم بخلائق البلاد الثقافية إذا أريد لهذا النظام أن يخدم أهداف التنمية.

٢ ـ التنوع الثقافي: بالنظر إلى أن معظم الأمم في الجنوب لديها خليط من الثقافات، لذا ينبغي أن يولى الاحترام للتنوع الثقافي والاهتمام بحقوق الأقليات الثقافية. إن اللامركزية في السياسة الثقافية، لا سيما في الأقطار النامية الكبيرة الحجم، هي من الوسائل الأساسية لكفالة مصالح الفئات الثقافية جميعها وضمان تقدمها.

٣ ـ دور الدولة الثقافي: إن الدولة مسؤولة عن حفظ الموروث الثقافي للمجتمع وإغنائه، وخلق الظروف لازدهار النشاط الثقافي وضمان الاشتراك فيه بالنسبة للسكان كافة. ويجب أن تمارس الدولة هذه الوظائف بما تقتضيه من احترام لحرية الإبداع الثقافي والفني دون أن يحد هذه الحرية شيء سوى اعتبارات المجتمع العليا حقاً. بيد

أن من اللازم أن تكون الدولة ناشطة في الحقل الثقافي. وينبغي تكريس موارد كافية لتشجيع الأعمال الثقافية على المستوى الشعبي وكذلك تشجيع نمو العمل المهني في الحقل الثقافي.

هذا وينبغي أيضاً الاهتمام بتطوير الصناعات الثقافية ـ كالمصنوعات اليدوية والفنون الشعبية ونشر الكتب وصناعة الموسيقى وصنع الأفلام والسياحة في المعالم الثقافية. وسيكون هذا من وسائل مزج الحفاظ على الموروث الثقافي لأقطار الجنوب وإعلاء شأنه بالأعمال الإنتاجية وتوليد الدخل.

ثامناً: التنمية والبيئة

تزايد الاهتمام في العقدين الماضيين بالنتائج البيئية السيئة الناشئة من حركة النمو الاقتصادي في العالم. وقد أوجس الناس خيفةً من المخاطر المحيطة بالبيئة مثل ارتفاع الحرارة على الكرة الأرضية والضرر الذي يصيب طبقة الأوزون مما تحدثه أنماط معينة من الانتاج والاستهلاك. كما حظيت بالاهتمام الدولي المتزايد أنواع أخرى من الأضرار البيئية مثل تعرية التربة في أماكن مهمة من المرتفعات حيث مفارق سيل المياه، ومثل التصحّر وتدمير الغابات الاستوائية، وأضرار تصيب في العادة أمة بعينها أو منطقة بذاتها. وقد صدرت دعوات كثيرة من أجل «تنمية يمكن الحفاظ عليها» ومن أجل وضع مقاييس بيئية في الصناعة، كما أعدت بروتوكولات دولية وإقليمية مهمة للسيطرة على إفراز أنواع معينة من الغازات الخطرة.

سيبحث الفصل الخامس في جوانب القضايا البيئية الخاصة بالكرة الأرضية والخاصة بعلاقات الشمال والجنوب. أما هنا فنتناول التحديات التي تطرحها هذه القضايا بوجه التنمية المحلية في الجنوب.

١ ـ التحديات البيئية أمام الجنوب

إن المخاطر البيئية المباشرة التي تواجهها أمم الجنوب مخاطر كثيرة ومتنوعة. وهي تشتمل على التردي المتواصل للأراضي القابلة للزراعة، والتصحّر في مناطق الجنوب القاحلة وشبه القاحلة، وتردي مصادر المياه، وإزالة الغابات في المناطق الإستوائية، والتهديد الذي يواجه مصائد الأسماك سواء في البحر أو في المياه العذبة وذلك من جراء ما يلقى فيها من نفايات كيميائية وغيرها أو من جراء الإفراط في الصيد، وإطلاق الغازات السامة والتخلص من الافرازات الصناعية السائلة غير المعاملة، والتلوث الشديد والقذارة المنتشرة في الكثير من المدن الكبيرة في الجنوب.

يمكن تقسيم العوامل الكامنة وراء الضغط البيئي المتزايد في كثير من أقطار الجنوب إلى فئات أساسية هي: الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية من جراء المعدلات العالية للنمو السكاني؛ أنظمة حقوق الملكية وحيازة الأرض مما يزيد من هذا الضغط؛ ما ينشأ عن قوة الدفع في التنمية الزراعية من نظام ذي نسقين في الإنتاج الزراعي؛ الضغط الاقتصادي، من الشمال بخاصة، الذي يؤدي إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية؛ حتمية التصنيع والنمو الاقتصادي؛ تبني أنماط كثيفة الطاقة في الاستهلاك تقليداً لما يجري في الشمال؛ والهجرة من الريف إلى المدن، التي تجري بلا تخطيط وبلا سيطرة.

وقد أدى التغيير المتنامي السريع في الأوضاع السكانية في الجنوب، والناشيء بالدرجة الأولى عن التحسّن الجاري في التغذية والخدمات الصحية، إلى مزيد من الضغط على الموارد الطبيعية، ويختلف ذلك باختلاف توافر الأرض القابلة للزراعة وباختلاف نظام حيازة الأرض. بما أن الأرض نادرة في مناطق كثيرة من الجنوب فهي تزرع دون ترك، مما ينشأ منه نضوب ما في الأرض من مواد غذائية. ويجري الآن التخلي بصورة متزايدة عن الطرق التقليدية في زراعة الحاصلات دورياً وبالتناوب بما تتضمنه من تركٍ لقسم من الأرض بوراً دون زرع لتجديد حيويتها، وذلك من جراء الحاجة إلى زراعة مزيد من الغذاء نظراً لتوسع عدد السكان.

ويمكن ملاحظة ظاهرة مشابهة لهذه في أجزاء كثيرة من افريقيا الإستوائية وآسيا حيث يتبع في الزراعة نظام الانتقال من أرض إلى أرض. فهنا أيضاً، وبسبب الضغط السكاني كذلك، أخذت فترات البور التي تسترد الأرض فيها غذاءها تميل إلى القصر باطراد وكانت هذه الفترات تنوف على عشرين سنة أو خمس وعشرين في حالات معينة. إن هذا يؤدي إلى تناقص غلة الحصاد باستمرار مما يسبب هبوطاً فادحاً في الإنتاجية ويقود في النهاية إلى تردي حالة الأرض. وقد نشأ عن الضغط السكاني أيضاً امتداد في الزراعة إلى الأراضي غير الصالحة أو الضئيلة الإنتاج. فنظراً لعدم تماسك التربة في هذه الأراضي، ونظراً لتعرضها كذلك إلى التآكل من جراء الرياح أو السيول، فإنها سرعان ما تصبح أرضاً غير منتجة.

ثمة نتيجة أخرى للضغط السكاني على الموارد الطبيعية وهي ما يجري من إزالة للغابات في كثير من أقطار الجنوب، حيث يسعى المزارعون إلى الحصول على أرض جديدة يزرعون فيها الطعام ويرعون الماشية. كما أن المشاريع التجارية التي تسعى وراء مصادر جديدة للأخشاب تعمل على استفحال المشكلة. تقدر منظمة الغذاء والزراعة أن ما يربو سنوياً على أحد عشر مليون هكتار من الغابات الإستوائية تقطع أشجارها وتسوّى أرضاً. ولمثل هذا الاستغلال المفرط عدد من الآثار البيئية السيئة.

فالتربة التي تظللها الغابات الطبيعية هي عادة تربة هشة غير متماسكة، لذا فسرعان ما يؤدي استعمالها لزرع الغلال أو لتربية المواشي إلى تردّيها، بل حتى إلى جعلها غير صالحة لغرس الأشجار فيها من جديد. وإزالة الظل الطبيعي للتربة بقلع الأشجار تؤدي سريعاً إلى تآكل شديد في الأرض ينشأ عنه تسرب الماء، الأمر الذي يصيب الأنظمة الطبيعية للماء بالدمار. يضاف إلى هذا أن إزالة الغابات من المرتفعات المنحدرة حيث تقع مفارق المياه تزيد من أخطار الفيضانات وانهيارات التربة ومن أحجامها. والنتيجة المضرة الأخرى هي انقراض أجناس معينة من النبات والحيوان تنفرد بها الغابات الاستوائية. ويعتقد أن هذه الغابات تضم زهاء نصف ما هو معروف في العالم من أجناس النبات والحيوان؛ وستؤدي خسارتها ليس فقط إلى حدوث عدم توازن بيئي وتضاؤل في التنوع الحياتي بل تؤدي كذلك إلى التأثير في إنتاج مواد صناعية وصيدلانية ذات قيمة.

ثمة أمر آخر شبيه بتأثير الضغط البشري المتزايد في الموارد الطبيعية هو تزايد عدد الحيوانات في المراعي في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة. إن الزيادة السريعة في قطعان الحيوان ناشئة إلى حدٍ ما عن تقديم خدمات بيطرية أفضل مما كان يقدم في السابق، ولكنها أيضاً ناشئة أحياناً عن الخطط سيئة التصميم لتطوير المراعي. فقد أدى التزايد المنفلت في أعداد الحيوانات في المراعي إلى الرعي المفرط وإلى زوال الظل الطبيعي الذي تلقيه النباتات على التربة. ومن شأن هذا أن يعرض الأرض إلى تآكل الريح والماء وإلى قلبها إلى صحراء. ويظن أن ما يناهز ٨٠ بالمائة من أرض المراعي في أفريقيا والشرق الأدنى تواجه خطر التصحّر بدرجات مختلفة من متوسطة إلى شديدة.

وإضافة إلى هذه الضغوط على الأرض فإن الضغط الاقتصادي على أقطار الجنوب لكسب التحويل الخارجي يؤدي كذلك إلى تفاقم الميل نحو استغلال مفرط للموارد الطبيعية، لا سيما الغابات. وقد أباحت بعض الأقطار، على سبيل المثال، للشركات الخاصة (وهي بالدرجة الأولى من الشركات الأجنبية الكبرى) بأن تقوم باستغلال غير خاضع للسيطرة على الغابات الطبيعية، وهذه في الغالب بمثابة وسيلة للتعويض عن الهبوط في عائدات التصدير الناجم عن انخفاض أسعار البضائع.

ثم إن الأنظمة المتغيّرة في بعض الأقطار لحيازة الأرض والملكية كان لها أثر سلبي في طريقة استغلال الموارد الطبيعية. ففي المناطق التي كانت تسود فيها أنظمة للملكية الجماعية، كما في أغلبية الأجزاء من أفريقيا شبه الصحراوية، أدى الضغط الخارجي من أجل التغيير إلى إضعاف القواعد العرفية الخاصة باقتسام الأرض واستعمالها. وفي حين كانت القواعد التقليدية تقصر الحصول على الأرض على أفراد القبيلة أو العشيرة وتضع شروطاً لاستعمالها، جاءت الضغوط الخارجية لتلزم الأقطار المعنية بإباحة

الاستعمال المفرط للأرض دون اعتبار للقيود التقليدية. أما الأراضي الأكثر تعرضاً للتردي البيئي فهي الخاضعة لأنظمة انتقالية في حيازة الأرض (أي تلك التي هي أنظمة تتراوح بين الملكية الجماعية العرفية والملك الصرف) والأراضي الأخرى الخاضعة لأنظمة حيازة غير مستقرة، ذلك أن قواعد الحماية التقليدية لا تسري على مثل هذه الحالات، ولعدم وجود من يملك رقبة الأرض لكي يقوم بالعناية بملكه.

هناك أشكال أخرى من حيازة الأرض التي تسمح، لا بل تشجع، الاستعمال المفرط للأرض وغيرها من الموارد الطبيعية، وهذه الأشكال عبارة عن أنظمة تبيح الاستعمال الحر وغير المشروط لكل من هب ودب. وسواء أكانت هذه الموارد من أراضي الرعي أو من مستنقعات التين الهندي أو من سواحل صيد الأسماك، فإنها تستغل دائماً استغلالاً مفرطاً في ظروف من شأنها أن تؤدي إلى انحطاطها أو نضوب ما فيها. فمع أن مثل هذه المناطق تقع على العموم في نطاق ملكية الدولة الإسمية أو تخضع لحمايتها إلا أن الدولة غير قادرة في الغالب الأعم على مراقبة استعمالها أو تنظيم هذا الاستعمال على نحو فعّال.

هذا، وساهمت كل من أنظمة حقوق الملكية والسياسات الزراعية، وكلها كانت تبيح اتباع أساليب مزدوجة أو ثنائية النسق في الإنتاج الزراعي، ساهمت كذلك بقسط من الضغط الواقع على البيئة. وحيثما كان الحال كذلك خضعت قطع كبيرة من الأرض (وهي عادة أكثر الأراضي إنتاجاً وأحسنها إرواءً) إلى زراعة تجارية تستخدم تقانة حديثة كثيفة رأس المال في حين تسود أنظمة الزراعة التقليدية في معظم القطر. يصحب هذا في العادة إخراج صغار المالكين أو المستأجرين من أراضيهم، إما بشراء حقوقهم منهم أو بإخلائهم، فلا يكون أمام هؤلاء عندئذٍ من خيار سوى التجاوز على الأراضي ذات الغلة الضئيلة. وقد لا يبدو الضغط على الأرض كبيراً إذا نظر إليه على مستوى البلاد كلها، ولكن الأراضي ذات الغلة الضئيلة التي يزرعها الفلاحون المطرودون من أراضيهم تخضع في غالب الأحيان إلى ضغط شديد وسرعان ما تتدهور نحو اليباب.

والتصنيع مسؤول أيضاً عن أخطار بيئية معينة، كما هو الحال في الشمال، وإن كان لا يزال في الجنوب على نطاق محدود جداً؛ ولكن هذا التصنيع يجب أن يكون جزءاً ضرورياً من النمو الاقتصادي. من جهة أخرى نجد في عدد من أقطار الجنوب أن تلوث الهواء، بإطلاق الغازات والأدخنة وغيرها من حرق وقود الفحم والنفط وما أشبه، قد أخذ يمثل خطراً متعاظماً. كذلك الأمر بالنسبة لطريقة التخلص من النفايات الصناعية التي تجري دون سيطرة ودون تنظيم، مما يلوّث الأنهار والبحيرات ومصادر المياه الجوفية.

كما أن التفاوت الحاد في الدخول، الذي يولد أنماطاً معينة من الطلب على السلع الصناعية، يساهم كذلك في الضغط البيئي في كثير من أقطار الجنوب. وسوء التوزيع هذا الذي يجري في مقادير الدخل يكون مصحوباً على الدوام بتبني الأغنياء للأنماط الاستهلاكية السائدة في الشمال، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات يكون صنعها أو استخدامها كثيف الطاقة جداً فيؤثر ذلك في مستوى التلوث الجوي.

وقد شجع النمو الاقتصادي والتصنيع في الجنوب على الهجرة من الريف إلى المدينة، هذه الهجرة التي ساهمت بدورها في ما نعهده الآن من ازدحام واكتظاظ شديدين في الحواضر وفي ما ينشأ عنهما من ضرر بيئي كبير. وبالنظر لحدوث النمو على نحو غير مخطط وغير موجّه فإن نسبة كبيرة من الفقراء من سكان هذه المدن المزدحمة تفتقر إلى الخدمات الأساسية بما فيها من مرافق العيش الحسن كمياه الشرب ووسائل التخلص من النفايات ومجاري المياه القذرة والسكن المناسب وحيّز الحركة الكافي. إن ما ينشأ عن هذا من أحوال غير صحية يحدث أخطاراً صحية خطيرة ويؤدي أحياناً إلى خطر انتشار الأوبئة.

٢ ـ سياسات داخلية من أجل بيئة أفضل

إن أقطار الجنوب بحاجة إلى بذل مجهود مشترك لمواجهة الضغط البيئي، فالتنمية المتواصلة تتطلب الحفاظ على الموارد الطبيعية وتطويرها كما تتطلب استغلال هذه الموارد استغلالاً رشيداً. وليس أمام الجنوب من بديل سوى اتباع طريق النمو الاقتصادي السريع، ومن ثم التصنيع؛ لهذا يجب العمل على السيطرة على الأخطار البيئية التي ترافق مثل هذا النمو.

وبالنظر للتعقيد في شؤون البيئة، من الضروري للأقطار المعنية أن تتبنى مدخلاً متكاملاً. وعليه يجب ألّا تناط مسؤولية حماية البيئة بوزارة واحدة أو دائرة بمفردها بل ينبغي أن تتولى المسؤولية الهيئات الحكومية وغير الحكومية كافة ممن يعنيها الأمر، وأن تنعكس مسألة هذه الحماية في الخطط التي ترسم للأنشطة الاقتصادية الجديدة. يضاف إلى هذا أن من اللّازم عند تقييم مشروعات التنمية الجديدة أن يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار كلفة هذه المشاريع من الناحية البيئية. وينبغي كذلك أن ينعكس الأثر البيئي، الناشىء عما يقوم به الإنسان من أعمال شتى، في جداول الحسابات القومية على نحو نظامي.

وسيتطلب الأمر اتخاذ إجراءات قانونية في الأقطار كافة تتعلق بمسائل البيئة. بيد أن تحسين البيئة لا يمكن إجراؤه بمجرد إصدار مراسيم، فهذا التحسين يتطلب مشاركة مكترثة به من المواطنين كافة. لذلك فمن الضروري خلق وعي واسع بالأخطار

الحقيقية والمحتملة التي تهدد بيئة القطر وبما يمكن للناس أنفسهم أن يقوموا به لتقليل هذه الأخطار. فإذا شاركت المنظمات الشعبية بوضع سنن حماية البيئة ستزداد الفرص لتطبيقها.

ولعل من أكثر الأمور أهمية في المدى الطويل أن تقوم الأقطار المعنية بتوجيه سياستها نحو التقليل من النمو السكاني، وبذلك ينخفض الضغط الواقع على الموارد الطبيعية. وسيترتب على أقطار الجنوب، إلى جانب هذه الإجراءات العامة، أن تتخذ خطوات معينة للاحتراس من تردي البيئة، وتستمر في الوقت عينه بطلب النمو الاقتصادي السريع.

إن توجيه استراتيجيات التنمية توجيهاً جديداً لإعطاء أسبقية أولى للزراعة التي يتولاها صغار المالكين يمكن أن يساعد الجهود المبذولة للحيلولة دون نضوب الموارد الطبيعية. وستساعد برامج التنمية الريفية المتكاملة الرامية إلى تحسين إنتاجية الأراضي المزروعة أصلاً على تقليل الضغط الواقع على صغار المالكين، ذلك الضغط الذي يلجئهم إلى زراعة الأراضي ضئيلة الغلة. كما أن الإصلاح الزراعي الذي يكفل تقسيماً عادلاً للأرض والماء سيؤدي، في كثير من الحالات، إلى التخفيف من الضغط الواقع على الأراضي الضعيفة في انتاجيتها، ذلك الضغط الذي غالباً ما يشتد بسبب التوزيع المعوّج للأراضي. إن الاستراتيجيات التي ترمي إلى ضمان توازن معقول في مستوى التنمية الإقليمية يمكنها أن تساهم مساهمة مهمة في الحد من تكأكؤ السكان فتقلل بذلك من الضغط البيئي في المناطق المكتظة. ويجدر بالحكومات أن تقوم، إضافة إلى هذا، باستنباط أنظمة لتوجيه الحصول على الموارد الطبيعية؛ فمثل هذا الإجراء أمر ضروري لإيقاف تردي البيئة عند حد، ذلك التردي الناشيء عن الاستغلال المفرط لهذه الموارد، وهو ضروري أيضاً لضمان الاستغلال الاقتصادي لها. كذلك فإن التوسع في إقامة الصناعات الريفية سيقلل من الاعتماد على الزراعة من أجل الحصول على دخل، وبالتالي يقلل من الضغط على الموارد الطبيعية.

وسيساعد التوسع في الصناعة الريفية، إضافة إلى ذلك، على تخفيض المعدلات العالية في الهجرة من الريف إلى المدينة وهي التي تجري الآن في كثير من الأقطار، ويساعد أيضاً على الحد من وقوع مزيد من الانحطاط في بيئة مدنها. ويجب أن تكون خطط التنمية الحضرية القومية، التي ترمي إلى تخفيف الضغوط البيئية الواقعة على الحواضر المتوسعة سريعاً، يجب أن تكون هذه الخطط جزءاً من عمل شامل من أجل إنقاذ البيئة.

والاتجاه الآخر الذي ينبغي القيام بعمل فيه هو تشجيع الاستخدام الرشيد والإدارة العقلانية للمراعي المهددة بالتصحّر. يقتضي هذا التشجيع العمل على

استقرار عدد الحيوانات على مستوى يلائم طاقة هذه المراعي. وقد يتطلب مثل هذا العمل في بعض الحالات أن يكون مصحوباً بإجراءات لحماية معيشة الرعاة الذين يرعون في تلك المراعي، سواء أكانوا من الرعاة الرحّل أو شبه الرحل.

ويتوجب على برامج التنمية الريفية المعنية بالشؤون البيئية أن تولي اهتمامها بالإدارة الرشيدة لمصادر المياه. سيتطلب هذا حماية منابع الأنهار والبحيرات؛ والاستخدام الأكثر نجاعةً للماء في منظومات الري؛ وتشجيع منظومات الري الصغيرة والتي يديرها أهالي المنطقة المعنية بالتنسيق مع منظومات الري الكبيرة، بشرط أن تكون السيطرة القائمة على هذه الأخيرة سيطرة كفوءة؛ وحماية المياه السطحية والجوفية من التلوث الصناعي والكيميائي؛ وفرض أسعار على تجهيز المياه في المناطق الحضرية بحيث يعكس السعر تكلفة التجهيز وذلك لتشجيع الاستعمال الاقتصادي للماء على نحوٍ أفضل.

هذا وينبغي أيضاً العمل على تحقيق الاستغلال الرشيد للغابات، وتشجيع البرامج المعنية بغرس غابات جديدة، والبحث عن مصادر أخرى للوقود تحل محل أخشاب الاشتعال، وذلك للتخفيف من الضغط البيئي في الأرياف. وقد نشأت أساليب ناجحة في عدد من الأقطار النامية، كأسلوب الغابات الزراعية، وهو أسلوب يبيح استعمال مناطق الغابات لإنتاج الغلال وتربية المواشي إضافة إلى الاستغلال الرشيد للخشب وغيره من موارد الغابات. وينبغي تطبيق مثل هذه الأساليب في الأقطار التي تواجه خطر التدمير لغاباتها من جراء الضغط السكاني.

وعلى الجنوب، في محاولته لإقامة نظام اقتصادي واجتماعي يمكن الحفاظ عليه بيئياً، أن يسعى إلى تطوير الأنظمة المحلية التي يتبعها الأهالي في الزراعة والصناعة، وإلى الانتفاع منها. مثل هذه الأنظمة الصائبة من الناحية البيئية، قد انقرضت في الشمال، ولكنها تشكل الأساس للحياة اليومية في أجزاء كبيرة من الجنوب. إن من الممكن تكييف هذه الأنظمة تكييفاً مفيداً وجعلها جزءاً من مجهودات الجنوب التنموية. وبالنظر للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به هذه الأنظمة ينبغي ألاّ تنبذ باسم التحديث.

ويجدر بالأقطار النامية أن تقوم، إضافة إلى هذه الإجراءات الرامية إلى حماية مواردها الطبيعية، بالعمل على الحيلولة دون تلوث الهواء والماء الناشىء عن الأعمال الصناعية. فلا بد من تشريع الأنظمة للسيطرة على إفراز الغازات ورمي النفايات الصناعية إذا كانت هذه الأنظمة غير قائمة الآن، أما إذا كانت قائمة فعلاً فلا بد من تطبيقها تطبيقاً حازماً. كذلك فإن من الضروري اكتساب التقانات وتطويرها، تلك التقانات التي هي ذات جدوى من ناحية الطاقة وسليمة من الناحية البيئية أيضاً. ومن

المطلوب القيام بكل هذه الخطوات لحماية مرابع الكرة الأرضية التي يشترك في التمتع بها الجنوب والشمال معاً.

ولكنّ كثيراً من الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الجنوب للحد من التلوث الصناعي، لا سيما إفرازت الغازات الخطرة، سيتوقف إلى حدٍ كبير على تعاون الشمال على نقل التقانات ذات الجدوى من ناحية الطاقة والسليمة من الناحية البيئية. فدون هذا التعاون سيجد الجنوب أنه من الصعب عليه كثيراً تقليل التلوث الصناعي، نظراً لضرورة قيامه بتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. هذا وحتى مع وجود هذا التعاون، فإن النمو الاقتصادي المستمر في الجنوب سيجعل من الضروري في الأغلب احتمال استعمال وقود الفحم والنفط وما أشبه مما تخرجه الأرض استعمالاً متزايداً. لذا فإن استقرار مستوى التخفيض في تلوث الهواء في أرجاء العالم سيتطلب من الشمال أن يخفض إفرازاته الغازية تخفيضاً كبيراً جداً.

إن هذا أمر عادل، وضروري أيضاً، نظراً للتفاوت الهائل في مستويات استهلاك الطاقة بين الشمال والجنوب، ونظراً لحق الجنوب الذي لا نزاع فيه بأن يطور نفسه سريعاً وذلك لتحسين أحوال المعيشة لشعوبه.

لقد بحث هذا الفصل في بعض أهداف التنمية الرئيسية التي نرى أن على أقطار الجنوب أن تسعى لتحقيقها في العقد المقبل وما يليه. وقد اقترحنا العناصر الأساسية التي على استراتيجيةٍ طويلة الأمد، يضعها الناس وتكون لمصلحتهم، أن تتضمنها، ولفتنا الانتباه إلى القضايا العمومية التي قد تنشأ إبان التطبيق. كما شدّدنا على الإعتماد الذاتي القومي، وتعبئة الموارد المحلية، والإصلاحات السياسية بعيدة المدى، باعتبارها عوامل حاسمة لنجاح مجهودات التنمية في الجنوب. بيد أن من الواضح أن تحقيق أغراض التنمية سيتوقف كثيراً على تعاونٍ موسع يجري في داخل الجنوب، وعلى إعادة الهيكلة لعلاقات الشمال والجنوب، وسيساعد هذان العاملان على بلوغ التحقيق المنشود إلى حدٍ كبير.

الفَصْل الرَّابع

تعبئة الجَنوب :
السَّير نحوَ تعَاوُنٍ أوسَع
بَيْن الأقطارِ النامِيَة

أولاً: حالة التعاون بين الجنوب والجنوب وآفاقه في المستقبل

إن التحدي الخطير الذي يواجه الأقطار النامية مواجهة جماعية هو كيفية تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، وكيفية تنويعه. لقد كان هذا التعاون هدفاً من أهداف السياسة الخارجية للأقطار النامية مدةً تناهز أربعة عقود. ونشأ هذا الهدف استجابةً للتغيير الجاري داخل الجنوب، إضافة إلى التغيير الجاري في اقتصاد العالم وفي علاقات الجنوب بالشمال. فوُظِّف الكثير من الطاقة الفكرية والسياسية والتنظيمية في تعاون الجنوب مع الجنوب، وجرى تعلم دروس كثيرة، لكن الذي تحقق حتى الآن لم يكن كثيراً. ويجري، الآن، سلوك سبل نفعية للتغلب على الصعوبات في إقامة جسور التعاون في داخل الجنوب.

١ ـ نظرة شاملة مقتضبة

إن فكرة الاعتماد الذاتي الجماعي تمتد، في أصولها، إلى أيام حركات التحرر ومقاومة الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. فما إن تبلورت المبادىء الأساسية للعمل الجماعي والاعتماد على الذات، من خلال الكفاح المشترك ضد الامبريالية والهيمنة الأجنبية، حتى تكونت روابط دائمية بين شعوب الجنوب ودوله المختلفة. وقد تصاعدت عملية إزالة الاستعمار لأن حركات المقاومة ضد هذا الاستعمار قامت إحداها بمساعدة الأخرى، وكذلك بسبب ما اتخذته الأقطار النامية من عمل سياسي جماعي في الأمم المتحدة.

وسرعـان ما أخـذت الأقطار النـامية، بمـا فيها الأقـطار التي كـانت عـلى عتبـة الاستقـلال، تشكك في الأسـاس ذاته الـذي تقوم عليـه إدارة العلاقـات الاقتصاديـة الـدولية والتقسيم العـالمي للعمل، وهمـا من بقايـا العصر الاستعماري. وبـدأت هـذه الأقـطار تقدم عـلى وجه الاشـتراك عدداً من المقـترحات عن الكيفيـة التي ينبغي تغيير النـظام الاقتصادي الـدولي بهـا، بهيـاكله وطـريقـة إدارتـه، وعن الكيفيـة التي ينبغي للمؤسسات متعددة الأطـراف ولأقطار الشـمال الصناعيـة أن تساعـد بها تلك الأقـطار لتتغلب على الفقر وتتقدم اقتصادياً.

وكان المؤتمر الأفرو ـ آسيوي المنعقد في باندونغ عام ١٩٥٥ بمثابة الإشارة الأولى إلى دخول الجنوب الـذي يعي ذاته إلى الحلبـة العالميـة. ثم كان تـأسيس حركـة عدم الانحياز عام ١٩٦١ ومجموعة الـ «٧٧» عام ١٩٦٤ بدايةً للعمل الجماعي الذي قام به الجنوب لخدمة مصالحه المشتركة. وما لبثت الصلات الاقتصادية بين الجنـوب والجنوب أن تأسست، على مستويات ثنائية وإقليمية وشبه إقليمية، حين أخذت الأقطار النـامية تتجه إحداها إلى الأخرى طلباً للعون المتبادل في محاولةٍ منها لإنهاء اتجاهها الـذي كانت وجهته نحو الشمال حصراً.

وفي أوائل الستينات بادرت أمريكا اللاتينيـة ودول الكاريبي إلى إنشـاء عدد من المؤسسات الإقليمية وشبه الإقليمية وقد صُممت لغرض توسيع مجال الفرص التنمـوية فيها. فقد تأسست عام ١٩٦٠ «رابـطة التجارة الحـرة لأمريكـا اللاتينيـة» من كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وباراغواي وبـيرو وأورغواي، وانضمت إليهـا فيما بعـد الاكوادور وكولومبيا وفنزويلا وبوليفيا؛ ثم حلت محل هذه الرابطة منـظمة أخـرى عام ١٩٨١ هي «رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية». وتتضمن المنظمات شبـه الإقليمية كـلاً من «السوق المشتركة لأمريكا الوسطى»، و«رابطة التجارة الحرة لدول الكاريبي» (التي أدت إلى قيام «الجماعـة الكاريبيـة»)، و«مجموعـة منطقـة الأنديـز»، و«السوق المشـتركة لشرق الكاريبي».

أما في أفريقيا فظهرت إلى الوجود خلال الستينات «الجماعة الاقتصاديـة الشرقي أفريقية» و«لجنة المغرب الاستشارية الدائمة»، و«الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى»؛ وفي الـوقت عينه اتخـذت الخطوات الأوليـة لتأسيس «رابـطة الأمم لجنوب شرقي آسيا». وكانت جامعة الدول العربية، وهي منبر سياسي يدعـو هذه الـدول إلى الوحدة والتحـرر من السيطرة الخـارجية، تقـوم بخطوات تمهيـدية، في ذلـك الوقت، لتـطوير بـرامج اقتصـادية. وقـد أدت مبادرات الجـامعة إلى إقـامة مؤسسـات متعـددة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي في منطقتها.

وأقيمت أيضاً مؤسسات إقليمية للتعاون السياسي، وخير مثال على ذلك منظمـة

الـوحدة الأفـريقية. تشكلت هـذه المنظمـة عام ١٩٦٣ من دول القـارة الأفريقيـة التي كانت مستقلة آنئذٍ، وذلك لدعم الكفاح الجاري لتحقيق تحـرر القارة بـأسرها والـذود عن سيادتها. وقد سعت المنظمـة منذ تـأسيسها إلى بث رؤيـة جماعيـة من أجل تعـزيز الدول الجديدة في أفريقيا وتقوية مركزها في الاقتصاد العالمي.

كـان هناك أيضـاً وعي مبكر للحـاجة إلى التعـاون بين الأقـطار في شتى منـاطق الجنوب. فعلى أثر عقد «الاتفاقية الثلاثية لتـوسيع التجـارة والتعاون الاقتصـادي» بين مصر والهند ويوغوسلافيات، دخلت أقطار متعددة من مناطق مختلفة في ترتيبات ثنائيـة فيما بينها. كما قامت كل من الصين وكوبا والهند بتطبيق بـرامج واسعـة للمعونـة الفنية والتعاون المالي عادت بالنفع على عدد كبير من الأقطار النامية في مناطق شتى.

ولا منـاص من أن تواجـه الجهود المبـذولة لتـوسيع صـلات الجنوب بـالجنوب، العـالميـة منهـا والإقليميـة، تصلبـاً في اقتصـاد عـالميّ منـظم وفق محـور يـربط الشـمال بالجنوب. فليس لـدى معظم أقـطار الجنوب مـا تبيعه سـوى المنتوجـات الأولية؛ أمـا تجارتها فتتكون بالدرجة الأولى من مبادلة هذه المنتوجات بالسلع المصنعة من الشمال.

بيد أن بعض الأقطار بدأت بتصنيع مواردها الأولية قبل التصدير. كما أن عدداً قليلاً منها أصاب نجاحاً في إقامة صناعات تنتج سلعـاً كانت تستـورد فيما مضى. وقـد واجهت عملية التصنيع هذه، في بعض الحالات، صعوبات ناجمة عن ضيق الأسـواق المحلية. وفي حين حاول بعض الأقطار انتهـاز الفرص في اقتصـاد الشمال بتـولي إنتاج سلع مصنعة كثيفة العمل للتصدير، حاول البعض الآخر توسيـع تجارتـه على أسـاس إقليمي وشبه إقليمي.

وقد ساد التفاؤل كثيراً بشـأن تعاون الجنـوب مع الجنـوب في عقد السبعينـات. تميزت هذه الحقبة ببروز منظمة الأوبك على المسرح الدولي، وبالنشـاط المتزايـد لحركـة عدم الانحياز ومجموعة الـ «٧٧»، ذلـك النشاط الـذي أدى إلى إقرار الجمعيـة العامـة للأمم المتحدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ولميثاق الحقوق والواجبات الاقتصاديـة للدول. جـرت، أيضاً، محـاولات متعددة لإنعـاش المشاريـع المختلفة التي كـانت قد وضعت من أجل التكامل والتعاون الاقتصاديين وإقامة مشاريع جديدة.

ومن المعـالم البارزة في مجـال الاعتماد الـذاتي في الجنوب تـدخّل الأقـطار الناميـة المنتجة للنفط في سوق النفط العالمية، بصفتها مجموعة واحدة تعمـل من خلال منـظمة الأوبك، لتحقيق عوائد مجزية. فلأول مـرة في التاريـخ تستطيـع مجموعـة من الأقطار النامية، بعملها الموحد، أن تنتزع السيطرة على إنتـاج بضاعـة حيويـة من يد الشـمال، وتسعيرها. وقد بسط هذا أمام بقية أقطار الجنوب ليس القيمة السياسية والاستراتيجية

للعمل الجماعي فقط، وإنما منافع هذا العمل الاقتصادية، أيضاً. وقد ولّد هذا التدخل المشترك موارد جديدة هائلة استخدم بعضها لتوفير فيض كبير من العون التنموي والاستثمار في الجنوب.

كان عقد السبعينات بالنسبة إلى الجنوب حقبة من حِقَب الثقة بالنفس والأمل في المستقبل. فقد شهد هذا العقد تحسناً في أسعار البضائع وانخفاضاً في أسعار الفائدة الحقيقية، وفوائض لدى الأقطار المصدرة للنفط، ونمواً متصاعداً في كثير من الأقطار النامية. وتوسعت تجارة الجنوب مع الجنوب توسعاً كبيراً، وكانت بدايات ذلك ذات مستويات متدنية، حتى تضاعفت تقريباً حصة هذه التجارة من مجموع التجارة العالمية (باستثناء الوقود) بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨١. وتزايد التدفق المالي في ما بين الأقطار النامية، بما في ذلك الاستثمار، وتأسست منظمات مالية إقليمية جديدة بأعداد غير قليلة.

أحدثت الفرص الواسعة التي أتيحت في السبعينات سيلاً من المبادرات لتوسيع تعاون الجنوب مع الجنوب. فقد تأسست خلال هذا العقد أربع منظمات شبه إقليمية مهمة وهي: الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى. وفي آسيا عملت «اتفاقية بانكوك» المعقودة عام ١٩٧٥ على خلق منطقة تجارية ذات أفضلية في المعاملات تشمل عدداً من الأقطار. وفي أمريكا اللاتينية أدى تشكيل «المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية» إلى ايجاد جهاز مبتكر، ويتألف من لجان عمل خاصة، لتشجيع العمل التنموي المشترك. وعملت هذه المنظومة، بصفتها وكالة، على تنسيق الأعمال بين أقطار أمريكا اللاتينية كمجموعة، وتنسيق مواقفها في ندوات التنمية ذات الأطراف المتعددة. أما في الوطن العربي فقد أقيم مجلس لتعاون الدول العربية في الخليج باسم «مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

أدى نجاح الأوبك، ولحين من، الوقت إلى حدوث توقع بأن عملاً جماعياً يقوم به الجنوب سيكون له أثره في إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية. ولكن هذه الفرصة لم تستغل استغلالاً تاماً. فما جرى من تغييرات في نظام صنع القرار الاقتصادي العالمي كان هامشياً ولم يبدل شيئاً في الأنماط الأساسية لعلاقات الشمال بالجنوب. وقد أظهر أعضاء منظمة الأوبك، من ذوي الفائض في رأس المال، كرماً في توسيع العون التنموي ورفعه إلى مستويات أعلى بكثير من أي مستوى آخر بلغه أي قطر آخر متطور قبل ذلك وبعده، إذا قيس العون المقدم على أساس ما يمثله من نسبة إلى إجمالي الانتاج المحلي لأقطار الأوبك. كما أن الاستثمار لجزءٍ من فائض هذه الأقطار المالي في بعض أقطار الجنوب كان استثماراً على نطاق واسع جداً. يضاف إلى هذا أن

عدداً من الأقطار المصدرة للنفط قدّم فرصاً للاستخدام لعدد كبير من العمال من أقطار نامية أخرى، وفتح أسواقاً لصادرات الجنوب من البضائع والتقانات. مع ذلك، فإن جل استيراد تلك الأقطار من السلع والخدمات ظل مصدره الشمال، كما أنها استثمرت أغلب أموالها الفائضة في الشمال، أيضاً.

وعلى الرغم من الفرص التي ضاعت خلال السبعينات ظلت الآمال التي ولدتها المبادرات في مسألة تعاون الجنوب مع الجنوب آمالاً حية في النفوس. فقد تميزت بداية الثمانينات بالمشروع الطموح المسمّى «برنامج كراكاس للعمل من أجل تعاون اقتصادي بين الأقطار النامية» الذي أقرته مجموعة الـ «٧٧» عام ١٩٨١.

غير أن الخطط والبرامج المتعددة لتسريع التعاون بين الجنوب والجنوب لم يتم تطبيقها تطبيقاً فعالاً. كان هناك عدد من العوامل غير المؤاتية لهذا التعاون، كالمؤسسات غير الوافية بالغرض وغير الكفوءة، والافتقار إلى الموارد، وقصور الالتزام السياسي من جانب الحكومات التي كانت منشغلة بمسائل تنموية أخرى. أخذ مثل هذا الضعف المتنوع يظهر، ويتزايد، عندما بدأت أزمة التنمية تتكشف في الثمانينات.

دفعت هذه الأزمة الحكومات، في معظم الأقطار النامية، إلى التركيز على إدارة اقتصادها داخلياً، وعلى الأهداف قصيرة المدى، وعلى علاقاتها بالأقطار المتطورة، لذا فقد خُفِّضت مرتبة تعاون الجنوب مع الجنوب في لائحة أولوياتها.

وكجزءٍ من برامج التعديل خفضت الأقطار النامية، باستثناء قلة منها في آسيا، من استيراداتها تخفيضاً حاداً في النصف الأول من الثمانينات. فأدى هذا إلى تأثير سلبي في تجارة الجنوب مع الجنوب. إضافة إلى ذلك أثرت الصعوبات المتفاقمة في موازين المدفوعات في المشاريع السابقة الرامية إلى تحرير تجارة الجنوب مع الجنوب، وجعلت ترتيبات التمويل والدفع والتخليص أقل فعالية. وكان الهبوط الحاصل في هذه التجارة ملحوظاً في عدد من التجمعات الاقليمية وشبه الإقليمية. كما أنه أثر في الترتيبات المعقودة بين الأقطار النامية ذات الدخل المتوسط والمثقلة بالديون، لا سيما أقطار أمريكا اللاتينية وأفريقيا شبه الصحراوية. وقد سُجّل خلال هذه الفترة، كذلك، هبوط كبير في التجارة بين البلدان العربية.

فضلاً عن هذا، وبالنظر إلى تناقص التشديد على التخطيط التنموي، وتزايد الأهلنة في المشاريع المملوكة للدولة، وتضاؤل دور الحكومات في النشاط الاقتصادي وهو نتيجة أخرى من نتائج سياسات التصحيح، فإن بعض المسلّمات الأساسية في النموذج المقبول للتعاون بين الأقطار النامية لم يعد منطبقاً. أما التعاون الحكومي في حقل التكامل في الانتاج والاستثمار وكان التقدم فيه متذبذباً ـ فقد أصابه الانتكاس إذ

حدّت السياسات القومية من الطلب والاستثمار والنمو. كما أن التدفقات المالية بين الأقطار النامية هزلت كثيراً إذ انخفضت أسعار النفط وتناقصت فوائض أقطار الأوبك كثيراً.

كان من المحتم أن تؤدي هذه الحالات التي خلقتها الأزمة إلى الحد من قدرة الأقطار النامية على العمل جماعياً. فقد انعكس هذا، بما ينطوي عليه من فقدان لقوة الدفع، في فعاليات حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ «٧٧». وغدا الجنوب مستضعفاً في الحلبة الدولية. ولم تعد الأقطار النامية قادرة على مقاومة تحركات الأقطار المتطورة لتغيير التسلسل في ما يراد بحثه من مسائل تنموية على المستوى العالمي، ولتقليل أهمية المباحثات والمفاوضات التي تجري في هيئات تابعة للأمم المتحدة، حيث كانت مجموعة الـ «٧٧» وأعضاء حركة عدم الانحياز في السابق تعبىء قوتها الجماعية على نحوٍ فعال جداً، ولتحويل الكثير من قضايا التنمية الأساسية الى نطاق مؤسسات «بريتونْ وودز» و«الغات» حيث كان الشمال، ولا يزال، مسيطراً سيطرة تامة.

والأمر المهم جداً هو أن انكشاف الأقطار النامية فرادى إزاء الشمال جعل من المستحيل عليها اتخاذ موقف جماعي فعال بشأن قضية الديون، وجعل من المتعذر عليها كذلك أن تفعل شيئاً سوى إطلاق البيانات السياسية. وأخذت الاعتبارات قصيرة المدى وهموم الأقطار المختلفة بصفتها الفردية تتقدم في الأسبقية على القضايا ذات المصلحة المشتركة للجنوب ككل. كما أخذت الاختلافات بالظهور بين الأقطار المدينة، وبين المناطق أيضاً، في صراعها ضد ما يتهددها من سقوط اقتصادي واجتماعي.

وفي خلال الفترة ذاتها عملت النزاعات والحروب الإقليمية المتعددة على الإمعان في زعزعة قدرة الجنوب على استعادة قوته، وعلى الحد من فعاليات منظمات الجنوب المهمة، مثل منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز. وحدث في بعض الحالات أن أدى التغيير السياسي في أقطار معينة، أو الخلافات والمنافسات بين الأقطار المختلفة، إلى إزالة التزامها بمشاريع التعاون الضعيفة أصلاً، كما دفعها ذلك إلى إلغاء بعض ترتيبات التعاون القائمة.

لذا ففي حين انطوى التحرك لتشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب على كثير من الجهد، وأدى إلى عدد من المبادرات والمشاريع، فقد كانت النتائج العملية على العموم محدودة بعض الشيء. كانت المثالية في معظم الحالات غير مطعّمة بدرجةٍ ما من الروح العملية، ولم يكن يلازمها التزام بالعمل. هذا، وقد أدى ظهور اتجاه نحو التقليل من أهمية العقبات الناشئة، وعدم التقدير الصحيح للجهد والوقت اللازمين للحصول على منافع ملموسة، أدى في الغالب، إلى بقاء الآمال دون تحقيق، فقاد هذا

إلى الإحباط بل حتى إلى الاستخفاف بكل رجاء. وقد ثبت على العموم أن من الأسهل التعاون في المجال السياسي حيث يتعالى شأن المبادرات المشتركة المهمة ويجري الحفاظ عليها باستمرار. أما في القضايا الاقتصادية فثمة هوة تفصل بين التبجح بالتضامن والأهداف الطموحة في القرارات الدولية والبرامج الكثيرة المثبتة في الاتفاقات المعقودة بين الحكومات من جهة، وبين ما نشأ عن كل ذلك من أعمال، من جهة أخرى.

٢ ـ دروس من التجربة

تجلّى أحد العيوب الرئيسية في تعاون الجنوب مع الجنوب في ضعف التنظيم والافتقار إلى المساعدات الفنية المؤسسية، على المستويين العالمي والقطري. فقد افتقرت المؤسسات المشتركة بين الحكومات، والتي أنشئت للأخذ بيد التعاون، إلى المعونة المتخصصة والموارد المالية في كثير من الحالات. كما أعيق العمل الجماعي والمفاوضات الجماعية على المستوى الدولي، لعدم وجود أجهزة قادرة على تأمين الدعم المستمر فنياً وفكرياً من قبل «منظمة التعاون الاقتصادي والإنماء» بما توفره من ذلك لاقتصاديات الأسواق المتطورة، ولعدم وجود حتى الوسائل اللازمة لإجراء مشاورات دورية أو لتنسيق الأعمال أو لتسوية الخلافات. وكان من المضرّ، كذلك، الإخفاق في تبيان أغراض التعاون في الخطط والسياسات القومية، أو في إدخال أهداف تعاون الجنوب مع الجنوب في صلاحيات الوكالات والمؤسسات العامة.

أما التأييد الشعبي للتعاون بين الأقطار النامية المختلفة فقد كان ضئيلاً في معظم هذه الأقطار، وذلك لعدم بذل ما يكفي من الجهود المنتظمة التي توضح للناس الأسباب الداعية إلى صلاتٍ تقوم بين الجنوب والجنوب والفوائد التي ستعود عليهم منها. ونظراً إلى مثل هذا الفراغ أخذ الناس يواصلون النظر إلى العلاقات بالشمال على أنها هي التي تمثل وسيلة التقدم الاقتصادي دون أن يقدروا قيمة الروابط في داخل الجنوب ذاته.

هذا ولم يُعر إلا القليل من الاهتمام بالحاجة إلى تحسين تدفق المعلومات في داخل الجنوب لتنوير الرأي العام بشأن الظروف فيه. فالمعلومات تتدفق بالدرجة الأولى بين الشمال والجنوب؛ أما قنوات المعلومات في ما بين الجنوب بالذات فهي قليلة وضعيفة. ولا تتوافر، إلاّ في عدد قليل جداً من الأقطار النامية، معلومات كافية بشأن الأقطار النامية الأخرى (مؤسساتها، ثقافاتها، منتوجاتها، وقدراتها).

وتعتبر نقاط الضعف هذه خطيرة، على وجه الخصوص، إذ يترتب على محاولات إقامة العلاقات بين الأقطار النامية أن تكتفي بالعادة السائدة التي تقضي باستخدام

الروابط المألوفة مع الشمال. وتحظى هذه الروابط بدعم من المصالح الداخلية والأجنبية القوية، بما في ذلك الشركات الأجنبية الكبرى. وليس من غير المعتاد على أصحاب هذه المصالح أن يسدوا الطريق بوجه الاتصالات الاقتصادية الجديدة بين الجنوب والجنوب، وذلك ببذر الشكوك بشأن قدرات الشركاء المحتملين في الجنوب أو بشأن نواياهم.

ومع أن العامل السياسي ليس كافياً بحد ذاته، فهو ذو أهمية كبرى في مستقبل النجاح لمعظم التجمعات الإقليمية وغيرها من برامج التعاون، لا سيما خلال مرحلة البداية. وقد دلت تجربة العقدين الماضيين على أن رؤية ذوي العلاقة المباشرين، لا سيما كبار الزعماء السياسيين في الجنوب، وإرادتهم، والتزامهم، هي التي كانت وراء نجاح مبادرات التعاون أو فشلها.

٣ ـ تعزيز السند المنطقي للتعاون

لعل نكسات الثمانينات قد ثبطت المعنويات وطمست الآمال ولكنها في الوقت نفسه أبرزت أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب الرامي إلى التطوير وأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا التعاون في إسناد الأقطار النامية في جهودها لمواجهة القوى والعمليات التي تفتك باستقلالها الاقتصادي. ولو كانت الروابط بين الأقطار النامية قد أنشئت إنشاءً حسناً وجرى تنويعها لكانت قد عملت، كما هو واضح، على تيسير الصعوبات في المرحلة المذكورة. يضاف إلى هذا أن التغييرات الجارية في الشمال وفي الجنوب وعلى المسرح العالمي قد جعلت الحاجة ماسة إلى تعاون الجنوب مع الجنوب ووسعت من فرص هذا التعاون أيضاً.

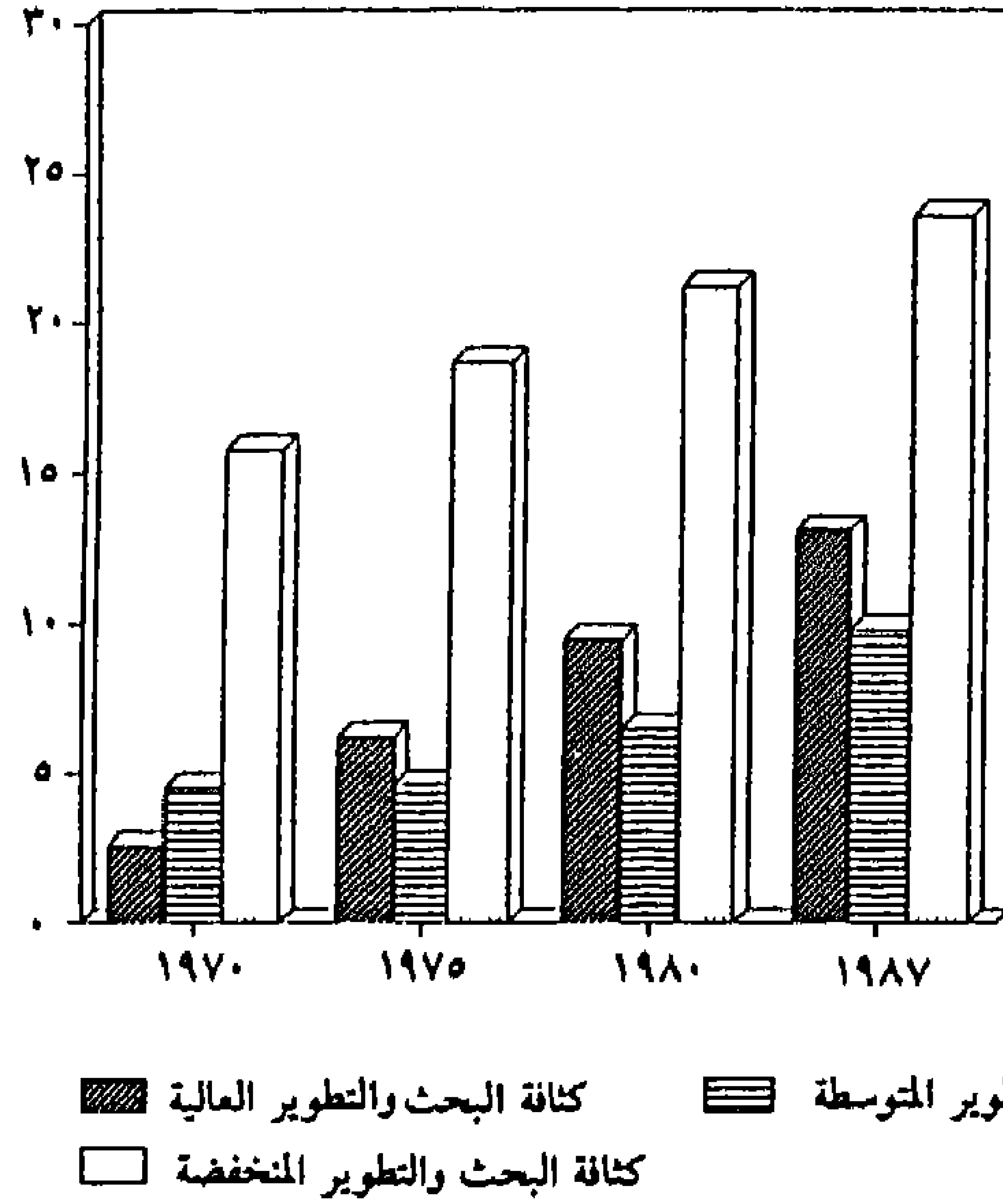
أ ـ الجنوب المتغيّر

يمكن للتقدم الجاري في الجنوب أن يعطي محتوى جديداً لعملية التعاون بين الأقطار النامية. لقد قام الكثير منها بتنويع اقتصاده تنويعاً كبيراً في العقود الثلاثة الماضية. كما تحققت مستويات عالية في التصنيع، الأمر الذي فتح المجال لأعمال تكميلية جديدة في ما بين الأقطار النامية سواء داخل المنطقة الواحدة أو بين مناطق متعددة. وقد وسّع هذا الإطار المحتمل لتدفق التجارة والتقانة ورأس المال بين الأقطار النامية، على أسس من المنفعة المتبادلة.

إن اقتصاديات الجنوب المصنعة حديثاً قد أثبتت، الآن، جدارتها في المنافسة في سلسلة واسعة من المنتوجات المصنعة، فأخذت في بعض الحالات تبيع منها أكثر مما يبيع الشمال في الأسواق العالمية. يبين الشكل رقم (٤ ـ ١) مدى الحذق المتزايد في

صادرات الجنوب، كما يقاس بكثافة البحث والتطوير. ونظراً إلى النوعية العالية في صادرات الجنوب فقد أخذ التحامل ضد منتوجاته في العالم عامةً، بما في ذلك الجنوب نفسه، بالتناقص.

شكل رقم (٤ - ١)
حصة الجنوب من واردات سلع اقتصادات السوق المتطورة، مقاساً بكثافة البحث والتطوير



ملاحظة: ما عدا الصين.
المصدر: الانكتاد (UNCTAD).

إن من الأغراض المهمة في التسعينات تحسين وسائل الاتصالات في داخل الجنوب حتى يصبح المشترون على علم بقدرات المجهزين لإنتاجية الجنوب وباقتدارهم على المنافسة. ولا بد من إعارة مزيد من الاهتمام في هذا المضمار لقضايا تمويل التجارة، فبوسع التسهيلات المالية أن تيسّر أمر المتاجرة وتسهل توسيع السوق في المناطق الأقل تطوراً في الجنوب.

إن فوائض موازين المدفوعات في الجنوب تتركز الآن في عدد صغير جداً في الاقتصادات. وتبلغ، في الوقت نفسه، استثمارات الجنوب في أسواق رأس المال والنقد في الشمال مقداراً كبيراً. وحتى لو كان جل هذه الاستثمارات يحبس كاحتياطات في حساب قصير الأجل إزاء المطلوبات من الديون فإن الموارد التي في متناول الجنوب تظل كبيرة. لذا يجب أن يهدف الجنوب إلى خلق ظروف يمكن فيها أن يعبّأ نسبة

متزايدة من هذه الموجودات للاستثمار في تنمية الجنوب.

ثمة أوضاع كثيرة تدعو بشدة إلى التعاون بين الأقطار النامية، مثلاً إدارة الموارد الطبيعية المشتركة ومعالجة مشاكل البيئة المشتركة وتسخير العلم والتقانة لحاجات وظروف معينة في الجنوب، لا سيما لغرض زيادة انتاج الغذاء ليتماشى ونمو السكان. أما في مجالات وسائل الاتصالات والنقل الجوي وغيرها من الخدمات حيث تتبارى شركات كبيرة وقوية في الشمال للسيطرة على السوق العالمية، فستكون الأقطار النامية بحاجة إلى تعاون بعضها مع البعض الآخر لتضمن لها دوراً في هذا المضمار وتحافظ عليه.

وباختصار فإن الجنوب اليوم هو أحسن أهبة عما كان عليه قبل عقد من السنين للمضيّ بالتعاون قدماً، كما أنه بحاجة أمسّ إلى التعاون في عدد من المجالات.

ب ـ الشمال المتغير

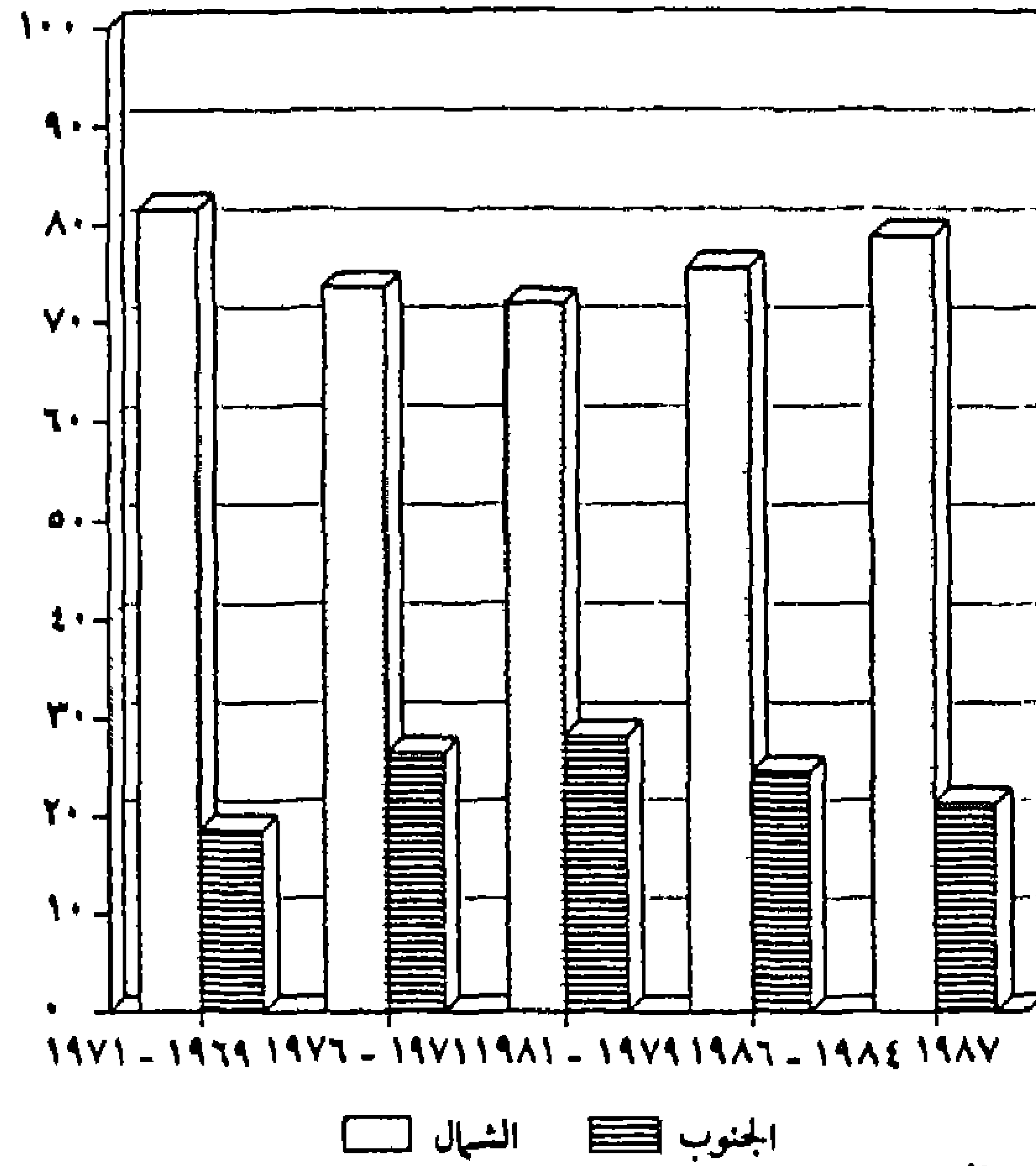
لقد تعزّز السند المنطقي لتعاون الجنوب مع الجنوب، أيضاً، بالتغييرات الجارية في الشمال وباتجاهات ظهرت في الاقتصاد والتجارة الدوليين في الثمانينات، وبما يحتمل أن يظهر منها في التسعينات. فقد أصبح واضحاً أن حيوية النمو الاقتصادي في الشمال لم تعد محركاً يعوّل عليه، أو يكفي لتوليد نمو متواصل في الجنوب. وقد تباطأ النمو في التجارة العالمية في بواكير الثمانينات. ومن غير المحتمل أن يعود هذا النمو إلى معدلاته العالية التي سادت في الستينات. كذلك، انخفضت حصة الجنوب من الصادرات العالمية في الثمانينات بعد أن بلغت ذروتها في الفترة من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٠ (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٢)). هذا، ولا يمكن للجنوب أن يعوّل على الشمال لتزويده بالتقانة وفق شروط تناسب الجنوب، أو لمساعدته في تكوين تقانته الخاصة به. أما في حقل المالية، ففي حين ينبغي بذل الجهود لتشجيع التدفق جنوباً لفائض مدخرات الأقطار المتطورة، فإنه ليس ثمة ما يضمن أن هذا سيحدث بالحجم الكافي. على العكس، فالدلائل كافة تشير إلى ركود مستمر في تدفق رأس المال من الشمال إلى الجنوب في السنين المقبلة.

إن التقدم الثوري في العلم والتقانة والتغييرات الاقتصادية أخذ يزوّد الأقطار الصناعية بقدرات جديدة، حتى أصبحت هذه الأقطار أقل اعتماداً على المواد الأولية التي ينتجها الجنوب. يضاف إلى هذا أن بعض المزايا التي كانت تتمتع بها الأقطار النامية سابقاً (كاليد العاملة الرخيصة)، أخذت تتلاشى في عدد من الحالات.

ومن المحتمل أن تؤدي التغييرات الجارية في علاقات الشرق بالغرب وفي داخل أوروبا الشرقية (وهو ما سيبحث في الفصل التالي)، إلى أن يحوّل الشمال اهتمامه وموارده بعيداً عن الجنوب، في المدى القصير والمدى المتوسط، على الأقل. وقد يكون

شكل رقم (٤ - ٢)

حصص الشمال والجنوب في صادرات العالم (١٩٧٠ - ١٩٨٧)



المصدر: المصدر نفسه.

على الجنوب، في المرحلة الحاضرة، أن يواجه شمالاً أكثر تجانساً وثقة، شمالاً منشغلاً بمشاكله الخاصة وبالفرص المتاحة أمامه. سيحتاج الجنوب إلى منافذ لتصريف ما يصدره من سلعه المصنعة، غير المنافذ الموجودة في الشمال بحيث يمكن للحماية المتزايدة أن تصبح، على أية حال، عقبة كأداء، لا سيما إذا حاول عدد كبير من الأقطار النامية أن يوسّع في صادراته في الوقت عينه. وسيكون على الجنوب أن يعتمد اعتماداً متزايداً على موارده المالية لدعم قسط كبير من التنمية الجارية فيه. كما سيكون بحاجة إلى بناء قاعدته العلمية والتقانية أو توسيعها بنفسه.

ولن يكون من الممكن تحقيق أي شيء من هذا من قبل الأقطار على انفراد. لذا سيكون تعاون الجنوب مع الجنوب ضرورياً على نحوٍ متزايد لإعداد محرك إضافي يمدّ التوسع الاقتصادي في الجنوب بقوة الدفع، ولتزويد هذا المحرك بأموال تيسّر له حركته الرتيبة.

ج - المشهد العالمي المتغير

هناك، كما ورد في الفصل الأول، تطورات عالمية تشير إلى الحاجة إلى مزيدٍ من تعاون أقوى يجري في داخل الجنوب. وبقدر تعلق الأمر بقضايا البيئة، فمن الواضح

أن على الأقطار النامية أن تعمل معاً لحماية مصالحها تجاوباً مع اهتمام الشمال بالمخاطر البيئية العالمية. كذلك، فإن تهريب المخدرات يدعو إلى التعاون بين الأقطار النامية المعنية للحدّ من هذا التهريب وللاتفاق مع الأقطار المستهلكة في الشمال على حل عالمي دائم.

يجب على الجنوب، أيضاً، أن ينضم بعضه إلى البعض الآخر لمواجهة التحديات التي تطرحها أمامه المجموعات الاقتصادية الكبيرة، القائمة منها حالياً في الشمال، أو التي يحتمل أن تقوم في المستقبل فيه، وأن تتضافر جهوده لمعالجة مسألة الجهود التي تبذلها أقطار متطورة قوية لتعزيز مجالات نفوذها في الجنوب. إن تزايد التعاون الإقليمي في الشمال (كتوسيع التكامل في أوروبا واشتداد أمره، وإقامة منطقة للتجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة) يعزز قضية التعاون بين أقطار الجنوب، لا سيما على أساس إقليمي. هذا، ومن الجدير بالذكر في الوقت عينه أن بعض هذه التحركات الإقليمية في الشمال، فضلاً عن الترتيبات المقترحة لتعاون اقتصادي بين أقطار معينة في المحيط الهادىء، تتطلع أصلاً إلى روابط أوثق مع بعض الأقطار النامية. وبما أن هذه الأقطار الأخيرة يحتمل أن تصبح ذات اقتصاديات ضخمة في الجنوب فإن تلك التطورات تنطوي على إمكانية إضعاف التعاون بين الجنوب والجنوب ككل، وكل هذا يدعو إلى ايجاد سياق يجري فيه السعي نحو تعاون الجنوب مع الجنوب سعياً حثيثاً من قبل أقطار الجنوب كافة.

يضاف إلى هذا أن على الأقطار النامية أن تستجيب، جماعياً، للتحزّبات الجديدة الجارية في علاقات الشرق والغرب إذا كان لها أن تتمكن من حماية مصالحها كمجموعة، ومن ممارسة شيء من التأثير في مجرى هذه العملية التاريخية. ويجب على هذه الأقطار كذلك أن تعمل كمجموعة لكي تشترك في صياغة العلاقات العالمية في المستقبل، سواء ما يتعلق منها بالمفاوضات التجارية، أو إصلاح منظومة الأمم المتحدة، أو استغلال الأراضي المشاع للدول كافة على وجه البسيطة، أو استخدام الفضاء الخارجي.

ليس هناك، في مواجهة هذه القضايا والاتجاهات، من قطر أو مجموعة من الأقطار النامية يمكنها بذاتها أن تتوقع ممارسة نفوذ كبير في تقرير النتيجة النهائية. فلكي تتمكن الأقطار النامية من القيام بدور فعال، ومن التفاوض من موقع قوة على قضايا مهمة كهذه، عليها أن تعمل معاً.

٤ ـ تعاون الجنوب مع الجنوب وتوكيده من جديد

انسجاماً مع هذا السند المنطقي لتعاون الجنوب مع الجنوب، حصل تأكيد متزايد من جديد لدعم التعاون الاقتصادي والسياسي بين الأقطار النامية على المستوى

الإقليمي وشبه الإقليمي وبين الأقاليم المختلفة. ففي جنوب آسيا أدى إنشاء «رابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا» إلى جمع أقطار متعددة لم تكن تشترك سابقاً في أية مجموعة شبه إقليمية. وفي عام ١٩٨٨ أسس كل من العراق ومصر والأردن واليمن مجلساً باسم «مجلس التعاون العربي». يضاف إلى هذا أن خمسة من أقطار شمالي أفريقيا اتفقت على تشكيل «اتحاد المغرب العربي»، وهي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس. أما في أمريكا اللاتينية فقد أنشئت عام ١٩٨٧ «مجموعة ريو الثمانية» وتتألف من الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك وبنما وبيرو وأورغواي وفنزويلا. وقام عدد من التجمعات الإقليمية بوضع الخطط لتوسيع نشاطه، ومنها «المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا» و«المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى»، و«المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا» و«منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي أفريقيا» و«مؤتمر تنسيق التنمية في جنوبي أفريقيا» و«الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى» في أفريقيا، و«رابطة الأمم لجنوب شرقي آسيا» في آسيا، و«رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية» و«مجموعة الأنديز» و«السوق المشتركة لأمريكا الوسطى» و«المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية» وكلها في أمريكا اللاتينية، و«جماعة دول الكاريبي» في البحر الكاريبي.

إن المؤسسات المالية متعددة الأطراف القائمة حالياً في الجنوب، والواقعة أساساً في غربي آسيا، قد واصلت دورها المالي الحيوي في رعاية التعاون بين الجنوب والجنوب وفي الحفاظ عليه في مجالات اقتصادية رئيسية، لا سيا إقامة البنى الارتكازية.

وقد أدت إعادة التفاوض على «ميثاق لوميه» إلى أن تجمع، مرةً أخرى، مجموعة من الأقطار النامية الأفريقية والكاريبية والباسيفيكية في وضع تفاوضي مشترك إزاء الجماعة الأوروبية؛ ومن مسائل هذه المفاوضات مسألة تتعلق بمدى العون المالي وطبيعته، والمطلوب لمشاريع تلك الأقطار التعاونية والتكاملية.

وكان إنشاء «النظام العالمي للتفاضل التجاري بين الأقطار النامية»، والجهود الرامية إلى إنعاش حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ «٧٧»، وتأسيس «مجموعة القمة للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب»، من بين المظاهر المتعددة الدالة على حيوية الجنوب الجديدة والرغبة في تعزيز الروابط وتقوية التعاون بين الأقطار المعنية.

يلاحظ في هذا الصدد ظهور عدد متزايد من الاتصالات والشبكات والمبادرات، على المستوى غير الحكومي، في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مجال البحوث. وقد ولّد كل هذا من المعلومات والخبرات ما يكفي لتقديم إمكانات بديلة للتعاون الأفقي والمشاركة بين الأقطار المختلفة. ومن بين

المبادرات المهمة إقامة «أكاديمية العالم الثالث للعلوم» و«شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية» و«بدائل تنموية مع اشتراك المرأة في عصر جديد».

وظهرت أيضاً مبادرات دبلوماسية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، تكشف عن استعداد جديد تبديه أقطار الجنوب لتسوية نزاعاتها السياسية وحتى خصوماتها العسكرية من خلال مجهودات وأجهزة إقليمية وشبه إقليمية.

ثانياً: الأخذ بيد التعاون بين الجنوب والجنوب: الاستراتيجية والبرامج

من الواضح أنه ينبغي على الأقطار النامية الاتفاق على استراتيجية للتعاون بين الجنوب والجنوب. وينبغي لمثل هذه الاستراتيجية أن تكون، أساساً، للتوسع في برامج للتعاون أكثر تحديداً في ما تنشده، وذلك على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي والقطري.

يظل المجال السياسي هو مجال المبادرات الكبرى بين الجنوب والجنوب. والواقع أن كثيراً من مشاريع التعاون الحالية في الحقل الاقتصادي كان قد نشأ بتجمعات سياسية، كما تدل تجربة الـ «NAM». والمثل الحديث المعبّر عن ذلك يتجلى في «مجموعة كونتادورا» التي شكلتها أقطار من أمريكا اللاتينية لغرض تحاشي الحرب في أمريكا الوسطى؛ فما ان ساهمت هذه المجموعة في هذا الغرض حتى قادت إلى إنشاء «مجموعة ريو» وهي ناشطة في الحقل الاقتصادي. ثمة حالة أخرى جديرة بالذكر تتعلق بـ «مؤتمر تنسيق التنمية في جنوبي افريقيا»، وما هذا إلّا ترتيب اقتصادي نشأ عن اهتمام مجموعة من الأقطار الأفريقية بتعزيز تضامنها في الكفاح ضد نظام التمييز العنصري من جنوب أفريقيا. إن منع المنازعات العسكرية والتفاوض على اتفاقات نزع السلاح هما غرضان يدعوان بداهة إلى التعاون في الحقل السياسي. هذا التعاون ينبغي توسيعه ليشتمل على تبادل الاتصالات بين الأحزاب السياسية والهيئات البرلمانية في الجنوب.

إن عملية التعاون بين الجنوب والجنوب تفضي، بسبب من طبيعتها ذاتها، إلى تطوير زخمها وإلى تنويع مجالها مع الزمن. بيد أن من اللازم أن تحدد الاستراتيجية حقول التعاون العامة، مع الاشارة إلى الأهداف بعيدة المدى التي يراد تحقيقها. كما ينبغي أن تقترح الاستراتيجية سلسلة من الأعمال التي يراد توليها في كل مجال من مجالات المدى القصير والمتوسط. وعلى هذه الأعمال أن تتصدى للقضايا والحاجات الحاسمة، وأن تكون مبشّرة بالنجاح، وأن تكون فيها قدرة على توسيع تعاون الجنوب

مع الجنوب وتعميقه. يترتب على هذه الاستراتيجية كذلك أن ترسم الخطوات الرئيسية التي يراد اتخاذها في تنفيذ برامج المدى القصير والمتوسط معاً وفي بلوغ الأهداف بعيدة المدى. إن «اللجنة»، مساهمة منها في وضع مثل هذه الاستراتيجية، حاولت في الصفحات التالية أن تجمل سلسلة من الأغراض والأعمال التي تعتبرها مهمة للأخذ بيد عملية التعاون بين الجنوب والجنوب والسير بها إلى الأمام.

١ ـ الأسس

إننا نرغب، ابتداءً، في أن نشدّد على مجالين عموميين لهما أهمية خاصة في أية خطوة تتخذ للسير بتعاون الجنوب مع الجنوب إلى الأمام، ولتعزيز الأسس التي يقوم عليها. يتعلق المجال الأول بخلق الوعي في الجنوب على المستوى القومي؛ أما المجال الثاني فيعنى بتنمية الموارد البشرية.

أ ـ خلق الوعي في الجنوب

إن القبول بالتعاون بين الجنوب والجنوب كهدف استراتيجي لا بد له من أن يروَّج بشكل فعال بين الزعماء السياسيين والموظفين المدنيين ورجال الأعمال والأكاديميين وغيرهم من ذوي المهن في الأقطار النامية كافة. ولا بد لهذا القبول، كذلك، من أن يروَّج بصورة أعم لكي يصل إلى مستويات المجتمع وفئاته جميعاً. فتأييد الناس ومشاركتهم هما جزء مهم من الأساس الذي يمكن أن يقام عليه تعاون الجنوب مع الجنوب. لهذا يجب أن يشدَّد تشديداً قوياً على الحاجة إلى ترويج «وعيٍ بالجنوب» بين الناس في الأقطار النامية، وتعزيز إيمانهم بالجنوب، وثقتهم المتبادلة به، والتزامهم بتعاون الجنوب مع الجنوب.

وينبغي تطوير الوعي بالجنوب ليصبح جزءاً من خلائق الأقطار النامية جميعها. لذا، يجب أن يكون لدراسة تاريخ الجنوب وقيمه، ودراسة الأحداث المعاصرة التي تؤثر فيه، موقعاً بارزاً في المناهج التعليمية للمدارس الثانوية والجامعات في العالم الثالث.

وهناك، من ثم، حاجة إلى تكوين جماعة من المؤيدين النشيطين لتضامن الجنوب مع الجنوب في كل قطر من الأقطار النامية. إن جماعات بعينها تتراوح بين أحزاب سياسية، وروابط حرفية، وجمعيات لأصحاب الأعمال، ومنظمات غير حكومية لأهالي البلد الاعتياديين، يمكنها أن تساهم مساهمة خاصة بعملية التعاون بين الجنوب والجنوب. وينبغي إطلاع هذه الجماعات على مجرى الأمور بانتظام، وتشجيعها ومساعدتها على الاتصال المباشر بالجماعات الشبيهة بها في الأقطار النامية الأخرى.

من الاجراءات الرامية إلى تشجيع الاتصالات بين شعوب الجنوب تخفيف القيود المفروضة على سفر السيّاح ورجال الأعمال في ما بين الأقطار النامية. ومن المفارقات أن نجد أناساً من الشمال يعبرون حدود الأقطار النامية بسهولةٍ أكبر بكثير مما هو حال أناس من الجنوب. لذلك، ينبغي على الأقطار النامية أن تعمل على إلغاء السمات المطلوبة على أساس المقابلة بالمثل. أما ما يفرضه النقص في العملة الصعبة من قيود على السفر بين الجنوب والجنوب فينبغي على الأقطار المذكورة أن تنظر في أمر فتح حسابات مقاصة خاصة، لتسهيل حركة السياحة داخل الجنوب أو في المناطق المعنية منه.

ويجب أن تؤلف في كل قطر من الأقطار النامية لجنة قومية للتعاون بين الجنوب والجنوب، على أن يكون أعضاؤها من المواطنين البارزين من شتى المراتب، لتقديم المشورة للحكومة، وقيادة العمل المدني، ولتكون رابطة الوصل بين الجماعات المختلفة التي ترعى تعاون الجنوب مع الجنوب. على هذه اللجنة أن تضع البرامج لتعبئة الرأي العام ولتقريب مفهوم التضامن والتعاون إلى أذهان الناس وربطه بحياتهم اليومية.

وعلى الوزارات ودوائر الحكومة ووكالاتها أن تجعل من أغراض التعاون بين الجنوب والجنوب هدفاً لها، وأن تصبح في أعمالها أكثر توجهاً نحو شؤون الجنوب. وعلى كل قطر أن يتخذ من الترتيبات ما يسهّل إجراء الاتصالات الإدارية والتعليمية وغيرها مع الأقطار النامية، وأن يقوم على العموم بخلق وسط يشجع على التعاون معها. وعلى الحكومات كافة أن تنظر في أمر تخصيص وزارةٍ ما أو دائرةٍ ما لتكون مسؤولة عن تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب، بنوعيه الإقليمي وشبه الإقليمي، كما هي الحال أصلاً في بعض الأقطار النامية. ومن المرغوب فيه أن يكون أحد أعضاء مجلس الوزراء مسؤولاً عن شؤون الجنوب. وينبغي منح حوافز وظيفية للموظفين العموميين لاجتذابهم إلى الخدمة في مؤسسات تقام بموجب ترتيبات التعاون .

يتوجب على كل قطر من أقطار الجنوب أن يفصح رسمياً، في بياناته حول السياسة القومية أو في خططه التنموية، عن الأغراض الصريحة لتعاون الجنوب مع الجنوب. فيمكن للقطر، وهو يضع خطته الخمسية مثلاً، أن يجمل فيها استراتيجيته لهذا التعاون ، وأن يضع أهدافاً معينة له ويبرز الروابط بينه وبين الأهداف القومية. وينبغي، إضافة إلى هذا، اتخاذ إجراءات دورية، بما في ذلك استخدام المؤشرات الاحصائية وغيرها، ليقارن ما ينفذ من أهداف التعاون بما ينفذ منها في أقطار نامية أخرى. فإذا قدمت هذه المقارنات بنتائجها إلى هيئة مشتركة من الأقطار النامية، فيستنتج من تحليلها معلومات قيمة بشأن المركز العالمي لتعاون الجنوب مع الجنوب.

ب ـ إطلاق الإمكانات الخاصة بالموارد البشرية من عقالها

إن المعرفة والمهارة من العناصر الحاسمة في التنمية الاقتصادية. فإذا أمكن تعليم الشباب في الجنوب تعليماً أعلى وجرى تطوير مهاراتهم فستزداد قدرة الجنوب الانتاجية كثيراً، كما ستزداد قوته في الاقتصاد العالمي. ومع أن كثيراً من الأقطار قد اكتسب طاقات تعليمية كبيرة، فإن هناك نواقص خطيرة في التعليم والتدريب في الأقطار النامية بأجمعها تقريباً، لا سيما في العلوم والتقانة.

والتعاون بين الأقطار النامية يمكنه أن يفعل الكثير في علاج هذه النواقص. مع هذا، فإن تنقل التلاميذ بين أقطار الجنوب يظل محدوداً، لا سيما بين إقليم وإقليم، وإن كانت فلة من الأقطار قد أخذت على عاتقها تنفيذ برامج واسعة لتبادل الطلاب. في الوقت عينه، يقوم مئات الألوف من تلاميذ الأقطار النامية بالدراسة في الشمال بنفقات كبيرة.

وإذ تمضي التنمية قدماً فإن الطلب على التعليم العالي والتدريب الرفيع المستوى سيزداد ويتنوع سريعاً في الجنوب. وستجد الأقطار النامية أن من العسير عليها تغطية نفقات الأعداد الكبيرة المتزايدة من التلاميذ الراغبين في الدراسة في الشمال؛ كما أن كثيراً منها لن يتمكن من تقديم الدروس المتخصصة الضرورية كلها في معاهده ذاتها. إن عدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي قد يحدث أثراً ضاراً في التنمية في عددٍ من الأقطار النامية.

إن التعاون بين الجنوب والجنوب يمكن أن يخفّف من هذا الضغط، عن طريق استخدام أوسع للوسائل التعليمية داخل الجنوب. فالتعليم العالي في الجنوب أقل كلفة بكثير منه في الشمال، دون أن يكون أقل مرتبة بأية حال من الأحوال، وهو كذلك أكثر ملاءمة لظروف الجنوب. كما أن الذين يكملون دراستهم سيعودون إلى بلادهم في أغلب احتمال وبمرور الزمن سيصبح هؤلاء الذين يدرسون في أقطار أخرى من الجنوب عناصر ذات قيمة لأقطارهم ويكونون من أنصار العمل على إقامة التعاون بين الجنوب والجنوب.

يمكن للتعاون التعليمي بين الجنوب والجنوب أن يساعد كثيراً على ترقية شؤون الموارد البشرية للجنوب. لذا، يجدر وضع منهاج لتوسيع الروابط التعليمية وللإعداد لتدفق أكبر من التلاميذ في داخل الجنوب، على أن تترك الحرية للأقطار المختلفة في الاشتراك في أي جزء أو أجزاء من هذا المنهاج. ويجدر أن يتضمن المنهاج المقترح ما يلي:

- التعليم في فروع العلوم الأساسية والهندسة والطب والصحة العامة.

ـ التدريب الفني والحرفي، بما في ذلك التدريب الصناعي.

ـ برامج للتعليم من بُعد (أي بالمراسلة وغيرها)، لا سيما على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي.

ـ تطوير روح المبادرة في تنظيم الأعمال وتطوير المهارات الإدارية.

العلوم الأساسية والهندسة: يجب أن يكون الهدف معالجة الضعف الحالي في تدريس الرياضيات والعلوم في المدارس الابتدائية والثانوية، من خلال التعاون في إعداد برنامج لترقية مهارات المدرسين. وينبغي تحديد المعاهد الرئيسية للمتكلمين بلغات مختلفة في الجنوب، واستكشاف إمكانات التعاون فيما بين هذه المعاهد.

أما على المستوى الثالث في الدراسة فعلى البرنامج أن يعنى بتوسيع مجال الانتماء إلى معاهد التعليم العالي وتحسين نوعيتها. إن معدل التسجيل الاجمالي في هذه المعاهد يندر أن يتجاوز في الجنوب نسبة ١٥ ـ ٢٠ بالمائة، وهي أدنى بكثير من النسبة في عدد من الأقطار الأخرى، لا سيما في أفريقيا والكاريبي. أما نسبة هذا المعدل في أوروبا واليابان فتبلغ ٣٠ بالمائة أو أعلى من ذلك، وفي أمريكا الشمالية زهاء ٥٥ بالمائة. وبالنظر إلى الضيق المالي في أقطار الجنوب، عليها أن تعتمد على العون المتبادل فيما بينها لرفع معدل التسجيل موضوع البحث. ويمكن أن يكون هذا العون، في مستوى الدراسة الجامعية، على شكل ترتيبات تتم بين الجامعات في كل قارة لتبادل الأساتذة والمواد التدريسية والتلاميذ. ويجدر تشجيع التبادل بين القارات فيما يتعلق ببعض الفروع التدريسية الجديدة مثل علم الأحياء الذرية وهندسة الجينات وعلم الحاسوبات.

أما على مستوى التخصص بعد الدراسة الجامعية فهناك، أصلاً، مراكز متعددة للتعليم والبحث العلميين في القارات الثلاث، لذا ينبغي دعوتها لتبادر إلى إقامة شبكة من الدراسات التخصصية. ويجدر أن تؤلف هذه المعاهد المختارة جزءاً من «شبكة الجنوب لمراكز الابداع»، يتم فيها التدريب المتقدم للتلاميذ من الأقطار النامية الأخرى. وينبغي بذل جهود خاصة للحصول على التمويل الكافي لهذه المراكز، لكي تتمكن من بناء طاقتها الاستيعابية لخدمة الجنوب.

ومن اللازم إنشاء ما نسميه «مؤسسة الجنوب»، كإجراء تكميلي، يكون من واجبها أن تمنح ما لا يقل عن عشرة آلاف «زمالة جنوبية» سنوياً للطلاب البارزين من الأقطار النامية للدراسة داخل الجنوب. تتلقى هذه المؤسسة مساعدتها المالية من مصادر حكومية وغير حكومية معاً. ويجدر أن تحجز نسبة من الزمالات لتلاميذ من الأقطار الأدنى تطوراً.

الصحة: يمكن للجنوب أن يعتمد في عمله، في هذا المضمار، على خزينه الكبير من خبرته الناشئة عن الاجراءات المتخذة لتخفيض وفيات الأطفال، والسيطرة على الأمراض، وتوفير العناية الصحية الأولية، ورسم السياسات الخاصة بإنتاج المواد الصيدلانية واستيرادها وتوزيعها. مع هذا، تظل الروابط مع الشمال، في مجال الصحة، أقوى كثيراً منها مع الأقطار النامية الأخرى. هذا الوضع غير المتوازن بحاجة إلى تصحيح. فإذا كانت الأقطار النامية قادرة على توفير متطلبات الرعاية الصحية، فيجب أن تبذل الجهود كافة للتقليل من اعتمادها الشديد على الشمال في هذا الحقل. ومن الوسائل لتحقيق ذلك استنباط ترتيبات تعاونية لغرض تدريب خريجي الجامعات ودراستهم العليا في فرعي الطب والصحة العامة في داخل الجنوب.

ثمة ناحية تتيح مجالاً كبيراً للتعاون تتمثل في الطب الأهلي المحلي (أو الطب الشعبي)، وقد لاحت في الأفق بوادر التقدم العلمي في الجنوب. كان الاهتمام بنظام الطب التقليدي في الجنوب موجوداً منذ بعض الوقت لدى الأوساط الطبية والمعنيين بالصحة العامة في الأقطار المتقدمة. وعلى الجنوب ذاته، الآن، أن ينقّب في هذا المصدر من مصادر المعرفة والمهارة، لكي تعم منافعه على نطاق واسع. كما أن على الحكومات أن ترعى البرامج الخاصة ببث نتائج البحث في أنظمة الطب الأهلي بين أقطار الجنوب الأخرى، وأن تقدم كذلك مناهج للدراسة والتدريب في هذه الأنظمة لتلاميذ من أقطار نامية أخرى.

التدريب الفني والحرفي: إن الفرص المتاحة، في الأغلبية الساحقة من الأقطار النامية، المتاحة لاكتساب المهارات الفنية أو الصناعية أو لتطويرها، هي فرص محدودة جداً. فالعدد الكبير من المسجلين كعاطلين عن العمل أو كعاملين بأجر أقل من المعدل لم يتدربوا إلاّ تدريباً أصولياً قليلاً، هذا إذا كانوا قد تدربوا أصلاً. فالمعاهد الفنية والمهنية لا تستطيع أن تستوعب إلا عدداً قليلاً جداً من الشباب.

ومن الضروري منح زمالات للإقامة على المستوى القطري والإقليمي وشبه الإقليمي، ووضع برامج للمساعدة الفنية لتشجيع تدفق رجال التعليم وأفراد الأسرة الطبية والفنيين بين الأقطار النامية. ويترتب على هؤلاء أن يعملوا على الطبيعة ويشاركوا في التجارب، ويقدموا العون الفني في أرجاء الجنوب، لا سيما في الأقطار الأدنى تطوراً.

إن الأقطار الآخذة بالتصنيع حديثاً في مركزٍ حسن للقيام بالتدريب في هذه الحقول. ويمكن لوسائل التعاون بين الجنوب والجنوب أن تقوم بدور مهم في تنظيم مشاريع المساعدة الفنية، للحصول على خدمات المدرسين للمواضيع الفنية والمهنية من تلك الأقطار إلى الأقطار النامية الأخرى، وكذلك لتقديم زمالات التتلمذ لأغراض

تـدريب الأفراد في حقـل الرقـابة والإشراف. وينبغي تـنـظيم هذه المشـاريع بمسـاعـدة مناسبة من القطاع الخاص.

التعليم بالمراسلة وغيرها: إن التقانة في وسائل الاتصالات الحديثة أخذت تقلل من تكلفة التدريب على المستويات كافة، بما في ذلـك تكلفة الـبرامج الـرامية إلى رفـع قدرة البالغين على القراءة والكتابـة. فاستخـدام الراديـو والأقمار الصنـاعية وتلفـزيون الكابلات يوسّع امكانات التعاون الإقليمي في هذا النـوع من التعليم من بعيد. وقـد قامت بعض المعاهد التعليمية أصلاً بوضع برامج للتعليم من بعيد، وهناك مجال كبير لمزيد من التطور من هذا النوع. من شأن مثـل هذا التـوسيع أن يسهّـل التعاون بـين الأقـاليم المختلفة في الجنـوب، وذلك في الاستفـادة المشتركـة من التجارب ومن مـواد التعليم من بعيـد، وضمنهـا المـواد التي يمكن أن تشجـع عـلى التعـاون بــين الجـنـوب والجنوب.

روح المبـادرة في تنظيم الأعـمال والمهـارات الإداريـة: مـع أن تـطويـر هـذين الفرعين ينبغي أن يصوّر خلفية القطر المعني تاريخياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، فهناك فرص كثيرة للتعاون بين الأقطار المختلفة في المجالين المذكورين، لا سيما على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي، وكذلك فيما بين الأقاليم.

فعلى الرغم من الفوارق بين أقطار الجنوب، فإنها تواجه مهمة مشتركة تتمثل في تشجيع الناس على احترام العمل الجاد والانضباط والانجاز. ففي وسطٍ تُحترم فيه هذه الصفـات يكون من الممكن تحقيق مستـويات عـالية الإنتـاجية والادخـار والاستثـمار، إضافة إلى تحقيق الابتكار والمثابـرة. لذا، يجب أن يكـون النظام التعليمي هـو حامـل لواء هذه القيم. إن التبادل التعليمي بين الأقطار يجرّ وراءه حتماً التأثر بعادات العمـل وأساليبه، وكذلك بمنظومات القيم، في الأقطار المضيفة. هـذا ومن خلال التعـاون في حقل التعليم، تستطيع أقطار الجنوب أن يساعد أحدها الآخر لخلق مناخ من شأنه أن يفضي إلى الإنجاز وإلى روح المبادرة في تنظيم الأعمال.

المتابعة: لكي يمكن البدء بمنهاج للتعاون بين الجنـوب والجنوب ويتم تـطبيقه في مجال تطوير الموارد البشرية، فإن ذلك سيتطلب مسـاعدة مؤسسيـة. فعلى «سكـرتاريـة الجنوب»، المقترحة في ما يـلي من هذا الفصـل، أن يكون من أولى مسؤوليـاتها إعـداد مشاريع تفصيلية لكل عنصر من العناصر المذكورة آنفاً وتقديم مقترحـات بشأن تعبئـة الموارد البشرية والمالية لوضع هذه المشاريع موضع التطبيق.

وكجزء من منهاج التعاون هذا ـ ولغرض المساعدة في موضـوع التبادل التعليمي ـ ينبغي وضع ترتيبـات لتعميم المعلومات في أرجـاء الجنوب بشـأن الفصول الـدراسية

التي تقدمها المعاهد التعليمية، وأجورها، والزمالات المتاحة. . . إلخ. كما ينبغي أن تكون «مؤسسة الجنوب» المقترحة هي المركز المسؤول عن إدارة برامج الزمالات الدراسية، ومراجعة تجارب التبادل التدريسي، مع تقديم توصيات للحكومات عن العمل المطلوب، وجمع الإحصاءات، ونشر تقرير سنوي عن تعاون الجنوب مع الجنوب في تطوير الموارد البشرية. ومن الممكن تخصيص هيئات مشابهة لهذه المؤسسة على مستوى الأقاليم للغرض نفسه.

ويمكن، من خلال تجميع الموارد والخبرات والمهارات، أن يساعد تعاون الجنوب مع الجنوب في حقل الموارد البشرية فيعاون الأقطار المعنية في تطوير هذه الموارد. ويعتبر هذا وسيلة لزيادة التفاهم والتضامن داخل الجنوب، فيساعد بذلك على دفع تعاون الجنوب مع الجنوب ذاته إلى الأمام.

٢ ـ مجالات العمل

إن الأركان التي يقوم عليها تعاون الجنوب مع الجنوب كثيرة ومتنوعة. فيما يلي مجالات العمل التي تستحق الأسبقية والاهتمام المتواصل: المالية؛ التجارة؛ الصناعة والأعمال؛ الخدمات؛ النقل والبنى الارتكازية؛ الأمن الغذائي؛ العلم والتقانة؛ البيئة؛ المعلومات ووسائل الاتصالات؛ وأخيراً، الاتصالات بين الشعوب.

أ ـ المالية

لقد اتضح أن المالية هي الحلقة المفقودة الحاسمة في سلسلة الأعمال الجارية بين الجنوب والجنوب بأسرها. إن مشاريع التعاون ، سواء في التجارة والانتاج والاستثمار، أو في التعليم، أو في حقلي العلم والتقانة، كلها مشاريع بحاجة إلى موارد مالية كافية لكي تكون قادرة على البقاء.

وقد اخترنا فروعاً متعددة تحتاج كثيراً إلى تعاون في الأمور المالية، أو إلى تمويل في التعاون في الأمور الاقتصادية. وهذه الأشكال من التعاون تتصل بمؤسسات ووسائل قائمة بالفعل، مثل دوائر التمويل الإقليمية ومصارف التعاون الإقليمية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والمساعدات التنموية بين الجنوب والجنوب. ونحن نتصور أن تقوم، في المدى البعيد، مؤسسات جديدة، لا سيما إنشاء «مصرف الجنوب» لكي يقوم ابتداء بتمويل التجارة وانتهاء بتوفير الأموال لعمليات التنمية. سنحدد في الفقرات التالية القضايا المركزية المتعلقة بهذه المؤسسات والوسائل، ونشير إلى المجالات الرئيسية لتدخل سياسة الدولة.

ترتيبات متعددة الأطراف للمقاصة والدفع: إن وضع ترتيبات فعالة لإجراء المقاصة والقيام بالمدفوعات كان، ولا يزال، ذا أهمية كبرى في عمل المجموعات التجارية الإقليمية. هناك، الآن، خمسة ترتيبات كهذه تعمل في الجنوب: «اتفاقية التسهيلات الائتمانية والمدفوعات لرابطة التكامل لأمريكا اللاتينية» (سابقاً «رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية»، ١٩٦٥)؛ «اتحاد المقاصة الآسيوي» (١٩٧٤)؛ «دار المقاصة لغرب أفريقيا» (١٩٧٥)؛ «دار المقاصة لأفريقيا الوسطى» (١٩٧٩)، «دار المقاصة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي أفريقيا» (١٩٨١). كان هناك اثنان آخران هما «تسهيلات المقاصة لمنطقة الكاريبي» و«دار المقاصة لأمريكا الوسطى»، وقد توقفا عن العمل في أواسط الثمانينات لتراكم الحسابات غير المسددة.

إن ترتيبات المقاصة والمدفوعات يمكن أن تكون أكثر فعالية في توسيع التجارة إذا دخل فيها عنصر الائتمان. فإذا لم يوجد دعم ائتماني لتمويل حركة ميزان المدفوعات أدى ذلك حتماً إلى قواعد مشدَّدة للتسوية مما يقلل من استعداد الأعضاء لتوسيع التجارة، وإلى تراكم المستحقات غير المدفوعة.

هناك إدارات متعددة تقدم تسهيلات ائتمانية للتجارة الإقليمية وتعمل في الجنوب. منها «صندوق الاستقرار لأمريكا الوسطى» (١٩٦٩)؛ «صندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية» (١٩٨٨)، الذي حل محل «اتفاقية سانتو دومنغو لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية» (١٩٦٩)؛ «صندوق الاحتياطي لمنطقة الأنديز» (١٩٧٦)، الذي تأسس بموجب اتفاقية قرطاجنة؛ «صندوق النقد العربي» (١٩٧٦)، و«اتفاقية الائتمان المتبادل لرابطة أمم جنوبي شرق آسيا» (١٩٧٨). بيد أن نقص الأموال فتّ في عضد هذه الاتفاقات والترتيبات، إذ إنها لم تقدم من التسهيلات الائتمانية إلّا أقل من سبعمائة مليون دولار مجتمعة، عام ١٩٨٧. وقد أدت الصعوبات التي واجهتها موازين المدفوعات في الثمانينات إلى إضعاف قدرة الأقطار ذات الفائض المالي على تقديم الائتمان، وإلى زعزعة استعدادها لذلك، إضعافاً شديداً. ونتيجة لهذا لم يتحقق ما كان يرجى من تحرير للتجارة من معظم تلك الترتيبات.

لذا فثمة حاجة إلى خلق قاعدة موارد وافية من شأنها أن تمكّن اتفاقات المقاصة والمدفوعات من التغلب على صعوباتها ومن أداء ما أوكل إليها على نحوٍ فعال. غير أن من المسلّم به أن الشحّ في التحويل الخارجي يضع حدوداً للتوسعِ في الترتيبات الائتمانية. مع هذا، وحتى ضمن هذه الحدود، فإن الالتزام السياسي القوي سيجعل من الممكن تعبئة موارد إضافية لدعم الاتفاقات القابلة للبقاء. إن هذه القضية تستحق الاهتمام الأول من لدن الأقطار الأعضاء في اتفاقات التجارة والمدفوعات المختلفة.

إن الغرض الذي يهدف إليه التوسع في التجارة بين الأقطار النامية يحظى بموافقة عامة من المجتمع الدولي. لذا ينبغي أن يعتبر الدعم المالي لاتفاقات التجارة والمدفوعات، الإقليمية منها وشبه الإقليمية والمعقودة بين أقاليم متعددة، وظيفةً مشروعة تؤديها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. فعلى الأقطار النامية أن تثير هذه المسألة في هذه المؤسسات، وتحثها على إقامة دوائر خاصة لتقديم العون المالي في الجنوب لاتفاقات التجارة والمدفوعات القادرة على النجاح عملياً. أما في المدى البعيد فيترتب على الجنوب أن يكون من أهدافه القيام بهذا الدعم من موارده ذاتها.

التسهيلات المالية لائتمان التصدير: إن لائتمانات التصدير أثراً كبيراً في نمو التجارة، لا سيما تجارة السلع غير التقليدية والسلع الرأسمالية. وقد أقام عدد من الأقطار النامية مؤسسات لتقديم ائتمانات التصدير بضمان التأمين وما أشبه من خدمات. بيد أن معظم الأقطار النامية، لا سيما الصغيرة منها، ذات طاقة محدودة على تقديم هذا الائتمان، أو على إقامة مؤسسات لهذا الغرض تكون قادرة على البقاء مالياً. لذا يجدر إعطاء أسبقية أولى لوضع ترتيبات إقليمية وشبه إقليمية، وفي ما بين الأقاليم المتعددة، لتمويل التوسع في تسهيلات ائتمان التصدير، الأمر الذي يمكن أن يساهم في نمو التجارة بين الأقطار النامية.

هناك، في الوقت الحاضر، خمس مؤسسات مالية إقليمية أو شبه إقليمية في الجنوب تقدم ائتمانات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل التجارة في الأقاليم المعنية، وكذلك لتمويل الصادرات إلى الأقطار المتطورة، وهي: «بنك أمريكا اللاتينية للتصدير» وهو مصرف أهلي مملوك من أفراد من جنسيات متعددة؛ «منظومة الأنديز لتمويل التجارة»، التي تديرها شركة الأنديز للتنمية لتمويل التجارة في تصدير السلع غير التقليدية بين أقطار المنطقة؛ «بنك الإنماء لتمويل التجارة بين الأقطار الأمريكية»؛ «مصرف الإنماء الإسلامي»، و«دائرة تمويل التجارة بين الأقطار العربية» وهي التي أنشأها صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لغرض تمويل التجارة بين الأقطار العربية وتشجيعها. بيد أن هذه التسهيلات لا تشمل إلا عدداً محدوداً من الأقطار النامية، وبعضها يستخدم لتمويل الصادرات إلى أقطار خارج مناطقها، بما في ذلك الصادرات إلى الأقطار المتطورة.

ثمة فجوة واضحة في ترتيبات الأقطار النامية لتمويل ائتمان التصدير. لذا، فمن الضروري أن تنشىء المجموعات الإقليمية وشبه الإقليمية تسهيلات ائتمانية فعالة للتصدير حيثما هي مفقودة الآن. هناك حاجة ماسة أيضاً إلى توسيع العمليات التي تقوم بها الهيئات الحالية. أما المطلوب على مستوى ما بين الأقاليم المختلفة فهو مصرف

تجاري للجنوب يكون كاملاً تماماً ومتخصصاً بائتمان التصدير، وهذا موضوع سنبحثه فيما بعد في هذا الفصل.

مصارف الإنماء الإقليمية وشبه الإقليمية: ثمة عدد من المؤسسات المصرفية للإنماء يعمل في الجنوب على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي وبين الأقاليم. ثلاثة منها، وهي «بنك الإنماء للدول الأمريكية» و«بنك الإنماء الأفريقي» و«بنك الإنماء الآسيوي»، تعمل في مجال قاري. وبعضها تأسس على مستوى شبه إقليمي مثل «بنك الإنماء الكاريبي» و«بنك الإنماء الشرق أفريقي». إن هذه المؤسسات المصرفية مؤهلة لكي تقوم بدور مهم في تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب. وفي حين أنها ليست مكوّنة حصراً من أقطار الجنوب، كما هو وضعها الحاضر، ويمارس فيها أعضاؤها من الشمال نفوذاً قوياً، فقد قصد منها أن تقوم بخدمة الأقاليم النامية المعنية. على أن الأقطار النامية هي من حملة الأسهم المهمين في هذه المصارف، ولها قول مسموع في رسم سياستها وفي توجيه إدارتها. لذا يجدر بهذه الأقطار أن تصر على أن تعطي هذه المؤسسات أسبقية أعلى، وتكرس قسطاً أكبر من مواردها، لدعم التعاون الاقتصادي ومشاريع التكامل في الإقليم المعني. كما أن على هذه الأقطار أن تقترح على هذه المصارف تمويل المشاريع التي يشترك فيها قطران أو أكثر من الأقطار الأعضاء.

وينبغي أيضاً حث مصارف الإنماء الإقليمية وشبه الإقليمية على تقديم سلسلة واسعة من الخدمات المالية والفنية دعماً للتعاون الإقليمي بما يشتمل على مجالات مثل تمويل البرامج والمشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية والتسهيلات الائتمانية للتصدير ولإعادة التمويل، والترتيبات الإقليمية المعقودة لأغراض المقاصة والمدفوعات. وقد قام «بنك الإنماء للدول الأمريكية» أصلاً، اعترافاً منه بالحاجة إلى توسيع مجال العمليات في هذا الاتجاه، بتأسيس دائرة مالية لإعادة تمويل ائتمانات التصدير الممنوحة من قبل أقطار أمريكا اللاتينية وذلك لتشجيع التجارة في السلع الرأسمالية. وعلى المصارف الإقليمية الأخرى أن تحذو حذو هذا المصرف في هذا المضمار. وعلى بنوك الإنماء الإقليمية أيضاً أن تنظر في أمر إقامة ائتلاف مالي من مجموعةٍ من المصارف لغرض تمويل المشاريع والصادرات التي من شأنها أن تشجع التعاون بين الأقاليم المختلفة داخل الجنوب.

ومن الأمثلة على الالتزام بالدعم لمجالات متنوعة من التعاون بين الجنوب والجنوب «الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي». إن هذا الصندوق، كشبيهه «البنك العربي لإنماء أفريقيا»، هو مصرف إنماء إقليمي مملوك كلياً من الجنوب، وتشترك فيه الأقطار العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بمجموعها. ويبلغ رأس ماله المدفوع وموارده زهاء خمسة مليارات دولار. قدم الصندوق المذكور

قروضاً للمشاريع ومنحاً لأغراض المساعدة الفنية مما ساهم في تطوير البنى الارتكازية المادية والقطاعات المنتجة في عدد معين من الأقطار الأعضاء، لا سيما في الزراعة والصناعة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والماء ومنشآت الصرف الصحي. وقد اهتم الصندوق اهتماماً خاصاً بمشاريع ذات أهمية مشتركة لعدد من الأقاليم، مثل شبكات المواصلات، والشبكات الكهربائية، ومنظومات الاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أنه ساعد، بالتعاون مع صندوق النقد العربي، في إقامة دائرة مالية هي «دائرة التسهيلات التمويلية للتجارة بين الدول العربية»، برأس مال اسمي قدره خمسمائة مليون دولار. ستقوم هذه الدائرة بتمويل المتاجرة بالسلع والخدمات كافة (باستثناء النفط) داخل الوطن العربي.

مؤسسات متعددة الأطراف للمعونة التمويلية والإنمائية: إن المؤسسات الرئيسية الثلاث متعددة الأطراف، المعنية بالمعونة التمويلية والإنمائية هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء. وفي حين أن بوسع هذه المؤسسات أن تعمل الكثير لدعم التعاون بين الجنوب والجنوب، فإنه لم يكن أمراً يعنيها بالدرجة الأساس. وليس من المحتمل أن يتغير وضعها ما لم تظهر الدول النامية اهتماماً وعزماً كبيرين في هذا المضمار. إن على هذه الدول أن تقترح، في المجالس التي تدير المؤسسات المذكورة، توجيهات سياسية جديدة لكل منها، فتوصيها بأن تقوم بدور نظامي أكبر في مسألة تقديم العون لتعاون الجنوب مع الجنوب. وفي الوقت عينه، ينبغي لهذه الأقطار أن تقدم مشروعات وبرامج تتطلب مثل هذا العون.

ويجدر كذلك أن يدعى البنك الدولي إلى تمويل عدد متزايد من المشاريع ومناهج الاستثمار التي يشترك فيها اثنان أو أكثر من الأقطار النامية، وإلى منح تسهيلات، أيضاً، لتمويل ائتمان التصدير الممنوح للأقطار المذكورة. وينبغي أن يطلب من صندوق النقد الدولي منح تسهيلات لدعم الاجراءات الرامية إلى تحرير التجارة وتوسيعها بين الأقطار النامية. وعلى برنامج الأمم المتحدة للإنماء أن يخصص، في سياق أعماله لدعم منظمة «التعاون الاقتصادي بين الأقطار النامية» ومنظمة «التعاون الفني بين الأقطار النامية»، نسبة غير قليلة من أمواله للبرامج الإقليمية وشبه الإقليمية لتعاون الجنوب مع الجنوب مثل «المنظومة العالمية للتجارة التفصيلية» ومجموعات التكامل الاقتصادي وروابط منتجي البضائع.

سيكون من المناسب إجراء مراجعة سنوية لما ساهمت به المؤسسات متعددة الأطراف جميعها في تعاون الجنوب مع الجنوب، على أن تقوم بهذه المراجعة «لجنة التعاون الاقتصادي بين الأقطار النامية» التابعة لمنظمة الـ «أنكتاد».

المعونة الإنمائية: إن المعونة الإنمائية التي تقدمها الأقطار النامية (كالمنح للأقطار

الأدنى تطوراً، والائتمان طويل الأجل بفوائد مدعمة بالإعانات، والمعونة الفنية)، إنما هي تعبير مهم عن التضامن بين هذه الأقطار. وكان أهم مصدر لهذه المعونة يتمثل في أقطار الأوبك مجتمعةً، من خلال صندوق الأوبك للإنماء الدولي، كما يتمثل في الأقطار العربية من خلال مؤسساتها الوطنية (مثل الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي العربي، وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي، والصندوق السعودي للإنماء، والشركة الليبية للاستثمار العربي الخارجي، والحساب القطري للإنماء)، خلال المؤسسات متعددة الأطراف (مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك العربي للإنماء الاقتصادي في أفريقيا، ومصرف الإنماء الإسلامي). وقد قامت المكسيك وفنزويلا عام ١٩٨٠ بإنشاء «برنامج التعاون في الطاقة لأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي» لتقديم معونة تفضيلية إلى أقطار الإقليم المعني. كذلك بادرت بضعة أقطار نامية أخرى، كالصين والهند، إلى تطبيق برامجها الخاصة بالمعونة الإنمائية.

بيد أن الأموال الفائضة المتجمعة لدى بعض الأقطار المنتجة للنفط، والتي تمثل جل المعونة الإنمائية المقدمة للجنوب، أخذت تتضاءل كثيراً، لذا لم يعد من المحتمل أن تتحقق التحويلات المالية الموعودة الكبيرة والقائمة على شروط امتيازية. إن هذا يضع مسؤولية خاصة على عاتق تلك الأقطار الجنوبية التي تتمتع باحتياطيات قوية وبإيرادات كبيرة من التصدير، لكي تقدم معونة إنمائية رسمية بدرجات متفاوتة من المعاملة التمييزية للأقطار الجنوبية الأفقر. فعلى عاتق الأقطار النامية ذات المركز المالي الأقوى التزام بمساعدة الأعضاء الفقراء الأمسّ حاجة إلى الأموال في أسرة الجنوب. إن «صندوق أفريقيا» ما هو إلا مثل على روحية التضامن هذه، وقد وضعت موضع التطبيق. تأسس هذا الصندوق في قمة عدم الانحياز المنعقدة في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، فجمع حتى الآن أكثر من خمسمائة مليون دولار ستكرس لمساعدة دول خط المواجهة وحركات التحرير في جنوبي أفريقيا، في كفاحها ضد نظام بريتوريا. إن البداية الناجحة في تأسيس صندوق أفريقيا تصور إمكانية الجنوب وحسن النية فيه (وفي أقطار أخرى من الشمال التي ساهم بعضها في الصندوق). لذا ينبغي أن تشجع هذه الأمثولة على تأسيس مشاريع مالية أخرى متعددة الأطراف لتقديم المعونة إلى الأقطار الفقيرة.

بنك الجنوب: ستكون متطلبات الجنوب في المعونة الإنمائية وتمويل التجارة بدرجة كبيرة من الكثرة بحيث يصبح تأسيس بنك للجنوب في المدى البعيد ضرورة لازبة. وقد حظي الاقتراح بإنشاء بنك الجنوب كمؤسسة تامة متعددة الأطراف للتمويل التنموي بكثير من الاهتمام في السنين العشر الأخيرة. وفي التصور الأصلي لمثل هذا البنك أن تكون له سلسلة واسعة من الأعمال، على أن تشتمل على تمويل

المشـاريع الإنمـائية، والمشـاريع المشـتركة، وائتـمانات التصـدير، والـترتيبات الخـاصـة باستقرار أسعار البضائع، وتمويل موازين المدفوعات، ودعم الاتفاقات الإقليمية وشبه الإقليمية للمدفوعات والائتمان.

غـير أن حكومـات الأقطار النـامية لم تتـوصل بعـد إلى اتفاق عـلى تأسيس هـذا البنك. هناك شعور في بعض الأوساط أن الاقتراح، بإنشـائه، اقـتراح طموح أكـثر مما ينبغي، وأن سلسلة أعـماله المتصـورة أكـثر ممـا يجب. كـما أن هنـاك قلقـاً لـدى بعض الأقـطار ذات الفـائض الـرأسـمالي بشـأن ظهـور مـا يحتمـل من عـلاقـة تتميّـز بتلقي الإعانات، وأن المصرف قد يصبح أداة أخرى لتسخير فوائضها المـالية كـإعانـة لأقطار نامية أخرى. ولا بد من إزالة هذا القلق. فالآن وقد انخفضت فوائض العالم الثـالث سيترتب على المصرف أن يبحث عن موارد مالية أكثر تنوعاً داخل الجنوب. يضـاف إلى هذا أن أموالاً من أقطار الفوائض لا بـد من أن تجمع عـلى أساس شروط تجـارية وأن تستخدم للاكتتاب في مشاريع مقبولة مصرفياً من تلك التي تعـرض للتمويـل. غير أن من الـلازم مزج مثـل هذه الأمـوال التجاريـة بأمـوال أخرى تجمـع بشروط امتيـازيـة للحفـاظ على الاستثـمارات والفعاليـات، وهي جوهـرية أيضـاً، لتعاون الجنـوب مـع الجنوب ولكنها لا تعطي عائدات إلاّ في المدى الطويل.

إن نطاق العمليات لبنك الجنوب المقترح بحاجة إلى إعادة نـظر في ضوء تقـويم واقعي لحجم المال المتاح ومصادره في الجنوب وللشروط التي يتم جمعه بموجبهـا. ولعل من الحصافة أن يبدأ المصرف على أساس أقل طمـوحاً ممـا جرى تصـوره أولاً، بمعونـة من مجموعة واسعة من الأقطار النـامية ذات الاهتـمام بالمـوضوع، عـلى أن يبقى الباب مفتـوحاً لانضـمام الآخرين فيـما بعد. وبـالنظر إلى مـا يحتمل أن يصـاحب المـوارد من انكماش، فالأولى أن يجري التوسع في عمليات المصرف تدريجياً.

يعـطي المصرف أسبقيـة أولى لتمـويـل الصـادرات ولـدعم تـرتيبـات المقـاصـة والمدفوعات، سواء أكانت ترتيبـات إقليمية أو شبـه إقليمية أو بـين الأقاليم. إن طـاقة الأقطار النامية على منح ائتمان التصدير محدودة جداً كما ذكر سابقاً. مع هذا، فـإن من المتعذر اليوم، عملياً، تصدير السلع غير التقليدية ما لم يتوافر الائتمان قبل الشحن.

ومع وجود تسهيـلات مصرفية في الأسـواق الدوليـة لإعادة الحسم إلى ائتـمانات التصدير، فإن المصدرين من الأقطار الناميـة يواجهـون أسعاراً عـالية لإعـادة الحسم، وهـذا يعكس فرضيـاً خطر النكـول العالي المـرتبط بائتـمان ذي طبيعـة كهـذه. هـذا، وتعكس هذه الأسعار العالية، إلى حـدٍ ما، المـلاءة الماليـة المحدودة لـلأقطار الضـامنة لائتمانات التصدير. غير أن من اللازم التشديد على أن هذا الوضع يعزى، إلى حدٍ ما أيضاً، إلى النقائص في أسواق المال الدولية وإلى أن مستندات ائتمان التصدير الصـادرة

عن الأقطار النامية غير مألوفة في الأسواق المذكورة. إن تجميع الموارد، وبالتالي تجميع المخاطر، من قبل مجموعة من الأقطار النامية يمكن أن يساعد على الحصول على منفذ إلى ائتمانات التصدير وتسهيلات إعادة الحسم بأسعار فائدة مؤاتية. لذا، فإضافة إلى المبادرات التي يمكن أن تتخذها بنوك الإنماء الإقليمية، وغيرها من مؤسسات تمويل الإنماء متعددة الأطراف، هناك حاجة إلى مؤسسة جنوبية يمكنها أن تقدم ائتمان التصدير بأسعار منافسة فتؤمن بذلك دعماً أساسياً لتجارة الجنوب مع الجنوب. ويمكن لمثل هذه المؤسسة أن تعزز، على الأخص، عمل «المنظومة العالمية للتجارة التفضيلية».

ما ان تثبت عمليات البنك الأولية قدرتها على النجاح عملياً وتظهر فعاليتها حتى يمكنه أن يستكشف النجاعة في تقديم الدعم طويل الأمد لموازين المدفوعات، وكذلك في تمويل الاستثمار المصمم لتحقيق الرقيّ والتنويع في قدرات الجنوب الانتاجية والتجارية.

وقد أوصى الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المنعقد في بيونغيانغ عام ١٩٨٧ بأن تباشر «المجموعة الفنية عالية المستوى من ممثلي الحكومات» بوضع مسودة اللوائح لتأسيس بنك الجنوب لكي تستطيع الأقطار المعنية أن تبدأ بعمل البنك دون تأخير وأن تدعو الأقطار الأخرى للإنضمام فيما بعد. ولم تتم متابعة هذه التوصية. إن تقدماً آخر في هذا المضمار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإقامة أداة فعالة تعمل على مساعدة الأقطار المعنية في الوصول إلى اتفاق عاجل في الآراء عن نطاق أعمال البنك وطرق عمله وتمويله. واتفاق الآراء حول هذه المسائل يعتمد كثيراً على الإرادة السياسية والتضامن، كما يعتمد على عملية متواصلة وحسنة التنظيم في الإعداد الفني والمفاوضات.

تأسيس منتدى للدائنين: دعت «اللجنة»، في بيانها الصادر في آذار/مارس ١٩٨٨ حول الديون الخارجية للأقطار النامية، إلى إنشاء منتدى للدائنين على وجه السرعة. وتظل الحاجة قائمة إلى مثل هذا المنتدى، الأمر الذي سيبحث في الفصل التالي، على الرغم من المبادرات المبذولة حالياً لمعالجة معضلة الديون. إن مثل هذا المنتدى سيمكن الأقطار المدينة، في أقل تقدير، من المشاورة فيما بينها وتنسيق سياساتها وإجراءاتها الخاصة بإدارة الديون؛ وسيمكنها كذلك من الوقوف جماعياً أمام الأحداث ومن تطوير امكانات العمل الموحَّد دفاعاً عن مصالحها المشتركة. إن إنشاء منتدى للمدينين سيمثل من جديد توكيداً مهماً لتعاون الجنوب مع الجنوب ولتضامن أقطاره».

أما في التحليل النهائي للأمر فلن تسوّى مسألة المديونية للأقطار النامية إلّا في سياق سياسي؛ فسيصبح التنسيق والعمل المشترك بين الأقطار النامية المعنية أكثر إلحاحاً في السنين القادمة. إن عبء الديون يخنق حركة التنمية في أجزاء كثيرة من الجنوب

منذ سنوات وكلما خف هذا العبء الملقى على عاتق الأقطار النامية، بما يرافقه من انكماشات سياسية واقتصادية، أصبحت الظروف المحيطة بأشكال التعاون بأسرها، في ما بين الجنوب والجنوب، أكثر ملاءمة من ذي قبل.

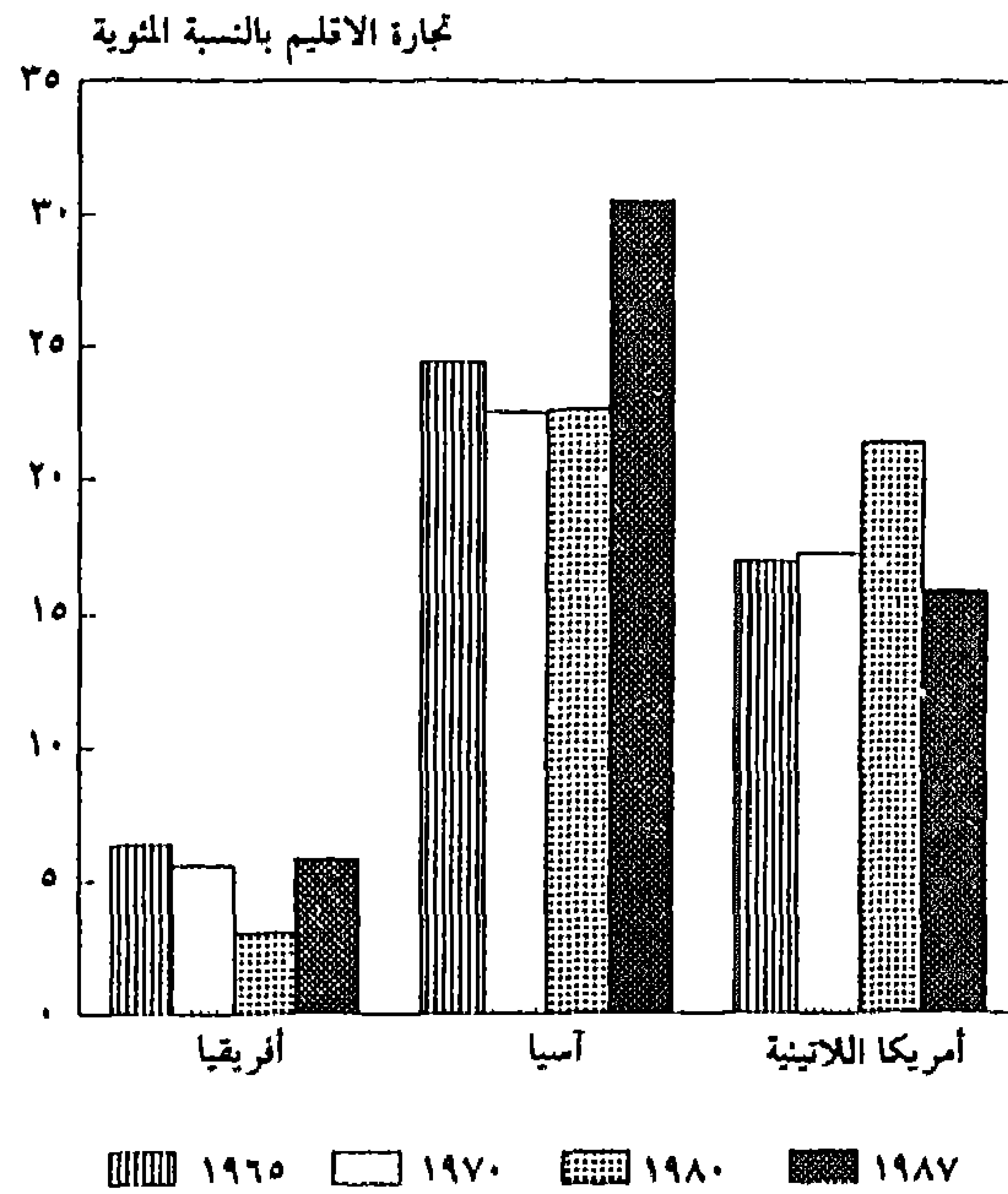
مساعدة الأقطار التي تتفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: بالنظر إلى الصعوبات المالية التي يلاقيها عدد كبير من الأقطار النامية، فإن هذه الأقطار أخذت تعوّل تعويلاً متزايداً على المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن كثيراً من الأقطار يطبق الآن برامج للاستقرار والتكيف الهيكلي وهي من تصميم هاتين المؤسستين. وقد أحدثت الجرعة المرّة من المشروطية وسنن الأداء البعيدة الأثر في طبيعتها المتصلة بهذه البرامج اضطراباً عميقاً (انظر الفصل الخامس). وليست كل الأقطار النامية على أهبة حسنة فنياً للتفاوض على نحو فعال وعلى قدم المساواة، بشأن هذه القضايا المعقدة، مع المؤسستين المذكورتين للحصول على أفضل الترتيبات الممكنة. وللتغلب على هذا الضعف يترتب على مجموعة الـ «٢٤»، وهي التي تنسق أوضاع الأقطار النامية في الشؤون النقدية والتصدير العالمية، أن تشكل مجموعة دائمة من الخبراء لتقدم مشورتها لأي قطر من الأقطار النامية يطلب المشورة في مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وينبغي دعوة «برنامج الأمم المتحدة للإنماء» لتمويل عملية الانتفاع من هؤلاء الخبراء.

ب ـ التجارة

يجري التعاون في الوقت الحاضر لتطوير التجارة في الجنوب في إطار المشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية لترويج التجارة والتكامل الاقتصادي (يبين الشكل رقم (٤ ـ ٣) مستويات التجارة بين الأقاليم في أقاليم الجنوب الثلاثة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٧). إن لهذه المشاريع إمكانات كبيرة جداً في التوسع. وخير وسيلة لتطبيق البرامج التفصيلية في هذا المضمار هو أن يجري تنفيذها من قبل المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية المختلفة ذاتها. وسنقتصر على تقديم بضعة اقتراحات عامة تهدف إلى إحياء التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي في التجارة، مع تركيز الاهتمام على تعزيز التجارة بين الأقاليم المختلفة داخل الجنوب.

ثمة منافع مهمة يمكن كسبها من ترويج التجارة بين الجنوب والجنوب التي تجري بين الأقاليم المختلفة. إن توسيع نطاق التعاون بين الأقطار النامية سيمكنها من جني منفعة كبرى من التنوع الموجود في الجنوب، سواء في الموارد أو المهارات أو القدرات أو الفرص المتاحة في الأسواق. لذا، فمن المنطق الاقتصادي السديد قيام الجنوب بالتخطيط لتوسيع التجارة وذلك بتوسيع شبكات الأفضلية التجارية لكي

شكل رقم (٤ ـ ٣)
التجارة بين الأقاليم بالنسبة الى التجارة
الكلية لكل اقليم



المصدر: المصدر نفسه.

تشمل الأقطار المعنية كافة، دون أن تقتصر مثل هذه الجهود على المجموعات الإقليمية. إن من الأمور المنطقية أن تتعايش منظومات المزايا التفضيلية على شتى المستويات، على أن تمتد إلى مجموعات إقليمية وشبه إقليمية معينة.

المنظومة العالمية للتجارة التفضيلية: تعتبر هذه المنظومة، التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان/ابريل ١٩٨٩ بعد مفاوضات ابتدأت منذ عام ١٩٧٦، إنجازاً كبيراً. إنها منظومة لترويج تجارة الأقاليم المختلفة في ما بين الأقطار النامية، وهي تقوم على مبدأ المنافع المتبادلة. ولكي تكفل هذه المنظومة للمشتركين فيها جميعاً الحصول على المنافع بالتساوي، فإنها تأخذ بعين الاعتبار الفوارق الموجودة في مستوى التطور الصناعي والاقتصادي وفي مستوى التجارة، ويحتوي على نصوص خاصة بمراعاة الأقطار الأدنى تطوراً. وينظر إلى هذا المشروع على أنه يكمّل ترتيبات التجارة التفضيلية القائمة على النطاق الإقليمي وشبه الإقليمي.

تضع اتفاقية المنظومة العالمية للتجارة التفضيلية إطاراً عالمياً لقواعد تبادل

الامتيازات على أساس المقابلة بالمثل، كالإجراءات التعرفية وشبه التعرفية واللاتعرفية التي تشمل أنواع المنتوجات كافة، إطاراً عالمياً لاجراءات التجارة المباشرة بما في ذلك العقود المتوسطة والطويلة الأجل، وللاتفاقات القطاعية. بيد أن تحرير التجارة الذي انطوت عليه الجولة الأولى من المفاوضات داخل المنظومة، والتي تبادلت فيها الأقطار امتيازات ثنائيةفي نيسان/أبريل ١٩٨٨، لم يكن أمراً ذا بال. والمنظومة كما هي الآن ليست إلا ذات قيمة رمزية بالدرجة الأولى. لذا ستكون بحاجة إلى رعاية دقيقة لكي يمكن لتوسيع التجارة بين الأقطار النامية أن يكتسب دفعاً ذاتياً. أما التحدي فيتمثل في استنباط استراتيجية متماسكة تكفل أن تشتمل هذه المنظومة، بحلول العام ٢٠٠٠، على قسط كبير جداً من تجارة الجنوب الداخلية.

ولكي تكون المنظومة المذكورة أكثر فعالية في توسيع التجارة يحتاج الجنوب إلى أن يولي نظره الدقيق في مسائل السياسة ذات الصلة الوثيقة بالموضوع وهي:

ـ إن احترام مبدأ المنافع المتبادلة يعني، ضمناً، وضع ترتيبات مؤسسية لضمان التقسيم العادل للتكلفات والمنافع بين الأقطار ذات المستويات المختلفة في التطور الصناعي والاقتصادي وفي التجارة الخارجية.

ـ بعد أن تحدد المنتوجات ذات الإمكانية الكبرى في التوسع التجاري وتكون أهلاً للأفضليات التجارية، ستفضي الحاجة إلى وضع ترتيبات تكفل عدم خضوعها لإجراءات لاتعرفية تتعلق بالسيطرة على التجارة.

ـ ينبغي أن يكون النظام مرناً بحيث لا يُضعف فعالية الأنظمة التفضيلية الإقليمية وشبه الإقليمية. ويمكن التقليل من هذا الخطر إلى حدٍ ما إذا جرى تعميق نطاق الأنظمة القائمة في الوقت عينه. تقوم المنظومة المذكورة عندئذٍ بالمساعدة على تعزيز الأنظمة القائمة الخاصة بالتجارة الثنائية والإقليمية وشبه الإقليمية، وكذلك بتسهيل التوسع في التجارة بين الأقاليم وفي التجارة المتعددة الأطراف والثنائية أيضاً.

ـ إن أية استراتيجية لتوسيع تجارة الجنوب الداخلية عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة ذات المدى الطويل لمثل هذا العمل. فتوسيع المنظومة ينبغي التفاوض بشأنه خطوة خطوة، وأن يكون خاضعاً لمراجعة دورية. أما الهدف فهو توسيع نطاق الامتيازات وزيادة عدد الأقطار المشاركة.

ـ ولا بد من إنشاء دائرة فنية قوية تخصَّص لها موارد مالية كافية لكي تقوم بدعم عملية التطبيق وبتطوير التوسع الذي ينشده المشروع. ويجب أن تكون هذه الدائرة قادرة على حساب النفقات والفوائد التي تعود على الأعضاء من تعميق نظام الأفضليات واقناع غير الأعضاء بالمنافع التي تجنى من الاشتراك فيه. هذا، على أن

يعهد إلى هذه الدائرة مهمة وضع جدول زمني ومنهاج عمل إلى العام ٢٠٠٠.

وكالات تجارية للدولة: ثمة مجال كبير لتعاون متزايد بين الوكالات التجارية التابعة للدولة في الجنوب، على المستوى الإقليمي وبين الأقاليم معاً. مثل هذا التعاون يجعل من الممكن الاستغناء عن خدمات الوسطاء من الأقطار المتطورة، وترويج التجارة المقابلة، وتنويع التجارة لتشمل السلع غير التقليدية. وبوسع هذا التعاون، كذلك، أن يشجع على أعمال مشتركة في حقول متعددة مثل: مشتريات المواد المستوردة؛ الدعاية للتصدير، وتطوير أبحاثه، وتسويقه؛ الخزن؛ استخدام تسهيلات النقل، والتدريب. ويعتبر إنشاء «الرابطة الدولية لمنظمات الدولة التجارية في الأقطار النامية» خطوة مهمة نحو وضع ترتيبات مؤسسية تدعو إليها الحاجة لتشجيع مثل هذا التعاون . وتجدر دعوة هذه الرابطة لتضع منهاجاً شاملاً لتوسيع التعاون بين الشركات التجارية التابعة للدولة في الجنوب، في التسعينات.

التجارة المقابلة: إن التجارة المقابلة بين الأقطار النامية يمكن أن تكون وسيلة نافعة للتغلب على صعوبات المدفوعات، واعتمادات التصدير، والتحويل الخارجي التي قد تصبح عقبات بوجه التوسع في التجارة بين الجنوب والجنوب. وهذه التجارة يمكن أن تجري، أيضاً، على المستوى الإقليمي وبين الأقاليم. إنما لكي تصبح التجارة المقابلة عنصراً رئيسياً في التجارة الدولية فمن اللازم إجراء تغيير في طريقتها. فالصادرات إلى الأقطار النامية الأخرى يجب ألا تعتبر وسيلة لبناء فائض من العملة الصعبة. ويجب أن ينظر إلى هذه الصادرات، عوضاً عن ذلك، كوسيلة للحصول على السلع والخدمات التي يحتاج إليها الاقتصاد، من خلال توسع في التجارة متوازن وذي طريقين.

وجل ما يجري من التجارة المقابلة حتى الآن بين الأقطار النامية إنما يجري في الغالب بوساطة الوسطاء في الشمال. الشمال كان أول المنتفعين من هذا النمط من التجارة، ومن الواضح أن لا مصلحة له في مساعدة الشركاء التجاريين غير المباشرين في الجنوب على إقامة إتصالات مباشرة لهم وتطوير علاقات دائمة. إن الأقطار النامية بحاجة إلى تنظيم نفسها استعداداً للتجارة المقابلة، بما في ذلك إجراء ترتيبات لـ «إعادة الشراء»، لأن هذه الترتيبات يمكنها، أيضاً، أن تعبّد الطريق للتطور في العلاقات التجارية التقليدية. وينبغي تهيئة فرق من الخبراء لتقوم بإبداء المشورة للأقطار المذكورة. كما ينبغي إقامة شبكات للمعلومات على غرار ما فعلت «الرابطة الدولية لمنظمات الدولة التجارية في الأقطار النامية». هذا ويجدر استكشاف الإمكانية الخاصة بتأسيس منظمة تعمل على تعيين الأقطار النامية التي يحتمل أن تنتفع من مثل هذه التجارة وتكون بمثابة وسيط لصفقات التجارة المقابلة. ومن الضروري دعوة الرابطة

الآنفة الذكر لوضع دراسات فنيّة وجمع الأقطار المعنية وذلك لاستكشاف إمكانات التعاون في هذا المضمار.

المعلومات التجارية: إن الذي يكمن وراء الحواجز التي تسببها السياسة ووراء الضعف في الهياكل مما قد يحد من تجارة الجنوب مع الجنوب هو عدم الاكتراث العام من قبل السلطات والشركات في الأقطار النامية بتشجيع التجارة بالمنتوجات غير التقليدية وبايجاد شركاء غير تقليديين ولا سيما الشركاء المحتملين في أقاليم أخرى من الجنوب. ينشأ عدم الاكتراث هذا من الافتقار إلى روح المبادرة في تنظيم الأعمال مضافاً إليه الجهل والغرض، ومضافاً إليه أحياناً المعارضة من ذوي المصالح المكتسبة الملتزمين بالتجارة مع الشمال.

إن تحسين وسائل الاتصالات في الجنوب وتركيز المبادرات الخاصة بترويج التجارة على التجارة بين الجنوب والجنوب سيساعدان على التغلب على مثل تلك الحواجز المنوّه بها آنفاً. ثم إن التدقيق المفصل لكل منتوج من المنتوجات التي يجري تصديرها أو استيرادها بين الأقطار النامية، أمر يجب التوسع فيه، علماً بأن هذا التدقيق تجريه أصلاً الـ «أنكتاد» كما يجريه «مركز التجارة الدولية» التابع لـ «أنكتاد ـ غات». أما المعلومات المستحصلة من هذا التدقيق فيجب إدخالها في شبكة من الحاسوبات للمعلومات التجارية، لخدمة الأطراف المشتركة في «المنظومة العالمية للتجارة التفضيلية»، ولخدمة الأقطار النامية الأخرى. إضافة إلى هذا ينبغي تنظيم اجتماعات لجمع المشترين والبائعين المحتملين فيها.

هناك في حيز الوجود تدفق مهم، ولكنه غير مسجل، للتجارة بين الأقطار النامية في مناطق الحدود. ويشير هذا التهريب إلى أن هناك إمكانية للتجارة بين تلك المناطق لم يتم التعرف إليها تعرفاً كافياً بعد، وهي إمكانية ينبغي دراستها واستغلالها لترويج التجارة الرسمية بين الجنوب والجنوب.

التعاون في تجارة البضائع: لقد عانت الأقطار النامية طويلاً انخفاض الأسعار العالمية الحقيقية لبضائعها الأولية ذات الأهمية في التصدير وعدم استقرار هذه الأسعار، والافتقار إلى التمويل اللازم للتخزين الطويل، وضعف القدرات في التصنيع والتسويق. فضلاً عن هذا، وبالنظر إلى أن التقدم التقاني في الشمال قد جعل مقدار ما يدخل من المادة الأولية في كثير من السلع المصنعة ضئيلاً، فإن هذا يعني خسارة سوق لمصدري البضائع الأولية، كما أن بعض البضائع الزراعية والمواد الأولية الناشئة في الجنوب أخذت تحل محلها بدائل من صنع الإنسان تنتج في الشمال.

كانت جهود طويلة قد بذلت، خلال عقود كثيرة من الزمن، لغرض استقرار

أسواق البضائع من خلال اتفاقات البضائع الدولية المعقودة بين المنتجين والمستهلكين، ولكن تلك الجهود لم تثمر إلا نتائج هزيلة، مع كثير من الشعور بالإحباط في الجنوب. وكانت المنافسة في بعض الحالات بين المنتجين أنفسهم هي التي أدت إلى استفحال الهبوط في الأسعار، الأمر الذي نشأ عنه تحويلات إضافية من الموارد إلى الشمال. لهذا فإن على منتجي البضائع في الجنوب، لا سيما في الحالات التي يمثل فيها انتاجهم جل انتاج العالم من البضائع موضوع البحث والمتاجرة فيها، على هؤلاء أن يهتموا من جديد اهتماماً عاجلاً بتأليف روابط للمنتجين بهدف إدارة العرض و/أو التدخل في السوق. ثمة أمور عملية متعددة تستحق الاهتمام عند وضع مثل هذه الاستراتيجية، منها:

- إن إدارة العرض من البضائع لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا جرت من قبل المنتجين الذين ينتجون جل ما يصدر منها في العالم. وينبغي إقناع الأقطار المنتجة، ذات الحصة الكبيرة في السوق العالمية لبضاعةٍ ما، بالانضمام إلى هذه المشاريع الإدارية، حتى وإن كانت صادراتهم من تلك البضاعة لا تأتيهم إلا بنسبة صغيرة من عوائد تصديرهم.

- من اللازم إعطاء رعاية خاصة لمصالح الأقطار الأدنى تطوراً والتي تكون البضائع فيها مصدراً رئيسياً لعوائد التصدير، وذلك عند وضع مشاريع إدارة العرض.

- على هذه المشاريع، عند تحديدها لمستوى السعر، أن تراعي مصالح المستهلكين، لا سيما بالنسبة إلى البضائع التي تفضي أسعارها العالية الى تحقيق تطورات تقانية، فيحدث هذا بدوره انكماشاً في الطلب على تلك البضائع.

إن المشروبات الاستوائية تنتج بأسرها في الجنوب. لذا فإن التعاون بين منتجي الجنوب للكاكاو والقهوة والشاي يمكنه أن يساهم كثيراً في استقرار الأسواق العالمية لهذه البضائع والحفاظ على أسعارها عند مستويات مجزية. ينبغي أن تقدم هذه الأهداف على المكاسب قصيرة الأمد للمنتجين الأفراد. ولا بد من بذل جهود مشتركة من منتجي هذه البضائع الثلاث لوضع أنظمة رشيدة ومنصفة لتسويقها عالمياً. وعلى حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ «٧٧» أن تدعم هذه الجهود دعماً قومياً.

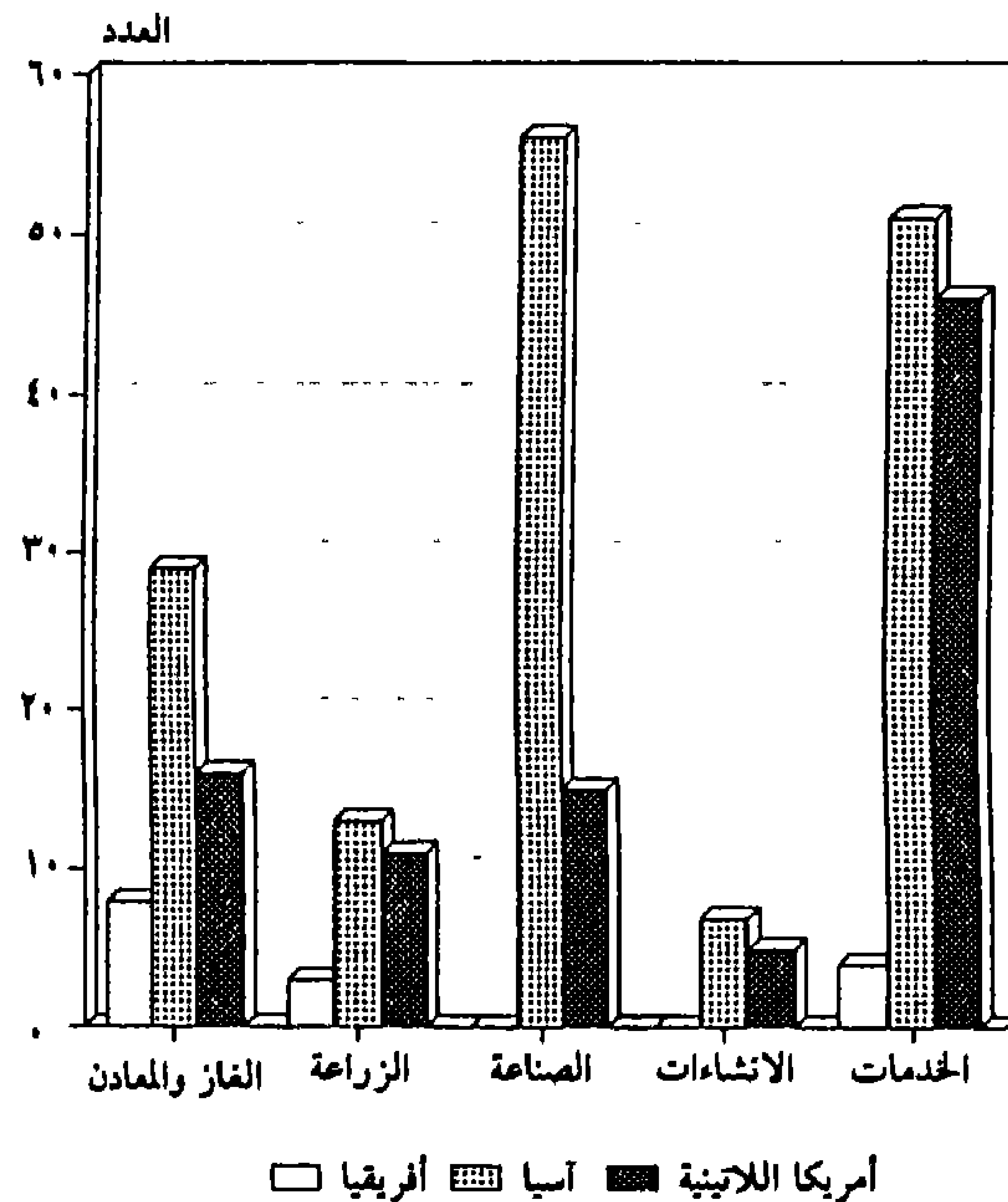
إذا تأسس عدد من روابط المنتجين يكون عليها إنشاء هيئة مشتركة بهدف تنسيق العمل في الأسواق العالمية لسلسلة من البضائع. قد ينتج من مثل هذه المبادرة مجمّعٌ ما للموارد والخبرة. ويمكن لهذه الروابط أيضاً أن تتولى إجراء بحوث مشتركة لتحسين الانتاجية وللعثور على استخدامات جديدة للبضائع. هذا وان التصنيع

والتسـويق هما من المجـالات الأخرى حيث يمكن لعمـل المنتجـين المشـترك أن يعـطي نتائج مفيـدة. ويجدر بـالتعاون بـين الأقطار النـامية المنتجـة للبضائـع أن يتسع نـطاقه ليشمل المشاورات والمفاوضات في ما بينها، بهـدف اتخاذ مـواقف مشتركـة في التفاوض على عقد اتفاقات البضائع الدولية وفي التعامل مع الأقطار المستهلكة.

ج ـ الصناعة والأعمال

إن ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والشركـات العاملة خـارج حدودبـلادها والتي تتخذ مراكـزها في الجنـوب يضيف بعداً جـديداً للتعـاون بين الجنـوب والجنوب (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٤)). ولدى هذه الشركات من الإمكانية ما قد يجعلها تصبـح في المستقبـل من الأدوات الفعالـة لتطويـر التعاون الاقتصـادي والتقاني. فقـد أظهرت قـدرة كبيرة عـلى الابداع والابتكـار وعلى اكتسـاب المهارات التقـانية وتكييف التقـانـة المتاحة.

شكل رقم (٤ ـ ٤)
عدد شركات الأعمال في الجنوب، بمبيعات تفوق
٥٠٠ مليون دولار (١٩٨٧/١٩٨٨) حسب القطاع



المصدر: *South Magazine* (August 1989).

تفيد التجارب أن التقانات التي تقدمها شركات العالم الثالث هي في الغالب أكثر كثافة في العمل وأشد ملاءمة لاستغلال الموارد المحلية وأقل كلفة من التقانات المشابهة التي يُحصل عليها من الأقطار المتطورة. يضاف إلى هذا أنها أكثر صلاحاً للمستويات المحلية في الخبرة والمهارة وللبنى الارتكازية المحلية وللظروف البيئية. والظاهر أن الشروط التي يتم بموجبها نقل التقانة من قبل هذه الشركات الى غيرها في الأقطار النامية هي على العموم أفضل من الشروط التي يفرضها مجهّزو التقانة في الشمال. ثم إن كثيراً من شركات العالم الثالث لا تصر على امتلاك حصة كبيرة في رأس مال المساهمين في المشاريع المشتركة كما تفعل الشركات الأجنبية العاملة في الأقطار النامية، عادة. كما لا يخشى كثيراً من تلك الشركات أن تمارس نفوذاً سياسياً واقتصادياً في الأقطار النامية المضيفة، ذلك أنها تنتمي إليها.

مشاريع مشتركة للانتاج: يمكن لمثل هذه المشاريع في الجنوب أن توسع نطاق الخيارات التنموية للعالم الثالث؛ وأن تسهل تدفق رأس المال والتقانة والمهارات الإدارية والتسويقية إلى من يحتاج اليها من الأقطار النامية؛ وأن تساعد على استغلال الأعمال التكاملية بين الأقطار النامية وتمكين الأقطار من التخصص في المجال الذي يكون لها فيه ميزة نسبية.

إن المشاريع المشتركة في القطاعات الصناعية الاستراتيجية (مثل السلع الرأسمالية والأسمدة والمكائن الزراعية والمواد الصيدلانية والطاقة والبتروكيميائيات)، إضافة إلى المنتوجات المصنعة لغرض تلبية الحاجات البشرية الأساسية، يمكنها أن تؤدي إلى استخدام أفضل للقدرة الانتاجية للأقطار المعنية وإلى زيادة تجارتها. ومن شأن هذه المشاريع المشتركة أن تقلل من اعتماد الجنوب على الشمال وتعزز قوته على المساومة في التعامل مع الشمال وشركاته الكبرى العاملة خارج الحدود. فصناعة المواد الصيدلانية مثلاً تجد أمامها مجالاً جاهزا للمشاريع المشتركة لإنتاج الأدوية العمومية الخاصة بحاجات الصحة الأساسية. وهذه ستدر على الأقطار القائمة بها منافع اقتصادية مهمة فضلاً عن النفع الذي يعود على سكانها من جراء التخفيض في أثمان المواد الصيدلانية. كما أنها ستقلل، في الوقت عينه، من الاعتماد على الشمال في تلبية حاجة أساسية مهمة في الجنوب.

كان من الوسائل المفيدة لتشجيع الاتصالات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا النوع من التعاون، نظام المشاورات بين الأقاليم المختلفة الذي نظمته «منظمة الإنماء الصناعي للأمم المتحدة» دعماً للتعاون الاقتصادي بين الأقطار النامية. هذه المشاورات تركز على فروع صناعية معينة، ويحضرها ممثلون من القطاعين العام والخاص معاً. ومن اللازم رعاية هذه المشاورات وما يشابهها، إذ انها تمكّن ممثلي الأقطار النامية من

تبادل الأفكار والخبرات، وكذلك من البحث عن مقترحات بإقامة مشاريع صناعية مشتركة. وينبغي لمجموعات الدراسة المؤلفة من الخبراء ومن ممثلي القطاعات الصناعية المختلفة في الجنوب أن تجتمع بانتظام للنظر في امكانات التعاون في المجالات التي تخص كلاً منهم، بما في ذلك التعاون في البحوث والتصاميم.

ومجال المشاريع المشتركة هذا هو من المجالات التي تستطيع الأقطار النامية الأكثر تقدماً أن تساعد فيها الأقطار الأدنى تطوراً، لا سيما في تنفيذ مشاريع صناعية معينة. هذا وقد عملت «اجتماعات التضامن الوزارية»، التي نظمتها أيضاً «منظمة الإنماء الصناعي للأمم المتحدة»، على تشجيع اتصالات جعلت من الممكن للأقطار الأدنى تطوراً أن تحصل على قروض ومنح لشراء المكائن، وعلى مساعدات وخبرات فنية من أقطار نامية أخرى، فمن الضروري العمل على الإكثار من الفرص لمثل هذا النوع من التفاعل.

وعلى العموم هناك حاجة لبذل جهود منتظمة لمساعدة الأقطار الأدنى تطوراً في توسيع قاعدتها للإنتاج والتصدير وتنوعها الهيكلي. ويبدو أن المشاريع المشتركة هي الوسيلة الأنسب لمثل هذه المساعدة. ولا بد من معاونة مثل هذه المشاريع على إيجاد أسواق لها في المناطق الأكثر تطوراً في الجنوب. ومن شأن هذا أن يضفي على تعاون الجنوب مع الجنوب توازناً هيكلياً أكبر مما هو عليه الآن.

إشراك قطاع الأعمال في تعاون الجنوب مع الجنوب. إن من اللازم تعبئة القدرات المالية والادارية والتقانية لقطاع الأعمال في الجنوب، بما فيه القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط، تعبئةً فعالة للأخذ بيد التعاون بين الجنوب والجنوب.

كان التعاون في قطاع الأعمال محدوداً حتى الآن. ويعزى هذا إلى أسباب متنوعة منها القناعة التي تتولد داخل الأسواق المحمية، مضافة إليها السياسات المتقلبة، في الغالب، في ميادين الميزانية والمال وأسعار الصرف، وهي كذلك سياسات لا تنظر إلا إلى شؤونها فقط. كما أن توجه بعض الأقسام من قطاع الأعمال نحو الشمال وعلاقات تلك الأقسام بالشركات الأجنبية الكبرى العاملة في الجنوب قد أديا حتماً إلى تحديد الاتصالات داخل الجنوب.

وفي غياب السياسات المتروية الرامية إلى تشجيع التعاون يتاح لمثل هذه الانكماشات أن تستمر، لا سيما إذا لم تكن موارد تنظيم الأعمال المحلية قد نضجت بعد. مع هذا، جرى في السنين الأخيرة مزيد من التعاون بين مصالح الأعمال في الجنوب. فعلى المستوى الإقليمي هناك مبادرات لتشجيع التعاون في قطاع الأعمال كما

هـو ملحوظ في «رابـطة أمم جنوب شرق آسيـا» وفي الوطن العـربي. أمـا في أمـريكـا اللاتينية فقد اتخذت مثل هذه الخطوات في «مجموعة الأنديز» وغيرها. تشكلت، مثلاً، «Latinequip» من قبل ثلاثـة مصارف أهليـة، من الأرجنتين والـبرازيل والمكسيـك، لتشجيع التجارة والاستثمارات في حقل استراتيجي هو حقل السلع الرأسمالية. أمـا في منـاطق الجنـوب الأخـرى فهنـاك مجلس التعـاون الخليجي، ومؤتمـر تنسيق التنميـة في جنوب أفريقيا، وجماعة الكاريبي، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، وكلها تجمعات إقليمية تقوم باتخاذ إجراءات فعالة لتوسيع التعاون في قطاع الأعمال.

إن تعاوناً من هذا النوع يحتاج إلى مزيد من التشجيع حتى يمكن استخدام طاقة القـطاعين العـام والخاص معـاً استخـدامـاً كبيـراً. ومن الضروري، لهـذا الغـرض، الوصول إلى اتفاق عام في سياسة الأقطار النامية، أو مجموعات منها، لإقامة وسط أكثر صلاحية للمشاريع المشتركة وتدفق الاستثمار ونقـل التقانـة، وللتشجيع عـلى مبادرات العمل المباشر والدعوة إليها؛ وعلى الحكومات، كذلك، أن تتشاور مع رجـال التجارة والصناعة وتطلب مشاركتهم في المسائل التي تتصل بتعاون الجنوب مع الجنوب.

التشجيع على تدفق الاستثمار داخـل الجنوب: يستـدعي هذا التشجيـع، الذي يشمل أيضاً نقل التقانة، عملاً تقوم به كل من الأقطار ذات الأمـوال المعدة لـلاستثمار في الخارج والأقطار المحتاجة للاستثمارات الأجنبية. أما الأقطار الأولى فعليها أن تمنـح حوافز لتشجيع إجراء الاستثمارات في أقطار أخرى داخل الجنوب. وأما الثانية فعليهـا أن تضـع ترتيبـات لاجتذاب المستثمـرين من الجنوب. إن قـوانين الاستثمار في معظم أقـطار الجنوب قـد سُنت لمصلحة المستثمـرين من الشمال بـالـدرجـة الأولى، وهي في الغالب مثبطة لعزائم المستثمرين من أقطار نامية أخرى، وهم لا يتمتعون بما يتمتـع به أندادهم من الأقطار المتطورة من صبر، وليس لديهم ما لـدى أولئك من اسـتراتيجيات التوسع العالمي. لهذا سيكون من المفيد للمستثمـرين من الجنوب منحهم معـاملة أكثر رعـاية ممـا يمنح للمستثمـرين الأجـانب عـلى العمـوم، فمثـل هـذا الإجـراء سيمكن المستثمرين الجنوبيين من المنافسة وفق ظروف أكثر عدلاً مع شركات الشمال.

وفي مقـابل ذلـك تتعهد الشركـات المستثمرة بتنفيـذ الأقسام ذات العـلاقـة من السنن والمعايير التي دعت إليها مجموعة الـ «٧٧» في حوار الشمال والجنوب بـالنسبة إلى الشركات الأجنبية العـاملة خارج حـدود بلادهـا. إن هذا الالـتزام سيبدد الكثير من الشكوك، لا سيما التي تساور الأقطار الأدنى تطوراً، ويعبّد الطريق إلى اشتراك حقيقي في المنافع.

فـما إن يتم تبني مثل هـذه الترتيبـات لكي تحكم سلوك شركـات العـالم الثـالث

وتـدفق التقانـة في داخل الجنـوب، حتى تتمكن هذه الشركـات من الخدمـة كأسـاس للعمل الجماعي إزاء الشركات الأجنبية الكبرى القادمة من الشمال. لذا قد يكـون من المناسب أن يقوم الجنوب من جانب واحد بوضـع بروتـوكول يحـدد القواعـد والشروط التي تعرض على الشركات الأجنبية ومصدري التقانة من الشمال.

تحسين الظروف للتعاون في مجال الأعمال: على الأقـطار الناميـة أن تخلق مناخاً صالحاً لتدفق الاستثمار المباشر من أقطار نامية أخرى، وذلك لتشجيع التعاون في حقلي الصناعة والأعمال. وقد يتطلب هذا إجراء تغييرات في القوانين والأنظمة القـطرية وفي السياسة الادارية؛ على أن تعطى الأولوية لتوفـير الحمايـة للمستثمرين الجنـوبيين ضـد المخاطر غير التجارية. ويجب في هذا السيـاق أن ينظر في إمكـانية وضـع نظام متعـدد الأطراف لضمان الاستثمار يطبقه الجنوب نفسه. وعلى الأقطار المعنية أيضـاً أن تعقد مـا يقتضي من الاتفاقات لتحاشي دفع الضرائب المزدوجة.

إن إقامة جهاز جنوبي للتحكيم الدولي، أو اللجوء إليه، من شأنه أن يحقق شيئاً من التسهيـل في تسويـة المنازعـات المتعلقة بـالصفقات التجـاريـة أو الاستشـاريـة، أو بالتعويضات الناشئة عن هذه الصفقات وذلك حين تكون هذه المنازعات أو المطالبـات بالتعويض عائدة إلى وجود اختلافات في سنن الأعمال التطبيقية أو الأنظمة السياسية أو الأعـراف السائـدة في بلدان الفرقـاء المعنيين. إن محكـماً من القـطر الـذي ينتمي إليـه الطرف المعني، ومحكماً ثانياً من القطر المضيف، وثالثاً من قطر ثـالث من أقطار الإقليم سيكون وافياً بالغرض لتأليف هيئة التحكيم، كما هو العرف المطبق عالمياً.

ومن الضروري إقـامة مجمّعـات عاليـة من شركات الاستشـارة والتصميم الفني ومن مؤسسـات البحوث الصناعية. كما يجب إنشاء شبكة من الاستشاريـين في الجنوب تكون جاهزة لتولي دراسـة النجاعـة للمشاريـع المعروضـة وغير ذلـك من الدراسـات والمهـمات؛ إضافـة إلى لجان استشـارية رفيعـة المستوى من الخـبراء لتقديم المشـورة في مجالات متخصصة من تعاون الجنوب والجنوب. كل هذا سيكون من الخـطوات المهمة لـردم الفجوة القـائمة في حقـل المعلومـات ولـربط مصـادر الخـبرة المنتشرة في الجنـوب بعضها بالبعض الآخر. فإذا أتيحت هذه الخدمات في الجنوب تمكن الكثير من الأقطار النامية من التقليـل من الاعتماد العـام، والباهظ الكلفـة، على خـدمات تحصـل عليها حصراً من الأقطار المتطورة، وكذلك التقليل من اعتمادها على الشمال في حقول التقانـة المختلفة.

يجـدر كذلـك تشجيع صـانعي القرار في الحكـومات وطبقـة رجال الأعـمال على القيـام بمزيـد من الاستخدام للقـدرات المهنية المـتزايدة المـوجـودة في الجنـوب. وعـلى

وكالات الأمم المتحدة المعنية أن تعد جدولاً بأسماء الخبراء والشركات الاستشارية من الجنوب، بحيث يكون جدولاً حديثاً على الدوام وتضعه تحت تصرف الحكومات؛ على أن تتضمن التقارير السنوية تفاصيل عن عدد هؤلاء الخبراء وحقول تخصصهم من الذين تستخدمهم حكومات الأقطار النامية، فضلاً عن النسبة التي يؤلفونها من المجموع. هذا ويترتب على مجموعة الـ «٧٧» أن تطلب من الهيئات القائمة على إدارة «برنامج الإنماء للأمم المتحدة»، وغيره من المنظمات والوكالات الاختصاصية التابعة للأمم المتحدة، بتحديد الأهداف ووضع الإجراءات اللازمة لضمان استخدام الخبراء الجنوبيين على نطاق واسع في أعمال المساعدة الفنية.

ومن الضروري تنظيم الخدمات الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي تنظيماً يقوم على أساس إقليمي وشبه إقليمي من الاستفادة من المؤسسات القائمة، على أن يُدعم ذلك ببيانات كاملة عن تفاصيل القوانين والأنظمة وسنن التعامل الخاصة بالاستثمار في الجنوب. وينبغي، كذلك، تشجيع الروابط بين منظومات المعلومات العامة والخاصة لغرض نشر وتبادل البيانات الخاصة بالصناعيين وبالتقانات والأسواق والخدمات، تشجيعاً قوياً.

ولا بد من السير قدماً بالجهود المبذولة لإنشاء رابطة غرف التجارة والصناعة في العالم الثالث، لتحقيق ذلك سريعاً، على أن تقوم الأقطار النامية بدعم هذه الرابطة مالياً ومؤسسياً بما هو ضروري لها. كما ينبغي استخدام مؤتمرات الأعمال وندواتها، والمعارض التقانية والتجارية، وأندية رجال الأعمال ومراكز التدريب الاداري والفني لتشجيع التفاعل داخل قطاع الأعمال. إن «مركز تشجيع المشاركة بين الجنوب والجنوب»، وهو مبادرة غير حكومية قيد التكوين برعاية «بنك الإنماء الأفريقي»، يعتبر تطوراً يحظى بالترحاب. وهدف هذا المركز يتلخص بالحث على تطوير المشاريع الخاصة، بما في ذلك المشاريع الانتاجية متعددة الجنسيات والمشاريع المشتركة، لتشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة، وتطوير التجارة بين الأقطار النامية، على أن يكون التركيز، ابتداء، على أفريقيا وروابطها بأقاليم الجنوب الأخرى.

ونظراً إلى الأهمية الكبيرة للتعاون بين مشاريع الأعمال والمشاريع الصناعية في الجنوب نوصي بأن تقوم مجموعة الـ «٧٧» وحركة عدم الانحياز على وجه الاشتراك بتأليف لجنة دائمة من الخبراء لمراجعة حالة التعاون بين الجنوب والجنوب في هذا المضمار ولاقتراح الاجراءات الرامية إلى تطوير هذا التعاون. وينبغي دعوة المنظمات الدولية المعنية بالموضوع مثل الـ «أنكتاد» و«منظمة الإنماء الصناعي للأمم المتحدة» و«منظمة الغذاء والزراعة» وغيرها، لمعاونة اللجنة الدائمة المقترحة في قيامها بمسؤولياتها.

د ـ الخدمات

ليس لدى كثير من الأقطار النامية، في قطاع الخدمات، ما يكفي من الموارد المالية أو الأفراد المؤهلين أو حجم السوق أو القدرات التقانية لتمكينها من القيام بنفسها بتقدم كبير. ومن الممكن إزالة هذا النقص إذا تم تطوير الخدمات بموجب اتفاقات للتعاون الاقتصادي وللتكامل وإذا جرى التشجيع على القيام بأعمال مشتركة. إن تعاون الجنوب والجنوب يمكنه أن يوفر دافعاً مهماً لتطوير القدرات القطرية؛ بل إن هذا التعاون لا غنى عنه في جهود الجنوب لحماية مصالحه الجماعية إزاء صناعة الخدمات القوية في الشمال.

ويعتبر العمل التعاوني في حقل الخدمات مهماً في سياق مشاريع التكامل ذاتها. إذ يمكن لهذا العمل أن يرعى التجارة المتزايدة في الخدمات بين الأقطار الأعضاء في التعاونية. يضاف إلى هذا أن عرضاً كافياً من الخدمات، لا سيما في الاتصالات السلكية واللاسلكية، والأعمال المصرفية، والتأمين، والنقل بما في ذلك الشحن، من شأنه أن يرتقي بالكفاءة العامة للقطاع الصناعي في الأقطار الأعضاء ويعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

ويجب أن ترمي السياسات الخاصة بزيادة التعاون في قطاع الخدمات إلى الأهداف الآتية: إقامة بنى ارتكازية كافية، لا سيما في وسائل الاتصالات المختلفة ونشر المعلومات، ودمجها في الشبكة العالمية؛ تطوير الخدمات الخاصة بالمنتجين وإحكام روابطها بقطاع إنتاج المواد وبالقطاعات الأخرى؛ تحسين الميزان التجاري للخدمات بالتوسع في تصدير الخدمات والاعتدال في استيرادها.

وبالنظر إلى أن قطاع الخدمات يضم سلسلة من الأعمال المختلفة جداً، وبما أن التعاون في الخدمات بين الأقطار النامية لا يزال متخلفاً، فعلى كل جماعة إقليمية وشبه إقليمية أن تحدد الأولويات التي تلائم ظروفها الخاصة. وعلى هذه الجماعات أن تحسن أمر البيانات الإحصائية الخاصة بأنشطة الخدمات، وأن تقيم أجهزة للتعاون وتضع إطاراً قانونياً له. ومن اللازم تشجيع التبادل المنتظم للمعلومات بين المجموعات بشأن الخبرات المتوافرة وأساليب التوجّه والطرق المستخدمة. إن هذا التبادل سيكون مفيداً ومحفزاً للعمل ليس فقط في السياق الإقليمي وحده بل على نطاق ما يجري بين الأقاليم المختلفة، أيضاً.

هـ ـ وسائل النقل وغيرها من روابط البنى الارتكازية

من موروثات الجنوب الاستعمارية ذلك النمط من وسائل النقل والاتصالات الذي يتجه اتجاهاً شديداً نحو الروابط مع الشمال. وقد كان هذا عقبة كأداء أمام صلات أوثق بين أقطار الجنوب، ومن ضمنها الأقطار ذات الحدود المشتركة.

إن تحسين وسائل النقل والاتصالات وتسهيلات البنى الارتكازية بين أقطار الجنوب وأقاليمه من الأمور التي اعتبرت دائماً جوهرية جداً، ذلك أنها يمكن أن تقلل من اعتماد الجنوب على الشمال وأن تخلق فرصاً جديدة للتطوير والتصنيع والتكامل. غير أن ما جرى من تقدم في هذا المضمار كان ضئيلاً، ويعود ذلك، إلى حدٍ كبير، إلى الأولويات المختلفة لدى الأقطار وإلى التكلفة الباهظة التي يقتضيها الأمر.

وقد قام «مؤتمر تنسيق التنمية لجنوب أفريقيا» بجهود مشجعة لبناء وسائل النقل أو تعميرها في جنوبي أفريقيا. ونظرت الدول الأعضاء فيه إلى هذه المهمة بصفتها ذات أهمية في عملية إيجاد روابط اقتصادية أوثق في الإقليم وفي جعلها أقل تعرضاً للضغط من جنوب أفريقيا. ثمة حقل آخر هو الطاقة الكهربائية قام فيه «الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي» بدور مهم في تمويل الشبكة التي تربط الأقطار النامية في غربي آسيا وشمالي أفريقيا.

يتوجب على كل إقليم في الجنوب أن يضع خطة طويلة الأجل لإقامة روابط البنى الارتكازية بين أقطاره. وعلى الأقطار المعنية أن تمول مشاريع الخطة وأن تسعى إلى الحصول على أموال إضافية من مصادر متعددة الأطراف مثل «البنك الدولي» (الذي لم يُظهر حتى الآن، مع الأسف، اهتماماً كافياً بمثل هذه المشاريع) ومثل بنوك التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية. إن إقامة البنى الارتكازية المادية لا بد من أن يخلق كذلك فرصاً للتعاون الفني ونقل التقانة والاستثمار بين الأقاليم الأدنى تطوراً في الجنوب مثل أفريقيا وبين الأقطار النامية الأكثر تقدماً ذات الخبرة في إنشاء الطرق وسكك الحديد والجسور والسدود التي يمكنها تجهيز المعدات اللازمة لذلك.

و ـ الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي أمر جوهري للتنمية في الجنوب. فكثيرٌ من الأقطار النامية التي كانت سابقاً تنتج ما يكفي من الغذاء للاستهلاك المحلي أمست الآن مستوردة كبيرة له من الأقطار المتطورة بالدرجة الأولى. والاعتماد المفرط على استيراد الطعام مصدر ممكن لعدم الاستقرار، إذ إنه قد يعرض القطر المستورد للضغط السياسي. لذلك، فمن الضروري للأقطار النامية المعنية أن تحزم أمرها لزيادة إنتاجها الغذائي وتنويعه وأن تقوم، على العموم، بتوسيع التجارة في المنتوجات الغذائية داخل الجنوب. إن من الواجب على الجنوب أن يصبح معتمداً على نفسه بشكل متزايد لتلبية مطالبه الغذائية.

ويتوجب على الأقطار النامية المصدرة للغذاء أن توافق على إعطاء الأسبقية لحاجات الأقطار المستوردة له في زمن الشحّ. وعلى الأقطار النامية ذات العجز الغذائي

المزمن أن تعقد ترتيبات طويلة الأجل مع الأقطار النامية المصدرة للغذاء لكي تضمن لنفسها تجهيزاً مستقراً. أما الأقطار النامية ذات العجز الغذائي والفائض الرأسمالي فينبغي أن تدعى لمساعدة الأقطار النامية الأخرى لزيادة انتاجها الغذائي، على أن يخصص جزء من الناتج المرتفع الحاصل للتصدير للأقطار النامية ذات العجز الغذائي ويمكن في بعض الحالات إجراء الدفع على شكل سلع مصنعة أو خدمات أو مواد أولية لقاء تجهيز الغذاء. ويجدر تشجيع المشاريع الزراعية المشتركة على غرار ما تتبعه مثلاً «الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعيين».

ومن اللازم البدء ببرنامج منسّق طويل الأمد في الجنوب لمساعدة أفريقيا في معالجة مشاكلها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وذلك بتحسين قدرة هذه القارة على الانتاج الغذائي وتحديث زراعتها وحماية قاعدتها للموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الانتاج الزراعي المستمر. يمكن لبرنامج كهذا أن يتيح فرصاً كبيرة لتعاون الجنوب والجنوب دعماً لتنميةٍ من الناس وإليهم، وإسناداً للاعتماد الذاتي القطري والجماعي في أفريقيا.

إن الترتيبات الخاصة بالمشاركة في المخاطر، مثل تخزين الغذاء إقليمياً، يمكن أن تعزز الجهود القومية لتحقيق الأمن الغذائي. وقد اتفق أعضاء «رابطة أمم جنوب شرقي آسيا» و«رابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا» على مشاركة محدودة في خزين الغذاء لمواجهة الطوارىء في الإقليمين. أما في أمريكا اللاتينية فإن معاهدة المساعدة الإقليمية التي عقدت برعاية «المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية» عام ١٩٨٨ تنص على إيجاد إطار لنظام إقليمي لمواجهة حالات النقص الطارئة في الغذاء. وإننا ندعو الجماعات الإقليمية وشبه الإقليمية لكي تعطي أولوية عالية لإقامة مشاريع مشابهة للمساعدة المتبادلة، وذلك لكي يكون لدى الأقطار الأعضاء في حالة النقص الخطير في الغذاء مورد جاهز للعون.

وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون في البحوث الزراعية على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي مثل البحوث الخاصة بالزراعة المطرية في المناطق الجافة، والخاصة بمكافحة الآفات الزراعية. كما أن هناك حاجة إلى توكيد التعاون بين الأقاليم المختلفة فيما يتعلق بالأساليب المستخدمة في بعض الأقطار النامية التي عالجت بنجاح مشاكلها الغذائية، والتي يمكن تطبيقها تطبيقاً مفيداً في أجزاء أخرى من الجنوب، ربما بشيء من التحوير. هذه التجارب أكثر انطباقاً، على العموم، على ظروف الجنوب الاجتماعية والبيئية من تجارب الأقطار المتطورة. وينبغي لمجموعة الـ «٧٧» أن تطلب مساعدة منظمة الغذاء والزراعة والصندوق الدولي للإنماء الزراعي، لتسهيل التعاون

بين مؤسسات البحوث الزراعية في الجنوب. ويجدر الانتفاع من الشبكة التي أنشأتها «المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية» انتفاعاً تاماً.

إن الطلب على الغذاء سيرتفع في الجنوب في السنوات القادمة. ومع تزايد السكان ستتناقص مساحة الأراضي الزراعية بالنسبة إلى الفرد الواحد، فضلاً عن تزايد الضغط على التربة وعلى المنظومات البيئية. وبالنظر إلى هذه الاتجاهات تقضي الحاجة بالاهتمام باستخدام التقانة الحياتية والاستفادة من تطورها، وذلك لكفالة أمن غذائي طويل الأجل، بتحسين الانتاجية والربحية والاستمرارية لمنظومات الجنوب الزراعية.

والتقانة الحياتية فرع يناسب تعاون الجنوب والجنوب بشكل خاص. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للبحوث في هذا الحقل فإن خير مدخل إليها أن تقوم الأقطار النامية بتجميع مواردها والعمل مشتركاً في مشاريع ذات مصلحة مشتركة بما في ذلك مراكز التطوير الجيني وبنوك الجينات. فالتعاون في هذا المضمار، لا سيما داخل الأقاليم وشبه الأقاليم في الجنوب، يبشر بخير كثير نظراً إلى اشتراكها في الأسس الجينية والمنظومات البيئية. هذا، وإن التعاون بين الأقطار النامية نفسها هو وحده الطريقة التي يمكن بوساطتها لهذه الأقطار أن تقاوم الضغط من الشمال ومن الشركات الأجنبية الكبرى العاملة فيها، تلك الشركات التي تعتمد بالدرجة الأولى على المجمّع الجيني من الجنوب، في حملتها العالمية لاستغلال التقانة الحياتية لمنفعتها التجارية.

ز ـ العلم والتقانة

لقد أصبح للعلم والتقانة تأثير متزايد باستمرار في مشاريع التنمية في الجنوب. والأقطار النامية بحاجة إلى التعاون فيما بينها لتعزيز قدراتها العلمية والتقانية لغرض تسخير امكاناتها المتنامية في هذين الحقلين نحو أهدافها التنموية. إن تعاون الجنوب والجنوب أمر مهم لأغراض التعليم العلمي والتقاني، والتدريب العالي، والبحث العلمي، ولبناء القدرات التقانية.

وتحتاج الأقطار النامية، كذلك، إلى اتخاذ موقف موحد في مواجهة الأقطار المتطورة عند إجراء مفاوضات متعددة الأطراف. كما أن اتباع مدخل مشترك من قبل الأقطار النامية سيكون مفيداً لها عند تعاملها مع الحكومات والشركات الكبرى من الشمال، بشأن الأمور الخاصة بالتقانة.

وكانت قضية الحصول على العلم والتقانة موضع مباحثات دولية منذ سنين، لا سيما في الهيئات التابعة للأمم المتحدة. وقد أقرت بعض الاستراتيجيات والتوجيهات لكي تتبعها الأقطار النامية لغرض التطوير العلمي والتحول التقاني. ولهذه

الاستراتيجيات والتوجيهات فوائدها، وعلى الأقطار النامية أن تستمد مما ورد فيها عند قيامها بوضع خططها الخاصة. ونقترح، لغرض تحريك عملية التعاون ودفعها بقوة إلى الأمام، مدخلاً ذا ثلاث شعب:

- جعل هذه القضايا ذات اهتمام سياسي كبير، وتنبيه الزعماء والرأي العام في الجنوب إلى طبيعة الفرص والتحديات التي يطرحها العلم الحديث والتقانة العصرية. ومن الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك عقد ميثاق للتعاون العلمي بين الأقطار النامية.

- تخصيص عدد من المجالات لأغراض البحث العلمي والابتكار التقاني على أن تكون هذه المجالات ذات أهمية مباشرة للجنوب، والتي يؤدي العمل المشترك فيها، سواء داخل الأقاليم أو في ما بينها، إلى تحقيق منافع للأقطار النامية.

- القيام بمجموعة من الأعمال التي من شأنها أن تبين للملأ قيمة التعاون المنشود وأن تساعد على تعزيز الأسس التي يقوم عليها الاعتماد الذاتي الجماعي في العلم والتقانة.

تأسست «أكاديمية العلوم للعالم الثالث» عام ١٩٨٣ كمنتدى دولي يجمع بين رجال العلم من الجنوب. وغرض هذه الأكاديمية الرئيسي هو تشجيع العلوم الأساسية والتطبيقية في العالم الثالث، وتسهيل الاتصالات بين العلماء من الأقطار النامية، ودعم البحوث التي يجرونها، وتقوية العلاقات بين مؤسساتهم العلمية. وقد أنشئت برعاية الأكاديمية «شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية». وتستحق الجهود التي تبذلها الأكاديمية والشبكة دعماً قوياً من حكومات الجنوب. وينبغي، كما ذكر سابقاً، تكريس اهتمام خاص للتدريب الرفيع المستوى والتعليم العالي في الجنوب للعلماء والمهندسين والفنيين من الأقطار النامية. ويجب إعطاء الأولوية لإنشاء مؤسسات متخصصة للتدريب والبحث تموّل على وجه الاشتراك، لكي تعدّ علماء مقتدرين من الأقطار النامية على أن يمنحوا فرصاً جذابة للعمل داخل الجنوب ومن أجل الجنوب. أما المبادرة التي دعمتها قمة حركة عدم الانحياز لإقامة عشرين مركزاً للعلم والتقانة المتقدمة والبيئة في أنحاء مختلفة من الجنوب فهي مبادرة تستحق دعماً كبيراً وتشجيعاً خاصاً.

وقد وضعت أكاديمية العلوم للعالم الثالث برنامجاً واسعاً للزمالات الدراسية لتسهيل الاتصال والتبادل بين علماء البحث، وكذلك بين المؤسسات العلمية في الجنوب. وعلى حكومات الجنوب والمنظمات العلمية فيه التي تستطيع استضافة مثل هذا التبادل أن تقدم تسهيلات البحث إلى العلماء من أقطار الجنوب الأخرى، وأن تقوم بتسديد النفقات المحلية لهذه الزيارات. وسيساهم هذا في تكوين رابطة لعلماء الجنوب لغرض العمل المتبادل فيما بينهم.

إن آلافاً من علماء الجنوب يعملون في الشمال. وكثيراً منهم لا يزال مهتماً بتقدم الجنوب. ومن الممكن أن تكون لدعمهم العملي قيمة للجنوب في مجالات متعددة. لذا، من الواجب إقامة علاقات معهم والسعي وراء مساعدتهم على تدريب العلماء وإعلاء شأن المعاهد القائمة، وطلب معونتهم في حقل البحوث في الأقطار النامية. كما ينبغي السعي للحصول على مشورتهم في قضايا العلم والتقانة، وضمن ذلك ما يتعلق بالمفاوضات والتعامل مع الجنوب، على أن يكون ذلك على أساس مستمر. ولا بد من وضع ترتيبات للتشجيع على قيام العلماء والتقانيين المغتربين بزيارات عمل منتظمة لأوطانهم وتمويل هذه الزيارات.

إن الجنوب بحاجة ماسة إلى النظر، بصورة مشتركة، في ما ينطوي عليه التقدم الحالي في العلم والتقانة بالنسبة إلى اقتصادياته ومجتمعاته، لا سيما في فروع الدراسة الرائدة (كالتقانة الحياتية والالكترونيات الدقيقة)، وفي استخدام المواد الجديدة، واستعمال الإنسان الآلي والبصريات الليفية. إن هذا المجال يستدعي إلقاء نظرة عالمية عليه، لذا فهو يصلح كثيراً للمشاورة والتعاون بين الأقاليم المختلفة. وسيكون للتحليل المشترك لتلك الأمور قيمة كبيرة لكل قطر من الأقطار على انفراد، حين يكون عليها أن تختار ما يلائمها من خيارات التقانة المختلفة وأن تحدد درجة دخول الأنظمة الجديدة فيها، لكي تضمن توافقها مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن هذا التحليل ضروري لكي تكون الأقطار النامية على حسّ عميق ودراية نافذة في تفكيرها الجماعي وفي مواجهتها للتحديات، ومن ضمنها التحديات الناشئة عن قرارات سياسية وتقانية تتخذ في الشمال وعن تطورات تجري فيه. ولا بد من أن يكون لعمل العالم الثالث المشترك اعتباره في المواضيع العلمية العالمية (مثل أثر ارتفاع درجة الحرارة في وجه البسيطة، وطبقة الأوزون، وعلم الجينات والكروموزومات البشرية، والبحوث النووية).

ومن اللازم استخدام المشاريع والمراكز القائمة الخاصة بالبحث والتطوير المشتركين، أو إقامة مراكز جديدة، لغرض تطبيق بعض التقانات الرائدة الجديدة. وتقتضي التقانة الحياتية ووسائل المعلومات الحديثة، لا سيما تطبيقاتها المبسطة، اهتماماً خاصاً بالنظر إلى مضامينها المهمة الخاصة بإمكانات التنمية في الجنوب. أما استخدام الطاقة الشمسية واستعمالات الأجرام الحيوية في المنظومات البيئية الاستوائية وشبه الاستوائية والسيطرة على أمراض المناطق الحارة ففيها مجال كبير للبرامج المشتركة في البحث والتطوير ولاقتسام المنافع بين الأقطار النامية. إن عدداً من المعاهد والمختبرات في الجنوب يقوم حالياً بالعمل في هذه الفروع ولكن هناك حاجة إلى إقامة أجهزة تدعمها الحكومات لتشجيع طريقة عمل الفريق في هذا المضمار والتعاون فيه، وكذلك القيام بالبحوث التكميلية.

إن تعاون الجنوب مع الجنوب أمر جوهري لتشجيع إنشاء الشركات المبتكرة، التي تشمل قطرين أو أكثر، والتي تعمل في مجالات مهمة مثل التقانة الحياتية والمواد الجديدة ووسائل المعلومات الحديثة وتوليد الطاقة، بما في ذلك معامل الطاقة الذرية، وفي إنتاج المعدات العلمية والسلع الرأسمالية. ولتحقيق هذا ينبغي العمل على تشجيع التعاون بين الشركات والجامعات والمختبرات ذات العلاقة وغيرها من مستودعات المعرفة الخاصة بتلك الحقول والموجودة في الجنوب، وذلك من خلال التسليف المالي والاعفاء الضريبي وغير ذلك من الحوافز.

هذا، ومن الضروري تنظيم مناسبات دورية لتبادل المعلومات والخبرات بين أقطار الجنوب عن نقل التقانة وتكييفها. ولا بد من إقامة مراكز قطرية للمعلومات الفنية للعمل في البحث والتطوير للتقانات المستوردة القابلة للتكييف، على أن ترتبط هذه المراكز بشبكة في ما بينها. ويجدر تنظيم التبادل الدوري بين الأقطار النامية لخبراتها في نقل التقانة من الشمال، وتكييفها للظروف والحاجات المحلية. ومن اللازم تشجيع انتقال العلم والتقانة بين أقطار الجنوب.

لقد كان تأسيس «مركز العلم والتقانة لأقطار عدم الانحياز والأقطار النامية الأخرى» في الهند حدثاً جديراً بالترحيب. يستطيع هذا المركز أن يقوم بدور مهم في تحديد الفعاليات الأساسية في البحث العلمي والتقاني التي يمكن رعايتها رعاية مشتركة، وأن ينسّق العمل في هذا المضمار. فعلى المركز، بالتعاون مع أكاديمية العالم الثالث للعلوم ومعاهد البحث القطرية والإقليمية وشبه الإقليمية المتخصصة بالبحث العلمي في الجنوب، أن يضع برنامجاً للعمل من أجل التعاون والتنسيق في البحث العلمي والتقاني داخل الجنوب، على أن يُردف ببرنامج آخر لتشجيع التطبيق والاستعمال لنتائج البحوث في القطاع الانتاجي.

ح ـ البيئة والتنمية

كانت قضايا البيئة من مسائل البحث في المحافل الدولية منذ أكثر من عشرين عاماً. ولم تقم الأقطار النامية مجتمعة، على مستوى الاتصال الحكومي بينها، بتكريس الاهتمام الكافي لهذه القضايا ولم تتفق على موقف مشترك شامل، فأتاحت للشمال أن يستأثر بالمبادرة لإثارة القضايا المذكورة وتحديد ماهيتها واقتراح العمل المقتضى بشأنها.

إن مسائل البحث البيئية حاشدة بمضامين سياسية واقتصادية واجتماعية بالنسبة إلى مستقبل الأقطار النامية جميعها. وهذه المسائل هي مجموعة من القضايا العالمية، ويجب على الأقطار المذكورة أن تواجهها جماعياً في مفاوضاتها مع الشمال وتعاملها المتبادل معه. وهي بحاجة، كذلك، إلى العمل الجماعي في السياق الإقليمي بشأن

إدارة اقتسام الموارد والتصدي للمشاكل المشتركة. إنها، بعملها المشترك، ستكون في وضع أفضل لإيجاد حلول ناجعة لقضايا البيئة التي تواجهها على انفراد.

أما البحث عن استراتيجية بيئية ملائمة فيجب أن يبدأ في كل قطر من الأقطار، على أن يولى اعتبار كبير لمصالح الأقطار المجاورة. إن التجمعات شبه الإقليمية هي محافل مناسبة لوضع برامج مشتركة تهدف إلى حماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية ولتطبيق هذه البرامج. هذا، وإن تبادل الخبرة في تكييف المعرفة التقليدية واستعمالها يمكن أن يكون نافعاً عند تطبيق التقانات العصرية في الزراعة وعند إدارة المنظومات البيئية والموارد الطبيعية، لما يحدثه هذا التطبيق وهذه الإدارة من تعرض البيئة للأذى وخدش حسها المرهف، الأمر الذي يمكن تحاشيه باللجوء إلى المعرفة التقليدية في هذا الباب.

إن إدارة مصادر المياه المشتركة هي إحدى الحالات التي تتطلب التعاون الثنائي والإقليمي وشبه الإقليمي في الشؤون البيئية في الجنوب. فتحاشي الفيضانات وتكاثر الغرين وتآكل التربة، أو التقليل منها، وإدارة منظومات الري وتوليد الطاقة والحفاظ على مصادرها، كل هذه تستدعي تعاوناً وثيقاً بين مجموعات من الأقطار النامية. هناك مشاريع تعاونية متعددة لإدارة أحواض الأنهر تقوم بعملها، حالياً، في بعض الأقاليم النامية، وثمة خبرة كبيرة يمكن أن تكون ذات قيمة لأنحاء أخرى من الجنوب، حيث تدعو الحاجة الماسة إلى إدارة رشيدة لمصادر المياه المشتركة، بما فيها الأنهار التي تجري في قطرين أو أكثر.

ويمكن اقتسام الخبرة في إدارة الموارد المشتركة، لا سيما في المنظومات البيئية المشابهة، اقتساماً نافعاً داخل الأقاليم وفيما بينها. كما يجب وضع قواعد إجرائية تحكم استعمال البيئة والموارد الطبيعية حيثما أثر هذا الاستعمال في أقطار مجاورة. بيد أنه من الضروري تنفيذ سياسات وبرامج معينة تقوم على أساس شبه إقليمي، كما يجري حالياً في كثير من الأمكنة. وهناك، في أمور البحار الإقليمية والمناطق الساحلية وإدارة «المناطق الاقتصادية المغلقة» واستغلال النفط في السواحل، والسيطرة على التلوث، فرص كبيرة للتعاون. ومن الأمور المناسبة لاتباع مداخل جماعية فيها مسألة إدارة الغابات الاستوائية ومنع التصحر والحفاظ على الحيوانات البرية والموارد الجينية والمنظومات البيئية على العموم.

ثمة حاجة إلى التعاون، أيضاً، في استعمال الوسائل الحديثة التي تقوم بتقويم الموارد الطبيعية من بعيد واستخدام البيانات الناشئة عنها. وما لم يجر العمل مشتركاً في هذا المجال فلن تستطيع الأقطار النامية أن تقلل اتكالها الشديد الحالي على الخدمات والبيانات من الشمال.

إن إدارة منظومات الطاقة للأقطار النامية وحاجاتها تعتبر مقرِّراً حاسماً لقدرتها على القيام بعملية تنمية مستمرة. فتوافر الطاقة الكافية هو في صلب هذه العملية. ولكن انتاج الطاقة واستهلاكها معاً أصبحا، بأشكالها المختلفة، سبباً رئيسياً في تردي البيئة وعاملاً يساهم في تغيير المناخ.

ومن الضروري للجنوب أن ينظر نظرة شاملة وبعيدة المدى إلى قضايا الطاقة. فالذي يجري، عادةً، تجاهل هذه الحاجة في المباحثات الحكومية لأغلب الأقطار، وفي المباحثات الجارية بين الحكومات المختلفة عند النظر في الأساليب المعتادة المتخذة للدخول في الشؤون الخاصة بشتى القطاعات. إن الأقطار النامية، كما جاء في الكلام عن العلم والتقانة، بحاجة إلى تجميع مواردها عند قيامها بالبحث عن وسائل لزيادة كميات الطاقة، سواء من مصادر جديدة أو من مصادر قابلة للتجديد، بما في ذلك الأجرام الحياتية والطاقة الشمسية. وعلى هذه الأقطار، أيضاً، أن تتعاون في البحث عن طرق ووسائل من شأنها أن تمكّن من استخدام الطاقة على نحوٍ أكثر فعاليةً في الصناعة والزراعة والنقل وفي البيوت، أيضاً. وعليها كذلك أن تتبنى موقفاً مشتركاً عند تفاوضها مع الشمال من أجل خطة عالمية لتطوير التقانات واقتسامها بشكل يساعد على الحفاظ على الطاقة وعلى مقاومة التلوث الناشيء بذاته عن استخدام الطاقة. ومن شأن مثل هذه الخطة أن تساعد الجنوب، أيضاً، على الحصول السريع على تقانات جديدة لإنتاج الطاقة.

ط ـ المعلومات ووسائل الاتصالات

أتت الأقسام السابقة على ذكر متكرر للحاجة إلى تحسين وسائل المعلومات والاتصالات داخل الجنوب باعتبار ذلك من العناصر الجوهرية للأداء الفعال لعدد من الأجهزة والمشاريع المقترحة. غير أن الأمر يستحق مزيداً من الاهتمام.

إن أهمية التضامن الجماعي في الجنوب أمر ينبغي تثبيته في أذهان الناس، بهدف الحصول على تأييدهم لتعاون الجنوب مع الجنوب. وهذا يستوجب بذل الجهود لنشر المعلومات والأخبار بصورة منتظمة عن الحالة في الجنوب وللاعلان، من خلال وسائل الاعلام، عن الأشكال المختلفة لتعاون الجنوب مع الجنوب لاطلاع الجمهور.

في الوقت عينه، ينبغي تعزيز التعاون القائم بين وسائل الاعلام في الأقطار النامية وتنويعه، وكذلك تحسين الروابط الضرورية بين البنى الارتكازية. فالعمل على هذا الغرار يمكن أن يساهم كثيراً في إيجاد روابط أفقية داخل الجنوب، وفي تقليل الاعتماد على خدمات المعلومات العالمية، وفي تنويع مصادر المعلومات في الأقطار النامية.

تعتبر المعلومات اليوم مقرِّراً جوهرياً لوتيرة التغيير الاجتماعي والاقتصادي. أما الطريقة التي يتم بموجبها جمع المعلومات وتصنيفها وتنظيمها فلها مضامين عميقة الأثر في استخدام البيانات. وعلى الجنوب أن يعمل بشكل جماعي للتقليل من اعتماده على المصادر الشمالية لتدفق البيانات في مجالات حساسة، إلى الحد الأدنى. لذا، يترتب على الأقطار النامية أن تعمل عملاً مشتركاً لإقامة شبكات تربط بين مصارف البيانات القطرية في القطاعات المختلفة.

ويمكن، على العموم، لتعاون الجنوب مع الجنوب أن يرتقي شأنه كثيراً وذلك بوسائل المعلومات الفعالة، السريعة، الأقل كلفة، وهي وسائل أصبحت بمتناول اليد نظراً إلى التقدم الجاري في تقانات المعلومات ووسائل الاتصالات. وبما أن عدداً من أقمار الاتصالات التي يملكها الجنوب تدور في مدارها حول الأرض، الآن، فمن الممكن إقامة شبكات متخصصة للمعلومات بنوعيها الإقليمي والعالمي.

ي ـ الاتصالات بين الشعوب

إن التعاون والروابط بين الحكومات والمؤسسات في الجنوب لا بد له من أن يُردف بأعمال متبادلة واسعة النطاق بين الجمعيات الاجتماعية والشعوب في الأقطار النامية.

وفي هذا السياق تكمن الأهمية الكبيرة لتشجيع التبادل الثقافي والسباقات الرياضية وغيرها من الصلات الاجتماعية. من شأن هذا النمط من التفاعل والتعاون أن يشيد التضامن ويبني الجسور بين شعوب الأقطار النامية، ويساهم في تعبئة الرأي العام دعماً لتعاون الجنوب والجنوب.

كذلك، يجدر الاهتمام، بشكل خاص، بإقامة تعاون بين المنظمات التي تمثل جماعات الأحياء السكنية المتجاورة وذوي المهن الشخصية، وكذلك المنظمات التطوعية غير الحكومية والتي انتشرت في أرجاء الجنوب، ذلك أنهاذات تجربة وخبرة قيمتين يمكن الاسترشاد بها في كيفية التنظيم وفي مواجهة مشاكل البقاء الاقتصادية والمادية والبيئية في الأقطار النامية. أما المنظمات التي تُخص بالاهتمام فهي المنظمات التطوعية التي تشترك فيها المرأة. والواقع أن المرأة تمثل قوة اجتماعية رئيسية بالنسبة إلى تعاون الجنوب والجنوب على المستوى الشعبي، ذلك أن المرأة تستطيع أن تجد بسهولة لغة مشتركة عبر الحدود والقارات إذ يوحّدها مع بنات جنسها التشابه في التجربة والأدوار التي تقوم بها في المجتمع.

٣ ـ إحياء التعاون الاقتصادي ومشاريع التكامل على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي

إن التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب كان يجري حتى الآن داخل الأقاليم وشبه الأقاليم بالدرجة الأولى. ولكن أغلب الفعاليات التي أجريت داخل هذه التجمعات قد تأثرت، كما ذكر آنفاً، تأثراً سيئاً بأزمة التنمية في الثمانينات؛ لهذا، فإن كثيراً منها الآن هو فعاليات ضعيفة ومحدودة. إن التعاون الاقتصادي الإقليمي سيظل ركناً أساسياً من أركان التعاون بين الجنوب والجنوب وذا قيمة عميقة فيه.

لهذا السبب، ومع أننا تناولنا سابقاً عدداً كبيراً من القضايا التي تهم التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي، فإننا نود أن نشدّد على أن أي برنامج للعمل من أجل الجنوب لا بد له، في السنين القليلة المقبلة، من أن يتخذ هدفاً رئيسياً ألا وهو إحياء الهيئات والأجهزة الإقليمية وشبه الإقليمية القائمة حالياً. يجب أن يبدأ هذا الهدف أولاً بإجراء مراجعة شاملة تقوم بها هذه الهيئات ذاتها وتشمل مشاكلها القائمة وإمكاناتها في المستقبل. وعلى كل مجموعة من مجموعات التعاون الاقتصادي أن تراجع لائحة عملها وتدقق خياراتها تدقيقاً نقدياً على ضوء الظروف والاتجاهات الحاضرة، وتضع لها أولويات وأهدافاً فورية فضلاً عن تحديد الأغراض البعيدة المدى لعملها؛ ينطبق هذا أيضاً على مشاريع التعاون الاقتصادي.

لم تحاول «اللجنة» أن تتناول هذه القضايا بالتفصيل، فمن الأفضل أن يعهد بذلك إلى الهيئات الإقليمية ذاتها. بيد أنها ستُبرز بعض الأمور التي ترى أنها تستدعي اهتمام هذه الهيئات، وتقدم بعض المقترحات التي قد تكون نافعة لها عند بحثها في الوسائل التي تمد التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي بأسباب الحياة من جديد.

كان العائق الرئيسي أمام المنظمات الإقليمية هو عدم كفاية الدعم من لدن الأقطار الأعضاء فيها التي لا تولي، في ما يظهر، اهتماماً كبيراً لتعاون الجنوب والجنوب. ومن الضروري، كما هو واضح، تغيير هذا الموقف إذا أريد لمشاريع التعاون أن تكتسب القوة الضرورية لها. إن ترتيبات التجارة التفضيلية تجري الآن بموجب المشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية التالية: «رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية»؛ «مجموعة الأنديز»؛ «رابطة الأمم لجنوب شرق آسيا»؛ «اتفاقية بانكوك»؛ «السوق المشتركة لأمريكا الوسطى»؛ «جماعة البحر الكاريبي»؛ «الجماعة الاقتصادية لغربي أفريقيا»؛ «مجلس الوحدة الاقتصادي التابع للجامعة العربية»؛ «مجلس التعاون الخليجي»؛ «منطقة التجارة التفضيلية»، و«الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى». أما «مؤتمر تنسيق التعاون لجنوب أفريقيا» و«الجماعة الاقتصادية لدول غربي

أفريقيا» فينظران بصورةٍ جدية في تطبيق ترتيبات مشابهة. وعلى حكومات الأقطار الأعضاء في المجموعات الإقليمية أن تبذل جهداً حازماً لزيادة الدعم للمشاريع القائمة ولتبني سياسات اقتصادية قطرية من النوع الذي يجعل هذه المشاريع أكثر فعالية. وعليه ينبغي التخفيف تدريجياً من قيود السيطرة التي فرضت على التحويل الخارجي والتجارة خلال أزمة الثمانينات، وتوسيع قائمة المنتوجات المشمولة بالامتيازات، وتوسيع نطاق هذه الامتيازات. ويجب لهذا الغرض البدء بمفاوضات تهدف إلى إزالة الحواجز اللاتعرفية كلها وغيرها من قيود التجارة التي تحول دون توسع التجارة داخل التجمعات المختلفة.

وعلى الحكومة المعنية، ثانياً، أن تسعى الى تصحيح الخلل الهيكلي الذي يعرقل عمل المشاريع. ولعل التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية للأعضاء في مجموعةٍ ما أمر لا مفر منه. غير أن التركيز على قضايا تمويل التجارة واعتماداتها، فقط، لن يزيل السمات الهيكلية من هذا التفاوت. لهذا، من الضروري وضع برامج قطرية للاستثمار تهدف إلى توسيع الطاقة التصديرية للأقطار التي تواجه مثل هذا الخلل. ومن هنا حاجة المجموعات التكاملية الى الدخول في اتفاقات توفر فرصاً أوسع في أسواق الأقطار الأخرى الأعضاء. وقد كان للمبادرات الأخيرة، التي قامت بها «رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية» و«جماعة البحر الكاريبي»، لمنح امتيازات خاصة للدول الأعضاء الأدنى تطوراً، تأثيراً أكيداً في التجارة الإقليمية، وهي مبادرات جديرة بالثناء.

إن توسيع التجارة لا يمكن الحفاظ عليه في المدى البعيد إلا إذا كان مصحوباً بتخطيط إقليمي للاستثمار في مجالات مختارة. ولا بد من القيام بجهود مماثلة من قبل مؤسسات التكامل لتحديد إمكانات الحصول على بدائل استيرادية ناجعة داخل مجموعاتها. وقد بدأت «رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية» مؤخراً التفاوض على برنامج تجاري خاص بالبدائل الاستيرادية الإقليمية. ويمكن لمثل هذه المحاولات أن تثمر عدداً كبيراً من إمكانات التجارة وأن تجمع بين الشركاء التجاريين الذين يمكن أن يباشروا عملاً مشتركاً في المستقبل.

كانت التجارة بين الأقاليم الضحية الأولى في فترات الانكماش العالمي حين تضطر الأقاليم المختلفة إلى التقليل من استيراداتها. لذا، فعلى التجمعات الإقليمية أن تبحث في كيفية استخدام أجهزتها في مثل هذه الظروف، لتشجيع التجارة بين الأقاليم بصفتها وسيلة لإيقاف العملية الدورية المعاكسة، تعويضاً عن القدرات الاستيرادية المتناقصة.

التنسيق في عمليات التخطيط والتقييم: إن أغلبية التجمعات لا تضع لنفسها

ترتيبات لإجراء التقييم والتنسيق في سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان الأعضاء (مثل سياسة الميزانية، والسياسات الخاصة بالتضخم والاستخدام وأسعار الصرف)، ولاجراء الدراسة التقويمية لخطط التنمية القومية وعلاقتها بعملية التكامل الاقتصادي. إن القيام بمباحثات بين المسؤولين الاختصاصيين في هذا الشأن، وتبادل الوثائق على نحو منتظم ودوري من شأنهما أن يسدّا شيئاً من هذا النقص.

تجري، الآن، محاولات لتنسيق الخطط ولجعل السياسات بعضها منسجماً مع البعض الآخر في عدد من التجمعات التي تضم، مثلاً، «اتحاد المغرب العربي» و«الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا» و«مجلس التعاون الخليجي» و«الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى». هذا، وإن اتفاقية تعقد بين البلدان الأعضاء التي تبدأ بتنفيذ خطط لسنوات متعددة، في وقتٍ واحد، يمكن أن تكون استهلالاً مفيداً للقيام بمحاولات للتنسيق بين هذه الخطط. كما أن معاهد البحوث الاقتصادية الموجودة في عددٍ من الأقطار يمكنها أن تعاون هذه الجهود بإقامة «نماذج كلية» إقليمية أو بصقل ما هو قائم منها؛ مثل هذه النماذج يمكنها أن ترسي قاعدة توضع بموجبها خطط التقويم للتكامل في التجارة والتنسيق في الانتاج. وعلى هيئات السكرتارية الإقليمية أن تبني لنفسها قدرة فنية لتحليل خطط التنمية القومية وسياسات الاقتصاد الكلي وتقويمها، على أن تولي اهتماماً خاصاً لصلة هذه الخطط والسياسات بما يوضع منها في الأقطار الأخرى المنضمة إلى التجمع، والكيفية التي تجري بها هذه الصلة. أما الهدف النهائي فهو تحقيق درجةٍ ما من الانسجام في الخطط، لكي يكفل ذلك عدم التعارض بين السياسات القطرية، ولكي تعزز الطاقات الانتاجية إحداها الأخرى لتقوية اقتصاد الأقليم ككل.

تشجيع التعاون بين التجمعات المختلفة: من المرغوب فيه جداً إقامة روابط فعالة بين مشاريع التعاون المختلفة الجارية في الإقليم نفسه، والجارية على أساس التعاون بين الأقاليم المختلفة. كما أن الترتيبات لأغراض التشاور والعمل المتبادل وتبادل الخبرة والمعونة الفنية المتبادلة، على نحوٍ دوري منتظم، بين المشتركين في مشاريع التعاون والتكامل (من حكومات وهيئات سكرتارية وشركات ومصارف وما أشبه)، من شأنها، بالتأكيد، أن تعود بالنفع على الجميع. وينبغي أن يؤسس، في كلٍ من التجمعات أو المشاريع، مكتب خاص يكون مسؤولاً عن العلاقات بالمنظمات الأخرى ذات العلاقة بتعاون الجنوب مع الجنوب، وأن يقوم على العموم باستعراض الفعاليات ذات الصلة بالموضوع والتي تجري إقليمياً وعالمياً، وأن يسعى إلى ايجاد فرص لتحسين الروابط بين الأطراف المعنية وإعلاء شأن التعاون بينها.

الدور الخاص للأقطار الأكبر حجماً والأكثر تقدماً: إن تحقيق درجة ما من

التماسك في السياسات الاقتصادية بين أعضاء التجمعات الإقليمية يعتمد بالدرجة الأولى على سلوك الأقطار الأكبر حجماً والأكثر تقدماً. ذلك أن التزام هذه الأقطار بالتعاون الإقليمي وبالتوزيع المنصف لثماره، مع الاهتمام الخاص بحاجات الأعضاء الأدنى تطوراً، إنما هو أمر جوهري للنجاح في التعاون. إن الفتح التدريجي لأسواقها أمام الأقطار الشريكة لها من شأنه أن يعطي نتائج مهمة في حقل التجارة الإقليمية. كما أن استعدادها لتولي درجة ما من المسؤولية في تمويل التنمية للأعضاء الأصغر والأقل تطوراً سيعمل على توفير حافز آخر للتعاون الإقليمي. إنها في عملها في هذا الاتجاه ستضع موضع التطبيق بعضاً من تلك السنن ذاتها التي ما زالت الأقطار النامية تحث دول الشمال على اتباعها.

استخدام المنتديات الإقليمية لتسوية النزاعات المحلية: لقد ثبت أن النزاعات الإقليمية، بما فيها النزاعات المسلحة، كانت ضارة بالتعاون بين الجنوب والجنوب في كثير من الأقاليم. لذا فمن المشجع أن نجد الأقطار النامية، في عددٍ من الحالات، تقوم بالمبادرة للمساعدة في تسوية النزاعات في أقاليمها. إن تحسن العلاقات بين الشرق والغرب لا بد من أن يؤدي إلى تقليل تورط الدول العظمى في المنازعات التي تحدث في العالم الثالث. ويترتب على الأقطار النامية أن تستخدم المناخ العالمي الجديد، المبشّر بالخير، للقيام بمجهودات أقوى لتسوية منازعاتها وللمحافظة على السلام داخل أقاليمها.

غير أن المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية للتعاون الاقتصادي ليست من الأدوات المناسبة لتسوية المنازعات والسيطرة عليها، ولكنها يمكن أن توفر مجالاً للمشاورات لتخفيف التوتر وكذلك للعمل كقناة يمكن من خلالها للأعضاء التي ليست طرفاً في النزاع أن تقدم خدماتها الطيبة لحلّه.

٤ ـ الحاجة إلى تأسيس سكرتارية للجنوب

ليس الجنوب على تنظيم حسن، على المستوى العالمي، ولم يكن فعالاً في تعبئة خبرته المشتركة أو قوته التساومية. لهذا، فهو في وضع ضعيف في علاقاته بالشمال. وهذا الضعف يضر، أيضاً، بالتعاون بين الجنوب والجنوب.

ثمة إحساس حاد بهذا النقص في الوقت الحاضر. يعود هذا من ناحية الى الصعوبات التي تواجهها الأقطار النامية في عملها المشترك وفي محاولتها لاتخاذ موقف موحد. هذا، وبالنظر إلى الاعتراضات التي يبديها الشمال لم يعد بوسع الأقطار المذكورة أن تعتمد على ذلك المستوى من الدعم الفني الذي تقدمه سكرتارية

الـ «أنكتاد» تقليدياً لمجموعـة الـ«٧٧». ويعود من نـاحية أخـرى إلى أن المسائـل التي يهتم الجنوب بها في الحلبة الدولية كثيرة جداً، وما برحت تتزايـد بتزايـد قضايـا البحث المطروحة وتعقدها، فضلاً عن أن الشمال، وهو على أهبة أفضل بكثير في المفاوضـات الدولية، أصبح أكثر ميلاً لاستخدام ثقله في تعامله مع الجنوب.

إن كثيراً من القضايا في حقول متنوعة (مثل التجارة ونظام النقد الدولي والماليـة والتقانة والخـدمات والبيئـة، وهي ذات مضاعفـات بعيدة المـدى بالنسبـة للجنوب)، يجري التفاوض عليه في هيئات متعددة الأطراف. كما أن نطاق هذه القضايا وتعقيداتها الفنية، فضلاً عن تعدد المحافـل التي يجري التفـاوض فيها، تفـرض عبئاً تفـاوضياً لا طـاقة لأغلبيـة الأقطار النـامية بـه. أما الـترتيبات القـائمة الخـاصـة بـالتشـاور بينهـا، كاجتماعات تعقد بين حين وحين على المستوى السياسي، تدعمها اجتماعات لمجموعات عمـل خاصـة من موظفي العـواصم، فهي غير كـافية لتقـويم الخيـارات البـديلة، أو لتنسيق الاستراتيجيات، أو لاستنباط مواقف تفاوضية مشتركة في المحافل المختلفة.

ثم إن السيـاق العالمي المتغير سريعاً يفـرض مزيـداً من الصعوبـات. وللتقـدم الجاري في العلم والتقانة نتائج اقتصادية واجتماعيـة وسياسيـة عميقة. وهنـاك تحولات بعيدة المدى تجري في الهياكل الاقتصادية للأقطار المتقدمة في الشرق والغرب معاً، وفي علاقات هـذه الأقطار بعضهـا بالبعض الآخـر. وهي تقوم بـاستنباط وسـائل جـديدة للتعامل مـع الجنوب، في مـا يتعلق بالمؤسسـات متعددة الأطـراف، وبإدارة الاقتصـاد العـالمي الذي يتخـذ صفة كـونية مـتزايدة، وبـالتغيّر البيئي، وبغـير ذلك من القضـايا الأخرى الكثيرة. ويجدر بالأقطار النامية أن تعنى عناية نشيطة بهذه الأمور جميعـاً. ولن تستطيع هذه الأقطار حماية مصالحها، ومنع الشمال من أن يقرر من جانب واحـد كيفية معالجة هذه القضايا، إلا إذا عملت جماعياً ومن خلال التنظيم الفعال لقوتها الجماعية.

وفي حين تظل المصالح المشتركة المركزية لأقطار الجنوب على مـا كانت عليـه من قوة دائماً، فإن التنوع المتزايد داخل الجنوب يتطلب اهتماماً دقيقاً بالوسـائل التي تـرضي المصالح المختلفة، بل المتعارضة أحياناً. وفي هذه الحالة يستدعي الأمـر تقويمـاً سديـداً من النـاحية الفنيـة، وتفاعـلاً مستمراً بـين الأقـطار، عـلى أن يكـون الهـدف تـذليـل الخلافات والتوصل إلى مواقف متفق عليها للسير بالمصلحة المشتركة إلى الأمام.

إن ترتيبات الجنوب الحالية الخاصة بالـدعم الفني، وهي التي تتكون من مكتب متواضع في نيويورك لرئيس جماعة الـ «٧٧» ومجموعات العمل الخاصة التابعة للجـماعة المذكورة ولحركة عدم الانحياز، تعتبر، الآن، باعتراف الجميع، غير كافية كلياً للقيـام بالمهمات المتعددة الأنواع المنوه عنها آنفاً. ويبرز هذا النقص حين نجـد الجنوب يـواجه شمـالاً موحداً وحَسَن التنظيم. فللأقطار المتطورة مؤسسات قويـة محلية وإقليميـة، كما

أن الغرب يعتمد على خدمات «منظمة التعاون الاقتصادي والإنماء» وهي منظمة ذات سكرتارية ضخمة تضم عدداً من الموظفين المتمرسين من الطراز الأول، مع تسهيلات كفوءة وموارد مالية وافية. يضاف إلى هذا أن ممثلي الأقطار الصناعية الرئيسية يجتمعون بانتظام، على مستوى القمة، للنظر في سلسلة واسعة من القضايا الكبرى وللتنسيق بين سياسات أقطارهم.

وفي ضوء هذه الاعتبارات ترى «اللجنة» بشكل جازم أن على الأقطار النامية أن تؤسس سكرتارية للجنوب بعددٍ كافٍ من الموظفين تقوم بتوفير الدعم المؤسسي المتواصل لأغراض التحليل والعمل المتبادل والمفاوضات والمتابعة، وهي التي تكوّن الأساس الفني للعمل الجماعي للأقطار المذكورة. ويترتب على السكرتارية أن تعالج قضايا تعاون الجنوب مع الجنوب وعلاقات الشمال بالجنوب وأن تصبح المحرك الفكري لتقدم الجنوب الجماعي في مسيرته إلى الأمام. إن تأسيسها سيعطي قوة دفع جديدة لعملية تعزيز التضامن في الجنوب خدمة لجهوده في خلق مستقبل أفضل لسكانه جميعاً.

على هذه السكرتارية في تصورنا أن تقوم على خدمة جماعة الـ «٧٧»، وحركة عدم الانحياز، و«جماعة القمة للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب» المؤلفة حديثاً، وعلى خدمة الجنوب عموماً، في رسم اتجاهات التعاون بين الجنوب والجنوب، وفي وضع أساليب سديدة فنياً لتناول قضايا الشمال والجنوب بأسرها. نحن نعتقد أن سكرتارية حسنة التنظيم يمكنها أن تقوم بعمل مساعد قيّم في مساعي الجنوب العالمية.

ندرج أدناه عدداً من الوظائف المتوجب على سكرتارية الجنوب أداؤها، مع تقديرنا للحدود المحتملة لمواردها وموظفيها وخبرتها في المراحل الأولى، وإقرارنا بالحاجة إلى تكوين قدرتها وطرقها في العمل على مدى فترة من الزمن.

الدعم الفني والفكري والتنظيمي: على سكرتارية الجنوب أن تقدم دعماً فنياً وفكرياً وتنظيمياً للمبادرات والأعمال المشتركة التي تقوم بها الأقطار النامية، وأن تساعدها في مجهوداتها على معالجة القضايا قيد البحث في المنظمات الدولية المختلفة. على السكرتارية في هذا السياق أن تقوم بما يلي:

- تقديم البحوث والدراسات الفكرية دعماً للمفاوضات والمباحثات التي تجري بشأن تعاون الجنوب مع الجنوب. على أن يكون الهدف في المراحل الأولى العمل على تحسين عملية التشاور الجارية لتذليل الخلافات ولتطوير أشكالٍ أكثر فعالية للتعاون في الجنوب.

- أن تسعى لتثبيت مصداقيتها كمصدر للتفكير السديد حول قضايا التنمية،

ولإظهار قدرتها على رسم مدخل مشترك ليتّبعه الجنوب. ومن هذا المنطلق على السكرتارية أن تهيىء موقفاً مقابلاً تجاه ما يتّبعه الشمال والمؤسسات المتعددة الأطراف التي يسيطر عليها من مداخل أساسية.

- أن تقدم تحليلات وأفكاراً وخيارات سياسية، وتعمل على صقلها، على أن تكون قائمة على حالة الجنوب وحاجاته وآرائه، لغرض مساعدته على وضع استراتيجياته عن قضايا الشمال والجنوب وعن إدارة شؤون الاعتماد المتبادل بين الدول في العالم بأسره، وأن تقوم السكرتارية بتقديم المساعدة الفنية في المفاوضات عن هذه الأمور عند الطلب.

- أن تقوم بدعم عمل المتابعة، والمساعدة على تنفيذ القرارات أنّى وضعت موضع التطبيق.

- أن تنشر تقريراً سنوياً عن تعاون الجنوب مع الجنوب، من نوع ما ينبغي أن يصبح في المستقبل مرجعاً موثوقاً ومصدراً للمعلومات.

نواة شبكة عالمية للجنوب: على سكرتارية الجنوب أن تقوم بدور معين في جمع المعلومات ونشرها. وعليها، لتحقيق هذا الغرض، أن تشجع المساهمة في عملها من المصادر الجنوبية (كالأكاديميات والأحزاب السياسية ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية ومجموعات رجال الأعمال والمنظمات الاجتماعية)، وأن تشجع الصلات ذات الأثر المتبادلة بينها. وعليها، بالاعتماد على ووسائل الاتصالات الحديثة وسائل تحليل البيانات العصرية، أن تساعد على إقامة شبكة للاتصالات والعمل المتبادل الفعال للعالم الثالث. ثم عليها أن تعمل كمركز لتدقيق المعلومات عن القدرات الفنية والتقانات المتاحة في الأقطار المختلفة، ولتبادل الأفكار والخبرات. إننا نوصي في هذا السياق بأن تقوم سكرتارية الجنوب بدور قيادي في المباشرة بتنفيذ برنامج لتطوير الموارد البشرية في الجنوب.

إن الوسائل العصرية الراقية الخاصة بخزن المعلومات وبالاتصالات يمكنها أن تساعد هذه المؤسسة الجديدة كثيراً. ينبغي استخدام هذه الوسائل لربط المؤسسات في أرجاء الجنوب المختلفة في شبكة معلومات للتواصل المتبادل، شبكة ذات قاعدة بيانات عالمية، في نطاق التعاون الاقتصادي والفني بين الأقطار النامية. هذا وان التقانات العصرية الخاصة بإدارة المكاتب والمعلومات تجعل من الممكن إجراء ارتباط عالمي فعال وبسيط نسبياً، الأمر الذي سيمكّن من الحفاظ على تواصل متبادل وثيق ومتواصل مع الجنوب بأسره.

وبالنظر إلى حجم السكرتارية المحدود، ولغرض رفع فعاليتها، عليها أن تعمل

مع المؤسسات الأخرى المناسبة في الجنوب، والحصول على دعمها لرفد مواردها. وعليها أن تكلف مؤسسات أخرى بمهمات معينة وبحوث ومشاريع كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً. كما يجب تأليف جماعات عمل خاصة أو دائمة، أو تشكيل فرق استشارية، تختص بمواضيع محددة وذلك لجمع أفضل ما في الجنوب من خبرات.

مكان لإجراء الاتصالات: على سكرتارية الجنوب أن تكون مكاناً للتواصل المتبادل بين ممثلي الأقطار النامية؛ وأن تساعد هؤلاء على اللقاء بشكل غير رسمي، فضلاً عن ترتيب اجتماعات رسمية عند الضرورة. وعليها، بصورة عامة، أن تسعى إلى تنمية عادة العمل المشترك بين الأقطار، وهو دور قامت به «منظمة التعاون الاقتصادي والإنماء» بنجاح باهر في الشمال، لا سيما من خلال نظامها الخاص بمجموعات العمل، الذي يكفل أن تكون الوثائق والمقترحات والأفكار موضع بحث مستفيض من لدن صانعي القرار في الأقطار الأعضاء.

مركز للمراقبة: وعلى سكرتارية الجنوب أيضاً أن تكون مكاناً للمراقبة، فتحلّل الأحداث والاتجاهات على المسرح الدولي وتفسّرها، وتحذر من مضاعفاتها الممكنة الحدوث بالنسبة للجنوب.

مركز للتأثير في الجنوب (لوبي): على السكرتارية أن تنشط في الإفصاح عن موقف الجنوب وأن تتحرّى مواطن التأييد له في الشمال، على أن تولي اهتماماً خاصاً للأحزاب السياسية، ونقابات العمال، ومنظمات التنمية غير الحكومية، وغيرها من الجماعات التي يمكنها التأثير في سياسة الشمال. وعليها، أيضاً، أن تعمل بصورة وثيقة مع الأقطار والجماعات الموجودة في الشمال التي تتعاطف مع الجنوب أو لها فيه مصالح تكاملية.

سيكون من متطلبات النجاح الرئيسية لسكرتارية الجنوب، في تلبيتها للمطالب الكثيرة الداخلة في نطاق عملها والخاصة بذوي العلاقة الكثيرين، أن تكون هيئة ذات التزام تجاه الجنوب وقيادة رفيعة المستوى وإدارة كفوءة وموظفين من النمط الممتاز. لهذا، نوصي بقوة أن يترأسها رجل ذو مكانة دولية عالية، وأن يجري اختيار كبار موظفيها من بين النابهين في فروعهم المهنية والملتزمين بقضية الجنوب. وفي حين أن فعاليات السكرتارية إنما تتطور مع الزمن، فسيكون من المطلوب تعيين حد أدنى يبلغ ما بين عشرين وخمسة وعشرين موظفاً من المتهنين في بداية التأسيس، وذلك لضمان المستوى الضروري من الفعالية، على أن تخضع السكرتارية لرقابة مجلس استشاري يتألف من شخصيات الجنوب المرموقة.

ونحن نعلم أن من الأمور الجوهرية في هذا المضمار توفير التمويل الكافي

والمضمون لسكرتارية الجنوب لكي تستطيع العمل. ولا نشك في إمكانية إيجاد الموارد الضرورية من داخل الجنوب لتمويل عمل السكرتارية، كما أظهرت التجربة بالنسبة إلى لجنتنا. ومع أن تدبير الترتيبات طويلة المدى سيستغرق بعض الوقت، وهي الترتيبات التي ستكفل مستوى مالياً يتناسب والحاجات، فنحن متفائلون بأن الموارد الضرورية والدعم اللازم سيقدمان عندما تباشر السكرتارية عملها وتُظهر قيمتها للجنوب. هذا، وإضافة إلى الميزانية الاعتيادية يمكن إنشاء صناديق خاصة، وعلى أساس معين بالذات، لأغراض القيام بأعمال بعينها ولتمكين الحكومات والمصادر غير الحكومية من دعم الأعمال التي تكون ذات أهمية خاصة لها.

وأخيراً، وإذ نرجو كثيراً أن تلاقي سكرتارية الجنوب دعماً واسع النطاق، فإننا لا نعتقد أن تأسيسها ينبغي أن يعتمد على إجماع الآراء بين أقطار الجنوب. إنما لا بد من بداية طالما أن هناك ما يكفي من التأييد لإنشائها. إن نوعية عمل السكرتارية سيكون، مع الزمن، خير ضمانة لالتفاف أقطار الجنوب بأجمعها حولها.

ثالثاً: منهاج لأسبقية العمل من أجل تعاون الجنوب والجنوب

سيكون لتعاون الجنوب مع الجنوب أهمية كبرى للأقطار النامية في الأعوام المقبلة. إن مجال هذا التعاون واسع جداً، ومن الضروري السعي لتحقيقه بصفته مهمة طويلة الأجل. إن نكسات الثمانينات تقتضي، الآن، بذل جهود فورية لضخ قوة دفع جديدة في عمل الجنوب الجماعي. وينبغي أن تبدأ هذه الجهود بعملٍ يجري في بضعة مجالات أساسية يمكن أن يكون للتقدم فيها أثر مساعد في وضع تعاون الجنوب والجنوب على طريق مضمون نحو المستقبل.

وكشرط مسبق لمنهاج الأسبقية في العمل نود أن نشدد على أهمية ثلاثة أمور بالنسبة إلى مستقبل تعاون الجنوب والجنوب وبالنسبة إلى الجنوب كمجموعة:

- إن الاقتراح بتأسيس سكرتارية للجنوب يتطلب عملاً فورياً؛ فنعتقد أن السكرتارية يمكنها أن تكون ركناً أساسياً في جهود الجنوب لتوسيع التعاون في داخله ولتحقيق نظام أكثر إنصافاً في العلاقات العالمية من خلال المفاوضات مع الشمال.

- إن اشتراك رؤساء الدول أو الحكومات في مشاورات مؤسسية منتظمة يعتبر خطوة مهمة جداً نحو تحسين التنظيم في الجنوب. لذا، ترحب «اللجنة» بالقرار الذي اتخذته مجموعة من رؤساء الدول والحكومات للأقطار النامية بإنشاء «مجموعة القمة للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب».

- إن موقف الشمال نحو تعاون الجنوب مع الجنوب قد تراوح ما بين تأييد فاتر

وتجاهل رقيق، بين تثبيط مقنّع ومعارضة مكشوفة. هناك أوساط في الشمال ترى في تعاون الجنوب والجنوب تهديداً لها، فهي تقاوم أية محاولة يقوم بها الجنوب لتنظيم نفسه لغرض ترويج مصالحه. ونحن نعتقد بأن موقف الشمال أمر يجب إثارته معه على أعلى مستوى، وعلى الجنوب أن يسعى للحصول على التزام سياسي واضح لدعم مجهوداته التي يبذلها لمساعدة نفسه، من خلال تعاون الجنوب مع الجنوب. وعلى الجنوب أن يسعى إلى إفهام العالم بأن الروابط المتنوعة بين الأقطار النامية والتعاون فيما بينها هما من الأمور المرغوب فيها كمساهمة منها في السلام وفي رفاهية الجميع وفي العمل الناجح للاقتصاد العالمي.

إن منهاج الأسبقية في العمل الذي نقترحه يضم عدداً من المقترحات التي ذكرت سابقاً في هذا الفصل. ونود، هنا، أن نقتطف منها ونعيد ذكرها كدعوة للعمل موجهة إلى حكومات الجنوب وشعوبه:

- يعتمد نجاح التعاون بين الجنوب والجنوب على سياسات الدعم القومية، كما يعتمد في نهاية المطاف على شعب الجنوب. فعلى كل قطر من الأقطار النامية أن يُظهر، في خططه للتنمية وفي سياساته القومية، التزاماً صريحاً بالتعاون بين الجنوب والجنوب. كما يترتب على كل قطر أن يعهد لوزارة حكومية واحدة، أو دائرة حكومية واحدة، مسؤولية تنسيق العمل داخل القطر والذي يجري بموجب الالتزام بتعاون الجنوب مع الجنوب. يضاف إلى هذا أن على كل قطر أن يؤلف لجنة قومية لتقديم المشورة للحكومة ولتعبئة الرأي العام تأييداً لتعاون الجنوب مع الجنوب ولتشجيع الاتصالات بين شعوب الجنوب.

- وكجزء من الجهود الرامية إلى تطوير موارد الجنوب البشرية ينبغي القيام باستخدام تام لمعاهد الجنوب التعليمية، لتلبية حاجات الأقطار التي تعاني نقصاً في شؤون التعليم، وينبغي أن تعطى الأولوية لتشخيص «مراكز الإبداع التعليمي» المختارة وتطويرها، لا سيما في حقول العلوم الأساسية والهندسة والطب وإدارة الأعمال والإدارة العامة. من الضروري، كذلك، إنشاء «مؤسسة للزمالات الدراسية في الجنوب» لتسهيل حركة الطلاب والمدرسين والباحثين وغيرهم من الفنيين وتنقلهم بين الأقطار النامية.

- وفي نطاق التعاون المالي يولى اهتمام أول لتعزيز الترتيبات الإقليمية وشبه الإقليمية الخاصة بالمقاصة والمدفوعات، وباعتمادات التصدير. ومما ننصح به كثيراً أن تتخذ الأقطار النامية موقفاً منسقاً في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف الإقليمية، لكي تحصل على دعمها لهذه الترتيبات. وينبغي العثور في الوقت نفسه على

طرق ووسائل يمكن بواسطتها أن تقوم هذه المؤسسات والمصارف بدور أنشط في دعم التجارة وغيرها من تعاون الجنوب مع الجنوب دعماً مالياً.

- إن تأسيس منتدى للمدينين، الذي اقترحته «اللجنة» في بيانها الصادر في آذار/مارس ١٩٨٨ حول موضوع الديون، يظل أمراً عاجلاً.

وتوصي «اللجنة»، بقوة، بضرورة اتخاذ عمل سريع في هذا الشأن.

- ومن اللازم تنفيذ الاقتراح القاضي بإنشاء «بنك الجنوب». ولا بد لهذا البنك من البدء بسلسلة أعمال أضيق مما كان مخططاً له في الأصل. إن على مجموعة من الأقطار النامية، تتكون من أرجاء مختلفة من الجنوب، والتي من شأن صلتها بالمشروع أن تضفي مصداقية دولية عليه، المبادرة بتأسيس البنك، على أن تكون العضوية فيه مفتوحة للأقطار النامية الأخرى.

- وينبغي الاستفادة من جميع التسهيلات الخاصة بتشجيع كافة أشكال التجارة بين الجنوب والجنوب، الواردة في «المنظومة العالمية للتجارة التفضيلية» استفادة ناجعة. ويجدر إعطاء توسيع هذه المنظومة وتعميقها أسبقية عاجلة. لذا، لا بد من وضع جدول زمني ومنهاج عمل يكفلان أن تكون نسبة كبيرة من التجارة بين الأقطار النامية مشمولة بالمنظومة المذكورة بحلول العام ٢٠٠٠. وتدعو الحاجة إلى البدء بعملية دورية للمراجعة والمفاوضة في هذا المضمار.

- ولغرض قيام منتجي البضائع في الجنوب بتحسين أوضاعهم في الأسواق العالمية، من خلال إدارة العرض وغير ذلك من الوسائل، يترتب عليهم أن يبحثوا عاجلاً في تعزيز روابط المنتجين القائمة وإقامة روابط جديدة. ويترتب على منتجي المشروبات الاستوائية الثلاثة، (أي الشاي والقهوة والكاكاو)، أن يضعوا برنامجاً شاملاً للتعاون بينهم. وعلى مجموعة الـ «٧٧» وحركة عدم الانحياز أن تدعم هذه المبادرات دعماً قوياً.

- ينبغي تشجيع التعاون بين شركات الأعمال في الجنوب على المستوى الثنائي والمستوى الإقليمي وشبه الإقليمي وبين الأقاليم. وعلى الأقطار النامية كافة أن تتخذ إجراءات قانونية وفنية ومالية لتشجيع مشاريع الأعمال المشتركة ولعقد اتفاقات لنقل التقانة ما بين الشركات الجنوبية. وعليها أن تقدم معاملة تفضيلية لتدفق الاستثمار والتقانة من الأقطار النامية الأخرى. ويجب تبني مدوّنة بقواعد عمل الشركات الجنوبية متعددة الجنسيات وأصول نقل التقانة، على أن تنص المدوّنة على حقوق الأطراف وواجباتهم كافةً. ومن اللازم إشراك قطاعي الأعمال والصناعة في مجرى تعاون الجنوب مع الجنوب، وإعطاء الأولوية لإنشاء «رابطة غرف التجارة والصناعة للعالم الثالث»

وقيامها بعمل فعال. وعلى مجموعة الـ «٧٧» وحركة عدم الانحياز تشكيل لجنة دائمة تتألف من ممثلي الحكومات ومن رجال الأعمال، لمتابعة التعاون بين الشركات متابعة دورية منتظمة.

- وينبغي البدء بعملية مراجعة مسألة الأمن الغذائي وما يتصل بها من قضايا على أساس دائم، ولوضع سياسات تنسيقية وللقيام بعمل منسق بشأن الأمن الغذائي، على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي وبين الأقاليم. ويجدر الاهتمام بشكل خاص بتطوير البحوث المشتركة والمشاريع الانتاجية في الصناعة الزراعية والانتاج الغذائي. وعلى الأقطار النامية المصدرة للغذاء أن تتفق على إعطاء الأسبقية لحاجات الأقطار النامية المستوردة له في زمن الشحّ. ولا بد من عقد ترتيبات داخل الأقاليم أو شبه الأقاليم، لتنسيق مخزون الغذاء القومي وإنشاء احتياطي غذائي للطوارىء يدار بصورة مشتركة. وعلى الجنوب أن يستنبط، بشكل مشترك، برنامجاً طويل الأجل لمساعدة أفريقيا على تلبية حاجاتها الغذائية وزيادة إنتاجها الغذائي.

- يتوجب على الجنوب أن يطور استراتيجية للتعاون العلمي تركّز على قضايا ذات أهمية كبيرة يمكن فيها للبحث والابتكار أن يعطيا منافع ملموسة من خلال المشاركة في الموارد. لذا، ينبغي دعوة «مركز العلم والتقانة لأقطار عدم الانحياز والأقطار النامية» لكي يضع، بالتعاون مع «أكاديمية العالم الثالث للعلوم» وغيرها من المعاهد العلمية في الجنوب، منهاجاً لتنسيق البحث العلمي والتقاني في الجنوب في فروع أساسية محددة. كما ينبغي إعطاء أهمية خاصة لرعاية البحوث المشتركة والتطوير المشترك في فروع رئيسية من التقانة المتقدمة، مثل التقانة الحياتية ووسائل المعلومات وعلوم المادة. ويجب تحديد المعاهد الجنوبية ذات المستوى الرفيع في البحوث والتسهيلات العلمية، وذلك لغرض تدريب العلماء والمهندسين والفنيين من أقطار الجنوب الأخرى وفق برامج للتعاون.

- ولا بد من اتخاذ إجراءات لجعل مشاريع التعاون الإقليمية وشبه الإقليمية أكثر فعالية. ويجدر تعزيز الترتيبات الحالية الخاصة بالتجارة التفضيلية ووضع ترتيبات جديدة. ويجب إلغاء السيطرة المفروضة على التجارة والتحويل الخارجي وتوسيع غطاء المنتوجات وإزالة الحواجز اللاتعرفية. ولا بد من إحياء ترتيبات المقاصة والمدفوعات. وينبغي دعم هذه المبادرات بتخطيط إقليمي للاستثمار في مجالات منتقاة. وعلى كل مجموعة إقليمية وشبه إقليمية أن تمحص خياراتها تمحيصاً ناقداً، وتضع جدولاً حديثاً للعمل، وأن تحدد الأولويات والأهداف الفورية إلى العام ٢٠٠٠، فضلاً عن وضع خطة طويلة الأجل تمتد إلى ما بعد العام ٢٠٢٠.

إننا نعتقد بأن ظروف تعـاون الجنوب والجنـوب أصبحت مؤاتية أكـثر مما كـانت عليه، وبأن الحاجة الى مثل هذا التعاون غدت ماسّة جداً. وإننا لعلى يقين، لـو وقف الجنوب بوجه التحدي وقفة جادة وشاملة ـ كما يقترح تقريرنا هـذا ـ بأن يكـون بوسـع تعـاون الجنوب مـع الجنوب إضـافة عمق جـديد ومهم للعـلاقات الـدولية السياسيـة والاقتصادية في نهاية هذا العقد.

الفصل الخامس

علاقات الشمال والجنوب وإدارة النظام الدولي

أولاً: عالم واحد: التكافل المتبادل وعلاقات الشمال والجنوب

إن الرسالة الجوهرية التي يحملها هذا التقرير هي أن من الواجب على الجنوب، إذا أراد أن يتقدم، أن يتكل على نفسه بالدرجة الأساس. وإذا أريد للتخلف أن يقهر فإن من الواجب على أقطار الجنوب أن تعبىء قدرات شعوبها ومواردها لتحقيق نمو متصاعد وعادل ومستمر. كما أن من الواجب عليها أن تعمل معاً لتضاعف من أثر جهودها الداخلية من خلال التضامن والتعاون والاعتماد الجماعي على الذات.

ولكن لا ينبغي أن تحجب هذه الرسالة تلك الحقيقة القائلة بأن إمكانية التطور في الجنوب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين علاقاته مع الشمال. إن الجنوب بحاجة إلى الشمال كسوق لصادراته، وكمجهز لاستيراداته الأساسية لأغراض الاستهلاك والإنتاج، وكمصدر للتقانة ورأس المال. يضاف إلى هذا أن الجنوب يتطلب مزيداً من التعاون مع الشمال من أجل جهوده لتحقيق اعتماده الذاتي. فالاعتماد الجماعي على الذات ليس الاكتفاء الذاتي الاقتصادي؛ إنه لا يعني اختيار الخروج من العلاقات الاقتصادية مع الشمال. ثم إن الابتكار العلمي والتقاني - الذي نشأ في أغلبه في الشمال - يتيح إمكانات خارقة للتقدم البشري؛ كما أن انتشار العلاقات على وجه البسيطة هو مصدر للحيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالمسألة بالنسبة للجنوب ليست هي قطع روابطه مع الشمال، بل كيف تتطور هذه الروابط من حال إلى حال. إن العلاقة يجب أن تتبدل من الاستغلال الى المنفعة المشتركة، ومن التبعية إلى المشاركة.

إننا نعتقد أن هذا هدف قابل للتحقيق لأن الشمال هو كذلك بحاجة إلى

الجنوب. ولا يمكن ترسيخ رفاهية الشمال واستقرار العالم ككل ما لم يُزل الفقر في الجنوب. ثمة عوامل متعددة جعلت هذا الأمر يتزايد وضوحاً في العقد الأخير.

إن التوترات الاجتماعية تتصاعد في حدتها في كثير من أنحاء الجنوب، وهي تقارب الانفجار في بعض الأقطار. والاتجاهات الجارية في التغيّر السكاني جعلت الشباب يؤلفون نسبة متزايدة من السكان، في الوقت الذي أدت التحسينات في التعليم ووسائل الاتصالات الى تعاظم مطامحهم وآمالهم. وحين يعمل الركود الاقتصادي على إحباط هذه الآمال يترعرع الحقد ويحدث التوتر. وينضم إلى الشباب الذين جفاهم المجتمع رجالٌ مضّهم الحقد وقد تقطّعت بهم أسباب العيش. وفي البداية يكون هدف الساخطين محصوراً بحكوماتهم، ولكنّ الاضطراب المتعاظم لا ينحصر دائماً بين الحدود القطرية، أو في داخل الجنوب. إن التوتر والنزاع في الجنوب لم تحدثهما عوامل اقتصادية فقط. ولكنْ ثمة ما يثبت أن عدم توافر الفرصة الاقتصادية، لا سيما للشباب من الناس، هو من العناصر المتزايدة الأثر في الاضطراب العارم السائد في الجنوب، ومن شأن هذا العنصر أن يعزز الضغوط التي تسببها عوامل أخرى.

ولا يستطيع الشمال أن يأمل بأن يظل محصناً ضد الهياج الاجتماعي والسياسي الجاري في الجنوب؛ هذا الهياج سيفيض لا محالة على جهات أخرى بطرق مختلفة. من الأدلة على ذلك ما نشهده من تدفق متواصل من اللاجئين من أقطار الجنوب إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ولا يلبث هؤلاء الهاربون من مناطق النزاع أو الاضطهاد حتى ينضم إليهم آخرون ممن يذهبون إلى أقطار الشمال طلباً لحياة أفضل، فيدخلونها سواءً بصورة مشروعة أو غير مشروعة. ولا يمكن أن تقوم قائمة للسلام الحقيقي على وجه البسيطة بأسرها أو أن يكون الرخاء مستقراً ومكفول البقاء في الشمال إلا إذا استطاع الجنوب أن يسرّع نموه ويتغلب على التخلّف ويبني حياة أفضل لسكانه.

ويحتاج الشمال كذلك إلى الجنوب لأسباب اقتصادية وجيهة. فقد تزايدت أهمية الأقطار النامية في الاقتصاد العالمي. إن حصتها من إجمالي الناتج المحلي في العالم قد ربت على الخمس قبيل أزمة الثمانينات، وهي حصة تضاهي حصة المجموعة الأوروبية. وعلى هذا تزايد وزنها كأسواق للتصدير وفقاً لذلك؛ فقد كانت تتلقى في ذلك الوقت زهاء ربع مجموع الصادرات من الأقطار المتطورة. وكانت توفر سوقاً لما يناهز ٤٠ بالمائة من الصادرات الأمريكية ونصف صادرات اليابان. لهذا فإن الانتعاش والتنمية المتواصلة في الجنوب سيؤديان إلى زيادة الطلب على صادرات الشمال، لفائدة هذا الشمال بالذات. إن نمواً أسرع في الجنوب سيحرك المجرى العالمي للتجارة

والاستثمار، ويغذي النمو والاستخدام في الشمال، ويساعد على التقليل من التفاوت في موازين المدفوعات بين الأقطار الصناعية.

وقد اتضح ما للجنوب من وزن في الاقتصاد العالمي عند حدوث أزمة الثمانينات، إذ حَدَت الأزمة بالجنوب إلى تقليص استيراداته تقليصاً حاداً، الأمر الذي أدى إلى ضآلة دوره كسوق للصادرات من الأقطار المتطورة. فلو كانت قدرة الجنوب على الاستيراد في الفترة ما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ كقدرته في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٣، لكانت مشتريات الجنوب من الشمال قد بلغت زهاء ١٥٠٠ مليار دولار؛ أما وقد وقعت الأزمة وحدث الانكماش في استيراداته فإن مشترياته انخفضت إلى أدنى من ١٢٠٠ مليار دولار. إن قيمة الخسارة المتراكمة في صادرات العالم الصناعي خلال السنوات الأربع المذكورة كانت أكبر من قيمة صادرات الولايات المتحدة للعالم بأسره خلال سنة كاملة.

إن استئناف التنمية في الجنوب مهم كذلك في مجال آخر من المجالات التي يعنى بها العالم المتطور عناية كبرى، ألا وهو مجال حماية البيئة العالمية. فالفقر مؤثر رئيسي في تردي مواطن الطبيعة، كما أن حالة البيئة في الجنوب ذات أهمية حاسمة لعافية الحالة البيئية في العالم. لذا فإن تشجيع التنمية المتواصلة في الجنوب هو في مصلحة الشمال أيضاً كما هو واضح، وهذا أمر يتزايد الاعتراف به الآن من «اللوبي» البيئي المتنفذ في الشمال.

إن الإفراط في استغلال مواطن الطبيعة والأرض ومصادر المياه، الناشىء عن الضغط السكاني، ما هو إلاّ نتيجة مباشرة للفقر وما يحدثه من حياة غير آمنة. أما احتواء الانفجار السكاني في الجنوب ـ وهو أمر يحظى باهتمام متزايد من الرأي العام في الشمال ـ فينبغي التوصل إليه من خلال التنمية في الجنوب، ومن خلال توزيع أكثر عدلاً للدخل. ومع أن إجراءات تخطيط الأسرة ضرورية جداً فإنها تكون أكثر فعالية كلما استقر الأمن الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة. أما الفقر فيجب إزالته، وعندئذٍ فقط سيكون من الممكن خلق الظروف التي يجد فيها الناس خيراً في أسر أصغر حجماً.

هذه الاعتبارات تضيف وزناً إلى الحجة الأخلاقية المنادية بمجهودٍ مشترك بين الشمال والجنوب لقهر الفقر والتخلف. إن عالماً تعيش فيه نسبة كبيرة من الناس دون ما يكفي من طعام في حين تتلذذ القلة بشهوة الاستهلاك الفائض عن الحاجة؛ عالماً يقوم فيه التبذير الشنيع جنباً إلى جنب مع الحرمان المتفشي؛ عالماً ليس لدى أغلبية الناس فيه إلا سيطرة قليلة على أقدارهم ومستقبلهم وهم يعيشون تحت رحمة ما تصدره مراكز القوة في العالم الصناعي من قرارات وما يصدر عنها من اتجاهات وعمليات ـ

مثل هذا العالم لا يمكن أن يكون مقبولاً من الناحية الأخلاقية. والحق أن هناك جزءاً كبيراً من الرأي العام في الشمال يرى أن مثل هذا الحال لا يمكن الدفاع عنه.

لذا فإن أسس بناء إجماع دولي جديد حول التنمية هي أسس موجودة؛ السياسية منها والاقتصادية والبيئية والأخلاقية. إن التكافل المتبادل في العالم المعاصر، والحقيقة التي لا مفر منها الناطقة بأننا نشترك في موطن عالمي هش، وأهمية الجنوب في العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية والأمنية ـ كل هذا يجعل من النمو والتنمية في الجنوب شرطاً لتوسع متواصل في الاقتصاد العالمي ككل، وللحفاظ على البيئة، وشرطاً لسلامة الأجيال الحاضرة والمستقبلة أولاً وقبل كل شيء. إن الجنوب يحتاج من أجل النمو فيه إلى وضع دولي مؤيد لجهوده. وهذا يستدعي إعادة هيكلة جذرية للعلاقات الاقتصادية بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة وللطريقة التي يدار بها النظام الدولي ويعمل بواسطتها.

سيستعرض هذا الفصل الحالة الحاضرة لعلاقات الشمال والجنوب وللنظام الدولي. ثم يلخص الفصل رؤيةً ما لنظام عالمي في المستقبل من شأنه، كما نعتقد، أن يأخذ بيد التنمية في الجنوب ويكون لمصلحة المجموعة العالمية ككل. بعد ذلك يقترح الفصل نوع التغييرات التي يمكنها، من وجهة نظر الجنوب، أن تسهم في بناء نظام دولي يدار على نحو أكثر عقلانية ويكون توجّهه نحو شؤون التنمية. وأخيراً يشير الفصل إلى نوع الجهود والعمليات والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق تلك التغييرات.

ثانياً: علاقات الشمال والجنوب والنظام الدولي في نهاية الثمانينات

١ ـ تغييرات هيكلية في النظام العالمي

قلنا في الفصل الثاني إن التردي الحاد في الوسط الاقتصادي العالمي بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأقطار النامية هو أبرز ما تميّزت به الثمانينات. جرى ذلك في سياق تصحيح جذري للاقتصاد العالمي وتغييرات هيكلية فيه، مما أدى إلى مضاعفات بعيدة المدى بالنسبة للتكافل الاقتصادي العالمي المتبادل. وقد شمل هذا التحول بالدرجة الأساس ما يلي:

أ ـ التوسع السريع في الشركات الأجنبية الكبرى بصفتها المنتج الرئيسي للسلع والخدمات في التجارة الدولية، مع تزايد نسبة الصفقات الدولية التي تجري ما بين فروع الشركة الواحدة أو ما بين شركات ذات صلة بعضها ببعض.

ب ـ والتوسع الآخر المتصل به في دور المصارف الخاصة في خلق سيولة دولية، والتي انفكت أواصرها بنمو التجارة الدولية في السلع والخدمات. إن الصفقات الدولية التي تعقدها هذه المصارف تفلت من رقابة البنوك المركزية، وبذلك فقدت السياسة التوجيهية للاقتصاد الكلي القومي كثيراً من نجاعتها.

ج ـ والتزايد المفرط الناشىء عن ذلك في المديونية سواء في الاقتصاديات المتطورة أو النامية، بما في ذلك القطاعان العام والخاص، والدين الداخلي والخارجي.

د ـ والتغييرات في الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج، مما يعني ابتعاداً عن المنتجات والعمليات ذات التكثيف في اليد العاملة غير الماهرة وفي المواد والطاقة نحو منتجات وعمليات كثيفة المعرفة؛ أدى هذا الاتجاه إلى خسارة الميزة النسبية للأقطار النامية.

هـ ـ والتغييرات الأخرى المتصلة بها في الأهمية الخاصة بقطاعات معينة من الإنتاج في الأقطار المتطورة، مما يعني تحولاً من الزراعة والصناعة إلى الخدمات والتدويل المتوسع سريعاً في إنتاج الخدمات واستخدامها والمتاجرة بها.

و ـ والتزايد في عدم الاستقرار والشك والتذبذب في عمل الاقتصاد العالمي، لا سيما في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتشكك المتزايد في أسواق رأس المال.

ز ـ والتغييرات المؤسسية المهمة على المستويين القطري والدولي. فقد حدث على المستوى القطري تزايد في إلغاء الضوابط، وفي العودة إلى القطاع الخاص، وفي الاعتماد على قوى السوق. وحدث على المستوى الدولي انهيار في نظام النقد الدولي الذي أقيم في بريتون وودز وتآكل في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل بـ «غات».

وكانت النتيجة أن تضاعف عدد الروابط بين قطاعات الاقتصاد الدولي، لا سيما بين الديون والتجارة والمالية، وبين أسواق البضائع والنقد والسندات. وأخذ عدم الاستقرار والصعوبات في قطاع ما ينتشر سريعاً إلى قطاعات أخرى، وبشكل جسيم في الغالب. وأضحت الحاجة إلى تنسيق اقتصادي دولي حاجة ماسة جداً بحيث ان غياب هذا التنسيق أصبح ضاراً على نحو متزايد. إن الأقطار المتطورة لديها آليات مؤسسية لمواجهة حالات الشك والاضطراب، أما الأقطار النامية فليس لديها مثل هذه الوسائل. إنها، وهي الأعضاء الأضعف في النظام الاقتصادي الدولي، تكون الضحايا الرئيسية لعدم وجود إدارة رشيدة للاقتصاد العالمي. يضاف إلى هذا أن تردي الوسط الخارجي زاد من تعرض هذه الأقطار للهزات الخارجية بعد أن اختفت أو تقلصت المناطق العازلة المتاحة سابقاً كالتدفق المالي من أسواق رأس المال العالمية والدعم من المؤسسات المالية الدولية.

ويتصل التردي في الوسط الصالح للتنمية بالطريقة التي تتم بها هيكلة العلاقات

الاقتصادية الدولية، وبالطريقة التي يجري تغييرها بها، وبعدم قدرة النظام الدولي على تدبّر هذه التغييرات. إن إصلاح هذه العلاقات وإدارتها شرط لازم لخلق وسط صالح للتنمية وكذلك لإيجاد عقلانية، مع قدر من معرفة المستقبل ومن اليقين في النظام الاقتصادي العالمي.

٢ ـ انهيار الحوار بين الشمال والجنوب

إن حوار الشمال والجنوب، الذي بدأ في عام ١٩٧٤ بهدف إجراء تغييرات متفاوض عليها في النظام الاقتصادي الدولي لغرض جعله أكثر عدلاً وأشد دعماً للتنمية، هذا الحوار قد انهار الآن انهياراً كلياً. بيد أن هذا لا يعني أن مفاوضات دولية لا تجري الآن. ولكن المفاوضات التي جرت، لا سيما جولة أورغواي عن التجارة، إنما دعا إليها الشمال، ووضع لها جدول أعمال يخدم مصالحه العالمية. إنها كانت مفاوضات فرضها الشمال على الجنوب.

وقد اكتسب حوار الشمال والجنوب شيئاً من قوة الدفع بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩. ودفع إلى ذلك بلا شك الخوف الذي توجسته الأقطار المتطورة من أن قدرة الجنوب على المواجهة التي ظهرت حديثاً بعد الارتفاع في أسعار النفط عام ١٩٧٣ يمكن أن تؤدي إلى مواجهة مدمِّرة. وطالما كان ذلك الخطر متصور الوقوع استمر الشمال في الحوار؛ وعندما خفتت حدته انسحب الشمال.

إن المفاوضات التي جرت بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩ أثمرت بعض النتائج بالتأكيد، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ «بيان وبرنامج العمل لتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد». واعترفت رسمياً لأول مرة بأن الظلم الاقتصادي يعتبر تهديداً للأمن والسلام العالميين، وأن مثله في ذلك مثل التوترات والنزاعات العسكرية والسياسية. وفي «أنكتاد ٤» في نيروبي عام ١٩٧٦ حظيت الأقطار النامية بالقبول بـ «المنهاج المتكامل للبضائع»، ذلك المنهاج الطموح الذي خطط لإقامة نظام للتدخل الدولي لاستقرار أسواق البضائع، تدعمه مؤسسة مالية جديدة هي «الصندوق المشترك». كما شهدت الأعوام التالية مكاسب أخرى، ومنها على الأخص إصدار «ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول» و«عهد وسائل النقل متعددة النماذج» و«اتفاقية ممارسات الأعمال المقيدة» وللقرار الذي اتخذته حكومات أقطار متطورة معينة بشطب الديون الرسمية للأقطار الأفقر، والاتفاقية الخاصة بمبادىء إعادة جدولة الديون والتي أقرت أثناء المفاوضات الدورية التي جرت بين الأقطار النامية المدينة والمدينين الرسميين في «نادي باريس».

ولكن أغلبية هذه المكاسب ليست سوى بيانات فارغة. فحين آن أوان البحث

لجوانب معينة من «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» كسبت الأقطار المتطورة الميزة الاستراتيجية الأساسية منذ البداية؛ فقد ضمنت أن تجري المفاوضات في محافل مختلفة، وبذلك شتّتتها وأرهقت قدرات الجنوب التفاوضية وأتاحت المجال للمماطلة في تبني اتفاقيات قابلة للتطبيق. وقد جرت محاولة في «أنكتاد ٥» في مانيلا عام ١٩٧٩ ترمي إلى المباشرة بمفاوضات واسعة النطاق تأخذ بعين الاعتبار الحقيقة القائلة بأن القضايا يتصل بعضها ببعض ولكن الشمال رفض هذا وكان آنئذٍ أقل خشية من سطوة النفط.

إن المفاوضات ذات المعنى بين الشمال والجنوب انتهت في واقع الأمر في ذلك المؤتمر المنعقد في مانيلا. أما قمة كانكون التي حضرها اثنان وعشرون رئيس دولة وحكومة والمنعقدة عام ١٩٨١ برئاسة ثنائية من رئيس جمهورية المكسيك ورئيس وزراء كندا فقد كانت ترمي إلى العثور على تأييد سياسي لعملية متواصلة من المفاوضات بين الشمال والجنوب. ولكن تلك القمة لم تنجح في ذلك. ففي ذلك الوقت كان قد حدث تحوّل عقائدي لدى حكومات بعض الأقطار الكبرى في الشمال. يضاف الى هذا أن حكومات معظم الأقطار في الشمال كانت منشغلة في مكافحة التضخم داخل بلادها، ولم تعط أية أسبقية للاتفاق على أساس جديد للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب أو لتحديد طبيعة الروابط التكافلية في الاقتصاد العالمي ونطاق هذه الروابط وإمكاناتها في المستقبل.

أما في «أنكتاد ٦» في بلغراد عام ١٩٨٣ فقد قامت سكرتارية المنظمة المذكورة ومجموعة الـ «٧٧» بمحاولة أخرى لإحياء حوار الشمال والجنوب على أساس سند منطقي معدل يتلخص بما يلي: الحاجة إلى إنعاش التنمية في الجنوب كوسيلة أساسية لحفز الاقتصاد الدولي وتعزيز الانتعاش في الأقطار الصناعية ذاتها. هذا أيضاً رفضه الشمال، وكانت حجته أن الانتعاش في الشمال قد بدأ أصلاً وسيفيض على الجنوب في الوقت المناسب. وزعم الشمال كذلك أن محاولة حفز اقتصادات الجنوب بشكل مباشر لن تؤدي إلّا إلى ضغوط تضخمية؛ وقال إن على الجنوب أن يجري تصحيحاً، بمعنى أن يشد الأحزمة على البطون، إلى أن يقع الفيض. وهكذا فإن مؤتمر بلغراد لم يؤكد فقط وجود الطريق المسدود بوجه حوار الشمال والجنوب، بل أظهر جلياً تلاشي أي التزام مشترك بالحوار.

ومن الأمور الأخرى، التي لا تدعو كذلك إلى الارتياح، عدم وجود إدارة دولية متماسكة لشؤون البيئة. إن أقطار الجنوب اليوم تقع ضحية للآثار البيئية الضارة لسياسات التنمية وأنماطها في الشمال. من الظواهر العالمية على ذلك ترقيق طبقة الأوزون والإشعاع الذري وارتفاع درجات الحرارة على سطح الكرة الأرضية، فضلاً

عما ينجم من أعمال مباشرة كرمي النفايات الخطرة وإقامة صناعات تلويثية في مواقع معينة في الجنوب. أما المحاولات التي قامت بها الأقطار النامية للسيطرة على المرافق المشاعة للكرة الأرضية، لا سيما المحيطات والفضاء الخارجي، ووضعها تحت سلطة دولية فعّالة، فقد جاءت بالفشل عملياً لعدم تعاون الأقطار المتطورة. ومما يزيد «الطين بلّة» الضغط الواقع على الأقطار النامية الناشيء عن عبء الديون. فعلى هذه الأقطار أن تزيد بأي ثمن من إيراد التحويل الخارجي لخدمة الديون. كما أن هبوط أسعار البضائع يؤدي إلى ممارسة ضغط لزيادة الإنتاج ورفع مقادير الصادرات. إن هذا يؤدي من جهة إلى أن تضطر الأقطار النامية إلى الإفراط في استغلال مواردها، الأمر الذي يضر بالبيئة، ويؤدي من جهة أخرى الى القبول بصفقات مضرة بالبيئة تعقد مع الشمال مثل صفقات التخلص من النفايات السامة.

إن من السمات التي تميّزت بها صورة الاقتصاد العالمي في السنين العشر الأخيرة أو نحوها، وهي سمة ضارة جداً بإمكانات التنمية بعيدة المدى في الجنوب، الاحتكار المتزايد للتقدم التقاني من قبل الشركات الكبرى في الشمال. وفي الوقت عينه، وإذ يؤدي الإبداع التقاني السريع جداً في حقول رئيسية جديدة إلى تغيير المجتمع تغييراً جذرياً ويتيح المجال لإمكانات هائلة للتقدم الإنساني نجد أن المبدأ العلمي بصفته ميراث الإنسانية المشترك يتآكل باستمرار. فالمعرفة آخذة بالانحصار في الخاصة، أما الجنوب فمستبعد عنها. إن الشركات الأجنبية الكبرى تسيطر على تدفق التقانة؛ إنها هي التي تقرر اختيار مواقع العمليات الإنتاجية والشروط التي تقدم بموجبها الخدمات وتنقل التقانة، دون أن تسترشد إلا باعتبارات تتعلق بمصالحها الخاصة المنتشرة في أنحاء العالم وهي في غالب الأحيان مصالح تتناقض مع مصالح الأقطار النامية المضيفة. والأقطار النامية تجد نفسها دائماً غير قادرة على التنبؤ بذلك التدفق ناهيك عن السيطرة عليه.

كان الاجتماع الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة عن موضوع «التعاون في التنمية» قد انعقد في نهاية نيسان/أبريل، ونحن في اللجنة نضع الصيغة النهائية لتقريرنا هذا. وقد جاءت نتائج الاجتماع لتمثل استجابة محدودة لنداء الأقطار النامية المتواصل بالمناشدة بإحياء حوار الشمال والجنوب.

أما «البيان» الذي أقرّه الاجتماع فيأتي على كثير من القضايا التي عالجناها في تقريرنا هذا. ونحن نرحب بما أولاه البيان من إدراك لعدد من المشاكل الخطيرة التي تواجه الأقطار النامية والتي تتطلب عملاً عاجلاً. بيد أننا نأسف لأن هذا الإدراك لم يتحول إلى التزامات ملموسة بالعمل في وقت الأزمة هذا الذي تجد الأقطار النامية نفسها فيه، وبالتالي لم يتفق على إنشاء آلية رسمية للمتابعة. ولم يكن ما تم الاتفاق

عليه، وهو محدود، إلا في نطاق الأقوال دون الأعمال. وقد تعزز رأينا بوجود حاجة لعمل موحد مستمر من النوع الذي يوصي به هذا التقرير وذلك لضمان الحصول على جهود متجددة ترمي إلى «منهاج عمل للشمال والجنوب». وليس أمامنا إلا أن نرجو أن يساعد البيان على تهيئة الوضع لمثل هذا العمل من خلال مرحلة جديدة في حوار الشمال والجنوب وإنعاش مسألة التعاون الاقتصادي الدولي في شؤون التنمية وتجديد بحثها في المؤتمرات المقبلة ذات العلاقة التي تعقد بحضور أطراف متعددة.

٣ ـ تطورات حديثة

تميزت السنون الأخيرة من عقد الثمانينات بتطورات دولية أخرى لا يزال تأثيرها في الجنوب غير معروف الى حد كبير. لقد أشرنا سابقاً إلى الإدراك المتنامي في المجتمع الدولي للمصلحة المشتركة في التصدي لما تطرحه البيئة العالمية من تحدٍ. كانت الحجج الفكرية في هذا المجال مدار تداول زمناً طويلاً، أما الآن فقد ظهر ما يكفي من الوعي والتأييد السياسيين في الشمال لكي يجعلا من البيئة موضوعاً يبشر بالخير بالنسبة للتعاون العالمي. وحتى يتبلور هذا التعاون يجب أن يقر الشمال صراحة بأن حماية البيئة هي مسألة تهم العالم أجمع، وأن مسؤوليات الحماية وتكاليفها ينبغي أن تقتسم بالتساوي، وأن إجراءات الحماية لا يمكن أن تتخذ على حساب التنمية في الجنوب.

من الاتجاهات الأخرى الجارية على الساحة الدولية، كما جاء في الفصل الأول، تخفيف التوتر بين الشرق والغرب واستئناف مفاوضات نزع السلاح. وهذه التطورات جديرة بالترحاب، وهي مع ما رافقها من إصلاحات اقتصادية وسياسية في أوروبا الشرقية تتيح فرصاً وتطرح تحديات. غير أن الوضع معقد، ذلك أن الآثار الإيجابية الممكنة الحصول والناجمة عن هذه التغييرات لا بد لها من أن توازن مع النكسات المحتملة، ولأن مضاعفات المستقبل لا تزال غير واضحة بالنسبة لعلاقات الشمال والجنوب.

وبقدر تعلق الأمر بالاصلاحات الجارية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وما تبعث عليه من تقدم اقتصادي في الأقطار المعنية فإن التأثير في الاقتصاد العالمي، لا سيما التجارة الدولية، في المدى المتوسط والطويل، يمكن أن يكون تأثيراً مفيداً. وهذا التغيير يمكن بدوره أن يحدث وسطاً خارجياً أكثر ملاءمةً للتنمية في الجنوب. أما في السياق الدولي الحاضر فثمة شكوك تظل قائمةً على الدوام.

إن الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية لا يمكنهما أن يكونا مصدراً واسع النطاق لنقل الموارد إلى العالم الثالث. بل إن طلبهما على رأس المال الغربي طلب متزايد، وهذا يعني أنهما سيمتصان شيئاً من فائض المدخرات في الغرب، بما في ذلك الجزء

الذي كان، بخلاف هذا، سيتاح للاستثمار في الجنوب. وسيظل يساورنا قلق عميق بشأن ما يحتمل من تحويل الاهتمام والموارد معاً من التنمية إلى غيرها، رغم مزاعم المصادر الغربية بنفي ذلك.

أما إذا حصل تقدم في مسألتي نزع السلاح والسيطرة عليه فلا بد من ظهور اتفاق دولي بأن جزءاً مما يوفر من نفقات التسليح سيخصص لأغراض دولية متفق عليها، لا سيما حماية البيئة والأمن الغذائي وتلبية الحاجات الأساسية في الجنوب. لهذا يجب على الجنوب أن يتنبه إلى الحاجة إلى دعم قضيته دعماً قوياً والخاصة بإيجاد رابطة بين نزع السلاح والتنمية؛ وإلا فإن كثيراً مما جرى التباهي به من «خيرات السلام» لن يكون في متناول يديه.

إن الشركات في أوروبا الشرقية، وهي تتمتع الآن بحرية اقتصادية كبيرة للدخول في صفقات خارجية، ستسعى بلا ريب للحصول على موارد أكثر قدرة على المنافسة لجذب رأس المال وغيره من المستوردات. وهذا الوضع الجديد، لا سيما في حالة التجارة، يمكن أن يضع بعض الأقطار النامية في موقف لا تحسد عليه إزاء المجهزين الغربيين. أما في المدى القصير فإنه من الممكن أن يؤدي هدف الاتحاد السوفياتي المعلن حول زيادة استيراداته من السلع الاستهلاكية زيادةً كبيرة الى فتح مجالات كبيرة أمام أقطار الجنوب القادرة على تصدير هذه السلع، لا سيما المعمّرات الاستهلاكية والسلع المصنعة الخفيفة، وعلى القيام بذلك بأسعار تنافسية. إن توازن الأرصدة الثنائي الذي كان في السابق من سمات التجارة بين أوروبا الشرقية والأقطار النامية قد حدّ من مجال التجارة. أما إذا عملت أقطار أوروبا الشرقية على أن تجعل تجارتها وترتيباتها الخاصة بالمدفوعات المتعددة الأطراف تتزايد باطراد فمن المحتمل أن يتوسع مجال التجارة معها، ولكن هذا قد يخلق أيضاً بعض المشاكل الانتقالية للأقطار النامية والتي كانت تعتمد حتى الآن اعتماداً شديداً على الأسواق في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية مع ترتيبات خاصة للمدفوعات.

وفي حالة ارتفاع مستوى المعيشة في أقطار أوروبا الشرقية بفضل الإصلاحات الاقتصادية فإن استهلاكها من المنتجات ذات الكثافة في اليد العاملة سيزداد في المدى الطويل. إن نظاماً تجارياً في هذه الأقطار، من النوع الذي يمكّن الأقطار النامية من تجهيز نسبة متزايدة من تلك السلع الاستهلاكية، سيرفع كثيراً من إمكانات التجارة مع العالم الثالث. أما في المدى القصير فقد تواجه أقطار الجنوب منافسة حادة في بعض أسواقها التقليدية للتصدير إلى الشمال من أقطار أوروبا الشرقية.

إن انتهاء الحرب الباردة قد يسهّل، كما ذكر سابقاً، إجراء تسوية لبعض النزاعات الإقليمية في الأقل، والقائمة في العالم الثالث. ولكن، ما أن تخف التوترات

بين الدولتين العظميين حتى ينشأ وضع قد تشعران فيه أنهما قادرتان على العمل بحرية لترويج ما تعتبرانه من المصالح الجوهرية لهما في مناطق تعتبرانها استراتيجية، أو أن تساعد إحداهما الأخرى في هذه المناطق، بصرف النظر عن مصالح الأقطار فيها. ولإحباط مثل هذا الوضع فإن من الضروري تعزيز المؤسسات السياسية والاقتصادية متعددة الأطراف.

وفي المدى الطويل سيكون من شأن اشتراك أقطار أوروبا الشرقية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و«غات» أن يساهم في إيجاد مدخل متعدد الأطراف، وأكثر توازناً من ذي قبل، إلى قضايا الاقتصاد العالمي. إن هذه الأقطار، بصفتها مستوردة لرأس المال والتقانة، وبصفتها مصدرة تمس الحاجة فيها إلى زيادة حصتها من الأسواق العالمية لتسويق منتجاتها، هذه الأقطار لها مصلحة مشتركة مع أقطار الجنوب في إصلاح رئيسي للنظام الاقتصادي العالمي. إن الاتحاد السوفياتي هو كالأقطار النامية قطرٌ رئيسي لانتاج البضائع الأولية؛ لذا فإن دعمه لـ «صندوق البضائع المشترك» يمكن أن يعزز مادياً الجهود المبذولة للتقليل مما تتسم به تجارة البضائع العالمية من عدم استقرار وحال غير مأمون العواقب.

ثالثاً: الرؤية:
نظام دولي رشيد، وجْهَتُه التنمية

إن الحاجة إلى تغيير النظام الدولي تغييراً أساسياً حاجة واضحة للعيان، وكذلك ضرورة إتاحة الفرصة لمثل هذا التغيير. من الواضح أيضاً أنه يتوجب على الجنوب أن يقوم بدور حاسم في ذلك. فكما أن من غير الممكن إجراء تنمية حقيقية في الجنوب دون وسط دولي صالح، فإن من غير الممكن أيضاً إقامة نظام مستقر حقاً للعلاقات العالمية دون التنمية في الجنوب. لذا فإن السمات البارزة للنظام الدولي الذي نتصوره ذات شقين:

١ ـ إنها ينبغي أن توفر إطاراً لإدارة رشيدة، متماسكة، وديمقراطية للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، والتي يمكنها أن تكفل السلام والاستقرار والرفاهية والكرامة الإنسانية في المجموعة العالمية كل.

٢ ـ وأن تضم هدفاً مركزياً هو دعم الجهود التي تبذلها أقطار الجنوب لاستئناف النمو ولتولي عملية لتحقيق تنمية متواصلة ومعتمدة على الذات.

والمطلوب لغرض تحقيق هذه الأهداف هو إصلاح جوهري في الأنظمة الدولية،

المالية منها والنقدية والتجارية، بما في ذلك إنشاء آليات للطوارىء لأغراض تدفق الموارد وذلك لضمان الاستمرار المنتظم لجهود التنمية بوجه الهزات غير المتوقعة والشكوك غير المنظورة. إن النظام الدولي لما بعد الحرب بحاجة إلى إصلاحٍ شامل وتجديدٍ لآلياته الخاصة بالمشاورة السياسية، وكذلك لمؤسساته الاقتصادية متعددة الأطراف تمهيداً لتنفيذ الغرضين المذكورين ولمواجهة التحديات الناشئة عن التغييرات في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. إن مثل هذا النظام العالمي سيحتم أيضاً بعد إصلاحه إنشاء نظام دولي عادل للعلم والتقانة وهياكل لإدارة منصفة لبيئة الكرة الأرضية.

إن الحاجة الأولى، فيما يتعلق بإصلاح النظام المالي الدولي، تتمثل بوضع ترتيبات دائمة لنقل موارد كافية من الأقطار المتطورة إلى الأقطار النامية لكي يجري تسريع التنمية في الجنوب. إن هذه المسألة لم تواجه على نحوٍ يفي بالقصد في تصميم نظام بريتون وودز، على الرغم من تأسيس البنك الدولي. إن على أقطار الجنوب في المدى الطويل أن تسعى لسد حاجتها من الأموال من مواردها الخاصة. بيد أن تدفق مال التنمية طويل الأجل من الشمال سيكون موضع حاجة مستمرة حتى تتمكن الأقطار المذكورة من تحقيق قوة دفع ذاتية الحركة في النمو، لا سيما منها الأقطار الأفقر والأدنى تطوراً. لذا ينبغي أن يتضمن النظام المالي العالمي الجديد آليةً ما لتجهيز أموال التنمية للجنوب بشكل مضمون ومتواصل، وهو ما لم تستطع حتى الآن، ولن تستطيع في المستقبل، أن توفره المعونة الثنائية والاستثمارات الخاصة المباشرة والتدفقات المالية التجارية. أما على المدى القصير فينبغي أن يتضمن النظام المذكور ما يفضي إلى تقليلٍ كبير في أعباء خدمة الديون الخارجية. هذا، وسيكون مفيداً لقضية الرخاء والعيشِ الرغيد في العالم لو سُخرت فوائض المدخرات في أقطار مثل اليابان وألمانيا الغربية نحو استخدامات إنتاجية في الأقطار النامية بدلاً من استخدامها لزيادة الاستهلاك في الأقطار الغنية.

إن إصلاح النظام المالي الدولي لا ينفصل في واقع الأمر عن إصلاح النظام النقدي العالمي. ويجب أن يقوم النظام النقدي الجديد:

١ ـ بالعمل على تكوين أرصدة نقدية احتياطية عالمية وإدارتها.
٢ ـ وبالعمل على استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية.
٣ ـ وبالعمل على توفير سيولة دولية كافية بشروط تأخذ بالاعتبار حاجات الأقطار كافة، بما في ذلك الحاجات الخاصة بالأقطار النامية.
٤ ـ وبتسهيل الآليات الخاصة بتحويل الموارد المشار إليه آنفاً.

أما هدف المجتمع الدولي في المدى الطويل فينبغي أن يكون تحويل «صندوق

النقد الدولي» بعد إعادة هيكلته جذرياً إلى بنك مركزي عالمي حقيقي.

وإصلاح نظام التجارة الدولية ينبغي أن يتجه نحو خلق نظام قائم على قواعد معينة ويكون مبنياً على مبادىء الصراحة والتعددية وعدم التمييز. وينبغي كذلك أن يؤدّي هذا النظام إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للأقطار النامية وتمكين هذه الأقطار من زيادة حصتها في التجارة العالمية في تلك المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة؛ هذا إضافة إلى أن يوفر هذا النظام دعماً لنمو التجارة بين الأقطار النامية ذاتها. إن الأخذ بيد التنمية المتواصلة في العالم الثالث يجب أن يكون هدفاً مركزياً؛ لهذا فعلى النظام الجديد أن يطبق المبدأ المعترف به من «الأطراف المتعاقدة في (غات)» والقاضي بمعاملة تفضيلية وملائمة لصادرات الأقطار النامية وبمقابلة بالمثل محدودة النطاق. وأن يتضمن هذا النظام كذلك ترتيبات لضمان الحصول على عوائد مستقرة ومجزية لصادرات البضائع العائدة للأقطار النامية؛ يجب أن تضمن هذه الترتيبات استقرار الأسعار والعائدات معاً. ويجب أن يكون الهدف البعيد المدى السعي باستمرار لإقامة «منظمة التجارة العالمية» على أن تخول سلطة أوسع بكثير من سلطة «غات» وأن تولي اهتماماً خاصاً للتجارة ولحاجات التنمية في الأقطار النامية.

إن الأهداف التي حددناها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحاجة إلى التقليل من الآثار الضارة التي تصيب الأقطار النامية من جراء عدم معرفة العواقب وعدم القدرة على التنبؤ بتدفق رأس المال طويل الأجل، وبأسعار الصرف وأسعار الفائدة، وبتدفق التجارة. وحتى تحقق الأقطار النامية مستوى معقولاً من التنمية فإن من الإنصاف أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية وضع آليات لحمايتها من النتائج المربكة للتقلب في الأسواق العالمية.

أما في حقل العلم والتقانة فيجب أن يكون الهدف إيجاد نظام دولي يتيح للجنوب فرصة عادلة لاقتسام المنافع الناشئة عن التقدم الهائل الجاري الآن في الحقل المذكور. إن الشمال سيظل هو الموطن الرئيسي للابتكار العلمي والتقاني زمناً طويلاً. وعلى الجنوب من جهته أن يكون قادراً على تطوير العلم والتقانة بنفسه وأن يتمكن من الحصول على منفذ للانتفاع من نتائج العمل العلمي والتقاني الجاري في الشمال، بما في ذلك العمل الجاري في حقول التقانة المتقدمة، وذلك بشروط مناسبة.

ومما يتصل بهذا اتصالاً وثيقاً هدف الأقطار النامية في حقل البيئة، هذا الهدف الذي يجب أن يكون ضمان الحصول على تبني استراتيجية عالمية لتنمية متواصلة في سياق فكرة جديدة عن التكافل العالمي وعن اقتسام المنافع والتكاليف. أما الأمر المطلوب فهو إقامة نظام عالمي للواجبات والمسؤوليات من أجل إدارة رشيدة للكرة الأرضية ولجعل هذا الكوكب مكاناً أكثر أمناً لسكن الإنسان.

أخيراً، وفي سياق إصلاح الترتيبات المؤسسية، لا بد من إعادة النظر في دور الأمم المتحدة في إدارة النظام الدولي وفي صنع القرار الخاص بقضايا العالم الاقتصادية والاجتماعية. إن من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة بدور أساسي. ويجب لهذا الغرض تعزيز قدرات نظام الأمم المتحدة في وضع تقارير شاملة لعمل الاقتصاد العالمي ولإمكانيات التنمية في المستقبل، وجعل هذه القدرات ذات مصداقية. لهذا تدعو الحاجة إلى إصلاح مؤسسي يهدف إلى إقامة هيكل مركزي لصنع القرار الاقتصادي داخل نظام الأمم المتحدة يتولى وضع استراتيجيات وسياسات وأولويات للنظام بأسره ومراجعة التطورات في الوكالات المتخصصة التابعة له وغيرها من الهيئات ذات العلاقة وتقييم هذه التطورات. ينبغي أن يشمل هذا الإصلاح أيضاً إجراء تغييرات تهدف إلى إضفاء صفة الديمقراطية على الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها في تناولها لمسألة الأمن العالمي والمنازعات الإقليمية.

رابعاً: المقترحات:
سياسات، استراتيجيات، عمليات، ومؤسسات

إن الأسس التي يقوم عليها إجماع عالمي في الرأي عن التنمية ـ أي حلف للتضامن العالمي بين الجنوب والشمال ـ هي أسس موجودة وواضحة لكل ذي عينين ولأي مراقب محايد. بيد أن الشمال بحكوماته وصانعي القرار فيه يرفضون على العموم الإقرار بذلك. وهذا الموقف يعكس، من جهة، مدى هيمنة الفكرة العقائدية على تفكير الشمال والقائلة بأن المحاولات الجارية لترتيب إدارة الاقتصاد العالمي لا بد من أن تكون بالتحديد محاولات خبيثة. إن هذا لم يمنع حكومات الشمال، كما ذكر سابقاً، من بذل الجهود لتنسيق سياساتها الخاصة بالاقتصاد الكلي في بعض المجالات، مثل إدارة سعر الصرف. ويعكس الموقف المذكور، من جهة أخرى، قوة أصحاب المصالح الخاصة في الشمال، وتعتبر الظروف الاقتصادية الحسنة في الجنوب بالنسبة إليهم شيئاً لا يخصهم أو حتى غير مرغوب فيه نظراً لتأثيره المباشر مالياً أو تجارياً.

لهذا فإن هذه القضية العاجلة تستدعي استئناف الجهود لتعبئة الرأي العام في الشمال. كما أنه من الضروري إقامة محافل ومنتديات يجري فيها تبادل الرأي والتفاوض، ومن الضروري أيضاً تشخيص الحكومات والجماعات التي يمكن الاتفاق معها حول مجالات معينة، وتحديد الأهداف ووضع الأولويات في ما بين الجهات المذكورة عسى أن يفتح ما هو ممكن ابتداءً أبواباً نحو الأهداف النهائية. ويجب على الجنوب أن يسعى لإحياء حوار الشمال والجنوب على أساس واقعي وذي معنى أكثر مما كان سابقاً. ولهذا الغرض على الجنوب أن يكون واضحاً بشأن مقترحاته المركزية من

أجل الإصلاح وبشأن العملية التي قد تؤدي إلى تبني هذه المقترحات وتـطبيقها. نقـدم في الفقرات التالية بعض العناصر لمجمـوعة ممكنـة من المقترحـات ونحاول أن نجمـل الخطوات التي ينبغي اتخاذها.

١ ـ الديون، وتدفق رأس المال، وتحويل الموارد

من أهم القضايا التي تستدعي عملاً عـاجلاً قضيـة الديـون. وقد أصبـح إيجاد حل دائم لهذه المعضلة شرطاً مسبقاً لا محالة فيه لأية محاولة لاستئناف النمو، ليس فقط في الأقـطار التي تثقل كـاهلها الـديون وإنمـا في معظم أنحـاء الجنـوب. إن الـدائنـين يتمسكون حتى الآن بطريقة معالجة الموضوع على أساس منفرد، قضيةً فقضية، وكانوا يرفضون حتى وقت قريب النظر في تخفيض الديون إلا بالنسبة للأقطار الأدنى تـطوراً، فيضغـطون على الأقـطار المدينـة لتخفيض نفقاتهـا وذلـك لإيجـاد فـائض من التجـارة يخصص لخـدمة الـدين. وحققت هذه الاسـتراتيجية غـرض البنوك، ألا وهـو تحـاشي الأزمة. ولكنها أخفقت إخفاقاً تاماً في تحرير الأقـطار الناميـة من محنتها. فهـذه الأقطار تحتاج إلى تخفيض كبير في أعباء خدمتها للديون لعلها توفر من الموارد ما يكفي لتحقيق مستوى من النمو يمكنها من خدمة ديونها خدمة صائبة في المستقبل.

لهـذا، فقد آن الأوان للقيـام بعمل فعّـال متعـدد الأطـراف لتخفيض الـديـون والتقليل من أعباء خدمتها إلى مستـويات يمكن تحملهـا. وقد اتضـح أن أزمة الـديون هي في أغلب الحالات أزمة ملاءة مالية لا أزمة سيولة نقدية. وتفيد التجارب التاريخية كلها الخاصة بصعوبات مماثلة بأن أعباء الديون كانت قد خففت عن كـاهل المـدينين ـ إما بحكـم الأمر الـواقع أو بـالاتفاق ـ وذلـك بتخفيض رأس المال المستحق أو أقسـاط الفوائد أو كليهما. ولا بد من اتباع هذه الوسيلة في أزمة الديون الحـالية أيضـاً. ويجب القبول نهائياً بأن الديون الخارجية في ذمة الأقطار النامية غير قـابلة للسداد بـالكامـل، وأن قيمتها الاسمية الكاملة لن تدفـع. وما مبـادرة «برادي» إلا أول اعـتراف متحفظ بهذا المقترح الواقعي. ولكن الموقف الـرسمي للبنوك والحكـومات الـدائنة في الأقـطار المتطورة يظل على ما كان عليه، أي أن أي تخفيض للديـون هو مسـألة قـرار اختياري تتخذه البنوك.

أمـا الحصيلة النهائيـة فهي أن الديـون قـد أصبحت نـوعـاً من العبـوديـة، وأن الاقتصادات المدينة قد أمست اقتصادات ملزمة بخدمة الغير، وهذا مـظهر واضـح من مظاهر الاستعمار الجديد. ولا يمكن لمثل هذا الحال أن يستمـر. إن الديـون وخدمتهـا يجب أن تخفض إلى مستوى يتيح للنمو أن يتقدم بوتيرة مقبولة.

إن تطبيق مبادرة «برادي» يشير بوضوح إلى محدوديتها. أما شروط الانتفاع منهـا

فضيقة دون مبرر: فالخطة لا تنطبق إلا على الديون المستحقة للبنوك التجارية وحدها. والمجمّع النقدي الحالي المتاح، البالغ ٣٠ مليار دولار، لا يكفي أبداً لتحقيق تخفيض كبير في الديون. وليس هناك تاريخ رسمي للتخفيض، ولا حتى معيار متفق عليه لتقرير مقداره الذي يفي بمتطلبات أقطار بعينها. وتظل البنوك متمتعة بالحق الكامل للاختيار بين تخفيض الديون أو إقراض ديون جديدة، وهذه الديون تعني في معظم الحالات، أو تعني بالدرجة الأولى، التمكين من خدمة الديون دون أي تخفيف من أعبائها. وما لم تشتمل هذه الترتيبات على تخفيضات جوهرية في صافي رأس المال المحول من الأقطار النامية إلى الأقطار المتطورة، ذلك التخفيض الذي يتيح لنموٍ قوي أن يحدث، فلن تكون النتيجة سوى إضافة لأعباء الديون بالنسبة للمستقبل.

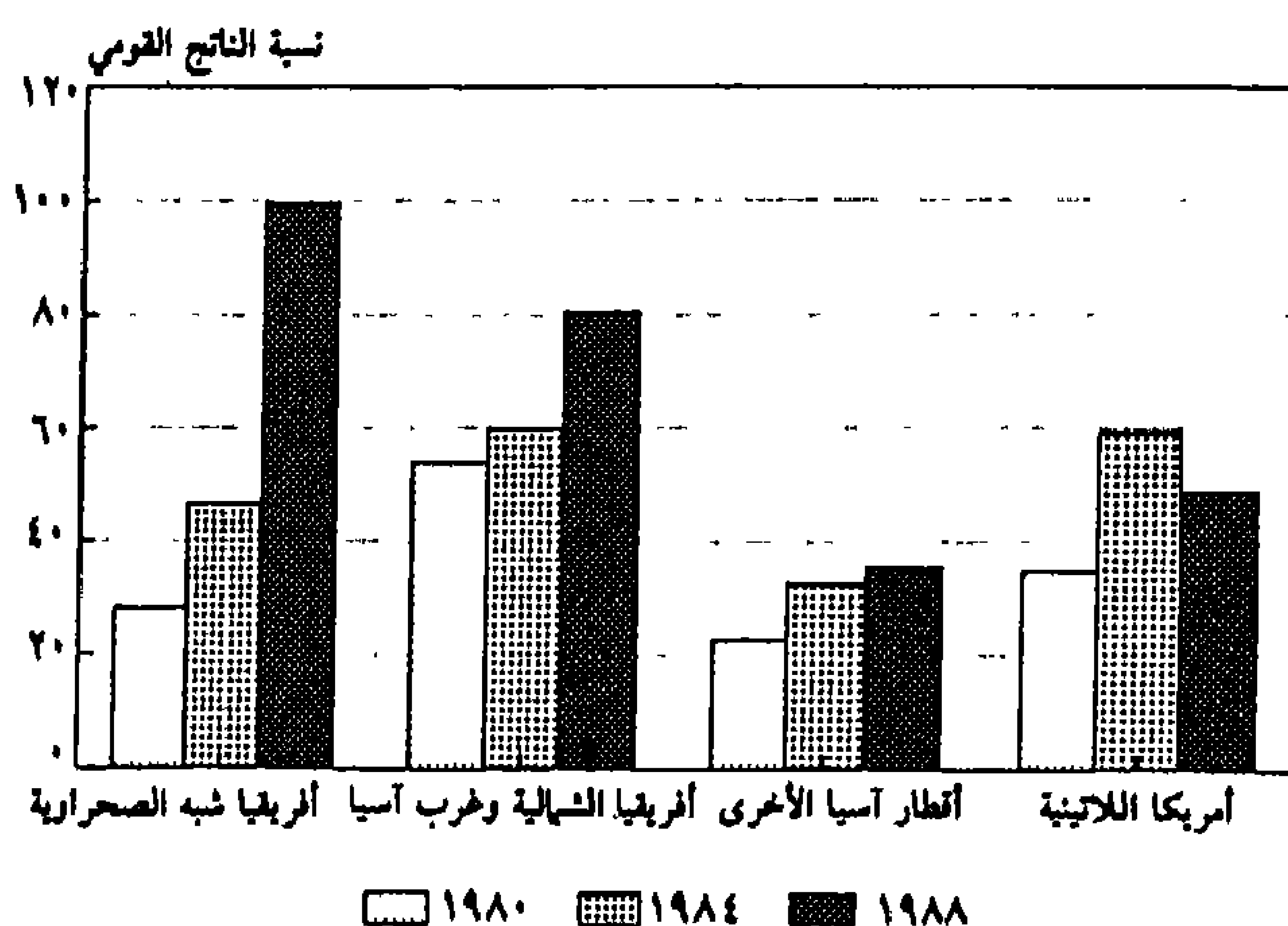
والمطلوب الآن الاتفاق على أسلوب موحد لتحقيق تخفيض كبير في الديون وفي تكاليف خدمتها معاً وفي الوقت عينه. ويجب إنهاء تحويل الموارد السالب ـ من الأقطار الفقيرة إلى الغنية ـ كما ينبغي أن تكون خدمة الدين متعلقة بقدرة الاقتصاد على الدفع وعلى النمو. إن مقدار خدمة الدين الذي يمكن لقطرٍ ما أن يتحمله ـ والمطالب بدفعه ـ ينبغي أن يكون مرتبطاً بمستوى الموارد التي يحتاجها القطر للإبقاء على دخل الفرد الواحد متصاعداً بمعدل لا يقل عن ٢ إلى ٣ بالمائة سنوياً. ويمكن تقدير المستويات الضرورية من الموارد لهذا الغرض بدقة معقولة من خلال تحليل الاقتصاد الكلي لكل قطر على انفراد. سيكون من الممكن عندئذٍ التفاوض على سياسات ترمي لتحقيق هذا الهدف، مع الأخذ بنظر الاعتبار الأشكال المختلفة للديون وظروف القطر المدين المعني. هذا وان النقطة المركزية هي أن يكون تخفيض الديون وخدمتها موضع مفاوضات متعددة الأطراف بين الحكومات.

إننا نؤكد من جديد الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي للديون تشترك فيه الحكومات المدينة وحكومات الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، ويكون من صلاحية المؤتمر التوصل إلى اتفاقية دولية ملزمة عن حل عمومي. وعلى المؤسسات المالية الدولية أن تستنبط برنامجاً بشأن صافي الحاجات المالية للأقطار المدينة يكون متوافقاً مع هدف النمو المقبول. ويجب على المجتمع السياسي الدولي أن يزاول مسؤولية في هذا المجال.

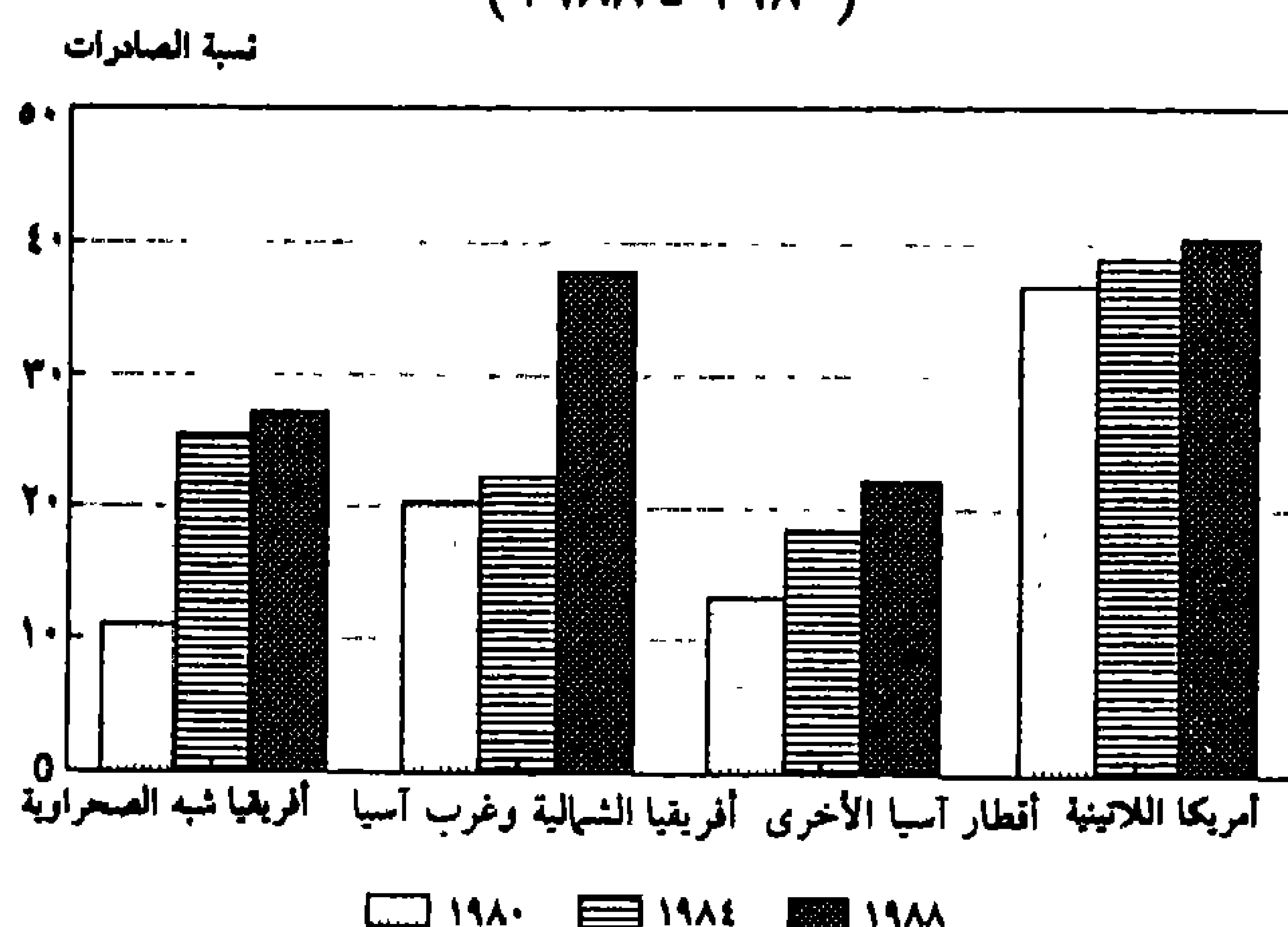
إن أية اتفاقية عالمية عن ديون الجنوب الخارجية لا بد لها من أن تضع نصوصاً خاصة لحالة الأقطار الأدنى تطوراً والتي لم تتصد مبادرة «برادي» لحاجاتها. إن مجموع ديونها الكلي ليس كبيراً بالمعنى المطلق. إلا أنها في معظم الحالات ديون تمثل، بالقياس إلى حجم اقتصاد هذه الأقطار ومقدار تجارتها الخارجية، عبئاً ثقيلاً جداً. مثلاً، في عام ١٩٨٨ كان مجموع الديون الخارجية للأقطار المدينة كثيراً وذات الدخل المتدني يساوي ١١١ بالمائة من إجمالي منتوجها القومي و٤٨٨ بالمائة من مجموع صادراتها؛ أما بالنسبة للأقطار المدينة كثيراً البالغ عددها سبعة عشر قطراً بتسلسل الديون فإن

النسبتين المذكورتين هما ٥٤ بالماية و٣٠٠ بالمائة على التوالي. يتضح من هذا أن مثل هذا الوضع يمثل، بالنسبة لأقطار يعاني اقتصادها من أزمة، عقبةً كأداء أمام أية محاولة لإنعاش النمو والتنمية. يبين الشكلان رقم (٥ ـ ١ و(٥ ـ ٢) أعباء الديون في أقاليم الجنوب الثلاثة.

شكل رقم (٥ ـ ١)
الدين الخارجي نسبة إلى الناتج القومي
(١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)



شكل رقم (٥ ـ ٢)
خدمة الدين نسبة إلى صادرات السلع والخدمات
(١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)



المصدر: World Bank, *World Debt Tables, 1989-90.*

وتدعو الحاجة الآن إلى اتخاذ خطوة رئيسية جديدة. وينبغي أن تتضمن هذه الخطوة أولاً الشطب الكامل للديون الرسمية الثنائية التي في ذمة الأقطار الأدنى تطوراً - كما فعلت جزئياً كل من كندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا واللوكسمبورغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة. ينبغي أن تتضمن هذه الخطوة كذلك توسيع نطاق إلغاء الديون بالنسبة لأقطار أخرى ذات الدخل المتدني التي قد تكون من الأقطار الأفقر ولكنها لا تزال مثقلة بالديون، وإعادة التمويل بشروط تفضيلية للديون الرسمية الثنائية غير التفضيلية، وكذلك الديون المتعددة الأطراف، التي على الأقطار المعنية كافة. ويجدر أن يزداد اشتراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عمليات تخفيض الديون وخدمتها. إن فتح اعتماد لتخفيض الديون في البنك الدولي بالنسبة للأقطار ذات الدخل المتدني والتي لا تستطيع الحصول على شيء من موارد البنك إلا عن طريق المنظمة التابعة له، وهي «رابطة التنمية الدولية» التي تمنح قروضاً ميسّرة، هو إجراء جدير بالترحيب، ولكن المبلغ المرصد للاعتماد البالغ مائة مليون دولار مبلغ لا يفي بالغرض؛ ويتطلب الأمر زيادة هذا المبلغ زيادة كبيرة.

وحتى لو فرضنا إجراء تخفيض كبير في ديون الأقطار النامية فإن الحاجة تدعو في البداية الى تحويل كبير لرأس المال من الأقطار المتطورة إذا أريد للنمو أن يستأنف على أساس متواصل ولعملية تراكم رأس المال ذاتياً أن تبدأ. ستكون أقطار الجنوب عندئذٍ قادرة على توليد رأس المال للتنمية فيها. ولكن بالنظر للأزمة الحاضرة، لا سيما في الأقطار الأفقر، لا مناص من مرحلة انتقالية تكون الموارد الخارجية مطلوبة فيها. وتدل التجربة الماضية على أن هذه الموارد لا يمكن تقديمها من قبل القطاع الخاص. ففي السبعينات كان جل التدفق المالي الخارجي للأقطار النامية قد اتخذ شكل قروض من المصارف التجارية. وقد اتضح الآن جلياً أن في هذا الأسلوب ما فيه من تحديد شديد. إن الاعتماد المفرط على التدفقات التجارية أمر ينطوي على أخطار كثيرة، لأنها غير مؤكدة ولا يمكن التنبؤ بها ويمكن أن تتقلص كثيراً حين تمس الحاجة إليها، مما يؤدي إلى تفاقم التذبذب الدوري. يضاف إلى ذلك أن هذه التدفقات ليست متاحة على العموم للأقطار الأفقر، إذ تعتبر هذه الأقطار غير مأمونة مالياً بدرجة كافية، كما أن تلك التدفقات لا تخصص للاستثمار في البنى الارتكازية المادية والاجتماعية كالطرق ومنظومات الري والمدارس والمستشفيات. إن مثل هذا الاستثمار جوهري للتنمية ولكنه لا يصلح للقروض التجارية لأنه لا يدر ربحاً عاجلاً أو مباشراً.

لهذا فإن المطلوب إقامة نظام دولي يقدم مقداراً كافياً من رأس المال الخارجي للأقطار النامية بشروط لا تخلق مستويات لا يمكن الوفاء بها في خدمة الدين. وينبغي

أن تكون هناك درجة معقولة من اليقين والقدرة على التنبؤ بشأن تدفق الموارد، كما ينبغي ألّا تعكس الاشتراطات الملحقة بمثل هذا التدفق تحيّزاً عقائدياً.

وفي هذا السياق من الضروري التأكيد من جديد على أن الحاجة تدعو الأقطار المتطورة إلى بلوغ الهدف الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ بأن تخصص ٠,٧ بالمائة من إجمالي الناتج القومي فيها لمساعدة التنمية رسمياً. وقد عملت بهذا أقطار معدودة ـ هي الدنمارك وهولندا والنرويج والسويد ـ فحققت هذا الهدف العالمي في العون وزيادة، الأمر الذي تحمد عليه. قامت هذه الأقطار بذلك دون إضرار بحيويتها الاقتصادية ودون أن تحجب حكوماتها الدعم العام بحجة التزامها بالتنمية العالمية. ثمة عدد من الأقطار النامية، كالكويت والسعودية، فاق ذلك الهدف كثيراً وعلى الدوام. إن ما تقوم به هذه الأقطار كلها يفنّد ما تتمسك به الأقطار الأكبر من التعلل بصعوبات اقتصادية وسياسية لتبرير إخفاقها في تحقيق الهدف المشار إليه. من هذه الأقطار الولايات المتحدة التي هبط معدل عونها من إجمالي الناتج القومي من ٠,٢٤ بالمائة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤ إلى ٠,٢١ بالمائة عام ١٩٨٨ وألمانيا الغربية (من ٠,٤٦ إلى ٠,٣٩ بالمائة) والمملكة المتحدة (من ٠,٣٧ إلى ٠,٣٢ بالمائة). إن الفجوة بين الهدف المرسوم وبين وفاء الأقطار المتطورة مجتمعةً قد اتسعت بين الستينات والثمانينات. ويجدر أن يكون العمل على عكس هذا الاتجاه، والاقتراب أكثر فأكثر من الهدف المنشود، عنصراً مركزياً في أية مفاوضات مقبلة.

إن متطلبات العون للأقطار الأدنى تطوراً تستحق الاهتمام الأول. ففي مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد عام ١٩٨١ حول هذه الأقطار وافقت أغلبية الدول المقدمة للمساعدات على تخصيص ٠,١٥ بالمائة من إجمالي إنتاجها القومي للأقطار المذكورة. وفي عام ١٩٨٨ لم يحقق مقدمو العون من أعضاء «لجنة مساعدة التنمية» التابعة لـ «منظمة التعاون الاقتصادي والإنماء» إلا ما يناهز ٠,٠٩ بالمائة، أي ما يربو قليلاً على نصف الهدف المرسوم. إن من اللازب تشديد الجهود الدولية لمضاعفة مساعدات التنمية الرسمية للأقطار الأدنى تطوراً بحلول عام ١٩٩٥ ولزيادة مستوى هذه المساعدات لها الى ٠,٢٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي لمقدمي العون بحلول نهاية التسعينات.

كما أن من المهم كذلك توسيع حصة المساعدة متعددة الأطراف في التدفقات المالية للأقطار النامية. ويجب أن يعهد للمؤسسات المالية الدولية، لا سيما البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، بدور أكبر في تلبية المتطلبات الخاصة بمالية التنمية. وتقع على عاتق هذه المؤسسات مسؤولية العمل على تخصيص جزء عادل ومقبول من المدخرات العالمية للغرض المذكور. بيد أن هذه المؤسسات لم تقم بذلك نظراً للافتقار

للمـوارد، وكذلـك من جراء التحـامل العقـائدي لـدى بعض الأقطار المتـطورة. كاد صافي تحويل الموارد (قروض جديدة ناقصاً تسديـد رأس المال والفـوائد عن القـروض السـابقـة) عن طـريق الإقـراض من البنـك الـدولي، يكـون تـافهــاً في الفـترة بـين ١٩٨٣ و١٩٨٧. أمـا في عام ١٩٨٨ فقـد انقلب التحويـل سـالبـاً للمـرة الأولى حتى أصبح البنك المذكور يتلقى من الأقطار الناميـة أكثر ممـا يقرضهـا، وهذه حـالة انقلب عاليها سافلها، وهي كذلك تلغي دور البنك كمؤسسة للتمويل التنموي.

تشير الاتجاهات الحديثة الى زيادة المـوارد المتاحـة للمؤسسات متعـددة الأطراف كنتيجة لزيادة عامة في رؤوس أموالهـا. بيد أن هـذه المؤسسات جعلت استخـدام هذه المـوارد من قبل الأقـطار الناميـة مشروطاً بتبني سيـاسـات تصحيحيـة من المشكـوك في جدواها. لذا، ينبغي أن يكون التوسيع في دور هذه المؤسسات مصحوباً بإزالة الصفة السياسية عن عملياتها وذلك لكي لا تكون الشروط التي تفرضها على الأقطار المقترضة قائمة على معطيات عقائدية. كذلك من الضروري إجراء تغيير في هياكل صنـع القرار في المؤسسات المذكورة وذلك لجعل هذه الهياكل أكثر تمثيلاً للأقطار النامية.

هذا وهناك ما يدعو كثيراً إلى التوسع في المعاملة التفضيلية عند تقديم المسـاعدة متعـددة الأطـراف. فـأقـطار الجنـوب الأفقـر، وهي لا يسعهـا أن تقـترض بـالشروط التجارية المعتادة، لا بد لهـا من أن تعتمد اعتـماداً أساسيـاً على مسـاعدة تفضيليـة من المصادر متعددة الأطراف أعواماً طويلة ومقبلة. ويستدعي هذا في ما يستدعي زيادة في الموارد المتاحة للمصادر متعددة الأطراف التي تقـدم المساعـدة التفضيلية، مثـل «رابطة التنمية الدولية» و«الصندوق الدولي للتنمية الـزراعية»، والقـروض الميسّرة التي تمنحها مصـارف التنمية الإقليميـة. وفي ضوء المتـطلبات المتصـور حدوثهـا في المستقبل ينبغي تمكين هذه المصادر من المحافظة على زيادة حقيقية في إقراضها للأقطار النـامية لا تقـل عن ١٥ بالمائة سنوياً. إننا نرحب بالاتفاق الجاري بين الأقطار المتبرعة لأغراض عملية الإمداد المالي رقم (٩) لموارد «رابطة التنمية الدوليـة». ولكن، وفي حين تـتزايد كثيـراً حاجات الأقطار المؤهلة للاقتراض من الرابطة المذكورة، لم يرتفع مقدار الموارد المتاحـة عن مقـدارها في عمليـة الإمداد رقم (٨). ومن الـواضح أن هـذا لا يفي بالغـرض. هذا، وبالنظر إلى الصعوبات والتأخيرات المتصلة دائماً بـالمفاوضـات الخاصـة بالأمـوال لكـل دورة من دروات «رابطة التنميـة الدوليـة» فـلا بـد لعمليـات الإمـداد المـالي في المستقبل من أن تغطي فترة زمنية حـدها الأدنى خمس سنـوات بدلاً من ثـلاث سنوات حالياً.

يضـاف إلى هذا أن عـلى البنك الـدولي أن يعيد فتـح «منفذ الإقـراض الثالث» الذي أسس في السبعينات ودام فـترة قصيرة وذلـك لتقديم قـروض بشروطٍ وسط بين

شروط القروض التي تمنحها «رابطة التنمية الدولية» وتلك التي يمنحها البنك الدولي. إن الحاجة إلى هذا المنفذ الثالث هي بدورها حاجة ماسَّة أيضاً. وموارد «رابطة التنمية الدولية» لم تتم زيادتها. في حين تدعو الحاجات الماسة لأفريقيا شبه الصحراوية إلى زيادة التخصيصات لها من أموال الرابطة المذكورة. وهذا يعني أن هذه الرابطة التي لن تتمكن من تلبية حاجات الأقطار الفقيرة من خارج أفريقيا التي عليها التزامات كبيرة في خدمة ديونها.

إن من واجب مصارف التنمية الإقليمية أن تقوم بدور أوسع مما تقوم به الآن. فهذه المصارف أحسن أهبة من البنك الدولي للنظر في الاختلافات الإقليمية داخل الجنوب وأخذها بعين الاعتبار. ثم إن الأقطار النامية ذات نفوذ في تلك المصارف أكبر من نفوذها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإنْ بدرجات متفاوتة. وبالنظر لهذا النفوذ الجنوبي الكبير يميل الشمال إلى التشكيك بنوعية المصارف الإقليمية وبقدراتها في العمل. ويجدر فتح هذا الموضوع صراحةً عند إجراء المفاوضات مع الشمال. كما ينبغي تقييم الوضع الحقيقي لهذه المصارف والنظر في مشاكلها الواقعية، مع الاتفاق على منهاج متوسط الأجل لتعزيز قدراتها الفنية إذا كان ذلك ضرورياً. ومن ثم يتفق دولياً على منح المصارف المذكورة صلاحيات أوسع لكي تشمل، إضافة إلى تمويل المشاريع، أعمالاً أخرى لتمويل البرامج ولدعم موازين المدفوعات ولتمويل التجارة الإقليمية والتجارة بين الأقاليم المختلفة. لذا ينبغي زيادة مواردها وفقاً لذلك.

الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الاستثمار المباشر الآتي من الخارج قد تتزايد أهميته في تلبية شيء من المتطلبات المالية لتنمية الجنوب. بيد أن من اللازم أيضاً أن نعرف أن تدفق الاستثمار من الشمال إلى الجنوب قد تناقص في العقد الأخير. من جهة أخرى يمكن أن تتزايد تدفقات الاستثمار من الجنوب إلى الجنوب. لذلك فالمسألة تتعلق بكيفية إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر إدارةً دولية لتجنب المنازعات التي طبعت العلاقات بين الأقطار المضيفة والشركات الأجنبية الكبرى العاملة فيها في الستينات والسبعينات. وقد كان قيام البنك الدولي بتأسيس «الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار» خطوة مهمة لإزالة بعض المخاوف الأساسية للشركات الأجنبية العاملة خارج حدود بلادها. تتيح هذه الوكالة الجديدة إمكانات للأقطار النامية التي ينبغي استكشافها في كل حالة على حدة، وعلى الأخص فيما يتعلق بتسهيل الاستثمار الخارجي الذي تقوم به شركات جنوبية في داخل الجنوب. أما بشأن الشركات الأجنبية الشمالية فتظل الحاجة قائمة لعمل دولي لتبديد ما يقلق الأقطار النامية من أعمال هذه الشركات. والمطلوب عملياً هو وضع إطار دولي لتنظيم نشاط الشركات الأجنبية الكبرى في الأقطار النامية.

إن نقطة الانطلاق لوضع مثل هذا الإطار هي إصدار مدوَّنة بقواعد السلوك للشركات الأجنبية الكبرى. وقد جرى، منذ بدء المفاوضات على «مدوّنة السلوك للشركات الأجنبية الكبرى» في الأمم المتحدة عام ١٩٧٦، إحراز تقدم كبير في وضع عدد من النصوص المقترحة ومسوداتها، ويعتبر العمل الفني من أجل المدوّنة منجزاً إلى حد كبير. أما الخطوة التالية فيجب أن تأتي على شكل التزام سياسي من قبل الأقطار المتطورة والنامية معاً لتنفيذ المقترحات، وهي على العموم في مصلحة الطرفين بشكل واضح.

هذا، وإن القيام بمشاريع مشتركة وغيرها من أشكال المشاركة في ما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأقطار الصناعية وبين قطاع الأعمال في الجنوب قد يوفر قنوات جديدة لنقل المهارات الإدارية والتقانة، ولتدفق الاستثمارات، ولفتح أسواق جديدة، ولعلاقات بناءة أوثق بين الشمال والجنوب.

ويتصل بهذا الموضوع اتصالاً وثيقاً ما يجري من محاولات لوضع قواعد دولية لرقابة أساليب العمل التقييدية. إن هذه الأساليب، كتلك التي تمنع شركة تابعة لأخرى شمالية تعمل في أحد الأقطار النامية من التصدير إلى سوق معينة، هي أساليب شائعة، ولا قبل للأقطار النامية بالحدّ منها، وقد جرى التوصل الى مجموعة من المبادىء والقواعد في «أنكتاد» عام ١٩٨٠. إنما لم توضع نصوص تعاقب على انتهاكها، والأمرّ من هذا أنها لا تشمل أساليب العمل التقييدية المتعلقة بالشركات التابعة للشركات الأجنبية الكبرى ذاتها. لذا فإن فعالية هذه القواعد والمبادىء أمر مشكوك فيه جداً كما وجدت ندوة الخبراء من الحكومات المختلفة التي اجتمعت عام ١٩٨١ لمراجعة عمل النصوص موضوع البحث. لذا تظل الحاجة قائمة لوضع شكل فعّال من التنظيم الدولي لأساليب العمل التقييدية، ويترتب على الجنوب أن يعمل على تحقيق ذلك لا سيما مع تزايد الميل في الشمال نحو الاحتكار والربح.

٢ ـ استثمارات الجنوب في الشمال

كلما زاد استثمار رؤوس الأموال الجنوبية في الشمال قلَّت الموارد المتاحة للتنمية القومية في الجنوب. ويحدث هذا ليس فقط عن طريق الحركة غير القانونية لرأس المال، وإنما يحدث في حالة أية صفقة تحوّل بموجبها موارد تنشأ في اقتصادٍ ما في الجنوب فترسل إلى الشمال لتستثمر في أسهُم أو سندات أو موجودات منتجة أو عقارات أو ما شابه. يقدر صندوق النقد الدولي أن مجموع الموجودات الأجنبية للأقطار المستوردة لرأس المال ـ باستثناء المراكز المصرفية اللاّإقليمية ـ بلغت في نهاية عام ١٩٨٥ مبلغ ٥١١ مليار دولار أمريكي، وأن تدفقات رأس المال الصادرة من تلك الأقطار بين

عـامي ١٩٧٤ و١٩٨٥ بلغت ٢٥٠ مليـار دولار أمـريكي. ولعـل هـذه تقـديـرات منخفضـة للأرقـام الحقيقية وهي تنشـأ عن مشاكـل تعريف المعـاني لـلأشيـاء المتعلقـة بـالتقديـر؛ إنما لا تـزال تلك التدفقـات تكوّن زهـاء ٤٠ بالمـائة من الـزيادة في ديـون الجنوب الخارجية التي حصلت في الفترة المذكورة.

إن الفرد الذي يرسل نقوده إلى الخارج يبتغي بلا ريب الحصول على ضمان أكبر أو دخل أعلى، وهو بذلك يتصرف عقلانياً لخدمة مصلحته. أما بالنسبـة للقطر الـذي هو بحاجة إلى الأموال فـإن هذا الإرسـال للنقود بمـا فيه من تـدفق الموارد الى الخـارج يـرقى إلى مصاف الضرر الـذي يوقعـه المرء بنفسـه، فيكـون بـداهـةً ضـد المصلحـة الوطنية. إنه يقلل من الاستثمار الداخلي ومن القـاعدة الضريبيـة للاقتصـاد. وحتى إذا كانت عوائد الاستثمار الخارجي أعلى مما يمكن الحصول عليه من الاستثمار الداخلي على المستوى الخاص الفردي، فإن المـردود الاجتماعي لـلاستثمار في مشـاريع داخليـة يفوق بالتأكيد العائدات الفردية الخاصة.

ومن الواضح أن من المرغوب فيه أن موارد الأقطار الناميـة التي هي بحاجـة إلى أموال للاستثمارات الداخلية ينبغي أن تبقى تلك الموارد فيها وتحول دون خروجها، كما أن عليها أن تعمل على إعادة الأمـوال التي ذهبت إلى الشمال. إن الاستثـمار في الشمال إنما يكون أسهـل أمراً ويكـون مناطـاً للتشجيع من جـراء التكافـل المتزايـد للاقتصـاد العالمي وتشابك علاقاته، وهو على هـذا استثمار ذو أسـاس هيكلي. غـير أن مما سهّـل مزيداً من أمره الإلغاء السابق لأوانه للسيطرة على التحويل الخارجي والقيود المفـروضة على رأس المال ـ كجزءٍ من برنامج التصحيح الذي يـدعو إليـه صندوق النقـد الدولي والبنـك الدولي بـاسم التحريـر الاقتصادي. إن نـظاماً حسن التصميم للرقـابـة عـلى صفقات رأس المال الخارجية يمكن أن يقلل من خروج رأس المال من الجنوب.

وبوسع حكومات الشمال أن تساهم في إيقاف تسرب الموارد المـالية من الجنـوب وذلك بتعاونها، بموجب معاهدات للتعاون القـانوني المتبـادل، مع حكـومات الجنـوب لوضع إجراءات قضائية وتنفيذها ضد المسؤولين عن الخروج غير القانـوني لرأس المـال من الجنوب.

بيـد أن أهم العوامـل المؤثرة في تـدفق رأس المال هـو مـدى مـا تقـدمـه، أو لا تقدمه، اقتصادات الجنوب من إمكانات حقيقية لاستثمار مـربح. وسيقـل احتمال قيـام المـواطنين بـإرسال أمـوالهم الى الخارج إذا كـانت أقطارهم قـادرة عـلى السيـطرة عـلى التضخم وعلى الإبقاء على سعر الصرف مستقراً باطراد وعلى توفير الاستقـرار والمعرفـة بالعواقب في نظام الاستثمار. والمهم في نهاية المطاف هو حيوية اقتصادات الجنوب. لذا فإن استئناف النمو شرط لحل طـويل الأجـل لمعضلة تدفق رأس المـال. أما في المـدى

القصير فالظاهر أن الحد من حركة رأس المال أمر لا غنى عنه لغرض إبقائها تحت شيء من السيطرة وللتخفيف من الضرر الذي تلحقه بالكثير من الاقتصادات في الجنوب.

٣ ـ نظام النقد الدولي

إن نمو الاقتصاد العالمي يحتاج إلى سيولة، كما يحتاج محرك الماكنة إلى دهون. هذه السيولة يجب أن تكون متاحة بمقادير كافية للأقطار كافة. وقد أخذت الاتجاهات الحديثة تميل إلى تركيز السيولة النقدية الدولية في أيدٍ خاصة، كالمصارف وغيرها من المؤسسات المالية في الشمال. وفي حين أن هناك سيولة كافية في العالم، فإن وجودها لدى جهات خاصة يضع الجنوب في موضع ضعيف ينطوي على ضرر جسيم.

عندما كانت المباحثات تجري في الستينات حول إصلاح النظام النقدي الدولي شُدِّد كثيراً على مسألة إخضاع خلق السيولة العالمية للرقابة الدولية حتى يمكن لهذه السيولة أن تستجيب للحاجات العالمية على نحو أفضل. وفي عام ١٩٦٩ أنشأ صندوق النقد الدولي أصلاً احتياطياً جديداً هو «حقوق السحب الخاصة» كوسيلة فورية لزيادة السيولة. ولكن سرعان ما تضاءل الاهتمام بذلك بعد انهيار نظام بريتون وودز، وتراجعت أسعار الصرف الثابتة لتحل محلها أسعار التعويم، فأخذ النظام المصرفي العالمي بالتوسع على نحوٍ قوي جداً. ولم يقدم صندوق النقد الدولي إلا تخصيصات قليلة لـ «حقوق السحب الخاصة».. ولم يتخذ خطوات مهمة تجعل من هذا الترتيب أصلاً احتياطياً رئيسياً لنظام النقد الدولي.

بيد أن الأحداث اللّاحقة دلت على وجود حاجة لتمويل رسمي كبير حتى مع سريان أسعار الصرف التعويمية. ومن المحتمل أن تزداد هذه الحاجة كلما سعت الأقطار المختلفة إلى التقليل من التذبذب في أسعارها للصرف، ذلك التذبذب الناشيء عن عمل قوى السوق. وفي الوقت نفسه لم تتلاش الأخطار الناجمة عن الاعتماد على الطرق التقليدية في خلق السيولة ـ العجز في موازين المدفوعات للأقطار ذات الاحتياطي في العملة والسيولة المربوطة بالشروط التي يقدمها القطاع المالي الخاص. إن عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ بالنتائج اللذين يلازمان الاعتماد على هذه الطرق لا يفضيان إلى نمو منتظم في التجارة والناتج العالميين. لهذا فإنه من الضروري تحقيق الانضباط المالي والنقدي في الشمال. كما تدعو الحاجة الى التخلص تدريجياً من استعمال عملات وطنية متعددة كأصول احتياطية دولية.

يضاف إلى هذا أن الظروف العالمية لا تكاد تتيح للأقطار النامية أن تبني احتياطيات خارجية من خلال فوائض التجارة. وتحتاج هذه الأقطار في الوقت عينه إلى احتياطيات كبيرة من التحويل الخارجي بالنظر لعدم الاستقرار في صفقاتها الاقتصادية

الدولية وعدم معرفة عواقبها يقيناً. ومن هنا تدعو الحاجة بوضوح إلى عمل فوري لتوسيع المجال أمام الأقطار النامية للحصول على السيولة.

إن تخصيصاً مالياً سنوياً منتظماً يرصد إلى «حقوق السحب الخاصة» خلال الأعوام القليلة المقبلة من شأنه أن يفرّج بعض الشيء عن الأقطار النامية. ولكن، وبما أن «حقوق السحب الخاصة» تقسم على الأقطار حسب حصتها في صندوق النقد الدولي ـ حيث تكون الحصة أكبر كلما كان القطر أغنى ـ فلا يحتمل أن يكون ما يصيب الأقطار النامية كبيراً. لذا ثمة ما يبرر إعطاء «حقوق السحب الخاصة» مبلغاً متواضعاً على أساس دائم يخصص حصراً للأقطار النامية لضمان التوصل إلى توزيع دولي للسيولة النقدية بشكل أكثر توازناً. وسيتحقق هذا الهدف إذا وافقت الأقطار المتطورة على التنازل عن شيء من أسهمها في تخصيصات «حقوق السحب الخاصة» الى صندوق النقد الدولي لمصلحة الأقطار النامية.

أما الهدف بعيد المدى فهو أن تظل «حقوق السحب الخاصة» هي الأصل الاحتياطي الرئيسي لنظام النقد الدولي. لذا ينبغي وضع خلق السيولة تحت سيطرة المجتمع الدولي إلى أقصى حد ممكن. ويجدر أن يفرض النظام النقدي المنصلح التزامات متناسبة من أجل التصحيح على أقطار الفائض وأقطار العجز معاً. وينبغي أن يتمتع هذا النظام بسلطات كافية لضمان الرقابة الفعّالة على الأسواق المالية الدولية وعلى سياسات الاقتصاد الكلي للدول الاقتصادية العظمى التي تؤدي أعمالها الى مضاعفات بعيدة المدى في عمل الاقتصاد العالمي. يضاف إلى ذلك أن على هذا النظام أن يظهر اهتماماً كافياً بتجارة أقطار الجنوب وبالاستثمار فيها وبحاجاتها الخاصة بالتنمية.

ثمة ناحية مهمة أخرى في الإصلاح النقدي العالمي وهي ترتيب أمور أسعار الصرف. إن التحول من أسعار صرف ثابتة إلى أسعار تعويمية أمر لا رجعة فيه، في غالب الاحتمال. بيد أن هناك قلقاً متزايداً بشأن التقلب الشديد وعدم الانتظام المطول في أسعار الصرف منذ التحول الى أسعار تعويمية في أوائل السبعينات. وقد قامت أقطار نامية متعددة بوضع ترتيبات فعّالة، قطرية ودولية، لمعالجة النتائج الناجمة عن الشكوك التي تحيط بأسعار الصرف وعن عدم القدرة على التنبؤ بها. من هذه الترتيبات أسواق العمليات الآجلة للعملات، وأسعار الفائدة، وتبادل العملة. هذا وتمثل إقامة «نظام النقد الأوروبي» مع آليته الخاصة بسعر الصرف، والتفكير الجاري الآن لإقامة اتحاد نقدي بين أقطار المجموعة الأوروبية، محاولة أخرى للتقليل من الضرر الناجم عن التذبذب المفرط في أسعار الصرف.

إن الأقطار النامية غير قادرة، لأسباب مختلفة، على حماية أنفسها من آثار عدم

الانتظام المطول والتذبذب المفرط في أسعار صرف العمولات للأقطار المتطورة الرئيسية. لهذا فإنها يهمها كثيراً وضع ترتيبات عالمية فعّالة لتضييق مجال عدم الانتظام والتقلب. من ذلك إيجاد نظام لترسيم مناطق محددة للعملات التي تجري بها معظم تجارة العالم، بحيث يجاز لأسعار الصرف أن تتقلب ضمن نطاق متفق عليه. ولا بد من أن ينطوي تحقيق هذا الغرض على عملية طويلة ومعقدة، لأن الأمر يرتبط بالتنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي للأقطار المتطورة الكبرى. غير أن الميل نحو تحرير الأسواق المالية من القيود، والذي تشجع عليه الفلسفة الاقتصادية السائدة في تلك الأقطار، من شأنه أن يعوق مثل هذا التنسيق. غير أن هناك الآن، كما ذكر سابقاً، إدراكاً متزايداً في الأقطار المتطورة لضرورة القيام بالتنسيق، وإن كان هذا التنسيق لا يزال بحاجة إلى تجسيده في مؤسسات، . ومن مصلحة الأقطار النامية تعزيز هذه العملية.

والسؤال هو: كيف سيتطور نظام النقد العالمي في المدى الطويل؟ إن أحد الإمكانات القوية لهذا التطور هو تكوين مجموعات من العملات تقوم على الدولار الأمريكي، والمارك الألماني الغربي أو وحدة النقد الأوروبية، والين الياباني. ولكن من الصعب تصور مدى تأثير هذا التطور في الاقتصاد العالمي. مع هذا فإننا نرى أن للدول النامية الحق بأن يكون لها رأي في الطريقة التي تقرر بها ترتيبات أسعار الصرف وكيفية عملها، إذ إن لهذه الترتيبات مضاعفات واسعة في أرجاء العالم بأسره. وعلى الأقطار النامية أن تبذل جهدها من أجل إيجاد رقابة دولية فعّالة على ترتيبات أسعار الصرف بين الأقطار المتطورة الرئيسية وعلى سياساتها الخاصة باقتصادها الكلّي.

أما في ما يتعلق بأسعار الفائدة الدولية فيجب أن يكون الهدف جعلها متناسبة مع مستوياتها الماضية. فالمستويات الحالية لا تتوافق أبداً مع ما هو مطلوب من استئناف متواصل للاستثمار في الأقطار النامية. وليس هناك على الاطلاق من طريقة يمكن بواسطتها للاستثمارات في الحقول الإنتاجية، والممولة بالاقتراض الدولي بأسعار الفوائد الحالية، أن تدر مردوداً معقولاً. لهذا فلا بد للاستثمار في الجنوب من أن يضيّق عليه الخناق طالما بقيت أسعار الفائدة على ما هي عليه من ارتفاع. بيد أن واقع الحال هو أن انخفاضاً دائماً في أسعار الفوائد الدولية لن يحدث ما لم يتخذ إجراء للتقليل من العجز في ميزانية الولايات المتحدة ـ وهو ما لم يتخذ حتى الآن. وإلى أن يحدث انخفاض عام في أسعار الفائدة فلا بد من وضع آليات لصيانة الأقطار النامية من آثار هذه الأسعار المرتفعة بشكل غير معتاد.

التمويل الموازِن: هناك إقرار عام في المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بالحاجة إلى تدابير للطوارىء، عن طريق آليات لتمويل موازن وتكميلي يكون جزءاً

من المؤسسات المالية الدولية لمساندة الأقطار النامية ضد النكسات المفاجئة في إمكاناتها الاقتصادية. أما إقامة قسم في صندوق النقد الدولي عام ١٩٦٣ باسم «التسهيلات المالية للتمويل الموازِن» لتقديم المساعدة للأقطار النامية التي تواجه نقصاً مفاجئاً في صادراتها فلم تكن إلّا استجابة محدودة لهذه الحاجة. وقد جرى في السبعينات توسيع نطاق التسهيلات المذكورة لتشمل تمويل المساهمات المخصصة لتكوين تَصدٍّ سلعي (أي خزين للطوارىء) من البضائع الأوّلية، ولتغطية الزيادات غير المنتظرة في كلفة تصدير الحبوب.

إن تزايد الشك والتذبذب في الاقتصاد العالمي في الثمانينات، واستمرار تعرّض الأقطار النامية للأخطار، يبرر تماماً المزيد من التوسيع والتعميق في «تسهيلات التمويل الموازِن». وللأسف، كان الاتجاه السائد يسير في الاتجاه المعاكس. كانت هذه التسهيلات قد صممت في الأصل لتقديم دعم مالي شبه أوتوماتيكي للأقطار النامية التي تنخفض فيها إيرادات التصدير انخفاضاً حاداً. وكانت الشروط المربوطة بها في الابتداء مخففة جداً. كما أن الحدود المقررة لمقدار ما يقترضه كل قطر تتزايد بالتدريج حتى السبعينات. أما في الثمانينات، فقد قام صندوق النقد الدولي، بضغط عقائدي من بعض الأقطار المتطورة، بتشديد الشروط المربوطة بالدعم الجاري وفق هذه التسهيلات تشديداً كبيراً.

وفي عام ١٩٨٨ قام صندوق النقد الدولي بدمج «تسهيلات التمويل الموازِن» وتحويله الى قسم جديد هو «تسهيلات التمويل الموازِن وتمويل الطوارىء». وكان لهذه التسهيلات ميزة معينة لأنها تغطي سلسلة من الصدمات الخارجية أوسع من انخفاض عائدات التصدير وارتفاع نفقات استيراد الحبوب فقط. إنها مثلاً يمكن أن تساعد الأقطار المختلفة لمواجهة الزيادات غير المتوقعة في أقساط الفوائد على الديون الخارجية. ولكن التسهيلات الجديدة خفضت حدود السحب من ٨٣ بالمائة من حصة القطر في صندوق النقد الدولي الى ٦٥ بالمائة منها، كما جعلت الشروط المربوطة بها أشد قسوة. فبموجب «تسهيلات التمويل الموازِن» السابقة كان يمكن للأقطار أن تسحب الى حد ٥٠ بالمائة من حصتها في الصندوق المذكور دون أن تلتزم ببرامج التصحيح التي يضعها هذا الصندوق. أما التسهيلات الجديدة فيتوقف الدعم الذي تقدمه كله على موافقة الصندوق على سياسة الأقطار التصحيحية. وجرى المزيد من التضييق في السحب من تسهيلات التمويل الموازن وذلك بإدخال التدرّج. هذه السمات كلها تنطوي على أسلوب أشد تقييداً من الطريقة الأصلية شبه الأوتوماتيكية للتمويل الموازن. إن التسهيلات الجديدة كما هي عليه الآن معقدة جداً ولا تضمن الدعم حيث تضطر الهزات الخارجية قطراً ما إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

إن من أولويات الإصلاح المطلوب للنظام المالي الدولي إزالة الاشتراط المربوط الآن بالتمويل الموازن والعودة إلى المبدأ الأصلي القاضي بإجراء شبه أوتوماتيكي لتغطية خسائر التحويل الخارجي التي تصيب الأقطار النامية لأسباب خارجة عن سيطرتها.

الاشتراط والتصحيح الهيكلي: إن الأمر الآنف الذكر يرتبط بالقضية العامة المتعلقة بالاشتراط في العلاقات بين الأقطار النامية والمؤسسات المالية الدولية. وقد شهدت الثمانينات زيادة حادة في الاشتراط المتصل بتقديم المؤسسات المذكورة تمويلاً للأقطار النامية. وكانت المؤسستان اللتان أقامهما مؤتمر بريتون وودز، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هما اللتان فتحتا الطريق في هذا المضمار. والآن أصبح الاشتراط المتصالب ـ وهو أن الشروط التي تفرضها إحدى هاتين المؤسستين تفرضها المؤسسة الأخرى كذلك ـ من حقائق الحياة السائدة. وقد سلب هذا من الأقطار النامية أي اختيار لها في تقرير سياساتها الاقتصادية. ومع أن هاتين المؤسستين تؤيدان الآن رسمياً مبدأ التصحيح المتجه نحو النمو غير أن الحقيقة، كما بحث في الفصل الثاني، هي أن تورطهما المتزايد في سياسات الأقطار النامية في الثمانينات لم يؤدِ إلى تطوير النمو ولا إلى إحقاق العدالة في الجنوب.

وهنا يجب أن يسترشد الإصلاح الدولي بمجموعتين من الاعتبارات. فمن جهة لا بد من الإقرار بأن سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة هي وحدها القادرة على إعادة العافية الاقتصادية للأقطار المعنية؛ ومن جهة أخرى يجب القبول بأن السياسة بتفاصيلها المتنوعة لا بد لها، لكي تكون قابلة للتطبيق، من أن تختص بالأقطار بشكل منفرد، أي أن تناسب ظروف القطر الخاصة، وأن تكون خالية من التحيّز العقائدي. كما يجب الإقرار أيضاً بأن استنباط إصلاح هيكلي ووضعه موضع التطبيق هو عملية معقدة. هذا وإن الخلافات يمكن أن تنشأ في رسم أفضل مزيج من السياسة والاتفاق عليه. ومن هنا ينبغي للقطر المعني أن يفي بحق الآليات الخاصة بوضع سنن الأداء وبطريقة تنفيذ االسياسات المتفق عليها بشكل يكفل قيام مستوى الأداء وتقييمه على تحليل موضوعي لحالة هذا الأداء دون أن يتأثر ذلك بالتحامل العقائدي لمقدمي الأموال.

إن آليات الائتمان الدولي هي في الوقت الحاضر آليات سياسية جداً. فالمقرضون ـ بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ـ هم في وضع تساومي قوي يتيح لهم أن يفرضوا آراءهم على المقترضين. ولا مفر من تجريد العملية من الصفة السياسية من خلال تقييم دولي مستقل لأداء التنمية حتى يمكن إعادة الاحترام والثقة للمعطي والمتلقي معاً. ومن الخطوات المهمة في هذا الاتجاه إقامة هيئة من الخبراء تكون مستقلة عن المؤسسات المالية الدولية ولكنها تعمل كلجنة استشارية لها، ومن

واجباتها مساعدة تلك المؤسسات على القيام بتقييم وضع الأقطار المتلقية للأموال. ومن المرغوب فيه جداً أن يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإنشاء «مجلس استشاري» إقليمي قوي لتقديم المشورة لهما عن الإطار العام لسياساتها وبرامجها. إن فعالية المؤسسات المالية الدولية ستكون عرضة للتفريط بها بشكل ضار جداً إذا استمر التحامل العقائدي المتصلب وقوة العضلات الاقتصادية في التأثير في أولويات المؤسسات المذكورة وعملها.

يضاف إلى هذا أن اشتراط التصحيح على الأقطار النامية إنما يجب أن يقرر في سياق أنظمة عالمية خاصة بتنسيق السياسة ومراقبتها. وبهذه الطريقة يتم الإقرار كذلك بالحاجة إلى إجراء تصحيح في اقتصاد الأقطار المتطورة أيضاً؛ فهذه الأقطار كمجموعة تظهر ـ جدلاً ـ من عدم التوازن في اقتصادها ما هو أوضح مما يظهر في الأقطار النامية. إن جهداً أكثر تناظراً تتولاه المجموعة الدولية من شأنه أن يزيل الطبيعة الانفرادية غير المقبولة المفروضة من جانب واحد للاشتراط والتصحيح الحاليين.

٤ ـ نظام التجارة الدولية

إن ما هو سائد من أساليب وقواعد وأنظمة للتجارة العالمية، المتجسد في «الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة» (غات)، إنما يقوم كله على مفهوم التجارة المفتوحة، المتعددة الأطراف، المكشوفة وغير التمييزية. بيد أن هناك الآن اتجاهاً نحو تكوين مجموعات تجارية كبيرة من الأقطار المتطورة التي تربطها علاقات اقتصادية وثيقة لتقرر في مرحلةٍ ما توحيد أسواقها. من أبرز الأمثلة على ذلك «اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة» المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و«القانون الأوروبي الواحد» لسنة ١٩٨٧ الذي يلزم أقطار المجموعة الأوروبية بإنشاء سوق موحدة بحلول نهاية عام ١٩٩٢. وفي حين أن هذه الترتيبات ستفضي بداهةً إلى تجارة أكثر حرية من السابق بين المجموعات المعنية فإن تأثيرها في باقي أنحاء العالم وعلى نظام التجارة العالمي بأسره تأثير غير واضح، كما أنه مقلق من بعض النواحي المهمة.

فقد قيل إن إزالة الحواجز التجارية بين هذه المجموعات ستؤدي إلى كفاءة أعلى وإنتاجية أكبر كنتيجة للمنافسة. ثم إن الزيادة الحاصلة في الدخل سترفع من الطلب على الاستيراد من باقي أرجاء العالم، بشرط عدم الزيادة في الحماية الجمركية. وبموجب هذا الرأي ستتفوق الآثار التي من شأنها خلق تجارة جديدة فتتجاوز الآثار الأخرى المشتّتة للتجارة لتحوِّلها إلى وجهة أخرى، تلك الآثار الناجمة عن السوق الموحدة.

والقضية مهمة بوجه خاص للمجموعة الأوروبية، فهي سوق رئيسية للبضائع وللسلع المصنعة المصدرة من الجنوب، وبضمنه الأقطار الأدنى تطوراً. ففي أواخر

الثمانينات استوردت المجموعة الأوروبية ككل زهاء ربع الصادرات كلها من الأقطار النامية وزهاء ٦٠ بالمائة من صادرات أفريقيا شبه الصحراوية.

إن الشكل الرئيسي من الحماية المطبقة من أقطار المجموعة الأوروبية على الاستيراد من خارج المجموعة ـ لا سيما من الجنوب ـ هو شكل غير تعرفي. لذا فإن الزيادة في الدخل الحاصلة من المنافسة بين أقطار المجموعة لا يحتمل أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في استيرادات المجموعة. وحتى على فرض بقاء الحماية الخارجية على متوسط مستواها، فإن من المحتمل حدوث تحوّل في التجارة، إذ سيجري تفضيل المجهِّزين الأقل كفاءة في المجموعة الذين لا يخضعون للحواجز على المجهزين الأكثر كفاءة من خارج المجموعة الذين يخضعون لها.

يضاف إلى هذا وجود فرصة كبيرة بأن تزداد الحماية الفعّالة حين تبدأ التجارة بالمنتجات التي تتنافس على الاستيراد من أعضاء المجموعة الأوروبية وتكون تجارةً حرة في داخل المجموعة. إن هذا أمر مهم في الزراعة على وجه الخصوص وفي النسيج كذلك، وكلا هذين القطاعين مهم جداً للأقطار النامية من ناحية التصدير.

ويجب، على العموم، النظر في الآثار المحتملة لـ «القانون الأوروبي الواحد» في سياق سياسات المجموعة الأوروبية الحالية. وهنا يثير الوضع قلقاً خطيراً جداً. فالسياسات التجارية للمجموعة المذكورة تنطوي على تمييز واسع النطاق ضد المستوردات من الجنوب. غير أن هذا التمييز قد تقلص من خلال «النظام العمومي للتفضيلات» ومن خلال القرارات الخاصة التي صدرت عن مؤتمر لوميه. بيد أن النطاق الذي يشمله النظام المذكور، وما يقدمه من انفراج، كلاهما محدود وخاضع كذلك للإلغاء من جانب واحد من قبل المجموعة الأوروبية على أساس «التدرج إلى الأحسن» أي أن المعاملة التفضيلية تسحب من القطر النامي الذي «يتدرج» من مستوى متدنٍّ في التنمية الاقتصادية الى مستوى أعلى. كما أن مؤتمر لوميه لا يقدم بدوره سوى امتيازات محدودة لبضائع تدخل في نطاق «السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية». مثلاً، أدى الانتاج المدعم لسكّر الشمندر في أوروبا الغربية إلى ضرر لا يمكن إصلاحه بالمنتجين والمصدرين لسكر القصب في العالم الثالث. وكانت القيود الشديدة المفروضة على استيراد العلف الحيواني والزيوت النباتية إلى أقطار المجموعة الأوروبية ضارة جداً كذلك بمنتجي العالم الثالث، في حين أن الحصص الموسمية لبعض المنتجات تضيف الى تزايد الهبوط في الأسعار. فإذا لم تتخذ خطوات لإزالة هذه القيود ولتحرير التجارة، فإن «القانون الأوروبي الواحد» سيؤدي بالنتيجة إلى خلق «قلعة أوروبا». إن المؤشرات التي ظهرت حديثاً لا تبعث على التشجيع مطلقاً.

هذا وتدعو المجموعة الأوروبية بقوة إلى الانتقائية في تطبيق الاحترازات، كأن تفرض حواجز موقتة على الاستيراد لحماية صناعات محلية مهددة. فإذا قبل هذا الاقتراح فستستخدم القيود الناجمة عنه ضد الاستيراد من العالم الثالث بالدرجة الأولى وليس ضد الاستيراد من الأقطار المتطورة الأخرى. لقد كان المبدأ الدولي المقبول حتى الآن يقضي بتطبيق الاحترازات على الاستيرادات من المصادر أجمع دون تطبيقها انتقائياً.

تطالب المجموعة الأوروبية كذلك بالحماية للملكية الفكرية العائدة للمواطنين أو الشركات من جنسية الدول الأعضاء فيها، كالعلامات الفارقة وبراءات الاختراع وما أشبه، والموجودة في العالم الثالث، إضافة إلى حماية الخدمات التي تقدمها شركات المجموعة الأوروبية هناك. بيد أن المجموعة المذكورة لم تظهر ما يدل على التزام بالإلغاء التدريجي لـ «ترتيبات النسيج متعدد الخيوط» التي تحد من استيراد المنسوجات من الجنوب، أو على التزام بتخفيف الحواجز التعرفية وغير التعرفية التي تؤثر في صادرات العالم الثالث الأخرى.

أما المخرج الممكن من هذه المعضلة فيتلخص بقبول المجموعة الأوروبية بالمبدأ القائل إن الحماية الخارجية يجب أن تكون على أدنى مستوى حاصل بين الأقطار الأعضاء فيها. وهذا يثير مسألة شائكة هي إلغاء الحماية الزراعية، ومن المحتمل أن تقاوم ذلك الأقطار الأوروبية الأكثر تقدماً التي فيها قطاع كبير من الصادرات الزراعية، وأن يقاومه كذلك الأعضاء الجدد الأقل تقدماً في المجموعة الأوروبية الذين لا يجدون لهم ميزة تنافسية في داخل المجموعة إلّا في حقل الزراعة.

وعلى أية حال فإن الميل المتزايد نحو إقامة كتل تجارية إقليمية يثير قضايا مهمة بالنسبة لمستقبل النظام التجاري العالمي. فعلى الجنوب أن يحترس من الخطر الذي يمكن أن ينجم عن هذه التطورات والذي يهدد بتقليص أسواق الأقطار المتطورة بوجه صادراته. ويترتب على المجتمع الدولي أن يوافق على أن يكون تصميم الأسواق الموحدة منطوياً على تدبير معقول للإبقاء على المنفذ التفضيلي للأقطار النامية في هذه الأسواق في الشمال، ولتوسيع هذا المنفذ كذلك.

ليس هناك من شك في أن النمو المتواصل في الجنوب سيتطلب توسعاً كبيراً في صادرات الجنوب إلى الشمال. وبما أنه من غير المحتمل أن تنمو التجارة العالمية بالسرعة التي نمت فيها خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٩، فإن هذا سيتطلب عملاً أكثر تصميماً من جانب الأقطار المتطورة لفتح أسواقها بوجه منتوجات العالم الثالث. لذا يجب أن يتضمن النظام التجاري الدولي الجديد اعترافاً بالحاجة إلى دعم زيادة في

الحصة من الاستيرادات من الأقطار النامية لمجموع ما تستهلكه الأقطار المتطورة من المنتوجات الأولية والسلع المصنعة.

إن مسألة الحصول على منفذ هي مسألة مهمة جداً بالنسبة لتصدير السلع المصنعة. فقد كان من نتيجة تشديد الحماية مؤخراً في الأقطار المتطورة أن أخضعت صادرات الأقطار النامية لقيود تمييزية في تلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة. وتتخذ هذه القيود أشكالاً متعددة: كالخروج الصريح عما تقضي به «الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة» بوضع «ترتيبات النسيج متعدد الخيوط» تطبق على المنسوجات والملابس؛ أو الإجراءات البين بين مثل «كوابح التصدير الطوعية» و«ترتيبات التسويق المنتظم» التي تتجاوز ما تنص عليه الاتفاقية المذكورة من قواعد ومبادىء؛ أو الحواجز التعرفية المكشوفة في قواعد الاتفاقية نفسها والتي تفرّق لا بين الأقطار بل بين القطاعات أو بين درجات التصنيع. ومهما كان شكل الحماية، سواء قديمها أو حديثها، المفروضة في الشمال فإنها تؤثر في نسبة كبيرة جداً من صادرات الجنوب من المنتوجات والسلع المصنعة. إن التعرفات التي تفرضها الأقطار الصناعية على المنتوجات كثيفة العمل، وهي منتوجات تهم الأقطار النامية كثيراً، هي تعرفات أعلى بكثير من المعدل. ومن أول ما يجب القيام به لإصلاح هذا الوضع غير المقبول هو العمل على إصلاح الترتيبات التجارية.

يجب على الأخص تحرير تجارة المنسوجات والملابس من القيود وجعلها خاضعة مرة أخرى للقواعد والمبادىء المنصوص عليها في (غات)، على أن يتم ذلك عاجلاً. كذلك يجب أن تلغى القيود الخاصة بالكمية لقطاعات بعينها، كالحديد والسلع الجلدية والأحذية والالكترونيات الاستهلاكية، تلك القيود التي تقف ضد صادرات السلع المصنعة من الكثير من الأقطار النامية، وبذلك تحدّ منها.

أما النتيجة المرضية التي يمكن أن تحصل من مفاوضات تجري في بعض هذه المجالات فترتبط بالتوصل إلى اتفاق شامل عن الاحترازات. إن عدم التمييز في تطبيق هذه الاحترازات أمر لا بد منه في اتفاق كهذا. وقد أبديت في السنين القليلة الماضية آراء كثيرة عن نواحٍ متعددة من مسألة الاحترازات، مثلاً: تحبيذ العمل الصريح والمشاورة والرقابة متعددة الأطراف؛ الأمد المحدود لسريان الاحترازات؛ والتحرير التدريجي لتطبيقها. ويتوجب متابعة الاتفاق على هذه النواحي متابعة لا تلين. أما إدخال الانتقائية في تطبيق الاحترازات فستكون نكسة إلى الوراء من الواجب مقاومتها.

إن على النظام التجاري الجديد أن يعيد تطبيق المبدأ الذي يقضي باعتبار

الأقـطار الناميـة مؤهلة لمعاملة تفضيليـة وأكثر رعـاية، عـلى أن تتخذ إجـراءات فعّالـة لضـمان تطبيق هـذا المبدأ. ومن المعـترف بـه أن غـلى هـذه الأقـطار، بعـد أن تتقـدم ويتحسن وضعهـا التجاري، أن تقبـل تدريجيـاً بالالـتزامـات الكـاملة لنـظام التجـارة الـدولية. غـير أن هذا التـطور لا ينبغي أن يفرض من جـانب واحد من قبـل الأقطار الصناعية، بل ينبغي أن يتقرر من قبل أطراف متعددة على أساس معيار موضوعي.

لهذا سيكون على النظام الجديد للتجارة الدولية بعد إصلاحه أن يعالج مجموعة واسعة جداً ومعقدة من القضايا والمصالح المتشابكة. فمن المطلوب إذن وضع ترتيبات هيكليـة جديـدة. إننا نعتقـد أن الوقت قـد حان لكي يفكـر المجتمـع الـدولي مجـدداً بتأسيس «منظمة التجارة الدولية». بيد أن هذا الأمـر يجب أن يشتمل عـلى خلق إطار يمكنه أن يعالج الحاجات الجديدة لنظام التجارة الدولية بطريقة شاملة ومتكـاملة. هذا وينبغي أن تتضمن صلاحية المنظمة الجديدة دوراً تنظيمياً في نظام التجارة الدولية وأن تتولى كذلك مسألة الأخذ بيد التنمية.

التجارة الزراعية: إن تحرير التجارة في المـواد الزراعيـة الذي تقـوم به الأقـطار المتطورة الرئيسية يمكن أن يؤدي إلى عدد من النتائج بالنسبة للوضع الزراعي والغذائي في الأقطار النامية. إنه يمكن أن يقوي منافـذ تلك الأقطار في أسـواق الأقطار النـامية، ويحسّن من إمكـانات التصـدير لكثـير من البضائـع الزراعيـة. إن تخفيضاً في الحـماية والإعانة الزراعيتين يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالميـة. وقد يـوفر هذا، في المدى المتوسط، حافزاً لزيـادة الانتاج الـزراعي في الأقطار النـامية فيقـود إلى تخفيض في استيراد الغذاء.

إن الارتفاع في الأسعار الزراعية العالمية يمكن أن يدر منافع حاصلة على الأقطار النامية ككل. بيد أن توزيع هذه المنافـع قد يتبـاين كثيراً من قـطر إلى قطر. فـالأقطار التي تعاني من عجز غذائي، وكثير منهـا ذو دخل منخفض، يمكن أن تصـاب بخسائـر في دخلها إذ ان عليها أن تدفع أثـماناً أعـلى في مستورداتهـا من الغذاء. لـذا، فإن من الضروري حماية مصالحها في عملية تحرير التجارة الزراعية. ومما يساعـد على التخفيف من أعباء هذه الأقـطار في المدى القصـير زيادة المعـونة الغـذائية، وإعـطاء تخصيصات خاصة للطوارىء، ومنح التمويل الموازِن. من المهم كـذلك العمـل على زيـادة الدعم الدولي في الحقلين التقاني والمالي لغرض التسريع في رفع الإنتاج الغذائي في الجنوب.

ومن الممكن كذلك أن يكون لتحريـر التجارة الـزراعية تـأثير مهم في سيـاسات الأقطار المتطورة بشأن الإبقاء عـلى خزين غـذائي فيها. فـالاستقرار في أسـواق الغذاء العالمية إنما يعتمد أساساً على المصدّ الواسع من الخزين الغذائي الذي تحتفظ به أقـطار متـطورة قليلة. وما احتفـاظ هذه الأقـطار بالخـزين الكبير إلا نتيجـة لبرامجهـا في دعم

الأسعار لمزارعيها وتقديم الإعانات لهم، وليس لغرض استقرار العرض الغذائي العالمي.

لعل الأقطار المتطورة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار المجموعة الأوروبية، لن تستمر، في هذا الوضع العالمي المتغير، في القيام بدور الحافظ للمصدّات من الخزين الغذائي نيابةً عن العالم. لهذا فقد تنشأ حالة خطيرة جداً إذا كان الموسم الزراعي سيئاً في الأقطار المهمة المنتجة للحبوب، لا سيما إذا بدأت أقطار كبيرة أيضاً بالاعتماد على العرض في الأسواق العالمية. أما الأقطار النامية الأفقر حالاً فيمكن أن تواجه صعوبات حادة في مثل هذه الظروف. لذلك فإنه من الضروري التفكير بترتيبات دولية جديدة لتحاشي التفاقم في عدم الاستقرار في نظام الغذاء العالمي.

إنه من الضروري بالنسبة للأقطار النامية أن تأخذ، في عملية تحرير التجارة الزراعية، بعين الاعتبار الحاجة لتقديم التشجيع المستمر والحوافز وذلك لتحديث القطاع الزراعي فيها خلال فترة زمنية محددة.

تجارة البضائع: إن هذه التجارة مهمة جداً لإمكانات التنمية في أقطار الجنوب، إذ ان أغلب هذه الأقطار لا تزال تكسب جل تحويلها الخارجي من تصدير البضائع الأولية. وقد أشرنا في الفصل الثاني إلى الانحدار في أسعار البضائع الذي أضاف ضعفاً إلى ضعف في عدد كبير من الأقطار النامية. وتدعو الحاجة الماسة إلى بذل الجهود من جديد لإيقاف الأزمة الطويلة الأمد عند حد، هذه الأزمة التي تأخذ بخناق أسواق البضائع، على أن تتم هذه الجهود بطرق تمنع التكرار في وقوع الأزمات. إن إقامة آليات لتنظيم اقتصاد البضائع الدولي هي من القضايا التي يجب أن تتصدر مسائل البحث في المجتمع الدولي. فحدّة الأزمة في البضائع وآثارها المدمِّرة تشبه تماماً أزمة الديون، وكلتاهما تدعو بالقوة نفسها إلى عمل موحد لحلّها. وفي هذا السياق تظل الأهداف الأساسية لبرنامج «أنكتاد» المسمى «البرنامج المتكامل للبضائع» أهدافاً مشروعة قائمة، وهي تحسين شروط التجارة بالنسبة للأقطار المصدرة للبضائع، واستقرار أسعار البضائع، والتعويض عن النقص في إيرادات تصدير البضائع، وتنمية البضائع من خلال زيادة إنتاجيتها، والتصنيع المحلي، ومشاركة الأقطار النامية في التسويق والتوزيع.

إن تحسين الأداء التجاري للجنوب يعتمد على خلق مزايا نسبية دينامية قائمة على تطوير الهياكل الاقتصادية وتحويلها إلى الأحسن، وعلى التغيير التقاني والتحسن في معدل التبادل التجاري. وفي هذا السياق يجب أن تقوم الجهود للحصول على أسعار مستقرة ومجزية للبضائع على مبدأ إدارة العرض. فقوى السوق لا تستطيع معالجة

الخلل الخطير بين العرض والطلب إلّا من خلال دورات طويلة ومؤلمة في الإنتاج والأسعار يتناوب فيها الرواج والركود. إن الهبوط الدوري في أسواق البضائع له آثار سيئة جداً في القدرة الإنتاجية الأطول أجلاً للأقطار المنتجة، في حين قد تعاني الأقطار المستهلكة من أسعار البضائع العالية في حالات الارتفاع الدوري. وتدعو الحاجة الماسة الآن إلى وضع أنظمة مناسبة لإدارة العرض لغرض إعادة أسواق البضائع الدولية إلى توازن أكبر، وهي أسواق تتسم حالياً بعرض مفرط متواصل وأسعار منخفضة؛ إن مثل هذه الأنظمة يمكن أن تنفع الأقطار المنتجة والمستهلكة معاً.

هذا وينبغي أن تُرفد إدارة العرض بتخصيصات كافية للتمويل الموازِن للتعويض عن الهبوط قصير الأجل في إيرادات تصدير البضائع. وقد أشرنا سابقاً إلى التطور السلبي لتسهيلات التمويل الموازن في صندوق النقد الدولي، أما مشروع (Stabex) التابع للمجموعة الأوروبية فقيوده أقل من قيود «تسهيلات التمويل الموازن والتكميلي» في صندوق النقد الدولي، ولكنه أصغر كثيراً ولا ينطبق إلّا على «مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء» التي ترتبط بالمجموعة الأوروبية بموجب ميثاق لوميه؛ علماً أن تسهيلات مالية مماثلة باسم (Compex) قد فتحت مؤخراً لمصلحة الأقطار الأقل تطوراً من غير دول المجموعة المذكورة آنفاً. وفي المدى المتوسط يترتب على المجتمع الدولي أن ينظر في جدوى التوسيع لنطاق مشاريع التعويض المتعلقة بالبضائع. يضاف إلى هذا أنه من الضروري تحرير تسهيلات التمويل الموازن في صندوق النقد الدولي وفق الأسس المشار إليها سابقاً في هذا الفصل. هذا ويجب إيجاد آلية للتنسيق بين مشاريع التعويض القائمة جميعها.

أما في المدى الطويل فإنه من الضروري أن يعمل «الصندوق المشترك للبضائع» الذي تأسس برعاية «أنكتاد» عملاً فعّالاً في المجالين المقصودين وهما: استقرار الأسعار بشكل يقلل من كثرة تذبذبها، وتنمية البضائع. ولا بد لاستقرار الأسعار من أن يكون هدفاً فورياً مركزياً، في حين يجب أن تكون تنمية البضائع استراتيجية طويلة الأمد لزيادة القيمة المضافة إلى المادة الأولية ولتنويع قطاع البضائع. وعلى الأقطار النامية أن تطالب «الصندوق المشترك» بتكثيف الجهود لوضع مشاريع للدعم من أجل استقرار الأسعار وذلك من خلال «الحساب الأول» للصندوق. كذلك ينبغي أن تبدأ أعمال تنمية البضائع على أن تمول من «الحساب الثاني». وتتضمن هذه الأعمال مشاريع البحث والتطوير للعثور على استعمالات جديدة للبضائع؛ والتسويق وتسهيلات التصنيع لزيادة حصة المنتجين مما يدفعه المستهلكون في الناتج النهائي؛ والتنويع وصولاً إلى بضائع جديدة. هذا وعلى إدارة الصندوق المشترك أن تولي كذلك عناية

عاجلة بتعبئة موارد إضافية لأعمال «الحساب الثاني» وأن تستكشف جدوى التعاون مع المؤسسات المالية الأخرى.

تجارة الخدمات: هذه التجارة هي مجال آخر ذو أهمية كبرى بالنسبة لإمكانات التنمية في أقطار الجنوب. فالخدمات مثل النقل ووسائل الاتصالات والأعمال المصرفية والتأمين والصحة والتعليم تعتبر دائماً حيوية للتنمية. أما الحجة التي تبدى دائماً فهي أن سريان القواعد المطبقة تقليدياً على تجارة السلع لتشمل تجارة الخدمات يهدد تهديداً خطيراً قدرة الجنوب على النهوض بصناعة الخدمات وتوجيهها بشكل يمهّد لإمكانات التنمية تمهيداً حسناً. ولم توافق الأقطار النامية على الاشتراك في المفاوضات حول تجارة الخدمات، وذلك في سياق «جولة أورغواي» إلا بعد أن وافق الاجتماع الوزاري المنعقد في بنتادلستو في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ لأعضاء (غات) على ثلاث نقاط هي:

١ ـ أن تجري المفاوضات حول تجارة الخدمات في إطار قانوني خاص وبشكل منفصل عن المفاوضات حول تجارة السلع، أما هل الحاجة تدعو حقاً إلى نظام دولي لتجارة السلع فتترك مفتوحة، فإذا كانت هذه الحاجة قائمة فعلاً فهل يكون هذا النظام ضمن إطار (غات) أم يكون خاضعاً لمجموعة قواعد منفصلة خاصة به؟

٢ ـ أن تعتبر التنمية في أقطار العالم الثالث جزءاً لا يتجزأ من أهداف المفاوضات؛ على أن تضم هذه الأهداف للنهوض بالنمو الاقتصادي للشركاء التجاريين كافة، وللأقطار النامية خاصة، من خلال التوسع في تجارة الخدمات في ظل ظروف من الصراحة والتحرر التدريجي.

٣ ـ أن يحترم الإطار المذكور أهداف السياسة للقوانين والأنظمة القطرية المطبقة على الخدمات.

إن هذه الخطوط المرشدة تظل في صلب اهتمامات الأقطار النامية. هذا وقد أضافت الآن التطورات الحديثة في تقانات المعلومات ووسائل الاتصالات بعداً جديداً كل الجدة لدور الخدمات في عملية التنمية. إن خدمات «المنتج» أو خدمات «الأعمال» ـ وهي التي تستخدمها المشاريع كمدخلات في إنتاجها للسلع والخدمات ـ لها تأثير عميق في القدرة التنافسية لسلسلة واسعة من العمليات والمنتجات الاقتصادية، وذلك، على سبيل المثال، بإخضاع السيطرة على المخزون لبرمجة الحاسوب، أو السيطرة على النوعية بالبرمجة ذاتها. لهذا فإن القدرة على الانتفاع من التقانات الجديدة في تنظيم العمليات الإنتاجية لها تأثير كبير في إمكانات التنمية لاقتصاد ما ككل.

ومن الممكن، في المدى الطويل، أن يضعف الاعتماد المفرط على الخدمات

المستوردة من عملية التنمية إضعافاً خطيراً. وينطوي قطاع الخدمات المحلي غير المنظور على روابط ضعيفة بين منتجي الخدمات ومستعمليها، الأمر الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً سيئاً في قدرة الاقتصاد على الإبداع وعلى استيعاب التفجيرات التقانية الجديدة وتمثّلها، وعلى قدرته على التعلم عن طريق العمل. هذا وبما أن الخدمات القابلة للمتاجرة بها - وهي التي يمكن شراؤها من الخارج كالأعمال الهندسية والتأمين والحاسبات البسيطة - تؤلف حصة متزايدة من القيمة المضافة، فإن الاعتماد الشديد على الخدمات المستوردة من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في ما ينقل من القيمة المضافة الى الخارج. كذلك فإن القدرة المحلية الهزيلة لقطاع الخدمات في الجنوب سيتيح مجالاً إضافياً للشركات الأجنبية الكبرى العاملة فيه بأن تحصل على جل دخلها من الخدمات.

إن بوسع الشركات الأجنبية أن تساهم مساهمة نافعة في تطوير صناعة الخدمات المحلية في الأقطار النامية. لذا فإن هناك مجالاً كبيراً لزيادة التدفقات التجارية والتقانية. غير أن هذا لا يبرر القبول الأعمى بتطبيق قواعد (غات) الخاصة بقطاع السلع على تجارة الخدمات. والحق أن قواعد (غات) التي جرى تطويرها في ظرف تاريخي معين يتعلق بتجارة السلع هي قواعد غير مناسبة أبداً لنظام خاص بتجارة الخدمات. فإذا تم القبول بأولوية هدف التنمية مع اتخاد مقترحات التحرير أساساً لترتيبات متعددة الأطراف للخدمات، فلا بد من البحث عن إطار مبدئي جديد. إن هذا يجب أن يسهّل استخدام القدرات التقانية والاقتصادية للشركات الأجنبية بطريقة تتفق مع حاجات التنمية للعالم الثالث.

ولغرض الانسجام مع هدف النهوض بالتنمية فإنه يترتب على أي إطار متعدد الأطراف للخدمات أن يوفر فرصاً كافية ومتزايدة للنمو في قطاع قوي لخدمات «المنتج» في الأقطار النامية. إن الإخفاق في تطوير قدرات محلية للتنمية في صناعة الخدمات كثيفة المعرفة يمكن في المدى الطويل أن يهدد التنمية تهديداً خطيراً. في الوقت عينه يجب على النظام الجديد أيضاً أن يسهِّل مشاركة الأقطار النامية في تجارة التصدير العالمية للخدمات مشاركة متنامية. وأخيراً يجب على هذا النظام كذلك أن يدعم توسيعاً في تجارة الخدمات بين الأقطار النامية؛ فالتعاون في هذا المجال يمكن أن يؤدي إلى توسيع التجارة وتسريع التنمية معاً في الأقطار النامية.

إن الاقتراحات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات تتركز عى الخدمات المتصلة برأس المال أو بالتقانة، وللأقطار المتطورة ميزة نسبية واضحة في هذه الخدمات. أما خدمات العمل أو الخدمات المتصلة به، التي للأقطار النامية ميزة نسبية فيها، فإنها لا تعد حتى الآن موضوعاً للمفاوضات. وهكذا حين يقوم أشخاص من الشمال بعبور

الحدود لإنتاج خدمات للمستهلكين أو تسليمها إليهم فإن ذلك يوصف بأنه من أعمال تجارة الخدمات، أما حين يقوم أشخاص من الجنوب بعبور الحدود للغرض نفسه فإن ذلك يوصف بالهجرة. إن من المهم جداً للأقطار النامية أن يزال عدم التناظر هذا، وأن تكون المفاوضات حول الخدمات متوازنة في ما تغطيه من موضوعات لكي تشمل خدمات العمل. لذلك ينبغي أن تولى الحواجز من قبيل قوانين الهجرة والإجراءات القنصلية، والتي تعيق تصدير خدمات العمل من الأقطار النامية، الاهتمام الضروري في المفاوضات.

٥ ـ (غات) وأنظمة الاستثمار الأجنبي

إن الأقطار المتطورة المصدرة لرأس المال، في ضغطها من أجل إدخال «إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة» موضوعاً لمفاوضات جولة أورغواي، إنما كانت تبتغي وضع مجموعة جديدة من القواعد متعددة الأطراف للاستثمار الأجنبي الخاص، ومن شأن هذه القواعد أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تقلص شديد في قدرة الأقطار المستوردة لرأس المال لتنظيم مثل هذا الاستثمار وفق أولويات التنمية القومية فيها. كان هدف الأقطار المتطورة أن تصمم نظاماً متعدد الأطراف يعزز كثيراً من دور الشركات الأجنبية الكبرى العاملة في الجنوب في بسط سلطانها وتوسيعه.

ومع أن قواعد الاستثمار تتجاوز ما يؤثر عن (غات) من اهتمام بشأن العقبات التجارية المفروضة على الحدود القطرية، فقد جرت محاولة لتبرير استخدام (غات) لغرض وضع تلك القواعد. فقد زعموا أن التفريق بين تدفق الاستثمار وتدفق التجارة ما لبث أن غشيه الغموض في عالم يتزايد فيه التكافل يوماً بعد يوم، وأنه من اللازم على (غات) أن تهتم في الأقل بتلك الجوانب من سياسات الاستثمار التي لها علاقة بتدفقات التجارة. وقد قيل إنه من الضروري توجيه اهتمام خاص لإجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة التي تعتبر ذات آثار تشويهية جسيمة على التجارة.

إن نظاماً متعدد الأطراف للاستثمار يصمم لترويج مصالح المصدرين لرأس المال عموماً ومصالح الشركات الأجنبية الكبرى خصوصاً سيكون له آثار سيئة جداً في إمكانات التنمية في الأقطار المضيفة في الجنوب. هناك أسباب اقتصادية وجيهة جداً تدعو الأقطار النامية الى تنظيم ما يدخلها من استثمار أجنبي خاص وإلى إخضاعه إلى شروط تستند الى حاجات التنمية وأولوياتها. وبالنظر للعيوب الكثيرة في أسواق المنتجات وأسواق عوامل الإنتاج معاً في معظم الأقطار النامية فإن تدفق الاستثمار الأجنبي، وهو الذي تقرر حجمه ونمطه أهداف المستثمرين الأجانب وحدها، لن يعطي نتيجة فعالة أو مثلى من وجهة نظر الأقطار المستوردة لرأس المال.

إن النظرية الاقتصادية تنظر إلى الممارسات المشوِّهة للتجارة إزاء خلفية من المثل الأعلى للمنافسة الخالية من الشوائب. مع هذا فإن أسواق العالم الخاصة برأس المال والتقانة لا تقارن بهذا المثل الأعلى. وعلى الأقطار النامية أن تقنع، وهي تتعامل مع الشركات الأجنبية الكبرى، بهياكل السوق بما فيها من عناصر السطوة والاحتكار، وأن ترضى أيضاً بالافتقار الكامل للصراحة في سلوك الشركات المذكورة. إنه لمسخ للحقائق أن توصف إجراءات الأقطار المضيفة بأنها تشويه للتجارة، وهي إجراءات ترمي إلى تقليل الأثر الضار وزيادة الأثر النافع للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد القومي لهذه الأقطار. إن الإجراءات المتخذة لتنظيم الاستثمار، في عالم يسود فيه الاحتكار والتسعير التحويلي وتدويل العمليات الاقتصادية، هي ليست بالضرورة إجراءات مشوهة للتجارة.

من الواضح أن الأقطار بأجمعها تحتاج إلى إجراءات واقية لإيقاف ما هو غير مقبول ومضر بالإنتاج من الأعمال أو المشاريع، ولتعديل اختصاصات العمليات لغرض جعلها متفقة مع أهداف الأقطار التنموية. فإذا أريد الحفاظ على توازن صحيح فإن سلامة الهدف التنموي يجب أن تكون في المقام الأول من الاعتبار. كذلك يجب الاهتمام التام بتلك النواحي من سلوك الشركات الأجنبية ـ كالممارسات المقيِّدة للأعمال، والقيود المفروضة على التدفق الحر للتقانة، وترتيبات اقتسام الأسواق ـ التي تعيق تحقيق الأهداف التي تضعها الأقطار النامية لسياستها في التجارة والتنمية. لذا يجب كذلك أن تشتمل الترتيبات المنصفة متعددة الأطراف على قبول الشركات الأجنبية الكبرى وحكومات الأقطار المتطورة بمسؤولياتها في الحد من الممارسات المقيِّدة لأعمال تلك الشركات وفي تسهيل الانتقال الحر للتقانة إلى العالم الثالث. وقد تم القيام بعمل كثير في محافل دولية مختلفة لخلق الأعراف المناسبة في هذه الحقول، ولكن معارضة الأقطار المصدرة لرؤوس الأموال تقف حائلاً أمام المزيد من التقدم في هذا المضمار.

إنه من الممكن الدفاع عما تطبقه الأقطار النامية من أنظمة للاستثمار والرامية إلى مزيدٍ من الصراحة ومعرفة العواقب وعدم التمييز. فهذه الصفات ستيسِّر التقييم الموضوعي للتكاليف والمنافع لمقترحات الاستثمار المختلفة. ولكن الإصرار على ترتيبات متعددة الأطراف مما يترك حبل الشركات الأجنبية الكبرى على غاربه لكي تعمل كما تشاء لن يؤدي إلاّ إلى تفاقم الظلم في النظام الحالي. وليس هناك من مبرر لقيام (غات) بتحديد مجال المفاوضات لحكومات الأقطار النامية، من خلال قواعد متعددة الأطراف، وترك سياسات الشركات الأجنبية على ما هي عليه في مجالات حيوية حيث تقوم بالتجاوز على إمكانات التنمية في الأقطار المضيفة. إن هذا سيجعل من (غات) حامية لتلك الشركات الكبرى على حساب الجنوب.

من المتفق عليه أن البيانات الخاصة بـ «إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة» قليلة جداً وغير دقيقة، كما أن مدى التأثير المباشر أو غير المباشر لهذه الإجراءات في التجارة هو موضع جدل. وثمة عدد من مشاكل التعريف والقياس التي لم تحل. هذا ومن المعروف أن مسألة الإجراءات المذكورة هي مسألة معقدة جداً تشمل رسم السياسة المحلية في مجال حساس كالاستثمار. لكل هذه الأسباب تدعو الضرورة إلى الاحتياط الشديد؛ إن التسرع في وضع مجموعة من القواعد متعددة الأطراف دون بحث دقيق ومتوازن للقضايا والمصالح كافة هو أمر غير مرغوب فيه البتة.

٦ ـ العلم والتقانة

تكاد تكون أقطار الجنوب مشترية بالكامل للتقانة من الأسواق الدولية، وهي أسواق يتمتع فيها البائعون بوضع تتحكم فيه القلة بالسوق. وتفتقر الأسواق النامية، بدرجات مختلفة، إلى المعلومات وإلى القدرة التفاوضية للحصول على شروط عادلة ومنصفة عند استيرادها التقانة. يضاف إلى هذا أن نظام الملكية الفكرية (الذي يحكم براءات الاختراع والعلامات الفارقة وحقوق التأليف والنشر... الخ) يعزز كثيراً من موقف أصحاب التقانة في الشمال بمنحهم حقوقاً احتكارية في أسواق الجنوب. وهذا النظام يحد من مجال الجنوب في الحصول على منفذ إلى التقدم العلمي والتقاني الجاري في العالم. فإذا أريد للجنوب أن ينتفع من هذا التقدم فلا بد لهذا الوضع من أن يتغير بما فيه من قيود مستحكمة استحكاماً قانونياً في صفقات التقانة.

إن التشجيع على إجراء تغيير تقاني وعلى خلق وسط يفضي إلى الإبداع أمر يهم بلا شك المجتمع الدولي بأسره. كما أن نشر التقانات الجديدة في الأقطار النامية بهدف تسريع وتيرتها في التنمية يجب أن يكون كذلك من الاهتمامات الدولية القوية في حجتها. وتحتاج الأقطار النامية إلى مساعدة فعّالة لكي تلحق ببقية أنحاء العالم أو في الأقل لكي تقصّر من المسافة التي تفصلها الآن عنها. إن التحول التقاني هو مفتاح تقدمها السريع. وعلى أي نظام دولي جديد يرمي إلى حماية حقوق الملكية الفكرية أن يعترف بالحاجة الماسة للأقطار النامية إلى أن تقفز قفزات تقانية. لهذا فإن تطوير قدراتها المحلية أمر ذو أهمية كبيرة.

لقد تم إجراء تقدم غير قليل نحو تسهيل حصول الجنوب على منفذ نحو التقانة وذلك خلال السبعينات في المفاوضات التي جرت في «أنكتاد» حول وضع «مجموعة لقواعدِ السلوك الدولي عن نقل التقانة» وحول تعديل نظام الملكية الفكرية. وجرى فيما بعد تقدم في العمل الذي قامت به «منظمة الملكية الفكرية العالمية» حول تعديل «ميثاق باريس لحماية الملكية الصناعية». وبحلول أوائل الثمانينات لم يبق بحاجة إلى

اتفاق إلّا أمران جوهريان في مجموعة القواعد التي تضعها «أنكتاد» وهما النص الذي يحكم الممارسات التقييدية، والنص الآخر الخاص بالقانون الواجب التطبيق وبتسوية المنازعات. وكان من الممكن إنهاء المفاوضات حولهما لو قدم كل من الشمال والجنوب تنازلات متبادلة. وقبل أن يحدث هذا أوقف الشمال المفاوضات. كذلك تعثر تعديل «ميثاق باريس» سنين متعددة.

ومنذ ذلك الحين والشمال يستخدم سرعة التقدم التقاني الحديث للضغط من أجل مفاوضات تغاير المفاوضات السابقة. فالشمال يقترح قوانين قطرية واتفاقات دولية أشد صرامةً لحماية ابتكاراته. وقد وجدت الأقطار المتقدمة تقانياً من المناسب لها أن تطرح مبادرة تتولاها (غات) ـ وتتلخص بإجراء مفاوضات بما يدعى «النواحي المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية» في جولة أورغواي ـ وذلك لوضع نظام دولي أشد صرامةً وأوسع نطاقاً لفرض الاحترام لحقوق الملكية الفكرية. ومن الواضح أن الغرض من هذا وضع نظام من شأنه أن يلزم الأقطار النامية بإعادة الهيكلة من جديد لقوانينها القومية بحيث تلبي حاجات الشمال ومصالحه. إن هذه المبادرة تبتغي توسيع مجال النظام الذي يحكم حقوق الملكية الفكرية، وتمديد أجل الامتيازات الممنوحة، وتوسيع الرقعة الجغرافية حيث يمكن ممارسة هذه الامتيازات، وتخفيف القيود المفروضة على استعمال الحقوق الممنوحة. وبهذا يصرّ الشمال على توسيع وتعزيز الحقوق الاحتكارية لبائعي التقانة فيه وبذلك يشوّه التجارة الحرة في هذا الحقل؛ ومع هذا فالشمال يطالب في الوقت عينه بتحرير أكبر نطاقاً لتجارة السلع والخدمات وفتح أبوابها على مصراعيها. فإذا قدر لهذه المحاولة أن تنجح فستكون لها آثار سيئة جداً في وتيرة التغيّر التقاني في الأقطار النامية في مجالات التوليد والاستيعاب والتكييف والتمثل.

إن التقانات الجديدة يصعب تطويرها. ويتطلب الأمر استثمارات كبيرة في البحث والتطوير لتحويل الاكتشافات العلمية إلى ابتكارات تقانية. ولكن، ما ان تجري هذه الابتكارات حتى يسهل تقليدها واستعمالها في العمليات الإنتاجية، وهي نسبياً على درجة قليلة من كثافة رأس المال ودرجة عالية من كثافة المهارة. وعندما يتم تجميع القدر اللازم من قدرات البحث والتطوير تأخذ التقانات الجديدة بفتح فرص واسعة لتسريع التطور الاقتصادي والقفز بعيداً عن المستويات المتوسطة للتغيير التقاني. وتحتاج الأقطار النامية، لغرض الاستفادة من التقانات المذكورة، الى مرونة كبيرة في صياغة قوانينها الوطنية حول الملكية الفكرية. وعلى هذه القوانين أن تساعد تلك الأقطار على تحقيق أهداف التنمية القومية بإعطائها الحرية في أن تقرر ما الذي يدخل وما الذي لا يدخل في أحقية منح براءة الاختراع، وأمد حقوق الملكية الفكرية، والإجراءات الخاصة بمنح الإجازة الإلزامية، وإجازة الحقوق للمصلحة العامة.

لهذا ينبغي أن يكون تحسين الفرص أمام أقطار الجنوب للحصول على التقانات وتشجيع قدراتها التقانية المحلية من مكوّنات أي نظام متوازن ومنصف للعلم والتقانة. كما أن الحد من الممارسات التقييدية للشركات الأجنبية الكبرى وتبني إجراءات إيجابية لمساعدة العالم الثالث على اكتساب تقانات جديدة ينبغي أن يكونا في المقدمة من أي نظام دولي جديد.

إن الأثر العظيم للتقدم الحديث للعلم والتقانة في المجتمع والاقتصاد ومستقر الحياة على الأرض والوضع الإنساني عامةً قد أبرز مجدداً المبدأ القائل بأن المعرفة والعلم هما ميراث مشترك لسكان العالم. فالتقانات الجديدة يمكنها أن تكون ذات أثر فعال في حماية البيئة المادّية والحد من تآكل التربة المستمر وضمان التجديد الكافي للمصادر الطبيعية. والتقانات الخاصة باستعمال المياه والأراضي وحمايتها من أجل منع التصحر ومن أجل إعادة غرس الغابات إنما هي بالأساس وسائل لحفظ الحياة على كوكب الأرض بأسره، فالبيئة سلعة كونية لا تتجزأ. هذه التقانات هي سلع دولية عامة حقاً وينبغي المشاركة بمنافعها على نحو عادل. أما الترتيبات العالمية الجديدة للعلاقات الاقتصادية وللمشاركة المنصفة في منافع العلم والتقانة، كما نتصورها، فتتجسد في اعتبار هذه التقانات سلعاً دولية عامة، وفي وجود آليات للدعم المالي لاكتساب الأقطار النامية لها. هذا وإن المعاملة التفضيلية مطلوبة أيضاً في ما يتعلق بالتقانات التي يمكن تطبيقها لتلبية الحاجات الأساسية لشعوب الجنوب، وذلك في حقول مختلفة كالغذاء والصحة والمواد الصيدلانية والإسكان والتعليم.

وفي حين تقدم التقانات الجديدة إمكانات كثيرة جداً فإنها كذلك تنطوي على أخطار محتملة. إن الاعتبارات التجارية المحضة يمكن أن تخلخل الأولويات للإبداع التقاني وتطوير المنتوجات. لهذا فإن هناك مبرراً قوياً يدعو إلى تنظيم ورقابة دوليين للوجهة التي تسير فيها هذه التغيرات التقانية، ولاستخدام نتائجها، وللتأثير الناشىء عن تطبيقها.

إن هذه الاعتبارات ينبغي أن تضع النظام الدولي الجديد للعلم والتقانة في موضع الاطلاع التام، وهو النظام الذي ينبغي أن تجري المفاوضات حوله بين الشمال والجنوب. ويجدر بهذا النظام الجديد أن يشمل النواحي التالية:

١ - يجب أن تكون هناك رابطة بين مجموع المعونة الدولية والمعونة المخصصة للعلم والتقانة. وعلى الأقطار المتبرعة أن توافق على تقديم نسبة محددة من معوناتها التنموية الرسمية لدفعها كمبلغ إضافي لتمويل أعمال البحث والتطوير في القطر المتلقي.

٢ - على النظام الجديد أن يتخذ التدابير لنقل التقانة اللازمة من الشمال بشروط

تتفق مع مصلحة التنمية في الجنوب. على ألّا يكون التمويل ضيقاً؛ وأن تكون هناك رقابة على التسعير التحويلي؛ وألّا تقيِّد القدرة على التصدير؛ وأن يتمتع القطر المعني بالحرية في نشر التقانة فيه. أما المفاوضات حول وضع «مجموعة لقواعد السلوك الدولي عن نقل التقانة»، وتعديل «ميثاق باريس» فينبغي أن يتمّا بروحية الوفاق بين الشمال والجنوب. ويجب على أصحاب براءات الاختراع أن يقبلوا بالتزامات مقابلة لتسهيل روابط التطوير من أجل استيعاب التقانة من قبل الأقطار النامية.

٣ ـ ينبغي إقامة مراكز للمعلومات التقانية في أقطار الجنوب لتسهيل الوصول إلى الأدبيات العلمية؛ على أن تحتوي هذه المراكز على مجموعات شاملة من الكتب والمجلات العلمية والتقانية التي توفرها حكومات الشمال أو يتم توفيرها بمعونة مالية ثنائية أو متعددة الأطراف.

٤ ـ تعتبر التقانات التي تساعد على الحفاظ على البيئة والمصادر الطبيعية سلعاً دولية عامة. أما التقانات ذات النتائج الاجتماعية التي يمكن أن تكون خطرة فلا بد من رقابتها والسيطرة عليها دولياً.

٥ ـ على وكالات الأمم المتحدة، لا سيما اليونسكو ومنظمة الإنماء الصناعي للأمم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية وهيئة الأمم المتحدة، أن تؤدي دوراً أكبر في إقامة البنى الارتكازية العلمية في مجالات اختصاصها بهدف المساهمة في التقدم العلمي والتقاني في الجنوب. وعلى «لجنة الأمم المتحدة للعلم والتقانة» أن تحدد الأولويات للسياسة الدولية في هذا المضمار. إن المراكز العلمية للزراعة مثل: (CGIAR)، و«المركز الدولي لتحسين الحنطة والذرة» في المكسيك، و«المركز الدولي لعلم الحشرات وبيئتها» في كينيا، و«المركز الدولي للتقانة الحياتية وهندسة الجينات» في تريستا ودلهي المقام برعاية «منظمة «الإنماء الصناعي» التابعة للأمم المتحدة، تعتبر نماذج للمؤسسات المنهمكة بأعمال البحوث التطبيقية. أما في البحوث الأساسية فلا بد من تتبّع تجربة اليونسكو والـ (IAEA) بما يتصل بـ «المركز الدولي للفيزياء النظرية» في تريستا، وذلك بهدف إقامة مراكز أخرى للبحوث المتقدمة والتدريب المتطور، وبرعاية الهيئات التابعة للأمم المتحدة، في دراسات تتصل بمسائل اهتمامها. ومن التطورات التي لاقت الترحاب في هذا الاتجاه قرار الحكومة الإيطالية ودعمها المالي، من خلال منظمة الإنماء الصناعي التابعة للأمم المتحدة، لإنشاء ثلاثة مراكز جديدة للبحوث في تريستا، أحدها للتقانة العليا والمواد الجديدة، والثاني للكيمياء الصرفة والتطبيقية، والثالث لعلوم الأرض والبيئة. وسيتألف من هذه المراكز الثلاثة مع المركز الدولي للفيزياء النظرية ما يسمى «بالمركز الدولي للعلم».

٦ ـ ينبغي أن تقام شبكة من معاهد البحث والتدريب لتطوير التقانة العليا

وتطبيقها في الجنوب؛ على أن يكون تأسيسها بمساعدة المؤسسات المالية متعددة الأطراف، لا سيما البنك الدولي. أما اقتراح «مركز تريستا» بإنشاء عشرين مركزاً جديداً في العالم فسيكون أساساً لتطوير مثل هذه الشبكة.

٧ ـ البيئة والمحيطات والطاقة

إن حماية البيئة أمر يهم العالم ويدعو إلى اتخاذ إجراءات عالمية. بيد أن الطريقة التي يحاول بها الشمال تحديد القضايا تأتي بعامل من عوامل النزاع الممكن وقوعه بين الشمال والجنوب. وهذا أمر يجب تحاشيه لأن الوسيلة الوحيدة الممكنة للسير إلى الأمام هي من خلال جهود التعاون العالمية.

أما بشأن تناقص طبقة الأوزون من جراء إفراز الغازات الكاربونية المتنوعة وتدمير الغابات الاستوائية، فإن الشمال يطالب من الناحية الفعلية بأن يقدم الجنوب مسألة حماية البيئة على أهداف التنمية. كما أنه يحاول وضع آليات يقوم بواسطتها الشمال بالمراقبة والسيطرة على سياسات التنمية في الجنوب التي يمكن أن تكون لها مضاعفات بيئية.

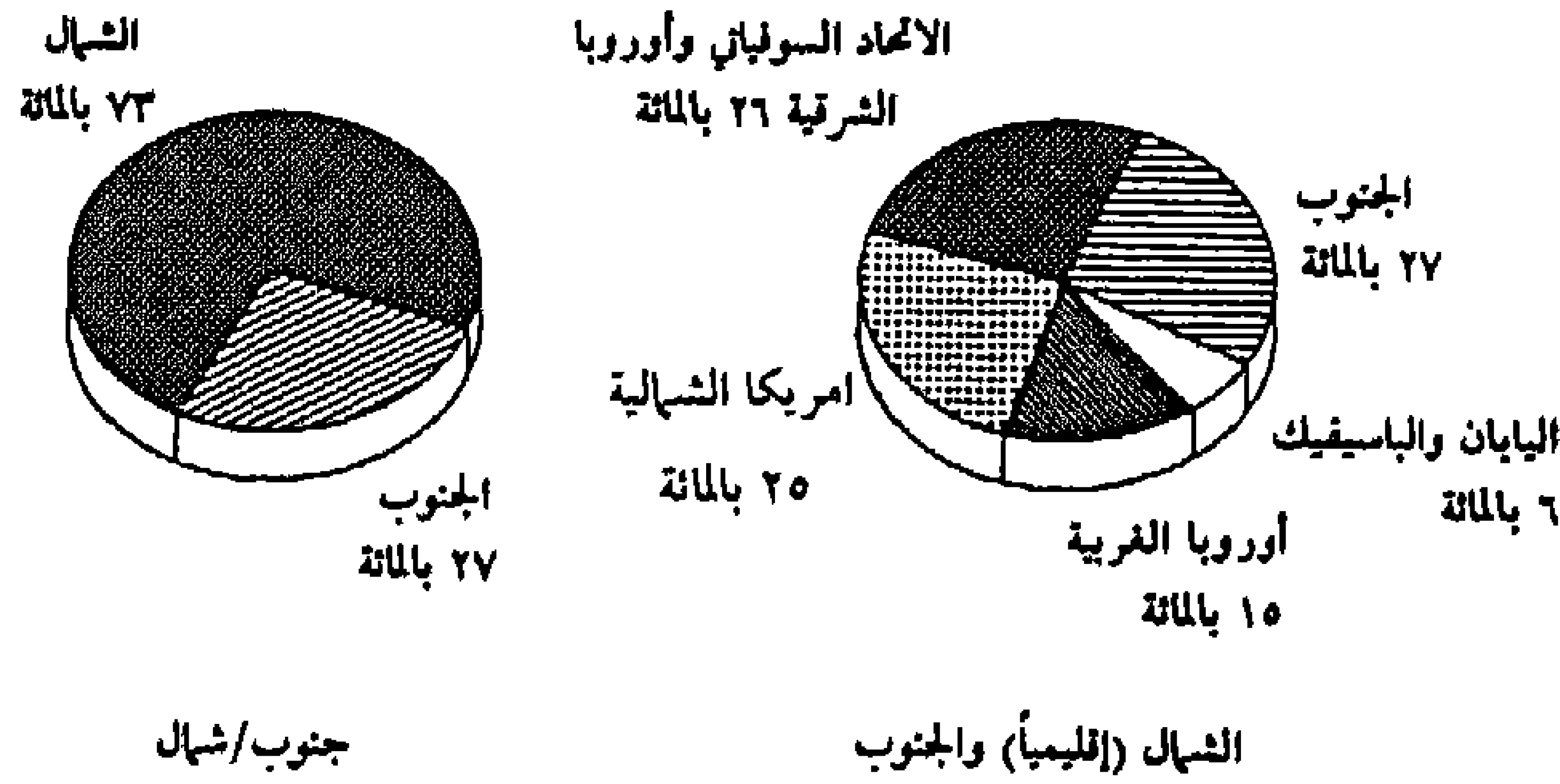
إن هذا أمر غير مقبول لأسباب متعددة. فجعل الأقطار النامية وحدها مصدراً رئيسياً للخطر الذي يتهدد بيئة العالم إنما يحجب الحقيقة الناطقة بأن الضغط البيئي على مرافق الشيوع في العالم قد سبّبه الشمال بالدرجة الأولى. إن الشمال، وليس فيه من سكان الأرض سوى ٢٠ بالمائة، يمثل ٨٥ بالمائة من الاستهلاك العالمي للطاقة غير القابلة للتجديد. وما يحرقه من وقود المتحجرات كالفحم والنفط هو المصدر الأول للغازات الضارة بجو الأرض، لا سيما ثاني أكسيد الكاربون الذي يسبب ارتفاع درجات الحرارة على الكرة الأرضية (انظر الشكل رقم ٥ ـ ٣)، وثاني أكسيد الكبريت الذي يسبب المطر الحامضي. كذلك فإن الخطر الذي يتهدد طبقة الأوزون الأرضية من جراء إفراز الغازات الكاربونية المتنوعة ما هو إلا نتيجة للأنماط الاستهلاكية في الشمال ويعزى ذلك إلى الاستعمال الواسع النطاق للثلّاجات والمبيدات. كما أن الخطر الذي يتهدد حياة الكائنات المائية في محيطات العالم ناجم هو أيضاً عن السوائل الصناعية والنفايات السامة الناشئة في أقطار الشمال، وعن إفراط شركاته في صيد الأسماك.

لقد استعمل الشمال أصلاً القسط الأعظم من الرأسمال البيئي لكوكب الأرض. وتقع عليه تبعة اتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيح طرائق الإنتاج والاستهلاك فيه وذلك للتقليل من الخطر الواضح الذي يتهدد بيئة الأرض. كما أن عليه كذلك أن

يخفّض من استهلاكه لمصادر طبيعية معينة، كالوقود المتحجر غير القابل للتجديد، وذلك لتسهيل أمر التصنيع والتنمية الاقتصادية في الجنوب.

شكل رقم (٥ - ٣)

اطلاقات ثاني أوكسيد الكاربون الصناعي عام ١٩٨٥، اقليمياً



ملاحظة: إطلاق ثاني أوكسيد الكاربون الصناعي هو عملية تتم بواسطة احتراق الوقود المتحجر، وبواسطة عمليات التصنيع

المصدر: World Resources Institute, International Institute for Environment and Development, *World Resources, 1988-89: An Assessment of the Resource Base that Supports the Global Economy with Data Tables for 146 Countries* (New York: Basic Books, Inc., [n.d.]).

لقد أشرنا في الفصول السابقة الى ما نعتقد أن على الجنوب القيام به لخدمة مصالحه وللحفاظ على البيئة. ولكن الجنوب لا يمكنه أن يقبل بتعطيل التنمية فيه لغرض حماية البيئة. والخيار الحقيقي هو ليس بين التنمية والبيئة بل بين شكل التنمية الذي يراعي البيئة وشكلها الذي لا يراعيه. والشكل الأول يستدعي استثمارات واسعة النطاق لا قبل للجنوب بها دون معونة.

إننا نعتقد أن من مصلحة الشمال ذاته أن يساعد الجنوب على حماية البيئة. والمساعدة التقانية والمالية من الشمال ستمكّن الجنوب كثيراً من استخدام مصادره الطبيعية بطريقة فعّالة منسجمة مع حماية البيئة. وسيتطلب الأمر مساعدة مماثلة لتقليل التلويث الحاصل في مرافق الشيوع الأرضية الذي ينشأ حتماً عن التصنيع والتحضير في الجنوب.

فإذا كان الشمال مستعداً لتمويل جزء كبير من كلفة التحول إلى أنماط من النمو والاستهلاك تراعي البيئة في الجنوب فإن اتفاقاً متفاوضاً عليه يمكن أن ينص على

التزامات متبادلة من جانب حكومات الجنوب. ولا بد من القيام بحملة موحدة ضد الفقر في العالم تكون جزءاً لا يتجزأ من الجهود المبذولة لحماية البيئة. أما الإجراءات المتخذة في هذا الشأن فيجب بطبيعة الحال أن تحترم سيادة الحكومات القطرية وحقها بتقرير سياساتها التنموية القومية بحرية. هذا وإن شكلاً جديداً من أشكال الاشتراط الذي يرتبط بالبيئة ـ مضافاً إلى الاشتراط المفروض على الجنوب من قبل المؤسسات المالية الدولية ـ هو أمر غير مقبول على الإطلاق.

إن مما يشير إلى التزام الجنوب بمدخل عالمي لشؤون البيئة، الاقتراح الذي قدمته الهند في قمة عدم الانحياز المنعقدة في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لتأسيس صندوق باسم «صندوق الحماية لكوكب الأرض» برعاية الأمم المتحدة. ويضع الاقتراح في تصوره تقديم مساهمات سنوية للصندوق بمعدل ٠,١ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي من قبل الأقطار كافة باستثناء الأقطار الأدنى تطوراً. يستخدم هذا الصندوق لتطوير أو شراء تقانات تلائم أمر الحفاظ على البيئة في مجالات دقيقة ثم توضع في خدمة المجال العام وذلك لمصلحة الأقطار النامية والمتطورة معاً. ويمكن تعبئة موارد إضافية للصندوق وذلك بفرض رسم على استهلاك المواد الملوِّثة في الشمال على سبيل المثال. إن هذا النوع من الضريبة معروف جيداً على مستوى الأقطار، وأجلى مثل على ذلك الضرائب المفروضة على وقود السيارات. وسيكون امتداد هذه الضريبة إلى الحقل الدولي شهادة بحق التزام الشمال بجهد عالمي لحماية البيئة.

ومن الخطوات المهمة نحو السير في مدخل عالمي لبعض هذه القضايا تبنّي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٣/٥٣ الصادر عام ١٩٨٨ حول «حماية مناخ الأرض»، والنتيجة التي توصل إليها مؤتمر فيينا عام ١٩٨٥ عن «حماية طبقة الأوزون»، و«بروتوكول مونتريال» عام ١٩٨٧، وإنشاء «الحلقة الدراسية الحكومية عن تغيّر المناخ» من قِبَل «برنامج البيئة للأمم المتحدة» و«المنظمة العالمية للأنواء الجوية».

والمدخل العالمي يبعث الأمل كذلك في «بيان لاهاي» الموقع عام ١٩٨٩ من قبل أربعة وعشرين رئيس دولة أو حكومة أو ممثليهم والذي يتناول مواضيع تغيّر المناخ وارتفاع حرارة الجو وتردي حالة طبقة الأوزون. وينص البيان على المبدأ القاضي بأن للأقطار النامية الحق بتعويض منصف وعادل لقاء العبء الذي تتحمله في تنفيذ القرارات المتخذة لحماية جو الأرض، إقراراً بحاجاتها التنموية وكذلك بقلة مسؤولياتها في تردي هذا الجو. ويتوقف الكثير من الأمور على ما يصدر من توجيهات مرشدة للعمليات وعلى ما يوضع من آليات لتنفيذ هذا المبدأ.

المحيطات وميثاق الأمم المتحدة عن قانون البحار: من المواضيع المهمة جداً في

السياسة الدولية عن البيئة مسألة معاملة المحيطات. إن الثروة الهائلة في محيطات العالم وما يكمن فيها من إمكانات لتسريع التنمية الاقتصادية حدت بالأقطار النامية في أواخر الستينات إلى طرح اقتراح يقضي بإعلان هذه الثروة جزءاً من الميراث المشترك للجنس البشري.

يقدم ميثاق الأمم المتحدة عن قانون البحار لسنة ١٩٨٢ إطاراً مؤسسياً وقانونياً شاملاً لتجسيد هذا المبدأ. فهو ينص على نظام متفق عليه دولياً لإدارة المحيطات يقوم على مبدأ المساواة في استعمال مواردها. ويعطي الدول الساحلية سيادة دائمة على المصادر الطبيعية ضمن منطقة اقتصادية مغلقة تمتد إلى مئتي ميل بحري. وينشيء إدارة باسم «الإدارة الدولية لقيعان البحار» لتنظيم استغلال المياه الدولية وقاع البحر والتربة التحتية ولا سيما معادن القاع. ولهذه الإدارة سلطة فرض ضريبة دولية على، أو استحصال عائدات من استغلال، هذه المصادر، وتشترك الأقطار النامية في صنع قرارات هذه الإدارة على قدم المساواة.

ويقيم الميثاق علاقة منظمة بين شركات التعدين في المحيطات والإدارة الدولية، وتتجاوز هذه العلاقة فعلياً مسألة إصدار مجموعة قواعد للسلوك تخص الشركات الكبرى متعددة الجنسيات. فالميثاق يتخذ التدابير لإقامة تعاون إقليمي لا سيما في إدارة المصادر الحية وفي حماية البيئة البحرية، وكذلك لإقامة مراكز إقليمية لتطوير علوم البحر ولتسهيل نقل التقانة. وقد أقيم أول هذه المراكز في البحر الأبيض المتوسط، وستقام مراكز أخرى مماثلة في البحر الكاريبي وفي مناطق المحيط الهندي.

ويحتفظ الميثاق باستعمال عرض البحار ومنطقة قاع البحر الدولية والبحوث العلمية البحرية للأغراض السلمية، وينص على نظام معين لتسوية المنازعات. وتنص مواد الميثاق على وضع أساس لتجريد مناطق المحيطات من الترسانة النووية ومن السلاح كمناطق المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر اليابان والمحيط الجنوبي، وإن كانت هذه المواد الخاصة بالمسائل المذكورة لا تزال بحاجة إلى مزيد من التفسير والتطوير المتواصل.

وقد تختلف المشاكل، التي قد تنشأ عن إدارة قيعان البحار الدولية، عن المشاكل الناشئة عن إدارة مرافق الشيوع العالمية واستغلالها المحتمل كالأنتركتيكا والفضاء الخارجي. بيد أن أي نظام دولي في هذه المجالات يجب أن يقوم كذلك على قبولها كجزء من ميراث البشرية المشترك. أما التنظيم القائم على أساس اتفاقات بين مجموعة صغيرة فقط من الدول المتطورة تقانياً فيجب أن يرفض رفضاً صريحاً. ومن الضروري أن تعقب معاهدة أنتركتيكا لسنة ١٩٥٩، التي ينقضي أجلها في سنة ١٩٩١، معاهدة

جديدة تستلهم رؤية هذه القارة كجزء من مرافق الشيوع العالمية ـ ومن الميراث المشترك لأقطار العالم بأجمعها.

٨ ـ نظام دولي للطاقة

إن التذبذب في العرض العالمي للطاقة وفي أسعارها، لا سيما النفط، له أثر عميق في الاقتصاد العالمي. فقد كانت الزيادة الحادة في الأسعار خلال عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ السبب الذي جعل النفط عاملاً رئيسياً في ميزان المدفوعات والتضخم والنمو في أغلبية الأقطار. وكان البطء الاقتصادي في الأقطار المتطورة في أواسط السبعينات راجعاً إلى «الصدمة النفطية»، شأنه في ذلك شأن الانكماش الذي بدأ في الثمانينات. وفي حين رفعت أسعار النفط العالية من فوائض التحويل الخارجي للأقطار المصدرة للنفط في الجنوب فبلغت أرقاماً هائلة، فإن هذا الارتفاع أثقل كذلك كاهل مستوردي النفط في الجنوب كثيراً. كما أدى التراجع في اتجاه الأسعار في الثمانينات، منذ عام ١٩٨٦ بخاصة، إلى تأثيرات مهمة في منتجي النفط ومستهلكيه معاً. هذا واستمر التقلب في الأسعار يشكل سمة من سمات سوق النفط العالمية.

لقد أمكن حتى الآن تجنب أزمة عالمية في الطاقة النفطية وذلك بسبب التحسينات الجارية في الكفاءة في شؤون الطاقة في اقتصادات الشمال، وبسبب نسبة النمو المعتدلة في أقطار الجنوب الكبيرة. ذلك أن نسبة نمو أعلى في هذه الأقطار من شأنها أن تحفز على زيادة في الطلب على النفط فتضع ضغطاً إضافياً على العرض. أما الدخول المحتمل لأقطار أوروبا الشرقية الى سوق النفط العالمية، نتيجة لتقليل العرض من الاتحاد السوفياتي فيضيف إلى الحيرة السائدة في السوق المذكورة.

لهذا، فإنه من الضروري الاتفاق على نظام دولي للطاقة، حتى لا تتعرض التنمية في الشمال إلى الإعاقة من جراء عدم استطاعة توفير ما يلزم لتوسّع منتظم في مصادر الطاقة القابلة للنفاد ولرصد مقادير عادلة منها. إن الجنوب بحاجة إلى مساعدة فعّالة لتطوير بدائل عن الوقود المتحجر وكذلك لتبنّي أساليب لحفظ الطاقة إلى أقصى حد ممكن.

إن الاقتصاد العالمي يحتاج إلى نظام للطاقة يكون من جهة مستقراً بحيث يقلل من التذبذب المربك في العرض والأسعار الى الحد الأدنى، ويكون من جهة أخرى عادلاً للمنتجين والمستهلكين معاً فيضمن أسعاراً معقولة ومجزية مع منفذٍ يمكن معرفته سلفاً للوصول إلى العرض. هذان الهدفان مترابطان، إذ إن الأسعار العادلة ستشجع على التوسّع المنتظم في الإنتاج فتقلل بذلك إلى الحد الأدنى حدوث التخمة والشُحّ

معاً. أما التهافت على العرض الذي يميّز فترات الندرة فسيختفي ويكون من المضمون للأقطار كافة حصولها على ما يسدّ حاجاتها.

٩ ـ إصلاح المؤسسات الدولية

لا بد من أن يكون من أهداف الجنوب المهمة حصوله للأمم المتحدة على دور أساسي في إدارة النظام الاقتصادي الدولي. فمع التناقص في حدة التوترات السياسية والعسكرية في العالم يمكن لدور الأمم المتحدة التقليدي والرئيسي أن يتقلص كذلك، ذلك الدور الذي يتركز على حفظ السلام والأمن الدوليين، وبالتالي يتاح لهذه المنظمة أن تعطي الأولوية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية. يضاف إلى هذا أن التدويل المتعاظم للاقتصاد العالمي يطرح من المشاكل ما لا توجد آليات دولية لحله. وبالنظر لتزايد نشاط الشركات العالمية الكبرى وغيرها من الجهات الدولية، وللأهمية الكبرى للقضايا التي تهم الجميع ـ كالبيئة، ومرافق الشيوع العالمية، واستخدام الفضاء الخارجي، وتهريب المخدرات، وغير ذلك ـ فإن الضرورة العاجلة تقضي بتعزيز المؤسسات والترتيبات الدولية لكي تمكن مواجهة التحديات الجديدة بطريقة فعّالة وعادلة.

إن تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الاقتصاد العالمي يعتبر كذلك امتداداً طبيعياً لصلاحيتها الأصلية في حفظ الأمن الدولي. فالسلام والأمن لا يمكن تحقيقهما إلا إذا كانت الشعوب والأمم متحرِّرة من التخلف والحرمان. إن الفقر بذاته يعادل فقدان الأمن: ذلك الذي ينشأ عن خطر الجوع وسوء التغذية والمرض مما يتهدد الملايين الذين يصارعون حياةً دون المستوى الإنساني في منطقة الساحل المصابة بالقحط في أفريقيا أو في الأحياء الحقيرة في أمريكا اللاتينية أو آسيا؛ وذلك الذي تعاني منه الدول القومية والناشىء عن تعرضها للتقلبات في الأسواق الخارجية، وعن التزاماتها تجاه ديون لا قبل لها بها، وعن الاشتراط المفروض عليها من جهات خارجية، وعن عدم التساوي في القوة التساومية على المستوى العالمي. إن السلام والأمن الحقيقيين لا يمكن تحقيقهما في العالم إلّا إذا أصبح النظام الاقتصادي العالمي أكثر عدلاً وعقلانية وأحرى بالتنبؤ به ومعرفة عواقبه وأشد توجهاً نحو التنمية. وعليه فقد يكون من المناسب استكشاف طرق مختلفة يمكن بواسطتها للأمم المتحدة أن تقوم دورياً، وعلى مستوى سياسي رفيع، بإلقاء نظرة شاملة على قضايا العالم الاقتصادية وبمراقبة التطورات الجارية في الاقتصاد الدولي، مع بذل عناية خاصة بما للاتجاهات والحركات المهمة من مضاعفات على التنمية.

من الضروري كذلك، لتحسين إدارة الاقتصاد العالمي وصنع القرار فيه،

إصلاح نظام التصويت في المؤسسات المالية الرئيسية متعددة الأطراف. لذا يتعيّن الضغط بحزم لإعادة النظر في قواعد التصويت الحالية - التي تعطي السيطرة على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمساهمين الكبار فيه، أي للأقطار المتطورة - وتعديل هذه القواعد بحيث يعطى وزن أكبر للجنوب. كما ينبغي النظر في نظام التصويت الترجيحي لصندوق البضائع المشترك المؤسس حديثاً بهدف وضع ترتيبات تتيح من جهة تساوياً أكبر في توزيع ثقل الأصوات وتكون من جهة أخرى مقبولة للأسرة الدولية ككل.

إننا نقترح عقد قمة لزعماء مجموعة تمثل الأقطار المتطورة والنامية معاً برعاية الأمم المتحدة على أن يجري عقدها دورياً، وذلك لاستعراض الوضع الاقتصادي في العالم، وإمكانات التنمية في المستقبل، ولمراجعة شؤون البيئة. وينبغي أن يكون الغرض الرئيسي لمثل هذه القمة استكشاف العلاقات المتداخلة للمكوّنات المختلفة للاقتصاد العالمي، لا سيما النظام النقدي، والمالية والتجارة، وروابطها بأمور الأمن والسياسة الدوليين وأثرها في إمكانات التنمية في الجنوب. ويترتب على هذه القمة أن تقترح توجيهات للعمل تسترشد بها الوكالات المختصة المختلفة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الرئيسية الفاعلة في المضمار العالمي.

١٠ - نزع السلاح وعلاقات الشمال والجنوب

إن نزع السلاح هو وسيلة من وسائل الوصول بالعالم إلى حالة من السلم والأمن، وهو موضوع له صلة مباشرة بالعلاقات بين الشمال والجنوب وبقضايا التنمية. وكما قلنا آنفاً فإن توطيد الأمن المشترك في النظام العالمي لا ينفصل عن انسلاخ أقطار الجنوب عما فيه من فقر.

ولنزع السلاح صلة من نوع آخر أيضاً بالتنمية وبعلاقات الشمال والجنوب. فالعالم يشهد ما يبشر بتغيير تاريخي في المواقف الدولية نحو الأمن الجماعي. وثمة إدراك متزايد لدى القوى العظمى للحاجة إلى الالتزام بمبادىء وقواعد متفق عليها في إدارة العلاقات الاستراتيجية، كما جرى تقدم نحو إزالة الأسلحة النووية وتخفيض ترسانات الأسلحة التقليدية. إن هذا يمكن أن يتيح المجال لإمكانات هائلة لجهود التنمية العالمية. وكما تؤكد «لجنة بالمه» فإن هناك خبرة كبيرة في تحويل الإنتاج العسكري الى إنتاج مدني. أما الابتكارات العلمية والتقانية في المجال العسكري فإن من الممكن توجيه مسارها نحو خلق وسائل وأساليب لتحسين الكفاءة الاقتصادية وتوسيع الانتاج الغذائي ومكافحة المرض والحفاظ على البيئة. هذا، ويمكن على وجه الخصوص استعمال بعض الموارد المستخدمة لإنتاج الأسلحة وإدامة القوات الدفاعية الكبيرة في

الشمال لكي تزج الآن في الحرب ضد الفقر. وقد أعلن كل من الصين والاتحاد السوفياتي عن الاستعداد لتحويل الموارد العسكرية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن جزءاً كبيراً من الموارد التي ستُطلق من جراء التخفيض في الميزانيات الدفاعية في الأقطار المتطورة ينبغي أن يستخدم لإقامة صندوق باسم «صندوق السلام والتنمية». عندئذ تخصص نسبة كبيرة من موارد هذا الصندوق لمساعدة الأقطار النامية على مواجهة حاجاتها التقانية من خلال برامج واسعة النطاق لتكثير ما فيها من يد عاملة ماهرة وذلك بالأساليب التالية: البعثات والزمالات الدراسية؛ إقامة معاهد للتعليم العالي والتوسع في ذلك؛ التدريب في مواقع العمل ومراكز الشركات؛ والاتصالات بين العلماء والتقانيين ومعاهد الدراسات المتقدمة. هذا وينبغي تطوير آليات الإبداع والابتكار للارتقاء بقدرات الجنوب العلمية والتقانية، وذلك على الأخص لتلبية الحاجات الأساسية لمليون نسمة من فقراء العالم، ولحماية البيئة. ومن الضروري التحقق من إمكانية ربط هذه المبادرة بما اقترحناه سابقاً لتأسيس «صندوق الحماية لكوكب الأرض». إن أمام الإنسانية فرصة للبدء بالعملية النبيلة لقلب السيوف الى محاريث؛ وأملنا ألا تضيع هذه الفرصة على الناس.

١١ ـ قضية خاصة: تهريب المخدرات

إن هذه القضية ليست من قضايا الشمال والجنوب؛ فليس هناك تصادم في المصالح لكي يُحلّ عن طريق المساومة. بيد أن اجتثاث التهريب يتطلب جهوداً دولياً موحداً، لأن قلة من الأقطار فقط هي التي لم تتأثر كلياً به، أو أنها تتوقع أن تظل هكذا، ولأن كثيراً من الأقطار في الشمال والجنوب هي الآن طعم لشبكة تهريب المخدرات العالمية.

كان أسلوب الحكومات في الشمال حتى الآن يتجه نحو التركيز على محاولات من شأنها قيام حكومات الجنوب بأن تمنع بالقوة زراعة المحصولات المعنية وتصنيعها، وكذلك الحد من تسويق المخدرات المصنعة بشكل غير شرعي. وهذا الأسلوب يتجاهل الحقيقة الابتدائية الناطقة بأن الحافز الرئيسي لهذه التجارة يكمن في ربحيتها الهائلة المتأصلة بالطلب المتزايد في الشمال. كما أن تلك المحصولات تدر مردوداً عالياً جداً يتجاوز ما تدره أي مزروعات تقليدية بديلة أضعافاً مضاعفة. ولهذا فإن الفلاحين الذين يزرعونها سيلجأون إلى سلسلة من الاستراتيجيات لكي يتمكنوا من الاستمرار في زراعها حتى بوجه الشرطة والقوة العسكرية.

وهذا التفاوت الهائل في المردود يرجع بالدرجة الأولى إلى الحالة المزرية للتنمية الزراعية في المناطق المعنية، وهي حالة تتميز بإنتاجية منخفضة جداً في المحاصيل

التقليدية. ومما يزيد «الطين بلّة» بقاء أسعار التصدير للبضائع التجارية على حالها من الانخفاض وعدم الاستقرار. لهذا فإن الحل الوحيد طويل الأمد لمعضلة المخدرات من جهة العرض إنما يكمن في زيادة مستوى الإنتاجية للزراعة التقليدية وزيادة الدخل الذي تدره، وبعبارة أخرى تشجيع عملية دينامية للتنمية الزراعية تدعمها ترتيبات دولية قادرة على النجاح ودوام البقاء لتوفير أسعار مجزية ومستقرة لمنتجي المنتوجات الأولية. وقد ورد الإقرار بهذه الصلة في البيان الذي أصدره اجتماع قمة المخدرات الذي حضره رؤساء جمهوريات بيرو وبوليفيا وكولمبيا والولايات المتحدة، المنعقد في قرطاجنة في كولمبيا في شباط/ فبراير ١٩٩٠. بيد أن هذا يجب دعمه بعمل فعلي من لدن المجتمع الدولي، بما في ذلك توفير الموارد التي تفي بالمهمة.

إن أي عمل من جانب الحكومات في الجنوب يهدف إلى إزالة إنتاج المخدرات لا بد من أن ترافقه، لكي يكون فعالاً، إجراءات مناسبة يتخذها الشمال لتقليل الطلب على هذه المخدرات، وبالتالي تقليل ربحية صناعة المخدرات في العالم أجمع.

١٢ ـ العلاقات في ما بين الشعوب ومسائل البحث بين الشمال والجنوب

إن كثيراً من الاقتراحات التي قدمناها في هذا الفصل تدعو إلى مفاوضات بين حكومات الجنوب والشمال لأنها لا يمكن تنفيذها إلاّ من خلال عمل الحكومات. ولكن هناك مجالاً واسعاً كذلك للعلاقات بين الجنوب والشمال لا تشمل بالضرورة الحكومات. إن انتشار العمل غير الحكومي المنظم في الشمال والجنوب معاً، والتقدم الهائل في وسائل الاتصالات والنقل قد جعلا من الروابط والاتصالات بين الجماعات والأفراد مصدراً حيوياً للمبادرات الدولية والتغيير العالمي. إن هذه الميول تتيح للجنوب فرصاً مهمة لكي يعرض رؤيته عن النظام الجديد للعالم، ويبدأ بنقلها إلى واقع ملموس.

فالروابط بين المنظمات الشعبية في الجنوب والشمال ذات قيمة كبيرة كوسيلة لإعلاء شأن التفاهم الدولي والتغلب على الخلافات في الأساليب والمفاهيم وإيجاد محيط مناسب للتعاون الدولي. وهذه الروابط تمكن الجنوب كذلك من العثور على حلفاء أقوياء في بحثه عن الإصلاح الدولي. هناك عدد من جماعات المصالح ذات الاهتمامات العامة في الشمال تدأب على دعم قضية التجديد للنظام الدولي وإعادة هيكلته. ومن مصلحة الجنوب بذل الجهد لتوسيع هذه المجموعات وبناء ائتلافات أوسع للدعم في الشمال.

يضاف إلى هذا أن المشاركة المباشرة للمنظمات غير الحكومية في الجنوب والشمال

في أعمال تعاونية يمكن أن يكون مصدراً ثميناً للمدخلات بالنسبة لجهود التنمية في الجنوب. وتشير التجربة بوجه خاص إلى أن المشاريع المشتركة بين جهات غير حكومية من الشمال والجنوب في حقل البحث والتطوير يمكن أن يزوّد الجماعات والأفراد في الجنوب بدعم استراتيجي من أجل التقدم.

لهذا ينبغي تشجيع هذه الاتصالات وتوسيعها من خلال سياسة نظامية ترمي إلى رعاية الروابط بين شعب وشعب وتعهد المبادرات الصادرة عنها وذلك على مستوى العلاقة بين الشمال والجنوب.

خامساً: الخطوة التالية: برنامج عالمي للعمل الفوري

بحثنا سابقاً الصعوبات والنكسات التي واجهت حوار الشمال والجنوب. وإن على الجنوب أن يعمل من أجل استئناف مفاوضات عالمية، ولكن هذه المفاوضات ستستغرق وقتاً طويلاً، كما أنها ستتطلب تهيئة دقيقة. في هذه الأثناء من الضروري الاستفادة من جميع المحافل المناسبة المعنيّة بالقضايا المهمة العاجلة، علماً بأن أي نجاح هناك سيخلق جوا أفضل لمتابعة المفاوضات بشأن المسائل طويلة الأمد.

لهذا يترتب على الجنوب أن يسعى لبدء المفاوضات فوراً في أي محفل من المحافل المناسبة حالياً، بهدف الإعداد لتناول القضايا العاجلة جداً التي تواجه الجنوب والاقتصاد العالمي عامةً. ويجب أن يكون الهدف وضع «برنامج عالمي للعمل الفوري» يمكن أن يتم تبنيه من قبل الشمال والجنوب. وفي الفقرات التالية خلاصة لمنطق هذا البرنامج وأولوياته الرئيسية.

برنامج عالمي بست نقاط للعمل الفوري

ثمة اليوم مجموعة جديدة من الاعتبارات القوية، السياسية والاقتصادية والبيئية والأخلاقية، تبرر وضع برنامج عالمي بست نقاط للعمل الفوري لمكافحة الفقر وذلك لمصلحة تنمية متواصلة في العالم أجمع ولتوطيد السلام والأمن العالميين. ويحتاج هذا البرنامج إلى معالجة بعض القضايا العاجلة التي سيساعد حلها على إنعاش النمو في العالم الثالث وسيكون كذلك بمثابة خطوة أولى نحو إعادة هيكلة جذرية للنظام الدولي، والهدف من كل ذلك ضمان إدارة أكثر عدلاً للتكافل العالمي لمصلحة الأقطار المتطورة والنامية معاً. ينبغي لهذا البرنامج أن يتضمن الأغراض التالية:

أ - العمل لإيقاف صافي تحويل الموارد من الجنوب إلى الشمال، ولإزالة عواقب الديون الخارجية للأقطار النامية، ولتقليل أعباء خدمة الدين إلى مستوى يتيح للنمو

أن يستمر بمعدل يدر زيادات سنوية في دخل الفرد الواحد لا تقل نسبتها عن ٢ إلى ٣ بالمائة.

ب ـ وضع ترتيبات متعددة الأطراف لحماية المرافق البيئية العالمية ولكفالة تنمية متواصلة. ويتعين أن تكون هذه الترتيبات على دراية بأن الفقر يجب التغلب عليه لكي يمكن حماية البيئة في الجنوب، وأن تحترم هذه الترتيبات أيضاً حرية الحكومات في وضع أولوياتها القومية وسياساتها الوطنية.

ج ـ مضاعفة حجم التحويلات الميسَّرة للموارد إلى الأقطار النامية بحلول عام ١٩٩٥، على أن تعطى الأسبقية للتحويلات التي تجريها المؤسسات متعددة الأطراف (رابطة الإنماء الدولية والمعونات الميسّرة في بنك التنمية الإقليمية)؛ على أن تكرس الموارد الإضافية لإنتاج الغذاء، وتلبية الحاجات الأساسية الأخرى، والسيطرة على تزايد السكان، والأمن الخاص بالطاقة، ومعالجة مجالات أخرى حساسة بيئياً.

د ـ إنشاء آليات دولية مستقلة لتقويم متطلبات الأقطار النامية وسنن الأداء ومؤشراته، والمعيار والاشتراط المناسبين لكل قطر من الأقطار. يمكن لهذه الآليات، وهي تعمل بصفة استشارية، أن تساعد كثيراً على نزع الطابع السياسي من المفاوضات بين المؤسسات المالية الدولية والأقطار النامية، وعلى وضع سنن الأداء وتقويمه.

هـ ـ وضع جدول زمني لرفع حواجز الحماية التي تؤثر تأثيراً معاكساً في نمو الصادرات من الأقطار النامية إلى الأقطار المتطورة، ولجعل تجارة المنسوجات خاضعة لقواعد (غات) الاعتيادية، ولإزالة التقييدات المختلفة «البين بين» التي تحد من منفذ الأقطار النامية في أسواق الأقطار المتطورة. وينبغي وضع التدابير لتأمين الاستقرار والدعم للأسعار الدولية للبضائع الأولية، المهمة خصوصاً في صادرات الأقطار النامية؛ على أن يكون هناك التزام بالتفاوض لعقد اتفاقات دولية بشأن هذه البضائع مع توفير المساعدة للأقطار النامية لتنويع قطاع البضائع فيها.

و ـ إدخال تدابير للطوارىء في الترتيبات الدولية بهدف حماية الأقطار النامية ضد التقلبات المفرطة في أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصرف ومعدل التبادل التجاري.

فإذا أريد لبرنامج كهذا أن يتحقق فلا بد من طرح مبادرة سياسية على أعلى مستوى لكسب قوة الدفع اللازمة. إن على زعماء أمم الجنوب أن يجتمعوا ويتفقوا على برنامج للعمل الفوري، ثم عليهم أن يستخدموا نفوذهم لعقد قمة عالمية لبحث البرنامج مع زعماء الشمال. إن هذه المباحثات بين الشمال والجنوب يمكن أن تؤدي في الوقت عينه إلى إعادة فتح باب المفاوضات لغرض التوصل إلى إصلاح أساسي طويل الأمد للنظام الدولي.

الفصل السادس

الجنوب على عتبة القرن الواحد والعشرين

لا يفصلنا الآن عن بداية قرنٍ جديد إلاّ عقد واحد من السنين لنستهلّ ألفاً آخر من الأعوام. وليس من الممكن في عالمٍ يتغيّر سريعاً رسم المسار الذي ستتخذه اقتصادات الجنوب ومجتمعاته بعد سنة رسماً دقيقاً. ثمة شكوك كثيرة تحيط بالمستقبل، أما الانسلاخ عن الماضي فقد يكون واضحاً.

إن المستقبل ليس قَدَراً محتّماً. إنه سيولد من رحم قوى كثيرة متفاعلة. وسيكون نتيجةً لمصالح متصارعة وأفكارٍ جديدة متضاربة، نتيجةً للإبداع الإنساني والتنظيم البشري. كما سيكون محكوماً بالمعضلات، القائمة منها والآتية، وبالطريقة التي سيستجيب بها العالم، شماله وجنوبه، لتلك المعضلات، ويتناول من خلالها المحن والخصومات التي لا مناص من ظهورها.

إن على الجنوب ألاّ يظل واقفاً كالمتفرج غير مبالٍ بعملية التغيير الجارية. بل عليه أن يسعىٰ جاهداً لممارسة قصارى التأثير في مجرى الأحداث مستهدياً برؤيته عن نوع العالم الذي يريده ومسترشداً بمصالح شعوبه البعيدة المدى.

وبما أن شعوب الجنوب تؤلف الأغلبية الساحقة من سكان البسيطة فإن لها الحق بأن تقوم بذلك. فهي لديها الطاقة كذلك ـ سياسياً واقتصادياً وفكرياً ـ لصياغة هذه العملية التاريخية إلى حدٍ كبير. إنما لكي تكون هذه الطاقة فعّالة فإنها يجب أن تعبأ تعبئة هادفة.

نحن لا ندعي بأننا قد قمنا بدراسة مستوفية لكافة التحديات الهائلة التي قد تواجه الجنوب في المستقبل. إننا على الأخص لم نتناول القضايا السياسية الدولية. بيد أننا كنا، خلال عملنا كله، ندرك المضاعفات التي تنطوي عليها بعض الاتجاهات

القوية التي قد تكون لها علاقة عميقة بقدرة مجتمعات الجنوب على مواجهة التحديات وانتهاز الفرص التي يتيحها القرن الحادي والعشرون. وبالنظر لوجود تراخيات زمنية لا مناص منها في العمليات الاقتصادية والاجتماعية فإن الحاجة تدعو إلى عمل سياسي مبكر إذا أريد استغلال هذه الفرص والتقليل من النتائج غير المرغوب فيها إلى الحد الأدنى.

لقد قدمنا في الفصول السابقة سلسلة من الاقتراحات ـ عن إصلاح السياسات القطرية، وإنعاش التعاون بين الأقطار النامية من جديد، وإعادة الهيكلة للنظام الاقتصادي العالمي. ونحن نعتقد أن كثيراً من هذه الاقتراحات ستحتفظ بجدواها في سنين طويلة مقبلة من القرن المقبل. إن تنفيذها الناجع سيرفع من قدرة أقطار الجنوب على مواجهة التحديات الآتية بقوة أكبر، تلك التحديات التي تجب مواجهتها إذا أريد تحقيق مطامح الشعوب في الجنوب بحياة العزة واحترام الذات والتحرر من الحاجة والاستغلال.

ونحن ننهي تقريرنا بهذه الخاتمة التي توجه اهتمام شعوب الجنوب وحكوماته بشكل أوضح إلى بعض المسائل الأساسية التي يمكن أن تكون لها علاقة جوهرية، بنظر اللجنة، تؤثر في مستقبل مجتمعات الجنوب في القرن الحادي والعشرين.

أولاً: التنمية: تقديم الأهم على المهم

سيترتب على معظم أمم الجنوب أن تعالج النتائج الناشئة من التزايد السريع في سكانها وقواها العاملة وذلك على مدى عقود كثيرة مقبلة. فالذين سيكونون جزءا من القوى العاملة بعد خمس عشرة سنة من الآن قد ولدوا أصلاً. لذا فالتخفيض في معدل الولادة، على أهميته الكبيرة لعملية التنمية المتواصلة والبعيدة المدى في الجنوب، لن يكون له إلا تأثير متواضع، في المستقبل المنظور، في الطلب على الغذاء وعلى غيره من السلع الأساسية، وفي الأعمال المنتجة الجديدة، للإبقاء على حالة القوى العاملة في حالة استخدام كامل.

ستكون أغلبية الأقطار النامية بحاجة إلى توسيع اقتصاداتها بمعدل سريع لتلبية المطامح المشروعة لشعوبها. والجنوب يحتاج إلى نمو اقتصادي قوي، يضمن ذلك التقدم في الزراعة والصناعة معاً، لتأمين حياة كريمة لجميع الذين يدخلون مضمار العمل. وسيترتب على هذه العملية في النمو ظهور زيادة كبيرة في استخدام المصادر الطبيعية، الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي أن يتكيف معه إذا أريد للجنوب أن يبلغ أهدافه التنموية دون إضرار باستقرار حالة البيئة العالمية.

والعامل الحاسم في كيفية مواجهة الجنوب للتحديات يكمن في اختياره لما يناسبه من أنماط التنمية واساليب الحياة. فهذه الأنماط، سواء من جانب العرض أو من جانب الطلب، لا يمكن أن تكون نسخة من الماضي أو تقليداً أعمى للنماذج الاستهلاكية السائدة في المجتمعات الصناعية المتقدمة في الشمال.

وبالنظر للفقر المتواصل والتفاوت المتسع فإن كثيراً من الأقطار النامية تواجه حالة متفجرة بشكل متعاظم، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. فالأغلبية المدقعة لن تظل راضيةً بخنوع بما يقال لها بأن عليها أن تتعايش مع البؤس سنةً بعد أخرى. والتحدي أمام مجتمعات الجنوب يتمثل بإزالة الفقر المدقع الذي لا يزال يفتك بالكثرة الكاثرة من الناس في أقطار كثيرة، هذا الفقر الذي يضرب جذوره في بعض البلدان فيتمركز بمجموعات كبيرة تعيش على هامش الحياة في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ولا يمكن تحقيق هذه الإزالة إلّا بإعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية من خلال استراتيجيات تنموية هي من الناس وإليهم.

أما أساليب الحياة للقلة، التي هي أساليب لا تتفق مع مستوى التنمية ومستوى الموارد لقطر فقير، فيمكنها أن تحدث توترات خطيرة سياسية واقتصادية، لتؤدي إلى انهيار الإجماع الأساسي في الرأي حول التنمية، ذلك الإجماع الضروري جداً لمتابعة سياسات دائمة وفعّالة توجّه وجهها إلى النمو. إن على النمو الاقتصادي وتلبية الحاجات الأساسية أن يسيرا يداً بيد.

إن الارتفاع المتدرج في مستوى المعيشة هو طموح مشروع لشعوب الجنوب. بيد أن هذا لا يعني اتباع استراتيجيات تنموية لا هدف لها إلا تقليد أساليب الحياة المبذرة في الشمال. إن على استراتيجيات التنمية في الجنوب أن تهدف، بدلاً من ذلك، وكأولوية، إلى تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية وإلى ردم الفجوة القائمة بين الجنوب والشمال في مسائل الغذاء والتعليم والصحة ومياه الشرب والبيئة السليمة.

وفي هذا السياق يتخذ تأكيد «اللجنة» اهتماماً خاصاً بشأن جعل الهدف الأول منصبّاً على تلبية الحاجات الأساسية للكثرة الكاثرة من الناس وبشأن الالتزام الصارم بإزالة الفقر والجوع من أرض الجنوب.

يتحتم على الجنوب أن يستخدم استخداماً كاملاً العلم الحديث والتقانة العصرية لتحقيق أهدافه التنموية. فالعلم والتقانة يمكن أن يكونا من الأدوات الفعّالة لإحياء اقتصاديات الجنوب ولإنعاش الريف فيه خاصةً، فيساعدا بذلك على الحد من الهجرة المفرطة إلى المدن. أما في الأقطار الكثيرة السكان فإن تنفيذ نوع التنمية يتصف بالانتشار والقاعدة العريضة، والتوازن الإقليمي هو من الأمور المهمة جداً لتجنب

قيام تجمعات سكانية كبيرة في الحواضر يتعاظم حجمها دون تخطيط أو تنظيم، ومن شأنها أن تصبح غير قابلة لحكمها وتضرب في أطنابها الفوضىٰ.

إن هذه الأهداف هي أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، ولكن الوقت ليس بجانب الجنوب.

ثانياً: نحو فعالية راقية في التنمية

إن التنمية هي عملية تحويل هيكلي عميق. وهي لا يمكن استيرادها من الخارج بجرة قلم. وثمة الآن براهين كافية تثبت أن التنمية الناجحة ترتبط ارتباطاً حيوياً بمرونة الاقتصاد والنظام السياسي والمجتمع المدني، في عملها جميعاً بروحية الانسجام لتطوير الأهداف والأغراض المشتركة. لهذا سيتوقف نجاح الجنوب في كفاحه ضد الفقر والتخلف المتفشين فيه على قدرته على إصلاح إقتصاداته وأنظمته السياسية ومجتمعاته وإعادة الحياة إليها وفقاً للأهداف الأساسية للتنمية.

من الواضح أن اقتصاديات الجنوب ستكون بحاجة إلى اظهار درجة عالية من الحيوية الفتية لتحقيق أهدافها التنموية. كما أنها ستتطلب كذلك معدلات عالية من المدخرات الداخلية لتغطية حاجات الاستثمار لاقتصاد متوسع. ولكن العمليات التي تعبّأ بواسطتها المدخرات والاستثمار وما يرتبط بها من أنماط تنموية يمكن أن تكون إما تكاملية أو تشتيتية. هذا وستتوقف على الأخص، صيرورة كلٍ من العلم والتقانة وسيلةً لانعتاق شعوب الجنوب على ما يلي:

١ ـ القيم والأعراف التي تلهم الزعامة والمؤسسات الحاكمة للمجتمع وللسكان معاً.

٢ ـ قدرة النظام السياسي على التوفيق بين الصراعات الاجتماعية وعلى توجيه عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي وفقاً لحاجات المجتمع المدني.

٣ ـ قدرة النظام الاقتصادي ـ وهو الذي يقرر تخصيصات الموارد ورصدها في ما بين الاستعمالات المتنافسة، وتوزيع الدخل، والأهمية التي تعطى للاستهلاك الحاضر إزاء الاستهلاك في المستقبل ـ قدرة هذا النظام على موازنة المكافآت التي تُثيب الإقدام والمبادرة والإبداع مع تقديم الدعم لشرائح المجتمع المهضومة والمحرومة.

ليس هنالك نماذج جاهزة أمام الجنوب لكي يسير عليها لترقية فعالية التنمية فيه. فلا بد في الأقطار النامية من مواجهة قضايا الأسواق والحوافز وأوضاع البيئة وروح المبادرة في تنظيم الأعمال إذا أريد لزخم النمو أن يتواصل. غير أن من

الضروري الإقرار بأن إقامة اقتصاد السوق ليست عملية جاهزة من أولها إلى آخرها. فالاصلاحات ينبغي لها أن تتم على مراحل تتعاقب بدقة وحذر. كما أن السوق لا يمكنه أن يوفر جميع الحلول للمعضلات الاجتماعية العويصة التي لا بد من نشوئها في عملية التغيير السريع. فثمة حاجة لصمامات أمان اجتماعية لتلطيف الأثر الناشيء من عمليات السوق في مسألة توزيع الدخل والحالة المعيشية للفئات المهضومة من المجتمع. هذا وينبغي أن تكون الإصلاحات كافة متصلة بالهدف الاجتماعي الأكبر الرامي إلى تمكين الناس جميعاً من العيش الكريم وإلى إنهاء التهميش والاغتراب للكثرة الكاثرة من الشعب.

ومن الواضح أن إصلاح الآليات الاقتصادية دون إجراء إصلاحات سياسية لا يضمن النجاح المنشود. كما أن إصلاح الآليات السياسية والاقتصادية لا يمكنه أن يعطي نتائج حقيقية دون إعادة التنظيم للقيم والأعراف التي تتمسك بها زعامة المجتمع وغيرها من الفئات المهيمنة فيه. إن المصلحين المتعجلين غالباً ما يغيب عن بالهم أن الحكومات إنما يمكنها أن تغيّر السياسات ولكنها لا تستطيع أن تغير المجتمعات في ليلة وضحاها في الأقل.

إن منظومة القيم والآليات السياسية والاقتصادية التي تتفق مع حاجات التنمية في مجتمعات الجنوب لا يمكن أن تتطور في فراغ مجرد. فآليات القطر المؤسسية يجب أن تكون متصلة بتاريخه وثقافته، وكذلك بالحاجات والمطامح التي يُفصح عنها شعبه على نحو ديمقراطي. لذا يجب أن تتم الأنماط المؤسسية بالنسبة لكل قطر على انفراد. من اللازب أن تتولى كل أمة من أمم الجنوب إجراء تمحيص ذاتي دقيق لكي تتمكن من الاستجابة للمطالب القومية التي يحتمل أن تطالب بها في القرن الحادي والعشرين.

تحتاج أقطار الجنوب، بصورة عامة، الى تطوير منظومة من القيم تكافىء الإبداع والابتكار وروح الإقدام، يدفعها في الوقت عينه الاهتمام بالمهضومين وغير المحظوظين من الناس. والمجتمعات الفقيرة لا يسعها تبديد الموارد الشحيحة. لذلك يتعين التشديد على أن تكون الفعالية جزءاً لا يتجزأ من العمليات الاقتصادية. ولكن هذه العمليات كلها إنما يقصد منها في نهاية المطاف خدمة مصالح البشر. لهذا يجب أن يسير الاهتمام بالعدالة الاجتماعية يداً بيد مع نشدان الفعالية الاقتصادية. إن الالتزام بالعدالة الاجتماعية هو وحده الذي يمكنه أن يدعم الدعوة إلى جهد جماعي مكرس للتنمية وأن يشحذ أغراضها بهدف أخلاقي رفيع وأن يبقي على روح التضامن الإنساني حيةً. ولا يمكن أن تنجح الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة اللازمة لإزالة لعنة الفقر عن وجه الناس إلا إذا دعمتها روح المثالية السامية والتضحية الذاتية والإخلاص. والاقتصاد الذي يدعم نفسه بنفسه في مجتمع مستقر لا يمكن

تصوره في المدى البعيد إذا لم يكن المجتمع مشبعاً بروح متآلفة ومتماسكة تؤمن بالعدالة الاجتماعية. هذا وسيكون التقدم على الأخص في تحسين مركز المرأة وإزالة التمييز الذي يمارس حالياً ضدها في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اختباراً مهماً جداً لالتزام الجنوب بتحقيق تنمية مع العدل.

يفيد التاريخ الاجتماعي الحديث بوجود أدوات كثيرة للتوفيق بين المطلبين التوأمين: الفعالية والعدل، وهما أداتان تنطويان على مقايضات مقبولة إلى حدٍ ما بين الإثنين. إن على كل مجتمع من مجتمعات الجنوب أن يسعى لتطوير الأدوات الخاصة به الملائمة لروحية سكانه. وهناك حاجة لأساليب مبتكرة تتجاوز نطاق السوق ودولة الخير التقليدية معاً، أساليب من شأنها أن ترفع من إبداع كل فرد من الأفراد في عملية التنمية إلى الحد الأعلى.

بيد أن دور الدولة في إدارة التنمية سيظل دوراً جوهرياً حتى إذا جرى اختيار السوق أداةً رئيسية لتخصيص الموارد. وقد أدرك الاقتصاديون منذ أمد بعيد أن قوى السوق وحدها لا يمكن التعويل عليها لتحقيق المعدلات المثلى من المدخرات أو لحماية مصالح الأجيال القادمة. فإن من المحتمل أن تؤدي عمليات السوق إلى قلة الاستثمارات في مجالات مثل التعليم والصحة، وهي مجالات تتجاوز منافعها للمجتمع عامةً ما يعود على المستثمرين من مردود. هذا ولا يمكن أخذ الأسواق التنافسية على علاّتها. إن الأسواق بحاجة إلى إطار تنظيمي، وذلك، مثلاً، لضمان حرية فعالة لداخل جديد، وضمان منفذ للمعلومات، ومنع الممارسات الاحتكارية، وهو إطار يخص بتوزيع الموارد بفعالية معقولة.

لهذا، فإن من الضروري خلق هياكل للدولة تعبّر عن الأهداف العامة العريضة أو تحسّن الأهداف القائمة. هذا ويجب على الدولة، وهي تفصح عن الهموم الاجتماعية الأساسية، أن تقدم الحوافز وألا تحد من المبادرة للعناصر المختلفة في المجتمع المدني، بمنتجيه ومستهلكيه، في عملهم كأعضاء مسؤولين في مجتمع متمدن يرعى الناس.

لقد شددنا في تقريرنا هذا على أن الهياكل الحكومية الحاليّة في كثير من الأقطار النامية هي هياكل ركيكة وغير فعالة بصفتها أدوات للتنمية. وكان ما حققته الدولة في عدد من الأقطار أقل مما ينبغي وذلك لأنها حاولت بالتحديد أن تقوم بأكثر مما ينبغي وبأسرع مما يمكن. إن القدرات الإدارية نادرة جداً في الكثير من أقطار العالم الثالث. ولعل انسحاب الدولة، في مثل هذه الظروف، من قيامها ببعض الأنشطة سيعمل على الارتقاء بفعاليتها كأداة للتنمية. إذ يكون من الممكن عندئذٍ تركيز الموارد الادارية المتاحة على مجالات يكون التدخل فيها مثمراً جداً، اقتصادياً واجتماعياً.

ويجب في الوقت ذاته بذل جهود منتظمة لإصلاح نظام الضرائب بحيث يوفر مقادير متزايدة من الموارد لتغطية النفقات العامة الجوهرية دون الإخلال بحوافز العمل والادخار أو خنق روح المبادرة في تنظيم الأعمال. كما أن الإدارة السليمة للمشاريع العامة، مع مزيج حكيم من الاستقلال الذاتي والخضوع للحساب، تعتبر كذلك من الضرورات الماسة. ومن المهم على حدٍ سواء تحقيق الفعالية ونزعة الاستجابة لما هو مطلوب والنزاهة في أعمال الإدارة العمومية. هذا وإن الالتزام بحكم القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية هما أيضاً جزء مهم في عملية تحديث الدولة لمصلحة تنميةٍ من الناس وإليهم. أما الشرط الجوهري الآخر فهو أن يكون الناس أنفسهم مشتركين في عملية التنمية وأن تتوافر لديهم فرصة التأثير فيها. إن صوتهم يجب أن يسمع. فالزعماء الذين يرفضون الإصغاء إلا إلى أصواتهم سرعان ما يستنفدون قدرتهم على الزعامة. لهذا فإن التنمية التي يشارك فيها الناس هي من لوازم الأمور. إن هذه العناصر كلها جوهرية لتركيب هياكل قومية مستديمة تستطيع فيها الدولة والمجتمع المدني أن يعزز أحدهما الآخر في تحقيق التحويل الاجتماعي والاقتصادي في الجنوب.

إن السياسة لا يمكن إبعادها عن إدارة التنمية بالتمنيات. ولكنْ، إذا أريد للسياسة أن تكون مبدعة فيجب أن تكون في خدمة الأماني الاجتماعية. إنها يجب أن تكون أداة لتغيير اجتماعي هادف لا أداة وصول إلى السلطة والمقام الخاص أو إلى مهنة أخرى مجزية.

ثالثاً: ردم فجوة المعرفة

إننا نعيش في عصر نجد فيه دور التقانات القائمة على العلم قد أصبح أكثر بروزاً مما كان عليه، وهو دورٌ يعتبر مقرِّراً رئيسياً لوتيرة التغيير الاجتماعي والاقتصادي فضلاً عن هياكل القوة العالمية. كان هناك في الماضي حضارات عظيمة في الجنوب تزخر بالأفكار العلمية، أما اليوم فإن جل المعرفة الجديدة تنشأ في الأقطار المتطورة في الشمال. والثقافات الجديدة تؤذي أحياناً مصالح الجنوب ـ مثلاً، حين يحلّون البدائل الصناعية محل المواد الأولية التي يصدرها الجنوب، أو رأس المال محل اليد العاملة وبذلك يدمرون ميزة الجنوب النسبية في المصنوعات كثيفة العمل. وحتى حين تكون هذه التقانات نافعة للجنوب فإن منتجيها الشماليين يسعون إلى فرض أسعار باهظة عليها عن طريق العوائد أو الأجور.

فإذا لم يتعلم الجنوب تسخير القوى التي يطلقها العلم والتقانة الحديثان فإنه لن يستطيع تحقيق مطامحه التنموية أو توقه لتكوين رأي فعال وصوت مسموع في إدارة

شؤون التكامل العالمي. لهذا يجب على مجتمعات الجنوب كافة القيام بجهد حازم لاستيعاب التقدم التقاني الجديد وتكييفه وتمثّله كجزء من استراتيجياتها التنموية. وفي الوقت ذاته يجب أن تكتسب هياكل المجتمعات، بأنواعها التقانية والاقتصادية والاجتماعية، طاقة على توليد تقانات جديدة وحافزاً كامناً في الهياكل ذاتها، وذلك وفق حاجات هذه المجتمعات التنموية.

إن أساس بناء القدرات العلمية والتقانية في الجنوب يقوم على يد عاملة مثقفة وماهرة، مع فرص كافية لمواصلة التعليم وإكمال المعرفة والمهارات طوال أمد العمل المنتج، وعلى أقطار الجنوب أن تعطي، لتحقيق ذلك، أسبقية لتوفير مستوى مرتفع من التعليم للصغار بين السادسة والخامسة عشرة من العمر، على أن تعطىٰ الأهمية للعلوم الأساسية والرياضيات، تلك الأهمية التي تستلزمها مقتضيات العصر التقاني الحديث. إن شجرة المعرفة لا يمكن أن تزدهر إلّا إذا غرست غرساً تامّاً في نظام التعليم.

هذا وبالنظر إلى النقص في الموارد والطلب الشديد عليها من جهات مختلفة، فإن من الضروري توجيه نظام التعليم بموجب الفرص المتاحة للعمل المنتج. أما إذا كان التعليم والتدريب يجريان بمعزل عن حاجات المجتمع التنموية فسيؤدي ذلك إلى البطالة والإحباط والاغتراب في صفوف المتعلمين، مع آثار فتاكة بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وتقع على عاتق المشاريع الإنتاجية في الجنوب، سواءً في القطاع العام أو الخاص، مسؤولية كبيرة تجاه المساهمة في الجهود الرامية إلى ردم فجوة المعرفة القائمة في الجنوب. ويجب على هذه المشاريع أن تخلق وسطاً من شأنه أن يمنح مكافآت التقدير للابتكار والابداع في الحقل التقاني. ولا بد من ايجاد حوافز وآليات للضغط ترمي إلى الحث على التغيير الفني وإلى تشجيع روح الإقدام والابتكار.

أما الدولة فيجب أن تقوم، من خلال وكالاتها المختلفة، بتوفير الموارد الكافية وبوضع سياسة من شأنها أن تفضي إلى ابتغاء الابداع والامتياز في المساعي العلمية والتقانية، وإلى الإدخال السريع للمعرفة الجديدة في العمليات الاقتصادية.

وليس أمام الجنوب إلا أن يمتلك ناصية العلم والتقانة الحديثين. ولكن البحوث العلمية والتقانية باهظة التكاليف جداً. لهذا نجد الأقطار الغنية نفسها في أوروبا الغربية قد رأت أن من الضروري في حالات متعددة أن تلجأ إلى اقتسام الموارد لتوجيهها للغرض المذكور. وبما أن موارد الجنوب شحيحة حالياً، تصبح الحاجة ماسة جداً إلى تعاون الجنوب والجنوب على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي وبين الأقاليم في بعض المجالات الحيوية في حقل العلم والتقانة.

إن كثيراً من التقانات الجديدة، كالتقانات الحياتية والالكترونيات الدقيقة، يمكن تطبيقها بسهولة في سلسلة واسعة من الأعمال الاقتصادية في الجنوب. أما بعض التقانات الجديدة الأخرى فقد تكون أقل اتصالاً بحاجات الجنوب الفورية، ولكن يجب على الجنوب حتى في هذه الحالات أن يعد لنفسه عدداً مناسباً من العلماء والتقانيين للعمل في استكشاف تلك التقانات. إن تطبيق التقانات الجديدة في المستقبل واسع المجال جداً وليس بوسع أحد أن يتنبأ بمداه بشكل دقيق. فإذا لم يهتم الجنوب بها الاهتمام الكافي الآن فقد تكون النتائج في المدى البعيد مدمرة، ولو أن الضرر المباشر قد يكون ضئيلاً. ذلك أن إهماله التقانات الجديدة قد يسدّ الآفاق سلفاً بصورة دائمة بوجه خيارات الجنوب التنموية في المستقبل وبذلك يزداد اتكاله على الشمال. إن تعاون الجنوب والجنوب هو الاستراتيجية الناجعة الوحيدة لتحاشي مثل هذه النتيجة ولضمان جعل العلم والتقانة الحديثين من أدوات الإحياء والاعتماد الذاتي للتنمية في الجنوب.

رابعاً: حماية البيئة

إن العالم يشترك في نظام بيئي واحد. ويقطن في الجنوب من السكان ما يعادل ثلاثة أرباع البشرية. ويتعين على الجنوب أن يهتم اهتماماً بالغاً بصيانة أنظمة كوكب الأرض التي تدعم الحياة. أما الشمال فهو المسؤول عن معظم الضرر الذي يقع على البيئة وذلك بسبب أسلوب الحياة فيه وهو أسلوب التبديد والتبذير. غير أن الفقر هو أيضاً عامل من عوامل التردّي الكبير في البيئة، لذا فإن استراتيجية فعّالة لإزالة الفقر تعتبر في التحليل النهائي استراتيجية لحماية البيئة. ولكن للاستراتيجيات التنموية المختلفة مضامين بيئية مختلفة.

يتحتم على استراتيجيات الجنوب التنموية أن تأخذ بالاعتبار بشكل واضح الطابع المحدود لرأس المال الطبيعي في العالم. إن مفهوم التنمية المتواصلة يشير إلى الحاجة الى التوافق بين النمو وبين الحفاظ على البيئة، كما أنه يحذر من الأسلوب الضيق الأفق والقصير النظر في التنمية والتحديث الاقتصادي. وثمة أدلة كثيرة تثبت أن الانشغال الاعمى بإجراء التحديث بأي ثمن قد يصيب منظومة الأحوال البيئية بأضرار بالغة. أما التردي الحاصل في الأرض والماء، وكذلك قلع الغابات، فيؤلفان أصلاً تهديداً خطيراً لمواصلة عملية التنمية في كثير من الأقطار النامية.

وبما أن إجراءات حماية البيئة تأخذ وقتاً طويلاً لكي تؤتي أكلها فإن من واجب أقطار الجنوب ألا تضيع وقتاً إضافياً، بل عليها أن تبادر إلى إدخال الاهتمامات البيئية

في كافة العمليـات التنمويـة. هذه الاهتـمامات يجب أن تـبرز في استراتيجيـات التنمية وخططها، كما ينبغي أن تظهر الكلفة البيئية في الحسابات القومية. ولا بد من أن يعبّأ المجتمع لدعم أساليب العيش التي لا تضغط كل الضغط على الموارد الطبيعية النادرة. وعلى الاستراتيجيات الخاصـة باستغـلال الأرض والماء أن تحـول دون الإفراط في هـذا الاستغلال. كما أن الـزيادة في الـطاقة يجب أن تـظل ضمن حدود رشيـدة. أما أنمـاط التحضـير التي تجعل من المستحيـل التخفيف من الضغوط البيئيـة التي تفرضهـا المـدن الكبرى تخفيفاً ذا قيمة فإن عليها أن تفسح المجال لأنماط غيرها في تـطوير المـدن تكون متـوازنة إقليميـاً ولا مركـزية. وأخيـراً ينبغي أن يقدر الأثـر البيئي النـاجم عن النمـو السكاني المنفلت تقديراً تاماً، وذلك من قبل الحكومـة ومن قبل المجتمـع معاً. هـذا، ويتعين أن تصبح قضايا البيئة من المكونات الأساسية لكافة برامج التعليم.

إن أنماط التنمية القابلة للنجاح بيئياً ستحتاج في كثير من الحالات إلى موارد أكثر في المدى القصير مما تحتاجه استراتيجيات التنمية التقليـدية. ولكن هـذا لا يمكن اتخاذه حجة للتقليل من أهمية التردي البيئي وعدم النظر إليه نظرة جادة. إن ذلك سيرقى إلى جعل الجنوب في وضع يعاني من مستقبـل غير آمن في القـرن الحادي والعشرين. أمـا سكان الجنوب بصفتهم من مواطني هذه الأرض الذين يعنيهم الأمر، فيجب علهم أن يعملوا كل ما في طاقتهم لحماية البيئة. ويتحتم على الجنوب ألا يتخـلى عن مسؤولياتـه تجاه الأجيال القادمة.

إننا ندرك أن نشوء حالة يستوعب فيها الجنوب كافة التكـاليف البيئية ويحصرهـا في نطاقه، ويتبع فيها سياسة رشيدة في تحديـد الأسعار وفـرض الضرائب بشكل يـوقع العقـاب بملوثي البيئة ـ من خـلال التسعير الصحيـح للطاقة مثـلاً ـ في حين لا يفعـل الشمال الأمر ذاته، ستكون حالة من شأنها وضع الجنوب في وضع تنافسي غير منـاسب جداً في الأسواق الدولية. إن اقتصادات الجنوب ستنهار تحت وطأة مثـل هذه المنـافسة غير المتكافئة قبل أن تتبلور الآثار المفيدة لسياساته الرامية إلى حمايـة البيئة. فـإذا حدث هذا سيكون من الصعب جداً الحفاظ عـلى تأييـد الرأي العـام في الجنوب لـدعم مثل هذه السياسات. لهذا فإن من الضروري أن تأخـذ أقطار الشمال على عـاتقها قسـطها الكامل من الكلفة الخاصة بحماية البيئة الأرضيـة، وأن تقوم بخـطوات ملموسـة لتلبية الـزيادة المحتـومة في طلب الجنـوب على الـطاقة التجـارية وتلبيـة حاجتـه لرأس المـال والتقانات المناسبة بيئياً، لكي يستطيع الجنوب أن يحقق هـدفه في تنميـة متصاعـدة مع ضمان حماية البيئة.

أما إذا أدى القلق الناجم عن الدمار الذي يصيب البيئة إلى قيام الشمال بفـرض مشروطيات جديدة على اقتصاد الجنوب، وهي المثقلة بالديون والمصابة بقحط الموارد،

فإن ذلك سيكون أمراً غير مقبول، لا سيما إذا استمرت أقطار الشمال في انتهاج أنماطها الحاضرة في العيش وهي أنماط ليست صائبة بيئياً. إنه لأمر لا يمكن الدفاع عنه إذا أدت إجراءات الحماية لكوكب الأرض ومحاولة الصيانة لبيئتها إلى تأييد الفقر والتخلف في الجنوب.

خامساً: الحاجة إلى سياسة سكانية ناجعة

إننا ليتنابنا القلق كثيراً إذ نرى أن السكان في كثير من أقطار الجنوب يتزايدون على نحو متفجر وبوتيرة لا يمكن في المدى الطويل إيقافها عند حد. إن المعدلات الحالية العالية للنمو السكاني تزيد من أعباء الاتكال وتقلل من الموارد المتاحة اللازمة لرفع الإنتاجية الى حد يكفي فقط للحفاظ على مستويات الكفاف. أما الضغط الناشيء في عدد من الأقطار من جرّاء الأعداد المتزايدة من الناس والموجه نحو الأرض الخصبة المحدودة فإنه يزيد من التردي الحاصل في الأراضي ومصادر المياه ويسبب توسعاً مفرطاً في قلع الغابات. هذا ويعتبر النمو السكاني السريع عاملاً أساسياً في التضخم العشوائي لمجاميع المدن الواسعة. وهناك في كثير من المدن الكبيرة في الجنوب بؤر من الرخاء محاطة بأحياء فقيرة شاسعة تنتشر فيها شرور السكن الرديء والهواء الملوث والماء الآسن والمرافق الصحية السيئة والأمراض المتفشية، وتتفاقم هذه الشرور بفعل باعة المخدرات والمهربين وعناصر السوء.

إن معضلة زيادة السكان في أقطار الجنوب لا يمكن حلها في المدى الطويل إلا من خلال التنمية. ولكن العمل من أجل احتواء الزيادة في السكان أمر لا يمكن تأجيله. أما إذا استمر الاتجاه الحالي في مسألة السكان دون هوادة فستكون له مضاعفات مخيفة بالنسبة لقدرة الجنوب على مواجهة التحدي الثنائي المؤلف من مسألتي التنمية والأمن البيئي في القرن الحادي والعشرين.

ويقتضي الأمر مرور وقت غير قصير قبل أن تؤدي حتى السياسات الحسنة التصميم إلى ظهور أثر ملموس على معدل الولادات. لهذا فإن من الضروري للأقطار ذات المعدلات العالية من المواليد أن تبادر دون إبطاء إلى تبني سياسات من شأنها أن تؤثر في النمو السكاني خلال فترة معقولة من الزمن.

إن الإجراءات الرامية إلى رفع مركز المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي هي من الأمور الجوهرية لنجاح السياسات السكانية. كما أن من المسائل الحيوية تعميم التعليم الابتدائي على أن تعطى الأولوية لتعليم البنات. وفي الوقت عينه يجب أن توضع موضع التطبيق إجراءات الرعاية الصحية القليلة الكلفة الرامية على الأخص

إلى مزيد من التخفيض في معدلات وفيات الأطفال؛ إن هذا سيقلل من الضغط الاجتماعي الواقع على الأسر لانجاب أكثر ما يمكن من الأطفال، وهو اتجاه يلجأ إليه الكثيرون احتياطاً من آثار المعدل العالي لوفيات الأطفال. ويجب أن تكون خدمات تخطيط الاسرة متاحة للجميع بكلفة يقدرون عليها. كل هذه الاجراءات يجب ان تكون جزءاً لا يتجزأ من سياسة التخفيف من أوضار الفقر، وذلك لكي لا يضطر الفقراء إلى اتّباع ذلك النمط من وسائل البقاء التي تشجعهم، من حيث يعلمون أو لا يعلمون، على الإنجاب غير الحصيف. ويتحتم على مجتمعات الجنوب أن تقبل طواعيةً بالالتزام الحازم بأبوّة مسؤولةً وبسنّةٍ تتمسك بالأسرة الصغيرة.

نحن ندرك باننا نتناول قضايا تمس عواطف إنسانية عميقة الغور، كما أن الرغبة بالانكباب على إنشاء عائلة كبيرة هي ذات جذور تضرب في باطن المجتمعات التقليدية. لذلك فإن التقبل الطوعي لسنّة الأسرة الصغيرة يتطلب تدخلاً ودعماً نشيطين من قبل الجماعات المحلية وإرشاداً وتشجيعاً مفعمين بالمسؤولية من لدن رجال الدين والزعماء المدنيين.

إن المهمة ضخمة جداً حقاً ولكن نتائج التخلي عن العمل يمكن أن تكون مدمرة. ويجب على الجنوب أن يستنفر إرادته السياسية للتغلب على العقبات المختلفة التي تقف بوجه تطبيق سياسة حكيمة لمعالجة مسألة السكان.

سادساً: الجنوب وإدارة التكافل العالمي

إن مفهوم التكافل العالمي يعبّر عن اتجاه أساسي في العالم الحديث. فالعلاقات المتداخلة بين الأقطار المختلفة قد تضاعف عددها وتنوعت أشكالها إلى درجة لم يسبق لها مثيل. والمعاملات الدولية تتغلغل في شبكة محكمة تحيط بالاقتصادات الوطنية كلها، في حين تمتد وسائل النقل والاتصالات والمعلومات على وجه البسيطة. أما البيئة الحيوية للأرض فإنها تتأثر بما يقوم به الإنسان من تطفل عليها بصرف النظر عن المكان الذي ينشأ ذلك فيه.

إن الاتجاه نحو تدويل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو التدويل القائم الآن، سيتزايد، فيما يحتمل، كثيراً في السنوات المقبلة. أما التكامل في الأسواق العالمية الخاصة بالنقد والتمويل والتقانة، وهيمنة الشركات الشمالية العاملة في الخارج على هذه الأسواق، فسيكون لهما مضاعفات بعيدة المدى بالنسبة للاقتصاد العالمي وبالنسبة للجنوب كذلك.

ستكون بعض الأمور المترتبة على ذلك عميقة الأثر إلى درجة تمثل ابتعاداً أساسياً عما كان يجري في الماضي. فكثير من الأحداث والعمليات الجارية داخل الحدود القطرية، والتي تعتبر من الناحية التقليدية من أعمال سيادة الدولة حصراً، لها تأثير في بقية أنحاء العالم وتعتبر الآن من الأمور التي يهتم بها المجتمع الدولي اهتماماً واضحاً. كما أن مدى المسؤولية الدولية عما تقوم به الأقطار من أفعال وما تتخذه من سياسات قد أصبح قضية مهمة من قضايا الحياة العصرية.

هذا، ومن جهة أخرى، فإن تأثير الوسط الاقتصادي الخارجي في المقدرات القومية قد أصبح من الوضوح بحيث نجد أن المفهوم القائل بالسيادة التامة في ما يتعلق بسياسة الأقطار الداخلية قد فقد كثيراً من قيمته العملية. إن من الصعب جداً أن تعزل الأقطار اقتصاداتها ومجتمعاتها عن العمليات والأفعال والقرارات الجارية في الوضع العالمي العام. كما أن قدرة الحكومات على السيطرة على الأحداث داخل حدودها القطرية تتقلص كثيراً بفعل الوسط الخارجي. ولا مناص من أن تكون الأقطار النامية في وضع شديد التعرض للأخطار أمام هذه الاتجاهات.

إن التكامل السريع الحاصل في الاقتصاد العالمي قد جرى حتى الآن بشكل عشوائي غير منظم. ففي حين يتزايد الارتباك والتقلب نتيجةً للعدد الكبير من الصفقات والوكلاء، لا نجد هناك آلية دولية للتخفيف من انتشارهما في العالم؛ على العكس، إذ إن الصدمات والقلاقل تتضاعف كثيراً. كما أن الشك وعدم الاستقرار وعدم القدرة على معرفة ما سيجري في الاقتصاد العالمي قد تزايدت تزايداً مذهلاً.

يضاف إلى هذا أن التكافل العالمي لا يجري على نحو متناظر: فالجنوب ليس شريكاً متكافئاً مع الشمال ولكنه في وضع التبعية. ولا يتاح له، في العلاقات الاقتصادية الدولية، نصيب عادل بل إنه يُستغل، وهو لا يشارك في صنع القرار على المستوى العالمي، لا بل يُقصىٰ عن ذلك. كما أنه لا تأثير له في وسطه الخارجي وإنما يقع على العموم تحت رحمته.

لذا فإن المهمة التي يطرحها السياق الجديد أمام المجتمع الدولي ذات شقين: القيام من جهة باستنباط هياكل وترتيبات دولية اقتصادية وسياسية لمعالجة القضايا الكثيرة الجديدة الناشئة من التكافل المتزايد معالجةً فعالة؛ والقيام من جهة أخرى بإشراك الأقطار النامية بنصيب عادل من منافع التكافل وبإشراكها كذلك في الأنظمة التي تدير هذا التكافل. إن هذا لتحدٍ عظيم أمام الإنسانية.

إن إحدى النتائج الأساسية التي توصل إليها هذا التقرير هي أن مصير الأقطار النامية واقتصاداتها ومجتمعاتها ستصبح أكثر اعتماداً من ذي قبل على الوسط الخارجي في الحقبة المقبلة وبطرق شتىٰ جديدة ومعقدة.

وبالنظر لضعف هذه الأقطار وانكشافها للأخطار فإن من المهم جداً للأقطار النامية كافة أن تحاول الحصول على درجة كافية من الحماية لاستقلالها وحريتها في العمل حمايةً مؤسسية من خلال نظام متعدد الأطراف تدعمه الأمم المتحدة بمنظومتها المعزّزة الأركان.

إن تعزيز التعددية والمؤسسات الدولية يجب أن يكون جزءاً مهماً من عملية البناء لنظام دولي أكثر عدلاً وديمقراطيةً. وهذا أمر ضروري بوجه خاص بعد تجربة الثمانينات التي اتسمت بتراجع كبير في القيم المرشدة للعلاقات الدولية، وفي مسألة التعددية ودور منظومة الأمم المتحدة، وفي الطريقة التي يجري بها تصور قضايا التنمية الدولية في الشمال. إن على الجنوب أن يقدم دعمه الكامل لترتيبات دولية تقوم على القواعد، لا تلك التي تقوم على الصفقات. ومن الواضح أن الفقراء هم بحاجة إلى حماية حكم القانون أكثر من حاجة الأغنياء والأقوياء إليها. لهذا يجب أن يهتم الجنوب اهتماماً متواصلاً بالجهود الرامية إلى تحسين عمل المؤسسات الدولية الرئيسية التي تعاني الآن مواطن ضعف كثيرة.

إن مطامح الجنوب لن تتحقق دون كفاح صعب، طويل. وهذه رسالة أساسية ينطوي عليها هذا التقرير. فإذا كان للأقطار النامية أن تحصل على تغييرات في النظام العالمي لكي تعكس فيه حاجاتها وتجعله أكثر عدلاً فإن عليها أن تعمل من مركز قوة. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استراتيجية موحدة تشمل التنمية القومية، وتعاون الجنوب والجنوب، والتفاعل مع الشمال بما في ذلك التفاوض حول أنظمة متعددة الأطراف وحول إدارة هذه الأنظمة.

هذا، ولا ريب أن القرن الحادي والعشرين سيشهد ظهور نظام دولي جديد. بيد أن هذا لا يمكن أن يكون سوى بتكييف الترتيبات الحالية للمتطلبات الجديدة كما تتصورها الأمم المهيمنة في الشمال. وقد بدأت هذه العملية فعلاً، إذ ان الأقطار الصناعية تقوم بتحديد المجالات التي يرغبون إجراء التغيير فيها، وبتحديد التغييرات التي تتطلبها مصالحهم، وبتقديمها إلى الأقطار النامية على أساس القبول أو الرفض دون جدال.

أما الأمر المطلوب، خلافاً لهذا، فهو أن يقوم المجتمع الدولي ككل بتغيير المؤسسات والترتيبات التي نشأت في عصر مختلف ـ عصر الهيمنة والإمبريالية والإجحاف ـ تغييراً جذرياً، فهي مؤسسات وترتيبات لا تفي مطلقاً بالحاجات الحاضرة ولا تنسجم مع أهداف الديمقراطية والعدالة والمساواة في العلاقات الدولية. إن هذا التغيير الذي ينقل الأمور من حالٍ إلى حال يتطلب تأليف رؤية لهيكل دولي

أكثر ديمقراطية ويكون قادراً على توجيه التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمصلحة الإنسانية بأسرها، كما يتطلب تبني هذه الرؤية من خلال اتفاقية دولية.

إن من مصلحة الجنوب، ومن مصلحة الإنسانية، أن يكون الجنوب عازماً على مقاومة التحركات الحالية التي تقوم بها الأقطار المهيمنة في الشمال لإعادة تركيب النظام الدولي من جديد وفقاً لفائدتها الخاصة. فالجنوب، لما يحويه من أغلبية بشرية ساحقة، عليه أن يقوم بدوره الذي يستحقه في عملية وضع نظام أكثر عدلاً واستقراراً، وذلك لخدمة شعوبه بأجمعها.

على الأقطار النامية، لهذا الغرض، أن تقوم بما يلي:

١ ـ اكتساب الحد الأعلى من قوة الترجيح من خلال الاستغلال المتزايد لموارد الجنوب الجماعية.

٢ ـ الضغط من أجل إجراء عملية ديمقراطية متعددة الأطراف بمشاركة جميع الأطراف المعنية للوصول إلى اتفاق في الرأي، عالمياً، حول النظام الدولي الجديد، وأهدافه الرئيسية وكيفية إدارته والمؤسسات التي يحتاج إليها.

٣ ـ توحيد الصفوف للتعبير بصورة موحدة وواضحة عن المقترحات التي تقدمها هذه الأقطار وذلك لكي تقوم بدور رئيسي في هذه العملية. ويتعين أن تجتذب المقترحات وجدان شعوب العالم، لا سيما الشباب؛ وعلى هذه المقترحات أن تكون بعيدة النظر حتى تفصح عن رؤية للعالم بصفته أسرة إنسانية واحدة.

إن على الجنوب، في تعبئته لكل قوته الكامنة، أن يضمن أولاً أن تحرك اقتصاداتها نفسها بنفسها إلى أقصىٰ حد ممكن وألا يكون نموها مجرد نتيجة ثانوية للنمو في الشمال. والجنوب بحاجة إلى توسيع وجوده في الأسواق الشمالية، وهو يحتاج، لهذا الغرض، إلى منفذ أفضل في الأسواق وإلى طي إجراءات الحماية التي غالباً ما تطبق الآن وبشكل خاص على منتجات ذات أهمية كبيرة للجنوب من ناحية التصدير. ولكن أنماط التنمية الآخذة بالظهور في الشمال تفيد بوضوح بأن قاطرة الاقتصاد الشمالية لن تجر وراءها قطار الاقتصاد الجنوبي بسرعة ترضي ركابه، وهم شعوب الجنوب. فلا بد إذاً من توليد قوة الحركة بأقصى درجة ممكنة داخل اقتصادات الجنوب نفسها.

أما الفقر المدقع في الجنوب، وانخفاض الإنتاجية الزراعية على الأخص فيه، فيشيران إلى الإمكانية غير المستكشفة الموجودة داخل الجنوب ذاته والقادرة على تزويد عمليات النمو بطاقة الحركة. إن التنمية الريفية المتواصلة، تلك التنمية التي تركز اهتمامها الكامل على رفع الإنتاجيه وزيادة الدخل لصغار الملاكين، من شأنها أن تصبح أداة فعالة لتطوير النمو وللأخذ بيد العدالة معاً.

إن الجنوب ككل لديه من الأسواق والتقانة والموارد المالية ما يكفي لجعل تعاون الجنوب مع الجنوب وسيلة فعّالة لتوسيع خيارات التنمية أمام اقتصاداته. ولا بد من أن يصبح التعاون المكثف بين الجنوب والجنوب جزءاً مهماً من الاستراتيجيات الجنوبية الخاصة بتنمية ذاتية معتمدة على النفس. ويجب على الجنوب أن يبني قدرته على الحفاظ على وتيرة سريعة للنمو حتى لو كانت مسيرة النمو بطيئة الحركة في الشمال.

بيد أن تعاون الجنوب والجنوب ضرورة استراتيجية ليس فقط للتنمية داخل الجنوب بل للحصول على إدارة عادلة للتكافل العالمي. إن تعاون الجنوب والجنوب يمكنه بمفرده أن يعطي الأقطار النامية وزناً جماعياً وقوة ترجيحية، لا يمكن تجاهلهما من قبل الشمال. إن الحصول على رأي فعّال في إدارة الاقتصاد العالمي سيتطلب هذه القوة الجماعية، مدعومةً بالوحدة بين أقطار الجنوب، وبالعزم في السعي لبلوغ الأهداف، وبالمرونة في استخدام الوسائل التكتيكية.

هذا وعلى الجنوب أن يدرك أن الأفكار، إبّان البحث عن نماذج جديدة من العلاقات الدولية، لها دور حيوي، لا سيما الأفكار العميقة الجذور في الحاجات والمطامح المشتركة للإنسانية. فإذا جاءت هذه الأفكار مسندة بالبحث، وسليمة تقنياً، ومتوازنة، ومعقولة، وإذا كانت تروق للشعور بالإنصاف والعدل، فإنها ستثير استجابةً لجانبها من قطاعات واسعة من جماهير المجتمعات الشمالية. إن جنوباً منظماً وفصيحاً يدعو لمثل هذه الأفكار سيزيد من وزنه في النقاش العالمي. ومع أن معادلات القوة لا تزال سائدة في العالم، فإن منابع المثالية والزمالة الإنسانية لم تجف بعد. إن ربط كل القوى المؤمنة بمصير الإنسانية المشترك تحت راية واحدة تبشر برؤية متنورة لمستقبل العالم سيكون بذاته إنجازاً عظيماً.

أما في التحليل النهائي فإن دعوة الجنوب لتحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية في المجتمع العالمي لا يمكن فصلها عن سعيه هو لبلوغ هذه الأهداف في مجتمعاته ذاتها. إن الالتزام بالقيم الديمقراطية وباحترام الحقوق الأساسية ـ لا سيما حق المعارضة ـ وبالمعاملة الحسنة للأقليات وبالاهتمام بالفقراء والمحرومين وبالنزاهة في الحياة العامة وبالاستعداد لتسوية المنازعات دون اللجوء إلى الحرب، كل هذه لا يمكن إلّا أن تؤثر في الرأي العام العالمي وتزيد من فرص الجنوب في ضمان الحصول على نظام عالمي جديد.

فهرس

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ن)

(هـ)

- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...طبعة ثالثة
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص ـ ٧ $) .... د. هالة ابو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط.. طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٥ $) .... د. نادر فرجاني
- العرب وافريقيا... طبعة ثانية (٨٢٤ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
- الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ... طبعة ثانية
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣)) (٣٩٦ ص ـ ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
- العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص ـ ١٤ $) .... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (٣١٢ ص ـ ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- الصراع العربي ـ الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية......... امين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية.
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ
القسم الثاني. بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص ـ ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين
ـ القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين
ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٣٢٧٢ ص ـ ٦٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٣٢٤ ص ـ ٦,٥٠ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل
- المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٣ $) .... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٣ ص ـ ٤ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص ـ ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠... طبعة ثالثة
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢)) (٤١٦ ص ـ ٨,٥٠ $) .... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام. طبعة ثالثة (٧٨٠ ص ـ ١٥,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التكامل النقدي العربي المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل. طبعة ثالثة (٧٤٠ ص ـ ١٥ $) .... ندوة فكرية

- سلسلة التراث القومي: الاعمال القومية لساطع الحصري /٣ مجلدات
(٣١٢٤ ص ـ ٦٢,٥٠ $) ....
- مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية ٩ سنوات (ثمن مجلات السنة الواحدة ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨ ص ـ ٢ $) .... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (١٧٦ ص ـ ٥ $) .... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي. الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) .... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) .... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٢٦٨ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
  (٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) .... د. غسان سلامة
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥
  (١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص ـ ٢ $) .... د. وليد عبد الحي
- رحّل في ارض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٢٢٤ ص ـ ٤ $) .... د. أحمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ ص ـ ٢,٥٠ $) .... محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق (١٧) (١٨٠ ص ـ ٢ $) .... د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... عبد اللطيف شرارة

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) .... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٢٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان).
  (١٣٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة.
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١١٦ ص ـ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الإعلام العربي المشترك دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))
  (٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية.
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٢٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للامة العربية دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) .... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين.
  طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٢٦٠ ص ـ ٧ $) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان



هذا الكتاب

يشكل النضال من أجل التغلب على الفقر، وتحسين نوعية الحياة لثلاثة أرباع سكان العالم القاطنين في البلدان النامية (الجنوب)، موضوع هذا التقرير الذي أعدّه فريق عمل ذو مستوى عالٍ مستقل، بخلفيات وتوجهات سياسية مختلفة من أقطار الجنوب نفسه. ويبحث التقرير سجلّ تنمية الجنوب، فيحدّد الانجازات، ويحلّل نقاط الضعف مقترحاً توجهاً للإصلاح.

وقد نفذت لجنة الجنوب عملها في السنوات الأخيرة من عقدٍ شهد تدمير عدة اقتصادات في الجنوب، وسبّب حرماناً شديد الوطأة والانتشار. ولا يزال معظم الشعوب النامية يتصارع مع آثار معدلات الفائدة المرتفعة، وأسعار السلع المتدنية، والسياسات الحمائية في البلدان الغنية، وسوء انتقال رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال.

ورغم هذه الظروف فإن التقرير يبعث أملاً، فيطرح برنامجاً مقنعاً لاستراتيجيات تنموية معتمدة على الذات، نابعة من الناس وموجهة إليهم. ويشدد التقرير على أن نجاح هذه الاستراتيجيات لا يرتبط بإنجازات اقتصادية مثلى فحسب، وإنما بالمشاركة الشعبية، واحترام القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعمل على كبح الفساد والتسلّط العسكري.

وتثبت اللجنة كيف استطاعت البلدان النامية كسب القوة ومقايضة الطاقة من خلال التعاون المتبادل. كذلك، تصف اللجنة كيف تشكل الاجراءات الدولية للتجارة والمالية والتقانة عائقاً في وجه الجنوب. فالاعتماد المتبادل المتنامي، والقضايا الدولية المستحدثة (مثل البيئة ومكافحة المخدرات) تجعل تغيير هذه الاجراءات لمصلحة شعوب الأرض قاطبة، الأمر الذي يمنح الشعوب النامية فرصة عادلة لتجاوز الفقر.

لقد تأسست لجنة الجنوب عام ١٩٨٧؛ ورئيسها هو يوليوس نيريري، رئيس تانزانيا السابق.

مركز دراسات الوحدة العربية

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الثمن